مدرسة الحديث في مصر

منذ سقوط بغداد إلى نهاية القرن العاشر الهجري

تأليف

الدكتور محمد رشاد خليفة

أستاذ الحديث المساعد بجامعة الأزهر

القاهرة

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

مدرسة الحديث في مصر

منذ سقوط بغداد إلى نهاية القرن العاشر الهجري

تأليف
الدكتور محمد رشاد خليفة
أستاذ الحديث المساعد بجامعة الأزهر

القاهرة
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذى شرح صدورنا بالكتاب والسنة أصل الإسلام وجماع الدين . والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم المبعوث رحمة ونعمة وهدى للعالمين، أرسله الله إلى الناس بقرآن يتلى هداية ونورا : « كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير »(١) . وسنة تروى بيانا لهذا القرآن : تفصل مجمله ، وتوضح مبهمه ، وتكشف للناس ما خفى منه ، وتضيف إليه كثيرا مما لم يرد فيه ، فهدى الله أناسا إلى اتباع سنته ، ووفقهم لخدمتها بحفظها وروايتها وأرشدهم إلى تنقيتها والدفاع عنها ، وسخرهم لجمعها وتدوينها ونشرها ، ثم جند لها من العلماء من يسر تداولها وقرب جناها ، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه صلاة وسلاما دائمين متلازمين إلى يوم الدين .

وبعد : فقد رأيت العلماء منذ فجر الإسلام قد بلغت عنايتهم بالقرآن الكريم درجة تفوق الوصف ، وكان لكل منهم فى ذلك منهجه الذى تميز به ، فمن مفسر يبين أسلوبه ويوضح غريبه ، إلى شارح يجلى آياته ويربط سوره ، ويذكر أسباب نزوله ، ومن مهتم بقراءاته وتوجيه رواياته ، إلى معنىٌّ بإعراب جمله وبيان مفرداته ، ومن بليغ يحرص على إبراز بيانه ومعانيه ، إلى فقيه يلتمس أدلة الأحكام فيه .

ولم تكن هذه العناية بالقرآن أمرا غريبا من المسلمين ، فإنه الكتاب الذى نزل على نبيهم ، وإنه الهدى بعد الضلال ، والعز بعد الذل ، والغنى بعد الفقر ، وإنه — فوق ذلك — النور الذى أضاء حياتهم ، ووضع به الله أقدامهم على الطريق : « وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما كنت تدرى ما الكتاب ولا الإيمان ولكن جعلناه نورا نهدى به من نشاء من عبادنا وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله الذى له ما فى السموات وما فى الأرض ألا إلى الله تصير الأمور »(٢) .

أما السنة، فإنها وإن وجدت على مدى العصور من يهتم بأمرها ويعنى بشأنها ، إلا أنها لم تبلغ فى ذلك مبلغ القرآن الكريم ، وقد كانت جديرة بذلك : لأنها تناولت بالشرح والتفصيل كل أمور الدين ، ولأنها المرآة الصافية لحياة النبى صلى الله عليه وسلم وحياة آله وصحبه ، وبقدر ما يتمثل المؤمنون فى نفوسهم هذه الحياة الكريمة أسوة واقتداء تكون درجتهم من صدق الإيمان واليقين ، ولأن ما تلقيناه من السنة عن السابقين كان من الغزارة بحيث بلغ مئات الألوف من الأحاديث

---

(١) سورة هود من الآية : ١ (٢) سورة الشورى الآيتان ٥٢ ، ٥٣

والآثار ، ولأنها لم تكتب كما كتب القرآن فى العصر الأول ، بل كان اعتماد الصحابة فيها على حفظ الصدور ، ثم تداولها من الطوائف حديثة العهد بالإسلام — وفيهم الكثير ممن كاد للإسلام وأهله عن طريق الدس فى السنة والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم — ما وضع بعضا من الأحاديث موضع الشك ، وما جعل السنة فى جملتها لاتحظى بالإجماع الذى حظى به القرآن الكريم ، وأخيرا لأن كل عناية بالسنة إنما هى فى الواقع عناية بالقرآن ، لأنها الشارحة له ، والمبينة لما جاء فيه ، فكل جهد يبذل فى سبيل تنقيتها وتجليتها وتبويبها وتصنيفها ، وتقديمها إلى الدارسين والعاملين فى وضوح لا لبس معه — هو جهد مبذول فى الحقيقة للعناية بكتاب الله عز وجل .

من أجل هذا ، ولإبراز دور مصر فى خدمة السنة ، وتقديرا لجهود العلماء فيها على مدى الأجيال وتعاقب السنين استنهاضا للهمم وشحذا للملكات — رأيت أن أوجه عنايتى إلى دراسة السنة فى مصر ، ووقع اختيارى على تلك الفترة التى حظيت دراستها فيها بنصيب كبير ، وكان علماؤها الأعلام فى مركز الصدارة لعلماء المسلمين فى كل أنحاء الدنيا ، لعل ذلك يكون حافزا على دراسة السنة فى كل بلد دخله الإسلام ، وباعثا على جعل دراستى هذه بداية لسلسلة من الدراسات يقوم بها المتخصصون فى السنة فى مسارها عبر القرون منذ عهد النبوة إلى وقتنا الحاضر .

ولعل ذلك أيضا يكون دافعا لأبناء هذا البلد العريق أن يصلوا حاضرهم بماضيهم فى العناية بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فينهضوا للدفاع عنه ، ويعملوا على بعث الكنوز المدفونة والذخائر الموروثة منه بعد رقود طال أمده :

إن مصر التى احتضنت الإسلام وسعدت به ، واستمتعت منه بدفء الإيمان وحرارة اليقين ، فانتصرت به على أعدائها فى الداخل والخارج — ليُسعدها اليوم أن تعاود الكرة من جديد ، وأن تتحمس لإحياء سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ففى إحيائها لها حياة ، وفى التشبث بها اعتصام بحبل الله القوى وشرعه القويم .

إلى هذه الغاية النبيلة نرمى من وراء هذه الدراسة ، وإلى هذا الهدف العظيم نسعى بهذا البحث الذى نرجو أن يحقق الله به النفع لنا ولأمتنا فى ديننا ودنيانا ، وأن يجعله بداية لعديد من البحوث فى السنة يقوم بها المتخصصون فيها ، وغرسا كريما نافعا يؤتى ثماره الطيبة فى المستقبل القريب بإذن الله ، والله المستعان ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

وقد عرضت فى هذا البحث بعض المجهودات التى بذلها سلفنا الصالح ، وهى مجهودات نعتز بها ، لما فيها من جهد طويل متتابع فى خدمة السنة الغراء ، وتوجيه نفوس القارئين إليها ، وشغل أفكارهم بها ، عسى أن أكون ممن شملهم وعد النبى صلى الله عليه وسلم فى قوله : « من دعا إلى

هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لاينقص ذلك من أجورهم شيئا »[1]. فإن الدعوة إلى الهدى لاتقتصر على دعوة اللسان، وإنما تكون برسم الطريق إلى الخير والإغراء بالسير فيه، وهو فى مجال العناية بالسنة يكون بنشر علومها ومعارفها، والتنبيه إلى مدارسها المختلفة ورجالها، وآثارهم النافعة المثمرة فى ميادينها المتعددة .

على أننى أعتذر عما عسى أن يكون فرط منى من خطأ غير مقصود ، أو تقصير فيما لم يبلغه وسعى واجتهادى .

ولعل الناظر فى هذا المجهود يرى فيه مايكشف عن حسن النية ومواصلة الجهد الذى أرجو أن يكون وحده موضع الرضا والتقدير ، وسبيلا للصفح عن التقصير .

وأسأل الله أن ينفعنا بالقرآن الكريم ، وبالسنة النبوية المطهرة ، وبكل مايتصل بهما دراسة وعملا، وأن يكتب لنا النجاح فى كل ما نزاوله من أمر يتعلق بهما ، إنه سميع مجيب ، وهو نعم المولى ونعم النصير ،

القاهرة فى { رمضان ١٤٠٢ هـ
يوليو ١٩٨٢ م }

محمد رشاد محمد خليفة

---

(١) أخرجه البخارى .

الباب الأول

أعلام المحدثين في مصر

منذ الفتح الاسلامى حتى سقوط بغداد

أعلام المحدثين فى مصر

تمهيد :

نقصد بالعلَم ذلك العالم الفذ الذى يؤمه الناس لما عنده من معارف ، وقد أصبح فيما بينهم منارة يهتدى بها الحائرون ، وعلماً يلتف حوله الدارسون ، يفيض عليهم من علومه ، وينفعهم بدروسه وأماليه ومدوناته .

ونعنى بالمحدث من له عناية بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم رواية أو دراية ، دراسة أو تعليما ، أو جمعاً وتصنيفاً ، أو تدويناً وتأليفاً .

وإذا كنا فى هذا الباب بصدد الترجمة لأعلام المحدثين فى مصر فإنما نريد بهم هؤلاء الذين كانوا أئمة فى الحديث وعلومه فى هذه البلاد ، ممن كان يرجع إليهم الكثير فى التلقى منهم والأخذ عنهم ، والانتفاع بهم فيما نقلوه إلى من عاصرهم أو جاء بعدهم ، عن طريق الرواية أو التدريس ، أو الإملاء أو التدوين ، أو غير ذلك من طرق التحمل والأداء .

وأول هؤلاء صلة بنبي الإسلام صلوات الله وسلامه عليه هم الصحابة رضوان الله عليهم ، وقد اقترن وجودهم فى مصر بالفتح الإسلامى لها عام عشرين ، ومنذ ذلك الحين بدأت فى مصر رواية الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ولابد أن نشير هنا إلى فتح مصر وما اقترن به من الظروف والملابسات ، لما له من أثر فى وضع النواة التى أثمرت فيما بعد مدرسة الحديث فى مصر .

ذلك أن الفتوح التى ظفربها المسلمون فى الشام ، وانتصارهم الحاسم فى موقعة اليرموك جعل أعناقهم تشرئب ، ونفوسهم تتطلع إلى توسيع رقعة الإسلام ، والتدرج فى تلك الفتوح التى كان لابد منها لحماية حدود الدولة الإسلامية ، وتثبيت ملكهم فيما وصلوا إليه من البلاد المجاورة .

وكان من أقوى ما أعانهم على التفكير فى فتح مصر ما كان فيها من تفكك سياسى أدى إليه وقوع الخلاف المذهبي بين الحكام من الرومان والقبط من أهل مصر ، وقد تم ذلك العون بما عود الله به المسلمين من نصرهم على الأعداء مادام جهادهم فى سبيل نصرة العقيدة وإعلاء كلمة الله .

فى العام الثامن عشر للهجرة ، سار عمرو بن العاص على رأس جيش قوامه أربعة آلاف ، حتى وصل إلى بلبيس بعد استيلائه على الفرما ، وكان قتال عنيف بعد حصار دام شهرا كانت نهايته هزيمة منكرة لجيش الروم الذى يربو على اثنى عشر ألفا من المقاتلين .

ومازال الجيش الإسلامى يواصل الفتوح من بلدة إلى أخرى ، حتى تم الفتح لمصر عـام عشرين ، وانساح الصحابة والتابعون فى أنحاء البلاد طولا وعرضا ، ينشرون دين الله ، ويبلغون رسالة النبي عليه الصلاة والسلام ،وأخذ كثير من أهل البلاد يقبلون على الفاتحين الأولين ويؤثرونهم بالحب ، بعد أن عرفوا سماحة الإسلام وعدالته ، وظهر لهم الفارق الكبير بين ما كانوا عليه أيام حكم الرومان من غطرسة وظلم واستبداد ، وما لمسوه فى هؤلاء الفاتحين من عدالة ورأفة ورفق وإحسان فدخل فى الإسلام كثير من أهل البلاد ، وبدأوا يطلبون ما لديهم من معارف الإسلام وعلومه الرفيعة وكانت مادة الصحابة فى تعليم هؤلاء أصول الدين ماتلقوه عن النبى صلى الله عليه وسلم من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

كان الصحابة ينشرون دين الله ويبلغون عن رسوله ،ودخل كثير من أهل البلاد فى الإسلام فتعلموا على يد الصحابة والتابعين أحكام الدين وأصول العلم ، فحفظوا القرآن ، ورووا السنة ، وتفقهوا فى الدين .

وكان من أكثر الصحابة رواية عن الرسول صلى الله عليه وسلم عبد الله بن عمرو بن العاص ، وقد امتاز على غيره من سائر الصحابة بأنه كان يكتب مايسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم لايكتبون .

خرج عبد الله بن عمرو مع أبيه عمرو بن العاص إلى مصر عندما ولاه إياها معاوية ، وبقى بها مقيما بعد وفاة والده ، وكان يحج ويعتمر ثم يعود إليها ، حتى توفى بها فى بعض الأقوال .

ولم يكن عبد الله بن عمرو وحده الذى يكثر من رواية الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتصدى لتعليم الناس فى مصر ، فقد كان معه كثير من الصحابة يؤدون نفس المهمة ويقومون بهذا الدور .

كان هناك عقبة بن عامر الجهنى ، كما كان خارجة بن حذافة ، وعبد الله بن سعد بن أبى السرح ، ومحمية بن جزء ، وعبدالله بن الحارث بن جزء ، وأبو بصرة الغفارى ، وأبو سعد الخير ومعاذ بن أنس الجهنى ، وعبدالله بن أنيس ، وعبادة بن الصامت وكثير غير هؤلاء ممن سنذكرهم فى أول فصول هذا الكتاب .

تخرج على يد هؤلاء الصحابة الكثير من التابعين ،منهم أبو الخير مرثد بن عبدالله اليزنى مفتى أهل مصر ، ويزيد بن أبى حبيب ، وعبد العزيز بن مروان ،وعمار بن سعد التجيبى ، ثم الحارث ابن يعقوب الأنصارى — والد الفقيه عمرو بن الحارث — وعطاء بن دينار ، ثم جعفر بن ربيعة الكندى ، وغير هؤلاء كثير .

ثم كان أتباع التابعين ومن جاء بعدهم يتناقلون رواية الحديث، ويتدارسونه بينهم، ويعلمونه للناس، ويفقهونهم فيه، وكانت الرحلة فى طلب العلم من مصر وإليها من العوامل المؤثرة فى الرواية وازدهارها، فنبغ فى مصر أئمة وظهر فحول، أخذ عنهم البخارى ومسلم وغيرهما من أصحاب — الصحاح، بل كان من مصر بعض أصحاب هذه الصحاح، فالنسائى صاحب السنن الكبرى والصغرى كان من أهل مصر وفيها يقيم.

ولم تنقطع مدارسة الحديث تحملا وأداء فى مصر منذ أكرمها الله بالفتح الإسلامى طيلة عصر الرواية، حتى إذا جاء عصر التدوين كان علماء مصر من أسبق الناس فيه، فقد عرف العالم الإسلامى من علماء مصر الإمام النسائى صاحب السنن، والطحاوى صاحب معاني الآثار وشرحه، كما عرف غيرهما من أساطين العلم وجهابذة السنة، كان المرجع إليهم فى كل مهم من علوم الحديث.

وكانت المساجد هى مراكز الإشعاع فى كافة أنحاء البلاد، فيها يجلس الشيوخ للدرس والإسماع، ويحضر التلاميذ للتحصيل والاستماع، وفيها يتخرج النابهون فى كل علم وفن، وإليها يفد الطالبون للفتوى، والراغبون فى المعرفة والفقه فى أصول الدين، وما يكاد الناس يتسامعون بنبوغ شيخ فى علوم السنة حتى يحج إليه طلاب الحديث من كل مكان، يأخذون عنه، ويتلقون منه، ويستجيزونه فى المسموع والمكتوب، ثم ينصرفون إلى غيره من الشيوخ أملا فى الحصول على المزيد.

وكانت هذه البيوت الإلهية منتشرة فى طول البلاد وعرضها، تغص دائماً بحلقات العلم، وتزخر بطلاب المعرفة.

ثم بدأ السلاطين والأمراء فى مصر يبنون المدارس، ويعدونها لاستقبال الطلاب، ويرتبون الأرزاق لشيوخها والقائمين بالتدريس فيها، ويجعلون بعضها لدراسة الحديث وبعضها لدراسة الفقه وغير ذلك.

نقل السيوطى فى كتابه حسن المحاضرة[1] عن ابن خلكان قال: لما ملك صلاح الدين بن أيوب الديار المصرية لم يكن بها شىء من المدارس، فإن الدولة العبيدية كان مذهبها مذهب الرافضة والشيعة، فلم يكونوا يقولون بهذه الأشياء، فبنى السلطان صلاح الدين بالقرافة الصغرى المدرسة المجاورة للإمام الشافعى، وبنى مدرسة مجاورة للمشهد الحسينى بالقاهرة، وجعل دار سعيد السعداء — خادم الخلفاء المصريين — خانقاه[2]، وجعل دار عباس الوزير العبيدى مدرسة للحنفية —

---

(١) حسن المحاضرة ج ٢ ص ٢٥٦

(٢) الخانقاه جمعها خوانق، وكذلك الرباطات والزوايا: معاهد دينية إسلامية للرجال والنساء، أنشئت لإيواء المنقطعين للعلم والزهاد والعباد.

وهى المعروفة الآن بالسيوفية — وبنى المدرسة التى بمصر المعروفة بزين التجار للشافعية — وتعرف الآن بالشريفية — وبنى بمصر مدرسة أخرى للمالكية — وهى المعروفة الآن بالقمحية.

ومن هذا نرى عناية الأمراء ورجال الدولة بالعلماء ، وتهيئة المناخ الملائم لهم ليؤدوا رسالتهم على الوجه الأكمل ، وفى هذا شرف للأمراء والعلماء والمتعلمين على السواء .

كانت المدارس تقام لدراسة العلوم ومن بينها علوم الحديث ، وكانت تقام لدراسة الفقه على المذاهب المتعددة وتدرس معها السنة ، وكانت هناك دار للحديث بناها أمير مصر لدراسة الحديث وعلومه فى بداية القرن السابع .

ذكر السيوطى فى كتابه(١) هذه المدرسة فقال عنها :

المدرسة الكاملية ، وهى دار الحديث، وليس بمصر دار حديث غيرها وغير دار الحديث التى بالشيخونية ، قال المقريزى : وهى ثانى دار حديث عملت للحديث ، فان أول من بنى دار حديث على وجه الأرض الملك العادل نور الدين محمود بن زنكى بدمشق ، ثم بنى الكامل هذه الدار — يقصد المدرسة الكاملية — بناها الملك الكامل ، وكملت عمارتها فى سنة إحدى وعشرين وستمائة ، وجعل شيخها أبا الخطاب عمر بن دحية ، ثم وليها بعده أخوه أبو عمرو عثمان بن دحية ، ثم وليها الحافظ زكى الدين المنذرى ، ثم وليها شرف الدين بن أبى الخطاب بن دحية ، ثم وليها بعده المحدث محيى الدين بن سواقة ثم تاج الدين بن القسطلانى المالكى . . . . وهكذا حتى وليها الشيخ سراج الدين عمر بن الملقن .

وكان الملك الصالح نجم الدين أيوب أميرا لمصر خلفاً لوالده الملك الكامل ، فسار على نهجه فى بناء المدارس ورعاية الحركة العلمية ، فبنى المدرسة الصلاحية بين القصرين ، وكانت أربع مدارس للمذاهب الفقهية الأربعة .

ثم توالى فى عهد المماليك بناء المدارس التى انتسبت إلى أمراء مصر المتعاقبين ، فالمدرسة الظاهرية للملك الظاهر بيبرس ، والمدرسة المنصورية للمنصور قلاوون ، والناصرية للناصر محمد بن قلاوون ، والخانقاه البيبرسية لركن الدين بيبرس الجاشنكيرى ، وغير ذلك من المدارس العلمية التى بناها الأمراء ، وأحاطوها بالرعاية والتكريم .

أما الأزهر فإنه منذ إنشائه لم يكن له حظ موفور يستأهل التنويه به فى دراسة الحديث ، فقد كان فى عهد الفاطميين يمثل ركنا هاما من أركان الحياة الإسلامية والرسمية فى الدولة ، فبين جنباته كانت تقام الصلوات الخمس وصلاة الجمعة والعيدين ، وفى ساحته يلتقى الخلفاء بالشعب يعظون ويوجهون ويقررون ، ومن فوق منبره يخطب الخلفاء الجمع فى رمضان وأيام الأعياد .

---

(١) حسن المحاضرة ج ٢ ص ٢٦٢

وكان الأزهر فى عهد الفاطميين مدرسة للشيعة ، وكان أول كتاب درس فيه من وضع أبى حنيفة النعمان بن محمد القيروانى الشيعى قاضى المعز لدين الله الفاطمى ، أملى اختصاره ابنه على بن النعمان على جماعة بالأزهر ، ثم توالى أبناء النعمان — وهم من المغرب — على التدريس بالأزهر كما دُرس بالأزهر أيضا كتاب فى الفقه الشيعى ، ألفه يعقوب بن كلس وزير المعز لدين الله والعزيز بالله ، وجعله أســاسا لدروسه فى شهر رمضان ، وكان يحضر إلى هذه الدروس عامة الناس وخاصتهم ، ويجلس فى حلقته الفقهاء والقضاة وكبار رجال الدولة .

وكان ابن كلس أول من فكر فى اتخاذ الأزهر معهدا علميا للدراسة ، واستأذن العزيز بالله فى تعيين جماعة من الفقهاء للتدريس بالأزهر ، فأسهم الأزهر بنصيب كبير فى الحركة العلمية أيام المعز والعزيز ، فكانت تعقد به حلقات لدراسة الدين واللغة والأدب والقراءات والنحو والمنطق والفلك ، وكانت الدراسة فيه تجرى على الأنماط الآتية :

١ — حلقات يجتمع فيها من يرغبون فى الاستماع إلى تلاوة القرآن الكريم وشرحه ، وتضم كثيرا ممن اتصفوا بالورع والتقوى واهتموا بتفهم كتاب الله .

٢ — حلقات أخرى يجلس فيها الطلاب إلى المدرسين يتناقشون معهم فى المســائل العلمية ، ويأخذون عنهم بعض أماليهم .

٣ — محاضرات تلقى فى أيام الإثنين والثلاثاء من كل أسبوع ، يحضرها كثير من المثقفين ، ويعقبها مناقشات فى موضوع المحاضرة من فقه أو حديث أو تفسير .

٤ — وإلى جانب هذا كانت هناك دروس دينية لمن أراد فهم الدين من النساء .

ثم قامت الدولة الأيوبية السُّنِّية على أنقاض الدولة الفاطمية الشيعية ، فقضت على كل أثر للشيعة ، وكان الأزهر هدفا أساسيا للحملة على التشيع ، باعتباره ركن الشيعة الركين ، فأبطل صلاح الدين الجمعة فيه ، وظل كذلك نحو مائة عام لا تقام فيه الجمعة ، وكان ذلك إيذانا بإهمال شأنه ، فهبطت مكانته ، وركدت فى جنباته الحياة العلمية التى عهدها فى العصر الفاطمى ، وعمل الأيوبيون على صرف الناس عن الأزهر ، وأغروا علماءه بترك التدريس فيه ، والقيام بتدريس العلوم فى مدارسهم التى أسسوها ، وأغدقوا عليها الأموال لتنافس الأزهر وتزعزع مكانته العلمية ، فتوزع الأزهر إلى مدارس الأيوبيين ، وحمل الأزهريون أنفسهم لواء الحركة العلمية فى هذه المدارس التى لم تكن فى الحقيقة إلا امتدادا لحركة الأزهر ، وتوسيعا لدائرتها فى الآفاق .

وكانت مواد الدراسة فى هذه المدارس الأيوبية السنية القرآن والقراءات والنحو والصرف والبلاغة والتفسير والحديث وفقه المذاهب الأربعة وأصول الفقه والرياضيات والمنطق والكلام .

ثم قامت الدولة المملوكية فى مصر : فانتعش الأزهر بعد ما أصابه من نكسة على يد الأيوبيين وعادت إليه مكانته العلمية من جديد، ليكون حفيظا على لغة القرآن وعلوم الشريعة، وكان الظاهر بيبرس أكثر سلاطين المماليك عناية بالأزهر ، فأمر بإعادة خطبة الجمعة إليه، بعد أن ظلت معطلة منذ أيام صلاح الدين .

وعنى الكثير من سلاطين المماليك بعمارة الجامع الأزهر ووقف الأموال عليه، ومنح الهبات لعلمائه وطلابه ، وعادت إليه حلقات الدروس التى ازدهرت بعلوم الفقه والتفسير والحديث ، وعمر بمجالس الوعظ ، وجعل لكل قراءة من القراءات السبع مدرس خاص، ودرس فيه إلى جوار ذلك الفلسفة والعلوم الطبيعية ،وتردد على حلقاته الأعيان وكبار رجال الدولة ،وعين له إمام يصلى بالناس ويخطب فيهم خطبة الجمعة، كما عين له مشرف يتولى مختلف شئونه،وكان كبار رجال الدولة يتقربون إلى الله برعاية كافة نواحيه الإدارية والمالية والتعميرية، وبلغ عدد طلابه سبعمائة وخمسين من أبناء الريف المصرى ومن الفرس والزنوج وشمالى إفريقية ، وخصص رواق لإقامة كل من هذه الجنسيات .

وعادت للأزهر مكانته كمركز لأعمال الدولة فى عهد المماليك : ففيه كانت تتلى المنشورات والقوانين ،وشغل علماؤه وظائف كبرى فى ذلك العهد ومن بينها القضاء والإفتاء ، كما حملوا مسئولياتهم كاملة فى الهداية والتوجيه ، وكان لهم أكبر الأثر فى توجيه السياسة العليا فى البلاد .

وبذلك برزت مكانة الأزهر فى العصر المملوكى ، فقد كان مسجدا للعبادة ، وجامعة عليا للدراسات الإسلامية والعربية، ومركزا لأعمال الدولة الرسمية ، كما كان مثابة للناس وأمنا ، تلتمس فيه الهداية ،ويفزع إليه المظلوم ،ويأوى إليه الفقراء والحجاج والمتصوفة وطلاب العلم :

ومنذ ذلك الحين وحتى وقتنا هذا والأزهر حارس على الدين والعلم ، يحمل لواء الحق إلى الناس فى كل أقطار الأرض ، وينشر دعوة الإسلام على أساس من الكتاب والسنة ، لم ينحرف ولم يزغ ، لم يدع إلى باطل ، ولم يقصر فى الدعوة إلى الحق ، يفتح أبوابه للدارسين من كافة أنحاء الدنيا، يتلقاهم حفيا بهم حريصا على تثقيفهم ، يتزودون بين جنباته من علوم الدين واللغة والمنطق والفلسفة والكلام والرياضيات ، كما يتعلمون غيرها من الثقافات الإنسانية،ويفيدون من شيوخه ما أفاء الله عليهم من علوم، ثم يصدرون عنه وقد تزودوا بحصيلة يفيد منها طالبو الدين والدنيا معا ، وينتفع بها العامة والعلماء على حد سواء .

ذاع صيت الأزهر وعظم خطره ، واهتم به على مر الأيام ملوك الدنيا وزعماء العالم ، وتعلقت به آمال المسلمين فى شتى الأنحاء ، وأحبوا مصر من أجل الأزهر ، فأصبحت به قبلة السائحين ، ومنار الحائرين ، ومهوى أفئدة الملايين من المسلمين .

ولو أن أمة أرادت أن تبلغ ما بلغته مصر عن طريق الأزهر من مكانة سامية وقيادة روحية لدول العالم الإسلامى لما استطاعت ذلك ولو بذلت فى سبيله أضعاف ما تنفقه على الدعاية لنفسها لمئات السنين .

إن عالما واحدا يوفده الأزهر إلى أى بلد إسلامى فى العالم ، ويتمكن من أداء رسالته على الوجه الأكمل يستطيع — مع توفيق الله وحسن رعايته — أن يؤثر فى ذلك البلد تأثيرا طيبا لا تستطيعه كل أجهزة الدعاية والإعلام .

إن الأزهر هو الورقة الرابحة لمصر حتى الآن ، تستطيع من خلاله — بعد تدعيمه والعناية بشأنه — أن تتصدر به دول العالم ، وأن تستعيد به الكثير مما ضاع فى فترات الضعف والتخاذل .

إنه الدعامة الطيبة للمسلمين فى كل آفاق الأرض ، يستطيعون أن يؤكدوا دوره فى نشر تعاليم الإسلام ، ويلتفوا حول ما ينادى به من دعوة إلى العمل بالكتاب والسنة ، والتأليف بين القلوب لتجتمع على كلمة الله .

إن تعاليم الدين تفعل فى النفوس فعل السحر ، وقد حمى الله الدين بالأزهر ، وما من عالم من علماء الإسلام فى أى بلد من بلاد الدنيا منذ ألف سنة أو يزيد إلا وللأزهر فى عنقه دين وله عليه فضل ، ومن أجل هذا تعلق المسلمون عن طريق علمائهم بالأزهر ،وأحبوا البلد الذى حل فيه الأزهر ، وتعمقت جذور هـذا الحب على تتابع الأجيال منـذ مئات السنين ، فأوفـدوا إليه أبناءهم من أقاصى الأرض ،واستعذبوا مفارقتهم — وهم فلذات الأكباد — فى سبيل طلب العلم فيه لأزمان قد تمتد إلى سنوات وسنوات ، استجابة لدعوة الحق تبارك وتعالى : « فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون»[١] .

وإذا كان علينا أن نربط بين الأزهر فى علوم الدين وبين حظه من علوم الحديث والسنة ، فإننا نكتفى بأن نشير إلى أن انفتاح الأزهر فى عصر المماليك ، واستقباله للدارسين من أهل مصر والوافدين عليه ، ممن كان لهم دور خطير فى علوم السنة من أمثال شيخ الإسلام ابن حجر والإمام العينى والسخاوى والسيوطى يقضى بأن يكون للأزهر جانب موفور من تخصصات هؤلاء وقد ورد فى تراجم بعضهم تصريح بأنه كان يدرس الحديث فى الأزهر ، وأن بعضهم كان يقيم فيه ، مثل شيخ الإسلام زكريا الأنصارى ، وقد جاء فى ترجمة عبد الرحيم العباسى أنه كان ممن يدرسون الحديث بالأزهر . وفى هذا القدر ما يحقق الجانب المنشود من مدرسة الحديث فى مصر فى هذه الجامعة العظيمة .

---

(١) سورة التوبة ، من الآية : ١٢٢

لقد احتضن الأزهر الكتاب والسنة ، وتخرج فيه علماء التفسير والحديث ، وأخذ هؤلاء علوم الدين عمن قبلهم من الأعلام ، وهؤلاء عمن قبلهم ، وهكذا فى سلسلة تمتد على الأجيال إلى عصر الصحابة رضوان الله عليهم ، وهم الذين كانوا همزة الوصل بيننا وبين ذلك العهد النبوى الكريم .

فلنبدأ — بعون الله — فى بيان أشهر من عرفنا من الصحابة الذين نزلوا مصر ، وكانوا الدعامة الأولى فى الدراسات الدينية الإسلامية — ومن بينها علوم الحديث — ثم نتبعهم — بإذن الله — بذكر التابعين وأتباعهم ، ثم نصل بهذه السلسلة المباركة من الأعلام فى الحديث إلى الفترة المحددة لموضوع هذا البحث ، وعلى الله قصد السبيل :

الفصل الأول

الصحابة والتابعون وأتباعهم
(تعريف وبيان)

الصحابة والتابعون وأتباعهم

تمهيد :

فى عرضنا لمن أخذ عنهم أعلام المحدثين فى مصر نتعرض لذكر الصحابة والتابعين الذين نزلوا مصر بسبب الفتح وغيره ، أو كانوا من أبنائها الأصليين ممن أدركوا شرف الصحبة أو التبع ؛ فنترجم للمشاهير منهم ، وقد يكون من بين هؤلاء الصحابة من لم تكن له رواية للحديث ، ولكننا نورده باعتبار منزلته فى صدر الإسلام ، وأنه كان صورة مجسدة للكثير من الفضائل التى تحلى بها عامة المسلمين فى العصر الأول ، ولا سيما من كان منهم وثيق الصلة بالرسول صلى الله عليه وسلم ، فإنه وإن لم يرو عن النبى صلى الله عليه وسلم حديثا قوليا إلا أن حياته وأفعاله كانت تنطق بما كان عليه السلف الصالح من اقتداء بنبينا صلوات الله وسلامه عليه .

وبين يدى تراجم الصحابة نتقدم بكلمات موجزة يتبين منها : من هو الصحابى؟ وبم تعرف الصحبة؟ ، ولماذا أجمعت الأمة على نسبة العدالة والتوثيق إلى الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ؟ كما يتبين التابعى وتابعه ممن كانوا أوعية للعلم ونقلة للدين .

من هو الصحابى(١)؟ :

المحققون من أهل الحديث — كالبخارى وأحمد بن حنبل — على أن الصحابى هو من لقى النبى صلى الله عليه وسلم وهو مميز مؤمنا به ومات على الإسلام ، طالت مجالسته له أو قصرت ، روى عنه أو لم يرو ، غزا معه أو لم يغز .

قال البخارى فى صحيحه : **من صحب النبى صلى الله عليه وسلم أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه .**

وقال أبو المظفر السمعانى : أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحابى على كل من روى عنه صلى الله عليه وسلم حديثا أو كلمة ، ويتوسعون حتى يعدون من رآه رؤية من الصحابة . فلشرف منزلته صلى الله عليه وسلم أعطوا كل من رآه حكم الصحبة ، وذكر أن اسم الصحابى من حيث اللغة والظاهر يقع على من طالت صحبته للنبى صلى الله عليه وسلم وكثرت مجالسته له على طريق التبع له والأخذ عنه . قال : وهذا طريق الأصوليين .

وقال ابن الصلاح فى مقدمته : روينا عن شعبة عن موسى السيلانى — وأثنى عليه خيرا — قال : «أتيت أنس بن مالك فقلت : هل بقى من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحد غيرك؟ قال : بقى ناس من الأعراب قد رأوه ، فأما من صحبه فلا » إسناده جيد حدث به مسلم بحضرة أبى زرعة — وهذا القول قريب من قول الأصوليين .

---

(١) الحديث والمحدثون ص ١٢٩

بم تعرف الصحبة :

تعرف الصحبة بواحد مما يأتى :

١ — بالتواتر كما فى الخلفاء الأربعة .

٢ — أو بالاستفاضة والشهرة القاصرة عن التواتر ، كما فى ضمام بن ثعلبة وعكاشة بن محصن .

٣ — أو بأن يروى عن آحاد الصحابة أنه صحابى ، كما فى حممة بن أبى حممة الدوسى الذى مات بأصبهان مبطونا ، فإن أبا موسى الأشعرى شهد له أنه سمع النبى صلى الله عليه وسلم .

٤ — أو بقوله وإخباره عن نفسه بأنه صحابى بعد ثبوت عدالته ومعاصرته للنبى صلى الله عليه وسلم.

٥ — وتعرف أيضا بإخبار أحد التابعين أن فلانا من الصحابة ، بناء على قبول التزكية من الواحد العدل وهو الراجح .

اجماع الأمة على عدالة الصحابة وتوثيقهم :

شهد الله ورسوله بعدالة الصحابة ، فقال تعالى : « محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا سيماهم فى جوههم من أثر السجود ذلك مثلهم فى التوراة ومثلهم فى الإنجيل كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرا عظيما [1] » .

وروى الترمذى وابن حبان فى صحيحهما عن عبد الله بن مغفل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الله الله فى أصحابى لا تتخذوهم غرضا بعدى ، فمن أحبهم فبحبى أحبهم ، ومن أبغضهم فببغضى أبغضهم ، ومن آذاهم فقد آذانى ، ومن آذانى فقد آذى الله ، ومن آذى الله يوشك أن يأخذه » .

هذان دليلان نقليان على تعديل الله ورسوله للصحابة رضى الله عنهم ، وهل يمكن أن يكون بعد تعديل الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم مقال لأحد من خلق الله يحكم فيه للصحابة بما يحكم به على عامة الناس أو لهم بالجرح أو التعديل ؟ .

إنه لو لم تقم الآيات القرآنية والأحاديث النبوية شاهد صدق على تعديلهم لأوجب الحال ذلك ، فقد هاجروا فى الله وجاهدوا مع رسوله ، ونصروا الإسلام وبذلوا فى سبيله المهج والأرواح وضحوا بالمال والأهل والولد فى سبيل نشره والدعوة إليه ، وحفظوا القرآن والسنة ونقلوهما إلى من بعدهم ، وكانوا أمناء على تعاليم الدين فى قوة من الإيمان وصدق من اليقين .

(١) سورة الفتح آية : ٢٩

قال أبو زرعة الرازى: إذا رأيت الرجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق ، وذلك أن الرسول حق ، والقرآن حق ، وما جاء به حق ، وإنما أدى ذلك كله إلينا الصحابة ، وهؤلاء الزنادقة يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة ، فالجرح بهم أولى

قال ابن الصلاح : ثم إن الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة ، ومن لابس الفتن منهم فكذلك بإجماع العلماء الذين يعتد بهم فيه ، إحسانا للظن بهم ، ونظرا إلى ما تمهد لهم من المآثر ، وكأن الله سبحانه وتعالى أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة .

أما بعد: فإن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم هم وزراؤه وجنوده ، وخلصاؤه وأهل محبته ، يكفيهم شرفا أن يشيد الله عز وجل بهم فى كتابه الكريم ليبقى هذا الإطراء الإلهى أثرا خالدا يدوم على الزمن ما بقى الزمن ، فقد استجابوا لداعى الحق ابتغاء مرضاته ، وحبا لرسوله الكريم ، ذلك الحب الذى ملك عليهم نفوسهم فانقادوا له إيمانا بما جاء به ، وكانوا معه نصراء دعوته يشدون أزره ، وأمناء سره ينفذون أمره .

أحب الصحابة الرسول صلى الله عليه وسلم حبا ملأ قلوبهم ، وسيطر على وجدانهم ومشاعرهم حتى جعل أحدهم يقول وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة مجاهدا فى إحدى الغزوات : والله ما أحب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مكانه تصيبه شوكة .

لقد غمر هذا الحب نفوسهم فامتلأت بالرضا والطمأنينة ، وترجموه بجوارحهم انقيادا لله وطاعة لرسوله ، واتباعا له صلى الله عليه وسلم فيما يأمر به ، واجتنابا لما ينهى عنه ، ووعيا كريما لكل ما يفعل وما يقول ، فحفظوا قوله ، وحكوا فعله ، وكانوا صورا حية للمسلم الكامل الذى يرضى الله ورسوله عنه ، وصدق عليهم قول الله تعالى : « والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجرى تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا ذلك الفوز العظيم »[1] .

لقد اعتبر الرسول صلى الله عليه وسلم الصحابة أصفياءه وخاصته ، وجنوده وأهل محبته ، فقربهم وأثنى عليهم ، ومدحهم ودافع عنهم بهذا القول الكريم : « لا تسبوا أصحابى ، لا تسبوا أصحابى ، فوالذى نفسى بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ماأدرك مدّ أحدهم ولانصيفه »[2] .

لقد اختارهم الله عز وجل لتأييد نبيه ومساندة رسوله ، واصطفاهم لحمل الرسالة عنه ، وتبليغها إلى الأجيال من بعده ، فكانوا حملة الدين ، ونقلة العلم ، وحفظة القرآن ، ورواة السنة ، انتشروا فى أقطار الأرض دعاة بالقول والعمل ، هداة بالكتاب والسنة ، وتلقى

---

(١) سورة التوبة ، آية : ١٠٠

(٢) أخرجه مسلم ج ١٦ ص ٩٢

عنهم التابعون ما حملوا ، وبلغوه بأمانة إلى من بعدهم نقيا خالصا كما أراد الله ورسوله ، ونقله أتباع التابعين إلى من جاء بعدهم من الأجيال فى كل قطر ومصر محوطا بالرعاية ، مدعما بالإسناد ، محفوظاً بوعد الله عز وجل : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » (١) .

إن فى ذكر أعلام الصحابة الذين دخلوا مصر يحملون بأيمانهم أعلام الهدى ومشاعل النور ، يروون عن النبى صلى الله عليه وسلم قوله وفعله ، وينقلون حركاته وسكناته ، فى سلمه وحربه ، وفى فتوحه وغزواته ، ثم فى ذكر من نقل ذلك عنهم من أعلام التابعين وتابعيهم ، ثم من جاء بعد ذلك من رواة الحديث ونقلته خلفا عن سلف ، كل منهم يسلم إلى من بعده ما تلقاه من هذه المعارف حريصا على سلامتها ، باذلا أقصى الجهد فى صيانتها من الشوائب ، وحياطتها من الدخيل ، لكى تتلقاها الأجيال منه نقية كما تحملها — إن فى كل ذلك تدعيما لهذه الدراسة المصرية التى لم تنشأ من فراغ ، ولم توجد — فى الفترة التى نتناولها فيها — من عدم ، وإنما ارتكزت على أساس تميزت به شرعة الإسلام فى مسارها عبر القرون ، وتوثقت به علومها ومعارفها من بين سائر الأديان .

أما التابعى : فهو من لقى الصحابى مؤمنا ، وكلما استفاد منه وروى عنه كان أوثق فى التبع .

وتابع التابعى : هو من لقى التابعى مؤمنا ؛ وكلما زادت استفادته من التابعين ارتفع فى درجة التبع ، وهكذا .

وفى مجال دراستنا هذه نستعرض أبرز من شرفت بهم مصر من أعلام الصحابة والتابعين وأتباعهم ، ممن جاءوا مع الفتح الإسلامى أو بعده ، أو كانوا من أهل مصر ، ممن نقلوا إلينا من علوم هذا الدين الحنيف ما كان أساسا لمدرسة الحديث فى مصر ، ثم نستعرض أسماء المشاهير ممن أخذ عنهم السنة حتى أسلموها إلى أعلامنا الأجلاء فى الفترة التى اخترناها لهذه الدراسة ، وسوف تكون عنايتنا — بإذن الله — فى تراجم هؤلاء الأعلام بارزة فى تحقيق أسمائهم وألقابهم وكناهم ، ورحلاتهم فى طلب العلم ، ثم فى بيان شيوخهم وتلاميذهم ، وما قيل فى تقويمهم — فيما عدا الصحابة فإنهم يجلون عن ذلك — وتاريخ ولادتهم أو وفاتهم ، فى حدود ما تسعفنا به المراجع ، وما نجده فيها من نقول معتمدة لعلماء الجرح والتعديل .

وبعد ، فهذا بيان بأسماء أشهر من كان بمصر من نقلة علوم الدين ، ممن كان لهم أبلغ الأثر فى رواية السنة ، نذكرهم مرتبين زمنيا بحسب الوفاة لكل منهم ، وسوف نبذل — بإذن الله — جهدنا فى ترجمة هؤلاء الأعلام بما يعرّف بهم ، بعد الرجوع إلى المصادر الأولى فى تراجم الرجال :

---

(١) سورة الحجر ، الآية : ٩

الصحابة

١ — **أبو ذر الغفاري** : جندب بن جنادة — وقيل يزيد بن عبد الله، وقيل بربر بن جنادة، وقيل جندب بن سكن ، وقيل خلف بن عبدالله — أسلم قديما بمكة وكان من فضلاء الصحابة ونبلائهم وقرائهم ، قال ابن الربيع : شهد فتح مصر واختط بها، ولهم عنه عشرون حديثا ، وقد سكن مصر مدة ، ثم خرج منها لما رأى اثنين يتنازعان فى موضع لبنة كما أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ، وقد أورد صاحب الإصابة قصة إسلامه، روى أبوذر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وروى عنه أنس وابن عباس وأبو إدريس الخولانى وزيد بن وهب الجهنى والأحنف بن قيس وجبير بن نفير وعبد الرحمن بن تميم وسعيد بن المسيب وخالد بن وهبان ابن خالة أبى ذر، وامرأة أبى ذر وعبد الله بن الصامت وخرشة بن الحر وزيد بن ظبيان وخلق كثير، له واحـد وثمانون ومائتا حديث ، وكان أحد النجباء ألحقه عمر بالبدريين وإن لم يشهد بدرا ، وكان يوازى ابن مسعود فى العلم وقال فيه الرسول صلى الله عليه وسلم: « ما أقلت الغبراء ولا أظلت الخضراء أصدق لهجة من أبى ذر» أخرجه أبو داود وأحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص، مات رحمه الله بالربذة سنة إحدى وثلاثين وقيل اثنتين وثلاثين (١) .

٢ — **عقبة بن عامر** : بن عبس الجهنى أبو عمرو ،كان من أحسن الناس صوتا بالقرآن ، قال الذهبي : صحابي شهد فتح مصر ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا ، وروى عنه جماعة من الصحابة والتابعين منهم ابن عباس وأبو أمامة وجبير بن نفير وبعجة بن عبد الله الجهنى وأبو إدريس الخولانى وخلق من أهل مصر، قال أبو سعيد بن يونس: كان قارئا عالما بالفرائض والفقه فصيح اللسان شاعرا كاتبا ، وهو أحد من جمع القرآن ، قال : ورأيت مصحفه بمصر على غير تأليف مصحف عثمان وفى آخره : كتبه عقبة بن عامر بيده ، قال خليفة بن خياط فى تاريخه : مات سنة ثمان وخمسين عقبة بن عامر الجهنى (٢) .

٣ — **عبد الله بن عمرو** : بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد بن سهم القرشي السهمى، كنيته أبو محمد ، ويقال أبو عبد الرحمن ، يقال كان اسمه العاص فغيره النبي صلى الله عليه وسلم إلى عبد الله ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا وعن عمر وأبى الدرداء ومعاذ وابن عوف وعن والده عمرو ، له سبعمائة حديث ، قال أبو نعيم: حدث عنه من الصحابة ابن عمر وأبو أمامة والمسور والسائب بن يزيد وأبو الطفيل وعدد كثير من التابعين، قال فى الإصابة: منهم سعيد ابن المسيب وعروة وطاوس وأبو العباس الشاعر وعطاء بن يسار وعكرمة . . وخلق، قال ابن الربيع : شهد فتح مصر واختط بها ولأهلها عنه أكثر من مائة حديث ، وقال ابن سعد : أسلم قبل أبيه ولم يكن بين مولدهما إلا اثنتا عشرة سنة ، قال الواقدى : مات بالشام سنة خمس وستين وهو يومئذ ابن اثنتين وسبعين سنة وقال ابن البرقى : مات بمكة وقيل بالطائف وقيل بمصر (٣) .

---

(١) الإصابة ج ٤ ص ٦٢ ، والخلاصة ص ٣٧٨ ، وشذرات الذهب ج ١ ص ٣٩

(٢) الإصابة ج ٢ ص ٤٨٩ (٣) الإصابة ج ٢ ص ٣٥١ ، والخلاصة ص ١٧٦

التابعون وأتباعهم ومن جاء بعدهم

١ — **ابو الخير مرثد بن عبد الله اليزني** : مفتي أهل مصر ، ويزن من حمير ، روى عن أبي أيوب الأنصاري وأبي بصرة الغفاري وعقبة بن عامر الجهني وتفقه عليه ، كما روى عن زيد ابن ثابت وعبد الله بن عمرو وعدة ، وعنه عبد الرحمن بن شماسة وجعفر بن ربيعة ويزيد بن أبي حبيب وغيرهم ، قال سعيد بن عفير : مات سنة تسعين (١) .

٢ — **مكحــول** :أبو عبد الله بن أبي مسلم الهذلي عالم أهل الشام الفقيه الحــافظ ، كان مولى لامرأة من هذيل ، قال مكحول عن نفسه: عتقت بمصر فلم أدع بها علما إلا حويته فيما أرى ، ثم أتيت العراق ثم المدينة فلم أدع بهما علما إلاحويته فيما أرى، ثم أتيت الشام فغربلتها ،قال أبو حاتم: ما أعلم بالشام أفقه من مكحول ، قال في الخلاصة : روى عن كثير من الصحابة منهم واثلة بن الأسقع وأنس وأبي أمامة الباهلي وخلق ، وعنه أيوب بن موسى وزيد بن واقد والأوزاعي وخلق قال ابن كثير : كان نوبيا ، وقال سليمان بن عبد الرحمن : مات سنة ثلاث عشرة ومائة (٢) .

٣ — **نافع** : الإمام العلم أبو عبد الله العدوي المدني ، روى عن مولاه ابن عمر وعائشة وأبي لبابة وأبي هريرة وأم سلمة ورافع بن خديج وطائفة ، وعنه ابناه أبو بكر وعمر وأيوب وابن جريج ومالك والأوزاعي وعبيد الله بن عمر وابن عوف وعقيل بن خالد والليث وخلق، قال البخاري: أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر ، وقال عبيد الله بن عمر : بعث عمر بن عبد العزيز نافعا إلى أهل مصر يعلمهم السنن، مات رحمه الله سنة سبع عشرة ومائة(٣) .

٤ — **الأعرج الحافظ المقرىء** : عبد الرحمن بن هرمز أبو داود مولى ربيعة بن الحارث بن عبد الملك الهاشمي مولاهم المدني كاتب المصاحف ، روى عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري ومعاوية وعبد الله بن بحينة وجماعة ، وعنه الزهري وأبو الزناد وصالح بن كيسان ويحيي بن سعيد وعبد الله بن لهيعة وآخرون ، قال الذهبي : وكان ثقة ثبتا عالما مقرئا تحول في آخر عمره إلى الإسكندرية مرابطا فتوفي سنة سبع عشرة ومائة (٤) .

٥ — **يزيد بن أبي حبيب** : الإمام الكبير أبو رجاء الأزدي مولاهم المصري الفقيه ،روى عن عبد الله ابن الحارث الزبيدي وأبي الطفيل وسعيد بن أبي هند وعراك بن مالك وأبي الخير اليزني وعطاء وعكرمة وطائفة ، وحدث عنه سعيد بن أبي أيوب وحيوة بن شريح ويحيي بن أيوب ومحمد

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٧٣ ، والخلاصة ص ٣١٨ والشذرات ج ١ ص ٩٩

(٢) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٠٧ ، والخلاصة ص ٣٣١ ، والشذرات ج ١ ص ١٤٦

(٣) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٩٩ ، والخلاصة ص ٣٤٣ ، والشذرات ج ١ ص ١٥٤

(٤) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٩٧ ، والخلاصة ص ٢٠٠ ، والشذرات ج ١ ص ١٥٣

ابن إسحاق وسليمان التيمى وابن لهيعة والليث ويزيد بن أبى أنيسة ، قال ابن يونس : كان حليماً عاقلا ، وقال الليث : يزيد عالمنا وسيدنا ، وقال ابن سعد: ثقة كثير الحديث، مات سنة ثمان وعشرين ومائة[١] .

٦ – **عبيد الله بن أبى جعفر الكنانى :** مولاهم الإمام أبو بكر الليثى المصرى الفقيه القدوة ، سمع أبا سلمة بن عبد الرحمن والأعرج وحمزة بن عبد الله بن عمر وعطاء بن أبى رباح والشعبى ، وعنه ابن إسحاق وعمرو بن الحارث وحيوة بن شريح وسعيد بن أبى أيوب والليث وابن لهيعة وآخرون ، قال ابن سعد : كان ثقة فى زمانه ، وقال سليمان بن أبى داود : ما رأت عينى عالماً زاهداً إلا عبيد الله بن أبى جعفر ، أرخ ابن العماد وفاته مقتولا بمصر سنة اثنتين وثلاثين ومائة[٢] .

٧ – **عقيل بن خالد بن عقيل الأيلى :** الحافظ الحجة أبو خالد الأموى من موالى عثمان رضى الله عنه ، روى عن القاسم وسالم والزهرى وعكرمة وعراك بن مالك وعمرو بن شعيب ، وعنه ابن أخيه سلامة بن روح ويحيى بن أيوب والليث ومفضل بن فضالة وابن لهيعة والمصريون ، قال رفيقه يونس: ما أحداً أعلم بحديث الزهرى من عقيل، وثقه أحمد وابن معين ،مات بمصر فجأة سنة أربع وأربعين ومائة[٣] .

٨ – **عمرو بن الحارث :** بن يعقوب بن عبدالله الأنصارى مولاهم أبو أمية المصرى ، روى عن أبيه والزهرى وعمرو بن شعيب وأبى يونس مولى أبى هريرة وابن أبى مليكة وخلق ، وعنه شيخاه قتادة وبكير بن الأشج والليث ومالك وابن وهب – وهو راويته – وخلق ،وهو أحد الأعلام قال أبو حاتم : كان أحفظ أهل زمانه ، وقال ابن وهب : ما رأيت أحفظ منه ، ولو بقى لنا عمرو ما احتجنا إلى مالك ، مات سنة ثمان وأربعين ومائة ، وله ست وخمسون سنة[٤] .

٩ – **يونس بن يزيد الأيلى :** ابن أبى النجاد الحافظ الثبت أبو يزيد مولى معاوية بن أبى سفيان ، روى عن عكرمة والقاسم وسالم والزهرى ونافع وطائفة ، وعنه الأوزاعى وعمرو بن الحارث والليث وجرير بن حازم وابن وهب وعثمان بن عمر بن فارس وآخرون . قال أحمد : ثقة ، وقال أحمد بن صالح الحافظ المصرى : نحن لا نقدم فى الزهرى على يونس أحداً ، قال أبو سعيد ابن يونس : مات سنة اثنتين وخمسين ومائة[٥] .

١٠ – **حيوة بن شريح :** بن صفوان التجيبى أبو زرعة المصرى أحد العلماء الزهاد ، روى عن أبى يونس مولى أبو هريرة ويزيد بن أبى حبيب وحميد بن هانىء وربيعة القصير وخلق ، وعنه

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٢٩ والخلاصة ص ٣٧٠ ، والشذرات

(٢) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٣٦ ، والخلاصة ص ٢١١ ،

(٣) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٦١ والخلاصة ص ٢٦٠ ،

(٤) الخلاصة ص ٢٤٤ والكاشف ج ٢ ص

(٥) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٦٢ ،

الليث وابن وهب والمقرى وهانىء بن المتوكل — آخر من حدث عنه — وابن المبارك، وثقه أحمد وابن معين والفسوى ، وحيوة بن شريح صاحب كرامات وأحوال ، قال يحيى بن بكير : مات سنة ثمان وخمسن ومائة (١) .

١١ — **يحيى بن أيوب الغافقى المصرى** : روى عن بكير بن الأشج ويزيدبن أبى حبيب وجعفر ابن ربيعة ، وعنه ابن وهب وسعيد بن أبى مريم والليث ، وثقه ابن معين ويعقوب بن سفيان ، قال أحمد : سيء الحفظ ، وقال أبو حاتم : محله الصدق ولا يحتج به ، قال فى الخلاصة : وقد احتج به الستة ، توفى سنة ثلاث وستين ومائة (٢) .

١٢ — **ابن لهيعة** : عبد الله بن عقبة بن لهيعة الحضرمى الغافقى المصرى أبو عبد الرحمن الفقيه قاضى مصر ومسندها، روى عن عطاء وعمرو بن دينار والأعرج وابن أبى مليكة وعمرو بن شعيب وعكرمة وخلق، وعنه شعبة وعمرو بن الحرث والليث وابن وهب ويحيى بن بكير والمقرى والثورى والأوزاعى وابن المبارك ، وثقه أحمد وقال : احترقت كتبه وهو صحيح الكتاب ،من كتب عنه قديما فسماعه صحيح ،وقال يحيى بن معين : ليس بالقوى . وقال مسلم : تركه وكيع ويحيى القطان وابن مهدى ، قال يحيى بن بكير : مات سنة أربع وسبعين ومائة(٣) .

١٣ — **بكر بن مضر** : بن حكم بن سليمان أبو محمد المصرى، روى عن يزيد بن أبى حبيب وأبى قبيل وجعفر بن ربيعة ،وعنه ابنه إسحاق وقتيبة وابن وهب وابن القاسم كان ثقة عابدا ، ولد سنة اثنتين ومائة ،ومات سنة أربع وسبعين ومائة (٤) .

١٤ — **الليث بن سعد** : بن عبد الرحمن الفهمى أبو الحارث المصرى أحد الأعلام ، ولد بقلقشندة سنة أربع وتسعين ، وروى عن الزهرى وعطاء ونافع وابن أبى مليكة وقتادة وسعيد المقبرى وصفوان بن سليم وخلائق، وعنه ابنه شعيب وابن عجلان وابن لهيعة وهشيم وابن المبارك والوليد ابن مسلم وابن وهب وقتيبة ومحمد بن رمح وأمم ، قال ابن بكير : هو أفقه من مالك ، وقال محمد بن رمح : كان دخل الليث ثمانين ألف دينار فى العام وما وجبت عليه زكاة قط ، وثقه ابن معين وأحمد، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث صحيحه ، وقال الشافعى : كان الليث أفقه من مالك إلا أنه ضيعه أصحابه ، قال ابن بكير : ولد سنه أربع وتسعين وتوفى سنة خمس وسبعين ومائة (٥) .

---

(١) الخلاصة ص ٨٢ والكاشف ج ١ ص ٢٦٣

(٢) الخلاصة ص ٣٦٢ والكاشف ج ٣ ص ٢٥٠ ، وشذرات الذهب ج ١ ص ٢٥٨

(٣) الخلاصة ص ١٧٩ والكاشف ج ٢ ص ١٢٢ والشذرات ج ١ ص ٢٨٣

(٤) الخلاصة ص ٤٤ ، والكاشف ج ١ ص ١٦٢

(٥) الخلاصة ص ٢٧٥ والكاشف ج ٣ ص ١٣ والشذرات ج ١ ص ٢٨٥

١٥ — **المفضل بن فضالة** : بن غبيد الرعيني أبومعاوية المصرى الفقيه قاضي مصر ،روى عن يزيد بن أبي حبيب وعقيل ويونس وعياش بن عباس القتبانى، وعنه الوليد بن مسلم وقتيبة وزكريا، وكان زاهدا ورعا قانتا مجاب الدعوة ،قال ابن يونس : ثقة ،وكذا قال ابن معين، وقال أبو حاتم وابن خراش : صدوق ، مات سنة إحدى وثمانين ومائة .(١)

١٦ — **عبد الرحمن بن القاسم** : الإمام فقيه الديار المصرية أبوعبد الله العتقى مولاهم المصرى سمع مالك بن أنس وتفقه به وعبد الرحمن بن شريح وبكر بن مضر ونافع بن نعيم ، وعنه أصبغ ابن الفرج والحارث بن مسكين وعيسى بن مثرود ومحمد بن عبد الله بن الحكم ومحمد بن سلمة المرادى ،قال فيه مالك :مثله مثل جراب مملوء مسكا ،وقال النسائى : ثقة مأمون ، قال يونس ابن عبد الأعلى :مات سنة إحدى وتسعين ومائة(٢) .

١٧ — **عبد الله بن وهب** : بن مسلم المصرى الفهرى—وقيل الفهمي—مولاهم أبو محمدالخير أحد الأعلام ، روى عن يونس بن يزيد وحيوة بن شريح وأسامة الليثي ومالك والثورى وابن جريج وحنظلة بن أبي سفيان وحيي بن عبد الله المعافرى . وخلق ، وعنه شيخه الليث وابن مهدى وأصبغ ابن الفرج وحرملة وأحمد بن صالح وسعيد بن أبي مريم وسحنون بن سعيد والحارث بن مسكين وأبوالطاهر أحمد بن السرح وعبد الملك بن شعيب وبحر بن نصر وإبراهيم بن منذر وسعيد بن منصور وأحمد بن عبد الرحمن والربيع ابن سليمان المرادى ويونس بن عبد الأعلى وخلائق،قال الذهبي : وكان ثقة حجة حافظا مجتهدا لايقلد أحدا إذا تعبد وتزهد ، قال أحمد بن صالح : مارأيت أحدا أكثر حديثا منه حدث بمائة ألف حديث، وقد وقع عندنا سبعون ألف حديث، وقال عبد الرحمن ابن القاسم : لومات ابن عيينة لقطعت إلى ابن وهب أكباد الإبل مادوّن أحد العلم تدوينه ،ذُكر ابن وهب وابن القاسم عند مالك فقال : ابن القاسم فقيه وابن وهب عالم، وقال أبوطاهر بن عمرو : جاء نعى ابن وهب ونحن فى مجلس ابن عيينة فقال : إنا لله وإنا اليه راجعون ، أصيب المسلمون به عامة وأصبت به خاصة ، قال النسائى : ابن وهب ثقة ماأعلمه روى عن ثقة حديثا منكرا ، وقال يونس : مات فى شعبان سنة سبع وتسعين ومائة (٣) .

١٨ — **الأمام الشافعي** : محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد ابن عبديزيد بن هاشم بن المطلب القرشي الشافعي، نسيب رسول الله صلى الله عليه وسلم وناصر سنته

---

(١) الخلاصة ص ٣٣٠ ، والكاشف ج ٣ ص ١٧٠ ، والشذرات ج ١ ص ٢٩٧

(٢) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣٥٦ والخلاصة ص ١٩٧ ، وشذرات الذهب ج ١ ص ٣٢٩

(٣) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣٠٤ ، والخلاصة ص ١٨٥ والشذرات ج ١ ص ٣٤٧

ولد سنة خمسين ومائة بغزة، فحمل إلى مكة لما فطم فنشأ بها، وأقبل على العلوم فتفقه بمسلم الزنجى وغيره ، روى عن عمه محمد بن على وعبد العزيز بن الماجشون ، ومالك وإسماعيل بن جعفر وإبراهيم بن أبى يحيى وخلق ، وعنه أبو بكر الحميدى وأحمد بن حنبل والبويطى وأبو ثور وحرملة والربيع المرادى والزعفرانى وأمم سواهم ، وكان أحذق قريش بالرمى ،وكان قبل ذلك قد برع فى الشعر واللغة وأيام العرب، ثم أقبل على الحديث والفقه وجود القرآن،وكان يختمه فى رمضان ستين مرة ،ثم حفظ الموطأ وعرضه على مالك وأذن له مسلم بن خالد بالفتوى وهو ابن عشرين سنة ،وثقه أحمد، وقال ابن معين: ليس به بأس ،وقال أبوداود :ماأعلم للشافعى حديثا خطأ، وقال أبوحاتم : صدوق، وصحعن الشافعى قوله :إذا صح الحديث فاضربوا بقولى الحائط قال الذهبى : وكان حافظا للحديث بصيرا بعلله لايقبل منه إلا ماثبت عنده ،مات رحمه الله بمصر سنة أربع ومائتين .(١)

١٩ ــ **أسد بن موسى** : بن ابراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموى الحافظ المعروف بأسد السنة ، نزل مصر وصنف التصانيف ولد عام اثنين وثلاثين ومائة ، سمع شعبة والمسعودى وشيبان وابن أبى ذئب وحماد بن سلمة وعبد العزيز بن الماجشون وطبقتهم، وعنه أحمد بن صالح والربيع بن سليمان المرادى والمقدام بن داود الرعينى وأبو يزيد يوسف القراطيسى ، قال النسائى : ثقة ولولم يصنف لكان خيرا له ، وقال البخارى : هو مشهور الحديث ، وقال ابن يونس: ثقة توفى فى المحرم سنة اثنتى عشرة ومائتين(٢) .

٢٠ ــ **عبد الله بن يوسف التنيسى** : أبو محمد الكلاعى الدمشقى ثم التنيسى الحافظ الحجة حدث عن سعيد بن عبد العزيز وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر ومالك والليث وطبقتهم،وعنه البخارى وأبو حاتم والذهلى ويحيى بن عثمان بن صالح وبكر بن سهل الدمياطى ويوسف بن يزيد القراطيسى ومحمد بن إسحاق الصاغانى وخلق،قال ابن معين : أثبت الناس فى الموطأ عبد الله ابن مسلمة القعنبى وعبد الله بن يوسف التنيسى ، وثقه أبو حاتم وأبو سعيد بن يونس ، وقال البخارى : كان من أثبت الشاميين . مات بمصر سنة ثمانى عشرة ومائتين(٣) .

٢١ ــ **عبد الله بن الزبير القرشى** : بن عيسى الأسدى أبو بكر الحميدى المكى الحافظ الفقيه أحد الأئمة ، كان بمصر ملازما للشافعى فلما مات رجع إلى مكة ، صحب ابن عيينة تسع عشرة سنة والشافعى وتفقه به ، روى عن مسلم بن خالد وفضيل بن عياض وابن عيينة والداروردى ،

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣٦١ ، والخلاصة ص ٣٧٧ ، وشذرات الذهب ج ٢ ص ٩

(٢) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٤٠٢ ، والخلاصة ص ٢٦ ، وشذرات الذهب ج ٢ ص ٢٧

(٣) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٤٠٤ ، والخلاصة ص ١٨٦ ، وشذرات الذهب ج ٢ ص ٤٤

وعنه البخارى والذهلى وأبو زرعة وأحمد بن الأزهر وسلمة بن شبيب وأبو حاتم وبشر بن موسى وخلق ، قال أبو حاتم : أثبت الناس فى سفيان ابن عيينة الحميدى ، وقال الفسوى : ما لقيت أحدا أنصح للإسلام وأهله من الحميدى، مات رحمه الله بمكة سنة تسع عشرة ومائتين(١) .

٢٢ — **عبد الله بن صالح** : بن محمدبن مسلم الإمام المحدث أبو صالح الجهنى —مولاهم المصرى كاتب الليث وتلميذه ، ولد سنة سبع وثلاثين ومائة ، ورأى عمرو بن الحارث وسمع من موسى ابن على ومعاوية بن صالح وعبد العزيز بن الماجشون وسعيد بن عبد العزيز الدمشقى والليث بن سعد ويحيى بن أيوب ونافع بن يزيد وطبقتهم ، وعنـــه البخارى وأبو حاتم وابن معين وسمويه والدارمى ومحمد بن اسماعيل الترمذى وإبراهيم بن ديزيل ومحمد بن عثمان بن أبى السوار ، قال ابن عدى : هو عندى مستقيم الحديث لايتعمد الكذب إلا أنه يقع منه الخطأ ، وقال أبوزرعة : حسن الحديث ، وأما النسائى فقال : ليس بثقة ، قال ابن يونس : مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين(٢) .

٢٣ — **سعيد بن الحكم** : بن محمدبن سالم الجمحى مولاهم الحافظ المصرى ابن أبى مريم أبومحمد سمع يحى بن أيوب ونافع بن يزيد ومالكا والليث وأبا غسان محمد بن مطرف ومحمد بن جعفر ابن أبى كثير وخلق ، وعنه البخارى وابن معين ومحمد بن يحيى ومحمد ابن إسحاق الصاغانى والذهلى وعثمان الدارمى ويحيى بن عثمان بن صالح وخلق، قال أبو داود: هو عندى حجة ، ووثقه العجلى وأبو حاتم ، قال ابن يونس : كان فقيها ولد سنة أربع وأربعين ومائة وتوفى سنة أربع وعشرين ومائتين(٣) .

٢٤ — **أصبغ بن الفرج** : بن سعيد بن نافع الأموى مولى عمر بن عبد العزيز أبوعبد الله الوراق الفقيه المفتى المصرى ، ولد بعد الخمسين ومائة ، وحدث عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وقيل: إنه أخذ عن أسامة بن زيد أيضا وسمع من عبد العزيز الدراوردى وحاتم بن إسماعيل وعيسى ابن يونس وابن وهب، وبرع فى الفروع ، وعنه البخارى وأحمد بن الفرات وأبو حاتم وأبو الدرداء عبد العزيز المروزى وبكر بن سهل الدمياطى وأبو يزيد القراطيسى ويحيى بن عثمان بن صالح ومحمد بن عوف الحمصى ، قال أبو حاتم : صدوق ، قال ابن اللباد : ما انفتح لى طريق الفقه إلا من أصول أصبغ ، وقال ابن يونس : كان مضطلعا بالفقه والنظر ، ولد بعد الخمسين ومائة ، وتوفى يوم الأحد لأربع بقين من شوال سنة خمس وعشرين ومائتين(٤) .

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٤١٣ ، والخلاصة ص ١٦٧ ، وشذرات الذهب ج ٢ ص ٤٥

(٢) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣٨٨ ، والخلاصة ص ١٧٠ وشذرات الذهب ج ٢ ص ٥١

(٣) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣٩٢ ، والخلاصة ص ١١٦ ، وشذرات الذهب ج ٢ ص ٥٣

(٤) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٤٥٧ ، والخلاصة ص ٣٣ ، وشذرات الذهب ج ٢ ص ٥٦

٢٥ ــ سعيد بن كثير : بن عفير أبو عثمان الأنصارى الإمام المصرى الحافظ العلامة قاضى الديار المصرية، سمع يحيي بن أيوب ومالكا والليث وسليمان بن بلال وابن وهب وطائفة ، وعنه البخارى وأبو بكر الصاغانى وعثمان بن خرزاد وروح بن الفرج وأحمد بن حماد زغبة وأحمد ابن محمد الرشديني ويحيي بن عثمان وخلق كثير ، وثقه ابن عدى وغيره، وتحامل عليه الجوزجانى ، وقال أبو حاتم : كان يقرأ فى كتب الناس وهو صدوق، قال ابن يونس: كان مولده فى سنة ست وأربعين ومائة ، وتوفى فى رمضان سنة ست وعشرين ومائتين[١] .

٢٦ ــ نعيم بن حماد المروزى : الإمام الشهير أبو عبد الله الخزاعى الفرضى الأعور نزيل مصر، سمع إبراهيم بن طهمان وأبا حمزة السكرى وعيسى بن عبيد الكندى وخارجة بن مصعب وأبو حاتم وبكر بن سهل الدمياطى، كما روى عنه ابن معين والذهلى وطائفة، وثقه العجلى وأحمد ويحيى ، قال الخطيب : يقال إنه أول من جمع المسند ، وقال أبو زرعة: وصل أحاديث يوقفها الناس، وذكره ابن عدى فى الكامل، وذكر له أحاديث منكرة ثم قال: وأرجو أن يكون باقى حديثه مستقيما، أخرج من مصر فى فتنة القول بخلق القرآن فحبس بسامرا، قال ابن سعد والعجلى : مات فى السجن سنة ثمان وعشرين ومائتين[٢] .

٢٧ ــ يحيى بن عبد الله بن بكير : المخزومى — مولاهم — المصرى محدث مصر أبو زكريا الإمام الحافظ الثقة صاحب مالك والليث أكثر عنهما ، كما روى عن بكر بن مضر وخلق ، وعنه البخارى وحرملة بن يحيي وأبو زرعة وأبو حاتم وطائفة ، قال أبو حاتم : كان يفهم هذا الشأن يكتب حديثه ولايحتج به ، قال الذهبى : وقد علم تعنت أبى حاتم فى الرجال وإلا فقد احتج به الشيخان وأين مثل ابن بكير فى إمامته وبصره بالفتوى وغزارة علمه ، قال بقى بن مخلد : سمع يحيى بن بكير الموطأ من مالك سبع عشرة مرة ، توفى يحيى فى صفر سنة إحدى وثلاثين ومائتين[٣] .

٢٨ ــ حرملة بن يحيى : بن عبد الله التجيبى — مولاهم — أبو حفص المصرى الفقيه صاحب الشافعى ، روى عن ابن وهب نحو مائة ألف حديث ، وعن نوفل بن إسماعيل وأيوب ابن سويد وبشر بن بكر التنيسى وأبى عبد الله الشافعى ، وعنه مسلم والقزوينى وبقى بن مخلد والحسن ابن سفيان وابن قتيبة العسقلانى ، قال ابن عدى : قد تبحرت فى حديث حرملة وفتشته الكثير فلم أجد فى حديثه ما يجب أن يضعف من أجله ، وقال ابن معين : شيخ بمصر يقال له حرملة أعلم الناس بابن وهب ، وقال أبو عمر الكندى لم يكن بمصر أحد أكتب عن ابن وهب منه ، قال ابن يونس ولد سنة ست وستين ومائة ، ومات فى شوال سنة إحدى وأربعين ومائتين[٤] .

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٤٢٧ ، والخلاصة ص ١٢٠ ، وشذرات الذهب ج ٢ ص ٥٨

(٢) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٤١٨ ، والخلاصة ص ٣٤٦ ، وشذرات الذهب ج ٢ ص ٦٦

(٣) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٤٢١ ، والخلاصة ص ٣٦٥ ، وشذرات الذهب ج ٢ ص ٧١

(٤) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٤٨٦ ، والخلاصة ص ٦٣ وشذرات الذهب ج ٢ ص ١٠٣

٢٩ ـ **أبو عبد الله محمد بن رمح بن مهاجر التجيبي :** ـ مولاهم ـ المصرى الحافظ ، روى عن ابن وهب والليث وابن لهيعة وحكى عن مالك ، وعنه مسلم وابن ماجه وبقى ومحمد بن زيان ، مكثر علامة إخبارى ، قال النسائى : ما أخطأ فى حديث واحد ، مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين[١].

٣٠ ـ **احمد بن صالح المصرى :** الإمام الحافظ أبوجعفر الطبرى ثم المصرى أحد الأعلام ولد بمصر سنة سبعين ومائة ، وسمع سفيان بن عيينة وعبد الله بن وهب وابن أبى فديك وعبد الرزاق وطائفة ، وعنه البخارى وأبو داود وصالح جزرة وأبو إسماعيل الترمذى وأبو بكر بن داود وخلق ، قال صالح جزرة : لم يكن بمصر من يحسن الحديث غيره ، وقال محمد بن عبد الله بن نمير : إذا جاوزت الفرات فليس أحد مثل أحمد بن صالح ، وثقه أحمد ويحيى وابن المدينى وأبو حاتم وجماعة ، وسمع عنه النسائى ولم يحدث عنه ، وتكلم فيه بغير حجة لأنه طرده من مجلسه ، فقد كان ابن صالح لا يحدث أحدا إلا بعد أن يشهد عنده رجلان أنه من أهل الخير والعدالة ، فدخل عليه النسائى بغير إذن ولم يأته بالبينة فأخرجه . أهـ ملقن ، توفى رحمه الله سنة ثمان وأربعين ومائتين[٢] .

٣١ ـ **أبوبكر محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقى :** الزهرى ـ مـولاهم ـ المصرى الحافظ العالم صاحب كتاب الضعفاء ، سمع عمرو بن أبى سلمة التنيسى وأسد بن موسى وعبد الملك ابن هشام ومحمد بن يوسف الفريابى وأبا عبد الرحمن المقرى ويحيى بن معين وعنه أبو داود والنسائى وقال : لا بأس به ، ومحمد بن المعافى وعمر بن البجير وطائفة ، قال ابن يونس : ثقة حدث بالمغازى مات سنة تسع وأربعين ومائتين[٣] .

٣٢ ـ **الحارث بن مسكين الأموى :** ـ مولاهم ـ الحافظ الفقيه عالم الديار المصرية وقاضيها أبو عمرو ، رأى الليث وسأله عن مسألة ، وتفقه بابن وهب وابن القاسم وحدث عنهما وعن سفيان ابن عيينة وبشر بن عمر وأشهب وعدة ، وعنه أبو داود والنسائى ووثقاه وأبو يعلى ومحمد بن زيان وابن أبى داود وخلق ، أثنى عليه أحمد وقال فيه قولا جميلا قال الخطيب : كان فقيها ثبتا مات وله ست وتسعون سنة فى ربيع الأول سنة خمسين ومائتين[٤] .

٣٣ ـ **الحسن بن عبد العزيز الوزير الجذامى :** أبو على الجروى المصرى ثم البغدادى ، روى عن بشر بن بكر يحيى بن سنان وعبد الله بن يوسف ، وعنه البخارى ، وقال الدارقطنى لم ير مثله فضلا وزهدا ، ووثقه أبو حاتم ، وقال ابن يونس : مات بالعراق سنة سبع وخمسين ومائتين[٥] .

(١) الخلاصة ص ٤٨٧ ، والكاشف ج ٣ ص ٤٣

(٢) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٤٩٥ ، والخلاصة ص ٩ ، وشذرات الذهب ج ٢ ص ١١٧

(٣) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٥٦٩ ، والخلاصة ص ٢٩٤ ، وشذرات الذهب ج ٢ ص ١٢٠

(٤) الكاشف ج ٢ ص ٥١٤ ، والخلاصة ص ٥٨ ، وشذرات الذهب ج ٢ ص ١٢١

(٥) الخلاصة ص ٦٧ ، وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٤٧

٣٤ ـ **محمد بن سنجر** : أبو عبد الله الجرجانى الحافظ المصرى صاحب المسند ، روى عن أبى نعيم وطبقته ،وسمع يزيد بن هارون والفريابى وأبا المغيرة الخولانى وأبا عاصم وخالد بن مخلد وأسد بن موسى والحميدى ، وعنه عيسى بن مكين وأحمد بن عمر بن منصور ومحمد بن المسيب الأرغيانى ومحمد بن دليل وعبد الجبـــار بن أحمد السمرقندى وإبراهيم بن محمـــد بن الضحـــاك وعبد الرحمن بن أحمد الرشدينى ، قال ابن أبى حاتم : ابن سنجر ثقة ، قال الذهبى : سكن ابن سنجر قرية قطاية من أعمال مصر ، ومات فى ربيع الأول سنة ثمان وخمسين ومائتين(١) .

٣٥ ـ **قبيطـة** : الحافظ الثقة أبو على الحسن بن سليمان البصرى نزيل مصر ،روى عن أبى نعيم وأبى غسان الهندى وعبد الله بن يوسف التنيسى وطبقتهم ، وعنه أبو بكر بن خزيمة وأبو بكر بن زياد النيسابورى وجماعة ، وصفه ابن يونس بالحفظ ووثقه ، وذكره ابن فرحون فى طبقات المالكية وقال : مات بمصر سنة إحدى وستين ومائتين(٢) .

٣٦ ـ **يونس بن عبد الأعلى** : بن ميسرة بن حفص الصدفى أبو موسى المصرى أحد الأعلام روى عن ابن عيينة والشافعى وابن وهب والوليد بن مسلم ومعن بن عيسى وأبى ضمرة وعدة ، وتفقه بالشافعى ، وعنه مسلم والنسائى وأبو بكر بن زياد وابن أبى حاتم وأبو الطاهر والمدينى وخلائق قال النسائى وغيره : ثقة ، وقال الشافعى : ما رأيت أعقل من يونس ، قال ابن أبى حاتم : سمعت أبى يوثق يونس ويرفع من شأنه ، مات سنه أربع وستين ومائتين(٣) .

٣٧ ـ **الامام محمد بن على بن داود البغدادى** : أبو بكر ابن أخت غزال ـ وقيل عراك ـ نزيل مصر ، روى عن سعيد بن داود الزنبرى وأحمد بن عبد الملك الحرانى وأحمد بن حنبل ويحيى ابن معين ،وعنه أبو جعفر الطحاوى وعلى بن أحمد علان وغيرهما قال أبو سعيد بن يونس : كان يحفظ الحديث ويفهم ، حدث بمصر وخرج إلى قرية من أسفل بلادها فمات بها فى ربيع الأول سنة أربع وستين ومائتين(٤) .

٣٨ ـ **محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصرى** : أبو عبد الله الإمام الحافظ الفقيه ، ولد سنة اثنتين وثمانين ومائة ، وروى عن ابن وهب وأبى ضمرة وابن أبى فديك والشافعى وأشهب وإسحاق بن الفرات وأنس بن عياض وأيوب بن سويد ، وعنه النسائى وأبو حاتم وابن خزيمة وابن صاعد وابن أبى حاتم وأبو بكر بن زياد والأصم وخلق ،قال النسائى ثقة ، ومرة قال : صدوق ،وقال ابن خزيمة : مارأيت فى الفقهاء أعلم بأقاويل الصحابة والتابعين منه ، وقال ابن أبى حاتم : ثقة صدوق ،مات سنة ثمان وستين ومائتين(٥) .

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٥٧٨ ، وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٤٨ ، والشذرات ج ٢ ص ١٣٨

(٢) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٥٧٢ ، وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٤٨ والشذرات ج ٢ ص ١٤٢

(٣) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٥٢٧ ، والخلاصة ص ٣٧٩ ، والشذرات ج ٢ ص ١٤٩

(٤) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٦٥٩ ، وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٣٨

(٥) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٥٤٦ والخلاصة ص ٢٩٤ وشذرات الذهب ج ٢ ص ١٥٤

٣٩ — **الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادى** : مولاهم المؤذن المصرى صاحب الإمام الشافعى وناقل علمه ، ولد سنة أربع وسبعين ومائة ، سمع ابن وهب وشعيب بن الليث وبشر بن بكر ويحيى بن حسان وأسد السنة وأيوب بن سويد ، وعنه محمد بن إسماعيل الترمذى وابن الملقن السلمى وأصحاب السنن ، لكن الترمذى بواسطة ، وأبو زرعة الرازى وأبو حاتم وابن أبى حاتم وزكريا الساجى والطحاوى وأبو بكر بن زياد والحسن بن حبيب الحصائرى وأبو العباس الأصم وخلق كثير ، وثقه ابن يونس ، مات فى شوال سنة سبعين ومائتين(١) .

٤٠ — **محمد بن حماد الطهرانى الرازى** : الحافظ الثقة الجوال فى الآفاق أبو عبد الله نزيل عسقلان ، سمع عبد الرزاق بن همام وعبيد الله بن موسى وعبيد الله بن عبد المجيد الحنفى وأبا عاصم النبيل ويعلى بن عبيد ، وعنه ابن ماجه فى سننه وأبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أبى ثابت وعبد الرحمن ابن أبى حاتم وقال : هو ثقة كتبت عنه بالرى وبغداد والاسكندرية مات فى ربيع الآخر سنة إحدى وسبعين ومائتين(٢) .

٤١ — **يحيى بن عثمان بن صالح السهمى** : أبو زكريا المصرى ، روى عن أبيه وأصبغ ابن فرج وعبد الغفار الحرانى وخلق ، وعنه ابن ماجه فى سننه وآخرون ، قال ابن أبى حاتم : يتكلمون فيه قال ابن يونس : كان حافظا للحديث وحدث بما لم يوجد عند غيره وتوفى سنة اثنتين وثمانين ومائتين(٣) .

٤٢ — **عبدان أبو محمد بن محمد بن عيسى المروزى** : الفقيه الحافظ مفتى مصر وعالمها وزاهدها أقام بمصر سنين ، سمع قتيبة بن سعيد وإسماعيل بن مسعود الجحدرى وعلى بن حجر وأبا كريب وطبقتهم ، وقرأ على المزنى وابن الربيع ، وتفقه به ابن خزيمة وأبو إسحاق المروزى وخلق ، وعنه ابنه سعيد ومحمد بن زكريا وعبد المؤمن بن خلف النسفيون ، وكان يرجع إليه فى الفتاوى والمعضلات قال الخطيب : ثقة حافظ صالح ، ولد ليلة عرفة سنة عشرين ومائتين ، وتوفى ليلة عرفة سنة ثلاث وتسعين ومائتين(٤) .

٤٣ — **على بن سعيد بن بشير مهران** : الحافظ البارع أبو الحسن الرازى نزيل مصر ومحدثها المعروف بعُلَّيْك ، حدث عن عبد الأعلى بن حماد وجبارة بن المغلس وبشر بن معاذ العقدى وعبد الرحمن بن خالد بن نجيح ومحمد بن هاشم البعلبكى ونوح بن عمر السكسكى وطبقتهم وعنه أبو سعد ابن الأعرابى وعبد الله بن جعفر بن الورد ومحمد بن أحمد بن خروف وأبو القاسم الطبرانى والحسن بن رشيق وآخرون ، قال حمزة السهمى : سألت الدارقطنى عنه فقال : لم يكن

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٥٨٧ ، والخلاصة ص ٩٨ ، وشذرات الذهب ج ٢ ص ١٥٩

(٢) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٦١٠ والخلاصة ص ٢٨٤ ، وشذرات الذهب ج ٢ ص ١٦١

(٣) الخلاصة ص ٣٦٦ ، وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٤٩

(٤) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٦٨٧ ، وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٤٩

فى دينه بذاك ، حدث بأحاديث لم يتابع عليها ، قال ابن يونس : كان يحفظ ويفهم ، مات سنة سبع وتسعين ومائتين[١] .

٤٤ ـ **النسائى** : أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على بن سنان بن يحيى القاضى الحافظ الإمام شيخ الاسلام ، أحد الأئمة المبرزين ، جال البلاد واستوطن مصر وأقام بزقاق القناديل ، قال الحاكم : كان النسائى أفقه مشايخ مصر فى عصره ، وأعرفهم بالصحيح والسقيم من الآثار ، وأعرفهم بالرجال ، ولد سنة خمس عشرة ومائتين ، وسمع قتيبة بن سعيد وإسحاق بن راهويه وهشام بن عمار وعيسى بن زغبة ومحمد بن النضر المروزى وأبا كريب سويد بن نصر الشاه وأمثالهم بخراسان ومصر والشام والعراق والجزيرة والحجاز ، وبرع فى هذا الشأن ، وتفرد بالمعرفة والإتقان وعلو الإسناد ، حدث عنه ابن حوضى والطحاوى والعقيلى وابن يونس وأبو بشر الدولابى وأبو على الحسين بن محمد النيسابورى وحمزة الكنانى والحسن بن الخضر السيوطى وأبو بكر ابن السنى وأبو القاسم الطبرانى ومحمد بن معاوية بن الأحمر الأندلسى والحسن بن رشيق ومحمد ابن عبد الله بن حيويه وآخرون ، قال الذهبى : النسائى أحفظ من مسلم ، له من المصنفات السنن الكبرى والصغرى — إحدى الكتب الستة — وخصائص على ومسند على ومسند مالك قال الدارقطنى : خرج حاجا فامتحن بدمشق وأدرك الشهادة فقال : احملونى إلى مكة فحمل وتوفى بها فى صفر سنة ثلاث وثلاثمائة ، وهو مدفون بين الصفا والمروة[٢]

٤٥ ـ **يحيى بن زكريا النيسابورى** : الإمام الحافظ أبو زكريا الأعرج (حيويه) رحال جوال روى عن إسحاق بن راهويه وعلى بن حجر وقتيبة ومحمد بن طريف ويحيى خلف ويعقوب الدورقى ويونس بن عبد الأعلى وطبقتهم ، وعنه ولد أخيه أبو الحسن محمد بن عبد الله بن حيويه صاحب النسائى وأبو حامد ابن الشرفى وابن عقدة ومكى بن عبدان وعدة ، وقيل إن النسائى روى عنه ووثقه ، قال ابن يونس : كان حافظا فاضلا نبيلا ، قال فى العبر : دخل مصر على كبر السن ومات بها سنة سبع وثلاثمائة[٣] .

٤٦ ـ **محمد بن محمد بن النفاخ بن بدر الباهلى** : أبو الحسن ، قال فى العبر : بغدادى حافظ متعفف روى عن اسحاق بن أبى إسرائيل وطبقته ، وتوفى بمصر عام أربع عشرة وثلاثمائة[٤] .

٤٧ ـ **الطحاوى** : الإمام العلامة الحافظ أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدى الحجرى المصرى الطحاوى الحنفى ، صاحب التصانيف البديعة ، من بلدة طحا من قرى مصر ، سمع هارون

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٧٥٠ وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٠

(٢) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٦٩٨ ، والخلاصة ص ٦ وشذرات الذهب ج ٢ ص ٣٣٩

(٣) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٧٤٤ والخلاصة ص ٣٦٣ وشذرات الذهب ج ٢ ص ٢٥١

(٤) شذرات الذهب ج ٢ ص ٣٦٩ وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٠

ابن سعيد الأيلى وعبد الغنى بن رفاعة ويونس بن عبد الأعلى وعيسى بن مثرود ومحمد بن عبد الله ابن الحكم وبحر بن نصر وطبقتهم ، وعنه أحمد بن القاسم الخشاب وأبو الحسن محمد بن أحمد الإخميمى ويوسف الميانجى وأبو بكر بن المقرى والطبرانى وأحمد بن عبد الوارث الزجاج وعبد العزيز ابن محمد الجوهرى ومحمد بن بكر بن مطروح ، قال ابن يونس : وكان ثقة ثبتا فقيها عاقلا لم يخلف مثله ، ولد سنة سبع وثلاثين ومائتين ، قال الشيرازى : وانتهت إليه رياسة الحنفية بمصر ، قال ابن يونس : مات فى مستهل ذى العقدة سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة(١) .

٤٨ ـ **مكحول** : الحافظ المحدث أبو عبدالرحمن محمد بن عبدالله بن عبد السلام بن أبى أيوب البيرونى ، سمع بمصر والشام والجزيرة من ابن عبد الحكم وأبى عمير عيسى بن النحاس ومحمد ابن هاشم البعلبكى ومحمد بن إسماعيل بن عيلة وأحمد بن حرب الموصلى وأحمد بن سليمان الرهاوى وسليمان بن سيف الحرانى ، وعنه أبو سليمان بن زير وأبو محمد بن ذكوان البعلبكى وعلى بن الحسين قاضى أذنه وأبو أحمد الحاكم وأبو بكر بن المقرئ وعبد الوهاب بن الحسن الكلابى وآخرون ، قال الذهبى : وكان من الثقات العالمين ، توفى فى أول شهر جمادى الآخرة سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة(٢) .

٤٩ ـ **الطحان** : الحافظ المفيد الإمام أبو بكر أحمد بن عمرو بن جابر محدث الرملة ، سمع العباس بن الوليد البيرونى وإبراهيم بن عبدالله القصار وبكار بن قتيبة ومحمد بن عوف الطائى وسليمان ابن سيف الحرانى وطبقتهم ، وعنه أبو سليمان بن زير ومحمد بن المظفر وأبو بكر بن المقرئ وأبو الحسين ابن جميع وعمر بن على الأنطاكى وأبو بكر بن أبى الحديد وخلق ، تو فى سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة(٣) .

٥٠ ـ **ابن الحداد** : العلامة الحافظ شيخ عصره أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر الكنانى المصرى الشافعى صاحب الفروع المشهورة ، روى عن أبى الزنباع وأبى يزيد القراطيسى ومحمد بن عقيل الفريابى ومحمد بن جعفر بن الإمام وأبى عبدالرحمن النسائى ولزمه وتخرج به وعول عليه ، وعنه يوسف بن قاسم القاضى وغيره ، قال الذهبى : وكان من أوعية العلم ذا لسن وفصاحة وبصر بالحديث والفقه والنحو ، مات عند قدومه من الحج سنة أربع وأربعين وثلاثمائة ، وله من العمر ثمانون عاما(٤) .

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٨٠٨ ، وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٠ وشذرات الذهب ج ٢ ص ٢٨٨

(٢) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٨١٤ ، وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥١ والشذرات ج ٢ ص ٢٩١

(٣) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٨٤٥ ، وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥١ والشذرات ج ٢ ص ٣٣٤

(٤) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٨٩٩ ، وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥١ والشذرات ج ٢ ص ٣٦٧

٥١ ـ **ابن يونس** : الحافظ الإمام أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن الإمام يونس بن عبد الأعلى الصدفى المصرى صاحب تاريخ مصر ، ولد سنة إحدى وثمانين ومائتين ،وسمع أباه وأحمد ابن حماد زغبة وعلى بن سعيد الرازى وعبدالملك بن يحيى بن بكيروأبا عبد الرحمن النسائىوأبا يعقوب المنجنيقى وعبد السلام بن ســـهل البغدادى وطبقتهم ، قال الذهبى : ولم يرحل ولا سمع بغير مصر لكنه إمام فى هذا الشأن متيقظ ، وعنه أبو عبدالله ابن منده وأبو محمد بن النحاس وعبد الواحد بن محمد البلخى وآخرون ،توفى سنة سبع وأربعين وثلاثمائة[١] :

٥٢ ـ **ابن السكن** :الحافظ الحجة أبو على سعيد بن عثمان بن السكن البغدادى نزيل مصر ،ولد سنة أربع وتسعين ومائتين ، وسمع أبا القاسم وابن جوصا وسعيد بن عبد العزيز الحلبى ومحمد بن محمد بن بدر الباهـــلى وأبا عروبة الحرانى ومحمـــد بن يوسف الفربرى وطبقتهم ، روى عنه عبد الله بن منده وعبد الغنى بن سعيد وعلى بن محمـــد الدقاق وعبد الله بن محمد بن أسد القرطبى وأبو عبدالله محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج وأبو جعفر بن عون الله وآخرون ، توفى فى المحرم سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة[٢] .

٥٣ ـ **حمزة بن محمد بن على بن العباس الكنانى المصرى** الحافظ الزاهد العالم أبو القاسم ولد سنة خمس وسبعين ومائتين ،وروى عن النسائى والحسن بن أحمد بن الصيقل وعمران بن موسى ابن حميد الطبيب ومحمد بن سعيدالسراج وسعيد بن عثمان الحرانى وأبى يعلى الموصلى ومحمد بن عثمان الصدفى وعبدان الأهوازى وخلق ، وهو مملى مجلس البطاقة ، روى عنه ابن منده وعبد الغنى ابن سعيد الأزدى وأبو الحسن الدارقطنى ومحمد بن عمر بن خطاب والحسين بن الحسن اللواز والفقيه على بن محمد أبو الحسن القابسى وأحمد بن محمد بن الحاج وعلى بن حمصة الحرانى خاتمة أصحابه وآخرون ،وقال الصورى : كان حمزة ثبتاحافظا قال أبو القاسم محمد بن يحيى الطحان : سمعت منه ومات فى ذى الحجة سنة سبع وخمسين وثلاثمائة[٣] .

٥٤ ـ **النقاش** : الحافظ الإمام الجوال أبوبكر محمد بن على بن حسن المصرى نزيل تنيس ولد سنة اثنتين وثمانين ومائتين ،وسمع النسائى ومحمد بن جعفر الإمام نزيل دمياط والقاسم ابن الليث الرسعنى وأبا على وأبا يعقوب المنجنيقى وعمر بن أبى غيلان البغدادى وأبا يعلى الموصلى وعبدان الأهوازى وجماهر بن محمد الزملكانى وطبقتهم ، كما سمع من أبى العلاء محمد بن أحمد بن جعفر الوكيعى والحسن بن الفرج الغزى وعبد الله بن إسحاق المدائنى ،ولم ينتشر حديثه لانزوائه بتنيس ، روى عنه الدارقطنى والحسين بن جعفر الكللى ويحيى بن على بن الطحان وإبراهيم بن الطحان وإبراهيم بن على الغازى والحسن بن عمر بن جماعة الاسكندرانى والقاضى على بن الحسين بن جابر التنيسى وآخرون ، مات سنة تسع وستين وثلاثمائة[٤] .

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٨٩٨ ، وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥١ والشذرات ج ٣ ص ٣٧٥

(٢) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٩٣٧ ، وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥١ وشذرات ج ٣ ص ١٢

(٣) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٩٣٢ ، وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥١ والشذرات ج ٣ ص ٢٣

(٤) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٩٥٧ وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٢ والشذرات ج ٣ ص ٧٠

٥٥ — **الحسن بن رشيق** : الإمام المحدث مسند بلده أبو محمد العسكرى المصرى المعدل، ولد فى سنة ثلاث وثمانين ومائتين، وروى عن النسائى وأحمد بن زغبة ومحمد بن عثمان بن سعيد السراج ومحمد بن رزيق بن جامع والمفضل بن محمد الجندى وأبى دجانة المعافرى وأحمد بن محمد بن عبد العزيز المعلم وأبى الزقزاق صاحب يحيى بن بكير وخلق، وعنه الدارقطنى وعبد الغنى بن سعيد وأبو محمد ابن النحاس وإسماعيل بن عمرو المقرئ ويحيى بن الطحان المؤرخ ومحمد بن المغلس الداودى ومحمد بن جعفر بن أبى الذكر وعلى بن ربيعة التميمى وأبو القاسم على بن محمد الفارسى ومحمد بن الحسين الطفال وخلق من المصريين والمغاربة، قال ابن الطحان : مارأيت عالما أكثر حديثا منه، مات سنة سبعين وثلاثمائة[١] .

٥٦ — **ابن النحاس** : المصرى الحافظ الإمام الصدوق أبو العباس أحمد بن محمد بن عيسى بن الجراح نزيل نيسابور، كتب بمصر والحجاز والعراق والشام وأصبهان وخراسان والجبل وخوزستان وكان ذارحلة واسعة، حدث من حفظه بعد أن ذهبت كتبه، حدث عن أبى القاسم البغوى وأبى عروبة الحرانى وأبى بكر بن أبى داود وأبى نعيم ابن عدى وعلى بن أحمد علان المصرى وأبى العباس الدغولى وعنه الحاكم وأبو عبدالرحمن السلمى وأبو نعيم الأصبهانى وأبو عثمان البحيرى وغيرهم قال الحاكم : حدث من حفظه بأحاديث وهو حافظ، كان يتحرى الصدق فى مذاكراته ثم قال : توفى فى آخر سنة ست وسبعين وثلاثمائة وله خمس وثمانون سنة[٢] .

٥٧ — **ابن مسرور** : الحافظ الجوال أبو الفتح عبد الواحد بن محمد بن أحمد بن مسرور البلخى استوطن مصر مدة، وسمع الحسين بن محمد المطبقى ببغداد وأبابكر أحمد بن سليمان بن زيان وطبقتهم بدمشق، وأبا سعيد ابن يونس وأبا عمر محمد بن يوسف الكندى وخلقا بمصر، وكتب الكثير، وعنه الحافظ عبد الغنى الأزدى وعمر بن الخضر الثمانينى وأحمد بن عمر بن سعد ابن قديد وآخرون، ،مات فى ذى الحجة سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة[٣] .

٥٨ — **أحمد بن أبى الليث** : نصر بن محمد الحافظ أبو العباس النصيبى المصرى، قال الذهبى فى التذكرة : لا أعرف هذا الرجل غير أن الحاكم قال : قدم نيسابور وهو باقعة فى الحفظ، شبهت مذاكرته بالسحر، وكان يجالس الصالحين، سمع أباهاشم الكتانى وأحمد بن عبد الرحيم القيسرانى بالشام وأبا عبدالله الحليمى وأبا على الصفار ببغداد، ومحمد بن يعقوب الأصم بنيسابور وأصحاب يونس بن عبد الأعلى بمصر، مات سنة ست وقيل سبع وثمانين وثلاثمائة[٤] .

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٩٥٩، وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٢ والشذرات ج ٣ ص ٧١

(٢) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٩٩٥، وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٢ والشذرات ج ٣ ص ٨٨

(٣) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ١٠٠٥، حسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٢ والشذرات ج ٣ ص ٩٢

(٤) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ١٠١٥، حسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٢، والشذرات ج ٣ ص ١٢٢

٥٩ — ابن حنزابة : الوزير الكامل الحافظ المفيد الإمام الفضل جعفر بن الوزير أبي الفتح الفضل ابن جعفر بن محمد بن الفرات البغدادى نزيل مصر ، ولد سنة ثمان وثلاثمائة ، ووزر لصاحب مصر كافور الخادم ، حدث عن محمد بن هارون الحضرمى ومحمد بن زهير الأيلى والحسن بن محمد الداركى وأبى بكر الخرائطى ومحمد بن سعيد الحمصى وعدة ، وعنه الدارقطنى وعبد الغنى ، قال السلفى : كان من الحفاظ الثقات المتقنين يملى فى حال وزارته ، ولا يختار على العلم وأهله شيئا ، مات بمصر فى ربيع الأول سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة(١) .

٦٠ — عبد الغنى بن سعيد بن على الأزدى : أبو محمد المصرى الحافظ الامام المتقن النسابة ولد سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة ، سمع من عثمان بن محمد السمرقندى ، وأحمد بن بهزاذ السيرافى وإسماعيل ابن يعقوب الجراب وعبد الله بن جعفر بن الورد وأحمد بن إبراهيم بن جامع وأحمد بن إبراهيم ابن عطية ويعقوب بن المبارك وحمزة بن محمد الحافظ ، وبالشام من أبى بكر الميانجى والفضل بن جعفر المؤذن وأبى سليمان بن زبر وطبقتهم ، وعنه محمد بن على الصورى ورشا بن نظيف وأبو عبدالله القضاعى وعبد الرحمن بن أحمد البخارى وأبو على الأهوازى وأبو إسحاق النعمانى الحبال وخلق ، قال الدارقطنى حينما سأله البرقانى عمن لقيه فى طريقه من مصر : ما رأيت فى طول طريقى إلا شابا بمصر يقال له عبد الغنى كأنه شعلة نار ، وجعل يفخم أمره ويرفع ذكره ، قال منصور ابن على الطرطوسى : لما أراد الدارقطنى الخروج من مصر خرجنا نودعه وبكينا فقال لنا : تبكون وعندكم عبد الغنى بن سعيد وفيه الخلف ، وقد رد عبد الغنى أوهام أبى عبد الله الحاكم التى فى المدخل إلى الصحيح ، فبعث إليه يشكره على ذلك ويدعو له ، مات رحمه الله فى صفر سنة تسع وأربعمائة(٢) .

٦١ — المالينى : أبو سعد الحافظ أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن حفص الأنصارى الهروى الصوفى المعروف بطاوس الفقراء ، كان أحد الحفاظ المكثرين للرحلة إلى الآفاق ، روى عن عبد الله بن عدى وأبى بكر القطيعى ومحمد بن عبد الله السليطى وإسماعيل بن نجيد السلمى وأبى الشيخ الحافظ والحسن بن رشيق المصرى والقاضى يوسف الميانجى ومحمد بن أحمد بن على الرملى وطبقتهم ، وعنه الحافظ عبد الغنى وتمام الرازى وأبو حازم العبدوى وأبو بكر البيهقى وأبو بكر الخطيب وأبو نصر عبد الله السجزى والقاضى أبو عبدالله القضاعى ومحمد بن أحمد بن شبيب الكاغدى وأبو عبد الله الحسين بن طلحة النعالى والقاضى أبو الحسن الخلعى وآخرون قال الذهبى : وكان ثقة متقنا صاحب حديث ومن كبار الصوفية ، قال حمزة السهمى : توفى سنة تسع وأربعمائة فوهم ، والتحقيق أنه توفى سنة اثنتى عشرة وأربعمائة وذكره ابن الصلاح فى طبقات الشافعية(٣) .

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ١٠٢٢ حسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٢ ، والشذرات ج ٣ ص ١٣٥

(٢) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ١٠٤٧ ، حسن المحاضرة ج ١ ص ٢٥٣ ، والشذرات ج ٣ ص ١٨٨

(٣) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ١٠٧٠ وحسن المحاضرة ج ١ ص ١٥٣ والشذرات ج ٣ ص ١٩٥

٦٢ ــ **ابو نصر السجزى** : الحافظ الإمام علم السنة عبيد الله بن سعيد بن حاتم بن أحمد الوائلي البكرى نزيل الحرم ،مصرى حدث عن أحمد بن فراس العبقسى وأبى عبد الله الحاكم وأبى أحمد الفرضى وحمزة المهلبى ومحمد بن محمد بن محمد بن بكر الهزانى وأبى عمر بن مهدى وعلى بن عبد الرحيم السوسى وأبى الحسين أحمد بن محمد المجبر وأبى محمد بن النحاس وأبى عبد الرحمن السلمى وعبد الصمد بن زهير بن أبى جرادة الحلبى صاحب ابن الأعرابى وهذه الطبقة ، رحل بعد الأربعمائة فسمع بخراسان والحجاز والشام والعراق ومصر ، وعنه أبو إسحاق الحبال وسهل ابن بشر الإسفرايينى وأبو معشر المقرئ الطبرى وإسماعيل بن الحسن العلوى وأحمد بن عبد القادر اليوسفى وجعفر بن يحيى الحكاك وجعفر بن أحمد السراج وخلق ، وهو راوى الحديث المسلسل بالأولية ، كان متقنا مكثرا بصيرا بالحديث والسنة ، قال أبو طاهر الحافظ : سألت الحبال عن الصـــورى والسجزى : أيهما أحفظ ؟ فقال : السجزى أحفظ من خمسين مثل الصورى ، مات بمكة فى المحرم سنة أربع وأربعين وأربعمائة(١) .

٦٣ ــ **الحبال** : الحافظ الإمام المتقن محدث مصر أبو إسحاق إبراهيم بن سعيد بن عبد الله النعمانى ــ مولاهم ــ التجيبى ابن أبى الطيب الفراء ، قال ابن سكرة : ولد سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة سمع من الحافظ عبد الغنى وأحمد بن عبد العزيز بن ثرثال وعبد الرحمن بن عمر النحاس ومحمد ابن أحمد بن شاكر القطان ومحمد بن ذكوان التنيسى وأحمد بن الحسين بن جعفر العطار وأحمد بن محمد بن الحاج الأشبيلى ومنير بن أحمد الخشاب والخطيب بن عبد الله ومحمد بن محمد النيسابورى وأبى عبد الله بن نظيف وخلق ، روى عنه أبو عبد الله الحميدى وإبراهيم بن الحسن العلوى وأبو بكر عبد الباقى وابن ناصر الحافظ ــ وهو آخر من روى عنه بالإجازة ــ وعبد الكريم بن سوار التككى وعطاء بن هبة الله الإخميمى ووفاء بن دينار النابلسى ويوسف بن محمد الأردبيلى ومحمد بن محمد ابن جماهر الطليطلى ومحمد بن إبراهيم البكرى الطليطلى وأبو الفتح سلطان بن إبراهيم المقدسى وأبو الفضل محمد بن بيان الأنبارى وأبو بكر محمد بن عبد الباقى وخلق ، قال ابن ماكولا : كان الحبال ثقة ثبتا ورعا خيرا ، توفى سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة(٢) .

٦٤ ــ **السـلفى** : أبو طاهر عماد الدين الحافظ العلامة أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الأصبهانى الجرواءانى ولد سنة اثنتين وسبعين وأربعمائة تقريبا وقدم إلى الإسكندرية فى البحر سنة إحدى عشرة فاستوطنها خمسا وستين سنة إلى أن مات ، سمع الرئيس القاسم بن الفضل الثقفى وعبد الرحمن بن محمد بن يوسف القسرى وسعيد بن محمد الجوهرى ومكى بن منصور السلار ومحمد ابن عبد الوهاب المدينى وأبا مطيع الصحاف وأبا العباس بن أشتة وخلق بأصبهان ، ورحل

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ١١١٨ ، وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٣ ، وشذرات الذهب ج ٣ ص ٢٧١

(٢) تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ١١٩١ ، وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٣ ، وشذرات الذهب ج ٣ ص ٣٦٦

إلى بغداد سنة ثلاث وتسعين فسمع من نصر بن البطى وأبى بكر الطوسى والحسين بن على بن البسرى وطبقتهم، وبالكوفة من أبى البقاء الحبال ، وبمكة من الحسين ابن على الطبرى ، وبالمدينة من أبى الفرج القزوينى ، وبالبصرة من محمد بن جعفر العسكرى ، وبزنجان من أبى بكر أحمد بن محمد ابن زنجويه وبهمذان من أبى غالب أحمد بن محمد العدل وبالرى من صاحب البحر أبى المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل الشافعى ، وبقزوين من إسماعيل بن عبد الجبار المالكى وبمراغة من سعد ابن على المصرى ، وبدمشق من أبى طاهر الحنائى ، وبنهاوند من أبى منصور محمدبن عبد الرحمن ابن غزو ، وبأبهر من أبى سعيد عبد الرحمن بن ملكان الشافعى، وبواسطمن أبى نعيم بن زيزب، وبساماس من محمد بن سعادة الهلالى ، وبالحلة من محمد بن الحسن بن فدويه الكوفى ، وبشهرستان من أبى الفتح أحمدبن محمدبن رشيدالأدمى، وبالاسكندرية من أبى القاسم بن الفحام الصقلى، وبقى فى الرحلة بضع عشرة سنة ، وسمع كثيرا ونسخ بخطه الصحيح السريع ، قال الذهبى : وكان متقنا متثبتا دينا خيرا حافظا ناقدا ، انتهى إليه علو الإسناد ، سمع منه أبو على البردانى الحافظ والكبار، وحدث عنه الحافظ محمد بن طاهر والمحدث سعد الخير الأندلسى وأبو العز محمد ابن على السلقابازى والضياء بن هبة الله بن عساكر ويحيى بن سعدون القرطبى ، وروى عنه القاضى عياض بالإجازة والحافظ عبد الغنى المقدسى وعلى بن المفضل وربيعة اليمنى وعبد القادر الرهاوى والشيوخ ابن راجح المقدسى وعبد القوى بن الحباب وخلق لا يحصون كثرة ، توفى رحمه الله سنة ست وسبعين وخمسمائة[1] ه

٦٥ — **عبد الغنى المقدسى الجماعيلى** : بن عبد الواحد بن على بن سرور الحنبلى الحافظ الإمام محدث الإسلام أبو محمد ، ولد سنة إحدى وأربعين وخمسمائة ، سمع أبا المكارم ابن هلال بدمشق وابن البطى وطبقتهما ببغداد وأبا طاهر السلفى بالإسكندرية، وأقام عليه ثلاثة أعوام وأبا الفضل الطوسى بالموصل وعبد الرزاق بن إسماعيل القومسانى بهمذان والحافظ أبا موسى المدينى وأقرانه بأصبهان وعلى بن هبة الله الكاملى بمصر ، وكتب مالا يوصف كثرة ، روى عنه ولداه أبو الفتح وأبو موسى وعبد القادر الرهاوى والشيخ موفق الدين والضياء وابن خليل والفقيه اليونينى وابن عبد الدائم وعثمان بن مكى الشارعى وأحمد بن الأرتاحى وإسماعيل بن عزون وعبد الله بن علاق ومحمد بن مهلهل الجينى — وهو آخر من روى عنه — قال ابن النجار : حدث بالكثير وصنف فى الحديث تصانيف حسنة وكان غزير الحفظ من أهل الإتقان والتجويد، قيما بجميع فنون الحديث قال الذهبى : كان أمير المؤمنين فى الحديث ، وقال الضياء : كل من رأيت من المحدثين يقول : ما رأينا مثل عبد الغنى . توفى رحمه الله يوم الإثنين اثنين وعشرين من ربيع الأول سنة ستمائة[2] ه

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٢٩٨ ، حسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٤ ، وشذرات الذهب ج ٤ ص ٢٥٥ .

(٢) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٣٧٢ ، وشذرات الذهب ج ٤ ص ٣٤٥ .

٦٦ ـ **أبو الحسن على بن فاصل :** بن سعدالله بن صمدون الصورى ثم المصرى، قال الذهبى أكثر عن السلفى ورأس فى الحديث، وقال ابن العماد فى الشذرات : سمع بمصر من الشريف الخطيب وكتب الكثير ، توفى فى صفر سنة ثلاث وستمائة (١) .

٦٧ ـ **على الاسكندرانى :** بن المفضل بن على بن مفرج بن حاتم بن حسن بن جعفر الحافظ العلامة المفتى شرف الدين أبو الحسن اللخمى المقدسى ثم الإسكندرانى المالكى ، ولد سنة أربع وأربعين وخمسمائة ، وتفقه بالإسكندرية على الإمام صالح ابن بنت معافى وأبى الطاهر ابن عوف وعبد السلام بن عتيق السفاقسى وأبى طالب اللخمى وسمع منهم ومن الحافظ السلفى فأكثر عنه ، كما سمع من القاضى أبى عبيد نعمة الله بن زيادة الله الغفارى ومن بدر الخداداذى وناب فى الحكم مدة بالإسكندرية ، روى عنه الزكيان المنذرى والبرزالى والرشيد الآمدى والعلم عبد الحق بن الرصاص، والشرف عبد المالك بن نصر الفهرى والمجد على بن وهب القشيرى وإسحاق بن بلكويه الصوفى والحسن بن عثمان القابسى محتسب الثغر والجمال محمد بن سليمان الهوارى ومحمد بن مرتضى ابن حاتم والشهاب القوصى والقاضى الشرف أبو حفص السبكى والنجيب أحمد بن محمد السفاقسى ومحمد بن عبد الخالق بن طرخان والمحيى عبد الرحيم بن الدميرى وآخرون ، قال الحافظ المنذرى كان رحمه الله جامعا لفنون من العلم ، توفى فى مستهل شعبان سنة إحدى عشرة وستمائة (٢) .

٦٨ ـ **ابن الأنماطى :** المصرى الشافعى ، ولد فى حدود سنة سبعين وخمسمائة وسمع القاضى محمد بن عبد الرحمن الحضرمى وأبا القاسم البوصيرى وأبا سكينة وأبا الفتح المندانى ومحمد بن عبد المولى اللبنى وشجاعا المدلجى وأبا طاهر الخشوعى وأبا محمد بن عساكر وحنبل بن عبد الله ، قال الذهبى : روى عنه البرزالى والقوصى والمنذرى والكحال الضرير والصدر البكرى وولده أبو بكر محمد ابن الأنماطى قال عمر بن الحاجب : كان إماما ثقة حافظا مبرزا فصيحا حصل ما لم يحصله غيره ، توفى فى رجب سنة تسع عشرة وستمائة (٣) .

٦٩ ـ **ابن دحية :** الإمام أبو الخطاب عمر بن حسن بن محمد الجميل بن فرج بن خلف الكبلى الدانى ثم السبتى شيخ دار الحديث بالقاهرة، درس بها ، وأدب الملك الكامل، كان بصيرا بالحديث معتنيا به ، سمع بالأندلس أبا القاسم بن بشكوال وأبا عبد الله بن المجاهد وأبا بكر بن الجد وأبا عبد الله بن زرقون وأبا بكر بن جعفر اللمتونى وأبا القاسم بن حبش وطبقتهم ، وسمع بمصر من البوصيرى وطبقته ، وسمع بواسط مسند الإمام أحمد من المندانى ، ومعجم الطبرانى من الصيدلانى ، وكان معروفا بالمجازفة والدعاوى العريضة رغم كثرة علمه وفضله ، قال الحافظ

---

(١) حسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٤ ، وشذرات الذهب ج ٥ ص ١٠

(٢) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص . ١٣٩ ، وشذرات الذهب ج ٥ ص ٤٧

(٣) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٠٣ ، وشذرات الذهب ج ٥ ص ٨٤

الضياء : لقيته بأصبهان ولم أسمع منه شيئا ولم يعجبنى حـــاله ، كان كثير الوقيعة فى الأئمة ثم قال : وقـــد رأيت منه غير شىء مما [يدل] على ذلك ، مات سنة ثلاث وثلاثين وستمائة بعد أن عاش نيفا وثمانين سنة[1] .

هؤلاء هم الذين سنحت لنا الظروف ترجمتهم من مشاهير أعلام الحديث فى مصر فيما قبل سقوط بغداد ، وإن كان هناك الكثير غيرهم ممن كان لهم جهد كبير فى دراسة السنة رواية وتدوينا ،وحفلت بهم كتب الرجال ، بما كان لهم من اتصـــال بعلوم الحديث فى مدارســـه المتعددة فى القاهرة والإسكندرية وغيرها ، وهم يعدون بالمئات ، ولم يخل منهم زمان ولا مكان على امتداد البلاد المصرية ، وكانت لهم آثار ظاهرة فى نقل السنة ودراستها فى تلك الأجيال المتعاقبة التى سبقت تلك الفترة التى اخترنا دراسة السنة فيها ، ولكنهم — كما يبدو — لم يبلغوا فى الحفظ والإمامة درجة الذين ترجمنا لهم فى هذا الفصل ،ولم تنوه بهم كتب الرجال مثلما نوهت بهؤلاء ، وإن كان كل من هؤلاء وأولئك — ممن اعتمد على حفظه أو على كتابه — قد تضافرت جهودهم على دراسة السنة ونقلها والانتفاع بها ، واستمرارها تنبض بالحياة وتعج بالحركة طيلة هذه القرون .

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٢٠ ، وشذرات الذهب ج ٥ ص ١٦٠

الفصل الثانى

أعلام المحدثين فى مصر

منذ سقوط بغداد الى نهاية القرن الثامن الهجرى

اعلام المحدثين فى مصر

منذ سقوط بغـداد الى نهاية القرن الثامن الهجرى

تمهـيد :

فى أواخر حكم العباسيين ضعف سلطان الخلفاء على أطراف الدولة الإسلامية، واستقل كل وال بما تحت إمرته فى ولايته ، ولم يعد للخليفة أى نفوذ على الولاة ، ولم يبق لهؤلاء ما يربطهم بالخليفة سوى مجرد ذكر اسمه كرمز للخلافة ، والدعوة له على المنابر فى خطبة الجمعة فى أحسن الأحوال .

ثم انتهى الحال بالخلافة الإسلامية إلى الضعف والتخاذل ، وبدأ الوهن يتسرب إلى هذا الجسد الكبير .

ففى مصر[1] كانت قلاقل وفتن ، وكان خلع وعزل للملوك ، وتسلط لملوك آخرين لايلبثون بعد ذلك أن يعزلوا ، ثم يتولى السلطة غيرهم حيلة أو بطشا ، ثم تكون النتيجة فساداً فى الحكم والأمن والسياسة ، وفوضى فى كل نواحى الحياة الاجتماعية والاقتصادية، واضطرابا فى أحوال الناس فى كل مكان .

لقد مات الملك الصالح صلاح الدين يوسف بن أيوب سنة إحدى وخمسين وستمائة ،وتولى بعده ابنه توران شاه لمدة لم تطل ثم قتل ،فخلفته شجرة الدر أم خليل لمدة ثلاثة شهور ، ثم أقيم فى الملك عزالدين أيبك التركمانى ،ولم يلبث قليلا حتى قتلته زوجته شجرة الدر غيرة منها، عندما علمت بعزمه على خطبة ابنة صاحب الموصل ،وأصبح الأمراء والكبراء ذات يوم فوجدوا الملك مقتولا فهاجت المدينة واختبط الناس ، ثم ملكوا عليهم ولده عليا الملك المنصور ، وقتلوا بعد ذلك شجرة الدر ، وألقوا بجسدها فى العراء وكان ذلك عام خمس وخمسين وستمائة .

وفى هذا العام نفسه وصلت جيوش التتار إلى الموصل وخربوا بلادها ،وظلوا يتحينون الظروف الملائمة للوثوب على البلاد الإسلامية .

وكانت بغداد — وهى حاضرة الخلافة الإسلامية — مسرحا للفتن والاضطرابات بين الرافضة وأهل السنة ، ووقعت الفتنة الكبرى فى سنة خمس وخمسين وستمائة عندما نهب الكرخ دور الرافضة وسلبوا كل مافيها من مال ومتاع ، ولم يسلم من النهب دور أقارب الوزير ابن العلقمى ، ولعل ذلك كان من أقوى الأسباب فى تعجيل ابن العلقمى الاتصال بهولاكو ملك التتار .

وكان الوزير ابن العلقمى رافضيا يكيد للإسلام وأهله، وكانت جيوش المسلمين قد بلغت أيام الخليفة المستنصر قريبا من مائة ألف مقاتل، فعمل ابن العلقمى على الإقلال من هذا العدد، فأسقط أسماء بعض الجنود من الديوان ،وصرف بعضا آخر عن العمل فى الجيش حتى بلغ العدد عشرة آلاف،

---

(١) بتصرف عن البداية والنهاية لابن كثير ج ٣ ص ١٩٥ وما بعدها، وعن شذرات الذهب ج٥ ص ٢٥٣ ومابعدها .

ثم مالبث أن منع عن هذه القلة القليلة من الجنود رواتبها وإقطاعاتها ، حتى أصبح الجنود يستجدون فى الأسواق وعلى أبواب المساجد ، ثم كتب إلى ملك التتار يطمعه فى أخذ البلاد ، ويطلعه على ماوصل إليه الحال فى دولة الإسلام من الضعف ، وماانتهت إليه جيوشها من المذلة ، وزين له انتهاز الفرصة وتعجيل الوثوب ، فإن البلاد الآن لقمة سائغة عنها فى أى وقت مضى .

امتلأ ابن العلقمى حقدا على السنة ، فأراد إزالتها وأهلها من طريقه ، وإبادة مفتيها وعلمائها والمتمسكين بها ، ثم إظهار البدعة والرفض ، وإقامة خليفة فاطمى يحكم على هواه ، فكان عاقبة أمره أن خذله الله بعد أن باء بإثم من قتل من الرجال والنساء والشيوخ والأطفال .

نزل التتار على حدود بغداد مقدمة لملكهم هولاكو بن تولى بن جنكيز خان فى ذى الحجة عام خمس وخمسين وستمائة وظلوا يتربصون .

وفى بداية عام ست وخمسين وستمائة نزلت جنود التتار بغداد ، وأمدها صاحب الموصل بالمؤن والهدايا والتحف خوفا منهم ومصانعة لهم ، وأصبحت بغداد متحصنة بما لديها من آلات الحرب والممانعة ، وتمكن التتار من الإحاطة بدار الخلافة ، ورشقوها بالنبال من كل جانب ، فأمر الخليفة بزيادة الاحتراز وإقامة الستائر عليها.

قدم هولاكو بكل جنوده إلى بغداد فى نحو مائتى ألف مقاتل ، وأحاطوا بالمدينة من ناحيتيها الغربية والشرقية ، وكانت جيوش الخلافة كلها يومئذ عشرة آلاف ، وكانوا فى غاية القلة ونهاية المذلة ، وكان أول من خرج إلى هولاكو هو الوزير ابن العلقمى ، خرج إليه بأهله وأصحابه وخدمه وحشمه ، واجتمع به ثم عاد إلى الخليفة فأشار عليه بالخروج إلى هولاكو والمثول بين يديه لتقع المصالحة ، على أن يكون نصف خراج العراق للتتار ونصفه للخليفة .

يقول صاحب الشذرات : إن ابن العلقمى أغرى الخليفة ، بأن نقل إليه رغبة هولاكو فى زواج ابنته بالأمير أبى بكر ابن الخليفة ، وأن تكون الطاعة له كما كان أجداد الخليفة مع الملوك السلاجقة ، ثم يرحل هولاكو عن بغداد دون أن يصيبها بمكروه .

اطمأن الخليفة المعتصم إلى هذا القول ، وخرج إلى هولاكو فى أعيان الدولة وكبرائها وعلمائها واستدعى الوزير ابن العلقمى عددا من رؤس الدولة وأعلامها المبرزين ليحضروا عقد الزواج الذى زعمه ، وكانت عدة هؤلاء سبعمائة راكب من القضاة والفقهاء والصوفية ، ورؤس الأمراء والدولة والأعيان ، وعند منزل السلطان هولاكو خان حجب كل هذا العدد الكبير عن الخليفة ، فأنزلوا عن مراكبهم فنهبت وقتلوا عن آخرهم ، ولم يخلص مع الخليفة إلى السلطان إلا سبعة عشر نفسا فاضطرب الخليفة من هول ما رأى من الإهانة والجبروت ، ولم يستطع — على ما قيل — أن يجيب السلطان هولاكو على أسئلته الكثيرة ، ثم عاد الى بغداد تحت حراسة الوزير ابن العلقمى وخوجة نصير الدين الطوسى ، ودخلوا دار الخلافة ونهبوا كل ما فيها من مال ومصاغ وذهب وحلى وجواهر

وكل غال ونفيس ، وحملوا ذلك كله إلى السلطان ، ثم أشار الرافضة على هولاكو ألا يصالح الخليفة ، لأنه لا يلبث أن ينتقض عليه ، وحسنوا له قتل الخليفة ، فتهيب السلطان ذلك ، فشجعه الطوسى وابن العلقمى، فقتلوه رفسا لئلا يقع على الأرض شىء من دمه ، وقيل خنق أو أغرق، وباءوا بإثمه وإثم من كان معه من السادات والعلماء ، والقضاة والرؤساء والفقهاء ، وانتهت الخلافة العباسية بقتل آخر خلفائها ٥

خرج الجنود بعد ذلك إلى بغداد فعاثوا فيها فسادا ، فقتلوا ونهبوا وشردوا ، قتلوا الرجال والنساء والولدان، والشيوخ والكهول والشبان ، وطاردوا الناس فى كل مكان،فدخل كثير منهم فى الآبار والمستنقعات والقنوات ، وكمنوا فى القاذورات ، ومكثوا على ذلك أياما لا يظهرون ، وكانت الجماعة من الناس تهرب من الموت إلى الخانات فيغلقون أبوابها عليهم ، فيفتحها التتار بالكسر أو بالنار ، فيفرون منهم إلى أعالى الأماكن وسطوح المساكن فيقتلونهم فيها ، حتى جرت الميازيب بالدماء،وامتلأت البيوت بالقتلى ، وغصت الطرقات بالأجساد ، وتراكمت وكأنها التلال ونزلت عليها الأمطار فتغيرت ، وظهرت رائحة النتن ، وتغير الجو ، وفسد الهواء وانتشر الوباء ومات بسبب ذلك خلق كثير ، ولم ينج من أهل بغداد إلا من كان يهوديا أو نصرانيا ، أو كان محتميا بدار الوزير ابن العلقمى،أو كان من طائفة التجار الذين أخذ لهم أمان بذلوا من أجله أموالا كثيرة ، وكان الرجل من العلماء أو الرؤساء أو الأمراء يستدعى من دار الخلافة من بنى العباس فيخرج بأولاده ونسائه وأهله ، فيذهب به إلى مقبرة الخلال تجاه المنظرة ، فيذبح كما تذبح الشاة أمام أولاده ، ثم يذبحون واحدا واحدا إلا من يختار للأسر من بناته وجواريه ، وقتل شيخ الشيوخ والعلماء والخطباء والأئمة وحملة القرآن ، وتعطلت المساجد والجمع والجماعات شهورا ببغداد ،وأراد ابن العلقمى أن يبنى على أنقاض ذلك مدرسة للرافضة،ينشرون علمهم بها وعلمهم عليها ، فلم يرد الله ذلك ومات كمدا ، وأخذه الله بعد شهور أخذ عزيز مقتدر .

ولما نودى فى بغداد بالأمان ، خرج الناس من مكامنهم تحت الأرض ، من كان منهم بالمطامير والقنوات والمقابر ، كأنهم الموتى قد نبشوا من قبورهم ، وقد أنكر بعضهم بعضا ، فلا يكاد يعرف الوالد ولده ، ولا الأخ أخاه ، وأخذهم الوباء الشديد فتفانوا ، وتلاحقوا بمن سبقهم من القتلى ٥

ثم استهلت سنة ثمان وخمسين وستمائة وليس للناس خليفة ، فملك العراق وخراسان وغيرها من بلاد المشرق للسلطان هولاكو خان ملك التتار ، وسلطان ديار مصر للملك المظفر سيف الدين قطز ، وسلطان دمشق وحلب للملك الناصر بن العزيز بن الظاهر ، وبلاد الكرك والشوبك للملك المغيث بن العادل بن الكامل محمد بن أبى بكر بن أيوب ، وهو والناصر صاحب دمشق ومعهما الأمير ركن الدين بيبرس البند قدارى ، وكان كل هؤلاء حربا على المصريين ، قد عزموا على قتالهم

وأخذ مصر منهم ، وإنهم على هذا الحال وإذ بالأنباء تتواتر بتوجه التتار إلى بلاد الشام ، وقد جاوزوا الفرات على جسور عملوها بقيادة ملكهم هولاكو خان ، ووصلوا إلى حلب فحاصروها سبعة أيام بدأت باليوم الثانى من صفر ، ثم افتتحوها بالأمان ، ثم غدروا بأهلها وقتلوا كثيرا منهم ونهبوا الأموال وسبوا النساء والأطفال ، واستباحوا الحرمات ، وجاسوا خلال الديار ، وجرى على أهل حلب قريبا مما جرى من قبل على أهل بغداد .

ثم أرسل صاحب حماة مفاتيحها إلى هولاكو ،فأناب عليها رجلا من العجم يدعى خسروشاه ، فخرب أسوارها كما خرب التتار أسوار حلب ، ومن حلب أرسل هولاكو إلى دمشق جيشا مع أمير من كبار رجاله يدعى كتبغانوين ، فدخلها من غير مدافعة فى أواخر صفر من نفس العام ، وتلقاهم كبارها بالرحب والسعة ، فكتب هولاكو أمانا لأهل دمشق قرىء على ملأ الناس بالميدان الأخضر ، ولم يمنعه ذلك أيضا من تخريب أسوارها وهدم قلعتها كما فعل من قبل بحلب وحماة ،كل ذلك وسلطان الشام الناصربن العزيز مقيم بجيشه الكثيف فى وطأة برزة متهيىء لمناجزة التتار إن هم قدموا عليه ،وكان فى جملة ممن معه الأمير بيبرس البند قدارى فى جماعة من البحرية ، ولكن كلمة جيوش الناصر لم تكن واحدة ، فقد عزم طائفة من رجال الجيش على خلع الناصر وسجنه ، ومبايعة شقيقه الملك الظاهر على ، فلما علم الناصر بذلك هرب إلى القلعة ، وتفرقت الجنود فى الآفاق ، وساق الأمير ركن الدين بيبرس البندقدارى أصحابه إلى جهة غزة ، فاستدعاه صاحب مصر الملك المظفر قطز إليه ، وأقطعه قليوب وأنزله بدار الوزراة وعظم شأنه عنده ٥

فى هذه الظروف السيئة التى أحاطت بالمسلمين وجيوشهم فى كل مكان ، وعندما علم الملك المظفر صاحب مصر بأن جيوش التتار قد فعلوا بالشام مثل ما فعلوا ببغداد ، وأنهم نهبوا البلاد وقتلوا العباد ، ووصلوا إلى غزة فى طريقهم إلى مصر — عندما علم الملك المظفر بذلك بادرهم قبل أن يبادروه ، وأقدم عليهم قبل أن يقدموا عليه ، فخرج بجنده إلى الشام ، واستيقظ له جيش المغول وعلى رأسه كتبغانوين وكان إذ ذاك فى البقاع ، فاستشار الأشرف صاحب حمص والمجير ابن الزكى ، فأشاروا عليه بأن لا قبل له بالمظفر حتى يستمد هولاكو ،فأبى إلا أن يسرع بمناجزته ، فكان اجتماع الجيشين الإسلامى بقيادة قطز والمغولى بقيادة كتبغانوين فى عين جالوت فى يوم الجمعة الخامس والعشرين من رمضان سنة ثمان وخمسين وستمائة ، ودارت رحى الحــرب واقتتل الفريقان قتالا عظيما ، ودارت الدائرة على جيش المغول ،وقتل أميرهم كتبغانوين وجماعة من بيته ، وكتب الله النصر للإسلام والمسلمين ، فطاردوا جيش المغول يقتلون من يدركونه منهم فى كل موضع ، ساروا خلفهم إلى حلب ، ثم إلى دمشق ، ودخل الملك المظفر قطز دمشق فى أبهة عظيمة ، وفرح الناس به فرحاً شديدا ، فإنه القائد المنتصر الذى خلصهم من التتار عدوهم البغيض ، وإنه الذى نصر الله على يديه الجيوش الإسلامية وأعزها بعد المذلة والهوان ٥

فى هذه الفتنة العمياء ، والحروب العاصفة الهوجاء، فى هذا البلاء الطاحن والوباء القاتل — عصفت رياح المحنة بما ألف علماء المسلمين من كتب ، وما دونوا من مؤلفات ، وتحالفت عليها العاديات من كفر هولاكو وكيد ابن العلقمى ؛ فأتت على أكثر ما أنتجه علماء المسلمين فى العصور الأولى ، وأصبحت الكتب الإسلامية وقد ألقتها جيوش التتار فى النهر لتكون جسرا يعبرون عليه إلى بلاد الشام ، ولم يكن للناس يومذاك من هم سوى الفرار من وجه هؤلاء الطغاة طلبا للنجاة ، واللجوء إلى بلاد يحسون فيها بالدعة والسلام ، والهدوء والأمان ، وكانت مصر لذلك ملجأ لكثير من الناس ، فإن أرضها لم تدنس بأقدام التتار ، وإن ملكها المظفر قطز هو الذى كان على يده الخلاص من شرورهم ، وإن شعبها الكريم المضياف قد فتح قلبه وبلده لاستقبال من حلت النكبة بهم أحسن استقبال ، وإن أمراءها وكبارها كانوا يحبون العلم ويقدرون العلماء ، يقيمون لهم المدارس ، ويجرون عليهم الأرزاق ، ويشاركونهم فى مدارسة العلم ، حتى كان من هؤلاء الأمراء من يحفظ الحديث ويرويه ويصل إلى درجة الإمامة فيه ، فيصبح شيخا للحافظ ابن حجر شيخ الإسلام .

كان من الطبيعى — إذن — أن تكون هجرة العلماء إلى مصر ، وأن يتحول النشاط العلمى إليها ، وقد كان فيها علماء ، ومحدثون وفقهاء ، وقضاة ومفتون ، وكانت هناك مدارس قد غصت بالشيوخ والتلاميذ من طلاب العلم فى القاهرة وقوص والإسكندرية وغيرها من بلاد مصر ، ومن يراجع كتاب الطالع السعيد لأسماء نجباء الصعيد لكمال الدين جعفر بن ثعلب الأدفوى يجده قد ترجم لنحو ستمائة من الأعلام فى الصعيد وحدها ، وفيهم الكثير جدا من العلماء الذين عاصروا هذه الحقبة من الزمن .

وكان من الطبيعى أيضا — وقد فقد المسلمون مكتبتهم الإسلامية فى محنة التتار ببغداد — أن يركز العلماء فى مصر على جمع العلوم الإسلامية من جديد ، فنشطت حركة التأليف والتدوين ، وكتب العلماء فى كل فن ، وأخذت علوم الحديث من ذلك بحظ وفير .

كانت علوم السنة من أهم ما يعنى به الأمراء والكبار ورجال الدولة ، ، وكان علماء الحديث يبذلون أقصى الوسع فى الجمع والتصنيف ، والتدوين والتأليف ، وسوف نرى فيما يأتى من هذا الكتاب بيانا بما عرفناه من المؤلفات يشتمل على نحو خمسين مؤلفا لعلماء الحديث المصريين فى خلال القرن التالى لسقوط بغداد ، فإذا تجاوزنا هذا القرن إلى ما بعده وجدنا أكثر من مائتين من المؤلفات فى الحديث وعلومه لمؤلفين أعلام من أمثال المنذرى وابن دقيق العيد وعبد المؤمن بن خلف الدمياطى وابن سيد الناس اليعمرى والقطب الحلبى وتقى الدين السبكى ومغلطاى بن قليج والعز ابن جماعة وابن الملقن والبلقينى والعراقى ونور الدين الهيثمى وأبو زرعة المصرى والبوصيرى وابن حجر وبدر الدين العينى ، وغير هؤلاء من الشيوخ ممن كانوا أئمة فى الحديث وعلومه ، وانتهت إليهم الرياسة فى هذه الفنون .

وهذا بيان بأسماء المشاهير من أعلام المحدثين منذ سقوط بغداد إلى نهاية القرن الثامن الهجرى نوردهم على ترتيب سنة الوفاة لهؤلاء الأعلام .

١ ـ الحافظ زكى الدين المنذرى : أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوى بن عبد الله بن سلامة الشامى ثم المصرى الشافعى ، ولد سنة إحدى وثمانين وخمسمائة فى غرة شعبان ، وسمع من الأرتاحى وأبى الجود غياث بن فارس وابن طبرزد وعبد المجيب بن زهير وابراهيم بن البتيت والحافظ أبى الحسن المقدسى ، وسمع بالمدينة المنورة من الحافظ جعفر بن أمورسان ، وبدمشق من محمد ابن الرتف والتاج الكندى وطبقتهم ، وبحران والإسكندرية والرها وبيت المقدس ، وعنه الدمياطى وابن دقيق العيد والشريف عز الدين وأبو الحسين اليونينى وأبو عبيد الله القزار وابن الظاهرى وإسماعيل بن نصر الله وعلم الدين سنجر الدوادارى ، والعماد بن محمد الحرائدى وإسحاق بن الوزيرى ، قال الشريف عز الدين الحافظ : كان شيخنا زكى الدين عديم النظير فى علم الحديث على اختلاف فنونه ، عالما بصحيحه وسقيمه ومعلوله وطرقه ، متبحرا فى معرفة أحكامه ومعانيه ومشكله ، قيما بمعرفة غريبه وإعرابه واختلاف ألفاظه ، إماما ثبتا حجة ورعا ، متحريا فيما يقوله متثبتا مما يرويه ، وقال الذهبى : لم يكن أحفظ منه فى زمانه .

ولى المنذرى مشيخة دار الحديث الكاملية بعد أن درس بالجامع الظاهرى ، وانقطع بها ينشر العلم عشرين سنة ، وكان ذا نسك وتزهد ، توفى رحمه الله فى رابع ذى القعدة سنة ست وخمسين وستمائة [١] .

٢ ـ الصدر البكرى : أبو على الحسن بن محمد بن عمروك النيسابورى ثم الدمشقى ، ولد سنة أربع وسبعين وخمسمائة بدمشق ، ثم تحول إلى مصر ، سمع قديما بمكة من جده لأمه أبى حفص الميانسى ، وبدمشق من حنبل وابن طبرزد ، ونيسابور من المؤيد بن محمد وزينب الشعرية ، وبهراة من أبى روح عبد المعز بن محمد ، وبمرو من أبى المظفر ابن السمعانى ، وبأصبهان من أبى الفتوح محمد بن الجنيد وعين الشمس الثقفية وحفصة بنت حمكا ، وببغداد من عبد العزيز ابن الأخضر ، وبمصر وهمذان وإربل ، سمع منه الشيخ تقى الدين ابن الصلاح ، وروى عنه الدمياطى والعماد البالسى والبدر بن التوزى وأبو الفتح القرشى وأبو عبد الله ابن الزراد وتاج الدين أحمد ابن مزين والزين أبو بكر المزى وخلق سواهم ، ضعفه عمر بن الحاجب وقال : كان إماما عالما لسنا فصيحا عليما أحد الرحالين إلا أنه كان كثير الدعاوى ، عنده مداعبة ومجون ، وقال عنه الزكى البرزالى : كان كثير التخليط ، قال الذهبى : ثم فى الآخر صلح حاله ، مات بمصر سنة ست وخمسين وستمائة [٢] .

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٣٦ ، وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٥ ، والشذرات ج ٥ ص ٢٧٧

(٢) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٤٤ ، وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٦ ، والشذرات ج ٥ ص ٢٧٤

٣ ـ **الرشيد العطار** : الإمام الحافظ رشيد الدين أبو الحسين يحيى بن على بن عبد الله الأموى النابلسى ثم المصرى المالكى، ولد سنة أربع وثمانين وخمسمائة، وتخرج بابن المفضل، سمع أباه وعمه عبدالرحمن وأبا القاسم البوصيرى وإسماعيل بن ياسين وأبا طاهر بن بنان وعلى بن حمزة الكاتب وعبد اللطيف بن أبى سعد والشهاب محمد بن يوسف الغزنوى وابن نجا الواعظ وأهله وفاطمة بنت سعد الخير ، وبدمشق الكندى وابن الحرستانى وعدة ، وبمكة والمدينة و الثغر ، وتقدم فى فن الحديث قال الذهبي : وكان ثقة مأمونا حافظا متقنا حسن التخريج ، انتهت إليه رياسة الحديث فى الديار المصرية ، روى عنه الدمياطى وابن الظاهر وابن اليونينى ، وشعبان الأربلى وأبو العباس ابن صصرى والقاضى الزين عبد الرحيم الساعاتى وعبد القادر الصعبى وعبد الرحمن بن يعيش السبتى وداود بن يحيى الحريرى ، وولى مشيخة دار الحديث الكاملية ستة أعوام ، توفى رحمه الله سنة اثنتين وستين وستمائة[١] .

٤ ـ **الأبيوردى** : الإمام المحدث الحافظ زين الدين أبو الفتح محمد بن محمد بن أبى بكر نزيل القاهرة ولد سنة إحدى وستمائة تقريبا ، وطلب الحديث وهو كهل ، فسمع من كريمة الزبيرية والسخاوى والضياء الحافظ وطبقتهم وأصحاب السلفى وابن عساكر ، ثم نزل إلى أصحاب البوصيرى والخشوعى ، ثم نزل إلى أصحاب ابن باقا وابن الزبيدى قال الشريف فى الوفيات : كان حريصا على التحصيل ، صابرا على كلف الاستفادة ، وكان من أهل الدين والصلاح والعفاف ، وله فهم وفيه تيقظ ، توفى فى حادى عشر جمادى الأولى سنة سبع وستين وسبعمائة[٢] .

٥ ـ **الأسعردى** : أبو القاسم عبيد بن محمد بن عباس بن محمد الإمام الحافظ مفيد القاهرة تقى الدين ، ولد بأسعرد سنة اثنتين وعشرين وستمائة ، وتحول إلى مصر مع والده فسمع من على بن مختار العامرى والحسن بن دينار الصائغ ويوسف بن المجتلى وابن المقير ، وابن رواح وهبة الله بن محمد بن المقدسى وحمزة الغزال والسبط بالاسكندرية ، ورشيد بن مسلمة وطائفة بدمشق ، سمع منه ابن الظاهرى وابنه عثمان والحارس وابنه الإمام شمس الدين والمزى والحلبي والبرزالى والبصرى قال الذهبي : كان ثقة صالحا ، وكان شيخنا ابن الظاهرى يثنى عليه ويقدمه على سائر الطلبة ، توفى رحمه الله فى شعبان سنة اثنتين وتسعين وستمائة وله سبعون سنة[٣] .

٦ ـ **الشريف عز الدين** : نقيب الأشراف أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الحسينى الحلبي ثم المصرى الحافظ المؤرخ روى عن فخر القضاء أحمد بن الحباب وأكثر أصحاب البوصيرى توفى رحمه الله سنة خمس وتسعين وستمائة[٤] .

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٤٢ ، وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٦ ، والشذرات ج ٥ ص ٣١١

(٢) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٧٥ ، والشذرات ج ٥ ص ٣٢٥ ، وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٦

(٣) حسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٦ ، وشذرات الذهب ج ٥ ص ٤٢١ ، وتذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٧٦

(٤) حسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٧ والشذرات ج ٥ ص ٤٣٠

٧ — **ابن الظاهرى** : جمال الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الله الحلبى الحنفى المقرئ الحافظ الزاهد ، ولد فى شوال سنة ست وعشرين وستمائة ، وكتب عن سبعمائة شيخ ، وسمع ابن اللتى والأربلى وابن رواحة وخلقا ، وكان ثقة حافظا ، توفى فى زاوية بظاهر القاهرة سنة ست وتسعين وستمائة ، وله سبعون سنة[1] .

٨ — **ابن دقيق العيد** : الإمام الفقيه المجتهد المحدث الحافظ العلامة شيخ الإسلام تقى الدين أبو الفتح محمد بن على بن وهب بن مطيع القشيرى المنفلوطى الصعيدى المالكى والشافعى ، ولد فى شعبان سنة خمس وعشرين وستمائة بقرب ينبع بالحجاز ، وسمع من ابن المقير لكنه شك فى كيفيه الأخذ ، وحدث عن ابن الجميزى وسبط السلفى والحافظ زكى الدين وجماعة قليلة ، وبدمشق من ابن عبد الدائم وأبى البقاء خالد بن يوسف ، وكان من أذكياء زمانه واسع العلم ، روى عنه قاضى القضاة علاء الدين القونوى ، وقاضى القضاة علم الدين بن الإخنائى ، والحافظ قطب الدين الحلبى ، وطائفة سواهم ، وتخرج به أئمة ، قال الحافظ الحلبى : كان الشيخ تقى الدين إمام أهل زمانه ، وممن فاق بالعلم والزهد على أقرانه ، عارفا بالمذهبين إماما فى الأصلين ، حافظا متقنا فى الحديث وعلومه ويضرب به المثل فى ذلك ، عزل نفسه عن القضاء غير مرة ثم يسأل ويعاد ، توفى فى صفر سنة اثنتين وسبعمائة[2] .

٩ — **الدمياطى** : أبو محمد عبد المؤمن بن خلف ابن أبى الحسن التونى الشافعى الدمياطى العلامة الحافظ الحجة شرف الدين ، ولد فى آخر سنة ثلاث وستمائة ، ثم طلب الحديث بعد أن تفقه بدمياط ، فارتحل إلى الإسكندرية وسمع بها من على بن زيد الفارسى وظافر بن شحم ومنصور ابن الدباغ ، وتخرج بالمنذرى ، كما سمع بمصر من ابن المقير وعلى بن مختار ويوسف بن المجتلى وطبقتهم ، وببغداد من أبى نصر ابن العليق وإبراهيم ابن أبى الخير وخلق ، وبحلب من أبى القاسم ابن رواحة وطائفة وبحماه من صفية القرشية ، وبماردين من عبد الخالق النشتبرى ، وبحران من عيسى الخناط ، ثم سكن دمشق فأكثر بها عن ابن مسلمة ، ومعجم شيوخه يبلغون ألفا وثلثمائة وممن روى عنه الإمام أبو حيان الأندلسى ، والإمام أبو الفتح البصرى ، والإمام علم الدين البرزالى والإمام قطب الدين عبد الكريم ، والإمام فخر الدين النويرى ، والإمام تقى الدين السبكى ، كما سمع منه الشيخ محمد الأبيوردى ، وكتب عنه فى معجم شيوخه ، كما روى عنه الحافظ المزى وقال : ما رأيت أحفظ منه ، وقال البرزالى : كان آخر من بقى من الحفاظ وأهل الحديث ، أصحاب الرواية العالية والدراية الوافرة ، وقال الذهبى فى معجمه : العلامة الحافظ الحجة أحد الأئمة الأعلام

---

(١) طبقات الحفاظ ص ٥١٢ وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٧ وشذرات الذهب ج ٥ ص ٤٣٥

(٢) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٨١ وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣١٧ والشذرات ج ٦ ص ٥

وبقية نقاد الحديث ، وقد أثنى عليه غير واحد، توفى رحمه الله فجأة فى نصف ذى القعدة بالقاهرة سنة خمس وسبعمائة ، وكانت جنازته مشهودة ، ودفن بمقابر باب النصر[١] .

١٠ ــ ابن شامة : الإمام الحافظ الحجة الفقيه النسابة مفيد مصر شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ابن شامة الحنبلى ، ولد فى رجب سنة اثنتين وستين وستمائة ، روى عن ابن عبد الدايم ، وسمع من أحمد ابن أبى الخير وابن أبى عمر وغيرهم ، ثم رحل إلى مصر سنة ثلاث وثمانين وسمع بها من العز الحرانى وابن خطيب المزة وغيرهما ، وبالإسكندرية من ابن طرخان وجماعة ، وببغداد من ابن الطبال وخلق ، وبأصبهان والبصرة وحلب وواسط ، قال ابن رجب : سمع منه البرزالى والذهبى وعبد الكريم الحلبى وذكروه فى معاجمهم، قال الحافظ عبد الكريم الحلبى : كان إماما عالما فاضلا حسن القراءة فصيحا ضابطا متقنا سمع من صغره إلى حين وفاته ، توفى رحمه الله يوم الثلاثاء رابع عشر ذى القعدة سنة ثمان وسبعمائة ، ودفن بالقرافة بالقرب من الشافعى[٢] .

١١ ــ الحارثى : قاضى القضاة سعد الدين أبو محمد مسعود بن أحمد العراقى ثم المصرى الفقيه الحنبلى الحافظ المتقن مفيد الطلبة ، ولد سنة اثنتين وخمسين وستمائة، ونشأ فى طلب العلم ، وسمع من ابن البرهان والنجيب الحرانى وابن علاق وخلق ، وبالثغر من عثمان بن عوف وابن الفرات، وبدمشق من أحمد بن أبى الخير وأبى زكريا بن الصيرفى وطبقتهما ، روى عنه إسماعيل بن الخباز وأبو الحجاج المزى وأبو محمد البرزالى ، قال ابن رجب : حدثنا بالكثير وروى عنه جماعة من شيوخنا، توفى رحمه الله يوم الأربعاء العاشر من ذى الحجة سنة إحدى عشرة وسبعمائة بالقاهرة ودفن بالقرافة[٣] .

١٢ ــ الامام أبو الفتح ابن سيد الناس : الحافظ العلامة الأديب البارع فتح الدين محمد ابن محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمرى الأندلسى الأصل المصرى ، ولد فى ذى القعدة سنة إحدى وسبعين وستمائة ، ولازم ابن دقيق العيد وتخرج به ، سمع من العز وغازى وخلائق ، ولحق بدمشق بابن المجاور ومحمد بن مؤمن وابن الواسطى ، قال ابن ناصر الدين : كان إماما حافظا عجيبا مصنفا بارعا شاعرا أديبا ، توفى رحمه الله فجأة فى شعبان سنة أربع وثلاثين وسبعمائة ، ودفن بالقرافة عند ابن أبى جمرة[٤] .

١٣ ــ القطب الحلبى : مفيد الديار المصرية وشيخها الحافظ قطب الدين أبو على عبد الكريم ابن عبد النور بن منير الحنفى ، ولد فى رجب سنة أربع وستين وستمائة ، وألف تاريخ مصر

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٧٧ وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٧ والشذرات ج ٦ ص ١٢

(٢) حسن المحاضرة ص ٣٥٧ وشذرات الذهب ج ٦ ص ١٧

(٣) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٤٩٥ وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٨ والشذرات ج ٦ ص ٢٨

(٤) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٥٠٣ وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٨ والشذرات ج ٦ ص ١٠٨

فى بضعة عشر مجلدا ، أخذ عن أصحاب ابن طبرزد فمن بعدهم ، وسمع من ابن العماد وإبراهيم المنقرى والعز والفخر على وبنت مكى وابن الفرات الاسكندرانى ، توفى رحمه الله بمصر فى رجب سنة خمس وثلاثين وسبعمائة عن إحدى وسبعين سنة(١) .

١٤ ـ **احمد بن أيبك** : بن عبد الله الحسامى شهاب الدين أبو الحسن الدمياطى محدث مصر ، ولد سنة سبعين وستمائة ، وبرع فى الحديث ، وسمع من حسن الكردى وخلائق ، سمع عليه أبو الخير ابن العلائى ، وتوفى سنة تسع وأربعين وسبعمائة(٢)

١٥ ـ **تقى الدين السبكى** : أبو الحسن على بن عبد الكافى بن على بن تمام بن يوسف ابن موسى السبكى الشافعى ، ولد فى أول يوم من صفر سنة ثلاث وثمانين وستمائة ، وتفقه على والده ، ودخل القاهرة فاشتغل على ابن الرفعة ، وأخذ الحديث عن الدمياطى ، ورحل فى طلب الحديث إلى الشام والإسكندرية والحجاز ، وسمع من ابن الصواف ، وأخذ عن الحفاظ ، وأجاز له الرشيد ابن أبى القاسم وإسماعيل بن الطبال ، وولى مشيخة دار الحديث بالأشرفية والشامية البرانية والمسرورية ، وولى القضاء فباشره بعفة ونزاهة ، وكان فى غاية الإنصاف والرجوع إلى الحق ، قدم مصر ، توفى رحمه الله فى ثلاث من جمادى الآخرة سنة ست وخمسين وسبعمائة(٣) .

١٦ ـ **الزيلعى** : جمال الدين عبدالله بن يوسف بن محمد الحنفى ، سمع أصحاب النجيب ، وأخذ عن الفخر الزيلعى شارح الكنز والقاضى علاء الدين بن التركمانى وابن عقيل ، وكان يصاحب الحافظ زين الدين العراقى فى مطالعة الكتب الحديثية ، مات الزيلعى فى محرم سنة اثنتين وستين وسبعمائة(٤) .

١٧ ـ **مغلطاى** : بن قليج بن عبدالله الحنفى الإمام الحافظ علاء الدين ، ولد سنة تسع وثمانين وستمائة ، وسمع من الدبوسى والختنى والوانى والحسينى وأحمد بن على بن دقيق العيد أخى الشيخ تقى الدين ، ولازم الجلال القزوينى ، وولى تدريس الحديث بالمدرسة الظاهرية بعد ابن سيد الناس ، قال زين الدين ابن رجب : كانت معرفته بالأنساب معرفة جيدة أما غيرها من متعلقات الحديث فله بها خبرة متوسطة ، توفى فى رابع شعبان سنة اثنتين وستين وسبعمائة(٥) .

١٨ ـ **احمد بن احمد بن أحمد بن الحسين الهكارى** : شهاب الدين أبو الحسين ، كان عارفا بالرجال ، ألف كتابا فى رجال الصحيحين ، مات فى جمادى الآخرة سنة ثلاث وستين وسبعمائة(٦) .

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٥٠٢ وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٨ والشذرات ج ٦ ص ١١٠

(٢) طبقات الحفاظ ص ٥٢٣ ، وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٨

(٣) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٥٠٧ والبدر الطالع ج ١ ص ٤٦٧ والشذرات ج ٦ ص ١٨٠

(٤) طبقات الحفاظ ص ٥٣١ والبدر الطالع ج ١ ص ٤٠٢ وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٨

(٥) طبقات الحفاظ ص ٥٣٤ والبدر الطالع ج ٢ ص ٣١٢ والشذرات ج ٦ ص ١٩٧

(٦) حسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٨

١٩ — العز بن جماعة :الإمام الحافظ قاضي القضاة عز الدين أبو عمر عبد العزيز ابن قاضي القضاة — بدر الدين محمد بن ابراهيم بن سعد الله بن جماعة الكنانى الحموى الأصل الدمشقى المولد، ثم المصرى الشافعي ، ولد فى تاسع عشر المحرم سنة أربع وتسعين وستمائة ، فأحضر على عمر القواس وأبى الفضل ابن عساكر ، وسمع من الدمياطي والأبرقوهي وأجاز له ابن وريدة وأبو جعفر ابن الزبير ، وأكثر السماع فبلغ عدد شيخوخه ألفا وثلاثمائة نفس ، أخذ عنه العراقى ووصفه بالحفظ ، ذكره الذهبي فى المعجم المختص وقد مات قبله بنحو عشرين سنة وقال فيه : الإمام المفتى الفقيه ، قدم علينا بوالده طالب حديث فى سنة خمس وعشرين فقرأ الكثير وسمع وكتب الطباق ، وكان خيرا صالحا حسن الأخلاق كثير الفضائل ، سمعت منه وسمع منى ، مات رحمه الله فى مكة بعد أن حج فى سنة سبع وستين وسبعمائة[١] .

٢٠ — اليهائى : عبدالله بن محمد بن عبدالله بن أبى بكر بن خليل العثمانى المكى نزيل القاهرة الشافعى الحافظ الفقيه الزاهد القدوة أبو محمد ، ولد سنة أربع وتسعين وستمائة ، وسمع من الرضى وبيبرس العديمي والتوزرى وغيرهم ، وارتحل إلى دمشق فأخذ عن مشايخها ، وتفقه بالقونوى والتبريزى والأصبهانى ، وأخذ عن أبى حيان وعن ابن الفركاح ، ورجع إلى مصر فاستوطنها ، وقد بالغ الذهبي فى الثناء عليه فى بيان زغل العالم ، وقال فى معجمه الكبير : هو المحدث القدوة ، هو ثوب عجيب فى الورع والدين والانقباض وحسن السمت ،وقال فى المعجم المختص: هو الإمام القدوة ،أتقن الحديث ، وعنى به ورحل فيه . توفى بالقاهرة فى جمادى الأولى سنة سبع وسبعين وسبعمائة ،ودفن بتربة تاج الدين بن عطا بالقرافة[٢] .

٢١ — ابن عشائر : الحافظ ناصر الدين أبو المعالى محمد بن على السالمى الحلبى ولد فى ربيع سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة ،وأخذ عن التاج السبكى وابن قاضى الجبل والأعمى والبصير ، وسمع من الصلاح الصفدى وابن المهندس وأصحاب الفخر ،واعتنى بالحديث وأخذ العلم عن جمع ،وكان فاضلا عالما مشاركا فى العلوم سريع الحفظ جدا ، سمع الكثير ببلده ودمشق والقاهرة ،وأخذ بدمشق عن ابن رافع ، وأسمع ولده ولى الدين الكثير ،مات فى القاهرة فى ربيع الآخر سنة تسع وثمانين وسبعمائة[٣] .

٢٢ — ابن سند : شمس الدين أبو العباس محمد بن موسى بن سند المصرى ولد فى ربيع الآخر سنة تسع وعشرين وسبعمائة ولازم التاج السبكى ، وأخذ عن الأسنوى ، وسمع من جماعة بدمشق ومصر ، وناب عن التاج السبكى فى مشيخة دار الحديث والأشرفية وغيرهما ، ذكره الذهبي فى المعجم المختص وهو آخر من ذكرهم فيه وفاة ، وقال الحافظ شهاب الدين بن حجى : كان من أحسن الناس قراءة للحديث، مات سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة ،ودفن بمقبرة الصوفية بدمشق[٤] .

---

(١) طبقات الحفاظ ص ٥٣١ وشذرات الذهب ج ٦ ص ٢٠٨ وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٩

(٢) طبقات الحفاظ ص ٥٢٨ وشذرات الذهب ج ٦ ص ٢٥١ وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٩

(٣) شذرات الذهب ج ٦ ص ٣٠٩ وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٦٢ وطبقات الحفاظ ص ٥٤٠

(٤) شذرات الذهب ج ٦ ص ٣٢٦ وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٦٠

الفصل الثالث

أعلام المحدثين في مصر

فى القرنين التاسع والعاشر الهجرى

اعلام المحدثين فى مصر

فى القرنين التاسع والعاشر

١ ــ **ابن الملقن** : عمر بن على بن أحمد بن محمد بن عبد الله السراج الأنصارى الأندلسى التكرورى الأصل المصرى الشافعى المعروف بابن الملقن ، ولد فى ربيع الأول سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة بالقاهرة ، ومات أبوه بعد ولادته ،وكان قد أوصى به إلى الشيخ عيسى المغربى وكان يلقن القرآن فنسب إليه ، وكان يغضب من هـــذه النسبة ويكتب عن نفسه ابن النحوى ، وبها اشتهر فى بعض البلاد كاليمن ، تفقه بالتقى السبكى والعز بن جماعة ، وغيرهما ، وسمع على الحفاظ كالقطب الحلبى ومغلطاى وابن سيد الناس والميدومى وغيرهم ، وأجاز له جماعة كالمزى ، ورحل إلى الشـــام وبيت المقدس ، ترجمه العثمانى قاضى صفد ــ وقـــد مات قبله ــ فقال فى طبقات الفقهاء : إنه أحد مشايخ الإسلام وصاحب التصانيف التى ما فتح على غيره بمثلها فى هذه الأوقات قال ابن حجر : إن العراقى والبلقينى وابن الملقن كانوا أعجوبة ذلك العصر : الأول فى معرفة الحديث وفنونه ، والثانى فى التوسع فى معرفة مذهب الشافعى ، والثالث فى كثرة التصانيف ، وكل واحد من الثلاثة ولد قبل الآخر بسنة ومات قبله بسنة ، فأولهم ابن الملقن ثم البلقينى ثم العراقى ، مات ابن الملقن فى ليلة الجمعة سادس عشر ربيع الأول سنة أربع وثمانمائة ، ودفن بحوش الصوفية مع والده خارج باب القصر(١) .

٢ ــ **البلقينى** : الإمام العلامة شيخ الإسلام الحافظ الفقيه البارع سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير البلقينى ، ولد فى ثانى شعبان فى ليلة الجمعة سنة أربع وعشرين وسبعمائة ، وسمع من ابن القماح وابن عبد الهادى وابن مشاهد الجيش ، وقرأ على التقى السبكى والجلال القزوينى والعز بن جماعة وابن عدلان ، وأجاز له الأكابر ، ومازال يطلب العلم على علماء القاهرة حتى برع فى جميع العلوم ، وفاق الأقران ، وتفرد بكثير من المعارف ، وقال له ابن كثير أذكرتنا ابن تيمية ، وقال له ابن شيخ الجبل : ما رأيت بعد ابن تيمة أحفظ منك ، قال ابن حجر : وكانت آلات الاجتهاد فيه كاملة ، قال : ولم يكمل من مصنفاته إلا القليل ، لأنه كان يشرح فى الشئ ، فلسعة علمه يطول عليه الأمر ، حتى إنه كتب من شرح البخارى مجلدين فى شرح نحو عشرين حديثا ، وعلى الروضة عدة مجلدات تعقيبات ، توفى فى يوم الجمعة حادى وعشرين من ذى العقدة سنة خمس وثمانمائة (٢) .

٣ ــ **العــراقى** : الحافظ الكبير الإمام زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقى حافظ العصر ، ولد بمنشأة المهرانى بالقاهرة فى جمادى الأولى سنة خمس وعشرين

---

(١) البدر الطالع ج ١ ص ٥٠٨ وطبقات الحفاظ ص ٥٣٧ والشذرات ج ٧ ص ٤٤

(٢) البدر الطالع ج ١ ص ٥٠٩ وطبقات الحفاظ ص ٥٣٨ والشذرات ج ٧ ص ٥١

وسبعمائة، سمع من القاضى سنجر والقاضى تقى الدين الأخنائى المالكى ، وحفظ الحاوى والإلمام لابن دقيق العيد، وأقبل على علم الحديث فأخذ عن جماعة منهم العلاء التركمانى وانتفع به ، وسمع من عبد الرحيم بن شاهد الجيش وابن عبد الهادى ، قرأ بنفسه على الشيخ شهاب الدين بن البابا ، وأدرك أبا الفتح الميدومى فأكثر عنه — وهو من أعلى مشايخه إسنادا — كما سمع من ابن الملوك وغيره ، ثم رحل إلى دمشق فسمع من ابن الخباز ومن أبى عباس المرداوى ونحوهما ، وعنى بهذا الشأن ورحل فيه مرات إلى دمشق وحلب والحجاز ، وأراد دخول العراق فقترت همته من خوف الطريق ، ورحل إلى الإسكندرية ، ثم عزم على التوجه إلى تونس فلم يقدر له ذلك ، وتخرج عليه غالب أهل عصره ، ومن أخصهم به نور الدين الهيثمى ، فقد دربه وعلمه كيفية التخريج والتصنيف ، ومنهم الحافظ ابن حجر وطبقته ، ومنهم ولده ولى الدين أبو زرعة العراقى ، وقد ولى قضاء المدينة سنة ثمان وثمانين وسبعمائة ، ثم سكن القاهرة وأنجب بها ولده القاضى ولى الدين وكان الأسنوى يصغى لمباحثه ويستحسن كلامه فى الأصول ويثنى على فهمه ويقول : إن ذهنه صحيح لا يقبل الخطأ ، وصرح ابن كثير باستفادته منه وقرأ عليه شيئا ، وامتنع السبكى من التحديث إلا بحضرته ، وقال العز بن جماعة : كل من يدعى الحديث بالديار المصرية سواه فهو مدع ، أملى فى القاهرة أربعمائة مجلس وستة عشر مجلسا ابتداء من سنة خمس وتسعين وسبعمائة ، توفى رحمه الله عام ست وثمانمائة[1] .

٤ — **الحافظ الهيثمى** : نور الدين على بن أبى بكر بن سليمان بن أبى بكر بن عمر بن صالح الشافعى ، ولد فى رجب سنة خمس وثلاثين وسبعمائة بالقاهرة ونشأ بها فقرأ القرآن ، ثم صحب الزين العراقى ولم يفارقه سفرا ولا حضرا حتى مات ، ورافقه فى جميع مسموعاته بمصر والحرمين وبيت المقدس ودمشق وبعلبك وحمص وحلب وحماه وطرابلس وغيرها ، ولم ينفرد أحدهما عن الآخر إلا بمسموعات يسيرة وشيوخ قليلة ، ولم يكن الزين العراقى يعتمد فى شئ إلا عليه، وزوجه ابنته ، ورزق منها عدة أولاد ، وكتب كثيرا من تصانيف الزين وقرأ عليه أكثرها، قال البرهان الحلبى :إنه كان من محاسن القاهرة ومن أهل الخير ، غالب نهاره فى اشتغال وكتابة مع ملازمة خدمة الشيخ فى أمر وضوئه وثيابه ، وكان معه كالعبد مع سيده ، وقال الأفقهسى : كان إماما عالما حافظا زاهدا متواضعا متوددا إلى الناس ذا عبادة وتقشف وورع ، واتفق الأئمة فى الثناء على دينه وزهده وورعه ، توفى رحمه الله فى ليلة الثلاثاء تاسع عشر من رمضان عام سبع وثمانمائة بالقاهرة ، ودفن من الغد خارج باب البرقية[2] .

٥ — **الأفقهسى** : صلاح الدين خليل بن محمد بن عبد الرحيم بن عبد الرحمن المصرى أبو سعيد ،ولد سنة ثلاث وستين وسبعمائة ،ونشأ فحفظ القرآن واشتغل بالفقه قليلا، كما اشتغل

---

(١) الضوء اللامع ج ٤ ص ١٧١ ، البدر الطالع ج ١ ص ٣٥٤ والشذرات ج ٧ ص ٥٥

(٢) الضوء اللامع ج ٥ ص ٢٠٠ والبدر الطالع ج ١ ص ٤٤١ والشذرات ج ٧ ص ٧٠

بغيره ، ثم أحب الحديث وتوجه لطلبه ، وسمع الكثير من الكتب والأجزاء على خلق كثير كعزيز الدين المليجى وصلاح الدين البلبيسى وتقى الدين بن حاتم والشهاب المنفروالصلاح الزفتاوى وأبى الفرج ابن الشيخة والتاج الصردى والشمس المطرز ومريم الأذرعية ، ثم حج فى سنة خمس وتسعين ، وجاور بمكة فسمع من شيوخها كابن صديق وابن سكر ، وسمع بالمدينة من جماعة ، وأدرك بدمشق الشهاب أحمد بن العز سنة سبع وتسعين وأبا هريرة ابن الذهبى ، فأكثر عنهما ، وعن غيرهما ، وسمع الكثير من حديث السلفى بالسماع المتصل وبالإجازة الواحدة ، ثم قدم القاهرة سنة ثمان وتسعين وسبعمائة فسمع بها الكثير أيضا مرافقا للشيخ ابن حجر ، ثم رحل كثيرا إلى الطائف والحسا والقطيف وركب البحر إلى كنباية بالهند ، ثم رجع إلى هرموز ، ثم جال فى بلاد المشرق فدخل هراة وسمرقند ، وتخرج به جماعة كابن موسى والتقى بن فهد ، وحدث باليسير ، وتوفى فجأة بعد خروجه من الحمام سنة إحدى وعشرين وثمانمائة (١)

٦ — **ولى الدين أبو زرعة** : أحمد بن الحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقى الحافظ الفقيه ولد فى ثالث ذى الحجة سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة بالقاهرة ، وأحضره والده على جماعة من الشيوخ ، ورحل به إلى دمشق فأحضره بها على أعيان علمائها ، وبعد أن عاد من الرحلة إلى مصر اجتهد فى استيفاء شيوخ الديار المصرية ، ودربه والده فى الحديث وفنونه ، وكذا فى غيره من فقه وأصول وعربية ومعان وبيان ، وبرع فى جميع ذلك ، وأذن له غير واحد من شيوخه بالإفتاء ، فظهرت نجابته ، واشتهر فضله ، وباشر التدريس فى حياة أبيه ، ولما توجه والده إلى المدينة لتولى القضاء والخطابة قام ولده أبو زرعة بجميع وظائفه إلا مشيخة دار الحديث ، فقد تولاها شيخه ابن الملقن ، ثم أضيفت إليه وظائف أبيه بعد موته فزادت وجاهته ، وناب فى القضاء عن العماد الكركى نحو عشرين سنة ، ، ثم ترفع عن ذلك وتفرغ للإفتاء والتدريس والتصنيف ، ومن شيوخه الذين حضر عليهم أبو الحرم القلانسى والمحب أبو العباس الخلاطى وناصر الدين التونسى والشهاب أحمد بن محمد بن أبى بكر العسقلانى ابن العطار والعز بن جماعة والجمال بن نباتة وخلق ، وحضر بدمشق على الحافظين الشمس الحسينى والتقى بن رافع والمحدث أبى الثناء المنبجى وأبى حفص الشحطبى والشرف يعقوب الحريرى والعماد محمد بن موسى بن السيرجى وابن أميلة وابن النجم وابن الهبل وابن السوقى وست العرب حفيدة الفخر بن البخارى ، وببيت المقدس حضر على الزفتاوى واستجاز له خلقا كالعرضى وابن الجوخى وأبى حفص عمر بن على بن شيخ الدولة السيوطى خاتمة أصحاب العز الحرانى ، وروى بالإجازة أيضا عن العفيف ، أما شيوخه فى الديار المصرية فمنهم أبو البقاء السبكى والبهاء ابن خليل والزين ابن القارى والحراوى والبهاء بن المفسر وجويرية والباجى ثم ارتحل مع رفيق والده الحافظ نور الدين الهيثمى إلى دمشق فأخذ بها عن الحافظ أبى بكر بن المحب وأبى الهول الجزرى وناصر الدين بن حمزة والشمس ابن الصفى الغزولى وجماعة من أصحاب التقى

---

(٢) شذرات الذهب ج ٧ ص ١٥٠ والضوء اللامع ج ٣ ص ٢٠٢

سليمان وأبى المعالى المطعم وأبى نصر بن الشيرازى والقاسم بن عساكر ، وسمع بمكة على الكمال النويرى والبهاء ابن عقيل النحوى ومحمد بن أحمد بن عبد المعطى وأحمد بن سالم بن ياقوت المكى والعفيف النشاورى والجمال الأميوطى ، وبالمدينة على البدر عبد الله بن فرحون ، وبالجملة فهو مكثر سماعا وشيوخا ، ومن الأماكن التى درس فيها الحديث المدرسة الظاهرية البيبرسية ، والقانبهية والقراسنقرية وجامع طولون والفقه الفاضلية والجمالية الناصرية مع مشيخة التصوف بها ، ومسجد علم دار ، وحدث فى بعض مناطق من ضواحى القاهرة وغيرها كامبابة وساقية مكى والجزيرة الوسطى والمكان المعروف بالسبع وجوه وطنان وغيرها من القليوبية ومنوف ، بل وببعض مناهل الحجاز كالينبوع ، وتوفى رحمه الله فى مكة — مبطونا بعد مجاورته بها ثلاث سنين — فى ظهر يوم الثلاثاء سنة ست وعشرين وثمانمائة(١) .

٧ ـ **البوصيرى** : شهاب الدين أحمد بن أبى بكر بن إسماعيل بن قايماز بن عثمان بن عمر الشهاب أبو العباس الكنانى البوصيرى القاهرى الشافعى ، ولد فى المحرم سنة اثنتين وستين وسبعمائة بأبو صير من الغربية ، ونشأ بها فحفظ القرآن أثناء وجوده ببوصير على الشيخ عمر بن الشيخ عيسى ، ثم انتقل إلى القاهرة فأخذ الفقه وطرفاً من النحو ، وسمع دروس العز بن جماعة فى المنقول والمعقول ، وسمع الكثير من جماعة منهم التقى بن حاتم والتنوخى والبلقينى والعراقى والهيثمى ، وازدادت عنايته بالحديث فلازم فيه الحافظ العراقى على كبر كثيراً ، وولده ولى الدين كما لازم الحافظ ابن حجر ، وسمع منه الفضلاء كابن فهد ، ومات وقت الزوال من يوم الأحد السابع عشر من المحرم سنة أربعين وثمانمائة ، ودفن بتربة طشتمر الدوادار(٢) .

٨ ـ **الحافظ ابن حجر** : شيخ الإسلام الإمام شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن على بن محمد ابن محمد بن على بن حجر الكنانى العسقلانى ثم المصرى إمام الحفاظ فى زمانه ، ولد فى الثانى عشر من شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة بمصر العتيقة ، ونشأ بها يتيماً فى كنف أحد أوصيائه الزكى الخروبى فحفظ القرآن وهو ابن تسع عند الصدر السفطى شارح مختصر التبريزى ، كما حفظ العمدة وألفية الزين العراقى والحاوى الصغير ومختصر ابن الحاجب والملحة وغيرها ، وبحث فى صغره — وهو بمكة مع وصيه — العمدة على الجمال بن ظهيرة ، ثم قرأ بالقاهرة على الصدر الأبشيطى شيئاً من العلم ، ولازم كثيراً من الشيوخ لتحصيل بعض العلوم كالفقه والعربية والحساب ، كما لازم العز بن جماعة فى العلوم التى كان يقرئها ، وحضر دروس قنبر العجمى ، ثم دروس الهمام الخوارزمى وأخذ عن البدر بن الطنبدى وابن الصاحب والشهاب أحمد بن عبد الله البوصيرى وعن الجمال الماردانى ، وأخذ اللغة عن المجد صاحب القاموس ، والعربية عن الغمارى والمحب بن هشام ، والأدب واالعروض ونحوهما عن البدر البشتكى ، والكتابة عن أبى على الزفتاوى والنور البدماصى

---

(١) شذرات الذهب ج ٧ ص ١٧٣ والضوء اللامع ج ١ ص ٣٣٦ والبدر الطالع ج ١ ص ٧٢

(٢) شذرات الذهب ج ٧ ص ٢٣٣ والضوء اللامع ج ١ ص ٢٥١

والقراءات عن التنوخي ، وجد فى الفنون حتى بلغ الغاية ، وحبب الله إليه الحديث فأقبل عليه بكليته ، فعكف على الزين العراقى وتخرج به وانتفع بملازمته ، وقرأ عليه ألفيته وشرحها ، ونكته على ابن الصلاح دراية وتحقيقاً ، وحمل عنه من أماليه الكثير ، وتحول إلى القاهرة وسكنها ، ورحل إلى البلاد الشامية والمصرية والحجازية ، وأكثر جداً من المسموع والشيوخ ، فسمع العالى والنازل وأخذ عن الشيوخ والأقران فمن دونهم ، واجتمع له من الشيوخ الأعلام ما لم يجتمع لغيره ، وتصدى لنشر الحديث ، وقصر نفسه عليه قراءة وإقراء وتصنيفاً ومطالعة وإفتاء ، وشهد له أعيان العلماء بالحفظ ، وزادت تصانيفه التى معظمها فى فنون الحديث على مائة وخمسين تصنيفاً ، ويكفى دلالة على أهميتها أن منها فتح البارى بشرح صحيح البخارى الذى لم يسبق له نظير ، والذى انتشر فى سائر الآفاق وطلبه الملوك والأمراء ، واستنسخه العلماء فى حياته وبعد مماته ، وأصبح من أهم ما يعول عليه فى شرح البخارى إلى وقتنا الحاضر ، ورزق ابن حجر فى سائر تصانيفه من السعد والقبول ما لم يكن ليظفر به مؤلف فى الحديث وعلومه ، واعتزل القضاء بعد أن تولاه نحو عشرين عاماً ، وصرح بأنه جنى على نفسه بتوليه ، وأنه جر عليه من المحن والبلايا ما جعله بمقته ، ودرس فى أماكن كثيرة ، درس التفسير بالحسينية والمنصورية والحديث بالبيبرسية والجمالية المستجدة، والزينبية والشيخونية وجامع طولون والقبة المنصورية ، والإسماع بالمحمودية ، والفقه بالخروبية البدرية بمصر ، والشريفية الفخرية والشيخونية والصالحية النجمية والصلاحية المجاورة للشافعى والمؤيدية ، وولى مشيخة البيبرسية ونظرها ، والإفتاء بدار العدل ، والخطابة بجامع الأزهر ثم بجامع عمرو ، وأمانة المكتبة المحمودية وأشياء غير ذلك مما لم يجتمع لغيره ، وأملى ما يزيد على ألف مجلس من حفظه واشتهر ذكره وبعد صيته ، وارتحل إليه الأئمة والأعيان وكثرت طلبته حتى كان رءوس العلماء فى كل فن من تلاميذه ، وأخذ الناس عنه طبقة بعد أخرى ، وألحق الأبناء بالآباء والأحفاد بل وأبناءهم بالأجداد ، ولم يجتمع عند أحد مجموعهم ، وقهرهم بذكائه وسرعة إدراكه واتساع نظره ووفور أدبه ، وامتدحه الكبار ، وشهد له شيخه العراقى بأنه أعلم أصحابه بالحديث وقال كل من التقى الفاسى والبرهان الحلبى : ما رأينا مثله ، وقال الإمام السخاوى : وما عسى أن أقول عنه ، أو من أنا حتى يعرّف بمثله ، وقد ترجمه الأعيان فى التصانيف المتداولة بالأيدى وأثنوا عليه كثيراً — وذكر عديداً من هذه التصانيف — ثم قال : وكفى بذلك فخراً . . ثم قال : ولم يزل على جلالته وعظمته فى النفوس ومداومته على أنواع الخيرات حتى توفاه الله فى أواخر ذى الحجة سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة ، وكان له مشهد عظيم شهده العلماء والأمراء وقدم السلطان الخليفة للصلاة عليه ، ودفن تجاه تربة الديلمى بالقرافة[1] .

٩ — **الامام العينى** : بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد أبو محمود وأبو الثناء ابن الشهاب الحلبى الأصل العينتابى المولد ثم القاهرى الحنفى ويعرف بالعينى ، ولد فى السابع عشر

---

(١) الضوء اللامع ج ٢ ص ٣٦ والشذرات ج ٧ ص ٢٧٠ والبدر الطالع ج ١ ص ٨٧

من رمضان سنة اثنتين وستين وسبعمائة بعينتاب فنشأ بها وقرأ القرآن ، ولازم الشمس محمد الراعي ابن الزاهد أحد علماء الصرف والعربية ، ودرس على غيره المنطق والفرائض والنحو والفقه ، وبرع فى هذه العلوم ، وناب عن أبيه فى قضاء بلده ، وارتحل إلى حلب فى سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة فقرأ على الشيوخ بعض العلوم ، ثم عاد إلى بلده ، ولم يلبث أن مات والده فارتحل إلى بعض البلاد ودخل ملطية ، ثم حج ودخل دمشق وزار بيت المقدس ، فلقى فيه العلاء أحمد بن محمد السيرامى الحنفى فلازمه واستقدمه معه القاهرة سنة ثمان وثمانين وسبعمائة ، وسمع على الزين العراقى صحيح مسلم والإلمام لابن دقيق العيد ، وقرأ على التقى الدجوى الكتب الستة ومسند الدارمي وقريب الثلث الأول من مسند أحمد ، وعلى القطب عبد الكريم حفيد القطب الحلبي بعض المعاجم الثلاثة للطبرانى وعلى الشرف ابن الكويك الشفا ، وعلى النور الفوى بعض الدارقطنى أو جميعه وعلى تغرى برمش شرح معانى الآثار للطحاوى ، وعلى الحافظ الهيثمى فى آخرين ، وفى غضون هذا دخل دمشق فقرأ بها بعضاً من أول البخارى على النجم بن الكشك الحنفى ، وكان إماماً عالماً علامة عارفاً بالصرف والعربية وغيرها حافظاً للتاريخ ، ذكره ابن خطيب الناصرية فى تاريخه فقال : هو إمام فاضل عالم مشارك فى علوم ، وعنده حشمة وعصبية ومروءة وديانة ، توفى رحمه الله فى ليلة الثلاثاء رابع ذى الحجة بالقاهرة سنة خمس وخمسين وثمانمائة ، ودفن بمدرسته التى بقرب داره[1] .

١٠ ـ **قاسم بن قطلوبغا** : بن عبد الله الجمالى المصرى زين الدين نزيل الأشرفية الحنفى العلامة المفنن ، ولد سنة اثنتين وثمانمائة تقريباً بالقاهرة ، ونشأ بها فحفظ القرآن ، ثم أخذ فى الجد حتى شاع ذكره وانتشر صيته وأثنى عليه شيوخه ، وصنف التصانيف المفيدة ، وطلب الحديث بنفسه يسيراً ، فسمع على الحافظ ابن حجر وابن الجزرى والشهاب الواسطى والزين الزركشى والشمس ابن المصرى والبدر حسين البوصيرى وناصر الدين الفاقوسى والتاج الشرابيشى والتقى المقريزى وعائشة الحنبلية ، وارتحل قديماً مع شيخه التاج النعمانى إلى الشام بحيث أخذ عنه جامع مسانيد أبى حنيفة للخوارزمى وعلوم الحديث لابن الصلاح ، ودخل الإسكندرية وقرأ بها على الكمال ابن خير وقاسم التروجى ، وعرف بقوة الحافظة والذكاء ، وأشير إليه بالعلم ، وأذن له غير واحد بالإفتاء والتدريس ووصفه ابن الديرى بالعالم الذكى ، ووصفه ابن حجر بالإمام العلامة المحدث الفقيه ، وأسمع من لفظه جامع مسانيد أبى حنيفة بمجلس الناصرى ابن الظاهر جقمق بروايته له عن التاج النعمانى ، وتوفى فى ربيع الآخر سنة تسع وسبعين وثمانمائة [2] .

١١ ـ **الحافظ السخاوى** : شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبى بكر بن عثمان ابن محمد السخاوى الأصل القاهرى المولد الشافعى المذهب نزيل الحرمين الشريفين ،

---

(١) شذرات الذهب ج ٧ ص ٢٨٦ والضوء اللامع ج ١٠ ص ١٣١

(٢) الضوء اللامع ج ٦ ص ١٨٤ وشذرات الذهب ج ٧ ص ٣٢٦

ولد فى ربيع الأول سنة إحدى وثلاثين وثمانمائة بحارة بهاء الدين علو الدرب المجاور لمدرسة شيخ الإسلام البلقينى منزل أبيه وجده، ثم تحول منه مع أبويه لملك اشتراه أبوه مجاور لسكن شيخه ابن حجر ، وحفظ القرآن وهو صغير ، وحفظ فى العلوم كتباً كثيرة عرضها على مشايخه فيها ، وبرع فى الفقه والعربية والقراءات ، ومن شيوخه الذين عرض عليهم محفوظه المحب بن نصر الله البغدادى الحنبلى والشمس ابن عمار المالكى والنور التلوانى والجمال بن عبد الله الزيتونى ، وقرأ بعض القرآن على النور البلبيسى إمام الأزهر والزين عبد الغنى الهيثمى ، وسمع الكثير من الجمع للسبع وللعشر على الزين رضوان العقبى ، والبعض من ذلك على الشهاب السكندرى وغيره ، ولزم الأستاذ البرهان بن خضر أحد أصحاب عمه ووالده حتى أملى عليه عدة كراريس من مقدمة العربية ، وقرأ عليه غالب شرح الألفية لابن عقيل ، وسمع الكثير من توضيحها لابن هشام ، وحضر كثيراً من علوم العربية والفقه والتفسير والعروض والفرائض والحساب والميقات والأصول والمعانى والبيان والصرف والمنطق وغير ذلك على شيوخ ذكرهم فى ترجمته لنفسه فى الضوء اللامع ، وقبل ذلك كله سمع مع والده ليلا الكثير من الحديث على الشهاب ابن حجر إمام الأئمة ، وأوقع الله محبته فى قلبه فلازم مجلسه ، وعادت عليه بركته ، وداوم الملازمة للشيخ حتى حمل عنه علماً جماً ، واختص به كثيراً بحيث كان من أكثر الآخذين عليه ، وأعانه على ذلك قرب منزله منه ، فكان لا يفوته مما يقرأ عليه إلا النادر ، وعلم الشيخ شدة حرص السخاوى على ذلك ، فكان يرسل إليه أحياناً بعض خدمه يأمره بالمجىء للقراءة وقرأ عليه الإصلاح بتمامه ، وسمع عليه جل كتبه كالألفية وشرحها مراراً ، وعلوم الحديث لابن الصلاح إلا اليسير من أوائله ، وأكثر تصانيفه فى الرجال وغيرها كالتقريب وتعجيل المنفعة واللسان ومشتبه النسبة وتخريج الرافعى وتلخيص مسند الفردوس والمقدمة وبذل الماعون ومناقب كل من الشافعى والليث وأماليه الحلبية والدمشقية وغالب فتح البارى وغير ذلك كثير ، وتدرب فى الطلبة بالزين رضوان العقبى وأكثر من ملازمته قراءة وسماعاً ، ومن ملازمته لصاحبه النجم عمر بن فهد الهاشمى وانتفع بإرشاد كل منهم ، وحمل كثيراً عن شيوخ مصر والواردين إليها عدداً كبيراً من دواوين الحديث وأجزائه بقراءته وقراءة غيره ، فى الأوقات التى لا تعارض عمله غالباً ، سيما حين اشتغاله بالقضاء ، حتى صار أكثر أهل العصر مسموعاً وأغزرهم رواية ، ومن أحسن من أخذ عنهم من عنده الصلاح ابن أبى عمرو وابن أصيلة وابن النجم وابن الهبل والشمس ابن المحب والفخر ابن بشارة وابن الجوخى والمنبجى والزيتاوى والبيانى والسوقى والطبقة ، ثم من عنده العز بن جماعة والتاج السبكى وأخوه البهاء والجمال الإسنائى والشهاب الأذرعى والكرمانى والصلاح الصفدى والقراطى والحراوى ، ثم الحسين التكريتى والأميوطى والباجى وأبو البقاء السبكى وكثير جداً غيرهم حتى بلغ من أخذ عنهم بمصر والقاهرة وضواحيها كامبابة والجيزة وعلو الأهرام والجامع العمرى وسرياقوس والخانقاه وبلبيس وسفط الحناء ومنية الردينى ما يزيد على أربعمائة شيخ ، كل ذلك وشيخه يمده بالأجزاء والكتب والفوائد التى لا تنحصر ، وبعد وفاة شيخه ابن حجر سافر إلى دمياط فسمع بها من بعض المسندين ، وكتب عن نفر من المتأدبين ، ثم توجه إلى البحر لأداء فريضة الحج ،

(٥)

وصحب معه والدته ، فلقى غير واحد من الشيوخ أخذ عنهم فى الطور وجدة وينبع ، ووصل مكة وأقام بها من شعبان إلى أن حج ، وقرأ بها من الكتب والأجزاء ما لم يتهيأ لغيره من الغرباء ، حتى قرأ داخل البيت المعظم وبالحجر وعلو غار ثور وجبل حراء ، كما قرأ بكثير من المشاهد المأثورة بمكة وظاهرها كالجعرانة ومنى ومسجد الخيف على خلق ، كأبى الفتح المراغى والزمزمى وابن فهد والأميوطى والشوائطى وأبى السعادات ابن ظهيرة وأبى حامد ابن الضياء ، وقرأ فى المدينة قبل رجوعه تجاه الحجرة النبوية على البدر عبد الله بن فرحون ، وبغيره من أماكنها على الشهاب أحمد ابن النور المحلى وأبى الفرج المراغى ، ورجع إلى القاهرة فأقام بها ملازماً للسماع والقراءة والتخريج والاستفادة من الشيوخ والأقران ، ثم ارتحل إلى منوف والإسكندرية وفيشا الصغرى ، وسافر إلى دسوق ورشيد وفوه وأم دينار والمحلة وسمنود ومنية عساس ومنية ثابت والمنصورة وفارسكور ودنجية والطويلة ومسجد الخضر ، ودخل دمياط وحصل فى هذه الرحلة أشياء جليلة من الكتب والأجزاء والفوائد عن نحو خمسين نفساً ، ثم ارتحل إلى حلب ، وسمع فى طريقه إليها بسرياقوس وبلبيس والخانقاة وقطيا وغزة والمجدل والرملة وبيت المقدس والخليل ونابلس ودمشق وصالحيتها وبلاداً كثيرة فى ذهابه إلى حلب وعودته منها من كثير من الشيوخ يقرب من مائة نفس ، واجتمع له بالسماع والرواية ما يفوق الوصف ، وشرع فى التصنيف والتخريج قبل الخمسين ، فصنف وخرج كثيراً من الكتب فى الحديث وعلومه وفى غيره من العلوم الأخرى ، وذكر هذه المصنفات ، والتخريجات فى ترجمته لنفسه فى الضوء اللامع ، واستقر فى تدريس الحديث بدار الحديث الكاملية عقب موت الكمال ، ثم بالصرغتمشية عقب الأمين الاقصرائى ، كما سبق أن درس بالظاهرية القديمة والبرقوقية والفاضلية ، وتوفى رحمه الله بالمدينة المنورة يوم الأحد الثامن والعشرين من شعبان سنة اثنتين وتسعمائة ، وصلى عليه بعد صبح الإثنين ، ووقف بنعشه تجاه الحجرة النبوية الشريفة ، ودفن بالبقيع بجوار مشهد الإمام مالك[1] .

١٢ — **الحافظ جلال الدين السيوطى** : أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبى بكر بن محمد ابن سابق الدين أبى بكر بن عثمان بن محمد بن خضر بن أيوب الخضرى السيوطى الشافعى المسند المحقق المدقق ، صاحب المؤلفات الفائقة النافعة ، ولد بعد مغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة ، ثم حمل فى حياة أبيه إلى الشيخ محمد المجذوب من كبار الأولياء بجوار المشهد النفيسى بالقاهرة فبارك عليه ، ونشأ يتيماً فحفظ القرآن قبل ثمان سنوات ، ثم حفظ كثيراً من كتب العلوم ، وبدأ فى الاشتغال فتعلم الفرائض ، وأجيز بتعليم العربية ولازم البلقينى حتى مات ، فلزم ولده فقرأ عليه وسمع منه وأجازه بالتدريس والإفتاء ، ثم لازم شيخ الإسلام شرف الدين المناوى فى الفقه ، والشيخ تقى الدين الشبلى فى الحديث والعربية حتى مات ، ثم لازم الإمام محيى الدين الكافيجى ، وحضر على الشيخ سيف الدين الحنفى كثيراً من الدروس ، وشرع

---

(١) الضوء اللامع ج ٨ ص ١ ، والشذرات ج ٨ ص ١٥

فى التصنيف فبلغت مؤلفاته حتى مات ما يزيد على أربعمائة وخمسين كتاباً، وقد رحل فى طلب العلم إلى بلاد كثيرة منها الشام والحجاز واليمن وبلاد المغرب والهند ، وعقد دروساً فى إملاء الحديث ، ورزق التبحر فى علوم سبعة هى : التفسير والحديث والفقه والنحو والمعانى والبيان والبديع على طريقة العرب والبلغاء، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة ، وقد أخذ الحديث على كثير من الشيوخ تزيد عدتهم على مائة وخمسين شيخاً ، قال عنه تلميذه الداودى : عاينت الشيخ وقد كتب فى يوم واحد ثلاثة كراريس تأليفاً وتحريراً ، وكان مع ذلك يملى الحديث ، ويجيب عن المتعارض منه بأجوبة حسنة ، وكان أعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه رجالا وغريباً ومتناً وسنداً واستنباطاً للأحكام منه ، وقد أخبر عن نفسه أنه يحفظ مائتى ألف حديث ، قال : ولو وجدت أكثر لحفظته ، تجرد للعبادة بعد الأربعين وانقطع لها وأعرض عن الدنيا وأهلها حتى كأنه لا يعرف منهم أحداً ، وبدأ يؤلف ويصنف وترك الإفتاء والتدريس ، وأقام فى روضة المقياس فلم يتحول عنها إلى أن مات فى ليلة الجمعة التاسع عشر من جمادى الأولى بمنزله بروضة المقياس سنة إحدى عشرة وتسعمائة ، بعد أن مرض سبعة أيام بورم شديد فى ذراعه الأيسر وكان سنه إحدى وستين سنة وعشرة أشهر وثمانية عشر يوماً ، ودفن فى حوش قوصون خارج باب القرافة(١) .

١٣ ــ **الشهاب القسطلانى** : أحمد بن محمد بن أبى بكر الإمـــام العلامة الحجة الرحالة الفهامة المســـند المحدث أبو العباس شهاب الدين القسطلانى المصرى ، ثم القاهرى الشافعى ، ولد فى ثانى عشر ذى القعدة سنة إحدى وخمسين وثمانمائة بمصر ، ونشأ بها ، وأخذ عن ابن حجر وغيره ، وكان من أزهد الناس فى الدنيا ، منقاداً إلى الحق ، وكان حسن الأداء والصوت بتلاوة القرآن ، أقام عند النبى صلى الله عليه وسلم فحصل له جذب فصنف المواهب اللدنية بعد أن صحا ، ووقف خصيباً كان معه لخدمة الحجرة النبوية ، وكان يعتقد فى الصوفية ، حج غير مرة ، ومن شيوخه الشيخ خالد الأزهرى النحوى والفخر المقسى والجلال البكرى وغيرهم ، وأخذ بمكة عن جماعة منهم النجم بن فهد ، وكان يعظ بالجامع الغمرى وغيره ويجتمع عنده الجم الغفير من الناس، ولم يكن له نظير فى ذلك ، قال فى النور : وبالجملة فإنه كان إماماً حافظاً متقناً جليل القدر ، حسن التقدير والتحرير ، لطيف الإشارة بليغ العبارة حسن الجمع والتأليف ، توفى ليلة الجمعة سابع المحرم سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة ، ودفن بالمدرسة العينية بجوار منزله(٢) .

١٤ ــ **شيخ الاسلام زكريا الانصارى** : زين الدين الحافظ زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصارى، السنيكى ثم القاهرى الأزهرى الشافعى، قال فى النور : ولد سنة ست وعشرين وثمانمائة بسنيكة بالشرقية ، ونشأ بها ، وحفظ القرآن وعمدة الأحكام وبعض مختصر التبريز ، ثم تحول

---

(١) شذرات الذهب ج ٨ ص ٥١ ؛ وحسن المحاضرة ج١ ص ٣٣٥

(٢) الكواكب السائرة ج ١ ص ١٢٦ ؛ وشذرات الذهب ج ٨ ص ١٢١

إلى القاهرة سنة إحدى وأربعين فقطن فى الجامع الأزهر وكمل حفظ المختصر، ثم حفظ من كتب العلوم ومن بينها ألفية الحديث ، ثم عاد إلى بلده وداوم الاشتغال وجد فيه ، أخذ عن عدد من الشيوخ منهم القاياتى والعلم البلقينى والشرف السبكى والشمس الوفائى والحجازى والبدرشى والشهاب ابن المجدى والبدر النسابة والزين البشنيجى والحافظ ابن حجر والزين رضوان فى آخرين ، وحضر دروس الشرف المناوى كما أخذ عن الكافيجى وابن الهمام وخلق ، وأذن له غير واحد من شيوخه فى الإفتاء والإقراء ومن بينهم شيخ الإسلام ابن حجر ، وتصدى للتدريس فى حياة شيوخه ، وانتفع به الفضلاء طبقة بعد طبقة ، وشرح عدة كتب ، وألف مالا يحصى كثرة ، وتولى التدريس إلى أن رقى قاضياً للقضاة بعد امتناع كثير فى زمن الأشرف قايتباى ، وظل كذلك إلى أن كف بصره ، فلزم الإفتاء والتدريس والتصنيف ، وانتفع به خلائق لا يحصون منهم ابن حجر الهيثمى الذى قال عنه فى معجم شيوخه : وقدمت شيخنا زكريا لأنه أجل من وقع عليه بصرى من العلماء العاملين ، والأئمة الوارثين ، فهو عمدة العلماء الأعلام ، وحجة الله على الأنام ، توفى رحمه الله بمكة ليلة السبت الثالث عشر من ربيع الثانى سنة خمس وعشرين وتسعمائة ، ودفن بالمعلاة[١] .

١٥ — **زين الدين الحلبى :** أبو حفص عمر بن أحمد بن على بن محمود بن الشماع الحلبى ، ثم المصرى الشافعى ، الإمام العلامة المسند المحدث ، ولد سنة ثمانين وثمانمائة تقريباً ، واشتغل على محيى الدين ابن الأبار والجلال النصيبى وغيرهما من علماء حلب ، وأخذ الحديث عن التقى الحبشى الحلبى وغيره بحلب ، ثم عن الجلال السيوطى والقاضى زكريا والبرهان ابن أبى شريف بالقاهرة ، وزادت شيوخه بالسماع على مائتين ، وبالإجازة العامة دون السماع والإجازة الخاصة على مائة ، وحج وجاور بمكة مرات ، وسافر فى طلب الحديث إلى حماة وحمص ودمشق وبيت المقدس وصفد والقاهرة وبلبيس والحرمين وغيرهما ، وله مؤلفات كثيرة جيدة فى الحديث وغيره ، توفى رحمه الله فى حلب صبح يوم الجمعة ثانى عشر صفر سنة ست وثلاثين وتسعمائة ، ودفن تحت جبل الجوشن[٢] .

١٦ — **الامام عبد الرحيم العباسى :** ابن أحمد السيد الشريف العباسى الشافعى القاهرى ثم الإسلامبولى ، ولد فى سحر يوم السبت رابع عشر شهر رمضان سنة سبع وستين وثمانمائة بالقاهرة ، وأخذ بها العلم عن علمائها ، فأول مشايخه الشمس النشائى ، وأخذ عن محيى الدين الكافيجى وأمين الدين الأقصرائى والمحب ابن الشحنة وشرف الدين بن موسى بن عيد والبرهان اللقانى والسراج العبادى والشمس الجوجرى والجلال البكرى والشمس بن قاسم والفخر الديمى والبرهان بن ظهيرة والمحب بن الغرس البصروى ، وسمع صحيح البخارى على المسندين العز الصحراوى وعبد الحميد

---

(١) الكواكب السائرة ج ١ ص ١٩٦ ، شذرات الذهب ج ٨ ص ١٣٤

(٢) الكواكب السائرة ج ٢ ص ٢٢٤ ، وشذرات الذهب ج ٨ ص ٢١٨

الحرستانى بالأزهر ، وقرأه على البدر بن نبهان ، ثم لازم آخراً الرضى الغزى ، قال فى الشقائق : كانت له يد طولى وسند عال فى علم الحديث ، ومعرفة تامة بالتواريخ والمحاضرات والقصائد الفرائد ، وكان من مفردات العالم ، صاحب خلق عظيم ، وبشاشة ووجه بسام ، لطيف المحاورة ، عجيب النادرة ، متواضعاً متخشعاً أديباً لبيباً ، يبجل الصغير ، ويوقر الكبير ، وكان كريم الطبع ، سخى النفس مباركاً مقبولا ، وكان بركة من الله فى أرضه ، شرح البخارى وأهداه إلى السلطان با يزيد فمنحه جائزة سخية ، ومدرسته التى بناها بالقسطنطينية ليقرئ فيها الحديث ، فلم يرض ورغب فى الذهاب إلى الوطن ، ثم عاد إلى القسطنطينية بعد انقضاء دولة الغورى فأقام بها ، وتوفى رحمه الله سنة ثلاث وستين وتسعمائة[1] .

١٧ — ابن حجر الهيثمى : شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد بن على بن حجر نسبة إلى جد من أجداده — على ما قيل — كان ملازماً للصمت فشبه بالحجر الهيثمى السعدى الأنصارى الشافعى الإمام العلامة البحر الزاخر ، ولد فى رجب سنة تسع وتسعمائة فى محلة أبى الهيثم من إقليم الغربية بمصر ونسب إليها ، ومات أبوه وهو صغير فكفله الإمامان الكاملان شمس الدين ابن أبى الحمايل وشمس الدين الشناوى الذى نقله من محلة أبى الهيثم إلى مقام سيدى أحمد البدوى ، فقرأ هناك فى مبادئ العلوم ، ثم نقله فى سنة أربع وعشرين وتسعمائة إلى جامع الأزهر ، وأخذ عن علماء مصر بعد أن كان قد حفظ القرآن فى صغره ، وممن أخذ منهم شيخ الإسلام زكريا الأنصارى والشيخ عبد الحق السنباطى والشمس المشهدى والشمس السمهودى والأمين الغمرى والشهاب الرملى والطبلاوى وأبو الحسن البكرى والشمس اللقانى الديروطى والشهاب ابن النجار الحنبلى والشهاب ابن الصائغ فى آخرين وأذن له فى الإفتاء والتدريس وعمره دون العشرين ، وبرع فى علوم كثيرة من التفسير والحديث والكلام والفقه أصولا وفروعاً والفرائض والحساب ، وأخذ منه من أهل الشام جماعة منهم الشهب الثلاثة الغزى والأيدونى وا بن الشيخ الطيبى ، وأخذ عنه مشافهة البرهان ابن الأحدب وخلق لا يحصون كثرة ، قال ابن العماد فى الشذرات : كان شيخ الإسلام خاتمة العلماء الأعلام ، بحراً لا تدركه الدلا ، إمام الحرمين كما أجمع عليه الملا ، صنف التصانيف المفيدة التى انتفع بها الخاص والعام ، توفى رحمه الله فى مكة فى رجب سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة ، ودفن بالمعلاة فى تربة الطبريين[2] .

١٨ — الامام الشعرانى : الشيخ عبد الوهاب بن أحمد الشعراوى الشافعى محمد بن ذوقا ولد بقرية أبى شعرة ، ونشأ بها وقرأ على زين الدين المحلى ، وعلى الشيخ نور الدين الجارحى المدرس بجامع الغمرى وعلى الشيخ أمين الدين إمام جامع الغمرى ، قرأ عليه مالا يحصى كثرة منها الكتب الستة ، وعلى الشمس الدواخلى والنور السنهورى الضرير الإمام بجامع الأقمر ،

---

(١) الكواكب السائرة ج ٢ ص ١٦١ ، وشذرات الذهب ج ٨ ص ٣٣٥

(٢) شذرات الذهب ج ٨ ص ٣٧٠ ، والكواكب السائرة ج ٣ ص ١١١

كما قرأ على الشهاب القسطلانى والأشمونى والقاضى زكريا والشهاب الرملى وعلى غيرهم كثيرا من التصانيف ، وحبب إليه الحديث فلزم الاشتغال به والأخذ عن أهله ، ومع ذلك لم يكن عنده جمود المحدثين ، ولا لدونة النقلة ، بل هو فقيه النظر ، صوفى الخبر ، له دربة بأقوال السلف ، ومذاهب الخلف ، وكان رحمه الله آية من آيات الله فى العلم والتصوف والتأليف ، توفى رحمه الله سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة ، ودفن بجانب زاويته بين السورين[١] .

١٩ — العلامة المناوى : محمد تاج الدين المدعو عبد الرؤوف المناوى الحدادى شارح الجامع الصغير بكتابه المسمى فيض القدير ، ذكره صاحب البدر الطالع وصاحب كشف الظنون ، ولم نقف له على ترجمة مفصلة نتعرف منها على شخصيته إلا ما يظهر من خلال مؤلفاته التى أوردنا لبعضها دراسة فى هذا البحث بين كتب الترغيب والترهيب وكتب الجوامع ، وقد اختلف فى تاريخ وفاته ، فذكر أنه توفى سنة تسع وعشرين ، وقيل سنة إحدى وثلاثين ، وقيل سنة خمس وثلاثين وألف للهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام[٢] .

---

(١) شذرات الذهب ج ٨ ص ٣٧٢ ، والكواكب السائرة ج ٣ ص ١٧٦

(٢) هدية العارفين ج ٥ ص ٥١٠ ، والبدر الطالع ج ١ ص ٣٥٧

الفصل الرابع

ما عُرِفَ مِنْ إنتَاجِ أعلامِ المِصْريِّينَ فى الحدِيْث

منذ سقوط بغداد الى نهاية القرن العاشر

الانتاج العلمى فى الحديث

ما عرف منه للمشاهير من أعلام المحدثين فى مصر
منذ سقوط بغداد الى نهاية القرن العاشر

نتناول فى هذا الفصل سرد ما أسعفتنا به المراجع مما أنتجه المشاهير من أعلام مصر فى الحديث ، فى الفترة التى تبدأ بعام ست وخمسين وستمائة ، ذلك العام الذى سقطت فيه بغداد على أيدى التتار ، وتنتهى بوفاة المناوى عام واحد وثلاثين وألف للهجرة ، وربما اندرج فى هذه المؤلفات ما كانت مادته غير أصيلة فى دراسة الحديث ، وربما ندّ منها ما كان متصلا بهذه الدراسة ، ومردُّ ذلك إلى عزة الحصول على هذه المؤلفات لمعرفة الصلة بين موضوعها وبين الدراسات الحديثية ، ولكننا نبذل وسعنا فى إيراد ما اخترناه منها اعتمادا على أنها اهتمامات لأعلام المحدثين فى مصر ، وأن أسماءها توحى بالصلة بينها وبين ما نحن بصدده من دراسات فى السنة .

وسوف يكون ترتيب هذه المؤلفات بإذن الله بعزوها إلى مؤلفيها ترتيبا زمنيا على النحو الذى أوردنا عليه تراجم المؤلفين فى الفصلين الثالث والرابع من هذا الباب :

وليس معنى إيرادنا لهذه المؤلفات أنها وحدها الإنتاج المصرى فى علوم الحديث فى هذه الفترة ، وإنما نوردها لأنها لبعض هؤلاء الذين ترجمنا لهم من بين أعلام المحدثين فيها وهم كثير ، فقد حفلت كتب التراجم وتصانيف السنة بكثير من المؤلفات لغير هؤلاء المشاهير فى تلك الفترة ، كما امتلأت صفحاتها بالعديد منها فى غير هذه الفترة مما صنفه الفحول من علماء السنة المصريين وكانت أساسا للدراسات الحديثية فى مصر وفى غيرها من البلدان ، وسنتناول بالدراسة بعض هذه الكتب الشهيرة بعون الله :

وفيما يلى بيان بأسماء المؤلفين وما اشتهر من مؤلفاتهم فى الحديث فى هذه الفترة :

١ — الحافظ زكى الدين المنذرى أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوى بن عبد الله بن سلامة الإمام العلامة المتوفى سنة ٦٥٦ هـ[1] ومن مؤلفاته :

* الإعلام بأخبار شيخ البخارى محمد بن سلام :
* الأمالى فى الحديث :
* الترغيب والترهيب ، وهو مطبوع :
* التكملة فى وفيات النقلة ذيلا على وفيات ابن المفضل ، وهو مخطوط توجد أجزاء منه بمكتبة البلدية بدار الكتب المصرية .

---

(١) شذرات الذهب ج ٥ ص ٢٧٧ ، وهدية العارفين ج ٥ ص ٥٨٦

* الفوائد السفرية فى الحديث .
* كفاية المتعبد وتحفة المتزهد فى الحديث ، وهو مطبوع ضمن الرسائل المنيرية .
* مختصر مسلم ، وله نسختان فى دار الكتب برقم ١٩٦٦١ ب ، ٢٣٥١٨ ب من المخطوطات .
* مختصر سنن أبي داود ، وله عليه حواش مفيدة ، وهو مطبوع .
* المعجم المترجم .

٢ — الصدر البكرى أبو على الحسن بن محمد بن عمروك النيسابورى ثم الدمشقى نزيل مصر المتوفى سنة ٦٥٦ هـ[١] . ومن مؤلفاته :
* أربعى البلدان .
* ذيل على تاريخ دمشق لابن عساكر .

٣ — الرشيد العطار الإمام الحافظ رشيد الدين أبو الحسين يحيى بن على بن عبدالله الأموى النابلسى ثم المصرى المالكى المتوفى سنة ٦٦٢ هـ[٢] . ومن مؤلفاته :
* تحفة المستزيد فى الأحاديث الثمانية الأسانيد .
* غرر الفوائد المجموعة ، فى بيان ما وقع فى صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة .

٤ — الأسعردى أبو القاسم عبيدبن محمدبن عباس بن محمد ، المتوفى سنة ٦٩٢ هـ[٣] . ومن مؤلفاته :
* السر المصون فيما يقال عند فتح الحصون .

٥ — ابن الظاهرى جمال الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الله الحلبى الحنفى الحافظ الزاهد المتوفى سنة ٦٩٦ هـ[٤] . ومن مؤلفاته :
* الأربعين البلدانية .
* أجزاء فى الحديث .

٦ — ابن دقيق العيد الامام الفقيه المجتهد المحدث الحافظ شيخ الإسلام تقى الدين أبو الفتح محمد بن على ابن وهب بن مطيع القشيرى ، المتوفى سنة ٧٠٢ هـ[٥] . وله :
* الإلمام فى الحديث .

---

(١) هدية العارفين ج ٥ ص ٢٨٢ ، وشذرات الذهب ج ٥ ص ٢٧٤
(٢) هدية العارفين ج ٦ ص ٥٢٣ ، وشذرات الذهب ج ٥ ص ٣١١
(٣) هدية العارفين ج ٥ ص ٦٤٥ ، وشذرات الذهب ج ٥ ص ٤٢١
(٤) هدية العارفين ج ٥ ص ١٠١ ، وشذرات الذهب ج ٥ ص ٤٣٥
(٥) هدية العارفين ج ٦ ص ١٤٠ ، شذرات الذهب ج ٦ ص ٥

* الامام شرح الإلمام .
* الاقتراح فى أصول الدين وعلوم الحديث .
* شرح عمدة الأحكام للحافظ عبد الغنى المقدسى ، وهو مطبوع .
* أربعين السباعيات .
* الأربعين فى الرواية عن رب العالمين .
* الأحكام فى شرح أحاديث سيد الأنام .

٧ — الدمياطى أبو محمد عبد المؤمن بن خلف بن أبى الحسن التونى الشافعى الدمياطى المتوفى سنة ٧٠٥هـ[١] وله :

* سيرة النبى صلى الله عليه وسلم .
* كشف المغطى فى فضل الصلاة الوسطى .
* المتجر الرابح فى ثواب العمل الصالح .
* معجم الشيوخ (وهو فى نحو خمسين ومائتين وألف شيخ) .

٨ — الحارثى قاضى القضاة سعد الدين أبو محمد مسعود بن أحمد العراقى ثم المصرى المتوفى سنة ٧١١هـ[٢] . وله :

* شرح سنن أبى داود .
* أمالى الحارثى فى الحديث والتراجم .

٩ — الإمام أبو الفتح ابن سيد الناس الحافظ محمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمرى المتوفى سنة ٧٣٤هـ[٣] .وله :

* عيون الأثر فى فنون المغازى والشمائل والسير (السيرة الكبرى) مطبوع .
* نور العيون فى تلخيص سيرة الأمين المأمون (وهى اختصار عيون الأثر) .
* شرح قطعة من كتاب الترمذى إلى كتاب الصلاة .

---

(١) هدية العارفين ج ٥ ص ٦٣١ ، شذرات الذهب ج ٦ ص ١٢

(٢) هدية العارفين ج ٦ ص ٤٢٩ ، شذرات الذهب ج ٦ ص ٢٩

(٣) شذرات الذهب ج ٦ ص ١٠٨ ، وكشف الظنون ج ٢ ص ١١٨٣

١٠– القطب الحلبي مفيد الديار المصرية وشيخها الحافظ قطب الدين أبو على عبد الكريم بن عبدالنور ابن منير الحنفى ، المتوفى سنة ٧٣٥ هـ[١] . وله :

* الأربعين التساعيات .
* الأربعين البلدانيات (البلديات) .
* الأربعين المتباينات .
* شرح صحيح البخارى (ولم يكمل) .
* الاهتمام بتلخيص كتاب الإلمام فى أحاديث الأحكام .
* تاريخ مصر مرتب على الأسماء فى بضعة عشر مجلداً .

١١– أحمد بن أيبك الحسامى الدمياطى شهاب الدين أبو الحسن محدث مصر المتوفى سنة ٧٤٩ هـ[٢] . وله :

* الأحاديث العوالى والفوائد المستخرجة من سماعات الوانى .
* عمدة الفاضل فى اختصار الكامل المستقاة من ذيل تاريخ بغداد .
* تخريج أحاديث الرافعى (لم يكمل) .

١٢– تقى الدين السبكى أبو الحسن على بن عبد الكافى بن على بن تمام بن يوسف بن موسى السبكى المتوفى سنة ٧٥٦ هـ[٣] . وله :

* إبراز الحكم من حديث : « رفع القلم » .
* أجوبة الأسئلة الحديثية من الديار المصرية .
* ضياء المصابيح فى مختصر مصابيح السنة .
* الكلام على حديث : « إذا مات ابن آدم » .
* الإيمان الجلى فى أبى بكر وعمر وعثمان وعلى .

١٣– الزيلعى جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الحنفى المتوفى سنة ٧٦٢ هـ[٤] . وله :

* تخريج أحاديث الكشاف .
* تخريج أحاديث الهداية ، وهو مطبوع .

---

(١) هدية العارفين ج ٥ ص ٦١٠ ، وشذرات الذهب ج ٦ ص ١١٠
(٢) هدية العارفين ج ٥ ص ١١٠ ، وطبقات الحفاظ ص ٥٢٣ والدرر الكامنة ج ١ ص ١١٦
(٣) هدية العارفين ج ٥ ص ٧٢٠ ، وشذرات الذهب ج ٦ ص ١٨٠
(٤) الدرر الكامنة ج ٢ ص ٤١٧ ، والبدر الطالع ج ١ ص ٤٠٢

١٤ — مغلطاى بن قليج بن عبد الله الحنفى التركى الحافظ علاء الدين ، المتوفى سنة ٧٦٢ هـ[١] وله :

* الإشارة إلى سيرة المصطفى صلى الله عليه وسلم وتاريخ من بعده من الخلفا .
* إصلاح ابن الصلاح فى علوم الحديث .
* الإعلام لسنة النبي عليه السلام فى شرح سنن ابن ماجه فى خمس مجلدات .
* التلويح فى شرح الجامع الصحيح للبخارى .
* زوائد ابن حبان على الصحيحين .
* الزهر الباسم فى سيرة أبى القاسم صلى الله عليه وسلم .
* شرح سنن أبى داود .
* ذيل المؤتلف والمختلف .
* ذيل على تهذيب الكمال ، يوجد منه أجزاء بدار الكتب بالمخطوطات رقم ١٥ مصطلح .
* ذيل على ابن نقطة فى المشتبه .

١٥ — الهكارى أحمد بن أحمد بن أحمد بن الحسين شهاب الدين أبو الحسين المتوفى سنة ٧٦٣ هـ[٢] وله :

* رجال الصحيحين .

١٦ — العز بن جماعة الإمام الحافظ عز الدين أبو عمر عبد العزيز بن بدر الدين محمد بن إبراهيم ابن سعد الله بن جماعة الكنانى المصرى ، المتوفى سنة ٧٦٧هـ[٣] وله :

* التساعيات فى الحديث .
* سيرة النبى صلى الله عليه وسلم مختصرة .
* تخريج أحاديث الرافعى .

١٧ — ابن سند محمد بن موسى بن سند شمس الدين أبو العباس المصرى ، المتوفى سنة ٧٩٢ هـ[٤] وله .

* الأربعين المتباينة .
* تذييل على العبر للذهبى بعد ذيل الحسينى .

---

(١) هدية العارفين ج ٦ ص ٤٦٧ ، الدرر الكامنة ج ٥ ص ١٢٢

(٢) الدرر الكامنة ج ١ ص ١٠٤ وأرخه سنة ٧٦٣ هـ وهدية العارفين ج ٥ ص ١١٢

(٣) هدية العارفين ج ٥ ص ٥٨٢ والشذرات ج ٦ ص ٢٠٨ والبدر الطالع ج ١ ص ٣٥٩

(٤) الدرر الكامنة ج ٥ ص ٤٠ والشذرات ج ٦ ص ٣٢٦

١٨ — ابن الملقن عمر بن على بن أحمد بن محمد بن عبد الله السراج الأنصارى الأندلسى التكرورى الأصل المصرى المتوفى سنة ٨٠٤ هـ[1] وله :

* الإعلام فى شرح عمدة الأحكام فى ثلاث مجلدات .
* إيضاح الارتياب فى معرفة ما يشتبه ويتصحف من الأسماء والأنساب والألفاظ والكنى والألقاب الواقعة فى تحفة المحتاج إلى أحاديث المنهاج .
* المحرر فى تخريج أحاديث المهذب (لأبى إسحاق) فى مجلدين .
* تذكرة فى علوم الحديث . . . مخطوط بدار الكتب رقم ٢٢٦٠٨ ب .
* ترجمان شعب الإيمان .
* حدائق الحقائق فى الحديث .
* شرح الأربعين للنووى .
* شرح زوائد جامع الترمذى على الصحيحين وأبى داود .
* البدر المنير فى تخريج أحاديث الشرح الكبير (شرح الوجيز للغزالى) .
* خلاصة البدر المنير فى مجلدين .
* المنتقى من خلاصة البدر المنير فى مجلد .
* تلخيص الوقوف على الموقوف .
* شواهد التوضيح فى شرح الجامع الصحيح للبخارى .
* طبقات المحدثين .
* العدة فى معرفة رجال العمدة .
* غاية السول فى خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم .
* ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجه .
* زوائد مسلم على البخارى فى أربعة أجزاء .
* زوائد أبى داود على الصحيحين فى مجلدين .
* زوائد الترمذى على الثلاثة .
* زوائد النسائى على الأربعة .
* زوائد ابن ماجه على الخمسة فى ثلاث مجلدات (ولعله هو ما تمس إليه الحاجة السابق ذكره) .

---

(١) هدية العارفين ج ٥ ص ٧٩١ ، والبدر الطالع ج ١ ص ٥٠٨ ، وشذرات الذهب ج ٧ ص ٤٤ .

* المقنع فى علوم الحديث . . . مخطوط بدار الكتب برقم ٣٩٩ مصطلح الحديث .
* نزهة العارفين من تواريخ المتقدمين وإكمال تهذيب الكمال .
* مختصر الوقوف على الموقوف . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٥٩٢٩ ب
* شرح منهاج الطالبين . . . . مخطوط بدارالكتب المصرية برقم ٢٣٠٠٩ ب
* شرح مختصر الوجيز . . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٣٢٣٣ ب
* تلخيص المغنى عن الحفظ من الكتاب . . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٥٩٢٩ ب
* تذكرة الأحبار بما فى الوسيط من الأخبار فى مجلد .
* كتاب عدد الفرق .
* تخريج أحاديث مختصر المنتهى لابن الحاجب فى جزء .

١٩ — البلقينى عمر بن رسلان بن نصير بن شهاب بن عبد الخالق أبو حفص البلقينى المصرى المتوفى سنة ٨٠٥ هـ[١] . وله :

* شعب الإيمان .
* العرف الشذى فى شرح جامع الترمذى (لم يكمل) .
* الفيض الجارى على الجامع الصحيح للبخارى .
* محاسن الاصطلاح فى تحسين ابن الصلاح . مطبوع .
* فروق البلقينى . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٥٥٩٧ ب

٢٠ — العراقى الحافظ الكبير الإمام زين الدين عبد الرحيم بن الحسين أبو الفضل العراقى المتوفى سنة ٨٠٦ هـ[٢] وله :

* قرة العين بالمسرة بوفاء الدين . . . مخطوط بدارالكتب المصرية برقم ٢٣١٨٠ ب .
* نظم الاقتراح للمنفلوطى فى الحديث .
* ألفية العراقى فى أصول الحديث . . . مطبوع .
* تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد . . . مطبوع مع شرحه .
* طرح التثريب فى شرح التقريب[٣] . . . مطبوع .
* التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح . . . مطبوع .

---

(١) هدية العارفين ج ٥ ص ٧٩٢ والشذرات ج ٧ ص ٥١ والبدر الطالع ج ١ ص ٥٠٦

(٢) هدية العارفين ج ٥ ص ٥٦٢ والشذرات ج ٧ ص ٥٥ والبدر الطالع ج ١ ص ٣٥٤

(٣) وهذا الكتاب من عمله بمشاركة ولده أبى زرعة العراقى المتوفى سنة ٨٢٦ هـ كما سنوضح ذلك فى دراسة الكتاب فى الباب الثالث

* ذيل الذيل لوفيات الأعيان لابن خلكان .

* فتح المغيث بشرح ألفية الحديث . . . مطبوع .

* المغنى عن حمل الأسفار فى الأسفار فى تخريج مافى الإحيا من الأخبار . . . مطبوع .

* إكمال شرح الترمذى لابن سيدالناس (كتب منه تسمع مجلدات) وشرع فيه من حيث انتهى ابن سيد الناس — بكتاب الصلاة — مخطوط بدار الكتب المصرية .

* نظم الدرر السنية فى السير الزكية . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٣٠٥٢ ب .

٢١ — الحافظ نور الدين على بن أبى بكر بن سليمان بن أبى بكر بن عمر الهيثمى المتوفى سنة ٨٠٧ هـ[1] . وله :

* بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث فى مجلد .

* زوائد المعجمين الأصغر والأوسط للطبرانى .

* مورد الظمآن فى زوائد صحيح ابن حبان . مطبوع .

* ترتيب كتاب الثقات لابن حبان . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٣٧ مصطلح الحديث .

* مجمع الزوائد ومنبع الفوائد فى زوائد الكتب الستة . . . . مطبوع .

٢٢ — الأقفهسى صلاح الدين خليل بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم بن عبد الرحمن المصرى المتوفى سنة ٨٢١ هـ[2] . وله :

* تخريج المتباينات فى الحديث .

* تخريج أحاديث الفقهاء الشافعية .

٢٣ — الحافظ ولى الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقى المصرى المتوفى سنة ٨٢٦ هـ[3] . وله :

* الأمالى فى الحديث .

* أخبار المدلسين .

---

(١) هدية العارفين ج ٥ ص ٧٢٧ شذرات الذهب ج ٧ ص ٧٠

(٢) هدية العارفين ج ٥ ص ٣٥٣ وشذرات الذهب ج ٧ ص ١٥٠

(٣) هدية العارفين ج ٥ ص ١٢٣ والبدر الطالع ج ١ ص ٧٢ والشذرات ج ٧ ص ١٧٣

* الأربعين فى الجهاد بدون الإسناد .
* تحفة التحصيل فى ذكر ذوات المراسيل .
* الجواهر البهية شرح الأربعين النووية .
* شرح تقريب الأسانيد المسمى طرح التثريب مشاركة مع والده العراقى .
* شرح نظم الاقتراح لوالده فى الحديث .
* كتاب ما ضعف من أحاديث الصحيحين والجواب عنه .
* المستفاد من مبهمات المتن والإسناد .
* المهمات فى الأسماء المبهمة الواقعة فى متون الأحاديث والأسانيد .
* نكت على مختصرات الثلاثة فى الحديث .

٢٤ — البوصيرى شهاب الدين أحمد بن أبى بكر بن إسماعيل بن قايماز الكنانى البوصيرى القاهرى أبو العباس المتوفى سنة ٨٤٠ هـ(١) . وله :

* زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الأصول الستة . تحت الطبع .
* تحفة الخيرة بزوائد المسانيد العشرة .
* زوائد السنن الكبير للبيهقى .
* تحفة الحبيب للحبيب بالزوائد فى الترغيب والترهيب (لم يبيضه) .
* زوائد نوادر الأصول للحكيم الترمذى .

٢٥ — الحافظ ابن حجر العسقلانى شيخ الإسلام شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن على بن محمد ابن على بن حجر الكنانى العسقلانى ثم المصرى المتوفى سنة ٨٥٢ هـ(٢) . وله :

* إتحاف المهرة بأطراف العشرة (أعنى الكتب الأصول الستة والمسانيد الأربعة) .
* الإتقان فى فضائل القرآن .
* الإصابة فى تمييز الصحابة . . . . مطبوع .
* أطراف الصحيحين (البخارى ومسلم) .
* أطراف المختارة .

---

(١) هدية العارفين ج ٥ ص ١٢٤ والشذرات ج ٧ ص ٢٣٣

(٢) هدية العارفين ج ٥ ص ١٢٨ والضوء اللامع ج ٢ ص ٣٦ والشذرات ج ٧ ص ٢٧٠

* إطراف المسنِد المعتلى بأطراف المسنَد الحنبلى :
* الإعلام بمن ذكر فى البخارى من الأعلام .
* الإعلام بمن ولى مصر فى الإسلام .
* الإفصاح بتكميل النكت على ابن الصلاح فى شرح علوم الحديث .
* ألقاب الرواة .
* الأمالى .
* الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع .
* إنباه الغمر فى أبناء العمر فى التاريخ والتراجم . . . . مطبوع .
* الانتفاع بترتيب الدارقطنى على الأنواع .
* الأنوار بخصائص المختار .
* البداية والنهاية فى التاريخ .
* بلوغ المرام من أحاديث الأحكام . . . . . مطبوع .
* تبصرة المنتبه فى تحرير المشتبه (أى مشتبه الأسماء) . . . . مطبوع .
* تبيين العجب بما ورد فى فضل رجب .
* تحرير الميزان فى مختصر ميزان الاعتدال للذهبى .
* تحفة أهل التحديث عن شيوخ الحديث .
* تخريج الأربعين النووية .
* تسديد القوس فى مختصر مسند الفردوس .
* تعجيل المنفعة بزوائد الأئمة الأربعة . . . . مطبوع .
* تعريف الأوحد بأوهام من جمع رجال المسند .
* تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس . . . . مطبوع .
* تعريف الفئة فيمن عاش من هذه الأمة مائة .
* تعقبات على الموضوعات (موضوعات ابن الحزرى) .
* تعليق التعليق .
* تقريب التهذيب فى أسماء الرجال . . . . مطبوع .
* تقريب التقريب .

* تقريب المنهج فى ترتيب المدرج .
* توضيح المشتبه للأزدى فى الأنساب .
* التوفيق فى وصل التعليق .
* الحصال الواردة بحسن الاتصال .
* الدراية فى منتخب أحاديث الهداية للرغبينانى فى فروع الحنفية .
* الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة . . . . مطبوع .
* رجال الأربعة (رجال الحديث) .
* رفع الأصر عن قضاة مصر .
* الزهر المطلول فى معرفة المعلول .
* الزهر المطول فى بيان حديث المعول .
* السبعة السيارة النيرات فى سبع أسئلة عن السيد الشريف فى مباحث الموضوع .
* شفاء الغلل فى بيان العلل .
* فتح البارى شرح صحيح البخارى . . . . مطبوع .
* فضائل شهر رجب .
* فوائد الاحتفال فى أحوال الرجال المذكورة فى البخارى زيادة على تهذيب الكمال .
* الفوائد الجمة فيمن يجدد الدين لهذه الأمة .
* القصارى فى الحديث .
* القصد الأحمد فيمن كنيته أبو الفضل واسمه أحمد .
* القول المسدد فى الذب عن مسند الإمام أحمد . . . . مطبوع .
* الكاف الشاف فى تحرير أحاديث الكشاف .
* لذة العيش بجمع طرق حديث الأئمة من قريش .
* لسان الميزان فى اختصار ميزان الاعتدال (أيضا) . . . مطبوع .
* المجمع المؤسس للمعجم المفهرس فى أسامى شيوخ ابن حجر .
* المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية . . . . مطبوع .
* المقترب فى بيان المضطرب فى الحديث .
* نتائج الأفكار فى تخريج أحاديث الأذكار للنووى .
* نخبة الفكر فى مصطلح أهل الاثر فى أصول الحديث . . . مطبوع .
* نزهة الألباب فى الألقاب . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٦٦ مصطلح الحديث.

* نزهة النظر فى توضيح نخبة الفكر .
* هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة .
* هدى السارى لمقدمة فتح البارى فى شرح صحيح البخارى :

٢٦ — الإمام العينى بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد أبو محمد وأبو الثناء ابن الشهاب العينتابى ثم القاهرى المتوفى سنة ٨٥٥ هـ[1] . وله :

* تاريخ البدر فى أوصاف أهل العصر :
* شرح قطعة من سنن أبي داود .
* عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان .
* عمدة القارى فى شرح الجامع الصحيح للبخارى : . . . مطبوع :
* كشف اللثام فى شرح سيرة ابن هشام .
* مغانى الأخبار فى رجال معانى الآثار . . . . مخطوط [بدار الكتب المصر برقمى ٧٢ ، ١٨ م
* نخب الأفكار فى تنقيح مبانى الأخبار شرح معانى الآثار .
* كتاب فى المواعظ والرقائق فى ثمانى مجلدات .
* معجم شيوخ العينى .
* مختصر الفتاوى الظهيرية .
* مختصر تاريخ ابن خلكان .
* تحفة الملوك فى المواعظ .

٢٧ — العلامة زين الدين قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله الجمال المصرى زين الدين المتوفى سنة ٨٧٩ هـ[2] . وله :

* تخريج أحاديث الاختيار فى جزءين :
* الإيثار برجال شرح معانى الآثار للطحاوى فى مجلد .
* تصحيح مختصر القدورى . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٢٥٩١ ب .
* شرح فرائض كتاب « مجمع البحرين» لابن الساعاتى . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٢٥٨٧ ب .

---

(١) هدية العارفين ج ٦ ص ٤٢٠ والشذرات ج ٧ ص ٢٨٦ والبدر الطالع ج ٢ ص ٢٩٤

(٢) هدية العارفين ج ٥ ص ٨٣٠ والشذرات ج ٧ ص ٣٢٦ والبدر الطالع ج ٢ ص ٤٥

* شرح قصيدة غرامى صحيح لابن فرح الاشبيلى . . مخطوط بدار الكتب المصرية ٦٨ مجاميع .
* تاج التراجم فى طبقات الحنفية . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٧٣٦٧ ب
* حواشٍ على شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلانى . . . .مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٦٥ طلعت .
* تخريج أحاديث البزدوى فى الأصول فى مجلد .
* تخريج أحاديث الفرائض فى مجلد .
* تخريج أحاديث شرح القدورى للأقطع فى مجلد .
* ثقات الرجال فى أربع مجلدات .
* شرح منظومة ابن الجوزى فى علم الحديث المسماة بالهداية فى مجلدين .
* إتحاف الأحياء بما فات من تخريج أحاديث الإحياء .
* أسئلة الحاكم للدارقطنى .
* الاهتمام الكلى بإصلاح ثقات العجلى .
* بغية الراشد فى تخريج أحاديث شرح العقائد (النسفية) .
* ترصيع الجوهر النقى فى تلخيص سنن البيهقى .
* تعليقة على شرح نخبة الفكر لتقى الدين الشمنى .
* شرح مصابيح السنة للبغوى .
* كتاب فيمن روى عن أبيه وجده .
* معجم الشيوخ .
* منية الألمعى فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعى .
* نزهة الرائض فى أدلة الفرائض .
* حاشية على شرح الألفية للعراقى . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٧٩٨ مجاميع طلعت.
* الأربعين فى أصول الدين .
* ترتيب مسند أبى حنيفة لابن المقرى ، وتبويبه للحارثى .
* الأمالى على مسند أبى حنيفة فى مجلدين .
* الموطأ برواية محمد بن الحسن .
* مسند عقبة بن عامر الصحابى .
* عوالى كل من أبى الليث والطحاوى .

* تعليق مسند الفردوس .
* زوائد رجال كل من الموطأ ومسند الشافعى وسنن الدارقطنى على الستة .
* تقويم اللسان فى الضعفاء فى مجلدين .
* حاشية على كل من المشتبه والتقريب لابن حجر .
* كتاب تراجم مشايخ شيوخه ومشايخ شيوخ العصر .

٢٨ — الحافظ شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبى بكر بن عثمان ابن محمد السخاوى الأصل القاهرى المولد المتوفى سنة ٩٠٢ هـ[1] . وله :

* الأجوبة المرضية فيما سئل عنه من الأحاديث النبوية .
* الأحاديث البلدانيات .
* الأحاديث الصالحة فى المصافحة .
* الأحاديث المتباينة المتون والأسانيد .
* ارتضاء الظرف فى أربعين حديثاً .
* أقرب الوسائل إلى الشمائل (حاشية) .
* الانتهاض فى ختم الشفا للقاضى عياض .
* الانتهاض فى شرح الشفا للقاضى عياض .
* الاهتمام بترجمة الكمال بن الهمـــام .
* إيضاح الرشد من الغى ، فى الكلام على حديث حبب من دنياكم إلىّ .
* الإيضاح فى شرح الاقتراح للمنفلوطى فى الحديث .
* بذل المجهود لختم سنن أبى داود .
* بذل الهمة فى أحاديث الرحمة .
* بغية الراغب المتمنى فى ختم سنن أبى داود رواية ابن السنى .
* بغية الراوى فيمن أخذ عن السخاوى .
* بغية العلماء والرواة فى ذيل الطبقات لابن الحزرى .
* البغية فى تخريج أحاديث الغنية .
* بلوغ الأمل بتلخيص كتاب الدارقطنى فى العلل .
* تاريخ المحيط .

---

(١) هدية العارفين ج ٦ ص ٢١٩ والشذرات ج ٨ ص ١٥ والبدر الطالع ج ٢ ص ١٨٤

* تحرير المقال فى الكلام على حديث كل أمر ذى بال :
* تحرير الميزان .
* التحفة المنيفة فى أحاديث أبى حنيفة :
* تخريج أحاديث العالين لأبى نعيم :
* تخريج الأربعين النووية .
* جامع أمهات المسانيد .
* الجواهر المكللة بالأحاديث المسلسلة .
* الجواهر والدرر فى ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر . محطوط بدار الكتب المصرية برقم ١١٤٧٠ح
* دفع الالتباس فى ختم سيرة ابن سيد الناس .
* استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول صلى الله عليه وسلم وذوى الشرف . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٨٠٤٩ ح .
* أسئلة سئل عنها السخاوى وأجاب عنها . . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢١٢٢٠ ب .
* الألقاب والكنى والنسبة . . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٨٠٤٦ ج .
* تلخيص المقاصد الحسنة . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٥٣٥٧ ب .
* التوضيح الأسر لتذكرة ابن المقلن فى علم الأثر . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٣٢٤٤ ب
* ذيل على دول الإسلام للذهبى .
* ذيل رفع الإصر عن قضاة مصر :
* الرأى المصيب فى المرود على الترغيب :
* رجحان الكفة فى مناقب أهل الصفة :
* الشافى من الألم فى وفيات الأمم :
* الضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع . . . مطبوع .
* طبقات المالكية .
* عجالة الضرورة والحاجة عند ختم السنن لابن ماجه :
* عمدة الأصحاب فى معرفة الألقاب .
* عمدة القارى والسامع فى ختم الصحيح الجامع للبخارى :
* غنية المحتاج فى ختم صحيح مسلم بن الحجاج :
* فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقى . . . مطبوع :

* الفوائد الجلية فى الأسماء النبوية .
* القول البار فى تكملة تخريج ابن حجر للأذكار .
* القول المرتقى فى ترجمة البيهقى .
* القول البديع فى الصلاة على الحبيب الشفيع صلى الله عليه وسلم . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٠٤٩٥ ب .
* القول المرتقى فى ختم دلائل النبوة للبيهقى .
* القول المعتبر فى ختم النسائى برواية ابن حجر .
* القول المفيد فى إيضاح شرح العمدة لابن دقيق العيد .
* الكلام على حديث الخاتم .
* اللفظ النافع فى ختم كتاب الترمذى الجامع .
* ما فى البخارى من الأذكار والإرشاد والموعظة لزاعم رؤية النبى صلى الله عليه وسلم بعد موته فى اليقظة .
* معجم الشيوخ .
* المقاصد الحسنة فى كثير من الأحاديث المشهورة على الألسنة . . . مطبوع .
* المنهل العذب الروى فى ترجمة النووى .
* نظم اللآل فى حديث الأبدال .

٢٩ ــ الحافظ جلال الدين السيوطى أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبى بكر بن محمد ابن سابق الدين أبى بكر الشافعى المسند المحقق المتوفى سنة ٩١١هـ[١] وله :

* زاد المسير فى الفهرست الصغير . . . . مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٨٠
* كشف المغطى فى شرح الموطا .
* إسعاف المبطأ برجال الموطأ . . . . مطبوع .
* التوشيح على الجامع الصحيح للبخارى .
* الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج .
* مرقاة الصعود إلى سنن أبى داود .

---

(١) هدية العارفين ج ٥ ص ٥٣٤ والشذرات ج ٨ ص ٥١ والبدر الطالع ح ١ ص ٣٢٨ وحسن المحاضرة ج ١ ص ٣٤٠

* مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه .
* تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى . مطبوع .
* شرح ألفية العراقى فى الحديث . . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٣٢٣٤ ب
* نظم الدرر فى علم الأثر .
* قطر الدرر أو البحر الذى زخر فى شرح نظم الدرر .
* التهذيب فى الزوائد على التقريب .
* عين الإصابة فى معرفة الصحابة مختصر أسد الغابة .
* كشف التلبيس عن قلب أهل التدليس .
* توضيح المدرك فى تصحيح المستدرك .
* اللآلىء المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة . مطبوع .
* النكت البديعات على الموضوعات .
* الذيل على القول المسدد .
* القول الحسن فى الذب عن السنن .
* لب الألباب فى تحرير الأنساب . مطبوع .
* تقريب الغريب فى الحديث .
* المدرج إلى المدرج .
* تذكرة المؤتسى بمن تحدث ونسى .
* تحفة النابه بتخليص المتشابه .
* الروض المكلل والورد المعلل فى المصطلح .
* منتهى الآمال فى شرح حديث إنما الأعمال .
* المعجزات والخصائص النبوية .
* شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور .
* البدور السافرة عن أمور الآخرة .
* ما رواه الواعون فى أخبار الطاعون .
* فضل موت الأولاد .
* إعراب الحديث أو عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقمى ١٩٦٩٦ ب ، ٢٤١٢٥ ب

* التنقيح فى مسألة التصحيح . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٥٧٤ طلعت .
* خصائص يوم الجمعة . . . مطبوع فى الرسائل المنيرية
* منهاج السنة ومفتاح الجنة .
* تمهيد الفرش فى الخصال الموجبة لظل العرش :
* بزوغ الهلال فى الخصال الموجبة للظلال :
* مفتاح الجنة فى الاعتصام بالسنة .
* مطلع البدرين فيمن يؤتى أجرين .
* سهام الإصابة فى الدعوات المجابة :
* الكلم الطيب :
* القول المختار فى المأثور من الدعوات والأذكار :
* أذكار الأذكار مختصر حلية الأبرار .
* الطب النبوى . . . . مطبوع :
* كشف الصلصلة عن وصف الزلزلة .
* الفوائد الكامنة فى إيمان السيدة آمنة .
* المسلسلات الكبرى .
* جياد المسلسلات .
* أبواب السعادة فى أسباب الشهادة . . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢١٨٣٩ ب
* أخبار الملائكة .
* الثغور الباسمة فى مناقب السيدة فاطمة .
* مناهل الصفا فى تخريج أحاديث الشفا . . . مطبوع .
* الأساس فى مناقب بنى العباس :
* در السحابة فيمن دخل مصر من الصحابة :
* زوائد شعب الإيمان للبيهقى .
* لم الأطراف وضم الأتراف .
* إطراف الأشراف بالإشراف على الأطراف .
* جامع المسانيد .
* الفوائد المتكاثرة فى الأخبار المتواترة :

* الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة . . . . . . مطبوع .
* تخريج أحاديث الدرة الفاخرة .
* تجربة العناية فى تخريج أحاديث الغاية .
* الحصر والإشاعة لأشراط الساعة .
* البحر الذى زخر فى شرح ألفية الأثر . . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٠ حليم .
* ألفية السيوطى فى المصطلح . . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٧٨
* الدرر المنتثرة فى الأحاديث المشتهرة .
* زوائد الرجال على تهذيب الكمال .
* الدر المنظم فى الاسم المعظم .
* جزء فى أسماء المدلسين .
* جزء فى الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم .
* ريح النسرين فيمن عاش من الصحابة مائة وعشرين .
* اللمع فى أسماء من وضع .
* الأربعون المتباينة .
* درر البحار فى الأحاديث القصار .
* الرياضة الأنيقة فى شرح أسماء خير الخليقة .
* المرقاة الجلية فى شرح الأسماء النبوية .
* الآية الكبرى فى شرح قصة الإسراء .
* أربعون حديثا من رواية مالك عن نافع عن ابن عمر .
* فهرست الروايات .
* بغية الرائد فى الذيل على مجمع الزوائد .
* أزهار الآكام فى أخبار الأحكام .
* الهبة السنية فى الهيئة السنية .
* تخريج أحاديث شرح العقائد .
* فضل الجهاد .
* الكلام على حديث ابن عباس . احفظ الله يحفظك .

* أربعون حديثا فى فضل الجهاد .
* أربعون حديثا فى رفع اليدين فى الدعاء .
* التعريف بآداب التأليف .
* الكواكب الساريات فى الأحاديث العشاريات .
* القول الأشبه فى حديث : « من عرف نفسه فقد عرف ربه » .
* كشف النقاب عن الألقاب .
* من وافقت كنيته كنية زوجه من الصحابة .
* ذم زيارة الأمراء .
* زوائد نوادر الأصول للحكيم الترمذى .
* فلق الصباح فى تخريج أحاديث الصحاح .
* اللمع فى أسباب الحديث . . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٣٥ مجاميع .
* تشييد الأركان من ليس فى الأمكان أبدع مما كان . . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٢ تيمور .
* ذم المكس .
* آداب الملوك .
* الأحاديث المنيفة فى السلطنة الشريفة .
* الأحاديث الحسان فى فضل الطيلسان .
* إحياء الميت بفضائل أهل البيت .
* الأخبار المأثورة فى الاطلاء بالنورة .
* الأدب المفرد فى الحديث .
* أسباب الحديث .
* الجامع الكبير أو جمع الجوامع فى الحديث . . . « مطبوع »
* الجامع الصغير فى حديث البشير النذير . . « مطبوع »
* إسعاف الطلاب من مختصر الجامع الصغير بترتيب الشهاب .
* نظم العقيان فى أعيان الأعيان .
* إغاثة المستغيث فى حل بعض مشكلات الحديث .
* تحفة الآثار فى الأدعية والأذكار .

* التحفة الظريفة فى السيرة الشريفة .
* تخريج أحاديث المواقف فى الكلام .
* التعليقة المنيفة على مسند أبى حنيفة .
* تلخيص الأربعين لابن حجر فى المتباين .
* تنوير الحوالك على موطأ مالك . . . . « مطبوع »
* ثلج الفؤاد فى أحاديث لبس السواد .
* حاطب ليل وجارف سيل فى معجم الشيوخ .
* حسن التعهد فى أحاديث التسمية والتشهد .
* حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة . . . . « مطبوع »
* الحكم المشتهرة من عدد الحديث من الواحد إلى العشرة .
* الدر النثير فى تلخيص النهاية لابن الأثير .
* القدود الحسان فى البعث ونعيم الجنان .
* ذيل الإنباه عن قبائل الرواة لابن حجر .
* رسالة فى أسماء المدلسين .
* رسالة فى حدود الحديث . . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٤٣١ مجاميع طلعت .
* الزوائد على المال فى معرفة الرجال .
* شافى العىّ على مسند الشافعى .
* شد الرحال فى ضبط الرجال .
* طبقات التابعين .
* طبقات الحفاظ . . . . « مطبوع »
* عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد .
* عين الإصابة فيما استدركت عائشة على الصحابة .
* الفانيد فى حلاوة الأسانيد « رسالة » مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٣٦٢ مجاميع تيمور ٤١٦ مجاميع .
* الفيض الجارى فى طرق الحديث العشارى .
* قطف الثمر فى موافقات عمر ، من الحاوى للفتاوى . . . . « مطبوع »
* قوت المغتذى على جامع الترمذى .

* القول الجلى فى أحاديث الولى . من الحاوى للفتاوى « مطبوع »
* كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال .
* الكوكب الساطع فى شرح جمع الجوامع .
* البدر المنير فى شرح الجامع الصغير .
* اللآلىء المنثورة فى الأحاديث المشهورة . . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقمى ٢٣٤٣٨ ب و٢٥٩٢٩ ب
* لباب النقول فى أسباب النزول .
* لباب النقول فيما وقع فى القرآن من المعرب والمنقول .
* مسند الصحابة الذين ماتوا فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم .
* مشتهى العقول فى منتهى النقول .
* مفتاح الجنة فى الاعتصام بالسنة . . . . « مطبوع »
* الملتقط من الدرر الكامنة .
* الغابة فى آثار الصحابة .
* منهاج السنة ومفتاح الجنة .
* المنى فى الكنى .
* نثر الذائب فى المفردات والغرائب .
* نثر الهميان فى وفيات الأعيان .
* نشر العبير فى تخريج أحاديث الشرح الكبير .
* النصيحة فيما ورد من الأدعية الصحيحة .
* نكت البديعيات على الموضوعات .

٣٠ ــ الشهاب القسطلانى أحمد بن محمد بن أبى بكر الإمام الحجة الرحالة المسند المحدث أبو العباس شهاب الدين القسطلانى المصرى المتوفى سنة ٩٢٣ هـ[١] . وله :

* إرشاد السارى فى شرح الجامع الصحيح للبخارى . . . مطبوع .
* تحفة السامع والقارى بختم صحيح البخارى .
* كتاب الأنوار فى الأدعية والأذكار .
* اللوامع فى الأدعية والأذكار الجوامع (مختصر الأنوار) .
* منهاج الابتهاج لشرح الجامع الصحيح لمسلم بن الحجاج (لم يكمل) .

---

(١) هدية العارفين ج ٥ ص ١٣٩ وشذرات الذهب ج ٨ ص ١٢١ والبدر الطالع ج ١ ص ١٠٢ ، والكواكب السائرة ج ١ ص ١٢٦

* النور الساطع فى مختصر الضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع للسخاوى .
* منهاج الهداية إلى معالم الرواية . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٣٨٢٤ ب .
* المواهب اللدنية بالمنح المحمدية . . : مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢١٨٠٢ ب .
* مشارق الأنوار المضية فى شرح الكواكب الدرية فى مدح خير البرية للبوصيرى . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٦٢٠٨ ز .

٣١ — شيخ الإسلام زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصارى السنيكى المتوفى سنة ٩٢٥ هـ ، وقيل سنة ٩٢٦ هـ [١] . وله :

* شرح الجامع الصحيح للبخارى .
* تلخيص الأزهية فى أحكام الأدعية للزركشى .
* شرح صحيح مسلم بن الحجاج ؛
* فتح الباقى بشرح ألفية العراقى . . . مطبوع .
* غاية الوصول إلى شرح لب الأصول . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٥٣٠١ ب .
* فتح العلام بشرح الإعلام بأحاديث الأحكام . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٢٠٣ ب.

٣٢ — ابن الشماع زين الدين عمر بن أحمد بن على بن محمود أبو حفص المعروف بابن الشماع الحلبى نزيل القاهرة المتوفى سنة ٩٣٦ هـ [٢] . وله :

* مورد الظمآن فى شعب الإيمان .
* تنبيه الوسنان إلى شعب الإيمان (مختصر مورد الظمآن) .
* الدر الملتقط من الرياض النضرة فى فضائل العشرة .
* العذب الزلال فى فضائل الآل .
* اللآلىء اللامعة فى ترجمة الأئمة الأربعة .
* المنتخب من النظم الفائق فى الزهد والرقائق .
* عرف الند فى المنتخب من مؤلفات ابن فهد .
* الفوائد الزاهرة فى السلالة الطاهرة .

---

(١) هدية العارفين ج ٥ ص ٣٧٤ والشذرات ج ٨ ص ١٣٤ والبدر الطالع ج ١ ص ٤٥٢ والكواكب السائرة ج ١ ص ١٩٦

(٢) هدية العارفين ج ٥ ص ٧٩٥ والشذرات ج ٨ ص ٢١٨ والكواكب السائرة ج ٢ ص ٢٢٤

* المنتخب الرضى من مسند الشافعى .
* إتحاف العابد الناسك بالمنتقى من موطأ مالك .
* لقط المرجان من مسند النعمان .
* الدر المنضد من مسند أحمد .
* اليواقيت المكللة فى الأحاديث المسلسلة .
* القبس الحاوى لغرر ضوء السخاوى .
* الجواهر والدرر فى سيرة سيد البشر وأصحابه العشرة الغرر .

٣٣ – العباسى عبد الرحيم بن أحمد العبادى العباسى الشريف أبو الفتح المصرى الشافعى المتوفى سنة ٩٦٣ هـ[١] . وله :

* شرح الجامع الصحيح للبخارى .

٣٤ – ابن حجر الهيثمى شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمدبن على بن حجر الهيثمى المتوفى سنة ٩٧٣ هـ[٢] . وله :

* إتحاف أهل الإسلام بخصوصيات الصيام . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٦٣٠٠ ب .
* الأربعين العدلية . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٥٩٢٩ ب .
* إتمام النعمة الكبرى على العالم بمولد سيد ولد آدم . . . مخطوط بدار الكتب المصرية – برقم ٣٤٤٣ ج .
* إرشاد أهل الغنى والإنافة فيما جاء فى الصدقة والضيافة .
* إسعاف الأبرار شرح مشكاة الأنوار .
* أسرع الوسائل إلى فهم الشمائل .
* الدر المنضود فى الصلاة على صاحب اللواء المعقود صلى الله عليه وسلم .
* الزواجر عن اقتراف الكبائر . . . مطبوع .
* زوائد على سنن ابن ماجه .
* الفتاوى الحديثية . . . مطبوع .
* فتح الإله فى شرح المشكاة .
* فتح المبين فى شرح الأربعين للنووى . . . مطبوع .

---

(١) هدية العارفين ج ٥ ص ٥٦٣ وشذرات الذهب ج ٨ ص ٣٣٥ والكواكب السائرة ج ٢ ص ١٦١

(٢) هدية العارفين ج ٥ ص ١٤٦ وشذرات الذهب ج ٨ ص ٣٧١ والكواكب السائرة ج ٣ ص ١١١

* الفضائل الكاملة لذوى الولاية العادلة (أربعون حديثاً فى العدل) . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٥٩٢٩ ب .
* الإفصاح عن أحاديث النكاح . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٤٣٤٠ ب .
* تحذير الثقات من أكل الكفتة والقات . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢١٦١٤ ب .
* الأعلام بقواطع الإسلام . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٣١٨٨ ب وطبع .
* الإفادة فيما جاء بالوصية والعيادة . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٤٣٤٠ ب .
* الإفصاح عن أحاديث النكاح . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٤٣٤٠ ب .
* الإيضاح والبيان لما جاء فى ليلة الرغائب والنصف من شعبان . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٤٣٤٠ ب .
* كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع . . . مطبوع .
* الخيرات الحسان فى مناقب الإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٩٦٧٨ ج .
* در الغمامة فى الطيلسان والعمامة . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٤٣٤٠ ب .
* الصواعق المحرقة فى الرد على أهل الضلالة والابتداع والرفض والزندقة . . . مطبوع .
* قواطع الإسلام على المذاهب الأربعة . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٠٠٧٩ ب .
* المناهل العذبة فى إصلاح ما وهى من الكعبة . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٤٣٤٠ ب
* معجم ابن حجر الهيثمى . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٨ م .
* أشرف الوسائل إلى فهم الشمائل . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٣٣٢١ ب .
* معدن اليواقيت الملتمعة فى مناقب الأئمة الأربعة .

٣٥ — عبد الوهاب الشعراوى بن أحمد بن على بن أحمد بن محمد بن ذوقا الشافعى المتوفى سنة ٩٧٣ هـ[1] . وله :

* لواقح الأنوار القدسية المنتخب من الفتوحات المكية .
* مختصر سنن البيهقى الكبرى .
* لوائح الأنوار القدسية فى بيان العهود المحمدية . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢١٤٣٩ب
* الميزان . . . مطبوع .
* كشف الغمة عن جميع الأمة . . . مطبوع .
* المنهج المبين فى بيان أدلة المجتهدين .

---

(١) هدية العارفين ج ١ ص ٦٤١ والشذرات ج ٨ ص ٣٧٢ والكواكب السائرة ج ٣ ص ١٧٦

* البدر المنير فى غريب أحاديث البشير النذير . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٦٢٩٠ ب
* مشارق الأنوار القدسية فى العهود المحمدية .
* فتح الوهاب فى فضائل الآل والأصحاب .
* لواقح الأنوار فى طبقات السادة الأخيار .
* المآثر والمفاخر فى علماء القرن العاشر .
* الفتح المبين فى ذكر جملة من أسرار الدين . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٤٣٣١ و .

٣٦ – المناوى زين الدين عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن على بن زين العابدين المناوى الحدادى المصرى المتوفى سنة ١٠٣١ هـ[1] . وله :

* الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية . . . مطبوع .
* بغية الطالبين لمعرفة اصطلاح المحدثين .
* التيسير مختصر شرح الجامع الصغير .
* الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور صلى الله عليه وسلم . . . مطبوع مصور .
* رفع النقاب عن كتاب الشهاب للقضاعى .
* الروض الباسم فى شمائل المصطفى أبى القاسم صلى الله عليه وسلم .
* شرح أنموذج اللبيب فى خصائص الحبيب للسيوطى .
* شرح الدرة السنية فى نظم السيرة النبوية .
* الصفوة فى مناقب آل بيت النبوة .
* الفتح السماوى بتخريج أحاديث البيضاوى .
* فيض القدير فى شرح الجامع الصغير للسيوطى .
* كنوز الحقائق فى حديث خير الخلائق .
* المجموع الفائق من حديث خاتم رسل الخلائق (فى الأحاديث القصار) .
* المطالب العلية فى الأدعية الزهية .
* نتيجة الفكر فى شرح نخبة الفكر لابن حجر فى أصول الحديث.
* اليواقيت والدرر فى شرح نخبة الفكر أيضاً. مخطوط بدار الكتب المصرية برقمى : ٣٠م، ٩١تيمور .
* نخبة الكنوز فى سر الرموز فى الحديث .
* فتح الرءوف الجواد بشرح منظومة ابن العماد . . . مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٢٩٦٧ب

---

(١) هدية العارفين ج ٥ ص ٥١٠ والبدر الطالع ج ١ ص ٣٥٧

الباب الثانى

مَنَاهِجُ المُحَدِّثِينَ فِى مِصْرَ

- قبل سقوط بغداد .
- بعد سقوط بغداد .
- مقارنة وموازنة .

مناهج المحدثين فى مصر قبل سقوط بغداد

الفصل الأول

نقصد بالمنهج فى هذا المقام طريقة عرض السنة على طلابها فى نواحيها المختلفة بأنواع علومها المتعددة ، مسندة أو غير مسندة ، مستوعبة لأبوابها أو مقتصرة على بعض هذه الأبواب ، مقرونة ببيان قيمة الأحاديث كلا أو بعضا أو غير مقرونة .

وقد مرت السنة بأدوار متعددة فى طريقها إلينا ، وكان عصر الصحابة فى حياة النبى صلى الله عليه وسلم وبعده وعصر كبار التابعين أول هذه الأدوار ، ثم تلاهم من نقل السنة عن طريق الرواية أو التدوين جمعا أو ترتيبا وتهذيبا ، أو اختصارا وتقريبا على النحو التالى :

الدور الأول :

عصر الرواية المتثبتة ومنهجهم فيه[1] :

لم تكن السنة فى القرن الأول مدونة فى كتب ، ولا مسطورة فى أوراق ، وإنما كانت مسجلة على صفحات القلوب ، وكانت صدور الصحابة وكبار التابعين هى مهد التشريع ومصدر الفتيا ومبعث الحكم والأخلاق ، فقد عرف الصحابة والتابعون نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن كتابة شىء غير القرآن فيما رواه أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تكتبوا عنى ، ومن كتب عنى غير القرآن فليمحه ، وحدثوا عنى ولا حرج ، ومن كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » أخرجه مسلم .

كان القرآن ينزل ، وكان كتاب الوحى يكتبونه ، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يتلو على أصحابه كتاب الله ، ويحدثهم بالبيان عنه والتفسير لما جاء فيه ، ولو أنه صرح لهم بالكتابة لكتبوا عنه ما يقول ، وفيما يقوله قرآن وغير قرآن ، فيختلط بالقرآن غيره ، ويصعب التمييز بينهما فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم إلا على حفاظ كتاب الله ، ولا يؤمن بعد ذلك العهد أن يختلط القرآن بالسنة ويلتبس بها ، وتكون فتنة كبرى لا يعلم مداها إلا الله .

فهم الصحابة هذا المعنى الذى أشرت إليه ، والذى رجحه كثير من العلماء ، فكان امتناعهم عن تدوين السنة واعتمادهم على حفظها فى الصدور ، وحين كتب الصحابى عبد الله بن عمرو ابن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه لم يكتب إلا بإذن منه ، وكان من بين ما كتبه صحيفته (الصادقة) التى رواها حفيده عمرو بن شعيب عن أبيه عنه — وهى عنده من أصح الأحاديث وعدها بعض أئمة الحديث فى درجة أيوب عن نافع عن ابن عمر ، واحتج بها الأئمة الأربعة —

---

(١) تلخيص بتصرف عن مفتاح السنة ص ١٥ وما بعدها .

أقول : إن عبد الله بن عمرو حين كتب عن النبى صلى الله عليه وسلم هذه الصحيفة وغيرها مما رواه قد أمن على نفسه وعلى ما يكتب من تحقق علة النهى فيما فهمه الصحابة من الحديث الشريف .

لقد أذن النبى صلى الله عليه وسلم للصحابة قبيل مرضه الذى مات فيه أن يكتبوا ، وذلك بعد أن كاد يتم نزول القرآن ، وأمن عليه من اللبس بالحديث ، وكان إذنه صلى الله عليه وسلم خاصا ببعض الصحابة ، ولكنهم رضوان الله عليهم وجهوا اهتمامهم إلى ما كتب من القرآن بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم فبادروا إلى جمعه فى موضع واحد ، وسموا ذلك المصحف واقتصروا عليه ، ولم يفعلوا بالحديث مثل ما فعلوا بالقرآن ، بل صرفوا همهم إلى نشره بالرواية ؛ إما بنفس الألفاظ التى سمعوها من النبى صلى الله عليه وسلم إن كانت لا تزال باقية فى أذهانهم ، أو بما يؤدى معناها إن غابت عنهم مع التنبيه إليه أحيانا ، فإن المقصود بالحديث هو المعنى غالبا ، أما القرآن فمقصود معناه ومبناه ، لتعلق الإعجاز بألفاظه ، ولذلك استحق أن يسجل بالكتابة خشية أن تنسى الألفاظ مع بعد العهد وطول الزمان ، وتقييد السنة مباح ما أمن الاختلاط .

إن القرآن وإن كان بدعا فى أسلوبه ، فريدا فى نظمه ، يمتاز على غيره بالإعجاز ، إلا أن المسلمين فى بداية عهدهم لم يكونوا قد مرنوا عليه ، وقد كان النازل منه يسيرا ، ولم تكن ملكة التفرقة بينه وبين غيره قد تربت لديهم ، فكان من الممكن أن يشتبه عندهم بغيره ، ويختلط وحى يتلى بوحى لا يتلى ، فكان لا بد من تمييز الوحى المتلو بالكتابة ، حتى إذا مرن المسلمون على أسلوب القرآن ، وطال عهدهم بسماعه وتلاوته فى الصلاة وفى غير الصلاة — أذن لبعضهم فى كتابة الحديث لأمن اللبس .

ولعل من دواعى النهى عن كتابة الحديث ثم الإذن فيها ما كان من قلة العارفين بالكتابة حينذاك ، فاقتضت الحكمة قصرهم على كتابة القرآن ، فلما توافر عددهم أذن صلوات الله وسلامه عليه فى كتابة الحديث .

لكل هذه الدواعى أو لبعضها لم يتجه الصحابة إلى كتابة الحديث — كما سبق أن ذكرت — بل جعلوا أفئدتهم أوعية له ، وألسنتهم أدوات لنقله وروايته ، وكان علم الصحابة وكبار التابعين فى الصدر الأول بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وائتمارهم بأمره وانتهاؤهم بنهيه أكبر من أن يسمح لمجموعهم بالنسيان بعد الحفظ ، أو أن يندس بين المسلمين من يتقول على الرسول الكريم ، وقد علموا ما أوعد الله به كاتم العلم ، وماهدد به الرسول صلى الله عليه وسلم من تقول عليه بما لم يقل ، فبادروا إلى تبليغ ما عرفوه من حديثه ابتغاء للرحمة وخروجا من التبعة ، وسرعان ما كان ينتشر بين الجماهير ما بلغوه ، فإن نسى بعضهم بعضا منه فرب مبلّغ أوعى من سامع ،

ومادام العهد قريبا ، وصوت النبي صلى الله عليه وسلم ما يزال صداه يرن فى آذانهم ، وصورته الكريمة ماثلة أمامهم ، فإن من البعيد فى ذلك الوقت أن يضيع شيء من السنة أو يخفى على جمهرة المسلمين .

كان الصحابة يتثبتون فى رواية الحديث ،فقد علموا أن من الحديث مايحلِّل وما يحرِّم ، وما يخطِّئ وما يصوِّب ، وأن سبيل ذلك هو اليقين أو غلبة الظن ،وكانت لهم نظرة فاحصة فى الراوى والمروى ، وكان بعضهم لايقبل من الحديث إلا ماعليه شاهد معضد ، أو يمين حاسمة تميط لثام الشك عن وجه اليقين .

كان الخليفة الأول أبوبكر الصديق أول المتثبتين فى رواية الحديث ، وكان أول من سن للمحدثين التثبت فى النقل ، روى ابن شهاب عن قبيصة أن الجدة جاءت إلى أبى بكر تلتمس أن تورث فقال : ما أجد لك فى كتاب الله شيئا ، ثم سأل الناس ، فقام المغيرة فقال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيها السدس ، فقال له : هل معك أحد ؟ فشهد محمد بن مسلمة بذلك ، فأنفذه لها أبو بكر رضى الله عنه .

وتبعه على التثبت فى النقل عمر بن الخطاب ، وربما كان يتوقف فى خبر الواحد إذا ارتاب . روى الجريرى عن أبى نضرة عن أبى سعيد أن أبا موسى سلم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات فلم يؤذن له ، فرجع ، فأرسل عمر فى أثره فقال : لم رجعت ؟ قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا سلم أحدكم ثلاثا فلم يجب فليرجع [1] » قال : لتأتينى على ذلك ببينة أو لأفعلن بك ، فجاء أبو موسى منتقعا لونه ونحن جلوس فقلنا : ماشأنك ؟ فأخبرنا وقال : فهل سمع أحد منكم ؟ فقلنا : نعم كلنا سمعه ، فأرسلوا معه رجلا منهم حتى أتى عمر فأخبره .

وهذا على رضى الله عنه يقول : كنت إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا نفعنى الله بما شاء منه ، وإذا حدثنى عنه محدث استحلفته فإن حلف لى صدقته ، وأن أبا بكر حدثنى وصدق أبو بكر .

ومن هنا كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقلُّون من الرواية عنه خشية أن يدخلوا فى الحديث ماليس منه — سهوا أو خطأ — فيتعرضوا لشئ من وعيد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن أولئك الزبير وأبو عبيدة والعباس بن عبد المطلب ، وكانوا ينكرون على من يكثر من الرواية ، فالإكثار مظنة الخطأ ، والخطأ فى الدين عظيم الخطر ، وقد التزم الصحابة وكبار التابعين بهذا المنهج فى كل مكان نزلوه ، وفى كل قطر حلّوا فيه ، وكانت خطتهم فى مصر هى نفس ما ألزموا أنفسهم به فى المدينة ومكة وسائر بلاد الإسلام : رواية قليلة متثبتة لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

---

(١) أخرجه البخارى فى كتاب السلام .

ولما أنكروا على أبي هريرة رضى الله عنه إكثاره من الرواية اضطر لتبرئة ساحته أن يبين السبب الذى حمله على الإكثار فقال : إن الناس يقولون : أكثر أبو هريرة ، ولولا آيتان من كتاب الله ماحدثت حديثا ، ثم يتلو : « إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس فى الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون ، إلا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا فأولئك أتوب عليهم وأنا التواب الرحيم »[١] ،

وإن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق فى الأسواق ، وإن إخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل فى أموالهم ، وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشبع بطنه ويحضر ما لا يحضرون ويحفظ ما لا يحفظون .

الدور الثانى :

عصر تدوين الحديث مختلطا بغيره ومنهجهم فيه :

ثم انتشر الإسلام وتفرقت الصحابة فى الأمصار ، ومات كثير منهم ، وقل الضبط وكثر الابتداع ، فاشتدت الحاجة إلى تدوين الحديث وتقييده بالكتابة ، وكتب عمر بن عبد العزيز أمير المؤمنين على رأس المائة إلى أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عامله وقاضيه على المدينة : انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه ، فإنى خفت دروس العلم وذهاب العلماء ، وأوصاه أن يكتب ما عند عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية والقاسم بن محمد بن أبى بكر ، كما كتب إلى عماله فى أمهات المدن الإسلامية يأمرهم بجمع الحديث ، ومن أبرز من كتب إليهم ، محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهرى المدنى أحد الأئمة الأعلام ، وعالم أهل الحجاز والشام ،

ثم شاع التدوين فى الطبقة التى تلى الزهرى ، فكان أول من جمعه ابن جريج بمكة ، وابن إسحاق ومالك بالمدينة ، والربيع بن صبيح وسعيد بن أبى عروبة وحماد بن سلمة بالبصرة ، وسفيان الثورى بالكوفة ، والأوزاعى بالشام ، وهشيم بواسط ، ومعمر باليمن ، وجرير بن عبد الحميد بالرى ، وابن المبارك بخراسان ، وكل هؤلاء من أهل القرن الثانى ،

ومن أشهر الكتب المؤلفة فى القرن الثانى موطأ مالك ، ومسند الإمام الشافعى ، ومختلف الحديث له ، ومسند عبد الرزاق بن همام الصنعانى ، ومصنف شعبة بن الحجاج ، ومصنف سفيان بن عيينة ، ومصنف الليث بن سعد ، ومجموعات من عاصرهم من الحفاظ كالأوزاعى والحميدى وغيرهم ممن سأذكر مؤلفاتهم فى الباب الثالث موزعة على فصوله بإذن الله .

وقد اتسم طابع التدوين فى القرن الثانى بجمع الحديث مختلطا بغيره من أقوال الصحابة وفتاوى التابعين .

---

(١) سورة البقرة الآيتان ١٥٩ ، ١٦٠ والحديث فى صحيح البخارى .

الدور الثالث :

عصر تدوين الحديث مفروزا ومنهجهم فيه :

ثم كان القرن الثالث فاختلفت فيه طريقة الجمع عنها فى القرن الثانى ، وبدأ رواة الحديث وأئمته يفردونه بالجمع والتدوين عن أقوال الصحابة وفتاوى التابعين، وكان من هؤلاء الأئمة من جمع كل ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث من غير تمييز بين صحيح وسقيم ، ومنهم من أفرد الصحيح وخصه بالجمع دون سواه ليخلص طالب الحديث من عناء البحث ومشقة السؤال ،وكان أول من راد هذا الطريق الصعب هوشيخ المحدثين محمد بن إسماعيل البخارى، فجمع فى كتابه الجامع الصحيح ما ثبتت لديه صحته من الأحاديث ، واقتفى أثره الإمام مسلم بن الحجاج القشيرى — وكان من الآخذين عنه — ثم تبعهما على خطتهما كثير من الأئمة والحفاظ ، ويمتاز البخارى بأنه كان ربما أورد بعض الآثار قبل إيراد الحديث ، تعزيزا لما يرمى إليه فى تراجمه التى يذكرها قبلها دالة على فقهه فيما يذكر بعدها من أحاديث .

لهذا كان القرن الثالث أجل عصور الحديث وأسعدها بخدمة السنة ، فقد ظهر فيه كبار المحدثين وجهابذة المؤلفين وحذاق الناقدين ، وأشرقت على أمة الإسلام شموس الكتب الستة التى كادت تستوعب الحديث الصحيح ، والتى يعتمد عليها الناس فى السنة منذ ذلك الحين إلى عصرنا الحاضر .

ويمكن أن يقال : إنه بانتهاء هذا القرن كاد ينتهى جمع الحديث وتدوينه ، ويمتاز الجمع فى هذا القرن وما قبله بأوليته وعدم تعويل العلماء على سابق لهم فيه ، ويبدأ بعد ذلك عهد ترتيبه وتهذيبه ، وتيسيره للدارسين والعاملين ، ومن أشهر الكتب المؤلفة فى القرن الثالث صحيح البخارى المتوفى سنة ٢٥١ هـ ، وصحيح مسلم المتوفى سنة ٢٦١ هـ ، وسنن أبى داود المتوفى سنة ٢٧٥ هـ ، وسنن النسائى المتوفى سنة ٣٠٣ هـ .وجامع الترمذى المتوفى سنة ٢٧٩ هـ ، وسنن ابن ماجه المتوفى سنة ٢٧٣ هـ ، ومسند الإمام أحمد المتوفى سنة ٢٤١ هـ ، والمنتقى فى الأحكام لابن الجارود المتوفى سنة ٣٠٧ هـ ، ومصنف ابن أبى شيبة المتوفى سنة ٢٣٥ هـ ، وتهذيب الآثار للطبرى المتوفى سنة ٣١٠هـ، وقطعة من مسند ابن عباس لبقى بن مخلد القرطبى المتوفى سنة ٢٧٦ هـ ، ومسند عبيد الله بن موسى المتوفى سنة ٢١٣ هـ ، ومسند إسحاق بن راهويه المتوفى سنة ٢٣٧ هـ ، ومسند عبد بن حميد المتوفى سنة ٢٤٩ هـ ، وسنن الدارمى المتوفى سنة ٢٠٥ هـ ، ومسند أبى يعلى الموصلى المتوفى سنة ٣٠٧ هـ ، ومسند ابن أبى أسامة الحارث التيمى المتوفى سنة ٢٨٢ هـ ، ومسند ابن أبى عاصم المتوفى سنة ٢٨٧ هـ، وفيه نحو خمسين ألف حديث ، ومسند ابن أبى عمرو محمد بن يحيى العدنى المتوفى سنة ٢٤٣ هـ ، ومسند أبى هريرة لإبراهيم بن العسكرى المتوفى سنة ٢٨٢ هـ ، ومسند الإمام النسائى المتوفى سنة ٣٠٣ هـ ، ومسند العنبرى إبراهيم بن إسماعيل الطوسى المتوفى سنة ٢٨٠ هـ والمسند الكبير للبخارى ، ومسند مسدد بن مسرهد المتوفى سنة ٢٢٨ هـ ، ومسند محمد بن مهدى المتوفى سنة ٢٧٢هـ ،

ومسند الحميدى المتوفى سنة ٢١٩هـ ، ومسند ابراهيم ابن معقل النسقى المتوفى سنة ٢٩٥ هـ ، ومسند إبراهيم بن يوسف الهنجابى المتوفى سنة ٣٠١ هـ ، ومسند مالك للنسائى المتوفى سنة ٣٠٣ هـ ، والمسند الكبير للحسن بن سفيان المتوفى سنة ٣٠٣ هـ ، والمسند المعلل لأبى بكر البزار المتوفى سنة ٢٩٢ هـ ، ومسند ابن سنجر المتوفى سنة ٢٥٨ هـ ، والمسند الكبير ليعقوب بن شيبة المتوفى سنة ٢٦٢ هـ ، ولم يؤلف أحسن منه لكنه لم يتم ، ومسند على بن المدينى المتوفى سنة ٢٣٤ هـ ، ومسند ابن أبى عزرة أحمد بن حازم المتوفى سنة ٢٧٦ هـ ، ومسند عثمان بن أبى شيبة ، وغيرها كثير .

ورتبة كتب المسانيد دون كتب السنن ، فقد جرت عادة مصنفيها أن يجمعوا فى مسند كل صحابى ما يقع لهم من حديثه صحيحاً كان أو سقيما ، ولذلك لا يسوغ الاحتجاج بما فيها إلا ماثبتت صحته ، وقد استثنى بعض المحدثين منها مسند الإمام أحمد بن حنبل .

الدور الرابع :

عصر الترتيب والتهذيب ومنهجهم فيه :

ثم يأتى القرن الرابع وقد جمعت السنة ودونت ، فكان عمل أهل هذا القرن هو ترتيب هذه المادة المجموعة من الحديث وتهذيبها وتصنيفها ، وأكثر من دونوا الحديث فيه كانوا عالة على المتقدمين ، ولكنهم امتازوا عليهم بالترتيب والتهذيب ، والتصنيف والتبويب .

ومن أشهر الكتب المؤلفة فى القرن الرابع المعاجم الثلاثة : الكبير والصغير والأوسط ؛ للإمام سليمان بن أحمد الطبرانى المتوفى سنة ٣٦٠ هـ ، وسنن الدارقطنى المتوفى سنة ٣٨٥ هـ ، وصحيح ابن حبان المتوفى سنة ٣٥٤ ، وصحيح أبى عوانة يعقوب بن إسحاق المتوفى سنة ٣١٦ هـ ، وصحيح ابن خزيمة محمد بن إسحاق المتوفى سنة ٣١١ هـ ، وصحيح المنتقى لابن السكن سعيد بن عثمان البغدادى المتوفى سنة ٣٥٣ هـ ، والمنتقى لقاسم بن أصبغ المتوفى سنة ٣٤٠ هـ ، ومصنف الطحاوى المتوفى سنة ٣٢١ هـ ، ومسند ابن جميع محمد بن أحمد المتوفى سنة ٤٠٢ هـ ، ومسند ابن إسحاق المتوفى سنة ٣١٣ هـ ، ومسند الخوارزمى المتوفى سنة ٤٣٥ هـ ، ومسند أبى إسحاق بن نصر المروزى المتوفى سنة ٣٨٥ هـ .

الدور الخامس :

عصر التقليد والاختصار والتقريب ومنهجهم فيه :

وبعد القرن الرابع الهجرى كاد ينتهى عصر الاجتهاد فى جمع السنن من أفواه الرواة ، والنظر فى رجال الأسانيد ، وإنزال كل منهم منزلته ، وبيان صحيح الحديث وسليمه من عليله وسقيمه ، وركن الناس إلى التقليد ، ولهذا نجد أكثر الكتب المؤلفة بعد هذا القرن سلكت مسلك التهذيب والترتيب ، أو جمع الشتيت وبيان الغريب ، أو لجأت إلى الاختصار والتقريب ، وأغلب من تكلموا على الأسانيد بعد المائة الرابعة كانوا عيالا على مادونه أئمة الحديث فيما سبقهم من القرون .

وإلى جانب العناية بمتن الحديث كانت العناية موجهة إلى تاريخ الحديث وعلومه الأخرى: كان التأليف فى الغريب ،والناسخ والمنسوخ ،وإظهار حال الرجال ، والكشف عن علوم الحديث ومصطلحاته ، وغير ذلك من الأغراض الجليلة والأقسام المتنوعة .

كان العلماء فى ذلك العهد يرتبون ماجمع من الحديث على غير نظام المسانيد،ألفوا الجوامع فى الأطراف والزوائد،ووضحوا المبهمات فى كتب الشروح والغريب،مشكل الحديث والأثر ،وألفوا فى أصول الحديث ،وكتبوا فى التخريج، وفى علم الرجال بفنونه وأنواعه ــ وسوف نذكر بيانا لذلك ونماذج منه فيما يأتى من هذا الكتاب إن شاء الله فلا نطيل هنا بذكره ــ وظل علماء السنة فى سائر بلاد العالم الإسلامى فى الحجاز والعراق والشام ومصر يلتزمون هذا المنهج،يطوفون حول ماجمع السابقون من حديث ،وما ألفوا من علومه بالترتيب والتهذيب، والاختصار والتبويب، والشرح والتقريب، واستنباط القوائد. واقتناص الشوارد ، ومحاولة إضافة الجديد إلى علوم الأولين ، والانتفاع بذلك كله فى الدراسة والتعليم ،وإفادة الأمة به فى شئون الدنيا والدين .

ومن الطبيعى ألا يكون علماء مصر فى ذلك الحين بمعزل عن الحياة العلمية فى البلدان الأخرى فإن رحلتهم فى طلب العلم إلى تلك البلاد ، ورحلة علماء تلك البلاد إليهم جعلت هناك تقاربا فى المناهج بين المحدثين،سواء فى ذلك الرواية أو الدراية أو التدوين أو التأليف،ولذلك نستطيع أن نقرر أن مناهج المحدثين فى مصر قبل سقوط بغداد لم تختلف عن غيرها فى البلاد الأخرى، وأنها قد مرت أيضا بهذه الأدوار الخمسة ،واختلفت مناهج المحدثين فيها على النحو التالى :

١ ــ الرواية المتثبتة .

٢ ــ تدوين الحديث مختلطا بغيره.

٣ ــ تدوين الحديث مفروزا .

٤ ــ الترتيب والتهذيب .

٥ ــ التقليد والاختصار والتقريب .

وقد التزم كل من العلماء منهجا عاما باختياره نوعا معينا من علوم الحديث يتناوله بالدراسة والعرض فى كتابه ،ومنهجا خاصا يلتزم به فى عرضه لهذا الكتاب،وقد أكثر العلماء من التأليف فى تلك العلوم المتعددة،فمنهم من كتب فى نوع من هذه العلوم،ومنهم من كتب فى أكثر من نوع منها .

وقد استوعب صاحب الرسالة المستطرفة مايتعلق بما نحن بصدده من مناهج المحدثين ، ولذلك رأينا أن نعتمد عليها فى تناول تلك المناهج،وأن نقتبس منها مانرى ضرورة اقتباسه فى هذا المقام ، ولاسيما فى سرد بعض الكتب وأسماء مؤلفيها وتعداد أنواعها ملخصا ومرتبا على النحو التالى :

نقل عن ابن حجر فى أول مقدمة فتح البارى ما يفيد أن آثار النبى صلى الله عليه وسلم لم تكن

فى عصر التابعين مدونة ولامرتبة ، ثم حدث فى أواخر عصر التابعين أن دونت الآثار وبوبت الأخبار ، عندما انتشر العلماء فى الأمصار ، وكثر الخوارج والروافض ومنكرى الأقدار .

فأول من جمع فى ذلك الربيع بن صبيح وسعيد بن أبى عروبة وغيرهما ، وكانوا يصنفون كل باب على حدة إلى أن قام كبار الطبقة الثانية فى منتصف القرن الثانى فدونوا الأحكام ، فصنف ابن أبى ذئب بالمدينة موطأ ، وصنف الإمام مالك موطأه بالمدينة كذلك ، متوخيا فيه القوى من حديث أهل الحجاز ، ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومن بعدهم ، كما صنف ابن جريج بمكة ، والأوزاعى بالشام ، وسفيان الثورى بالكوفة ، وحماد ابن سلمة بن دينار بالبصرة ، ومعمر بن راشد وخالد بن جميل باليمن ، وجميل بن عبد الحميد بالرى ، وابن المبارك بخراسان ، ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم فى النسج على منوالهم فى جمع الأحاديث مختلطة بغيرها من الآثار والفتاوى .

ثم رأى بعض الأئمة أن يفرد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة ، وكان ذلك على رأس المائتين ، فصنف عبيد الله بن موسى العبسى الكوفى مسندا ، وصنف مسدد بن مسرهد البصرى مسندا ، وصنف أسد بن موسى الأموى مسندا ، وصنف نعيم بن حماد الخزاعى نزيل مصر مسندا ، ثم اقتفى الأئمة أثر هؤلاء السابقين فى التصنيف على المسانيد ، فكان مسند أحمد بن حنبل ، ومسند إسحاق بن راهويه ، ومسند عثمان بن أبى شيبة وغيرهم .

ومن العلماء من صنف على المسانيد والأبواب معا كأبى بكر بن أبى شيبة ، ومنهم من رتب على العلل بأن جمع فى متن كل حديث طرقه واختلاف الرواة فيه ، بحيث يتضح إرسال مايكون متصلا ، أو وقف مايكون مرفوعا أوغير ذلك ، ومنهم من رتب على الأبواب الفقهية وغيرها ونوّعه أنواعا ، وجمع ماورد فى كل نوع وفى كل حكم إثباتا أو نفيا فى كل باب ، بحيث تتميز أحكام الصوم عن أحكام الصلاة ، ومن أهل هذه الطريقة من التزم الصحيح كالشيخين ، ومنهم من لم يتقيد به كباقى الكتب الستة ، ومنهم من اقتصر على الأحاديث المتضمنة للترغيب والترهيب ، ومنهم من حذف الإسناد واقتصر على المتن كالبغوى فى مصابيحه ، واللؤلؤى فى مشكاته .

وأول من صنف فى الصحيح المجرد محمد بن إسماعيل البخارى ، وهو أصح كتاب عندنا بعد كتاب الله عز وجل ، ثم صحيح مسلم بن الحجاج ، ثم مسند أبى داود ، وجامع الترمذى ، وسنن النسائى ، وسنن ابن ماجه ، وهذه هى الكتب الستة الأصول وأشهر أمهات كتب الحديث .

ومن الكتب ما التزم مؤلفوها الصحة غير ماتقدم كصحيح ابن خزيمة ، وصحيح ابن حبان ، وصحيح الحاكم ، وصحيح الحافظ النيسابورى — وهو من تلاميذ مسلم — وكتاب الأحاديث الجياد

المختارة مما ليس فى الصحيحين للضياء المقدسى من المتأخرين[١] وقد التزم فيه الصحة ، وذكر أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها ، وسلمت له إلا اليسير مما تعقب عليه ، وكذلك كتاب المنتقى لابن الجارود ، والمنتقى لقاسم بن أصبغ ، والصحيح المنتقى لابن السكن البغدادى المصرى .

ومنهم من خرج كتبا على الصحيحين أو أحدهما وهى كثيرة ، كمستخرجات الحافظ الجرجانى والغطريفى وابن أبى ذهل وابن مردويه ، وهى مستخرجات على البخارى ، ومستخرجات الحافظ أبى عوانة وقاسم بن أصبغ والحافظ أبى جعفر أحمد بن سنان الحيرى ، والحافظ أبو بكر محمد بن رجاء النيسابورى الإسفرايينى والجوزقى والشاركى وأبى نعيم الأصفهانى والخلال وأبى ذر الهروى وابن منجويه ، وغير هؤلاء كثير .

ومنها كتب الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبوعة : مالك بن أنس فى الموطأ ، وأبى حنيفة النعمان ، ومحمد بن إدريس الشافعى ، وأحمد بن حنبل الشيبانى فى مسانيدهم .

ومنهم من جمع السنن ، وهى فى اصطلاحهم الكتب التى رتبت على أبواب الفقه من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة إلى آخرها ، وليس فيها شىء من الموقوف ، لأن الموقوف لا يسمى فى اصطلاحهم سنة ويسمى حديثاً ، وأولها سنن ابن جريج المكى أول المؤلفين فى الإسلام ، ومنها —زيادة على ما تقدم من السنن— الأربعة الأصول ، سنن الإمام الشافعى وسنن النسائى الكبرى وهى التى لخص منها الصغرى التى تعد من كتب الأصول — وهى التى يسميها المحدثون المجتبى — وسنن الدارمى وسنن البيهقى ، وسنن سعيد بن منصور بن شعبة المروزى ، وسنن أبى مسلم الكشى ، وسنن الدارقطنى وسنن أبى جعفر الدولابى ، وسنن موسى بن طارق ، وسنن أبى بكر أحمد بن محمد الأثرم ، وسنن الخلال ، وسنن أبى عمرو (زنجلة) ، وسنن الصفار ، وسنن أبى بكر الهمدانى ، وسنن أبى بكر ابن لال ، وسنن أبى بكر أحمد بن النجاد ، وسنن أبى إسحاق إسماعيل القاضى الأزدى ، وسنن أبى محمد يوسف بن يعقوب القاضى الأزدى ، وسنن أبى القاسم بن هبة الله اللالكائى .

ومنهم من جمع كتب السنة ، وهى الكتب التى تحث على اتباع السنة وترك البدعة ، منها كتاب السنة للإمام أحمد ، ولأبى داود ، ولأبى بكر بن الأثرم ، ولعبد الله بن أحمد ، ولأبى القاسم اللالكائى ولحنبل بن إسحاق بن حنبل — ابن عم الإمام أحمد وتلميذه — ولأبى بكر أحمد بن محمد بن هارون البغدادى المعروف بالخلال ، ولأبى القاسم الطبرانى ، ولابن منده ، والدارمى ، وابن أبى حاتم ، وأبى الفتح نصر بن إبراهيم المقدسى ، ومنها كتاب الإبانة عن أصول الديانة ، لأبى نصر عبيد الله ابن سعيد بن حاتم السجزى .

---

(١) الضياء المقدسى هو أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن المهدى المقدسى المتوفى سنة ٦٤٣ﻫ وكتابه المختارة مرتب على المسانيد لا على الأبواب فى ستة وثمانين جزءا ولم يكمل .

ومنهم من رتب الكتب على أبواب الفقه مشتملة على السنن وما هو فى حيزها أوله تعلق بها ، وسمى بعضها مصنفاً وبعضها جامعاً ، منها مصنفات وكيع بن الجراح ، وحماد بن سلمة بن دينار ، وأبى الربيع سليمان بن داود ، وأبى بكر بن أبى شيبة ، وعبد الرزاق ، وبقى ابن مخلد ، وجوامع سفيان الثورى ، وسفيان بن عيينة ، وأبى عروة معمر بن راشد ، وأبى بكر الخلال ، والجامعين : الكبير والصغير ، كلاهما للبخارى ، وجامع مسلم ، وكتاب الآثار لمحمد بن الحسن الشيبانى ، وشرح السنة للبغوى ، وكتاب الشريعة فى السنة لأبى بكر الآجرى ، وغيرها كثير .

ومنهم من ألف كتبا مفردة فى أبواب مخصوصة ، كالآجرى فى كتابه التصديق بالنظر لله ، وأبى نعيم الأصبهانى فى كتابه تثبيت الرؤيا لله ، وأبى بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس المعروف بابن أبى الدنيا فى كتابه الإخلاص ، وكذلك صنف فى الإخلاص أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن المعروف بابن الجوزى ، وكأبى بكر بن خزيمة فى كتابه التوحيد وإثبات الصفات ، والبيهقى فى كتابه الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد ، وغير ذلك من الكتب المؤلفة فى نواح من العقائد ، وهناك كتب فى بعض أبواب الفقه كالطهور لأبى عبيد القاسم بن سلام ، ولأبى بكر عبد الله بن أبى داود السجستانى كتاب فى الطهور كذلك ، ولمسلم بن الحجاج مؤلف فى الانتفاع بجلود السباع ، ولأبى نعيم الأصفهانى كتاب فى فضل السواك ، وقد ساق صاحب الرسالة المستطرفة كثيراً من الكتب المفردة فى الأبواب المخصوصة نكتفى بالإشارة إليها[1] .

وهناك كتب ليست على الأبواب ولكنها على المسانيد، وهى الكتب التى موضوعها جَعْل أحاديثِ كل صحابى على حدة صحيحاً كان أو حسناً أو ضعيفاً مرتبين على حروف الهجاء فى أسماء الصحابة كما فعله غير واحد — وهو أسهل تناولا — أو على القبائل ، أو السابقة فى الإسلام ، أو شرف النسبة ، أو غير ذلك ، وقد يقتصر فى بعضها على أحاديث صحابى واحد كمسند أبى بكر ، أو أحاديث جماعة منهم كمسند الأربعة أو العشرة ، أو طائفة مخصوصة جمعها وصف واحد كمسند المقلين ، ومسند الصحابة الذين نزلوا مصر ، إلى غير ذلك؛ والمسانيد كثيرة جداً : منها مسند أحمد — وهو أعلاها — وهو المراد عند الإطلاق ، ومنها مسند البخارى الكبير ، والمسند الكبير على الرجال لمسلم بن الحجاج ، ومسند أبى داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسى ، ومسند أسد بن موسى ابن إبراهيم بن الوليد المصرى المعروف بأسد السنة ، ومسند أبى الحسن مسدد بن مسرهد الأسدى البصرى وهو فى مجلد لطيف ، وله آخر قدره ثلاث مرات وفيه كثير من الموقوف والمقطوع .

وأطال صاحب الرسالة كثيراً فى سرد المسانيد بما لا يحتمله هذا المقام[2] ، ثم ذكر أن من المصنفات الحديثية كتبا فى التفسير ذكرت فيها أحاديث وآثار بأسانيدها كتفسير عبد الرحمن

---

(١) الرسالة المستطرفة ٣٤ — ٤٦
(٢) الرسالة المستطرفة ٤٦ — ٥٧

ابن أبي حاتم — وهو فى أربع مجلدات — عامته آثار مسندة ، وإسحاق بن راهويه ، وأبى بكر ابن أبي شيبة ، وأخيه عثمان بن أبي شيبة ، وأبى عبد الله بن ماجه القزوينى ، وعبد بن حميد ، وعبد الرزاق الصنعانى ، ومحمد بن يوسف الفريابى وأبى الشيخ بن حيان، وأبى حفص بن شاهين — وهو فى ألف جزء — ووجد بواسط فى نحو ثلاثين مجلداً،وبقيِّ بن مخلد،وقد قال ابن حزم : ما صنف فى الإسلام مثل تفسيره أصلا،لا تفسير محمد بن جرير ولا غيره،والإمام سنيد،وابن جرير الطبرى؛ الذى قال النووى فيه :أجمعت الأمة على أنه لم يصنف مثل تفسيره، وقال السيوطى : هو أجل التفاسير وأعظمها،وقال أبو حامد الإسفراييني :لو سافر أحد إلى الصين فى تحصيله لم يكن كثيراً ، وأبى بكر بن مردويه ، وأبى القاسم الأصبهانى وله التفسير الكبير فى ثلاثين مجلداً ، وتفاسير أخر ، ثم أورد عدة كتب فى التفسير بالأحاديث والأسانيد(١) .

كما أورد عدة كتب معينة فى المصاحف والقراءات ، فيها أيضاً أحاديث وآثار بأسانيد ، ككتاب المصاحف لأبى داود ، وكتاب المصاحف لأبى بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنبارى ، وكالمعجم فى القراءات لأبى بكر النقاش ، وكتاب الوقف والابتداء لأبى بكر بن الأنبارى إلى أن قال : ومنها كتب فى الناسخ والمنسوخ من القرآن أو الحديث بإسناد أيضاً : فمن الأول وهو ما يتعلق بالقرآن كتاب الناسخ والمنسوخ لأبى عبيد القاسم بن سلام ، ولأبى بكر بن الأنبارى ، ولأبى جعفر بن النحاس ، ومن الثانى وهو المتعلق بالحديث كتاب الناسخ والمنسوخ لأحمد بن حنبل ، ولأبى داود .

ومنهم من ألف فى الأحاديث القدسية الربانية ، وهى المسندة إلى الله تعالى ، بأن أضيفت إليه عز وجل ولم يقصد منها الإعجاز ، كالأربعين الإلهية لأبى الحسن بن المفضل المقدسى ، وكتاب مشكاة الأنوار لابن عربى .

ومنهم من ألف فى الأحاديث المسلسلة، وهى التى تتابع رجال إسنادها على صفة أو حالة ، كالمسلسل بالأولية لأبى طاهر عماد الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم سلفة ، وللحافظ الذهبى كتاب يسمى بالعذب السلسل فى الحديث المسلسل ، ومن هذا النوع كتاب لتقى الدين السبكى ، وكذلك أحمد بن إبراهيم البزار ، وأبو نعيم الأصفهانى ، وابن الطيلسان محمد بن أحمد بن سليمان ، وعلم الدين السخاوى المفسر اللغوى .

وهناك مؤلفات فى المراسيل ، ككتاب المراسيل لأبى داود صاحب السنن فى جزء لطيف مرتب على الأبواب فيها كذلك ، ومن بين ما ذكر فى هذه الأبواب باب ما ذكر فى الأسانيد المرسلة أنها لا تثبت بها حجة .

---

(١) الرسالة المستطرفة ٥٨ — ٥٩

وهناك أجزاء حديثية : ومصطلح الجزء عندهم يرجع إلى تأليف الأحاديث المروية عند رجل واحد من الصحابة أو من بعدهم ، ومنها جزء الحسن بن أبي سفيان الشيبانى النسائى صاحب المسند ، وكتاب الوحدان — والمراد بها من لم يرو عنه إلا راو واحد من الصحابة أو التابعين فمن بعدهم — وقد صنف فى ذلك الإمام مسلم وغيره ، ومنها جزء أبي عاصم الضحاك بن مخلد ، وجزء أبي على الحسن بن عرفة ، وجزء أبي مسعود أحمد بن الفرات ، وغيرها كثير جداً .

ومنها كتب ألفت فى الفوائد : كفوائد تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازى ، وفوائد أبي بشر ، وفوائد أبي عمرو عبد الوهاب بن محمد المعروف بابن منده ، وفوائد أبي بكر بن المقرى ، وفوائد ابن بشكوال وغيرها .

وهناك كتب وضعت فى الشمائل النبوية والمغازى : فمن كتب الشمائل كتاب الشمائل للترمذى ، والشمائل لأبي بكر المقرى الحافظ ، وكتاب الأنوار فى شمائل النبي المختار ، رتبه على واحد ومائة باب على طريقة المحدثين بالأسانيد، ومثلها دلائل النبوة لأبي نعيم الحافظ ، وكذلك أبوبكر للبيهقى الذى يقول الذهبي فيه: عليك به فإنه هدى ونور ، ومثله لأبي بكر الفريابي ولأبي حفص بن شاهين ، وأعلام النبوة لأبي داود السجستانى ،ودلائل الرسالة لأبي المطرف عبد الرحمن بن محمد بن عيسى ابن فطيس وهو فى عشرة أسفار ، ودلائل الإعجاز لأبي عوانة ، وكتاب الوفا فى فضائل المصطفى زادت أبوابه على خمسمائة فى مجلدين ، وكتاب الشفا بالتعريف بحقوق المصطفى للقاضى عياض ، وهو الذى خرج السيوطى أحاديثه فى مناهل الصفا وتناولناه بالحديث فى مناسبته من هذا الكتاب ،وفى كتاب الشفا أحاديث ضعيفة ، وأخرى قيل إنها موضوعة ، مما يدل على أنه لم يلتزم فى منهجه تصحيح الحديث ، وقد أفرد بعضهم الأحاديث المسندة فيه وهى ستون حديثا فى جزء .

ومن كتب السير والمغازى كتاب السيرة لأبي بكر الزهرى التابعى ، والسيرة لابن إسحاق ، وهى أكبر مراجع السيرة ، وقد هذبها أبو محمد عبد الملك بن هشام المصرى وصارت تنسب إليه ، وكتاب السيرة لأبي عمرو الواقدى ، والسيرة لأبي حفص الموصلى وكتاب شرف المصطفى لأبي سعيد النيسابورى فى ثمان مجلدات ، والمغازى لمحمد بن إسحاق ، ولأبي أيوب يحيي بن سعيد الأموى ولموسى بن عقبة وغيرهم .

ومن الكتب ما ألف فى أحاديث شيوخ مخصوصين من المكثرين ، كأحاديث سليمان بن مهران الملقب بالأعمش ، ومؤلفه أبو بكر الإسماعيلى ، وأحاديث الفضيل بن عياض التيمى للنسائى ، وأحاديث الزهرى لأبي عبد الله الذهلى — وهى المسماة بالزهريات — فى مجلدين ، وقد جمع عدد من المحدثين أحاديث الزهرى فى مؤلف .

ومن المؤلفات الحديثية كتب تجمع طرق بعض الأحاديث ، كطرق حديث : « إن لله تسعة وتسعين اسما » لأبي نعيم الأصفهانى ، وطرق حديث الحوض للمقدسى ، وطرق حديث قبض العلم للطوسى ، إلى غير ذلك .

ومنها كتب فى رواة بعض الأئمة المشهورين أو فى غرائب أحاديثهم ، ككتاب تراجم رواة مالك للخطيب البغدادى ، ذكر فيه من روى عن مالك فبلغ بهم ألفا إلا سبعة ، ومثل كتاب التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد لأبى عمر بن عبد البر ، فإنه ترجم فيه لرواة مالك فى الموطأ على حروف المعجم مع الكلام على متونها ، وإخراج الأحاديث المتعلقة بها بأسانيده ، وهو كتاب كبير الحرم فى سبعين جزءا غزير العلم لم يتقدمه أحد إلى مثله ، وكذلك كتاب غرائب مالك للدارقطنى ، ومثله لقاسم بن أصبغ البيانى ، وللطبرانى ، ولأبى القاسم بن عساكر وهو فى عشرة أجزاء إلى غير ذلك .

ومنها كتب فى الأحاديث الأفراد — جمع فرد — وهو قسمان : فرد مطلق ، وهو ماتفرد به راويه عن كل أحد من الثقات وغيرهم بأن لم يروه أحد من الرواة مطلقا إلا هو ، وفرد نسبى ، وهو ما تفرد به ثقة بأن لم يروه أحد من الثقات إلا هو ، أو تفرد به أهل بلد بأن لم يروه إلا أهل بلدة كذا كأهل البصرة ، أو تفرد به راويه عن راو مخصوص بأن لم يروه عن فلان إلا فلان وإن كان مرويا من وجوه عن غيره ، ومن الكتب المصنفة فيها كتاب الأفراد للدارقطنى ، وهو كتاب حافل فى مائة جزء حديثية ، وعمل أطرافه أبو الفضل بن طاهر ، وكتاب الأفراد لأبى حفص بن شاهين ، والأفراد المخرجة من أصول أبى الحسن أحمد بن عبد الله بن حميد بن رزيق البغدادى نزيل مصر ، وصنف أبو داود السنن التى تفرد بكل سنة منها أهل بلدة ، كحديث طلق بن على فى مس الذكر ، وقال : إنه تفرد به أهل اليمامة ، وكحديث عائشة فى صلاته صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء فى المسجد ، فإن الحاكم قال : تفرد أهل المدينة بهذه السنة .

ومنها كتب فى المتفق لفظا وخطا من الأسماء والألقاب والأنساب ونحوها وهو مفترق معنى ، وفى المؤتلف أى المتفق خطا منها وهو مختلف لفظا ، وفى المتشابه المركب من النوعين وهو المتفق لفظا وخطا من اسمين أو نحوهما مع اختلاف اسم أبيهما لفظا لا خطا أو العكس ، فمن الأول كتاب الخطيب البغدادى المتفق والمفترق وهو كتاب نفيس فى مجلد كبير ، والمتفق والمفترق أيضا لأبى عبد الله محمد بن النجاد البغدادى ، وكذلك لأبى بكر الجوزقى وهو مشهور ، وله آخر أبسط منه فى نحو ثلاثمائة جزء ، ومن النوع الثانى كتاب المختلف والمؤتلف للدارقطنى ، ولأبى محمد عبد الله بن على الرشاطى كتاب الأعلام بما فى المؤتلف والمختلف للدارقطنى من الإبهام ، وكتاب المؤتلف والمختلف لأبى سعد المالينى ، والمختلف والمؤتلف لعلاء الدين الماردينى وغير ذلك كثير .

ومنهم من ألف فى معرفة الأسماء والكنى والألقاب ، أى أسماء من اشتهر بكنيته وكنى من اشتهر باسمه ، وألقاب المحدثين ونحو ذلك ، ككتاب الأسماء والكنى للإمام أحمد بن حنبل ، ومثله لأبى بشر الدولابى ، والأسماء والألقاب لأبى الفرج بن الجوزى ، وهو المسمى كشف النقاب عن الأسماء والألقاب ، ومجمع الآداب فى معجم الأسماء والألقاب لأبى الوليد بن الفرضى ، والكنى والألقاب لأبى عبد الله الحاكم ، والألقاب والكنى لأبى بكر أحمد بن عبدالرحمن الشيرازى ، ومنتهى الكمال فى معرفة ألقاب الرجال لأبى الفضل على بن الحسين الفلكى .

ومنهم من ألف فى مبهم الأسانيد أو المتون من الرجال أو النساء ، ككتاب عبد الغنى بن سعيد المصرى فى ذلك ،وهو المسمى بكتاب الغوامض والمبهمات ،وكذلك الغوامض والمبهمات للخطيب البغدادى وإن كان تحصيل الفائدة منه عسير لترتيبه أسماء المبهمات على حروف المعجم ، فإن من عرف المبهم لا يحتاج إلى الكشف عنـــه ، ومن جهله لا يعرف موضعه ، والغوامض والمبهمات لابن بشكوال جمعها دون ترتيب ، وكذلك صنف فى الغوامض والمبهمات شمس الدين محمد ابن طاهر المقدسى المعروف بابن القيسرانى ، وقد جمع فيه نفائس إلا أنه توسع بذكر ما ليس من شرط المبهمات .

ومنهم من ألف فى الأنساب ، ككتاب الأنساب لأبى سعد السمعانى وهو كتاب عظيم فى هذا الفن لم يصنف فيه مثله ، واختصره عز الدين بن الأثير محمد بن محمد بن عبد الكريم ، وزاد فيه أشياء أهملها واستدرك على ما فاته وسماه اللباب ، وهو كتاب مفيد فى ثلاث مجلدات ، وكتاب أنساب المحدثين لمحب الدين محمد بن النجار البغدادى ، ولأبى فضل محمد بن طاهر المقدسى مثله ، وذيل عليه تلميذه أبو موسى محمد بن أبى بكر المدينى ، وكتاب العجالة لأبى بكر محمد بن موسى الحازمى ، وكتاب الأنساب لأبى محمد عبد الله بن على بن عبد الله بن خلف الرشاطى المسمى باقتباس الأنوار والتماس الأزهار فى أنساب الصحابة ورواة الآثار .

ومنهم من ألف كتبا فى معرفة الصحابة مرتبا إياهم على الحروف أو على القبائل أو غير ذلك : ككتاب معرفة الصحابة لأبى أحمد الحسن بن عبد الله العسكرى وهو مرتب على القبائل ، ولأبى محمد عبد الله بن محمد بن عيسى ، وكتاب المعرفة فى مائة جزء ، ولأبى العباس جعفر بن محمد المستغفرى كتاب أيضا ، ولأبى الحسن على بن المدينى الحافظ الثقة كتاب سماه كتاب معرفة من نزل من الصحابة سائر البلدان فى خمسة أجزاء لطيفة ، ولأبى عبد الله محمد بن إسحاق بن منده الأصبهانى كتاب كبير جليل قال ابن عساكر : وله فيه أوهام ، وكتاب معرفة الصحابة لأبى نعيم الأصبهانى فى ثلاث مجلدات ، وقد ألف فى الصحابة كذلك أبو القاسم البغوى ، وأبو حفص بن شاهين ، وأبو حاتم محمد بن حبان البستى ، وأبو بكر أحمد بن عبد الله بن البرقى ، وأبو منصور محمد بن سعد الباوردى — وهو من شيوخ ابن منده — وغير هؤلاء كثير .

وإن منهم من ألف فى تواريخ الرجال وأحوالهم ، كتاريخ البخارى الكبير ، وتاريخ ابن معين وتاريخ صاحبه محمد بن حاتم الهاشمى مولاهم الدورى ، وتاريخ العجلى ، وتاريخ ابن أبى شيبة ، وتاريخ أبى عمرو خليفة بن خياط ، وتاريخ محمد بن سعد كاتب الواقدى ، وتاريخ أبى بكر أحمد ابن أبى خيثمة ، وتاريخ أبى محمد عبد الله بن محمد بن الجارود ، وتاريخ حنبل بن إسحاق ، وتاريخ أبى العباس محمد بن إسحاق السراج ، وتاريخ ابن حبان ، وتاريخ أبى زرعة الدمشقى ، وتاريخ أبى يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد القزوينى ، وتاريخ مصر لأبى سعيد عبد الرحمن ابن أحمد صاحب الشافعى يونس بن عبد الأعلى الصدفى ، ألف لمصر تاريخين أحدهما وهو الأكبر يختص بالمصريين ، والثانى يختص بالغرباء .

ومنهم من ألف المعاجم ، وهى كتب تجمع فيها الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك ، ويغلب ترتيبها على حروف الهجاء ، وذلك كمعجم الطبرانى الكبير رتبه على حروف المعجم فيما عدا مسند أبى هريرة فقد أفرده فى مصنف ، ومعجمه الأوسط فى أسماء شيوخه وهم كثير ، وأكثر فيه من غرائب حديثهم وهو فى ست مجلدات كبار ، ومعجمه الصغير وهو فى مجلد ، خرج فيه عن ألف شيخ يقتصر فيه على حديث واحد — غالبا — عن كل واحد من شيوخه ، وكتاب معجم الصحابة لأحمد بن على بن لال ، ومثله لأبى الحسين بن قانع ، وأبى منصور الباوردى ، وأبى القاسم البغوى ، وأبى القاسم بن عساكر الدمشقى الذى ألف أيضا معجم البلدان ومعجم النسوان ، ومن المعاجم معجم أبى يعلى الموصلى ، ومعجم أبى العباس محمد بن عبد الرحمن الدغولى ، ومعجم الشيوخ للإسماعيلى أبى بكر ، ولأبى نعيم الأصبهانى ولأبى عبد الله الحاكم الضبى . . وغيرها .

ومنهم من كتب فى الطبقات ، وهى الكتب التى تشتمل على ذكر الشيوخ وأحوالهم ورواياتهم طبقة بعد طبقة ، وعصرا بعد عصر إلى زمن المؤلف ، ومنها كتاب الطبقات لمسلم بن الحجاج ، ومثله للنسائى ، والطبقات الكبرى لابن سعد كاتب الواقدى فى نحو من خمسة عشر مجلدا ، وله طبقات أخرى صغرى ثانية وثالثة ، وطبقات التابعين لأبى حاتم محمد بن إدريس الرازى من أقران البخارى ومسلم ، ومثله لابن منده ولغيره ، وطبقات النساك لأبى سعيد بن الأعرابى ، وطبقات الرواة لأبى عمرو خليفة بن خياط ، وطبقات الهمدانيين لأبى الفضل صالح بن أحمد الهمدانى ، وطبقات القراء لأبى عمرو عثمان بن سعيد الأموى مولاهم القرطبى الدانى ، وطبقات الصوفية لأبى عبد الرحمن السلمى ، وكتاب حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبى نعيم الأصبهانى فى عشر مجلدات ضخام وفيها الصحيح والحسن والضعيف وبعض الموضوع .

ومنهم من ألف فى المشيخات ، وهى كتب تشتمل على ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلف وأخذ عنهم ، أو أجازوه وإن لم يلقهم ، كمشيخة الحافظ أبى يعلى الخليلى ، ومشيخة أبى يوسف ابن جوان ، ومشيخة أبى الحسن بن المهدى ، وغيرها كثير .

ومن العلماء من ألف فى علوم الحديث (أى مصطلح الحديث أو أصول الحديث) وذكروا فيها أحاديث بأسانيد ، ككتاب المحدث الفاصل بين الراوى والواعى للقاضى أبى محمد الحسن ابن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزى ، وهو أول كتاب جامع ألف فى هذا النوع ، ثم كتاب علوم الحديث لأبى عبد الله الحاكم ، وتلاه أبو نعيم الأصبهانى فعمل على كتابه مستخرجاً وأبقى أشياء لمن يتعقبه ، ثم جاء بعد هؤلاء الخطيب أبو بكر البغدادى فصنف كتاباً سماه الكفاية جمع فيه أصول الرواية وقوانينها ، وكتاباً سماه الجامع لآداب الشيخ والسامع ، وكل منهما بلغ الغاية فى بابه ، وجاء القاضى عياض فصنف كتاب الإلماع إلى معرفة أصول الروايات وتقييد السماع ، وكتاب مالا يسع المحدث جهله للحافظ أبى حفص الميانجى وإيضاح مالا يسع المحدث جهله للحافظ أبى جعفر عمر بن عبد المجيد المقدسى . . إلى غير ذلك من المؤلفات .

ومنهم من ألف كتباً فى الضعفاء والمجروحين من الرواة ، أو فى الثقات منهم ، أو فيهما معاً ، ككتاب الضعفاء لكل من البخارى والنسائى وأبى حاتم بن حبان وأبى عبد الله محمد بن عبد الرحيم البرقى ، وأبى بشر الدولابى ، وكذلك لأبى جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلى ، ولأبى نعيم الجرجانى ، ولأبى الفتح محمد بن الحسين بن النعمان الأزدى ، ولابن عدى الجرجانى فى كتابه الكامل الذى ذكر فيه كل من تكلم فيه ولو كان من رجال الصحيحين ، وذكر فى ترجمة كل واحد حديثاً فأكثر مما رواه من الغرائب والمناكير فى نحو ستين جزءاً ، وهو أكمل كتب الجرح وعليه الاعتماد فيها . . . إلى غير ذلك من المؤلفات .

ومن العلماء من ألف فى العلل (وهى عبارة عن الأسباب الخفية الغامضة التى تقدح فى صحة الحديث مع أن الظاهر سلامته منها) ، ككتاب العلل للبخارى ، ومثله لمسلم وللترمذى ، وممن ألفوا فى العلل أيضاً الإمام أحمد بن حنبل ، وعلى بن المدينى وأبو بكر الأثرم ، وأبو على النيسابورى وابن أبى حاتم ، وأبو عبد الله الحاكم ، وأبو بكر أحمد بن هارون البغدادى الخلال ، وزكريا ابن يحيى الضبى الساجى ، والدارقطنى وكتابه أجمع كتاب فى العلل مرتب على المسانيد فى اثنى عشر مجلدا ، جمعه له تلميذه الحافظ أبو بكر البرقانى ، وابن الجوزى فى كتابه العلل المتناهية فى الأحاديث الواهية . . . وغير ذلك .

ومنهم من ألف فى الموضوعات كأبى عبد الله الجوزقى فى كتابه الموضوعات من الأحاديث المرفوعات ، وابن الجوزى فى الموضوعات الكبرى ، وأبى الفضل محمد بن طاهر المقدسى فى كتابه تذكرة الموضوعات.

ومن المؤلفين من كتب فى غريب الحديث ، ككتاب غريب الحديث والآثار لأبى عبيد القاسم ابن سلام البغدادى الذى يقال : إنه أول من ألف فى غريب الحديث على سبيل الاستقصاء ، وإلا فإن أول من ألف فيه على الصحيح هو النضر بن شميل المازنى ، وذيل عليه أبو محمد عبد الله ابن مسلم بن قتيبة الدينورى ، وذيل على ابن قتيبة أبو محمد قاسم بن ثابت بن حزم العوفى السرقسطى فى كتابه الذى سماه : الدلائل فى شرح ما أغفله أبو عبيد وابن قتيبة من غريب الحديث ، ومات عنه ولم يكمله ، فأتمه أبوه أبو القاسم ثابت بن حزم السرقسطى الحافظ المشهور ، وكتاب غريب الحديث أيضاً لأبى سليمان حمد الخطابى البستى ، وهذه هى أمهات كتب الغريب المتداولة فى الحديث ، وهناك كتب أخرى فى الغريب نشير إلى بعضها فى موضعها فيما يأتى بإذن الله .

ومن العلماء من ألف فى اختلاف الحديث أو فى تأويل مختلف الحديث ، كالإمام الشافعى فى كتابه اختلاف الحديث ، وأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة فى تأويل مختلف الحديث ، وأبى جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى فى كتابه مشكل الآثار .

ومن المؤلفات كتب الأمالى ، وقد كان الإملاء من وظائف الحفاظ من المحدثين فى القديم ، كان الحافظ يخصص لتلاميذه يوماً من أيام الأسبوع : الثلاثاء أو الجمعة غالباً ، يلتقى بهم فى المسجد ، ويدون المستملى عن شيخه ما يمليه عليه فى المجلس ، ويبدأ تدوينه ببيان عن زمان المجلس ومكانه وشيخه فيه ، بأن يقول : هذا مجلس أملاه شيخنا فلان بجامع كذا فى يوم كذا ويذكر التاريخ ، ثم يورد المملى بأسانيده إلى الشيوخ أحاديث أو آثارا يفسر غريبها ، ويورد من الفوائد المتعلقة بها بإسناد أو بدونه ما يختاره ويتيسر له ، وقد كان الإملاء شائعاً فى الصدر الأول ، ثم قلّ الإملاء بموت الحفاظ ، وأحياه بعض الأعلام المتأخرين فى مصر كالعراقى وابن حجر والسيوطى ، ومن كتب الإملاء الكثيرة كتاب الأمالى لأبى القاسم بن عساكر ، ولولده أبى محمد قاسم ، ولأبى زكريا يحيى بن عبد الوهاب بن منده ولجده أبى عبد الله محمد بن إسحاق بن منده ، ولأبى بكر الخطيب ، ولأبى طاهر المخلص ، ولأبى محمد الحسن الخلال ، ولأبى عبد الله الحاكم ، ولعبد الغافر الفارسى ، ولأبى حفص بن شاهين . . . ولكثير جداً غير هؤلاء .

ومنهم من ألف فى رواية الأكابر عن الأصاغر ، والآباء عن الأبناء وعكسه ، وهى أنواع مهمة ولها فوائد ، والأصل فى النوع الأول رواية النبى صلى الله عليه وسلم عن تميم الدارى خبر الجساسة ، ومنها كتاب ما رواه الكبار عن الصغار والآباء عن الأبناء للحافظ أبى يعقوب إسحاق ابن إبراهيم المنجنيقى نزيل مصر ، وكتاب رواية الصحابة عن التابعين ، وكتاب رواية الآباء عن الأبناء كلاهما للخطيب البغدادى ، وكتاب رواية الأبناء عن آبائهم لأبى نصر عبيد الله بن سعيد السجزى ، وكتاب من روى عن أبيه من الصحابة والتابعين لأبى حفص بن شاهين ، وجزء من روى عن أبيه عن جده لابن أبى خيثمة ، وغيرها من المؤلفات .

ومنها كتب فى آداب الرواية وقوانينها ، منها كتاب الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع للخطيب البغدادى ، وكتاب الكفاية فى معرفة أحوال علم الرواية له أيضاً ، وكتاب أدب إملاء الحديث لأبى سعد بن السمعانى ، وكتاب سنن التحديث للحافظ الثقة صالح بن أحمد الهمدانى .

ومنها كتب فى عوالى بعض المحدثين ، وهى كثيرة ، منها كتاب عوالى الأعمش لأبى الحجاج يوسف بن خليل ، وعوالى عبد الرزاق للضياء المقدسى فى ستة أجزاء ، وعوالى سفيان بن عيينة لأبى عبد الله محمد بن إسحاق بن منده ، وعوالى مالك لأبى عبد الله الحاكم ، وعوالى مالك أيضاً لأبى الفتح سليم بن أيوب . . . وغير ذلك كثير .

ومنها كتب فى التصوف وطريق القوم ، وذكرت فيها أحاديث بأسانيد ، ككتاب أدب النفوس لأبى بكر الآجرى ، وكتاب المجالسة لأبى بكر الدينورى ، وكتاب الأولياء لابن أبى الدنيا ، وكرامات الأولياء لأبى محمد الحسن الخلال البغدادى ، وكتاب الجليس والأنيس لأبى الفرج المعافى بن زكريا النهروانى ، ورياضة النفس للحكيم الترمذى ، والرسالة القشيرية لأبى القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيرى ، وعوارف المعارف للسهروردى ، والفتوحات المكية لابن عربى ، وغير ذلك .

ومنها كتب الأطراف ، وهى التى يقتصر فيها على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته مع الجمع لأسانيده ، إما على سبيل الاستيعاب ، أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة كأطراف الصحيحين لأبى مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقى ، ومثله لأبى محمد خلف بن محمد بن حمدون الواسطى ، ولأبى نعيم الأصبهانى ، وأطراف الكتب الخمسة — البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى — لأبى العباس أحمد بن ثابت الطرقى ، وأطراف الستة — وهى الخمسة المتقدمة مضافاً إليها مسند ابن ماجه — لأبى الفضل محمد بن طاهر المقدسى ، وأطرافها كذلك لجمال الدين يوسف ابن عبد الرحمن الحلبى ، وكتاب الكشاف فى معرفة الأطراف وهو للحافظ شمس الدين أبى المحاسن محمد بن على بن الحسن بن حمزة الحسينىَ الدمشقى ، وأطراف الأحاديث المختارة للضياء المقدسى وأطراف الفردوس له أيضاً ، وأطراف الغرائب والأفراد للدارقطنى لأبى الفضل بن طاهر .

ومنها كتب الزوائد وهى الأحاديث الزائدة فى بعض كتب الحديث على بعض آخر منها وسوف نشير إلى عديد منها بإذن الله فى الفصل الخاص بها فى هذا الكتاب .

ومنها كتب فى الجمع بين بعض الكتب الحديثية ، كالجمع بين الصحيحين للصاغانى ، وهو المسمى مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية ، والجمع بين الأصول الستة — البخارى ومسلم والموطأ والسنن الثلاثة لأبى داود والترمذى والنسائى — لأبى الحسن رزين العبدرى ، وهو المسمى بالتجريد للصحاح والسنن ، وجامع الأصول لأبى السعادات المبارك ابن الأثير الجزرى ، وغير ذلك .

ومنها كتب مجردة أو منتقاة من كتب الأحاديث المسندة خصوصاً أو عموماً ، كمصابيح السنة للبغوى ، وقسمها إلى صحاح وحسان ، وأراد بالصحاح ما أخرجه الشيخان أو أحدهما ، وبالحسان ما أخرجه أرباب السنن الأربعة مع الدارمى أو بعضهم ، وهو منهجه واصطلاحه ، ومن منهجه أنه لا يعين من أخرج كل حديث على انفراده ، ولا الصحابى الذى رواه ، وكتاب الأحكام الشرعية الكبرى لابن الخراط فى ست مجلدات انتقاها من كتب الأحاديث .

ومنها كتب فى أسماء الصحابة من غير ما مضى ، كذيول الاستيعاب فى معرفة الأصحاب لأبى عمر بن عبد البر ومختصراته ، ومنها كتاب أسد الغابة ومختصراته .

ومنها كتب فى بيان حال الرواة غير ما تقدم ، وضبط أسمائهم وأسماء بلدانهم ، ككتاب أبى نصر الكلاباذى فى رجال البخارى سماه الهداية والإرشاد ، وكتاب التعديل والتخريج لمن روى عنه البخارى فى الصحيح لأبى الوليد سليمان بن خلف الباجى ، وكتاب معجم البلدان لياقوت الحموى . وغيرهما مما سنذكره فى موضعه بإذن الله .

هذه أشهر العلوم الحديثية التى تناولها الأقدمون بالتدوين خدمة للسنة ، وفى كل منها مؤلفات كثيرة وضخمة وضعت فى دقة وأمانة تشهد لأصحابها بعلو الهمة وصدق العزم ، وتؤكد أن ما بذلوه من جهاد شاق وكفاح مضن لم يكن إلا ابتغاء رضوان الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، ورغبة فى رعاية السنة وحمايتها من الدخيل .

الفصل الثاني

مَنَاهِجُ المُحَدِّثِينَ فِي مِصْرَ

بعد سقوط بغداد

مناهج المحدثين فى مصر
بعد سقوط بغداد

تمهـيد :

يبدو أنه كان نصيب هـذا العصر من تلك النواحى أن يجول فيما سُبق به من تجريد السنة من الأسانيد مع عزو الأحاديث إلى كتبها التى أخذت منها ، وتقويمها أو تركها بلا تقويم اعتماداً على هذا العزو ، كما يتبين هذا فيما سوف نعرضه من دراسة فى المدونات الحديثية بأنواعها بإذن الله .

المناهج :

ويمكن بيان المناهج إجمالا فى طرق عرض السنة ونقلها بمـا يأتى :

فمنها ما وضع فى أحاديث الأحكام ، وهى تلك التى تبين أدلة الأحكام الشرعية فيما استنبطه الأئمة فى فروع الفقه ، مثل كتاب المنتقى لابن تيمية ، وتقريب الأسانيد للعراقى ، وبلوغ المرام للحافظ ابن حجر .

ومنها ما وضع فى الأحاديث الداعية إلى أبواب الخير ببيان ما تعد به فاعله من الثواب والأجر حثاً على فعله والإقبال عليه ، والأحاديث الناهية عن أنواع الشر ببيان ما تهدد به فاعله من العقوبة والوزر تنفيراً منه وزجراً عنه ، ومن ذلك كتاب الترغيب والترهيب للحافظ المنذرى ، والزواجر عن اقتراف الكبائر لابن حجر الهيثمى ، والإتحافات السنية فى الأحاديث القدسية للمناوى .

ومنها ما وضع قصداً إلى جمع السنة النبوية كلها ، أو جمع بعضها من جوامع الكلم مما يقرب أبواب السنة بأنواعها لطالبيها ، كما فى جمع الجوامع والجامع الصغير كلاهما للسيوطى وكنوز الحقائق فى أحاديث خير الخلائق للمناوى .

وما قصد فيه إلى جمع ما زاد على الكتب الستة الأصول ، أو عليها وعلى مسند أحمد بن حنبل من المؤلفات الحديثية الأخرى ليتكون من مجموع هذه الكتب ما يعطى صورة مستوعبة أو شبهها للسنة النبوية المطهرة ، وذلك ما يعرف بين المحدثين بكتب الزوائد ، ومنها مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمى ، كما أن منها المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية لابن حجر .

ومنها ما وضع قصدا إلى توضيح أحاديث كتب الأصول الستة أو غيرها بيانا للغريب من الأحاديث أو شرحاً لها ، أو دفعاً للتضارب الذى يظهر بينها ، ومن هذه الكتب الدر النثير تلخيص النهاية لابن الأثير ، وفتح البارى وعمدة القارى وإرشاد السارى وفيض القدير .

ومن المؤلفات ما وضع لبيان اصطلاحات المحدثين مما يعرف باسم كتب أصول الحديث أو علوم الحديث ، مثل كتاب التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ، ونخبة الفكر وشرحها ، وفتح المغيث شرح ألفية الحديث ، وتدريب الراوى شرح تقريب النواوى .

ومنها ما وضع لتخريج الأحاديث الواردة فى بعض الكتب ، وعزوها إلى المصادر الأصلية التى وردت فيها وتقويمها ببيان درجتها ، رغبة فى فرز السنة لاختيار مقبولها ونفى ما عداه ، ومن ذلك كتاب المغنى عن حمل الأسفار فى الأسفار فى تخريج ما فى الإحياء من الأخبار ، وكتاب التلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير ، ومناهل الصفا لتخريج أحاديث الشفا .

ومن المؤلفات ما وضع بياناً لرواة الحديث ونقلته ، والتأريخ لولادتهم ووفاتهم ، وتمييز العدول من المجروحين ، حرصاً على تنقية السنة ونفى الدخيل عنها ، وتنزيهاً لساحتها من رواية الضعفاء والمجاهيل وكذب الوضاعين ، وهذا النوع يسمى بكتب الرجال ، ومنه كتاب الإصابة فى تمييز الصحابة ، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، وطبقات الحفاظ ، وإسعاف المبطأ — برجال الموطأ .

فى كل هذه الأنواع من المؤلفات وفى غيرها مما سبق لنا إيراده فى الفصل الأول من هذا الباب كتب علماء الحديث فى مصر ، ودونوا من المؤلفات ما يعول عليه الدارسون للسنة ، ولكل منهم فيما كتب منهجه الذى سلكه وتميز به ، ولنضرب أمثلة لذلك لمناهجهم فى تناول (أحاديث الأحكام) ليستدل بها على طريقتهم فيما سواها .

كان منهم من يحذف الإسناد اختصاراً ، ويستعيض عنه بعزو الأحاديث وتخريجها وتقويمها ، وعرضها لمن يريد الانتفاع بها ، بعد أن يختارها من أقوى الأحاديث متناً وأصحها إسناداً مما اتفق عليه الشيخان ، وذلك كما فعل الإمام المقدسى فى كتابه عمدة الأحكام .

وكان منهم من توسع فيما رجع إليه من المادة الحديثية ، واستقاها من كتب الأصول الستة ومن مسند أحمد ، واستغنى بالعزو إلى هذه المسانيد عن الإطالة بذكر الأسانيد ، وأغفل تقويم الأحاديث اعتماداً على استمدادها من كتب الأصول التى تلقتها الأمة بالقبول ، وذلك كما فعل ابن تيمية فى كتابه المنتقى .

وكان منهم من التزم الرواية من أسانيد بعينها لا يعدوها إلى غيرها ، واختار أعلاها وأقواها ، وركز البيان عن رجالها والكشف عن أحوالهم ، ثم أورد رواياتهم فى كتب السنة دون أن يعزو من هذه المرويات ما كان متفقاً عليه فى الصحيحين ، أما ما كان فى أحدهما أو فى غيرهما من كتب السنة — كالموطأ ومسند أحمد — فإنه يعزوه إلى أصله ، وكان من منهجه عند العزو أنه يريد أصل الحديث لا ذلك اللفظ ، وذلك كما فعل الحافظ العراقى فى كتابه تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد .

ومنهم من اختصر فى كتابه على أصول الأدلة الحديثية للأحكام الشرعية ، وبيان مخرج الحديث بعد ذكره نصحاً للأمة ، وقدم الضرورى من الأدلة فى إيجاز يعين على الحفظ والفهم دون توسع ، ورمز للتخريج برموز بيّنها فى مقدمة كتابه ، وجرّد الأحاديث من أسانيدها ، واختار نخبة من الأحاديث متجهاً فى أكثر ما اختاره منها إلى ما بنى عليه أحد الأئمة مذهبه فى الفقه بمقتضى الميل

والمناصرة ، ولم يمنعه ذلك من إيراد أدلة المذاهب الأخرى تحقيقاً لأمانة العلم ، ودفعاً لشبهة التعصب المذهبي ، وتقريباً لأدلة الأحكام إلى الدارسين ، وذلك كما فى كتاب بلوغ المرام من أدلة الأحكام .

ومنهم من حشد فى كتابه جميع ما استدل به الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المشهورة وغيرها من صريح السنة النبوية وسنة الخلفاء الراشدين ، وجرده من أقوال جميع المجتهدين التى لم تصرح بها الشريعة — على حد قول مؤلفه — فجمع من كتب الحديث التى تيسرت له عند تأليف كتابه أحاديث الشريعة وآثارها ، وتوسع فى الأخذ عن كثير من هذه الكتب كموطأ مالك ، ومسند الإمام سنيد بن داود — وهو من أقران مالك يروى عن وكيع — وكالصحيحين ، ومسانيد الأئمة الثلاثة أبى حنيفة ،والشافعى ،وأحمد ، وصحيح أبى داود،وصحيح الحاكم،وصحيح ابن خزيمة وابن حبان ، والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه ، والمختارة للضياء المقدسى ، فأخذ من كل هذه الكتب مادة حديثية خصبة قربها إلى الدارسين ، ليأخذ كل بما يفتح الله به عليه منها ، ولم يعز أحاديث الكتاب إلى من أخرجها من الأئمة استناداً إلى أنه لا يروى إلا ما استدل به الأئمة المجتهدون فى مذاهبهم ، واقتصر من الحديث على إيراد محل الاستدلال المطابق للترجمة ، ولا يكرر حديثاً فى باب إلا إذا اشتمل على زيادة حكم ظاهر لا يوجد فى الحديث الذى قبله ، وقدم لطلاب أدلة الأحكام مادة حديثية مجردة ، وترك أمرين بارزين تقحم فيهما كثير من العلماء والفقهاء : هما التأويل والحكم بالنسخ ، لأن كلا منها لا يخلو من إظهار شخصية حيال الحديث النبوى الكريم ، وذلك كما فعل الإمام الشعرانى فى كتابه كشف الغمة عن جميع الأمة .

ومثل هذا التعدد فى مناهج المحدثين فى كتب أحاديث الأحكام كان اختلاف المناهج فى غيرها من أنواع العلوم الحديثية الأخرى ، فى كتب الترغيب والترهيب ، وفى كتب الجوامع العامة ، وفى كتب الزوائد ، وفى توضيح المبهمات ، وفى كتب أصول الحديث ،وفى كتب التخريج وكتب الرجال ، فى كل ذلك وفى غيره من أنواع علوم السنة الأخرى تعددت المناهج ، واختلفت الطرائق فإن فى بعضها بسطاً ، وفى الآخر اختصاراً ، وفى بعضها التزاماً برواية الصحيح أو المقبول ، وفى الآخر عدم التزام به مع التنبيه ، ولكنها جميعاً كانت تدور فى فلك واحد هو خدمة السنة ، وتهدف إلى غاية واحدة كانت مقصداً لمناهج المحدثين فى دورها الأخير فيما قبل سقوط بغداد ، هى تقريب السنة إلى طلابها وعرض النافع منها والتنبيه على ما عداه ، وبذلك يمكن أن نعتبر مناهج المحدثين فيما بعد سقوط بغداد امتداداً للدور الأخير من مناهجهم قبل ذلك فى مرحلة التقليد والاختصار والتقريب ، ثم محاولة جمع الشتيت من علوم السنة ومادتها ، وإضافة الجديد إلى كل من هذه العلوم : من شرح لغامض ، أو بيان لمبهم ، أو تفصيل لمجمل ، أو توفيق بين النصوص الحديثية حين يظهر بينها التعارض والاختلاف .

وهذه أمثلة أخرى لما تصرف به المتأخرون فى بعض كتب الأولين ، تستبين منها مناهجهم فى اختيار بعض العلوم الحديثية وإفرادها بالتأليف :

ففى الكتب المخرجة على الصحاح من كتب الحديث أملى الحافظ العراقى مستخرجاً على مستدرك الحاكم ولكنه لم يكمل ، والمستخرج عندهم أن يأتى المصنف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب ، فيجتمع معه فى شيخه أو فيمن فوقه – ولو فى الصحابى – مع رعاية ترتيبه ومتونه وطرق أسانيده ، وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة ، وربما لم يجد المخرج سنداً يرتضيه للحديث فيسقطه ، أو يذكره من طريق صاحب الكتاب :

وفى كتب السنن التى اصطلح العلماء على أنها المرتبة على الأبواب الفقهية كتب الشيخ علاء الدين بن التركمانى حاشية على كتاب السنن الكبير للبيهقى ، سماها الجوهر النقى فى الرد على البيهقى ، فى سفر كبير أكثرها اعتراضات عليه ومناقشات له ومباحثات معه ، وقد لخصها قاسم بن قطلوبغا الحنفى فى كتاب سماه ترجيع الجوهر النقى ، ورتبه على ترتيب حروف المعجم ولم يكمله ، ووصل منه إلى حرف الميم .

وفى مجال الكتب المرتبة على أبواب الفقه مما اشتملت على السنن أو ما هو فى حيزها كتب بدر الدين العينى شرحاً على معانى الآثار للطحاوى سماه مبانى الأخبار فى شرح معانى الآثار .

وفى كتب الأحاديث المسلسلة وهى التى تتابع رجال إسنادها على صفة أو حالة ألف أبو زرعة العراقى كتاباً فى الأحاديث المسلسلة ، كما ألف الحافظ شمس الدين السخاوى كتاباً جمع فيه مائة مسلسل مبيناً شأنها ، وكذلك الحافظ السيوطى الذى ألف المسلسلات الكبرى وهى خمسة وثمانون حديثاً ، كما ألف جياد المسلسلات :

وفى مجال كتب الشمائل والسير اختصر عز الدين بن جماعة كتاب الروض الأنف فى شرح غريب السير لأبى القاسم السهيلى فى كتاب سماه نور الروض ، وكتب حاشية عليه شرف الدين يحيى بن محمد المناوى ، جردها سبطه عبد الرءوف المناوى ، وقد ألف أبو الفتح بن سيد الناس كتاباً فى السيرة سماه عيون الأثر فى فنون المغازى والشمائل والسير :

وفى كتب المتفق والمفترق اختصر الحافظ ابن حجر مختصر الحافظ الذهبى الذى جمعه فى مشتبه الأسماء والنسبة ملخصاً من عبد الغنى المقدسى وابن ماكولا وابن نقطة وأبى الوليد الفرضى ، وقد سمى مختصره هذا تبصير المنتبه وتحرير المشتبه فى مجلد زاد فيه على أصله كثيراً ، واختصر القاضى علاء الدين بن التركمانى كتاب الخطيب البغدادى المسمى تلخيص المتشابه فى الرسم وحماية ما أشكل

منه عن بوادر التصحيف والوهم ، كما اختصره السيوطى أيضاً فى كتاب سماه تحفة النابه بتلخيص المتشابه ، وللحافظ ابن حجر مؤلف بديع فى الألقاب سماه نزهة الألباب ، جمع فيه مع التلخيص ما لغيره وزيادة ، وللسيوطى كشف النقاب عن الألقاب ، وكتاب المنى فى الكنى .

وفى كتب مبهم الأسانيد أو المتون من الرجال أو النساء اختصر كتاب ابن بشكوال المسمى بالغوامض والمبهمات أبو الحسن على بن الحافظ عمر بن الملقن ، وأتى فيه بزيادات ، وألف الحافظ قطب الدين أبو بكر محمد بن أحمد القسطلانى المصرى المتوفى سنة ست وثمانين وستمائة كتاباً سماه الإفصاح عن المعجم من الغامض والمبهم رتبه على الحروف ، كما صنف الشيخ ولى الدين أبو زرعة العراقى كتاباً سماه المستفاد من مبهمات المتن والإسناد رتبه على أبواب الفقه ليسهل الكشف منه ، واعتنى الحافظ ابن حجر بتحرير المبهمات بالنسبة للبخارى خاصة .

وفى كتب الأنساب لخص الحافظ السيوطى كتاب اللباب لعز الدين محمد بن محمد بن الأثير الجزرى فى كتاب سماه لب اللباب فى تحرير الأنساب وزاد فيه على أصله أشياء ، وهو فى مجلد لطيف ، كما لخص أنساب السمعانى القاضى قطب الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن خيضر ، وضم إليها ما عند ابن الأثير والرشاطى وغيرهما من الزيادات وسماه الاكتساب فى تلخيص — كتاب الأنساب .

وفى كتب تواريخ الرجال وأحوالهم رتب الحافظ قاسم بن قطلوبغا من تلاميذ الحافظ ابن حجر كتاب الإرشاد فى علماء البلاد لأبى يعلى الخليلى القزوينى .

وفى كتب المعاجم ألف شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف الدمياطى كتاباً ضمنه شيوخه وهم ألف وثلاثمـائة ، كما ألف كل من أبى إسحاق إبراهيم بن أحمد التنوخى المصرى ، وتقى الدين السبكى معجماً كذلك .

وفى مجال كتب الطبقات المشتملة على ذكر الشيوخ وأحوالهم ورواتهم — طبقة بعد طبقة وعصراً بعد عصر إلى زمن المؤلف — رتب الحافظ نور الدين الهيثمى كتاب حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبى نعيم فى كتاب سماه تقريب البغية فى ترتيب أحاديث الحلية ، وكتب فى طبقات الشافعية الشيخ تقى الدين السبكى .

وفى كتب الضعفاء والمخرجين من الرواة ذيل الحافظ العراقى على ميزان الاعتدال للذهبى بذكر جماعة فاتهم وهو فى مجلد ، كما عمل شيخ الإسلام ابن حجر لسان الميزان ضمنه الميزان وزوائده فى مجلدين ، كما رتب الحافظ نور الدين الهيثمى كتاب الثقات لابن حبان بإشارة شيخه العراقى وولده أبى زرعة ، وللشيخ قاسم بن قطلوبغا كتاب الثقات ممن لم يقع فى الكتب الستة فى أربع مجلدات .

وفى كتب علل الأحاديث ألف الحافظ ابن حجر كتاب الزهر المطلول فى الخبر المعلول .

وفى كتب الموضوعات اختصر الحافظ السيوطى كتاب الموضوعات الكبرى لأبى الفرج ابن الجوزى فى كتابه الذى سماه اللآلئ المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة، كما ذيل عليه بكتاب سماه ذيل اللآلئ ، وله كذلك تعقبات على ابن الجوزى سماه النكت البديعات على الموضوعات ، ثم اختصره فى كتاب سماه التعقبات على الموضوعات ، وقد ألف خاتمة المحدثين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن على الشامى المصرى المتوفى سنة اثنتين وأربعين وتسعمائة كتاب الفوائد المجموعة فى بيان الأحاديث الموضوعة .

وفى الأمالى أملى الحافظ زين الدين العراقى نحو أربعمائة مجلس ، وأملى السخاوى شمس الدين نحو ستمائة مجلس فى مكة وفى غيرها ، وأملى السيوطى ثمانين مجلسا ، كما أملى الدرة الفاخرة فى كشف علوم الآخرة للغزالى .

وفى كتب رواية الأكابر عن الأصاغر والآباء عن الأبناء وعكسه لخص الحافظ ابن حجر كتاب الوشى المعلم فيمن روى عن أبيه عن جده عن النبى صلى الله عليه وسلم ، لصلاح الدين خليل بن كيكلدى العلائى ، وزاد عليه تراجم كثيرة .

وفى الأطراف كتب الحافظ ابن حجر العسقلانى أيضا فى أطراف الكتب العشرة كتابا سماه إتحاف المهرة بأطراف العشرة فى ثمان مجلدات (والعشرة التى ذكر أطرافها هى : الموطأ ومسند الشافعى ومسند أحمد ومسند الدارمى وصحيح ابن خزيمة ومنتقى ابن الجارود وصحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم ومستخرج أبى عوانة وشرح معانى الآثار وسنن الدارقطنى) ، وزاد العدد واحدا لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه إلا نحو ربعه ، كما جمع الحافظ العراقى أطراف صحيح ابن حبان ، وجمع أبو العباس أحمد بن أبى بكر محمد بن إسماعيل البوصيرى المتوفى بالقاهرة سنة أربعين وثمانمائة أطراف المسانيد العشرة (مسند أبى داود الطيالسى ومسند مسدد ومسند الحميدى ومسند ابن أبى عمر العدنى ، ومسند إسحاق بن راهويه ، ومسند أبى بكر بن أبى شيبة ومسند أحمد بن منيع ومسند عبد بن حميد ومسند الحارث ومسند أبى يعلى الموصلى) .

وفى كتب الزوائد ألف العلماء المصريون كثيرا من الكتب ، نوردها بأسمائها وأسماء مؤلفيها فى الفصل الذى نعقده لدراسة الزوائد بإذن الله .

وفى الجمع بين بعض الكتب الحديثية شرح الحافظ قاسم بن قطلوبغا كتاب جامع المسانيد الخمسة عشر المنسوبة لأبى حنيفة من تخاريج الأئمة من أصحابه الأربعة فمن بعدهم ، وألف السيوطى جامع المسانيد ، وجمع الحافظ نور الدين الهيثمى أحاديث الغيلانيات والخلعيات وأفراد الدارقطنى وفوائد تمام مع ترتيبها على الأبواب فى مجلدين .

وفى مجال كتب التخريج — وهو من العلوم المستحدثة بعد حذف الأسانيد فى مرحلة اختصار السنة وتقريبها — خرج الحافظ جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعى المصرى أحاديث الكشاف استوعب ما فيه من الأحاديث المرفوعة، فأكثر من تبيين طرقها وتسمية مخارجها، ولم يتعرض غالبا للآثار ، وخرج الحافظ العراقى أحاديث الإحياء ، وخرج الحافظ ابن حجر أحاديث الكشاف فى كتابه العافى الشاف ملخصا من تخريج الزيلعى ، وخرج الشيخ عبد الرؤف المناوى أحاديث تفسير البيضاوى ، وخرج السخاوى والسيوطى وابن الملقن والتاج السبكى وابن التركمانى أحاديث كتب كثيرة ، نشير إلى الكثير منها فى الفصل الذى عقدناه لكتب التخريج بإذن الله .

و فى مجال الكتب المؤلفة فى الأحاديث المشهورة على الألسنة ألف الحافظ شمس الدين السخاوى كتابه المقاصد الحسنة فى بيان الأحاديث المشتهرة على الألسنة، كما ألف الحافظ السيوطى كتاب الدرر المنتثرة فى الأحاديث المشتهرة ، ملخصا إياه من تذكرة الزركشى مع زيادة عليه ، والبدر المنير فى غريب أحاديث البشير النذير فى نحو من ألفين وثلاثمائة ، للشيخ عبد الوهاب الشعرانى المصرى انتخبها من جوامع السيوطى مع المقاصد الحسنة .

وفى كتب الفتاوى الحديثية فتاوى شيخ الإسلام ابن حجر العسقلانى ، والأجوبة المرضية عما سئلت عنه من الأحاديث النبوية ، للحافظ السخاوى ، وفتاوى جلال الدين السيوطى ومنها كتاب الحاوى للفتاوى ، وفتاوى شهاب الدين أحمد بن حجر السعدى الهيثمى المصرى .

وفى الكتب المفردة فى جمع أحاديث بعض أنواع الحديث جمع السيوطى كتابه الفوائد المتكاثرة فى الأخبار المتواترة ، ومختصره المسمى بالأزهار المتناثرة له أيضا ، ولخص أبو الفيض محمد مرتضى الحسينى الزبيدى المصرى كتاب اللآلئ المتناثرة فى الأحاديث المتواترة ، لشمس الدين محمد بن طولون مسند الشام ، وسماه لقط اللآلئ المتناثرة فى الأحاديث المتواترة .

وفى كتب التفاسير والشروح الحديثية ألف العلماء عددا كبيرا من الكتب نشير إلى بعضها فيما خصصناه لهذا النوع بإذن الله .

وفى كتب السيرة النبوية والخصائص المحمدية سيرة أبى الفتح ابن سيد الناس الصغرى ، وهى المسماة بنور العيون فى تلخيص سير الأمين المأمون، والزهر الباسم فى سيرة المصطفى أبى القاسم للحافظ علاء الدين مغلطاى ، واختصرها فى كتاب سماه الإشارة إلى سيرة المصطفى وتاريخ من بعده من الخلفا والسيرة الكبرى لعز الدين بن جماعة والصغرى له أيضا ، والسيرة لشرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطى ، والسيرة لقطب الدين الحافظ عبد الكريم بن عبد النور المصرى ، المعروف بابن أخت الشيخ نصر ، والسيرة للحافظ ابن حجر ، ومن خير من كتب فى السيرة خاتمة المحدثين محمد بن يوسف ابن على الشامى نزيل القاهرة ، ألف كتابا فى نحو من أربع مجلدات ضخام ، سماه سبل الهدى والرشاد

فى سيرة خير العباد ،ذكر فيه فضائله وأعلام نبوته وأحواله وأفعاله فى البدء والمعاد ، وانتخبه من أكثر من ثلاثمائة من كتب المتقدمين وتحرى فيه الصواب ، وقد زادت أبوابه على سبعمائة ، ختم كلاًّ منها ببيان المشكل من غريب اللفظ ، وكتاب المواهب اللدنية بالمنح المحمدية لأبى العباس أحمد بن محمد الخطيب القسطلانى المصرى ، وحاشيتها لأبى الضياء الشبراملسى المصرى ، وغير ذلك من كتب السيرة الكثيرة .

وفى كتب بيان حال الرواة وضبط أسمائهم وأسماء بلدانهم اختصر السيوطى معجم ياقوت الحموى ، وسماه بهذا الاسم ولم يكمله ، ولابن حجر ولغيره من أعلام مصر مؤلفات نشير إليها فى موضعها بإذن الله .

وفى كتب الوفيات ألف الحافظ عبد العظيم المنذرى كتاب التكملة لوفيات النقلة، كما ألف غيره من الأعلام كتبا نذكرها فى كتب الرجال ۞

وفى كتب المصطلح ألفوا كذلك كتبا نعقد لدراستها فصلا نشير فى مقدمته إلى بيان هذه الكتب وأسماء مؤلفيها إن شاء الله ۞

هذه أهم أنواع العلوم الحديثية التى تناولها الأعلام من المحدثين فى مصر بعد سقوط بغداد ، واختيار أحد هذه العلوم للتأليف يعد منهجا لمن يؤلف فيه ،ولكل مؤلف فى كتابه منهج خاص بهذا الكتاب ، وباستعراض هذه الأنواع من العلوم ومناهج بعض الكتب المؤلفة فيها يتبين أنها تدور حول اختصار السنة وجمعها وترتيبها ، وتقريبها إلى الدارسين بالشرح والتهذيب ، والبيان والتبويب ، وقد كان من مظاهر الاختصار حذف الأسانيد ، والاكتفاء بتخريج الأحاديث بعزوها إلى الكتب التى التى استمدت منها ، وتقويم هذه الأحاديث ببيان درجتها غالبا ، والتنبيه إلى الضعيف منها والموضوع ثم محاولة إضافة الجديد إلى علوم الأولين ومؤلفاتهم بما يخدم السنة، ويجعلها دانية لمن أراد الانتفاع بها فى دينه ودنياه .

على أنه لابد لنا — قبل الانتهاء من هذه الدراسة — أن ننبه إلى أنه لم يكن فى منهج المتأخرين فى جمع السنة أخذها عن طريق المشافهة أو الرواية بالأسانيد ، ضرورة أن عهد الرواية قد انتهى بانتهاء القرن الثالث، وإن كان قليل منهم قد حاول ذلك فى بعض كتبه ، كما سيتبين ذلك فيما يأتى فى دراسة المدونات الحديثية إن شاء الله .

الفصل الثالث

مُقَارَنَةٌ ومُوَازَنَة



مقارنة وموازنة

تمهـيد :

بعد أن عرضنا ماتيسر لنا من مناهج كل من العهدين قبل سقوط بغداد وبعد سقوطها ، فإننا نستطيع على ضوئه وبإضافة ما سنح لنا بعد النظر فى هذا الخضم الحافل من الكتب المختلفة، وما بينها من جهات التشابه ونواحي الاختلاف — أن نذكر أهم ما ينبغى إيراده من ذلك ، بعد أن نشير إلى أنه من العسير إيجاد الحدود الدقيقة الفاصلة بين عهد وعهد ، يتميز فيه أحدهما عن الآخر تميزا تاماً ، فإن ذلك شئ تأباه طبائع الأشياء ، وإننا مهما حاولنا إيجاد حد فاصل بين عهد وعهد فسوف نجد التداخل بين تلك العهود، والترابط بين الخلف وسلفه يأبى إلاأن يقتحم على تلك المحاولة بما ينقضها، كما أنه من العسير إيجاد ذلك بين قطر وقطر، فإن الرحلات بين العلماء فى مختلف الأقطار تستلزم أن يأخذ بعضهم عن الآخر معارفه ومناهجه ، ويستفيد بذلك فيما ينقله إلى وطنه عند عودته إليه ، وسيتجلى ذلك فيما نورده من عرض هذه المقارنات فى ألوانها المختلفة وصنوفها المتعددة .

ولا يفوتنا فى هذا المقام أن ننوه بقدر مشترك بين هذه العهود سابقها ولا حقها ، فى أن جهودا عظيمة لم يخل منها عصر من عصور الإسلام وجهتها عناية ربانية كريمة للحفاظ على هذا الدين إلى الإسهام المشكور فى خدمة هذه السنة النبوية المطهرة ، التى هى أول ما يرجع إليه فى هذا الدين بعد كتاب الله عز وجل ، فقد أسهم الجميع بجهود صادقة فى حدود ما ترتبط به ثقافة عصورهم فى تحمل هذه السنة النبوية الكريمة وأدائها إلى المسلمين .

المقارنة والموازنة

أما الذى يدل عليه النظر فى هذه الكتب التى بين أيدينا من مؤلفات لعلماء الحديث فى القديم والحديث فإننا نلخصه فيما يأتى :

أولا — تشترك هذه المؤلفات فى مختلف هذه العهود إجمالا فيما يلى :

١ — جمع السنة ، ونعنى به أن كلا من السلف والخلف من أهل الحديث قد عنى بجمع الأحاديث النبوية ونقلها إلى الأمة مصطبغا فى هذا الجمع بما يناسب عصره مما أشرنا إليه فى أدوار نقل السنة .

٢ — ترتيب الأحاديث على الأبواب الفقهية ، وقد بدأ هذا الأمر مبكرا لشدة عناية رجال الدين به قاطبة — وعلى رأسهم أئمة الحديث — وإن كان هناك اختلاف يسير بين بعض الكتب وبعض فى ذلك الترتيب بحسب ظروف التأليف والعصر ، وهذه ظاهرة تبدو بارزة فى كثير من المؤلفات على اختلاف العصور ، وكان أول ما ظهر من ذلك فى عصر تدوين السنة موطأ الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة ، وأول ما ظهر من ذلك فى العهود المتأخرة عمدة الأحكام للمقدسى المتوفى سنة ٦٠٠ هـ والذى ألفه قبيل سقوط بغداد ، على أن صاحبه قد جرد أحاديثه من الأسانيد اختصارا، واعتمادا على ما انتهجه لنفسه من قصره على ما فى الصحيحين البخارى ومسلم من أحاديث الأحكام الفقهية

٣ – كتب الترغيب والترهيب ، والكتابة فى هذا الموضوع قدر مشترك بين العهدين ، وإن كانت التسمية بهذا الاسم مما اختص بهالعهد الذى سبق سقوط بغداد ، وأما ما ظهر بعد ذلك فللمؤلفات فيه أسماء أخرى ، كالمتجر الرابح فى ثواب العمل الصالح للدمياطى ، والزواجر فى النهى عن اقتراف الكبائر لابن حجر الهيثمى ، ورياض الصالحين وبستان العارفين للنووى .

٤ – كتب التفسير بالمأثور ، ومن أبرز ما ظهر فى كتب المتقدمين تفسير ابن جرير الطبرى وتفسير ابن أبى حاتم وتفسير بقى بن مخلد . . وغيرها ، كما أن من أبرز ما عرف للمتأخرين تفسير السيوطى المسمى بالدر المنثور فى التفسير بالمأثور .

٥ – كتب الشمائل والسير ، ومن أبرز ما عرف من السيرة للمتقدمين سيرة محمد بن إسحاق وهى موردة بالأسانيد ، جردها ابن هشام ونسبت إليه ، وقد وردت السيرة النبوية فى قدر كبير من طبقات ابن سعد ، وكذلك سيرة موسى بن عقبة .

ومن أبرز كتب الشمائل للمتقدمين شمائل الترمذى ، ويتصل بذلك دلائل النبوة لأبى نعيم ، وللبيهقى ، ولأبى بكر الفريابى ، ومن أظهر ماعرف للمتأخرين سيرة أبى الفتح بن سيد الناس اليعمرى وسيرة الحافظ الدمياطى ، وهذه السير مجردة من الأسانيد على طريقة العصر .

٦ – كتب الأمالى الحديثية ، وقد سبق تصويرها فى منهج المتقدمين ، ومما عرف من هذه الكتب للأوائل الأمالى للحافظ ابن عساكر ، وأمالى يحيى بن منده ، وأمالى أبى بكر الخطيب ، وأمالى الخلال ، وهذا النوع قل وجوده فى المتأخرين ، فإن منهم من حاول إحياء سنته كالحافظ العراقى وتلميذه ابن حجر والسخاوى والسيوطى ، غير أنهم لم يبلغوا فى ذلك مبلغ المتقدمين .

٧ – كتب الأحاديث المسلسلة ، والحديث المسلسل هو الذى يذكر فيه حالة معينة عند الرواية ومما للأولين فى ذلك مسلسلات أبى بكر بن شاذان ، والمسلسل بالأولية لأبى طاهر السلفى المتوفى بالإسكندرية سنة ست وسبعين وخمسمائة ، ولم يظهر هذا النوع مبكرا بين المتقدمين ، ولهذا كان المتأخرون أكثر حظا منهم فى تأليفه ، ومما عرف للمتأخرين من ذلك كتاب العذب السلسل فى الحديث المسلسل للذهبى ، ومثله لتقى الدين السبكى ، وكذلك لولى الدين أبى زرعة ، وشمس الدين السخاوى ، وجلال الدين السيوطى ، وغيرهم كثير .

٨ – كتب الأربعينات ، والمراد بها كل كتاب يشتمل على أربعين حديثاً — وإن اختلفت مناهج التأليف فيها — فإن منها ما كان فى موضوعات مختلفة كالأربعين النووية ، ومنها ما كان خاصا بموضوع معين مثل الجهاد أو الفروع أوالزهد أو الآداب أو نحو ذلك كما نص عليه النووى فى خطبة كتابه الأربعين ، وقد كثرت الأربعينات كثرة تلفت نظر الباحث فى السنة وعلومها ، وكان الحافز على هذه الكثرة ما ورد عن النبي صلىاللهعليهوسلم أنه قال : « من حفظ على أمتى أربعين حديثاً فى أمر

دينها بعثه الله تعالى فى زمرة الفقهاء والعلماء » وهذا الحديث وإن كان فى إسناده ضعف فقد روى من عدة طرق بروايات متنوعة ، وقال النووى : اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال(١) .

ويقول رحمه الله فى هذا المقام : وقد صنف العلماء فى هذا الباب . مالا يحصى من المصنفات وأول من علمته صنف فيه عبد الله بن المبارك ، ثم محمد بن أسلم الطوسى ، ثم الحسن بن سفيان النسائى ، وأبو بكر الآجرى ، وأبو بكر محمد بن إبراهيم الأصفهانى ، والدارقطنى والحاكم ، وأبو نعيم ، وأبو عبد الرحمن السلمى ، وأبو سعيد المالينى ، وأبو بكر البيهقى ، وخلائق لايحصون من المتقدمين والمتأخرين .

وفيما أورده النووى فى هذا المقام مافيه غنية لنا فى عرض هذه الناحية ، غير أنه لابد أن نضيف إلى ذلك أسماء بعض من عرفنا من المتأخرين تحقيقا لبيان اشتراكهم مع المتقدمين فى هذا النوع .

فمن ذلك كتاب الأربعين فى أذكار المساء والصباح لمحمد بن البطال ، والأربعين لابن الجزرى من علماء القرن التاسع ، والأربعين لابن حجر العسقلانى .

٩ — كتب مفردة فى أبواب مخصوصة من الدين ، كتثبيت رؤية الله والإخلاص لابن أبى الدنيا ، ولأبى الفرج الجوزى أيضا ، والإيمان لابن أبى شيبة ، وذم الكلام للإمام الهروى ، وفضل السواك لأبى نعيم الأصفهانى ، وللحاكم أيضا ، والصلاة لأبى نعيم ، والقراءة خلف الإمام للبخارى ، والبسملة لابن عبد البر ، وعشرة النساء لأبى القاسم الطبرانى ، وكان حظ الأولين من هذا النوع كثيرا جدا ، وكان للمتأخرين منه نصيب قليل ظهر فى أوائل عهدهم ، مثل أشراط الساعة لعبدالغنى المقدسى ، والبعث والنشور للضياء المقدسى ، والدرة الثمينة فى فضائل المدينة لابن النجار وغير ذلك .

١٠ — كتب المعاجم ، وهى فى اصطلاحهم ماتذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو القبائل أو البلدان أو نحو ذلك ، والغالب أن يكونوا مرتبين على حروف الهجاء ، كمعاجم الطبرانى الثلاثة الصغير والأوسط والكبير ، وكمعجم الصحابة لأحمد بن على بن لال المتوفى سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة ، وكمعجم الشيوخ لأبى بكر الإسماعيلى ، وهذه الأمثلة لصنع المتقدمين فى المعاجم ، وبالتتبع يظهر أن حظهم فيه أوفر من نصيب المتأخرين فيه ، وممن ألف فى المعاجم من المتأخرين عبد المؤمن بن خلف الدمياطى المتوفى سنة ست وسبعمائة ، وأبو إسحاق التنوخى المتوفى سنة ثمانمائة ، وتقى الدين السبكى ، والشمس محمد بن أحمد الذهبى إلى غير ذلك .

١١ — كتب الطبقات ، وهى التى تشتمل على ذكر الشيوخ وأحوالهم ورواياتهم طبقة بعد طبقة وعصرا بعد عصر إلى زمن المؤلف ، وهى بهذا المعنى مما حاز الأولون فيه قصب السبق ، وظفروا منه بأكبر نصيب ، وأقدم ماعرفناه لهم من تلك الكتب طبقات ابن سعد ، وهى الآن متداولة

---

(١) من الأربعين ص ٩ تعليق الشيخ الشحات .

مشهورة ، تناول فيها تراجم الصحابة والتابعين ومروياتهم إلى العصر الذى كان يعيش فيه ، وطبقات مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح ، وطبقات النسائى صاحب السنن ، ومن ذلك حلية الأولياء لأبى نعيم ، وغيرها مما ألفه المتقدمون فى هذا الباب ، وللمتأخرين من هذا النوع مؤلفات منها كتاب نور الدين الهيثمى : تقريب البغية فى ترتيب أحاديث الحلية ، ومما ألف من هذا النوع خاصا بتراجم الرواة غالبا كتاب طبقات الشافعية لتقى الدين السبكى ، وطبقات الحفاظ للذهبى .

١٢ — كتب المشيخات ، وهى التى تشتمل على ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلف وأخذ عنهم ، أو أجازوه وإن لم يلقهم ، كمشيخة الحافظ أبى يعلى الخليلى ، ومشيخة أبى يوسف يعقوب بن سفيان من المتقدمين ، وكمشيخة تاج الدين على بن أنجب بن الساعى البغدادى ، ومشيخة أبى الحسن على بن أحمد بن عبد الواحد المعروف بابن البخارى المقدسى من المتأخرين .

١٣ — كتب علوم الحديث — أى مصطلحه — ذكرت فيها أخبار بأسانيد ، ككتاب المحدث الفاصل بين الراوى والواعى ، وهو أول ماعرف من المصنفات مستقلا فى هذا العلم وإن كان لم يستوعب ، ثم تلاه أبو عبد الله الحاكم ، ثم أبو نعيم وغيرهم مما نورده مفصلا فى موضعه بإذن الله .

١٤ — كتب الشروح الحديثة — وهى كثيرة جدا — ولكن حظ المتأخرين منها كان أكثر ممن سبقهم شأن تطور التأليف ، ومن بين ماعرف للمتقدمين فى هذا النوع شرحا للبخارى كتاب أعلام السنن للإمام الخطابى ، وشرح المهلب بن أبى صفرة له أيضا ، وشرح ابن بطال كذلك مما بلغ نحو عشرة شروح للبخارى فى هذا العهد ، ومما عرف لهم فى شروح مسلم شرح الإمام إسماعيل الأصفهانى وشرح المازرى ولم يكمله ثم الإكمال فى شرح مسلم للقاضى عياض وغيرها مما بلغ نحو ستة شروح لمسلم فى هذا العهد ، ومن أبرز ماعرف للمتأخرين فى شروح البخارى كتاب النووى الذى شرح به قطعة من البخارى ولم يكمله ، وكتاب التلويح لابن مغلطاى ، ثم فتح البارى وعمدة القارى وهما أبرز هذه المؤلفات وأكثرها تداولا بين العلماء ، ولشرح مسلم كتاب المنهاج فى شرح مسلم بن الحجاج للإمام النووى ، وشرح زوائده على البخارى لابن الملقن ، وشرح تقى الدين أبى بكر الحصنى ، ثم الديباج للسيوطى ، ومنهاج الابتهاج للخطيب القسطلانى ، وغيرها من الشروح العديدة للصحاح وغيرها من كتب السنة .

فى هذه الأنواع التى ذكرنا من علوم الحديث وفى غيرها مثل معرفة الأسماء والكنى والألقاب وتواريخ الرجال وأحوالهم والمتفق والمفترق لفظاوخطاً ، والضعفاء والعلل والموضوعات وكتب الأطراف والوفيات وكتب جمع طرق بعض الأحاديث ونحوها تضافرت جهود المتقدمين والمتأخرين على الكتابة فيه بما وسعته طاقاتهم ، وفى حدود مناهجهم وثقافاتهم ، وما منحتهم العناية الإلهية من توفيق وتيسير

ثانيا — ما اختص المتقدمون بالتأليف فيه نورده مرتبا على النحو التالى :

١ — المجموعات الحديثية الأولى ، كمدونات ابن جريج وابن إسحاق والربيع بن صبيح وسفيان الثورى وموطأ مالك ومسانيد الأئمة الأربعة فيما عدا مالكا وغيرها مما سبق إيراده .

٢ — الأصول الحديثية التى جمع فيها أئمة الحديث البخارى ومسلم وأصحاب السنن الأحاديث المعتبرة التى عول عليها من جاء بعدهم فى الاحتجاج والاستدلال، وكانت مادة لهم فى الترتيب والتبويب والتقريب على مناهجهم المختلفة وطرائقهم المتعددة ، وقد سبق بيان هذه الكتب تفصيلا حديثنا عن منهج المتقدمين فى القرن الثالث .

٣ — الكتب المنتقاة من صحاح الآثار والسنن ، كمنتقى ابن الجارود ، ومنتقى قاسم بن أصبغ والصحيح المنتقى لابن السكن ، غير أن الأخير مجرد من الأسانيد فى اختياره لأحاديث الأحكام التى قصر عليها كتابه ، وقد نهج نهجه فى الاقتصار على أحاديث الأحكام وتجريدها من الإسناد العلامة مجد الدين بن تيمية فى أواخر هذا العهد فى كتابه الذى سماه المنتقى ، وشرحه الشوكانى فى كتابه المشهور نيل الأوطار .

٤ — كتب المسانيد ، التى جمعها أئمة الحديث المتقدمون على اختلاف مناهجهم كمسند أحمد ، ومسند مسدد ، ومسند إسحاق بن راهويه ، وغيرها مما سبق إيراده .

٥ — كتب سميت بكتب الصحاح ، واقتصر مؤلفوها على إيراد ماصح عندهم من الأحاديث والآثار مدعمة بأسانيدها ، ومن ذلك صحيح أبى عوانة ، وصحيح ابن خزيمة ، وصحيح ابن حبان .

٦ — كتب المستخرجات على الصحيحين أو أحدهما أو غيرهما ، وهى كثيرة منها مستخرج الحافظ أبى بكر الإسماعيلى ، ومستخرج الحافظ الغطريفى ، ومستخرج الحافظ أبى عبدالله المعروف بابن أبى ذهل الضبى ،ومستخرج الحافظ ابن مردويه وهذه الأربعة على صحيح البخارى ، ومستخرج الحافظ أبى عوانة الإسفراييني ، والحافظ قاسم بن أصبغ القرطبى ، والحافظ محمد بن رجاء الإسفراييني ، والحافظ الجوزقى ، والحافظ أبى محمد أحمد الشاركى ، ومستخرجات هؤلاء على صحيح مسلم ، وهناك مستخرجات أخرى على غير هذه من كتب السنة ، ولم يشاركهم المتأخرون فى هذا النوع من التأليف إلا ما ذكر عن الحافظ العراقى من أنه أملى على المستدرك للحاكم مستخرجا لم يكمل .

٧ — المستدرك على الصحيح ، ولم نعرف من هذا النوع إلا كتابا ألفه أبو عبد الله الحاكم على صحيحى البخارى ومسلم ، أورد فيه الأحاديث التى تركا إيرادها فى الصحيحين وهى مستوفية لشروطهما فى الرواية ، على ما فيه من مغامز وردت فى كتب المصطلح .

٨ – كتب الناسخ والمنسوخ من القرآن والحديث ، وقد كان تأليفها فى أول هذا العهد بأسانيدها ، ومما ألف فى الناسخ والمنسوخ من القرآن كتاب لأبى عبيد القاسم بن سلام ، وآخر لأبى بكر بن الأنبارى ، وثالث لأبى جعفر بن النحاس ، ومما ألف فى الناسخ والمنسوخ من الحديث كتاب الناسخ والمنسوخ لأحمد بن حنبل ، ومثله لأبى داود ، ومثلهما لأبى بكر الأثرم ، وممن كتب فى الناسخ والمنسوخ مجردا أبو الفرج الجوزى ، ولا يعرف للمتأخرين مشاركة فى هذا النوع من علوم الحديث .

٩ – كتب اختلاف الحديث وهى كتب وضعت لدفع ما يتوهم من تضارب بين بعض الأحاديث وبعض ، أو بينهما وبين ما هو معروف من أمور الدين ، ومن هذه الكتب اختلاف الحديث للشافعى ، وهو من رواية الربيع بن سليمان المرادى عنه ، وكتاب لابن قتيبة سماه تأويل مختلف الحديث وهو معروف متداول ، ومن ذلك مؤلف لابن جرير الطبرى ، وآخر للإمام الطحاوى سماه مشكل الآثار وهو مطبوع ومتداول أيضا . ولا يعرف للمتأخرين كتابة مستقلة فى هذا النوع إلا ما يقع منها فى شروح الأحاديث على ما سنبينه بإذن الله فى الحديث عن كتب الشروح الحديثية .

١٠ – كتب المراسيل ، وقد اختص المتقدمون بهذا النوع ، وذلك مثل كتاب المراسيل لأبى داود فى جزء لطيف مرتب على الأبواب ، ومثله لابن أبى حاتم أيضا وهو مرتب على الأبواب وأما ما عرف من صلاح الدين العلائى فى كتابه جامع التحصيل فى أحكام المراسيل فواضح أنه خارج عن هذا النهج ، فإن موضوعه حكم الاستدلال بهذا النوع من الحديث .

١١ – كتب الفوائد الحديثية ، وهى كثيرة من بينها فوائد تمام بن محمد الرازى وهى فى ثلاثين جزءا ، وفوائد سيبويه فى ثمانية أجزاء ، وفوائد ابن منده ، وفوائد ابن المقرى وغيرها كثير ولا يعرف من هذا النوع شىء لأحد من المتأخرين .

١٢ – كتب غريب الحديث ، وهى كتب موضوعة لشرح الألفاظ الغريبة فى السنة ، وقد ألف المتقدمون فيه كتبا عديدة ، منها كتاب غريب الحديث والآثار لأبى عبيد القاسم بن سلام ويقال إنه أول من ألف فى غريب الحديث ، وقد ذيله عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى ، ومنها كتاب الدلائل فى شرح ما أغفله أبو عبيد وابن قتيبة من غريب الحديث ، ومنها كتاب غريب الحديث لأبى سليمان الخطابى ، وقد انتهت هذه المؤلفات وغيرها إلى كتاب النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزرى الذى لا يعرف بعده مؤلف غيره فى هذا الباب ، إلا ما كان من اختصار السيوطى له فى كتابه الدر النثير على ما سنبين ذلك فى موضعه من الباب الثالث .

١٣ — كتب الأنساب ، وهى كتب عديدة أشهرها كتاب الأنساب للسمعانى ، وقد اختصره ابن الأثير الجزرى فى نهاية هذا العصر ، واستدرك عليه ما فاته ونبه على أغلاطه فى كتابه اللباب ولا يعرف للمتأخرين فى هذا النوع إلا تلخيص السيوطى لكتاب اللباب لابن الأثير .

١٤ — جمع أحاديث شيوخ مخصوصين من المكثرين ، كأحاديث سليمان بن مهران الأسدى لأبى بكر الإسماعيلى ، وأحاديث الفضيل بن عياض للنسائى ، وأحاديث الزهرى لابن يحيى الذهلى وهى المسماة بالزهريات ، ومثله للإسماعيلى ، والمؤلفات عديدة فى جمع أحاديث الزهرى ، وليس لدينا من ألف فى هذا النوع من المتأخرين .

١٥ — كتب فى رواة بعض الأئمة المشهورين أو فى غرائب أحاديثهم ، ككتاب تراجم رواة مالك للخطيب البغدادى ،وكتاب التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد لابن عبد البر — وهو كتاب كبير فى سبعين جزءا — وغير ذلك مما لم نعرف للمتأخرين شيئا من التأليف فيه .

١٦ — كتب أحاديث الأفراد ، وهى الأحاديث التى تفرد بها واحد مطلقاً أو بالنسبة إلى غيره من الثقات ، أو تفرد بها أهل بلد ، ومن الكتب المصنفة فى ذلك كتاب الأفراد للدارقطنى ، وكتاب الأفراد لأبى حفص ابن شاهين ، وكتاب أبى داود فيما تفرد به من السنن أهل بلدة كأهل اليمامة ، ولا يعرف للمتأخرين شىء فى هذا النوع .

١٧ — كتب العوالى ، وهى التى جمعت أحاديث قربت أسانيدها من النبى صلى الله عليه وسلم وهى كثيرة ، منها كتاب عوالى الأعمش ليوسف بن خليل الدمشقى ، وعوالى عبد الرزاق للضياء المقدسى فى نهاية ذلك العهد ، وعوالى سفيان بن عيينة لابن منده ، وعوالى مالك للحاكم . . إلى غير ذلك مما لم يعرف نظيره للمتأخرين .

١٨ — كتب الأسانيد ، وهى كثيرة جداً عند المتقدمين ، ومن أكبرها وأجمعها بحر الأسانيد لأبى محمد الحسن بن أحمد السمرقندى ، وهو كتاب لم يؤلف مثله فى ثمانمائة جزء .

ولا يفوتنا فى خاتمة هذه الخواص أن نورد عن ذلك العصر ،أنه الذى ذهب بشرف هذه الناحية العظيمة من الدين ،من بذل الطاقات والجهود الجبارة فى نقل السنة ،تمهيداً وانتقاء وجمعا ،واختياراً وتصنيفاً وتبويباً ، ولا سيما العصر الذهبى منه وهو القرن الثالث ، الذى ظهرت فيه صحاح السنة بأسانيدها التى تدفع عنها غائلة التقحم من المفسدين والمدلسين والمزورين ، وكان ذلك على أيدى الأئمة الفحول البارزين ، الذين هيأوا السنة لكل من أتى بعدهم ، ليتسنى لخلفهم أن يعملوا فيها مجهوداتهم من التنسيق والترتيب والتبويب ، ثم الشرح والتعقيب .

ثالثاً – ما اختص المتأخرون بالتأليف فيه نورده مرتباً على النحو التالى :

١ – جمع السنة من كافة مظانها الصحيحة فى مؤلف واحد رغبة فى تقريبها وجعلها فى المتناول ، وإذا كان الأقدمون قد بذلوا أقصى الجهد فى تجميع السنة فى موضوعات حديثية مختلفة تناولت سائر أمور الدين فإن المتأخرين قد استفادوا من عمل أولئك الذين سبقوهم ،وجمعوا كثيراً من نتاج هذه المجهودات فى كتب أعدوها وقربوا بها السنة للناس ،حتى لايكلفوهم عناء الرجوع إلى مصادرها المتعددة ، وقد بدأت هذه المحاولات فى نهاية العهد الأول عندما ألف أبو الحسن رزين العبدرى السرقسطى فى الصحاح والسنن كتابا جمع فيه بين الأصول الستة : البخارى ومسلم والموطأ والسنن الثلاثة لأبى داود والترمذى والنسائى ، ثم جاء بعده أبو السعادات المبارك ابن الأثير الجزرى فألف كتابه جامع الأصول من أحاديث الرسول ، زاد فيه كثيراً على كتاب رزين فى عشرة أجزاء ، واختصره ابن الديبع الشيبانى الزبيدى اليمنى فى كتابه تيسير الوصول إلى جامع الأصول فى مجلدين ، وألف عبد الله بن عتيق التجيبى المتوفى سنة ست وأربعين وستمائة كتابه أنوار المصباح فى الجمع بين الكتب الستة الصحاح ، كما جمع بين الأصول الستة ومسانيد أحمد والبزار وأبى يعلى والمعجم الكبير – وربما زيد عليها من غيرها – المسند الكبير الحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير المتوفى سنة أربع وسبعين وسبعمائة فى كتابه المسمى جامع المسانيد والسنن الهادى لأقوم سنن ، رتبه على حروف المعجم يذكر كل صحابى له رواية ثم يورد فى ترجمته جميع ما وقع له فى هذه الكتب وما تيسر من غيرها .

ولم تزل محاولات العلماء لجمع السنة فى إطار واحد مستمرة رغبة فى استيعابها ، فجمع الحافظ نور الدين الهيثمى أحاديث الغيلانيات والخلعيات وفوائد تمام وأفراد الدارقطنى مع ترتيبها على الأبواب فى مجلدين ، وألف الحافظ السيوطى كتابه جامع المسانيد وجمع الجوامع والجامع الصغير وألف الشيخ الحافظ محمدبن سليمان المغربى الرودانى صاحب كتاب صلة الخلف بموصول السلف المتوفى سنة أربع وتسعين وألف كتابه جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد اشتمل على الصحيحين والموطأ والسنن الأربعة ومسند الدارمى ومسند أحمد ومسند أبى يعلى ومسند البزار ومعاجم الطبرانى الثلاثة .

٢ – كتب التخريج ، وهى مؤلفات ظهرت بعد تجريد السنة من الأسانيد ، وبعد ظهور كتب عديدة فى الفقه والتصوف والعقائد والتفسير كان أصحابها يقحمون الأحاديث فى كثير من أبوابها ، فكان لابد من تخريج هذه الأحاديث بعزوها إلى أصولها ، وبيان قيمتها ورتبتها ، ليكون القارىء على بينة من أمره فيها ، فكانت تلك المؤلفات فى التخريج ، وكان منها تخريج المختصر الكبير لابن الحاجب لمحمد بن عبد الهادى المقدسى المتوفى سنة أربع وأربعين وسبعمائة ، ومنها المغنى عن حمل الأسفار فى تخريج مافى الإحياء من الأخبار للحافظ العراقى ، ومنها التلخيص

الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير للحافظ ابن حجر ، وكثير غيرها مما ألفه المتأخرون فى التخريج وما سنذكره فى موضعه مفصلا بإذن الله .

٣ — كتب الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، جمعها العلماء المتأخرون فى مؤلفات ، رغبة فى فرز السنة لتمييز المقبول من المردود مما اشتهر على ألسنة الناس من الحديث ، ومنها المقاصد الحسنة فى بيان كثير مما اشتهر من الحديث على الألسنة لشمس الدين السخاوى ، والدرر المنتثرة فى الأحاديث المشتهرة للسيوطى ، والبدر المنير فى غريب أحاديث البشير النذير للإمام عبد الوهاب الشعراوى ، وغير ذلك .

٤ — كتب الزوائد ، وهى مما اختص العصر الأخير بالتأليف فيه ، رغبة فى جمع السنة وتقريبها أيضا ، وموضوعها الأحاديث الزائدة فى بعض كتب الحديث عن البعض الآخر ، وقد كان من فرسان هذا الميدان الحافظ نور الدين الهيثمى فى كتابه مجمع الزوائد ومنبع الفوائد وغيره من الكتب ، والحافظ ابن حجر فى كتابه المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ، والشهاب البوصيرى فى كتابه مصباح الزجاجة فى زوائد ابن ماجه ، وفوائد المنتقى بزوائد البيهقى ، وسيأتى للزوائد مزيد بيان وتفصيل فى موضعه بإذن الله .

٥ — كتب الفتاوى الحديثية ، وموضوعها إجابات علماء الحديث على أسئلة من يستفتونهم فيما يتعلق بالأحاديث ، ومن أشهر هؤلاء العلماء العلامة تقى الدين أحمد بن عبد السلام بن تيمية الحرانى فى فتاويه ، وشيخ الإسلام ابن حجر فى فتاويه ، والحافظ شمس الدين السخاوى فى كتابه الأجوبة المرضية عما سئلت عنه من الأحاديث النبوية ، والحافظ جلال الدين السيوطى فى فتاويه وفى الحاوى للفتاوى فى بعض موضوعاته .

٦ — كتب مفردة فى جمع بعض أنواع الحديث ، وذلك ككتب الأحاديث المتواترة وقد ألف الحافظ السيوطى فيها الفوائد المتكاثرة واللآلئ المتناثرة ، كل منهما فى الأحاديث المتواترة ، كما ألف فيها الحافظ شمس الدين محمد بن طولون مسند الشام المتوفى سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة كتابا أيضا سماه اللآلئ المتناثرة ، ومنها لقط اللآلئ المتناثرة فى الأحاديث المتواترة لأبى الفيض محمد مرتضى الحسينى الزبيدى المصرى لخص فيه اللآلئ لابن طولون ، ونظم المتناثر من الحديث المتواتر للسيد محمد جعفر الكتانى مؤلف الرسالة المستطرفة .

٧ — ومن مفاخر هذا العصر منهجه فى شروح كتب السنة ، وقد سبق لنا بيان أن كتب الشروح قدر مشترك بين العهدين ، إلا أننا نريد أن نبرز هنا امتياز العصر الأخير فى كثرة الشروح الحديثية ووفرتها مع كبرها وضخامتها ، ومن أراد دليلا على هذا فليراجع الأثبات التى وردت بأسماء الشروح فى كل من العهدين ، وسوف لا يجد للبخارى مثلا إلا شروحا قليلة فى العصر الأول ،

ويبدو أن أكثرها هزيل لم يستطع أن يقوم بالعبء الكافى لخدمة هذا الكتاب الخدمة اللائقة به ، حتى إن ابن خلدون وهو من أكثر المؤلفين خبرة بشئون الكتب والمؤلفات من علماء القرن الثامن يقول وهو يتحدث عن شروح البخارى : ومن شرحه من المتقدمين لم يستوف الشرح كابن بطال وابن المهلب وابن التين ونحوهم ، ولقد سمعت كثيرا من شيوخنا رحمهم الله يقولون : شرح البخارى دين على الأمة — يعنون أن أحدا من علماء الأمة لم يوف ما يجب له من الشرح بهذا الاعتبار(١) اهـ .

فإذا جاء المتأخرون من علماء الحديث وفيهم مثل الحافظ ابن حجر والإمام العينى بسفريهما العظيمين فتح البارى وعمدة القارى اللذين هما مفخرتان خالدتان لعلماء الحديث فى خدمة هذا الكتاب وحده ، فكيف إذا انضم إليهما ما سبق لنا إيراد بعضه من شروح البخارى وغيره من كتب السنة من الأسفار الضخمة المتكثرة ، إذن لتجلت مفاخر هذا العصر فى خدمة السنة بهذه الشروح العظيمة التى لا يزاحم فيها بأى حال ؟

٨ — ومن سمات هذا العصر ظهور التجريد فى كتب السنة خصوصا أو عموما ، وإن كان بعض هذه المجردات قد ظهر فى نهاية العصر السابق ، كمصابيح السنة لأبى محمد البغوى ، الذى جرد فيه الأحاديث من أسانيدها ، وقسمها إلى صحاح وحسان ، وأراد بالصحاح ما أخرجه الشيخان أو أحدهما ، وبالحسان ما أخرجه أرباب السنن الأربعة مع الدارمى ، وهو منهجه واصطلاحه وكتاب الجمع بين الصحيحين لعبد الحق محمد بن عبد الرحمن الأشبيلى المتوفى سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة ، والأحكام الشرعية له أيضا .

ومن الكتب التى ألفت مجردة فى العصر الأخير : التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح لشهاب الدين أبى العباس الشهير بالزبيدى الحنفى المتوفى سنة ثلاث وتسعين وثمانمائة ، ومنها الإمام فى أحاديث الأحكام ، ومختصره الإلمام لابن دقيق العيد ، ومنها الترغيب والترهيب للحافظ المنذرى ، وبلوغ المرام للحافظ ابن حجر ، كما أن منها جمع الجوامع ، والجامع الصغير ، وغيرها من كتب السنة المجردة .

٩ — كتب الذيول وتذييلها ، وهى كتب يؤلفها العلماء استيفاء لمافات المؤلف السابق ، أو إضافة إليه ببعض ما عرف بعده مما لم يدركه فى عصره ، وهى أبرز ما تكون فى كتب التراجم ، ويتصل بذلك ما يسمى فى كتبهم بالتكميل أو الإكمال ، ومن أمثلة ذلك مافعله العلماء فى كتاب الوفيات لابن زبر ، وقد سبق إلى التذييل على هذا الكتاب الحافظ الكتانى المتوفى سنة ست وستين وأربعمائة ، ثم تتابع المحدثون بالتذييلات عليه فى هذا العصر ، بذكر من لم يدركه من قبله إلى عصره ،

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٣٥١

ومن هؤلاء الحافظ المنذرى، ثم الشريف عز الدين أحمد بن محمد الحسينى ، ثم المحدث أحمد بن أيبك الدمياطى ، ثم الحافظ أبو الفضل العراقى ، وكلها ذيول على كتاب واحد هو الوفيات لابن زَبر ، ومن ذلك أيضا كتاب زوائد الرجال على تهذيب الكمال ، وللحافظ ابن حجر كتاب سماه فوائد الاحتفال فى أحوال الرجال المذكورين فى البخارى زيادة على تهذيب الكمال ، ولسراج الدين عمر بن الملقن كتاب سماه إكمال تهذيب الكمال فى أسماء الرجال ، ومن المؤلفات أيضا كتاب التكميل فى أسماء الثقات والضعفاء والمجاهيل ، للحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير جمع فيه بين تهذيب المزى وميزان الذهبى مع زيادات ، ومنها أيضا ذيل الحافظ السيوطى على كتاب الذهبى المسمى بالمغنى فى الضعفاء وبعض الثقات ، كما ذيل الحافظ العراقى على كتاب ميزان الاعتدال للحافظ الذهبى ، وعمل شيخ الاسلام ابن حجر لسان الميزان ، ضمنه الميزان وزوائد عليه فى مجلدين أو ثلاثة ، وأشباه ذلك كثير .

١٠ — التهذيب والاختصار ، وقد تجلى هذا واضحا فى كتب الرجال ، ومن ذلك كتاب الكمال فى أسماء الرجال للحافظ المقدسى المتوفى سنة ستمائة ، فقد هذبه الحافظ أبو الحجاج المزى وسماه تهذيب الكمال فى أسماء الرجال فى اثنى عشر مجلدا ، وله مختصرات منها للذهبى كتاب تذهيب التهذيب ، ثم اختصر التذهيب وسماه الكاشف[1] . وقد اختصر الخزرجى صفى الدين أحمد بن عبد الله كتاب التذهيب وسماه خلاصة تذهيب الكمال فى أسماء الرجال ، كما اختصر التهذيب الحافظ ابن حجر فى كتابه تهذيب التهذيب ، ثم لخصه فى تصنيف لطيف سماه تقريب التهذيب ، وقد اختصر السيوطى معجم ياقوت الحموى إلا أنه لم يكمله ، وعمل الحافظ برهان الدين الحلبى مختصرا لميزان الاعتدال للحافظ الذهبى سماه نثل الهميان فى معيار الميزان ، وغير ذلك .

هذا ماسنح لنا من عرض جهات الشبه وجهات الاختلاف بين مناهج المحدثين فى مؤلفاتهم قبل سقوط بغداد وبعد سقوطها ، وإذا كنا قد نوهنا بجهود السابقين فى جمع السنة المبكر ، وعرضها بصورتها المشرقة — فإن جديرا بنا أن ننوه بجهود المتأخرين فى استقبال ما وفد عليهم من نتاج الأئمة السابقين ، فأخذوا — فى الجملة — يتولونه بالتهذيب تارة ، وبالشرح تارة ، وإضافة مادعت إليه ظروفهم العلمية ، وثقافات العصر ومتطلباته ، فأما جهود مصر ومحدثيها فإنها وإن كانت مندمجة فى جهود هؤلاء الأئمة بما قضى به حكم التداخل الذى أشرنا إليه فى كل من الزمان والمكان فإنها بدت فيما أوردناه فى الفصل الأخير من الباب الأول خاصا بما عرف من إنتاج أعلام المحدثين فى مصر ، وسوف تبدو واضحة كذلك ، متميزة كل التميز بما نفرده فى الحديث عن المؤلفات الخاصة بهم بإذن الله ، والله ولى التوفيق .

---

(١) من المحققين من يخالف هذا ، وسنتعرض لذلك عند الكلام على كتب الرجال .

الباب الثالث

المُدَوَّنَاتُ الحَدِيثِيَّة

- كتب الأحكام .
- كتب الترغيب والترهيب .
- كتب الجوامع العامة .
- كتب الزوائد .
- كتب توضيح المبهمات .
- كتب أصول الحديث .
- كتب التخريج .
- كتب الرجال .

المدونات الحديثية

تمهـيد :

رأيت أن تكون الكتابة فى هذا الموضوع عن الكتب المتعلقة بالأنواع الثمانية الآتية ، وأن يكون لكل نوع منها فصل خاص به ، وأن تكون على هذا الترتيب :

كتب الأحكام — كتب الترغيب والترهيب — كتب الجوامع — كتب الزوائد — كتب توضيح المبهمات — كتب أصول الحديث — كتب التخريج — كتب الرجال .

وآثرت هذه الأنواع دون غيرها — كالعقائد وأحوال الآخرة وغيرها — لأن هذه الأنواع الثمانية ألصق بالحديث من غيرها .

وبدأت من بينها بكتب الأحكام لأنها أهم ما فى كتب السنة من هذه الأنواع ، إذ كان الجانب الأهم منها راجعا إلى تصحيح معظم الأركان التى بنى عليها الإسلام ، كالصلاة والصيام والزكاة والحج ، ثم إلى تصحيح المعاملات التى يتعايش الناس بها فى حياتهم ، ويعرف كل منهم ماله وما عليه دون غبن ولا جور ، دفعا للفساد فى الأرض ، ومقاومة للتعدى والبغى ، وعلى وفقها يكون الفصل فى القضايا والخصومات بين الناس .

وقفيت على كتب الأحكام بكتب الترغيب والترهيب ، لأنها دون كتب الأحكام فى الأهمية فهى تتجه فى الجملة إلى جانب ماتتحقق به كماليات الأعمال ، وما يطلب به الثواب ويتحاشى به العقاب فى دار الجزاء ، وهى لهذا غير متجهة إلى تصحيح العبادات والمعاملات الذى هو أهم شىء فى الدين وتعاليمه .

ثم كانت كتب الجوامع فى هذا العصر هى الثالثة فى الترتيب ، لأن مهمتها فيه جمع السنة ، ومحاولة استقصائها أو استقصاء الأهم منها ، وليس المقصود منها بيان موضوعات دينية معينة كالنوعين السابقين ولهذا كان ترتيبها على الحروف لا على الأبواب تسهيلا للمراجعة ، على أنها جاءت متأخرة فى الزمن عن النوعين السابقين .

ثم تجىء بعد ذلك فى الترتيب كتب الزوائد ، لما أنها — كاسمها — زوائد على كتب الأصول الحديثية التى اعتبرها الناس مراجع أصلية لهم على مدى الأزمان ، ولأن فيها استيعابا أيضاً ككتب الجوامع فى لون آخر من ألوان الاستيعاب ، ولهذا كانت ككتب الجوامع أقل تداولا من غيرها من كتب الحديث ، ولم تتجه العناية إليها إلا فى عصور متأخرة .

وأما كتب توضيح المبهمات التى جاءت فى الفصل الخامس ، فلأن المقصود الأهم بها هو خدمة الأحاديث النبوية التى هى موضوعات الأنواع الأربعة السابقة ؛ وما شابهها ، بشرح ألفاظها ، أو

تبيين معانيها ، أو دفع توهم التضارب عنها ، وهذا شيء متأخر طبعا ووضعا عن وجود الأحاديث ذاتها ، وقد أشرت إلى أن الشروح جاءت متأخرة فى التدوين عن جمع السنة فى الجملة .

وبعد الانتهاء من دراسة ما يتعلق بالحديث النبوى فى الأنواع السابقة رواية أنتقل إلى ما يتعلق به دراية فى الأنواع التى اخترتها لبحث بعض مؤلفاتها ، وهى التى سميت بكتب أصول الحديث الذى هو فن المصطلح ، فبدأت به من بين هذه الأنواع ، لأنه هو الفن الجامع لشتاتها ، والمستوعب لأبوابها فهو أصل والباقى فروع عنه ، فأخذت منه أهم الكتب المؤلفة فيه وتناولتها بالدراسة .

ثم قفيت على ذلك بفرع مهم من فروع المصطلح وهو تخريج الأحاديث ، لأن له أهميته فى بيان درجة الأحاديث التى تحتاج إلى التخريج ، ومنزلتها من حيث القبول والرد ، وهذا أهم ما يقصد من إيراد الحديث والاحتجاج به ، فلذلك بدأت به من بين هذه الفروع .

ثم أتبعت ذلك بدراسة بعض كتب الرجال ، ووجهت إليها عناية تناسبها تبعا لرجال الحديث الذين أكثروا من التأليف فيها ، للتعريف بالرواة وتواريخ وفياتهم وصفاتهم إلى غير ذلك ، مما يلقى أضواء على أسانيد الأحاديث التى هى الأسس والدعائم فى قبول الأحاديث والاستدلال بها .

واكتفيت من بين فروع المصطلح بهذين النوعين ، لأنه الذى سمح به مقام البحث ، ولأن فى دراسة كتب الرجال مايغنى عن كثير من دراسة بعض الأنواع الأخرى ككتب التجريح والتعديل وكتب الوفيات ونحو ذلك .

تلك هى وجهة نظرى فى الترتيب الذى رتبته بين هذه الأنواع ، وفى الاكتفاء بما اكتفيت به منها .

وعسى الله عز وجل أن يكون قد وفقنى فى وجهة النظر فيما ذهبت إليه ، وأن يوفقنى فى الدقة العلمية فى التصوير والبحث فى تحليل هذه الكتب ، وفى دراستها دراسة تنفعنى وتنفع القراء إن شاء الله .

الفصل الأول

كُتُبُ الأحْكَام

- موطأ الامام مالك .
- سنن أبى داود .
- معانى الآثار للطحاوى .
- عمدة الأحكام للمقدسى .
- منتقى الأخبار لابن تيمية .
- تقريب الأسانيد للعراقى .
- بلوغ المرام لابن حجر .
- كشف الغمة للشعرانى .

كتب أحاديث الأحكام

تمهيد :

نقصد بهذه الكتب تلك التى جمع علماء الحديث مادتها من نوع تستنبط منه أحكام الفقه ومسائله وبحوثه من الأحكام الشرعية التى تدل السنة عليها ، وهى تختلف عن كتب علم الفقه بعامة ، فإنه كما عرفه أهل الأصول : العلم بالأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية ، وواضح أن الأدلة التفصيلية تعتبر السنة قسما منها ، فإنها المصدر الثانى من مصادر الأحكام — بعد كتاب الله — كما هو مقرر ، ويلى السنة النبوية الإجماع ثم القياس ثم بقية الأدلة على الاختلاف فيها ، وهى الاستحسان والمصالح المرسلة ، والأصل فى الأشياء الإباحة ، وما إلى ذلك .

وكتب الفقه العام كثيرة ومتداولة ، بدأت منذ عهد الأئمة ، ومن بينها كتب الفروع الفقهية للمذاهب المختلفة ، والتى تدرس فى معاهد العلم المتعددة .

وأما فقه السنة ، فيبدو أن أول ما ألف فيه بوجه عام كتب عرفت بين المحدثين بأنها كتب السنن .

قال العلامة السيد محمد بن جعفر الكتانى فى الرسالة المستطرفة[١] : ومنها كتب تعرف بالسنن ، وهى فى اصطلاحهم الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة . . . .

ثم أورد منها عدداً أضافه إلى السنن الأربعة المشهورة فبلغت خمسة وعشرين كتابا نذكرها مرتبة بحسب سنة الوفاة لمؤلفيها على النحو التالى :

١ — سنن ابن جريج ، وهو أبو الوليد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الرومى ثم المكى ، المتوفى سنة ١٥٠ هـ[٢] .

٢ — سنن موسى بن طارق ، وهو الذى يروى عن ابن جريج وموسى بن عقبة وغيرهم ، وهو أبو قرة موسى بن طارق اليمانى الزبيدى ، ذكره صاحب الرسالة المستطرفة[٣] . ونقل عن التقريب أنه ثقة يقرب من التاسعة ولم يذكر له وفاة .

٣ — سنن الإمام الشافعى ، برواية أبى إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزنى ، وهو أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعى ، المتوفى سنة ٢٠٤ هـ[٤] .

---

(١) الرسالة : ص ٢٥

(٢) شذرات الذهب : ج ١ ص ٢٢٦

(٣) الرسالة المستطرفة : ص ٢٧

(٤) شذرات الذهب : ج ٢ ص ٩

٤ — سنن سعيد بن منصور ، وهو أبو عثمان سعيد بن منصور الخراسانى الحافظ ، المتوفى سنة ٢٢٧ هـ[١] .

٥ — سنن الدولابى ، وهو محمد بن الصباح البغدادى البزار المزنى مولاهم الدولابى ، المتوفى سنة ٢٢٧ هـ[٢] .

٦ — سنن أبى عمرو ، (سهل بن سهل) زنجلة الرازى الخياط الأشتر الحافظ ، المتوفى فى حدود سنة ٢٤٠ هـ .

٧ — سنن الخلال ، وهو أبو محمد الحسن بن على بن محمد الهزلى الخلال الحلوانى — نزيل مكة — المتوفى سنة ٢٤٢ هـ[٣] .

٨ — سنن الدارمى ، وهو أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن التميمى الدارمى السمرقندى الحافظ الثقة المتوفى سنة ٢٥٥ هـ[٤] .

٩ — سنن أبى بكر الأثرم ، وهو أحمد بن محمد بن هانىء الطائى الحافظ الثبت ، المتوفى سنة ٢٦١ هـ[٥] .

١٠ — سنن ابن ماجه ، وهو الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الكبير ، المتوفى سنة ٢٧٣ هـ[٦] .

١١ — سنن أبى داود ، وهو الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزهرى المتوفى سنة ٢٧٥ هـ[٧] . وسنتناول هذا الكتاب بالدراسة فى هذا الفصل إن شاء الله .

١٢ — سنن الترمذى ، وهو الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمى أبو عيسى الترمذى الضرير ، وهو تلميذ البخارى ومشاركه فيما يرويه ، توفى سنة ٢٧٩ هـ[٩] .

١٣ — سنن أبى إسحاق ، وهو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد القاضى الأزدى ، المتوفى سنة ٢٨٢ هـ[١٠] .

١٤ — سنن أبى مسلم الكشى ، وهو إبراهيم بن عبد الله بن مسلم بن ماعز البصرى الحافظ ، المتوفى سنة ٢٩٢ هـ[١١] .

---

(١) شذرات الذهب : ج ٢ ص ٦٢
(٢) شذرات الذهب : ج ٢ ص ٦٢
(٣) الرسالة المستطرفة : ص ٢٧
(٤) شذرات الذهب : ج ٢ ص ١٠٠
(٥) شذرات الذهب : ج ٢ ص ١٣٠
(٦) شذرات الذهب : ج ٢ ص ١٤١
(٧) شذرات الذهب : ج ٢ ص ١٦٤
(٨) شذرات الذهب : ج ٢ ص ١٦٧
(٩) شذرات الذهب : ج ٢ ص ١٧٤
(١٠) شذرات الذهب : ج ٢ ص ١٧٨
(١١) الرسالة المستطرفة : ص ٢٧

١٥ ــ سنن أبى يوسف بن يعقوب بن حماد بن زيد بن درهم القاضى الأزدى ، المتوفى سنة ٢٩٧ هـ[١] وهو ابن عم إسماعيل القاضى الأزدى .

١٦ ــ سنن النسائى الكبرى ، وهو الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على النسائى أحد الأعلام ، توفى سنة ٣٠٣ هـ[٢] .

١٧ ــ سنن الصفار ، وهو الإمام أحمد بن عبيد بن إسماعيل البصرى الصفار أبو الحسن ، حدث عنه الدارقطنى وغيره ، وتوفى سنة ٣٤١ هـ[٣] .

١٨ ــ سنن أبى بكر محمد بن يحيى الهمذانى الشافعى ، المتوفى سنة ٣٤٧ هـ[٤] .

١٩ ــ سنن النجاد ، وهو أبو بكر أحمد بن سليمان بن الحسن بن إسرائيل بن يونس البغدادى الفقيه الحافظ ، المتوفى سنة ٣٤٨ هـ[٥] .

٢٠ ــ سنن الدارقطنى ، وهو أبو الحسن على بن عمر بن أحمد بن مهدى بن مسعود البغدادى الإمام الحافظ الكبير ، المتوفى سنة ٣٨٥ هـ[٦] .

٢١ ــ سنن ابن لال ، وهو الإمام أبو بكر أحمد بن على بن أحمد الهمذانى ، المتوفى سنة ٣٩٨هـ[٧].

٢٢ ــ سنن اللالكائى ، وهو أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبرى الحافظ الفقيه ، المتوفى بالدينور سنة ٤١٨ هـ [٨] .

٢٣ ــ سنن البيهقى ، وهو الإمام العلم أبو بكر أحمد بن الحسين بن على الخسروجردى الشافعى الحافظ صاحب التصانيف ، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ[٩] .

وإذا أضفنا إلى هذه الكتب ما عده صاحب الرسالة المستطرفة[١٠] من بينها من رواية الإمام أبى جعفر الطحاوى أحمد بن محمد بن سلامة الأزدى المتوفى سنة ٣٢١ هـ لسنن الإمام الشافعى ، وسنن النسائى الصغرى (المجتبى) التى لخصها مؤلفها من السنن الكبرى تاركا لما تكلم فى إسناده من التعليل ــ لتبين لنا أن عدد كتب السنن التى اعتمدها العلماء خمسة وعشرون .

وإذا تتبعنا ما ألفه المحدثون من كتب جمعت أحاديث الأحكام ، ويسرت للفقهاء سبيل الأدلة ــ وجدنا من بينها هذه المؤلفات التى ذكرها صاحب الرسالة المستطرفة وغيره من المؤلفين .

---

(١) شذرات الذهب : ج ٢ ص ٢٢٧
(٢) شذرات الذهب : ج ٢ ص ٢٣٩
(٣) شذرات الذهب : ج ٢ ص ٣٥٨
(٤) الرسالة المستطرفة : ص ٢٨
(٥) شذرات الذهب : ج ٢ ص ٣٧٦ والرسالة المستطرفة ص ٢٨ ونقل صاحبها عن كشف الظنون أنه توفى سنة ٣٤٣ هـ
(٦) شذرات الذهب : ج ٣ ص ١١٦
(٧) شذرات الذهب : ج ٣ ص ١٥١
(٨) شذرات الذهب ج ٣ ص ٢١١
(٩) شذرات الذهب : ج ٢ ص ٣٠٤
(١٠) ص ٢٥

قال السيد محمد جعفر الكتانى فى الرسالة المستطرفة[١] :

ومنها كتب مرتبة على الأبواب الفقهية ، مشتملة على السنن وما هو فى حيزها أوله تعلق بها ، بعضها يسمى مصنفاً وبعضها جامعاً ، وغير ذلك . . .

ثم أورد مصنفات عديدة ، وجوامع كثيرة لمؤلفين من الأعلام اعتبرها العلماء مراجع فى الاستدلال فى العصور المتعاقبة ، كما أورد غيره كثيراً منها .

وها نحن أولاء نشير إلى هذه المؤلفات وأسماء بعض المؤلفين ، ممن اشتهرت مصنفاتهم وعول عليها العلماء فى كثير من الأمصار ، مرتبين لها بحسب سنى وفاتهم على النحو التالى :

١ ــ جامع أبى عروة ، وهو معمر بن راشد الأزدى مولاهم البصرى نزيل اليمن ، المتوفى سنة ١٥٣ هـ[٢] .

٢ ــ موطأ ابن أبى ذئب ، وهو الإمام أبو الحارث محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث ابن أبى ذئب هشام بن شعبة القرشى العامرى المدنى الفقيه ، المتوفى سنة ١٥٩ هـ[٣] . وهذا الموطأ لم يطبع ولم يتداول ، ولم يشتهر كموطأ مالك ، ولم يعرف إلا بالحديث عن اسمه فى بعض الكتب ، فقد ذكره الكتانى فى الرسالة المستطرفة فقال[٤] : وقد صنف ابن أبى ذئب بالمدينة موطأ أكبر من موطأ مالك ، حتى قيل لمالك : ما الفائدة فى تصنيفك ؟ فقال : ما كان لله بقى .

٣ ــ مصنف أبى سلمة (حماد بن سلمة) بن دينار البصرى الحافظ ، المتوفى سنة ١٦٧ هـ[٥].

٤ ــ موطأ الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة ، المتوفى سنة ١٧٩ هـ[٦] وسنتناوله بالدراسة إن شاء الله فى هذا الفصل .

٥ ــ كتاب الآثار لمحمد بن الحسن الشيبانى مــولاهم الكوفى صاحب أبى حنيفة ، والمتوفى سنة ١٨٩ هـ[٧] .

٦ ــ مصنف أبى سفيان ، وكيع بن الجراح بن مليح الرواسى ، المتوفى سنة ١٩٧[٨] هـ .

٧ ــ جامع أبى محمد سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالى مولاهم الكوفى الحافظ ، نزيل مكة ، المتوفى سنة ١٩٨ هـ[٩] .

---

(١) الرسالة المستطرفة : ص ٣٠
(٢) شذرات الذهب : ج ١ ص ٢٣٥ والرسالة المستطرفة : ص ٣٢
(٣) شذرات الذهب : ج ١ ص ٢٤٥
(٤) الرسالة المستطرفة : ص ٨
(٥) شذرات الذهب : ج ١ ص ٢٦٢
(٦) شذرات الذهب : ج ١ ص ٢٨٩
(٧) الرسالة ص ٣٢ وشذرات الذهب ج ١ ص ٣٢١
(٨) الرسالة ص ٣١ والشذرات ج ١ ص ٣٤٩
(٩) الرسالة ص ٣١ والشذرات ج ١ ص ٣٥٤

٨ — كتاب الأم للشافعي ،الإمام محمد من إدريس من رواية الربيع بن سليمان المرادى عنه ، وهو فى سبع مجلدات ، والإمام الشافعي توفى سنة ٢٠٤ هـ[١] ؛

٩ — مصنف عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميرى مولاهم الصنعانى أبو بكر ، المتوفى سنة ٢١١ هـ[٢] .

١٠ — مصنف أبى الربيع سليمان بن داود العتكى الزهرانى البصرى نزيل بغــداد ، المتوفى سنة ٢٣٤ هـ[٣] .

١١ — مصنف ابن أبى شيبة أبى بكر عبد الله بن محمد بن أبى شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطى الأصل الكوفى العبسى ، المتوفى سنة ٢٣٥ هـ[٤] .

١٢ — الجامعان : الكبير والصغير ، كلاهما للإمام البخارى محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخارى مولى الجعفيين ، المتوفى سنة ٢٥٦ [٥] هـ .

١٣ — جامع الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد القشيرى النيسابورى ، المتوفى سنة ٢٦١ هـ [٦] .

١٤ — مصنف بقى بن مخلد بن يزيد القرطبي الحافظ أبى عبد الرحمن الأندلسى القرطبي ، المتوفى سنة ٢٧٦ هـ[٧] .

١٥ — تهذيب الآثار لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى بن يزيد بن خالد ، المتوفى سنة ٣١٠ هـ[٨] .

١٦ — جامع أبى بكر الخلال ، أحمد بن محمد الخلال الحنبلى ، المتوفى سنة ٣١١ هـ[٩] .

١٧ — معانى الآثار وشرحه ، للإمام الطحاوى أبى جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الأزدى الطحاوى ، المتوفى سنة ٣٢١ هـ[١٠] وسنتحدث عنه فى هذا الفصل بإذن الله .

١٨ — الشريعة فى السنة ، لأبى بكر محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادى الآجرى ، المتوفى سنة ٣٦٠ هـ[١١] .

١٩ — معانى الأخبار ، المسمى ببحر الفوائد ، لأبى بكر محمد بن إسحاق الكلاباذى ، المتوفى سنة ٣٨٠ هـ[١٢] .

---

(١) الرسالة ص ٣٢ والشذرات ج ٢ ص ٩
(٢) الرسالة ص ٣١ والشذرات ج ٢ ص ٢٧
(٣) الرسالة ص ٣١
(٤) الرسالة ص ٣١ والشذرات ج ٢ ص ٨٥
(٥) الرسالة ص ٣٢ والشذرات ج ٢ ص ١٣٤
(٦) الرسالة ص ٣٢ والشذرات ج ٢ ص ١٤٤
(٧) الرسالة ص ٣١ و ٥٦ والشذرات ج ٢ ص ١٦٩
(٨) الرسالة ص ٣٣ والشذرات ج ٢ ص ٢٦٠
(٩) الرسالة ص ٣٢ والشذرات ج ٢ ص ٢٦١
(١٠) الرسالة ص ٣٣ والشذرات ج ٢ ص ٢٨٨
(١١) الرسالة ص ٣٢ وشذرات الذهب ج ٣ ص ٣٥
(١٢) الرسالة ص ٣٣

٢٠ — معرفة السنن والآثار ،[١] لأبى سليمان حمد بن محمــد بن إبراهيم الخطابى البستى المتوفى سنة ٣٨٨ هـ[٢] .

٢١ — شرح السنة ، لركن الدين ومحيي السنة أبى محمد الحسين بن مسعود بن محمد المعروف بالفراء البغوى ، المتوفى سنة ٥١٦ هـ[٣] .

٢٢ — عمدة الأحكام ، للإمام الحافظ تقى الدين عبد الغنى بن عبد الواحد بن على بن سرور المقدسى الجماعيلى الحنبلى ، المتوفى سنة ٦٠٠ هـ[٤] ، وسنتناوله بالدراسة فى هذا الفصل إن شاء الله .

٢٣ — جامع الأحكام فى معرفة الحلال والحرام ، للشيخ الأكبر محيي الدين بن عربى المتوفى سنة ٦٣٨ هـ[٥] .

٢٤ — المنتقى ، المعروف بمنتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار ، لمجد الدين ابن تيمية ، أبى البركات عبد السلام بن عبد الله بن أبى القاسم الخضر بن محمد بن على بن تيمية الحرانى الفقيه الحنبلى ، المتوفى سنة ٦٥٢ هـ[٦] .

٢٥ — المحرر فى الحديث فى شرح الإلمام من أحاديث الأحكام ، للحافظ شمس الدين أبى عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادى بن عبد الحميد بن عبد الهادى بن يوسف بن محمد بن قدامة المقدسى الجماعيلى ، المتوفى سنة ٧٤٤ هـ[٧] .

٢٦ — تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد ، للحافظ العراقى ، المتوفى سنة ٨٠٦ هـ[٨] ، وسنتناوله بالدراسة فى هذا الفصل بين كتب الأحكام إن شاء الله .

٢٧ — بلوغ المرام من أدلة الأحكام ، للحافظ ابن حجر العسقلانى ، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ[٩] . وسنتحدث عنه فى هذا الفصل بإذن الله .

٢٨ — كشف الغمة عن جميع الأمة ، للإمام الشعرانى ، المتوفى سنة ٩٧٣ هـ وسنفرد له دراسة خاصة فى هذا الفصل إن شاء الله .

هذه بعض الكتب التى وقفنا عليها بعد البحث ، ورأينا إضافتها إلى ما سبقها من كتب السنن . باعتبار أن هذه وتلك كانت كلها مراجع للعلماء والباحثين فى الفروع ، وكان الكثير منها محل اهتمام المحدثين والفقهاء ، فتناولوها بالشرح والتنقيح ، والاختصار والتهذيب ، ولا تزال حتى الآن موضع العناية من المسلمين فى كافة الأقطار والأمصار ، فإن موضوعها تلك الأحاديث التى

(١) هكذا ورد فى الرسالة المستطرفة وإن كان صاحب الشذرات قد ذكر أنه معالم السنن ، كما ذكره صاحب كشف الظنون ص ٦٣٨

(٢) الرسالة ص ٣٣ وشذرات الذهب ج ٣ ص ١٢٧

(٣) الرسالة ص ٣٢ والشذرات ج ٤ ص ٤٨

(٤) شذرات الذهب : ج ٤ ص ٣٤٥

(٥) الرسالة : ص ٣٢ ، وشذرات الذهب ج ٥ ص ١٩٠

(٦) شذرات الذهب : ج ٥ ص ٢٥٧

(٧) شذرات الذهب : ج ٦ ص ١٤١ وهدية العارفين فى أسماء المؤلفين : ج ٦ ص ١٥١

(٨) شذرات الذهب : ج ٥ ص ٢٥٧

(٩) شذرات الذهب : ج ٧ ص ٢٧٠

استدل بها فقهاء الأمة الإسلامية على ما اتجه إليه كل منهم فى الأحكام الفرعية العملية المتعلقة بأفعال المكلفين ، مما وصل إليهم من أدلة السنة ، سواء أكانت أفعال المكلفين هذه عبادات أم معاملات أو غيرها ، وسواء أكانت الأحاديث تفصيلا لمجمل الكتاب ، أم تفسيرا لما أبهم فيه ، أو كانت أحاديث تستقل بالتشريع ، قولية كانت أو فعلية .

وقد اتجهت عناية الأئمة إلى أحاديث الأحكام ، وأفردت لها كتب خاصة بها — اعتناء بشأنها — لتوقف تصحيح كثير من الأعمال أو كمالها على معرفتها، ولتعرُّف إذن الشارع فى بعض الأفعال أو عدم إذنه فيه ، وإن كان بعض هذه الكتب قد مزج ما فيها من أحاديث الأحكام بآثار الصحابة وفتاوى بعض التابعين .

ولئن كنا قد تناولنا بعض هذه المؤلفات بالدراسة من غير تقيد بالزمان ولا بالمكان ، فمرجع ذلك إلى رغبتنا فى إيضاح تسلسل الربط بين الماضى والحاضر ، واعتبارنا هذه الكتب هى الدعامة التى بنيت عليها مدرسة الحديث فى مصر ، وهى المراجع الأصلية التى تتلمذ عليها علماؤها الأعلام فى هذا النوع من أحاديث الأحكام .

فلنبدأ — باسم الله وعلى بركته — فى دراسة أشهر ما وقفنا عليه من هذه المؤلفات ، موجزين فيما يستحق الإيجاز مما اعتبرناه منها أساسا لموضوع البحث، متوسعين — بعض الشىء — فيما عدا ذلك مما هو من موضوعه الأصيل ، والله المستعان .

موطأ الإمام مالك

موطأ الإمام مالك، هو ذلك الكتاب المبارك الذى ألفه الإمام مالك بن أنس الأصبحى الحميرى أبو عبد الله المدنى ، إمام دار الهجرة رضوان الله تعالى عليه ، وكان من أتباع التابعين ، أورده الحافظ فى التذكرة فى الطبقة الخامسة من الحفاظ ، ووصفه بأنه الإمام الحافظ فقيه الأمة وشيخ الإسلام وإمام دار الهجرة ، وهو أحد الأئمة الأربعة المعروفين ، كان رحمه الله عظيم المحبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، مبالغا فى تعظيمه ، حتى كان لا يركب فى المدينة مع ضعفه وكبر سنه ويقول : لا أركب فى بلد فيها جسد رسول الله صلى الله عليه وسلم مدفون ، توفى رضى الله عنه عام تسع وسبعين ومائة للهجرة[١] .

وكتابه الموطأ ، وصفه الحافظ السيوطى فى مقدمته للشرح المسمى بتنوير الحوالك — نقلا عن القاضى أبى بكر بن العربى — بأنه الأصل الأول واللباب ، وكتاب البخارى هو الأصل الثانى فى هذا الباب (يريد الحديث) ، وعليهما بنى الجميع كمسلم والترمذى ، وقد جمع فيه قبل تهذيبه — كما نقل السيوطى — عشرة آلاف حديث ، ولم يزل يعرضها على الكتاب والسنة ويخبرها بالآثار حتى رجعت إلى خمسمائة ، وأورد عدة نقول تختلف بعض الاختلاف مع هذا النقل بالزيادة أو النقصان .

وينقل السيوطى فى هذا المقام عن أبى بكر الأبهرى فى جملة ما فى الموطأ من الآثار عن النبى صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين أنها ألف وسبعمائة وعشرون حديثا : المسند فيها ستمائة حديث ، والمرسل مائتان واثنان وعشرون حديثا ، والموقوف ستمائة وثلاثة عشر ، ومن قول التابعين مائتان وخمسة وثمانون .

وأورد نقولا أخرى تختلف عن ذلك أيضا ، وقال: إن هذا الموطأ رواه عن مالك جماعات كثيرة ، وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير وزيادة ونقص ، وأكبرها رواية القعنبى[٢].

وقد أورد عن الإمام مالك فى سبب تسميته بالموطأ ما قال : إنه عرض كتابه هذا على سبعين من فقهاء المدينة ، فكلهم واطأه عليه ، فسماه الموطأ[٣] .

وقد اشتهر عن الإمام الشافعى أنه قال : ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك ، وواضح أن ذلك كان قبل ظهور كتب السنة المعتبرة التى على رأسها الصحيحان الجليلان اللذان تلقتهما الأمة بالقبول — صحيحا البخارى ومسلم .

وفى هـــذا المقام يقول الحافظ ابن حجر : كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرهما .

---

(١) شذرات الذهب : ج ١ ص ٢٨٩ (٢) تنوير الحوالك : ج ١ ص ٧ (٣) تنوير الحوالك : ج ١ ص ٥

وفى كتب المصطلح تناوُلٌ لهذا الكتاب ، وما وُجِّه إليه من نقد، وما دفع به عنه ، ولا يتسع مجالنا الآن لإيراد ذلك ، فإن المقصود بيان أن الموطأ من أهم أسس الكتب الحديثية الخاصة بالأحكام إن لم يكن هو الأساس الأول لتلك الكتب .

ولا بد أن نشير إلى أن الموطأ من الكتب العظيمة التى اتجهت إليها عناية العلماء والمحدثين بالشرح ، حتى قال القاضى عياض : إنه لم يعتن بكتاب من كتب الحديث والعلم اعتناء الناس بالموطأ ، فقد شرحه ابن عبد البر بكتاب سماه التمهيد والاستذكار ، وشرحه أبو الوليد بن الصفار بكتاب سماه « الموغب »، وشرحه أبو محمد بن السيد البطليموسى النحوى بكتاب سماه«المقتبس»، وشرحه القاضى أبو بكر بن العربى بكتاب سماه « القبس » ، وشرحه أبوالوليد الباجى بثلاثة شروح : «المنتقى و الأسماء والاستيفاء» ، كما شرحه السيوطى بكتابه الذى سماه كشف المغطى فى شرح الموطأ ، وكتابه الآخر تنوير الحوالك ، وقدم له بمقدمة شحنها بكثير من الفوائد ، وهى التى رجعنا إليها فى تصويرنا لهذا الكتاب والحديث عنه .

ومن العلماء من وجه عنايته إلى شرح غريبه فقط ، منهم الأخفش، والبرقى ، وأبو القاسم العثمانى المصرى .

ومنهم من ألف فى رجاله فقط ، كأبى عبد الله بن الحذاء، وأبى عبد الله بن المفرع ، والبرقى، وللسيوطى كتاب فى رجاله سماه : « إسعاف المبطأ برجال الموطأ » .

ولا يفوتنا — قبل مغادرة الحديث عن هذا الكتاب الجليل — أن نشير إلى الناحية البارزة فيه ، وهى أنه أورد بجانب الأحاديث النبوية من أقوال الصحابة والتابعين ما قدر بثمانية وتسعين وثمانمائة من الآثار : الموقوف منها ثلاثة عشر وستمائة ، والمقطوع خمسة وثمانون ومائتان ، وهو مايربو على نصف الكتاب ، وللإمام وجهته فى ذلك ، فإنه انتفع بتلك الآثار وأفاد بها فائدة جليلة فوق ما أورده من الأحاديث : مسانيدها ومرسلها .

إن من هذه الآثار ما كان يوجه إلى أحكام مستقلة لم تسعفه رواية الحديث بها ، ومن ذلك الأثر الذى رواه عن سالم بن عبد الله دليلا على منع تغطية الفم فى الصلاة ، من أنه كان إذا رأى من يغطى فاه بثوبه وهو يصلى جبذ الثوب جبذاً شديدا(١) .

ومن ذلك ما نقله عن ابن عمر من أن فى قُبلة الرجل امرأتَه وجسِّها الوضوء، ونقل مثله عن ابن مسعود بلاغا ، ومثلهما عن ابن شهاب من التابعين، ولم يذكر حديثا فى هذا الموضوع (٢).

ومنها ما يشير إلى خلاف فى الرأى بين بعض الصحابة وبعض ، أو بين بعض الصحابة وبعض التابعين ، وذلك كما أورد عن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه قدم من العراق ، فدخل عليه بعض الصحابة فقرب له طعاما قد مسته النار فتوضأ أنس ، ولم يتوضأ الآخر .

---

(١) تنوير الحوالك : ج ١ ص ٣٠

(٢) تنوير الحوالك ج ١ ص ٥٠

ونظير هذا ما نقله عن عثمان بن عفان ، أنه أكل خبزا ولحما ثم مضمض وغسل يديه ومسح بهما وجهه ، ثم صلى ولم يتوضأ ء

وكذلك ما بلغ مالكا عن على بن أبى طالب وعبد الله بن عباس رضى الله عنهما أنهما كانا لا يتوضآن مما مسته النار [1] . . ونظير ذلك كثير .

وكما نقل عن عروة بن الزبير أن أباه مسح على الخفين ولم يزد على مسح الظهور ، ثم نقل عن ابن شهاب أن مالكا سأله عن المسح على الخفين فسحهما أمامه من تحت الخف ومن فوقه ، وإن كان مالك أيد ما نقله عن ابن شهاب[2] .

ومما نقل فيه الخلاف أيضا بين الصحابى والتابعى حكم الرعاف فى الصلاة ، فإن ابن عباس غسل الدم ثم بنى من غير وضوء ، وأما سعيد بن المسيب فإنه توضأ ثم بنى على ما صلى[3] ، ولم يؤيد مالك أحد الرأيين فى موطئه .

ومنها كذلك ما يقع تفسيرا لبعض غريب القرآن ،[4] كما جاء عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أنه فسر دلوك الشمس بميلها ، وعن ابن عباس أنه قال : دلوك الشمس إذا فاء الفىء ، وغسق الليل اجتماع الليل وظلمته .

ويبدو أن بعض الرواة عن مالك كان يضيف زيادات مما يستقر عليه رأى مالك فى بعض الأحكام كالذى نقله يحيى عن مالك أنه سئل : هل فى القىء وضوء ؟ قال : لا ، ولكن ليتمضمض وليغسل فاه ، وليس عليه وضوء[5] .

وكما فى رأى مالك فيمن نسى أن يمسح رأسه حتى جف وضوؤه ، قال راوى الكتاب : سئل مالك عن رجل توضأ فنسى أن يمسح رأسه حتى جف وضوؤه ، فقال : أرى أن يمسح برأسه ، وإن كان قد صلى أن يعيد الصلاة .

على أن بعض ماعُدَّ من الآثار فى هذا الكتاب مايستحق أن يُعَد من الأحاديث المرفوعة ؛ بناء على ماتقرر فى أصول الحديث من أن قول الصحابى له حكم الرفع إذا كان مما لامجال للرأى فيه ، ولدينا فى الموطأ آثار عديدة من هذا النوع .

منها مانقله عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كتب إلى عماله : أن صلوا الظهر إذا كان الفىءُ ذراعا إلى أن يكون ظلُّ أحدكم مثله ، والعصر والشمس مرتفعة بيضاء نقية ، والمغرب إذا غربت الشمس [6] . . . الخ ، ونظيره ما كتبه إلى أبى موسى : أن صل الظهر إذا زاغت الشمس الخ ، ومثله ما نقله عن أبى هريرة ، أن رجلا سأله عن الأوقات فقال : صل الظهر إذا كان ظلك مثلك ، والعصر إذا كان ظلك مثليك . .

---

(١) تنوير الحوالك : ج ١ ص ٣٧ ومابعدها .

(٢) تنوير الحوالك : ج ١ ص ٤٧

(٣) تنوير الحوالك : ج ١ ص ٤٧

(٤) تنوير الحوالك : ج ١ ص ٢٣

(٥) تنوير الحوالك : ج ١ ص ٣٧

(٦) تنوير الحوالك ج ١ ص ١٩

والنسخة التى بين أيدينا للموطأ بشرح تنوير الحوالك من طبع الحلبى بمصر عام تسع وأربعين وثلاثمائة وألف للهجرة ، وهى جزءان فى مجلد .

بدئ الأول منهما بحديث فى وقوت الصلاة [1] قال : حدثنى يحيى بن يحيى الليثى عن مالك بن أنس عن ابن شهاب أن عمر بن عبد العزيز أخر الصلاة يوما فدخل عليه عروة بن الزبير ، فأخبره أن المغيرة بن شعبة أخر الصلاة يوما وهو بالكوفة ، فدخل عليه أبو مسعود الأنصارى ، فقال : ماهذا يامغيرة ؟ أليس قد علمت أن جبريل نزل فصلى ، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم صلى ، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم صلى ، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم صلى ، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم صلى ، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال بهذا أمرت ؟ فقال عمر بن عبد العزيز : أعلم ماتحدث به ياعروة ، وإن جبريل هو الذى أقام لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقت الصلاة . . . » الخ .

وانتهى الجزء الأول بأثر عَنْوَنَ له بميراث ولد الملاعنة وولد الزنا ، وهو : حدثنى يحيى عن مالك ، أنه بلغه أن عروة بن الزبير كان يقول فى ولد الملاعنة وولد الزنا : إنه إذا مات ورثته أمه حقها فى كتاب الله عز وجل وإخوته لأمه حقوقهم ، ويرث البقية موالى أمه إن كانت مولاة ، وإن كانت عربية ورثت حقها ، وورث إخوته لأمه حقوقهم ، وكان مابقى للمسلمين ، قال مالك : وبلغنى عن سليمان بن يسار مثل ذلك ، قال مالك : وعلى ذلك أدركت أهل العلم ببلدنا .

ثم بدأ الجزء الثانى بكتاب النكاح : ماجاء فى الخطبة وأورد حديثا فى أوله قال فيه : حدثنى يحيى عن مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبى هريرة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لايخطب أحدكم على خطبة أخيه » .

وانتهى الجزء الثانى بحديث عنون له بأسماء النبى صلى الله عليه وسلم هو : حدثنى مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم ، أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لى خمسة أسماء أنا محمد ، وأنا أحمد ، وأنا الماحى الذى يمحو الله بى الكفر ، وأنا الحاشر الذى يحشر الناس على قدمى ، وأنا العاقب » .

والكتاب مشحون بالأحاديث والآثار والبلاغات ، موزعة على الكتب والأبواب وما يندرج تحتها من عناوين ، ويحوى مادة خصبة للدارسين والباحثين ، يرفع من شأنها قرب عهد مؤلفها من صدر الإسلام ، ومعاصرته لكثير من أجلاء التابعين وأتباع التابعين ، ممن نقلوا إلينا السنة وأخذنا عنهم الدين ، ومما يصدق شهادة الإمام الشافعى لهذا الكتاب من أنه أصح كتاب بعد القرآن الكريم أن الأمة تلقته بالقبول ، ولم يزل تعويلها عليه منذ ظهر إلى يومنا هذا ، فكان العلماء والأئمة مابين شارح له ، أو مقتبس منه ، أو راجع إلى مافيه من الأحاديث والآثار الكريمة .

رحم الله الإمام مالك بن أنس ، وجزاه عما قدم للأمة الإسلامية خير الجزاء ؟

---

(١) تنوير الحوالك ج ١ ص ١١ وورد العنوان هكذا : وقوت الصلاة .

سنن أبى داود

وأما سنن أبى داود السجستانى، فهو ذلك الكتاب العظيم ، الذى ألفه سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدى ، المولود سنة اثنتين ومائتين للهجرة ، والذى تحدث عنه الذهبى فى تذكرته(١) فقال : إنه الإمام صاحب السنن ، الذى حدث عنه الترمذى ، والنسائى ، وابنه أبو بكر بن أبى داود ، وأبو عوانة ، وأبو بشر الدولابى وغيرهم ممن رووا عنه سننه ، سمع أبا عمرو بن الضرير ومسلم بن إبراهيم والقعنبى و . . . وخلقا كثيرا بالحجاز والشام ومصر والعراق وغيرها ، وقال الذهبى : كتب عنه شيخه أحمد بن حنبل حديث العتيرة ، وأراه كتابه فاستحسنه .

ويقول الحافظ المنذرى : إن الإمام ابن حنبل استجاده واستحسنه ، ثم نقل عن أبى بكر ابن عبد العزيز أنه سمع كتابا كتبه أبو داود لأهل مكة يقول فيه عن سننه : إن هذه الأربعة آلاف والثمانمائة حديث كلها فى الأحكام ، فأما أحاديث كثيرة من الزهد والفضائل وغيرها من غير هذا فلم أخرجها(٢) ، وأن محمدا بن إسحاق الصاغانى قال : لين لأبى داود الحديث كما لين لداود الحديد .

ونقل الذهبى عن ابن داسة أن أبا داود قال : ذكرت فى كتابى الصحيح وما يشبهه وما يقاربه ، وما كان فيه من وهن شديد بينته ، وأورد أن بعض الأئمة قال : كان أبو داود يشبه بأحمد بن حنبل فى هديه ودله وسمته ، كما نقل عن الحاكم أنه قال : أبو داود إمام أهل الحديث فى زمانه بلا مدافعة ، وفى بعض نقوله الأخرى ما يؤكد أنه دخل مصر(٣) .

ونقل المنذرى عن أحمد بن محمد بن ياسين الهروى قال : كان سليمان بن الأشعث السجزى أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمه وعلله وسنده ، فى أعلى درجة النسك والعفاف والصلاح والورع من فرسان الحديث ، وكانت وفاته رحمه الله ورضى عنه سنة خمس وسبعين ومائتين للهجرة(٤) .

وكتابه السنن أحد الكتب الستة المشهورة ، التى عول عليها العلماء والفقهاء فى جميع بقاع الأمة الإسلامية وأزمانها ، ولا نجد فى وصفه أصدق مما وصفه به مصنفه فيما رواه المنذرى عن ابن داسة قال : سمعت أبا داود يقول : كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة ألف حديث ، انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب ، جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث ، ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه(٥) .

ومما وصفه به أيضا قوله : ماذكرت فى كتابى حديثا اجتمع الناس على تركه :

---

(١) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ١٥٢ ومابعدها

(٢) مختصر سنن أبى داود ج ١ ص ٥ ، ٦

(٣) تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ١٥٤

(٤) الشذرات ج ٢ ص ١٦٧

(٥) مختصر سنن أبى داود ج ١ ص ٦ و ٧

ونقل الحافظ المنذرى عن محمد بن إسحاق بن منده الحافظ : أن شرط أبى داود والنسائى إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال .

ولعله يريد بقوله : إذا صح الحديث –كونه مستوفيا لشروط القبول ، وإلا فإن الصحة بالمعنى المصطلح عليه عند المحدثين ليست ملتزمة فى سنن أبى داود ، لاعتراف مؤلفها بقوله : جمعت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه ، وقوله : وماكان فيه من وهن شديد بينته ، من أنه أحيانا يذكر الضعيف وينبه إلى علته .

وحكى عن أبى داود أنه قال : ماذكرت فى كتابى هذا حديثا أجمع الناس على تركه[١] ، وأورد مثله الخطابى نقلا عن أبى داود عند الحديث عن سننه[٢] .

ويقول الخطابى[٣] فى شرحه للسنن[٤] : اعلموا رحمكم الله أن كتاب السنن لأبى داود كتاب شريف ، لم يصنف فى علم الدين كتاب مثله ، وقد رزق القبول من الناس كافة ، فصار حكما بين فِرَق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم ، فلكل فيه وِرْد ومنه شِرْب ، وعليه معول أهل العراق وأهل مصر وبلاد المغرب وكثير من مدن أقطار الأرض . . . ، ثم فضله على صحيحى البخارى ومسلم فى حسن وصفه ، وكثرة فقهه .

وذكر الخطابى فى مقدمته لشرح السنن عند تقسيم الحديث: أن كتابه هذا يجمع النوعين من الصحيح والحسن ، فأما السقيم من الحديث فعلى طبقات : شرها الموضوع ثم المقلوب ثم المجهول ، وكتاب أبى داود خَلِيٌّ منها ، فإن وقع فيه شىء من بعض أقسامه لضرب من الحاجة تدعوه إلى ذكره فإنه لايألو أن يبين أمره ، ويذكر علته ، ويخرج من عهدته .

ومن راجع ماكتبه علماء المصطلح وجد أن لهم وجوها فى الحكم على المسكوت عنه من سنن أبى داود ، وقد تناولها الحافظ السخاوى وانتهى منها إلى أن التحقيق التميز لمن له أهلية النظر ، ورد المسكوت عنه إلى ما يليق بحاله من صحة وحسن وغيرها ، ثم قال : ومن لم يكن ذا تمييز فالأحوط أن يقول فى المسكوت عليه صالح – كما هى عبارته – خصوصاً وقد سلك جماعة هذا المسلك[٥] .

وقد وصفه الحافظ العراقى فى ألفيته بأنه من مظان الحديث الحسن ، وبين السخاوى أن الظن هنا بمعنى العلم ، وقد بنى ذلك الوصف على ما وصفه به أبو داود نفسه من أنه ذكر فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه .

---

(١) مختصر سنن أبى داود ج ١ ص ٨ (٢) شرح الخطابى على السنن ج ١ ص ١١

(٣) هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابى البستى من أعلام المحدثين والفقهاء وأحد شيوخ الحاكم مؤلف غريب الحديث ومعالم السنن وأعلام السنن وشرح البخارى توفى سنة ٣٨٨ هـ .

(٤) مختصر السنن ج ١ ص ١٠ (٥) فتح المغيث ج ١ ص ٧٣ ، ٧٦ ، ٧٧

ونقل السخاوى فى هذا المقام عن الغزالى : أن ما فيه من الأحاديث يكفى المجتهد فى الفقه كما نقل عن النووى : أنه ينبغى للمشتغل بالفقه ولغيره الاعتناء بهذا الكتاب وبمعرفته التامة ، فإن معظم أحاديث الأحكام التى يحتج بها فيه ، مع سهولة تناوله وتلخيص أحاديثه ، وبراعة مصنفه ، واعتنائه بتهذيبه .

والكتاب الذى بين أيدينا طبعة المطبعة التازية بمصر ويقع فى اثنتين وتسعين وسبعمائة صفحة ، ومكون من جزءين : الأول منهما فى تسع وثلاثين وأربعمائة صفحة مفتتح بعبارة : حدثنا أبو على محمد بن عمرو اللؤلؤى ، حدثنا أبو داود سليمان بن الأشعث السجستانى فى المحرم سنه خمس وسبعين ومائتين قال : كتاب الطهارة — وذكر فيه أبوابا — ثم كتاب الصلاة . . . وهكذا حتى فرغ منه مرتبا إياه على أبواب الفقه المعروفة .

ولا بد هنا من أن نشير إلى أن أبا داود بعد أن ألف كتابه السنن بعث برسالة إلى أهل مكة وغيرها جوابا لهم ، أملى فيها كلاماً كثيرا من السنن منه قوله[1] :

أما بعد عافانا الله وإياكم عافية لا مكروه معها ولا عقاب بعدها ، فإنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التى فى كتاب السنن أهى أصح ما عرفت فى الباب ؟ ووقفت على جميع ما ذكرتم . فاعلموا أنه كذلك كله إلا أن يكون قد روى من وجهين صحيحين فأحدهما أقدم إسنادا ، والآخر صاحبه أقدم فى الحفظ فربما كتبت ذلك ، ولا أرى فى كتابى من هذا عشرة أحاديث ...

وإذا أعدت الحديث فى الباب من وجهين وثلاثة فإنما هو من زيادة كلام فيه ، وربما فيه كلمة زيادة على الأحاديث ، وربما اختصرت الحديث الطويل ، لأنى لو كتبته بطوله لم يعلم بعد من سمعه .. إلى أن قال :- وليس فى كتاب السنن عن رجل متروك الحديث شىء ، وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر . .

ثم قال : وما كان من كتابى هذا من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ، ومالم أذكر فيه شيئا فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض[2] . . . وهو كتاب لا يرد عليك سنة عن النبى صلى الله عليه وسلم إلا وهى فيه إلا أن يكون كلاما استخرج من الحديث ، ولا يكاد يكون هـذا ، ولا أعلم شيئا بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموا من هذا الكتاب . . . .

إلى أن قال : والأحاديث التى وضعتها فى كتاب السنن أكثرها مشاهير ، وهى عند كل من كتب شيئا من الحديث إلا أن تميزها لا يقدر عليه كل الناس . . . . ثم قال : ولعل قدر الذى فى كتابى أربعة آلاف وثمانمائة حديث ، ونحو ستمائة حديث من المراسيل . . . .

وختم رسالته بقوله : ولم أصنف فى كتب السنن إلا الأحكام ، ولم أصنف فى كتب الزهد وفوائد الأعمال وغيرها . . .

هذا هو أهم ما ورد فى رسالة أبى داود السجستانى إلى أهل مكة ، وما ورد فى غيرها مما

---

(١) نقلا عن كتاب رسالة أبى داود السجستانى وصفا لتأليفه كتاب السنن رواية أبى الحسين بن جميع عن محمد بن عبد العزيز الهاشمى عنه قدمها وعلق عليها محمد زاهد الكوثرى طبع مطبعة الأنوار بالقاهرة سنة ١٣٦٩ هـ .

(٢) أوردنا مثل هذا القول فى تقديمنا لهذا الكتاب نقلا عن الذهبى عن ابن داسة .

يستعان به على تعرف هذا الكتاب ومزيته ، والقارئ فى رسالة أبى داود لأهل مكة يجدها مشتملة على كثير من الركة والإبهام فى الأسلوب ، ولهذا اكتفينا بنقل ما ينفع ويفيد منها :

هذا : وإن الممارس لهذا الكتاب ، والمتتبع لما فيه من مزايا وصفات ، تتجلى له فيه ظواهر واضحة عديدة أهمها ما يأتى :

١ — أنه يعنى بإيراد الروايات المتعددة لِلَّفظ الواحد فى الحديث من غير أن يكرر الحديث كله — كما هو صنيع البخارى فى تكرار الحديث الواحد من أجل الاختلاف فى كلمة فى الحديث أو عبارة فيه .

وذلك مثل قوله فى حديث ابن عمر : «الذى تفوته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله » قال أبو داود : وقال عبيد الله بن عمر : أتر ، واختلف على أيوب فيه ، وقال الزهرى عن سالم عن أبيه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : وتر[١] :

ومن ذلك أيضا قوله فى حديث أنس بن مالك رضى الله عنه كان موضع المسجد حائطا لبنى النجار فيه حرث ونخل . . الخ ، وحدثنا عبد الوارث بنحوه ، وكان عبد الوارث يقول : فيه خرب[٢] . . . . .

ومن ذلك قوله فى حديث أبى هريرة فى قوله صلى الله عليه وسلم : « من قام رمضان إيمانا واحتسابا » قال أبو داود : وكذا رواه عقيل ويونس وأبو أويس : « من قام رمضان» وروى عقيل : « من صام رمضان وقامه »[٣] .

٢ — أنه يقوى الحديث بمتابعته بغيره مع تحديد الفرق بينهما دقةً فى عرض السنة ، ومن ذلك حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى لغو اليمن : إنه كلام الرجل فى بيته كلا والله ، وبلى والله . قال أبو داود : روى هذا الحديث داود بن الفرات عن إبراهيم الصائغ موقوفا على عائشة ، وكذا رواه الزهرى وعبد الملك بن أبى سليمان ومالك بن مغول ، وكلهم عن عطاء عن عائشة موقوفا[٤] .

٣ — أنه ينقـــل اختلاف العلماء فى وصـــل بعض الأحاديث أو قطعها . وذلك كما جاء فى حديث عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وســـلم قال : « لانذر فى معصية وكفارته كفارة يمين » قال أبو داود : وسمعت أحمـــد بن حنبل يقول : أفسدوا علينا هـــذا الحديث ، قيل له : وصح إفساده عندك ؟ هل رواه غير ابن أبى أويس ؟ قال : أيوب كان أمثل منه — يعنى أيوب بن سليمان بن بلال — وقد رواه أيوب ، قال أبو داود : سمعت أحمد بن شبويه يقول : قال ابن المبارك — يعنى فى هـــذا الحديث — حدث أبو سلمة ، فدل ذلك على أن الزهرى لم يسمعه من أبى سلمة . قال أحمد بن محمد المرودى : إنما الحديث حديث على ابن المبارك

---

(١) سنن أبى داود ج ١ ص ٦٨
(٢) سنن أبى داود ج ١ ص ٧٥
(٣) سنن أبى داود ج ١ ص ٢١٦
(٤) سنن أبى داود ج ٢ ص ٧٥

عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن الزبير عن أبيه عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم، أراد أن سليمان بن أرقم وهم فيه، وحمله عنه الزهرى، وأرسله عن أبي سلمة عن عائشة رضى الله عنها[١].

٤ — أنه ينبه على ما فى الحديث من وهن إن كان ذلك فيه، كما عرف من وصف كتابه وأشرنا إلى ذلك فى حديثنا عنه.

ومن ذلك قوله فى حديث يحيى بن أيوب أنه قال: يارسول الله أمسح على الخفين ؟ الحديث قال أبو داود: رواه ابن أبي مريم المصرى عن يحيى بن أيوب عن عبد الرحمن بن رزين عن محمد بن يزيد بن أبي زياد عن عبادة بن أنس عن أبي بن عمارة قال فيه: حتى بلغ سبعا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « نعم وما بدا لك » قال أبو داود: وقد اختلف فى إسناده وليس بالقوى[٢].

ومن ذلك قوله فى حديث المغيرة بن شعبة قال: « وضأت النبي صلى الله عليه وسلم فى غزوة تبوك فمسح أعلى الخفين وأسفله » قال أبو داود: وبلغنى أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء[٣] وهو طعن منه فى الحديث بالانقطاع وعدم القبول.

ومن ذلك قوله فى حديث أبي سعيد: « أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بغلام وهو يسلخ شاة ... » الحديث، قال أبو داود: وقال عن هلال بن ميمون الرملى رواه عبد الواحد بن زياد وأبو معاوية عن هلال عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا لم يذكر أبا سعيد[٤].

ومن ذلك أيضا — مع بيان السبب — قوله فى حديث أبي هريرة قال: « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا الناس فى رمضان يصلون ... » الحديث. قال أبو داود ليس هذا الحديث بالقوى، مسلم بن خالد ضعيف[٥]، ومن ذلك أيضا قوله فى حديث على الذى رواه عنه ميمون ابن أبي شبيب: « أنه فرق بين جارية وولدها فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم ... » الحديث، قال أبو داود: ميمون لم يدرك عليا، قتل بالجماجم، والجماجم سنة ثلاث وثلاثين[٦].

ومن ذلك قوله فى حديث ابن عباس: « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معاقرة الأعراب » قال أبو داود: غندر أوقفه عن ابن عباس[٧].

٥ — أنه ينبه على اختلاف رواة الحديث بالزيادة أو النقص فيه.

ومن ذلك قوله فى حديث عمرو بن أمية الضمرى قال: « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فى بعض أسفاره . . . إلى أن قال: ثم أمر بلالا فأذن » وفى رواية أخرى عن ذى مخبر ابن أخى النجاشى فى هذا الخبر قال: فأذن وهو غير عجل[٨].

---

(١) سنن أبي داود ج ٢ ص ٧٨
(٢) سنن أبي داود ج ١ ص ٢٥
(٣) سنن أبي داود ج ١ ص ٢٦
(٤) سنن أبي داود ج ١ ص ٢٩
(٥) سنن أبي داود ج ١ ص ٢١٧
(٦) سنن أبي داود ج ١ ص ٢٢٤
(٧) سنن أبي داود ج ٢ ص ٦
(٨) سنن أبي داود ج ١ ص ٧٣

ومن ذلك أيضا إيراده حديث عائشة: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى صلاة العشاء فى جماعة . . . » الحديث ، ثم إشارته إلى رواية أخرى يقول عنها : إن الراوى لم يذكر : « يسوى بينهن فى القراءة والركوع والسجود[1] » .

ومن ذلك حديث أبى هريرة : « أن رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إنى أرى الليلة..» فذكر الحديث ، ثم قال: إن الزهرى رواه عن عبيد الله عن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم بهذا لم يذكر القسم ، زاد فيه « ولم يخبره[2] » .

ومن ذلك حديث عبد الرحمن بن أبى بكر قال: « نزل بنا أضياف لنا . . . » وذكر الحديث ثم أورد رواية أخرى بهذا الحديث نحوه وقال : زاد عن سالم فى حديثه : « ولم يبلغنى كفارة »[3] .

٦ — أنه يحدد من وقع منه الشك من شيوخه — إن كان .

ومن ذلك حديث أبى بن كعب: « أنه وجد صرة فيها مائة دينار . . . » قال أبو داود فى آخره: « وقال : لا أدرى أثلاثا قال عرفها أو مرة واحدة ؟ » ثم ذكر الحديث برواية شعبة بمعناه قال : « عرفها حولا ، وقال: ثلاث مرات ، وقال : لا أدرى أقال له ذلك فى سنة أو فى ثلاث سنين[4] ؟ »

٧ — أنه يتحرى الدقة والأمانة فى إيراد السند على حقيقته بكل وجه يصل إليه ، أو الإشارة إلى ما فيه من غموض أو شك تبرئة للذمة .

ومن ذلك ما جاء فى حديث يعلى بن أمية عن أبيه: « أن رجلا أتى النبى صلى الله عليه وسلم وهو بالجعرانة . . . » وذكر الحديث ، ثم أورده برواية أخرى عن صفوان بن يعلى عن أبيه ، ثم قال بهذه القصة قال فيه : قال النبى صلى الله عليه وسلم: « اخلع جبتك فخلعها من رأسه . . .» وساق الحديث . . . ثم أورد سندا آخر إلى يعلى بن منبه عن أبيه بهذا الخبر قال فيه: « فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينزعها ويغتسل مرتين أو ثلاثا . . . » وساق الحديث ، ثم أورده برواية رابعة: « أن رجلا أتى النبى صلى الله عليه وسلم بالجعرانة وقد أحرم بعمرة وعليه جبة وهو مصفر لحيته ورأسه . . . » وساق هذا الحديث[5] .

وفى هذا الحديث نفسه يذكر اختلاف اللفظ فى قوله : وعليه أثر خلوف ، أو قال : أثر صفرة .

ومن ذلك حديث نبيه بن وهب برواية أحمد بن حنبل قال : اشتكى عمر بن عبيد الله بن معمر عينيه ، فأرسل إلى أبان بن عثمان ... إلى أن قال : اضمدهما بالصبر ، فإنى سمعت عثمان يحدث ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم ذكر رواية أخرى عن نبيه بن وهب بهذا الحديث برواية عثمان بن أبى شيبة[6] .

---

(١) سنن أبى داود ج ٢ ص ٢١٢

(٢) سنن أبى داود ج ٢ ص ٧٦

(٣) سنن أبى داود ج ٢ ص ٧٦

(٤) سنن أبى داود : ج ١ ص ٢٦٩

(٥) سنن أبى داود : ج ١ ص ٢٨٧ ومابعدها .

(٦) سنن أبى داود : ج ١ ص ٢٩٠

ومن ذلك حديثه عن أبي بكرة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب فى حجته . . . . » الحديث، ثم أورده برواية أخرى عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعناه، قال أبو داود: سماه ابن عون —أى فى سند آخر — فقال : عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبي بكرة فى هذا الحديث،وبيان ذلك أن ابن أبي بكرة ورد فى السند الأول بكنيته دون اسمه،ولكنه فى السند الأخير ذكر باسمه وكنيته(١) .

ومن ذلك قوله فى حديث كثير بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة عن بعض أهلى عن جده : « أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلى ... » الحديث ثم قال أبو داود: قال سفيان: كان ابن جريج أخبرنا عنه أخبرنا ابن كثير عن أبيه قال: فسألته فقال: ليس من أبي سمعته ، ولكن عن بعض أهلى عن جدى(٢) .

ومن ذلك قوله فى حديث عبد الرحمن بن سعيد المخزومى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم فتح مكة : « . . . » وساق الحديث، قال أبو داود:لم أفهم إسناده من أبي العلاء كما أحب(٣) ومعنى ذلك عدم اعتداده بهذا السند .

ومن ذلك أيضا قوله فى حديث عائشة رضى الله عنها : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لايصلى فى ملاحفنا » قال حماد : وسمعت سعيد بن أبي صدقة قال : سألت محمدا عنه فلم يحدثنى ، وقال : سمعته منذ زمان ولا أدرى ممن سمعته ، ولا أدرى أسمعته من ثبت أم لا ؟ فسلوا عنه(٤) .

ومن ذلك تعقيبه على التماس ليلة القدر ، قال أبو داود : لا أدرى أخفى على شئ منه أم لا(٥)؟.

٨ — أنه يعقب على بعض الأحاديث بوصف بعض الرجال أو نسبته أوتسميته زيادة فى تحقيقه وتحديده ، سواء أكان الموصوف أو المنسوب أو المسمى من رجال السند أم لم يكن .

ومن ذلك قوله فى حديث عبد الله بن حوالة الأزدى قال : « بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لنغنم . . . » وساق الحديث ثم قال : عبد الله بن حوالة حمصى(٦) .

ومن ذلك قوله — تعقيبا على حديث عمر بن الخطاب: « لما كان يوم بدر .. » الحديث : اسم أبي نوح قراد ، والصحيح عبد الرحمن بن غزوان(٧) .

ومن ذلك قوله فى حديث أنس بن مالك : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة عام الفتح . . . » الحديث إلى أن قال : « جاءه رجل فقال ابن خطل متعلق بأستار الكعبة » قال أبو داود : ابن خطل اسمه عبد الله ، وكان أبو برزة قتله(٨) .

٩ — وأنه يشير إلى اختلاف الرواة فى فهم الحديث عند وجود هذا الاختلاف .

ومن ذلك قوله فى حديث أبي موسى : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال» : «إنى والله — إن شاء الله

---

(١) سنن أبي داود : ج ١ ص ٣٠٦
(٢) سنن أبي داود : ج ١ ص ٣١٥
(٣) سنن أبي داود : ج ١ ص ٤٢٠
(٤) سنن أبي داود : ج ١ ص ٦١
(٥) سنن أبي داود : ج ١ ص ٢١٩
(٦) سنن أبي داود : ج ١ ص ٣٩٧
(٧) سنن أبي داود : ج ١ ص ٤٢١
(٨) سنن أبي داود : ج ١ ص ٤٢٠

— لا أحلف على يمين ... » الحديث قال أبو داود: وسمعت أحمد يرخص فيها الكفارة قبل الحنث ، ونقل عن بن سمرة أنه قال: كفر عن يمينك ثم ائت الذى هو خير ، قال أبو داود: أحاديث أبى موسى الأشعرى وعدى بن حاتم وأبى هريرة فى هذا الحديث روى عن كل واحد منهم فى بعض الرواية الحنث قبل الكفارة ، وفى بعض الرواية الكفارة قبل الحنث(١) .

١٠ — أنه يبين رأيه فى تحقيق راوى الحديث ، ومن هو الأولى فى الأخذ عنه .

ومن ذلك قوله فى حديث صفوان بن عمرة : « أتيت النبى صلى الله عليه وسلم قبل أن يهاجر بهذا الحديث — يريد الحديث الذى سبق — قال أبو داود : رواه قيس كما قال سفيان ، والقول قول سفيان ، ثم قال : حدثنا ابن أبى رزمة ، سمعت أبى يقول : قال رجل لشعبة : خالفك سفيان . قال : دمغتنى ، وبلغنى عن يحيى بن معين قال : كل من خالف سفيان فالقول قول سفيان ، وحدثنا أحمد بن حنبل ثنا وكيع عن شعبة قال : كان سفيان أحفظ منى(٢) .

١١ — أنه — أحيانا — يفسر الغريب من لفظ الحديث .

ومن ذلك قوله فى حديث المسجد النبوى — تفسيرا لكلمة القصة التى وردت فى الحديث — قال أبو داود : القصة الجص(٣) .

١٢ — أنه يروى المدرج مع بيان من أدرجه .

ومن ذلك قوله فى حديث بناء المساجد بعد قول النبى صلى الله علية وسلم : « ما أمرت بتشييد المساجد » قال ابن عباس : لتزخرفنها كما زخرفت اليهود والنصارى(٤) .

١٣ — أنه يروى بعض الآثار الموقوفة أو المقطوعة فى سننه :

ومن ذلك أنه أورد أثرا بسنده إلى عطاء ، أنه كره الوضوء باللبن والنبيذ — بعد أن ذكر أحاديث الوضوء بالنبيذ — وقال : إن التيمم أعجب إلى منه ، وأورد بعده كذلك أثرا بسنده إلى أبى خلدة ، قال : سألت أبا العالية عن رجل أصابته جنابة وليس عنده ماء وعنده نبيذ أيغتسل به ؟ قال : لا(٥) .

وهذا المسلك فى رواية الآثار الموقوفة أو المقطوعة لايقع منه إلا على ندرة ، بخلاف صاحب الموطأ الذى شرحنا مسلكه فيما سبق .

١٤ — أنه يكثر من عدد الأبواب مهما قلت أحاديثها إلى درجة ألا يكون فى الباب إلا حديث واحد معدود الكلمات .

وذلك مثل باب النهى عن البول فى الجحر ، ولم يذكر فى هـذا الباب إلا حديث : « أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى أن يبال فى الجحر »(٦) .

---

(١) سنن أبى داود : ج ٢ ص ٧٧
(٢) سنن أبى داود : ج ٢ ص ٨٤
(٣) سنن أبى داود : ج ١ ص ٧٤
(٤) سنن أبى داود : ج ١ ص ٧٤
(٥) سنن أبى داود : ج ١ ص ١٤
(٦) سنن أبى داود : ج ١ ص ٦

ومن ذلك باب كراهية الكلام عند الحاجة ، حيث لم يذكر فيه إلا حديثا واحدا وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « لايخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفين عن عورتهما يتحدثان »[١] .

ومن ذلك : باب فى الرجل يذكر الله على غير طهر ، لم يذكر فيه أبو داود إلا حديثا واحدا لعائشة : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه »[٢] .

ومن ذلك باب الخاتم يكون فيه ذكر الله ، لم يذكر فيه إلا حديثا واحدا ، على أنه حكم بأنه حديث منكر[٣] .

ومن ذلك أيضا باب البول قائما ، لم يذكر فيه إلا حديثا واحداً .

ومن ذلك باب الرجل يبول بالليل فى الإناء ثم يضعه عنده ، لم يذكر فيه إلا حديثا واحدا أقصر من عنوانه .

وباب ماجاء فى أكل معاقرة الأعراب لم يذكر فيه إلا حديثا واحدا[٤] .

وباب ماجاء فى ذبيحة المتردية لم يذكر فيه إلا حديثا واحدا .

وكذلك باب المبالغة فى الذبح[٥] .

وبعد هذا فإن فيما أوردناه من شهادات الحفاظ والعلماء لسنن أبى داود والتنويه بشأنها مايدل على أنه كتاب جدير بالعناية بأمره ، والاستمساك بحبله ، واعتباره كنزا من كنوز المعرفة والعلم بالسنة المحمدية ، ولاسيما فيما يتعلق بالأحكام الشرعية ، ولهذا عده بعض العلماء والأئمة الكتاب الثالث فى الرتبة بعد الصحيحين ، وإن كنا نتجه إلى أنه أولها رتبة فيما يختص بجمع أحاديث الأحكام وتقريبها وتهذيبها ، والأمانة فى عرضها بأسانيدها ومتونها .

ولايفوتنا أن ننوه بهذا الكتاب من زاوية أن مؤلفه ممن عاشوا فى عصور الرواية التى تنتهى بنهاية المائة الثالثة للهجرة ، وأنه من الأئمة ذوى الحق فى التعديل والتجريح ، والتصحيح والتضعيف ، ولهذا اختص كتابه من بين سائر مدونات الأحكام بطابع الرواية عند إيراد كل حديث ، وبيان الطرق التى أوصلته إليه فى كل منها ، وبيان المقبول منها والمردود ، إما بالنص عليه أو بالسكوت الذى جعله علامة على صلاحية الحديث كما بينا ذلك .

وما اشتهر من أن الكتاب فى أحاديث الأحكام ، لاينافى ما وقع فى آخره من أحاديث يتعلق بعضها بالعقائد ، وبعضها بالترغيب والترهيب والآداب ، فإنه — رحمه الله — لم يرد أن يخلى كتابه من هذه الفوائد بعد أن استفرغ وسعه فى رواية أحاديث الأحكام ، وإن كانت هذه الأبواب أيضا يمكن ردها إلى الأحكام ، باعتبار مافيها من إلزام للمكلفين ، أو ترغيب وترهيب للمؤمنين .

---

(١) سنن أبى داود : ج ١ ص ٤

(٢) سنن أبى داود : ج ١ ص ٤

(٣) سنن أبى داود : ج ١ ص ٤

(٤) سنن أبى داود : ج ٢ ص ٦

(٥) سنن أبى داود : ج ٢ ص ٧

وقد اتجهت عناية الفحول من علماء الأمة إلى الإهتمام بهذا الكتاب ، فقد عمل له الإمام العظيم الحافظ أبو سليمان حمد الخطابى المتوفى سنة ٣٨٨ هـ شرحا ممتازا أفرغ فيه كثيرا مما فى جعبته من المعارف الإسلامية ، ولاسيما فى الأحكام الشرعية ، كما هذبه الحافظ المنذرى المتوفى سنة ٦٥٦ هـ وحذف أسانيده وعوض عنها ذكر من خرج الحديث من أئمة الرواية غير مؤلفه ، كما هذبه العلامة الحافظ ابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١ هـ تهذيبا عظيما ، بدأه بالتنويه به وقال : إنه من الإسلام بالموضع الذى خصه الله به بحيث صار حكما بين أهل الإسلام ، وفصلا فى موارد النزاع والخصام ، وأثنى على تهذيب الإمام المنذرى له ، وبين أنه لمامه فى التهذيب الذى قام به .

قال صاحب كشف الظنون : إن الإمام المنذرى سمى هذا التهذيب (المجتبى) وقد ألف السيوطى عليه شرحا سماه (زهر الربى على المجتبى)[١] .

وممن ذكرهم صاحب كشف الظنون من شارحى السنن ؛ العلامة ابن قيم الجوزية فى شرح مختصر السنن ، والحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ ، وقال : إن له شرحا سماه (مرقاة الصعود إلى سنن أبى داود) وإن لابن الملقن شرحا لزوائده على الصحيحين فى مجلدين ، وولى الدين العراقى ، والشيخ شهاب الدين أحمد بن الحسين الرملى المتوفى سنة ٨٤٤ ، والشيخ قطب الدين أبو بكر بن أحمد بن دعين اليمنى المتوفى سنة ٧٥٢ هـ فى أربع مجلدات كبار فى آخر عمره ، وشرحها أبو زرعة أحمد عبد الرحيم العراقى المتوفى سنة ٨٢٦ هـ كتب منه سبع مجلدات إلى أثناء سجود السهو ، والحافظ علاء الدين مغلطاى المتوفى سنة ٧٦٢ هـ ولم يكمله . وشرحها شهاب الدين أبو محمد أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسى من أصحاب المزى المتوفى سنة ٧٦٥ هـ سماه (انتحاء السنن واقتفاء السنن) . وشرح قطعة منها العلامة بدر الدين محمود بن أحمد العينى الحنفى المتوفى سنة ٨٥٥ هـ[٢] .

ولقد تأثر الإمام الحافظ ابن حجر فى كتابه بلوغ المرام بمسلك أبى داود فى كتابه السنن ، حيث ختمه بكتاب فى الأدب وما يتصل به ، سماه كتاب الجامع ، وسنبين ذلك — بإذن الله — عند الكلام على كتاب بلوغ المرام .

وقد شرح كتاب السنن أيضا من العلماء المعاصرين شرحا ضافيا فضيلة العالم العامل الشيخ محمود خطاب السبكى ، غير أن الله اختاره لجواره قبل أن يتمه ، فأكمله خليفته وابنه العالم الجليل الشيخ أمين خطاب مع أعوان له من فحول العلماء من رجال السنة .

رحم الله الجميع ، ونفع بهم وبما قدموه للأمة الإسلامية من أثر صالح ومجهود كريم .

---

(١) كشف الظنون ج ١ ص ١٠٠٤

(٢) كشف الظنون : ج ٢ ص ١٠٠٥ ومابعدها .

شرح معانى الآثار

للامام الطحاوى

ولد ٢٢٩

ومؤلف هذا الكتاب هو الإمام أحمد بن محمد بن سلمة الأزدى الطحاوى الفقيه، الذى انتهت إليه رياسة الحنفية بمصر ، ومولده ومنشؤه فى طحا من بلاد الصعيد ، تفقه على مذهب أبى حنيفة ورحل إلى الشام سنة ٢٦٨ هـ فاتصل بأحمد بن طولون وكان من خاصته[١] ، وكان مولده سنة تسع وعشرين ومائتين ، ونقل الذهبى أن ولادته كانت سنة سبع وثلاثين ومائتين ، صحب خاله المزنى تلميذ الإمام الشافعى وتفقه عليه ، ثم أدمن النظر فى كتب الحنفية فتأثر بها حتى انتقل إلى مذهب الإمام أبى حنيفة .

وقد وصفه السيوطى بأنه كان ثقة ثبتا فقيها لم يخلف بعده مثله، وعده بين حفاظ الحديث وقال: إنه انتهت إليه رياسة الحنفية بمصر ، وإنه صاحب التصانيف البديعة ، وذكر منها شرح معانى الآثار وأحكام القرآن والتاريخ الكبير وغيرها .

وأورده الذهبى فى تذكرة الحفاظ فوصفه بأنه كان فقيها عالما ثقة ثبتا لم يخلف مثله، كما ذكره الكفوى فى الطبقات فقال : إنه أخذ الفقه عن أبى جعفر أحمد بن أبى عمران عن محمد بن سماعة عن أبى يوسف عن أبى حنيفة [٢] ٥

وأورده ابن العماد فى شذرات الذهب ، وذكر أنه سمع هارون بن سعيد الأيلى وطائفة من أصحاب ابن عيينة وابن وهب ، ومنه أحمد بن القاسم الحساب ، والطبرانى ، وصنف التصانيف منها العقيدة السُّنِّية السنيَّة، وبرع فى الفقه والحديث ، وتوفى فى ذى القعدة سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة [٣] ٥

وموضوع الكتاب هو شرح معانى الآثار المتعلقة بالأحكام الفقهية ، والآثار كلمة تشمل الأحاديث وأقوال الصحابة والتابعين ، ولعله لا يختلف — من هذه الناحية — عن مسلك الإمام مالك فى إيراد ما يتعلق بالأحكام الفقهية مما وقع به الاستدلال للمذهب المراد تأييده من الآثار ، وإن كان يختلف عنه فى شرح معانى تلك الآثار ، وإيراد ما ارتضاه مذهبا لنفسه ، والدفاع عنه بما لديه من الحجج والأدلة ، وهو مذهب الإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان .

وهو يتحدث عن سبب تأليفه هذا الكتاب فيقول فى مقدمته : سألنى بعض أصحابنا من أهل العلم أن أضع له كتابا أذكر فيه الآثار المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الأحكام التى يتوهم أهل الإلحاد والضعفة من أهل الإسلام أن بعضها ينقض بعضا ، لقلة علمهم بناسخها من منسوخها

(١) من الأعلام للزركلى نقلا عن طبقات الحفاظ للسيوطى والطبقات لابن النديم .

(٢) مقدمة شرح معانى الآثار ج ١ ص ٧ ، وحسن المحاضرة للسيوطى ج ١ ص ٣٥٠ ، والتذكرة ج ٣ ص ٢٨

(٣) شذرات الذهب : ج ٢ ص ٢٨٨

وما يجب العمل به منها ، لما يشهد به الكتاب الناطق ، والسنة المجتمع عليها ، وأجعل لذلك أبوابا أذكر فى كل كتاب منها ما فيه من الناسخ والمنسوخ ، وتأويل العلماء ، واحتجاج بعضهم على بعض ، وإقامة الحجة لمن صح عندى قوله منهم بما يصح به مثله من كتاب أو سنة أو إجماع أو تواتر من أقاويل الصحابة أو تابعيهم .

ثم يقول : وإنى نظرت فى ذلك وبحثت عنه بحثا شديدا ، فاستخرجت منه أبوابا على النحو الذى سأل ، وجعلت لذلك كتبا ، ذكرت فى كل كتاب منها جنسا من تلك الأجناس ، فأول ما ابتدأت بذكره من ذلك ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الطهارة . . .

وهو بهذه المقدمة الموجزة قد وضح المنهج الذى سلكه فى كتابه هذا ، من إيراد الآثار التى وصل إليها بعد البحث والتقصى خاصة بالأحكام ، ولا سيما التى وقع فيها توهم لبعض الزائغين من تناقض يريدون به أن يرفضوا الأخذ بتلك الآثار ، فهو بمسلكه هذا قد دعمها ، وبين طريق الاستفادة منها بقدر ما وصل إليه اجتهاده ، وانتهى إليه رأيه ، وأنه قسم تلك الآثار أبوابا بحسب ما يندرج تحت كل باب من نوع معين من تلك الأحكام .

وهو لا يفرق بين الباب والكتاب فى عبارته فى المقدمة ، وإنما يريد ما يندرج تحت نوع معين من الأحكام المتماثلة ، وإن كان فى مسلكه يصنع ما يصنعه غيره من المؤلفين فيعبر بالكتاب وهو يريد ما يشمل أبوابا متعددة ، فهو يقول مثلا : كتاب البيوع ، ثم يقول : باب بيع الشعير بالحنطة باب بيع الرطب — باب تلقى الجلب — باب خيار الرؤية . . . ويقول : كتاب الهبة والصدقة ثم يقول : باب الرجوع فى الهبة — باب هبة بعض الأولاد . . . الخ ،

والإمام الطحاوى لا يختلف عن غيره ممن ألفوا أحاديث الأحكام ، من حيث أنه يوردها مفصلة بحسب الكتب والأبواب الفقهية فى الجملة ، وأنه وإن كان يختلف عن أبى داود فى أنه يبرز شخصيته فى كل موضوع من الأحكام ،ويتدخل — بعد ذكر المتن وسنده — شارحا ومعلقاً ، وموفقا بين ما يبدو للبغض فى الأحاديث من تضارب ، ومنتصرا لمذهبه الذى ارتضاه بسوق الأدلة لتأييده — فإنه يشبهه فى إكثاره من إيراد الأبواب كثيرة التجزئة ، كما رأينا فى كتاب الطهارة الذى أورد فى ضمنه باب سؤر الهر — باب سؤر الكلب — باب سؤر بنى آدم — باب التسمية على الوضوء — باب الوضوء للصلاة مرة مرة وثلاثا ثلاثا . . . . وهكذا ، ثم يقول فى كتاب الصلاة : باب الأذان كيف هو باب الإقامة كيف هى — باب قول المؤذن فى صلاة الصبح : الصلاة خير من النوم — باب التأذين للفجر أى وقت هو . . . وهكذا إلى أن يقول : باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم — باب القراءة فى الظهر والعصر — باب القراءة فى صلاة المغرب — باب القراءة خلف الإمام . . .

وقد طبع الكتاب أخيرا فى القاهرة عام ثمان وثمانين وثلاثمائة وألف للهجرة طبعته مطبعة الأنوار المحمدية فى أربعة أجزاء مختلفة الحجم ، بلغت فى مجموعها خمسا وأربعين وخمسمائة وألف صفحة من القطع الكبير .

وقد بدت لنا بعض الملاحظات التى سنحت عند استعراض صفحات هذا الكتاب نورد أهمها فيما يأتى :

(١) - أن المؤلف يبدأ كل باب فيه بما ورد عن النبى صلى الله عليه وسلم من أحاديث ، فإن كان فى المسألة التى يورد الأحاديث فى شأنها خلاف بين العلماء أورد من الأحاديث ما يستشهد به كل فريق ، ثم يعقب على ذلك بذكر الآثار من عمل الصحابة والتابعين ورواياتهم مع الموازنة والترجيح واختيار الرأى الذى ارتضاه .

ففى باب ذكر الجنب والحائض والذى ليس على وضوء وقراءتهم للقرآن (١) نرى المؤلف قد ساق حديثين أولهما عن المهاجر بن قنفذ : « أنه سلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يتوضأ فلم يرد عليه ، فلما فرغ من وضوئه قال صلى الله عليه وسلم : إنه لم يمنعنى أن أرد عليك إلا أنى كرهت أن أذكر الله عز وجل إلا على طهارة » وثانيهما عن المهاجر : « أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يبول — أو قال مررت به وقد بال — فسلمت عليه فلم يرد على حتى فرغ من وضوئه ثم رد على » ثم قال الإمام الطحاوى : فذهب قوم إلى هـــذا فقالوا : لاينبغى لأحد أن يذكر الله تعالى بشئ إلا وهو على حال يجوز له أن يصلى عليها . . . ، وخالفهم فى ذلك آخرون فقالوا : من سلم عليه وهو على حال حدث تيمم ورد عليه السلام وإن كان فى المصر ، وقالوا فيما سوى السلام مثل قول أهل المقالة الأولى . . . ثم ساق الأحاديث التى احتج بها الفريق الآخر .

ومنها حديث نافع قال : انطلقت مع ابن عمر إلى ابن عباس فى حاجة لابن عمر ، فقضى حاجته فكان من حديثه أنه قال : مر رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سكة من السكك وقد خرج من غائط أو بول ، فسلم عليه فلم يرد عليه السلام حتى كاد الرجل أن يتوارى فى السكة ، فضرب بيديه على الحائط فتيمم لوجهه ، ثم ضرب ضربة أخرى فتيمم لذراعيه . قال : ثم رد عليه السلام وقال : « أما إنه لم يمنعنى أن أرد عليك السلام إلا أنى كنت لست بطاهر » .

وحديث ابن عمر : « أن رجلا سلم على النبى صلى الله عليه وسلم وهو يبول فلم يرد عليه حتى أتى حائطاً فتيمم ».

وحديث ابن عباس : « أقبلت أنا وعبد الله بن يسار مولى ميمونة رضى الله عنها زوج النبى صلى الله عليه وسلم حتى دخلنا على أبى الجهم بن الحارث بن الصمة الأنصارى ، فقال أبو الجهم : أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو بير جمل ، فلقيه رجل فسلم عليه ، فلم يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه حتى أقبل على الجدار فمسح وجهه ويديه ، ثم رد عليه السلام » .

ثم ذكر حديثاً آخر عن عمر مولى ابن عباس مثل الحديث السابق ثم قال : فهذه الآثار رخصنا للذى يسلم عليه وهو غير طاهر أن يتيمم ويرد عليه السلام ، ليكون ذلك جوابا للسلام ، ثم قال : وهذا كما رخص قوم فى التيمم للجنازة وللعيدين إذا خيف فوت ذلك إذا تشوغل بطلب الماء

(١) شرح معانى الآثار : ج ١ ص ٨٥ ومابعدها .

لوضوء الصلاة ، وذكروا فى ذلك أحاديث ساقها الإمام الطحاوى أيضاً منها : حديث موقوف على ابن عباس رواه عنه عطاء : فى الرجل تفجؤه الجنازة وهو على غير وضوء . قال : « يتيمم ويصلى عليها » ثم ساق مثله ثمانية أحاديث أخرى وانتهى منها إلى هذا القول : فلما كان قد رخص فى التيمم فى الأمصار خوف فوت الصلاة على الجنازة . وفى صلاة العيدين لأن ذلك إذا فات لم يقض ، قالوا : فكذلك رخصنا فى التيمم فى الأمصار لرد السلام ليكون ذلك جواباً للمسلم ، لأنه إذا لم يفعل فلم يرد السلام حينئذ فات ذلك ، وإن رد بعد ذلك فليس بجواب له ، وأما ما سوى ذلك مما لا يخاف فوته من الذكر وقراءة القرآن فلا ينبغى أن يفعل ذلك أحد إلا على طهارة .

قال الطحاوى : وخالفهم فى ذلك آخرون فقالوا : لا بأس أن يذكر الله تعالى فى الأحوال كلها من الجنابة وغيرها ، ويقرأ القرآن فى ذلك خلاف الجنابة والحيض فإنه لا ينبغى لصاحبها أن يقرأ القرآن .

ثم ساق ما احتجوا به من أحاديث : منها حديث رواه عن علي جاء فى آخره : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج من الخلاء فيقرئنا القرآن ويأكل معنا اللحم ، ولم يكن يحجزه عن ذلك شيء ، ليس الجنابة » . وفى رواية ابن سلمة : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضى حاجته فيقرأ القرآن » . وفى رواية أخرى عن علي : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ القرآن على كل حال إلا الجنابة » .

وبعد أن ساق الإمام الطحاوى عدة روايات مثل هذا الحديث وما فى معناه قال : ففيما رويناه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إباحة ذكر الله تعالى على غير وضوء ، وقراءة القرآن كذلك ، ومنع الجنب من قراءة القرآن خاصة . . . ثم قال : وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه و[illegible] فيما يدل على إباحة ذكر الله تعالى على غير طهارة ، وساق حديثاً عن عمرو بن عبسة قال [illegible] رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما من امرئ مسلم يبيت طاهراً على ذكر الله فيتعار من [illegible] الله تعالى شيئاً من أمر الدنيا والآخرة إلا أعطاه الله إياه » وحديثاً مثله عن أبي ظبية عن [illegible] عن شمر بن عطية . . . ثم قال : فهذا بعد النوم ، ففى ذلك إباحة ذكر الله تعا[illegible] ساق أحاديث أخرى فى هذا المعنى بعضها عن عائشة : « كان رسول الله [illegible] الله على كل أحيانه » ، وبعضها عن ابن عمر ومالك بن عبادة الغافقى [illegible] عما فى هذين الحديثين مع ما فى حديث على رضى الله عنه أنه [illegible] فى حال الحدث غير الجنابة والحيض ، وأن قراءة القرآن خا[illegible] فأردنا أن ننظر أى هذه الآثار تأخر فتجعله ناسخاً لما تقد[illegible]

... ثم ساق عدة أحاديث انتهى منها إلى القول بأن [illegible]

أحاديث أبي الجهم وابن عمر وابن عباس والمهاجر [illegible] الذى فيها ، ثم أورد عدداً من الآثار بعض[illegible]

حديث على ناسخ لغيره من الأحاديث . . . ، وقال : فهذا ابن عباس وابن عمر رضى الله عنهما قد رويا عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه لم يرد السلام فى حال الحدث حتى يتيمم ، وهما فقد قرآ القرآن فى حال الحدث ، ولا يجوز ذلك عندنا إلا وقد ثبت النسخ أيضاً عندهما ، ثم قال : وقد تابعهما على ما ذهبا إليه من هذا قوم . . ثم أورد آثاراً أخرى تشهد لما ذهبا إليه ، بعضها من عمل الصحابة ، وبعضها من رواية التابعين ، كل ذلك فى نحو سبع صفحات من الكتاب .

* ومثل هذا ما أورده المؤلف فى باب وضع إحدى الرجلين على الأخرى[1] . فقد ذكر حديثاً رواه جابر بأسانيد متعددة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كره أن يضع الرجل إحدى رجليه على الأخرى ، وزاد فى بعضها « وهو مضطجع » ، كما ذكر حديثاً عن أبى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنه نهى أن يثنى الرجل إحدى رجليه على الأخرى » .

ثم قال أبو جعفر ، فكره قوم وضع إحدى الرجلين على الأخرى لهذه الآثار ، واحتجوا فى ذلك أيضاً بما رواه الطحاوى بسنده إلى أبى وائل قال : كان الأشعث وجرير بن عبد الله وكعب قعوداً ، فرفع الأشعث إحدى رجليه على الأخرى وهو قاعد ، فقال له كعب بن عجرة : ضُمها فإنه لا يصلح لبشر ، ثم قال : وخالفهم فى ذلك آخرون فلم يروا بذلك بأساً ، واحتجوا فى ذلك بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . . ثم ساق حديثاً عن عباد بن تميم عن عمه قال : « رأيت النبى صلى الله عليه وسلم مستلقياً فى المسجد واضعاً إحدى رجليه على الأخرى . ، وأورد بعده ستة أحاديث مثله ثم قال : قالوا : فهذه الآثار قد جاءت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بإباحة ما منعت منه الآثار الأول .

قال : وأما ما ذكروه مما احتجوا به من قول كعب بن عجرة ، فإنه قد روى عن جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك ، ثم أورد عدداً من الآثار الدالة على أن كبار الصحابة كانوا يفعلون ذاك ، ومن بينهم أبو بكر وعمر وعثمان وأسامة بن زيد وابن عمر وأنس بن مالك ، ثم قال : فقد روينا عن الجلة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا مما لا يتوصل إلى تبينه من طريق النظر ، فنستعمل فيه ما استعملناه فى غيره من أبواب هذا الكتاب ، وأخذ يستعرض الأحاديث والآثار ويقارن بعضها ببعض ، وانتهى إلى احتمال نسخ أحد الأمرين للآخر . . ثم قال : فلما وجدنا أبا بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم — وهم الخلفاء الراشدون المهديون على قربهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمهم بأمره — قد فعلوا ذلك بعده بحضرة أصحابه جميعاً ، وفيهم الذى حدث بالحديث الأول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الكراهة فلم ينكر ذلك أحد منهم ، ثم فعله عبد الله بن مسعود وابن عمر وأسامة بن زيد وأنس بن مالك رضى الله عنهم ، فلم ينكر عليهم منكر — ثبت بذلك أن هذا هو ما عليه أهل العلم من هذين الخبرين المرفوعين ، وبطل بذلك ما خالفه لما ذكرنا وبينا .

---

(١) شرح معانى الآثار ج ص ٢٧٧ ومابعدها .

وبعد هذا ساق الإمام الطحاوى بعض الآثار المؤيدة لهذا الذى انتهى إليه من نسخ كراهة هذا الفعل :

٢ - يرفع التضاد الذى يبدو للدارس بين الآثار المتعارضة ، وذلك إما بشرحها وتأويلها على معنى يوفق بينها وبين النصوص الأخرى ، وإما باحتمال نسخ أحد الأثرين للآخر ، وهو – فى غالب الأحيان – يؤيد وجهة نظره بما يروى من الآثار التى يستدل بها على ما اختاره .

فمن ذلك ما أورده فى باب الذى يجامع ولا ينزل[1] من حديث زيد بن خالد الجهنى أنه سأل عثمان بن عفان عن الرجل يجامع فلا ينزل قال : ليس عليه إلا الطهور . ثم قال : «سمعته من النبى صلى الله عليه وسلم » وأن زيداً سأل علياً والزبير وطلحة وأبى بن كعب فكلهم قال ذلك ، ثم روى آثاراً كثيرة بأسانيد متعددة ، كلها تؤيد هذا المعنى وإن اختلفت صيغتها ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « ليس فى الإكسال إلا الطهور » وقوله فى الجواب عن الرجل يجامع فيكسل : « يغسل ما أصابه ويتوضأ وضوءه للصلاة » وقوله : « الماء من الماء والغسل على من أنزل » وغير ذلك من الآثار .

ثم قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى أن من وطىء فى الفرج فلم ينزل فليس عليه غسل ، واحتجوا فى ذلك بهذه الآثار :

وخالفهم آخرون فقالوا : عليه الغسل وإن لم ينزل :

واحتجوا فى ذلك بما روى عن عائشة رضى الله عنها أنها سئلت عن الرجل يجامع فلا ينزل ، فقالت : « فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا منه جميعاً » وما روى عنها أيضاً قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا التقى الختانان اغتسل » ، وأن سعيد بن المسيب قال : ذكر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا التقى الختانان أيوجب الغسل ؟ فقال أبو موسى : أنا آتيكم بعلم ذلك ، فنهض وتبعته حتى أتى عائشة رضى الله عنها فقال : يا أم المؤمنين ، إنى أريد أن أسألك عن شىء وأنا أستحيى أن أسألك ، فقالت : سل فإنما أنا أمك . قال : إذا التقى الختانان أيجب الغسل ؟ فقالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا التقى الختانان اغتسل » ، وما روى أن رجلا سأل النبى صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجامع أهله ثم يكسل ، هل عليه من غسل ؟ – وعائشة رضى الله عنها جالسة – فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنى لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل » .

قالوا : فهذه الآثار تخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يغتسل إذا جامع وإن لم ينزل ، فقيل لهم : هذه الآثار تخبر عن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد يجوز أن يفعل ما ليس واجباً عليه ، والآثار الأول تخبر عما يجب ومالا يجب فهى أولى .

---

(١) شرح معانى الآثار : ج ١ ص ٥٣ ومابعدها .

ثم أورد حجة أهل المقالة الثانيةعلى أهل المقالة الأولى بأن ما أوردوه من الآثار الدالة لهم إنما هى على ضربين : أحدهما : « الماء من الماء » والثانى : قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « لا غسل على من أكسل حتى ينزل » . . ثم قال : « فأما ما كان من ذلك فيه ذكر الماء من الماء » فإن ابن عباس رضى الله عنه قد روى عنه فى ذلك أن مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم به قد كان على غير ما حمله عليه أهل المقالة الأولى ، وأورد الطحاوى عن ابن عباس بسنده أن ذلك كان فى الاحتلام ، إذا رأى أنه إذا جامع ثم لم ينزل فلا غسل عليه ، قال : فهذا ابن عباس قد أخبر أن وجهه غير الوجه الذى حمله عليه أهل المقالة الأولى ، فضاد قوله قولهم .

وأما ما روى فيما بين فيه الأمر وأخبر فيه بالقصد أنه لا غسل عليه فى ذلك حتى يكون الماء فإنه قد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك ، ثم روى حديث أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا قعد بين شعبها الأربع ثم اجتهد وجب الغسل » وآثاراً أخرى مثل هذا عن عائشة رضى الله عنها وفى بعضها عبارة « ثم ألزق الختان الختان » بدلا من « ثم اجتهد » ومن بينها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل » .

قال أبو جعفر : فهذه الآثار تضاد الآثار الأول وليس فى شىء منها دليل على الناسخ من ذلك ما هو ؟ فنظرنا فى ذلك ، فإذا على بن شيبة قد حدثنا — وذكر سنده إلى أبى بن كعب — قال أبى بن كعب : « إنما كان الماء من الماء فى أول الإسلام ، فلما أحكم الله الأمر نهى عنه » ، وأورد بإسناد آخر أن أبى بن كعب أخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الماء من الماء رخصة فى أول الإسلام ، ثم نهى عن ذلك وأمر بالغسل .

وذكر الطحاوى بعد ذلك آثاراً أخرى عن بعض الصحابة تؤيد ما ورد من النسخ ثم قال : فهذا أبى قد قال هذا ، وقد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك ، فلا يجوز هذا عندنا إلا وقد ثبت نسخ ذلك عنده من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذكر بعد ذلك من الآثار ما يدل على اتجاه كبار الصحابة إلى هذا الرأى منهم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعائشة زوج النبى صلى الله عليه وسلم ، وإذا كان عثمان ممن روى خلافه عن النبى صلى الله عليه وسلم ، فلا يجوز ذلك إلا وقد ثبت النسخ عنده ، وكذلك أبو هريرة الذى قال — عند سؤاله عما يوجب الغسل — : إذا غابت المدورة ، مع أنه روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك قال الطحاوى : فهذا أيضاً دليل على نسخ ذلك .

ثم أورد آثاراً أخرى كثيرة تؤيد النسخ وقال بعد ذلك : فقد ثبت بهذه الآثار التى رويناها صحة قول من ذهب إلى وجوب الغسل بالتقاء الختانين ، فهذا وجه هذا الباب من طريق الآثار .

ثم قال : وأما وجهه من طريق النظر ، فإنا رأيناهم لم يختلفوا أن الجماع فى الفرج الذى لا إنزال معه حدث ، فقال قوم : هو أغلظ الأحداث ، فأوجبوا فيه أغلظ الطهارات وهو الغسل ، وقال قوم : هو كأخف الأحداث ، فأوجبوا فيه أخف الطهارات وهو الوضوء ، ثم استعرض مسائل

متصلة بهذا الباب ، وأخذ يبين حكمها ويقيس عليه . . . حتى انتهى إلى قوله : فالنظر على ذلك أن يكون الجماع بغير إنزال فى حكم الأحداث أغلظ الأحداث ، ويجب فيه أغلظ ما يجب فى الأحداث وهو الغسل .

وساق حججاً أخرى ينتصر بها لهذا الرأى ، واستوعب أكثر من ثمانى صفحات من الكتاب فى بيان الحكم فى هذا الباب .

٣ - يستنبط الأحكام فى كتابه هذا من طريقين : طريق الآثار وطريق النظر ، فهو يستعرض الأحاديث والآثار الدالة فى الباب ، ويبين دلالاتها ويوازن بينها ، ثم يرجح ويختار ، ويسوق كثيراً مما يؤيد ما اختاره من طريق الآثار ، ثم يعقب بالاستنباط عن طريق النظر بذكر مسائل أخرى مشابهة لما هو بصدده ، ويذكر حكمها ويقيس عليه ، ثم ينتهى أخيراً إلى رأى أبى حنيفة وصحبه ، ويذكر بعد ذلك ما يؤيد مذهبه من الأحاديث والآثار .

فمن استعماله الطريقتين ما أورده فى باب الوضوء هل يجب لكل صلاة أم لا؟[1] فيما رواه ابن بريدة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ لكل صلاة ، فلما كان الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد » وأنه صلى الله عليه وسلم : « صلى يوم فتح مكة خمس صلوات بوضوء واحد ومسح على خفيه » فقال له عمر : صنعت شيئاً — يا رسول الله — لم تكن تصنعه ، فقال : عمداً فعلته يا عمر » .

وما رواه علقمة عن سليمان عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يتوضأ لكل صلاة :

قال الطحاوى : فذهب قوم إلى أن الحاضرين يجب عليهم أن يتوضؤا لكل صلاة ، واحتجوا فى ذلك بهذا الحديث .

وخالفهم فى ذلك أكثر العلماء ، فقالوا : لا يجب الوضوء إلا من حدث .

ثم أورد حديثاً آخر يؤيد وجهة نظر المخالفين ، وهو ما رواه عن جابر بن عبد الله قال : « ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى امرأة من الأنصار ومعه أصحابه ، فقربت لهم شاة مصلية[2] فأكل وأكلنا ، ثم حانت الظهر فتوضأ وصلى ، ثم رجع إلى فضل طعامه فأكل ، ثم حانت العصر فصلى ولم يتوضأ » .

قال أبو جعفر : فى هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر والعصر بوضوئه الذى كان فى وقت الظهر ، وقد يجوز أن يكون وضوؤه لكل صلاة على ما روى ابن بريدة كان على التماس الفضل لا على الوجوب ، ثم يتساءل أبو جعفر : فهل فى هذا من فضل فيلتمس ، ويجيب على هذا التساؤل : نعم ، ويروى حديث عمر بما يفيد أنه توضأ لكل من الظهر والعصر والمغرب فسأله أبو غطيف : أى شىء هذا يا أبا عبد الرحمن؟ الوضوء عند كل صلاة ؟ فقال عمر : وقد

(١) شرح معانى الآثار : ج ١ ص ٤١ ومابعدها .

(٢) قوله : مصلية أى مشوية . كذا فى هامش ج ١ ص ٤٢ معانى الآثار .

فطنت لهذا منى ! ليست بسنة ، إن كان لكاف وضوئى لصلاة الصبح صلواتى كلها ما لم أحدث ، ولكنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من توضأ على طهر كتب الله له بذلك عشر حسنات » فنى ذلك رغبت يا ابن أخى .

قال المؤلف : فقد يجوز أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما فعل ما رواه عنه ابن بريدة لإصابة هذا الفضل ، لا لأن ذلك كان واجباً عليه .

قال : وقد روى عن أنس بن مالك أيضاً ما يدل على ما ذكرنا ، قال أنس : « أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء فتوضأ منه . فقال الراوى لأنس : «أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل صلاة ؟ قال : نعم . قلت : فأنتم ؟ قال : كنا نصلى الصلوات بوضوء » .

فهذا أنس قد علم حكم ما ذكرنا من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ير ذلك فرضاً على غيره .

وقد يجوز أيضاً أن يكون كان يفعل ذلك وهو واجب ثم نسخ ، فنظرنا فى ذلك هل نجد شيئاً من الآثار يدل على هذا المعنى ، فإذا ابن أبى داود قد حدثنا . . . ثم ساق حديثاً يدل على ذلك النسخ ، ثم استطرد بذكر أحكام للسواك فى مناسبة وروده فى الحديث الذى ساقه ، وأورد فى هذا المعنى أحاديث كثيرة انتهى منها إلى قوله : فثبت بقوله صلى الله عليه وسلم : « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » أنه لم يأمرهم بذلك ، وأن ذلك ليس عليهم ، وأن فى ارتفاع ذلك عنهم — وهو المجعول بدلا من الوضوء لكل صلاة — دليل على أن الوضوء لكل صلاة لم يكن عليهم ولا أمروا به ، وأن المأمور به النبى صلى الله عليه وسلم دونهم ، وأن حكمه كان فى ذلك غير حكمهم .

قال : فهذا وجه هذا الباب من طريق تصحيح معانى الآثار ، وقد ثبت بذلك ارتفاع وجوب الوضوء لكل صلاة .

وأما وجه ذلك من طريق النظر ، فإنا رأينا الوضوء طهارة من حدث ، فأردنا أن ننظر فى الطهارات من الأحداث كيف حكمها ؟ وما الذى ينقضها ؟ ، فوجدنا الطهارات التى توجبها الأحداث على ضربين : فمنها الغسل ، ومنها الوضوء . . وأورد وجهة نظره التى انتهى منها إلى أن النظر أن يكون حكم الطهارات من سائر الأحداث أنه لا ينقضها مرور الوقت كما لا ينقض الغسل مرور الوقت .

وبعد أن ساق حجة أخرى تؤيد هذا ومسائل قاس عليها ما هو بصدده قال : وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ، وقد قال بذلك جماعة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم أورد كثيراً من الآثار التى تؤيد مذهب أبى حنيفة وصحبه رضوان الله عليهم .

ومن استعماله طريق الآثار وحده فى الاستنباط وإهداره طريق النظر ما صنعه فى باب صلاة العصر هل تعجل أو تؤخر (١) حيث روى فيه حديث أنس بن مالك إذ يقول : « ما كان أحد أشد

(١) شرح معانى الآثار : ج ١ ص ١٨٩ ومابعدها .

تعجيلا لصلاة العصر من رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كان أبعد رجلين من الأنصار داراً من مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبو لبابة بن عبد المنذر أخو بنى عمرو بن عوف ، وأبو عبس ابن خير أحد بنى حارثة : دار أبى لبابة بقباء ، ودار أبى عبس فى بنى حارثة ، ثم إن كانا ليصليان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر، ثم يأتيان قومهما وما صلوها لتبكير رسول الله صلى الله عليه وسلم بها » .

وبعد أن أورد هذا الحديث عن أنس بأسانيد متعددة وروايات مختلفة يستدل منها على التعجيل بصلاة العصر قال : وأما ما روى الزهرى عن أنس رضى الله عنه فإنه قال : « كنا نصليها مع النبى صلى الله عليه وسلم ثم نأتى العوالى والشمس مرتفعة » فقد يجوز أن تكون مرتفعة قد اصفرت ، ثم قال : فقد اضطرب حديث أنس هذا لأن معنى ما روى الزهرى منه بخلاف ما روى إسحاق ابن عبد الله ، وعاصم بن عمرو وأبو الأبيض عن أنس رضى الله عنه . ثم روى حديثا عن غير أنس ، رواه عن أبى أروى قال : « كنت أصلى مع النبى صلى الله عليه وسلم العصر بالمدينة ثم آتى الشجرة ذا الحليفة قبل أن تغرب الشمس ، وهى على رأس فرسخين » وفى رواية أخرى عن أبى أروى أيضا : « كنت أصلى العصر مع النبى صلى الله عليه وسلم ثم أمشى إلى ذى الحليفة فآتيهم قبل أن تغيب الشمس » .

قال : وأما قوله قبل أن تغرب الشمس فقد يجوز أن يكون ذلك وقد اصفرت الشمس ولم يبق منها إلا أقل القليل ، ثم روى ما يؤيد ذلك من حديث ابن مسعود قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى صلاة العصر والشمس بيضاء مرتفعة ، يسير الرجل حين ينصرف منها إلى ذى الحليفة ستة أميال قبل غروب الشمس » .

ثم روى عن أنس مرة أخرى : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى صلاة العصر والشمس بيضاء محلقة » روى هذا الحديث عن أنس تأييدا لتأخير رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلاة العصر ، ثم لا يكون بين صلاته صلى الله عليه وسلم وبين المغرب إلا بمقدار ما يسير الرجل إلى ذى الحليفة ، ثم روى حديثا آخر عن أنس أنه سئل عن مواقيت الصلاة فقال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى صلاة العصر ما بين صلاتيكم هاتين » واستدل منه ومما سبقه على أنه صلى الله عليه وسلم كان يؤخرها .

ثم تساءل المؤلف كيف يتفق هذا وقد روى عن أنس رضى الله عنه حديثا فى ذم من يؤخر العصر ؟ وروى حديثه فى هذا ، وبَيَّن أنه فى التأخير المكروه الذى لا يتمكن معه مصليها من أدائها على وجهها ، ولا يستطيع فيها أن يذكر الله متمكنا قبل أن تتغير الشمس .

ثم قال : فأما صلاة يصليها متمكنا ، ويذكر الله تعالى فيها متمكنا قبل تغير الشمس فليس ذلك من الأول فى شىء .

ثم قال : والأولى بنا فى هذه الآثار لما جاءت هذا المجىء أن نحملها ونخرج وجوهها على الاتفاق لا على الخلاف والتضاد .

وبعد أن أورد حديث عائشة رضى الله عنها بأسانيده المتعددة ورواياته التى يبدو منها تعجيل النبى صلى الله عليه وسلم لصلاة العصر ، ورده على ذلك . وبعد أن أورد حديث أبى برزة الذى يقول : «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى العصر فيرجع الرجل إلى أقصى المدينة والشمس حية » وأجاب عنه بما سبق له الإجابة به قال : فلم نجد فى هذه الآثار لما صححت وجمعت ما يدل إلا على تأخير العصر ، ولم نجد شيئا منها يدل على تعجيلها إلا قد عارضه غيره ، فاستحببنا بذلك تأخير العصر ، إلا أنها تصلى والشمس بيضاء ، وفى وقت يبقى بعده من وقتها مدة قبل أن تغيب الشمس .

ثم قال : ولو خلينا والنظر لكان تعجيل الصلوات كلها فى أوائل أوقاتها أفضل ، ولكن اتباع ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما تواترت به الآثار أولى .

فقد رأينا هنا كيف أعمل الآثار فى استنباط الحكم وأهمل النظر ، حيث استطاع أن يحمل وجوه الآثار على الاتفاق فاستقامت دليلا على الحكم ، فلا حاجة به إذاً إلى النظر والاجتهاد ، فإنه لا اجتهاد مع النص .

ومثل ذلك أيضا ماجاء فى باب الرجل يتحرك سنه هل يشدها بالذهب أم لا[١] فإنه بعد أن استعرض الأحاديث والآثار الواردة فى الباب ، وبعد أن أورد تساؤلا قال فيه : فإن قال قائل : فقد رأينا خاتم الفضة أبيح للرجال ومنعوا من خاتم الذهب ، فقد أبيح لهم من الفضة ما لم يبح لهم من الذهب — قيل لهم : قد كان النظر ما حكينا ، وهو إباحة خاتم الذهب للرجال كخاتم الفضة ، ولكنا منعنا من ذلك ، وجاء النهى عن خاتم الذهب نصا ، فقلنا به وتركنا له النظر ، ولولا ذلك لجعلناه فى الإباحة كخاتم الفضة .

٤ - يعنى بسرد الأحاديث والآثار بأسانيدها دون اعتناء بالكلام على درجة الحديث أو تقويم رجاله اكتفاء بذكر الإسناد الذى انتهى به إلى هذا الأثر أو ذلك الحديث .

ولا يكون الكلام منه على درجة الحديث أو رجاله إلا عند المقارنة والترجيح بين الآثار ، فإنه حينئذ يتكلم على رجال الإسناد ، وعلى درجة الأحاديث ، انتصارا لفريق على فريق ، واختيارا لرأى دون رأى .

ومن ذلك ما ذكره عند الكلام على الأحاديث والآثار الواردة فى باب صلاة العيدين كيف التكبير فيها[٢] ، فإنه بعد أن سرد الأحاديث الواردة فى هذا الباب ، والدالة على أن التكبير سبعا فى الأولى من الركعات وخمسا فى الثانية ، فى الأضحى وفى الفطر على السواء — قال : قالوا : فبهذه الآثار نقول وإليها نذهب .

---

(١) شرح معانى الآثار : ج ٤ ص ٢٥٧ (٢) شرح معانى الآثار ج ٤ ص ٣٤٣ ومابعدها .

ثم قال : وخالفهم فى ذلك آخرون فقالوا : بل التكبير فى العيدين تسع تكبيرات : خمسا فى الأولى وأربعا فى الآخرة ، ويوالى بين القراءتين .

قال : وكان من الحجة لهم على أهل المقالة الأولى فيما احتجوا به عليهم من الآثار التى ذكرنا أن حديث عبد الله بن عمر إنما يدور على عبد الله بن عبد الرحمن وليس عندهم بالذى يحتج بروايته ، ثم هو أيضا عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وذلك عندهم أيضا ليس بسماع وأما حديث ابن لهيعة فبين الاضطراب مرة يحدث عن عقيل ، ومرة عن خالد بن يزيد عن ابن شهاب ،ومرة عن خالد بن يزيد عن عقيل ، ومرة عن أبى الأسود عن عروة عن عائشة رضى الله عنها ، وأبى واقد رضى الله عنه . قال : وبعد ، فمذهبهم فى ابن لهيعة ما قد شرحناه فى غير موضع من هذا الكتاب، وأما حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما فإنما يدور على ما رووه عن عبد الله بن عامر ، وهو عندهم ضعيف »

ثم يقول بعد سطور قليلة : فلما انتفى أن يكون فى هذه الآثار شىء يدل على كيفية التكبير فى العيدين لما بينا من وهائها وسقوطها نظرنا فى غيرها ، هل فيها ما يدل على شىء من ذلك ؟ ثم ساق حديثا قال فى تقويمه : إنه حديث حسن الإسناد ، وعن رجاله : إنهم أهل رواية ، معروفون بصحة الرواية ليس كمن روينا عنه الآثار الأول، فإن كان هذا الباب من طريق صحة الإسناد يؤخذ ، فإن هذا أولى أن يؤخذ به مما خالفه .

وبعد : فهذه بعض نماذج لما بدا لنا فى هذا الكتاب عند الدراسة ، عرضناها على القارئ الكريم تصويرا لما فى الكتاب من جهد مشكور ،وعناية فائقة بعرض الأحاديث والآثار،واستنباط الأحكام منها بعد عرض الأدلة التى تساند كل فريق إن كان فى المسألة خلاف . وترجيح أحد الرأيين أو الآراء فى الأدلة ، والانتصار فى النهاية لمذهب أبى حنيفة الذى ارتضاه المؤلف ،وسوق الأدلة بعد هذا تدعيما لهذا المذهب ، وهو فى هذا كله طويل النفس ، قوى الحجة ، غزير المادة ، محيط بمذاهب العلماء فى الخلافيات ، يعرض أدلتهم ويدعم ما يراه منها موافقا لمذهبه ، ويفند ما عدا ذلك ، مما يجعله بحق أستاذا لتربية ملكة التفقه عند الدارسين ، ورائدا من الذين يعتز بهم رجال الفقه والحديث ، حتى لقد نوه به علماء الرجال ، ووصفوه بأنه انتهت إليه رياسة الحنفية بمصر ، وقال عنه العلامة الكفوى فى الطبقات بعد أن عده فى الطبقة الثانية من أصحابنا : هو الشيخ الإمام جليل القدر مشهور فى الآفاق ذكره الجميل مملوء فى بطون الأوراق . . . » إلى أن قال : وكان رحمه الله إماما فى الأحاديث والأخبار ،سمع الحديث من خلق كثير من الغرباء ومن المصريين . . . ثم قال : وكان رحمه الله عالما بجميع مذاهب الفقهاء .

أجزل الله الأجر للإمام أبى جعفر الطحاوى ،فقد أسدى الخير للمسلمين ،وقدم لهم من تراث الإسلام ما يستحق الدراسة ويستأهل التقدير ، جزاه الله عن أمة الإسلام خير الجزاء .

عمدة الأحكام

للامام المقدسى المتوفى سنة ٦٠٠ هـ

صاحب هذا الكتاب هو الإمام الحافظ تقى الدين عبد الغنى بن عبد الواحد بن على بن سرور المقدسى الجماعيلى [١] الحنبلى .

أورده ابن العماد فى الشذرات [٢] وقال : إنه ولد سنة إحدى وأربعين وخمسمائة، وهاجر صغيرا إلى دمشق بعد الخمسين ، فسمع أبا المكارم بن هلال ،وسمع ببغداد أبا الفتح بن البطى وغيره ، وسمع بالإسكندرية من السلفى وطبقته ، وأقام عليه ثلاثة أعوام، ورحل إلى أصبهان فأكثر بها سنة نيف وسبعين ، وإليه انتهى حفظ الحديث متنا وإسنادا ومعرفة بفنونه ، مع الورع والعبادة والتمسك بالأثر ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

ومن تآليفه المصباح فى عيون الأحاديث الصحاح فى ثمانية وأربعين جزءا ،والكمال فى أسماء الرجال ، ذكر فيه ما اشتملت عليه الكتب الستة من الرجال فى مجلدين ، وأشراط الساعة ، والدرة المضية فى السيرة النبوية ، وعمدة الأحكام ،[٣] ، والنصيحة فى الأدعية الصحيحة .

وذكر الذهبى فى تذكرته ما يفيد أن الإمام المقدسى كتب عن السلفى بالإسكندرية نحو ألف جزء ثم قال عنه : إنه تلقى عن ابن هبة الله الكامل بمصر ، وكتب مالا يوصف كثرة ، وأسهب فى ترجمته وبيان مؤلفاته ، وذكر منها عمدة الأحكام ، وأنه جزءان ، وكتاب الأحكام ستة أجزاء ، ودرر الأثر ستة أجزاء ، وغير ذلك ،ووصفه الضياء بأنه لم يعرفه أحد من أهل السنة إلا أحبه حبا شديدا ، ومدحه مدحا كثيرا ، وأن أهل أصبهان كانوا يحبونه بحيث لو أقام بها وأراد أن يملكها لملكها من حبهم له ورغبتهم فيه ، وأنه بعد وصوله إلى مصر أخيرا كان إذا خرج يوم الجمعة ما كان يستطيع المشى من شدة زحام الخلق يجتمعون حوله ويتبركون به .

وذكر ابن رجب أنه امتحن ودعى إلى القول بخلق القرآن فأبى ، فمنع من التحديث وأفتى أهل التأويل بإراقة دمه ، فسافر إلى مصر وأقام بها إلى أن مات ، وقال الشيخ موفق الدين : كان جوادا يؤثر بما تصل إليه يده سرا وعلانية ، توفى بمصر فى ربيع الأول سنة ستمائة للهجرة ، ودفن بالقرافة .

---

(١) نسبة إلى جماعيل قرية قرب نابلس ولد فيها ونسب إليها كما فى الأعلام للزركلى ج ٤ ص ١٦٠ ومابعدها .

(٢) ج ٤ ص ٣٤٥

(٣) ذكره من بين مصنفات المقدسى أيضا صاحب كتاب هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين ج ٥ ص ٥٨٩

وكتابه عمدة الأحكام قدم له المؤلف بوصف قال فيه : إن بعض الإخوان سألنى اختصار جملة فى أحاديث الأحكام مما اتفق عليه الإمامان البخارى ومسلم، فأجبته إلى سؤاله رجاء المنفعة.

وهو بهذا قد انفرد من بين المؤلفين السابقين بخصيصة لم يشترك معه غيره فيها فى أحاديث الأحكام ، ولعله — رحمه الله — لو تجاوز هذا القدر من الأحاديث المتفق عليها بين الشيخين إلى ما ثبت عنده صحته من بقية أحاديث الأحكام لكان أعود بالفائدة ، وأعون على الانتفاع بجملة صالحة منها ، ولعل اختياره لهذا العنوان — عمدة الأحكام — فى تسمية كتابه كان أثرا ونتيجة لهذا الاختصار ، وأدق تطابقا معه ، وكأن من كتبوا بعده فى أحاديث الأحكام محاولين الاستيعاب أو ما يقرب منه — كصاحبى المنتقى وبلوغ المرام — أرادوا أن يستدركوا عليه باستكمال الفائدة ، وإغناء المطلعين عن الرجوع إلى الأصول الأولى فى أمهات كتب أحاديث الأحكام ، على أنه يبدو لنا أن الرجل بمهارته الحديثية ، وحذقه فى التعرف على الأحاديث وآثارها التشريعية ، مع حرصه على أن يكون الاستدلال فى أحاديث الأحكام من أقوى ما ورد وأثبته رواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم — كان يعلم أنه لم يفته كثير من أدلة الأحكام الفقهية ، فإن الإمامين الجليلين — البخارى ومسلما — كانا أشد الرواة حرصا على استيعاب الأحاديث فى جميع الأبواب فى دائرة ما اتخذا من شروط ومنهج يكفل الاعتماد على ما قدما للأمة من الأحاديث التى يحتاج إليها فى أمور الدين ، ولعل المتتبع لهذا الكتاب تستبين له تلك الحقيقة واضحة جلية .

وقد يكون من مقاصده فى الاختصار ما يقوم به بعض العلماء من وضع المختصرات تذليلا لسبل العلم ، بأن يبدأوا بالكتب المختصرة الجامعة لأهم المسائل التى تلزم طالب العلم ، حتى إذا أتقنها استطاع أن يجوزها إلى ما هو أوسع منها ، وهذه من طرق التربية الناجحة التى درسنا عليها أكثر العلوم فى الأزهر الشريف ، يضاف إلى ذلك — تدعيما لحسن هذا التصرف وسلامة هذا الرأى — أنه بذلك يثبت أن المؤلف رحمه الله كان ممن تجردوا من العصبية المذهبية ، واتجهوا بصادق النية إلى خدمة الدين فى ضوء السنة النبوية الصحيحة، التى ثبتت عن المشرع صلوات الله وسلامه عليه ، فهو لا يتعصب لمذهب معين يدفعه إلى أن يتصيد من الأحاديث ما هو أقوى حجة وأشد تأييدا لمذهبه الذى ارتضاه ، وإنما كان رحمه الله يعول فى اختياره لأحاديث الأحكام على درجة مايرويه وقوته، فركز ذلك فيما اتفق عليه الشيخان إبراء لعهدته فى تحقيق مهمته وأداء رسالته .

والكتاب جار على الطريقة التى تداولها من نقلوا السنة بعد عهد الرواية ، فاكتفوا بتجريد الأحاديث من أسانيدها ، واستعاضوا عن ذكر الأسانيد بتخريج الأحاديث وعزوها تقريبا للعلم ، وتحقيقا للدقة والأمانة فى نقله ، فإن مهمة هذه الكتب وأمثالها — بعد استقرار السنة والاطمئنان إلى أصولها — هى عرض الأحاديث لمن يريد الانتفاع استدلالا بها ، واهتداء بهديها ، وأما معرفة الأسانيد والرجال لمن أرادها فحسب المؤلفين مااستعاضوا به عنه من التخريج والإحالة على مواطنها

الأصلية ، وبهذا يختلف هذا الكتاب عن كتب السنة المؤلفة فى الأحكام فى عصر الرواية ، كموطأ الإمام مالك ، وسنن أبى داود ، ومعانى الآثار للطحاوى .

ويبدو أن هذا الكتاب على نفاسته ، وعظم قدر مؤلفه كان من الكتب المغمورة قليلة التداول : بدليل أنه لم يطبع مستقلا عن الشرح الذى كتبه عليه ابن دقيق العيد ، وذلك لما أشرنا إليه من عدم استيعابه لأحاديث الأحكام التى تروى ظمأ طالب الأدلة للانتفاع بها فى معرفة الأحكام .

وقد أعان على الاستغناء عن تداول هذا الكتاب ظهور الكتب التى حاولت الاستيعاب أو قاربته فى أحاديث الأحكام ، كمنتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار للعلامة مجد الدين عبد السلام ابن عبد الله بن تيمية الحرانى المتوفى سنة إحدى وعشرين وستمائة ، وكبلوغ المرام من أحاديث الأحكام للحافظ ابن حجر العسقلانى المصرى المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة .

والكتاب فيما لمسناه منه فى نحو خمسمائة حديث ، منها نحو تسعة وأربعمائة حديث أصول ، وباقيها متابعات وشواهد ، موزعة على الأبواب الفقهية ، وأولها كتاب الطهارة وفيه اثنان وأربعون حديثا ، بدأها بحديث : « إنما الأعمال بالنيات » امتثالا لقول من قال من المتقدمين : إنه ينبغى أن يبتدأ به فى كل تصنيف ، ولأنه كذلك متعلق بالطهارة ، فطهارة الباطن قبل طهارة الظاهر ، ثم كتاب الصلاة وأورد فيه سبعة ومائة حديث موزعة على أبوابه ، بدأها بحديث ابن مسعود رضى الله تعالى عنه قال : «سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أى العمل أحب إلى الله؟ قال : الصلاة على وقتها» ثم كتاب الجنائز وذكر فيه أربعة عشر حديثا ، بدأها بحديث أبى هريرة : «نعى النبى صلى الله عليه وسلم النجاشى فى اليوم الذى مات فيه وخرج بهم إلى المصلى فصف بهم ، وكبر أربعا » ثم كتاب الزكاة وذكر فيه ثمانية أحاديث ، بدأها بحديث ابن عباس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن : « إنك ستأتى قوما أهل كتاب . . . الحديث ، ثم كتاب الصيام وذكر فيه ثلاثة وثلاثين حديثا ، بدأها بحديث أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين إلا رجلا كان يصوم صوما فليصمه » . ، ثم كتاب الحج وذكر فيه واحدا وأربعين حديثا ، بدأها بحديث ابن عباس رضى الله عنه : «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذا الحليفة . . » الحديث ، ثم كتاب البيوع وأورد فيه ستة وأربعين حديثا ، بدأها بحديث عبد الله ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : «إذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار مالم يتفرقا وكانا جميعا ، أو يخير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع » . ثم كتاب النكاح وذكر فيه ثلاثين حديثا ، بدأها بحديث عبد الله بن مسعود قال : «قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج . . . . . الحديث » . ، ثم كتاب الرضاع ، وذكر فيه أربعة أحاديث بدأها بحديث ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بنت حمزة : « لا تحل لى يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ، وهى ابنة أخى من الرضاعة » . ، ثم كتاب القصاص ، وذكر فيه تسعة

أحاديث، بدأها بحديث عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يحل دم امرئ مسلم . . . .» الحديث ، ثم كتاب الحدود ، وذكر فيه أحد عشر حديثا بدأها بحديث أنس بن مالك قال : «قدم ناس من عكل —أو عرينة — فاجتووا المدينة . . .» الحديث، ثم كتاب الأيمان والنذور ، وذكر فيه ثمانية عشر حديثا ، بدأها بحديث عبد الرحمن بن سمرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا عبد الرحمن بن سمرة لا تسأل الإمارة... » الحديث، ثم كتاب الأطعمة وذكر فيه خمسة عشر حديثا، بدأها بحديث النعمان بن بشير قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول —وأهوى النعمان بأصبعيه إلى أذنيه — : « إن الحلال بين والحرام بين . . . » الحديث ، ثم كتاب الأشربة وذكر فيه ثلاثة أحاديث، بدأها بحديث عبد الله بن عمر أن عمر قال على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أما بعد أيها الناس إنه نزل تحريم الخمر وهى من خمسة . . . . .» الخ ، ثم كتاب اللباس وأورد فيه ستة أحاديث، بدأها بحديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تلبسوا الحرير فإنه من لبسه فى الدنيا لم يلبسه فى الآخرة . » ، ثم كتاب الجهاد وذكر فيه تسعة عشر حديثا ، بدأها بحديث عبد الله بن أبى أوفى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بعض أيامه التى لقى فيها العدو انتظر حتى إذا مالت الشمس قام فيهم . . . » الخ ، ثم كتاب العتق وهو آخر كتاب فى عمدة الأحكام ، وأورد فيه ثلاثة أحاديث، بدأها بحديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من أعتق شركا له فى عبد . . . . » الحديث .

وبعد، فإن الحافظ المقدسى حين جمع هذا المختصر فى أحاديث الأحكام أراد أن يقرب به معرفة السنن للطالبين ، فاختار لهم أصحها متنا وأقواها إسنادا من بين كتابين جليلين تلقتهما الأمة بالقبول ، وأجمع العلماء على أنهما أصح كتب الدين بعد كتاب الله تعالى ، وكان من شرطه أن يكون ما يختاره فيه مما اتفق عليه الإمامان العظيمان البخارى ومسلم ، فجاء كتابه « عمدة الأحكام فى معالم الحلال والحرام عن خير الأنام محمد عليه الصلاة والسلام»[1] كتابا قريبا لطالب العلم المبتدى والمتوسط ، ولا يستغنى عنه المنتهى والمتبحر .

وهو بهذا الكتاب يمثل مرحلة من مراحل التأليف فى السنة من حيث الاختصار بحذف السند اعتمادا على ورود الحديث فى الصحيحين ، حذا حذوه فيها الحافظ العراقى فى تقريب الأسانيد ، فقد كان لا يعزو لأحد حديثا ورد فى الصحيحين .

شكر الله للإمام المقدسى جهده فى تقريب السنة إلى الدارسين ، وجزاه عما قدم من ذلك خير الجزاء .

---

(١) بهذا الاسم الطويل أورد صاحب هدية العارفين كتاب العمدة ج ٥ ص ٥٨٩

منتقى الأخبار

من احاديث سيد الأخيار

مؤلف هذا الكتاب — كما يقول شارحه العلامة الشوكانى[1] — هو الشيخ الإمام علامة عصره المجتهد المطلق ، أبو البركات شيخ الحنابلة مجد الدين عبد السلام بن عبد الله، ينتهى إلى على بن عبد الله الحرانى المعروف بابن تيمية .

قال الذهبي فى النبلاء : إنه ولد سنة تسعين وخمسمائة تقريبا ، وتفقه على عمه الخطيب ، وقدم بغداد وهو مراهق مع ابن عمه ، وسمع من أحمد بن سكينة وابن طبرزد ويوسف بن كامل وغيرهم وسمع بحران من حنبل وعبد القادر الحافظ ، وتلا بالعشر على الشيخ عبد الواحد بن سلطان ، وحدث عنه ولده شهاب الدين والدمياطى وعبد الغنى بن منصور وغيرهم ، وتفقه وبرع ، وصنف التصانيف ، وانتهت إليه الإمامة فى الفقه ، ودرس القراءات وصنف فيها أرجوزة . وحج فى سنة إحدى وخمسين على درب العراق ، وابتهر علماء بغداد لذكائه وفضله . . . . وأقام ببغداد ستة أعوام مكبا على الاشتغال فى العلم ، ثم ارتحل إليها مرة أخرى قبل العشرين وستمائة فتزيد منه ، وصنف التصانيف ، وتوفى بحران سنة اثنتين وخمسين وستمائة .

وقد وصف المؤلف (ابن تيمية) كتابه المنتقى فقال : هذا كتاب يشتمل على جملة من الأحاديث النبوية التى ترجع أصول الأحكام إليها ، ويعتمد علماء الإسلام عليها ، انتقيتها من صحيحى البخارى ومسلم ومسند الإمام أحمد بن حنبل ، وجامع أبى عيسى الترمذى ، وكتاب السنن لأبى عبدالرحمن النسائى وكتاب السنن لأبى داود السجستانى ، وكتاب السنن لابن ماجه القزوينى ، واستغنيت بالعزو إلى هذه المسانيد عن الإطالة بذكر الأسانيد :

وذكر أن العلامة لما رواه البخارى ، ومسلم (أخرجاه) ولبقيتهم (رواه الخمسة) ولهم سبعتهم (رواه الجماعة) ولأحمد مع الشيخين (متفق عليه) وفيما سوى ذلك أسمى من رواه منهم ، ولم أخرج فيما عزوته عن كتبهم إلا فى مواضع يسيرة ، وذكرت فى ضمن ذلك شيئا يسيرا من آثار الصحابة رضوان الله عليهم ، ورتبت أحاديث هذا الكتاب على ترتيب فقهاء أهل زماننا لتسهل على مبتغيها وترجمت لها أبوابا ببعض مادلت عليه من الفوائد . . . . الخ .

وقد علق الشوكانى على اصطلاح المؤلف فيما رواه الثلاثة بمتفق عليه بأن هذا خلاف المشهور عند الجمهور من أن المتفق عليه ما رواه الشيخان ، ولكن لا مشاحة فى الاصطلاح ، وبين أن قوله : لم أخرج فيما عزوته عن كتبهم يقصد به أنه اقتصر فى كتابه هذا على العزو إلى الأئمة المذكورين ، وقد

---

(١) نيل الأوطار ج ١ ص ١٣

يخرج عن ذلك فى مواضع يسيرة فيروى عن غيرهم كالدارقطنى والبيهقى وسعيد بن منصور والأثرم وهذا شيء واضح لمن تتبع هذا الكتاب ودرسه بتأن ودقة [١] .

وقد نقل الشوكانى عن جماعة من أئمة الحديث أن هذا الكتاب من أحسن الكتب المصنفة فى الفن ، لولا عدم تعرض مصنفه — رحمه الله — للكلام على التصحيح والتحسين والتضعيف فى الغالب ونقل عن البدر المنير أنه قال : وأحكام الحافظ مجد الدين عبد السلام بن تيمية المسمى المنتقى هو كاسمه وما أحسنه لولا إطلاقه فى كثير من الأحاديث العزو إلى الأئمة دون التحسين والتضعيف ، فيقول مثلا : رواه أحمد — رواه أبو داود ، رواه الدارقطنى . ويكون الحديث ضعيفا ، وأشد من ذلك كون الحديث فى جامع الترمذى مبينا ضعفه ، فيعزوه إليه دون بيان ضعفه . قال : وينبغى للحافظ جمع هذه المواضع وكتبها على حواشى هذا الكتاب ، أو جمعها على مصنف يستكمل به فائدة الكتاب المذكور .

ونقول : إن هذا كان واجبا قبل ظهور نيل الأوطار ، فأما بعد ظهوره ، فلم تعد تلك التنبيهات واجبة على الحافظ أو غيره ، وقد بين الإمام الشوكانى منة الله عليه فى ذلك فقال : وقد أعان الله وله الحمد على القيام بما أرشد إليه هذا الحافظ مع زيادات إليها تشد رحال الطلاب ، وتنقيحات تنقطع بتحقيقها علائق الشك والارتياب .

وقد صدق الشوكانى فى ذلك ، فقد بذل جهدا فيه ، حتى إن الناظر فى كتابه ليلمس أنه يبدأ فى شرح الحديث ببيان درجته ومرتبته ، وإن كان المصنف قد بينها فإن له فيه تفصيلا وبحثا ، قد يطول أحيانا ، وقد يختلف به مع المؤلف فى تقويمه للحديث مع البيان المقنع الشافى ، فشكر الله له هذا المجهود .

ومن نظر فى أول حديث أخرجه المؤلف — وهو حديث طهورية ماء البحر — تبين له ذلك بجلاء ووضوح ، فإن المصنف اقتصر فى تخريج الحديث وتقويمه على قوله : رواه الخمسة ، وقال الترمذى هذا الحديث حسن صحيح ، ولكن الشوكانى اتجه ببيان مستقل ينبيء عن شخصية علمية فذة ، فإن القارئ للمتن من شأنه أن يعتمد على ما أورده المصنف من أنه رواية الخمسة ، ومن حكم الترمذى عليه بالحسن والصحة ، ولكن أمانة العلم وشدة الفحص دعت الإمام الشوكانى إلى أن يبين أن الحديث أخرجه ابن خزيمة وابن حبان فى صحيحهما ، وابن الجارود فى المنتقى ، والحاكم فى المستدرك والدارقطنى والبيهقى فى سننهما ، وابن أبى شيبة ، وذكر حكاية عن الترمذى نقلا عن البخارى أن الحديث صحيح ، ثم أورد معركة فى الحكم على هذا الحديث يطول شرحها ، ولا يستبينها إلا من رجع إلى هذا الشرح ، وأراد أن يعزز الحديث فى النهاية بأنه مروى عن جابر عند أحمد وابن ماجه وابن حبان والدارقطنى والحاكم بنحو حديث أبى هريرة ، وأن له طرقا عند الطبرانى فى الكبير

---

(١) نيل الاوطار ج ١ ص ٢٢

وأن الحافظ ابن حجر حكم على إسناده بأنه حسن ، وليس فيه إلا ما يخشى من التدليس ، ثم تعرض لشرح هذا التدليس ، وانتقل إلى أن ابن السكن قال : حديث جابر أصح ماروى فى هذا الباب . . . . إلى آخر ما قال .

ولا نعنى بذلك أن هذا الاستيعاب فى البحث عن درجة الحديث هو مسلكه فى جميع الأحاديث ، وإلا لخرج عما هو مقصوده من الاستدلال به على الأحكام ، وبيان رأى الأئمة فى الأخذ به أو العدول عنه ووجهة نظر كل منهم ، فإنه وفق فى كلتا الناحيتين فأجاد وأحسن ، وهذه خدمة جليلة يشكرها الله له.

والكتاب بعد هذا أكبر مؤلف فى أحاديث الأحكام التى ألفت مجردة من الأسانيد بعد عهد الرواية ، وهو منتقى كاسمه ، فقد اختار من الأحاديث أصلحها للاستدلال من تلك الكتب التى أوردها ، وبينا المراد بها فيما نقلناه عن شارحه الشوكانى .

وهو مرتب على أبواب الفقه ، سالك مسلكها من إيراد العنوان العام المندرج تحته أبواب ، إلا أنه تارة يذكر العنوان العام باسم كتاب ، كما صنع فى كتاب الطهارة وتارة يذكره باسم باب ، كما صنع فى أبواب الأوانى ، ولعل حكمته فى ذلك أن هذه الأبواب تشمل أنواعا مختلفة فى موضوع يندرج تحت الكتاب العام ، ولأن خطته فى عرض الأبواب أن يكثر منها بحيث يشبه أبا داود فى سننه ، ولعله يتأثره فى التنبيه إلى الحكم بإيراده تحت عنوان باب ، وما أكثر ماعنون بالباب لمجرد حديث أو حديثين ، ومن صور ذلك : باب طهورية ماء البحر وغيره فليس تحته إلا حديثان ، وباب بيان زوال تطهيره فليس تحته إلا حديثان ، وباب الرد على من جعل مايغترف منه المتوضئ بعد غسل وجهه مستعملا ، وليس تحته إلا حديث واحد ، مع طول هذا العنوان طولا بينا .

ولاسبيل لنا إلى استقصاء أحاديث الكتاب فليس له فيما نحن بصدده كبير جدوى ، ولكننا نكتفى فى الحكم عليه بما وصفه به ذلك الإمام محمد بن على الشوكانى الذى انبرى له من بين المحدثين ، وأبرز ما فيه من أدلة ، وما يتصل بكل حديث من منزلة ورتبة ، فهو يقول فى بيان السبب الذى دعاه إلى شرحه على ذلك الوجه العظيم : إنه لما كان الكتاب الموسوم بالمنتقى من الأخبار فى الأحكام مما لم ينسج على بديع منواله ، ولاحرر على شكله ومثاله أحد من الأئمة الأعلام قد جمع من السنة المطهرة مالم يجتمع فى غيره من الأسفار[١] ، وبلغ إلى غاية من الإحاطة بأحاديث الأحكام تتقاصر عنها الدفاتر الكبار ، وشمل من دلائل المسائل جملة نافعة تغنى دون الظفر ببعضها طوال الأعمار ، وصار مرجعا لجلة العلماء عند الحاجة إلى طلب الدليل ، لا سيما فى هذه الديار[٢] وهذه الأعصار ، فإنه تزاحمت على مورده العذب أنظار المجتهدين ، وتسابقت على الدخول فى أبوابه أقدام الباحثين من المحققين ، وغدا ملجأ للنظار يأوون إليه ، ومفزعا للهاربين من رق التقليد يعولون عليه ، وكان

---

(١) لعله يريد بذلك ما ألف منها فى أحاديث الأحكام خاليا من الأسانيد بعد عصور الرواية .

(٢) يريد بها اليمن مسقط رأسه .

كثيرا مايتردد الناظرون فى صحة بعض دلائله . . . . . حمل حسن الظن بى جماعة من حملة العلم — بعضهم من مشايخى — على أن التمسوا منى القيام بشرح هذا الكتاب[١] .

هذا ، وإننا لانعلم لهذا الكتاب القيم أحدا قام بشرحه شرحا كاملا سوى[٢] الإمام الشوكانى الذى أفدنا من مقدمته هذه الكلم الجوامع فى وصفه لهذا الكتاب ، والذى يعنينا من هذا الوصف أن هذا الكتاب نسيج وحده ، وأن مجموعته من أحاديث الأحكام المستوعبة مما لم يتح لغيره ، وبذلك حاز شهرة جعلته بين كتب الأحكام مرجعا وإماما ، وأن مؤلفه — وقد زاد عن صاحب العمدة فى عدد الروافد التى يستمد منها أحاديث الأحكام — قد أتيح له مالم يتح لسلفه من إيراد الكثير من الأدلة التى تفيد الباحث وتقفه على مسائل من الدين ماكانت لتتيسر له لولا أنه توسع فى الأخذ عن مظانها من كتب السنن المعتمدة غير الصحيحين .

من أجل هذا نرى أن هذا الكتاب — وإن شابه قصور من ناحية تقويم الحديث والكلام على رجاله — كان أوسع دائرة فيما ألف مختصرا من أحاديث الأحكام بعد عصر الرواية ، وكان تمهيدا لمن جاء بعده من المؤلفين فيها ، فاستكملوا مافات صاحب المنتقى من تقويم الحديث والكلام على رجال الإسناد ، وكان منهم الحافظ العراقى فى طرح التثريب الذى رأينا فيه عناية بهذا الأمر تطمئن الدارس على ماورد فيه من أحاديث الأحكام ، والله المستعان .

---

(١) نيل الأوطار للشوكانى ج ١ ص ١١

(٢) جاء فى كشف الظنون ج ٢ ص ١٨٥١ أن السراج عمر بن الملقن الشافعى المتوفى سنة ٨٠٤ هـ قد شرح هذا الكتاب ولم يكمله بل كتب قطعة منه .

تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد

للحافظ العراقى المتوفى سنة ٨٠٦ هـ

وشرحه المسمى طرح التثريب فى شرح التقريب
للحافظ العراقى وولده أبى زرعة المتوفى سنة ٨٢٦ هـ

هذا كتاب وضعه الحافظ العراقى المتوفى عام ست وثمانمائة للهجرة ، وقد ذكره الإمام السيوطى فى حسن المحاضرة[١] وهو بصدد الكلام على من كان بمصر من حفاظ الحديث فقال :

العراقى الحافظ الإمام الكبير زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسن بن عبد الرحمن حافظ العصر ، ولد بمنشأة المهرانى بالقاهرة فى جمادى الأولى سنة خمس وعشرين وسبعمائة ، وعنى بالفن فبرع فيه وتقدم ، بحيث كان شيوخ عصره يبالغون فى الثناء عليه بالمعرفة ، كالسبكى والعلائى وابن كثير وغيرهم ، ونقل عنه الأسنوى فى المهمات ووصفه بحافظ العصر ، وله مؤلفات فى الفن بديعة ، كالألفية التى اشتهرت فى الآفاق ، وشرحها ، ونظم الاقتراح ، وتخريج أحاديث الإحياء ، وتكملة شرح الترمذى لابن سيد الناس ، وشرع فى إملاء الحديث من سنة ست وتسعين ، فأحيا الله تعالى به سنة الإملاء بعد أن كانت داثرة ، فأملى أكثر من أربعمائة مجلس ، وقد رثاه — بعد موته — الحافظ ابن حجر بقصيدة طويلة أوردها السيوطى ، ونقل ابن العماد فى الشذرات[٢] عن الحافظ ابن حجر فى كتابه إنباء الغمر أنه ذكر فى ترجمة الحافظ العراقى أنه حفظ التنبيه ، واشتغل بالقراءات ، ولازم المشايخ فى الرواية ، وسمع فى غضون ذلك من الحافظ عبد الرحيم بن شاهد الجيش وابن عبد الهادى وعلاء الدين التركمانى ، وقرأ بنفسه على الشيخ شهاب الدين بن البابا وتشاغل بالتخريج ، ثم تنبه للطلب بعد أن فاته السماع من مثل يحيى البصرى آخر من روى حديث السلفى عاليا بالإجازة ، ومن الكثير من أصحاب ابن عبد الدايم والنجيب بن علاق ، وأدرك أبا الفتح الميدومى فأكثر عنه وهو من أعلى مشايخه إسنادا ، وسمع أيضا من ابن المملوك وغيره ، ثم رحل إلى دمشق فسمع من ابن الخباز ، ومن أبى العباس المرداوى ونحوهما ، وعنى بهذا الشأن ، ورحل فيه مرات إلى دمشق وحلب والحجاز ، وأراد الدخول إلى العراق ففترت همته من خوف الطريق ، ورحل إلى الإسكندرية ، ثم عزم على التوجه إلى تونس فلم يقدر له ذلك ، وصنف أحاديث الإحياء ، واختصره فى مجلد وبيضه فكتبت منه النسخ الكثيرة ، وقد ذكر أنه شرح ألفيته وعمل عليها نكتا وصنف أشياء أخر كبارا وصغارا ، وصار المنظور إليه فى هذا الفن فى زمن الشيخ جمال الدين الإسنائى ثم قال : ولم نر فى هذا الفن أتقن منه ، وعليه تخرج غالب أهل عصره ، ومن أخصهم به نور الدين الهيثمى ، وولى شيخنا العراقى قضاء المدينة سنة ثمانين[٣] فأقام بها نحو ثلاث سنين ، ثم سكن القاهرة أنجب ولده قاضى القضاة ولى الدين ، ثم قال : لازمت شيخنا عشر سنين تخلل فى أثنائها رحلاتى

(١) ص ٣٦٠ ج ١ (٢) ص ٥٥ ج ٧ (٣) لعلها سنة ستين وسبعمائة .

إلى الشام وغيرها ، وقرأت عليه كثيرا من المسانيد والأجزاء ، وبحثت عليه شرحه على منظومته وغير ذلك ، وشهد لى بالحفظ فى كثير من المواطن ، وكتب لى خطه بذلك مرارا ، وسئل عند موته : من بقى بعده من الحفاظ ؟ فبدأ بى ، وثنى بولده ، وثلث بالشيخ نور الدين ، وتوفى عام ست وثمانمائة للهجرة ، وله إحدى وثمانون سنة وربع سنة .

وكتابه تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد ،[١] وقد ألفه — كما يقول فى مقدمته — لابنه أبى زرعة الذى ترجم له فى شرحه المسمى «طرح التثريب فى شرح التقريب» وقال : إنه أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن ، المولود بظاهر القاهرة فى ثالث ذى الحجة بعد صلاة الصبح من سنة اثنتين وستين وسبعمائة ، وأنه حضر بالقاهرة على القاضى ناصر الدين أبى عبد الله محمد بن محمد بن أبى القاسم الربعى التونسى ، وفتح الدين أبى الحرم محمد بن محمد بن محمد بن أبى الحرم ، وعلى أبى العباس أحمد بن أبى بكر العطار العسقلانى وغيرهم ، وحضر بدمشق على يعقوب بن يعقوب الحريرى ، والقاضى عماد الدين محمد بن موسى بن سليمان بن السيرجى ، وأبى عبد الله المؤذن وغيرهم ، وحضر بصالحية دمشق على أحمد بن النجم إسماعيل بن أحمد بن عمر بن أبى عمر ، وعلى الحسن بن أحمد بن هلال بن الهبل وغيرهم ، ثم سمع بعد ذلك من خلائق ، ومن مسموعاته الكتب الستة ، والموطأ ، ومسند الشافعى ، ومسند الدارمى ، ومسند الطيالسى ، ومسند عبد بن حميد ، وكتاب الأدب للبخارى ، وكتاب الأدب للبيهقى ، وصحيح بن حبان ، والمعجم للطبرانى ، وغير ذلك ، ثم دعا له بأن يجعله الله من العلماء العاملين .

وقد وصف الحافظ العراقى كتابه التقريب بأنه مختصر فى أحاديث الأحكام ، متصل الأسانيد بالأئمة الأعلام ، حتى لايقع فى نقيصة نقل العلم بدون إسناده ، وبذلك يستغنى عن حمل الأسفار ، وعن مراجعة الأصول عند المذاكرة والاستحضار ، وحتى يخلص به من الحرج بنقل ماليست اه به رواية ، وذكر أنه أراد أن يسهل له جمع الأسانيد بأن يورد عدة أحاديث فى تراجم محصورة ، وتكون تلك التراجم فيما عدّ من أصح الأسانيد .

وطريقته : أن يذكر لفظ الحديث لمن أسنده إليه من الموطأ أو مسند أحمد ، وإن كان الحديث فى الصحيحين لم يعزه لأحد ، وكان عدم العزو علامة على أنه متفق عليه ، وإن كان فى أحدهما فإنه يقتصر على عزوه إليه ، وإن لم يكن فى واحد من الصحيحين فإنه يعزوه إلى من خرجه من أصحاب السنن الأربعة وغيرهم ممن التزم الصحة ، كابن حبان والحاكم ، فإن كان عند من عزا الحديث إليه زيادة تدل على حكم ذكرها ، وكذلك إذا كانت الزيادة من عند غيره .

وأورد أن الزيادة إن كانت من حديث ذلك الصحابى (الذى روى الحديث دون الزيادة) لم يذكرها ، بل يقـول : ولأبى داود وغيره كذا ، وإن كانت من غير حديثه قال : ولفلان

---

(١) أورده أيضا صاحب هدية العارفين ج ٥ ص ٥٦٢

من حديث فلان كذا ، فإذا اجتمع حديثان فأكثر فى ترجمة واحدة كقوله : عن نافع عن ابن عمر لم يذكرها فى الثانى وما بعده ، بل يكتفى بقوله : وعنه — ما لم يحصل اشتباه .

وذكر من منهجه أنه حيث عزا الحديث لمن خرجه فإنما يريد أصل الحديث — لا ذلك اللفظ — على قاعدة المستخرجات ، فإن لم يكن الحديث إلا فى الكتاب الذى رواه منه عزاه إليه بعد تخريجه — وإن كان قد علم أنه فيه — لئلا يلتبس ذلك بما فى الصحيحين .

ثم ذكر ست عشرة ترجمة تنحصر فى أسانيدها أحاديث هذا الكتاب ، وذكر إسناده إلى تلك التراجم ، وشيوخه إلى أربعة منها ، وهذه الأربعة هى :

١ — نافع عن ابن عمر .
٢ — الأعرج عن أبى هريرة .
٣ — أنس .
٤ — عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة .

ثم ذكر الاثنتى عشرة ترجمة الباقية بسند آخر ينتهى به إلى أحمد بن حنبل الذى يروى الأحاديث بأسانيده إلى كل ترجمة منها ، وهذه التراجم هى :

٥ — الزهرى عن سالم عن أبيه عن عمر .
٦ — الزهرى عن سالم عن أبيه .
٧ — عبيدة عن على .
٨ — الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود .
٩ — معمر عن همام عن أبى هريرة .
١٠ — الزهرى عن سعيد عن أبى هريرة .
١١ — ابن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة .
١٢ — سفيان عن عمرو عن جابر .
١٣ — عبد الله بن بريدة عن أبيه .
١٤ — أبو الخير عن عقبة بن عامر .
١٥ — الزهرى عن عروة عن عائشة .
١٦ — عبيد الله عن القاسم عن عائشة .

فهذه التراجم الست عشرة هى التى تنحصر فيها أسانيد هذا الكتاب ، باعتبار بدئها من شيوخ المصنف ونهايتها إلى الصحابى .

وإنما آثر هذه التراجم الست عشرة باعتبار أنها أصح الأسانيد مطلقا ، أو مقيدة بالصحابى أو بأهل البلد ، وذلك على الخلاف الذى أورده علماء مصطلح الحديث فى مقام بيان أصح الأسانيد .

وإنما آثر المصنف هذا المسلك حرصا منه على تجديد عهد الرواية بطرق من أقوى طرق التحمل ،

خلافا لما يلجأ إليه غيره من حذف الأسانيد اكتفاء بالتخريج ، واعتمادا على أن أحاديثها وردت فى صحاح كتب السنة ، وهذا الذى يسلكه غيره إنما هو نوع من الوجادة التى اشترط المحدثون فى الرواية بها الإذن أو الوصية من المؤلف ، وهى عندهم من أضعف أنواع التحمل ، إلا أنهم كانوا مضطرين إليها بعد عصر الرواية ، اعتمادا على تحقق الثقة فى الأحاديث عن طريقها ، ولكن المصنف قد تحاشاها ، وندد بمن يعتمد فى روايته عليها إذ يقول : إن هذا المختصر متصل الأسانيد بالأئمة ، ويعلل هذا الاتصال الذى عول عليه فى روايته لابنه بقوله : إنه يقبح بطالب الحديث بل بطالب العلم ألا يحفظ بإسناده عدة من الأخبار ، يستغنى بها عن حمل الأسفار فى الأسفار ، وقد ادعى أن ذلك غير سائغ بإجماع أهل الدراية ، ونقل ذلك عن الحافظ أبى بكر محمد بن خير الأموى .

ولا يسوغ الاعتراض على هذا المسلك بأن روايته عن أحمد بن حنبل ترجع إلى التحمل بالوجادة على اعتبار أنها نقل عن مسنده ، فقد صرح المؤلف فى الرواية عن أحمد بأن شيخه الذى نقل عن أحمد وهو عبد الله بن أحمد قال : حدثنى أبى أحمد بن محمد بن حنبل ، فالتحمل هنا بلفظ حدثنى لابطريق الوجادة فى المسند .

وقد أوضح المؤلف بأنه لم يرتب كتابه هذا على طريق التراجم التى ذكرها فى المقدمة ، بل على أبواب الفقه لقرب تناوله ، كما صرح بأنه أتى فى آخره بجملة من الأدب والاستئذان وغيره ، وهذا لأنه لم يرد أن يخليه من جانب الترغيب فى الطاعة والترهيب من المعصية .

وقد تأثر بهذا تلميذه الحافظ ابن حجر فختم كتابه « بلوغ المرام » بكتاب سماه الجامع ، ذكر فيه أنواعا من ذلك ، إلا أنه لم يتأثر بشيخه فى إيراده لبعض أحاديث تتعلق بالقدر وأشراط الساعة والبعث وذكر الجنة والنار — لأن فيها استطرادا يبعدبه عن مقصود الكتاب ، وإنما موضعها العقائد .

ومن تتبع الصحابة الذين تنتهى إليهم هذه التراجم وجدهم لايخرجون عن عشرة من أجلائهم ، هم على الترتيب الذى أورده فى المقدمة : ابن عمر — أبو هريرة — أنس — عائشة — عمر بن الخطاب — على بن أبى طالب — عبد الله بن مسعود — جابر — بريدة — عقبة بن عامر .

غير أنه عند إيراده لأول حديث فى الكتاب — وهو حديث : « إنما الأعمال بالنيات » الذى التزم إيراده فى أوله جريا على طريقة المصنفين — خرج عن هذه التراجم لكونه لم يشترك مع ترجمة أحاديث عمر التى أوردها ضمن تراجمه ، بل اعتمد فى هذا الحديث على رواية علقمة بن أبى وقاص عن عمر ، وهى غير الترجمة التى أوردها فى الرواية عن عمر والتزم بها فى هذا الكتاب ، فإنها رواية سالم عن أبيه عن عمر ، وذلك لأنه لم يجد لحديث : « إنما الأعمال بالنيات » هذه الترجمة التى التزم بها فى أحاديث هذا الكتاب .

ومن الصور البارزة فى هذا المؤلف أن الحافظ العراقى قد تجلت عنايته بالرواة وغيرهم ممن وردت أسماؤهم فى الكتاب — كما يقول — فترجم لكل منهم قبل البدء فى شرح الكتاب ترجمة مصورة له تصويرا واضحا .

وقد أفادنا هذا المسلك إفادة قيمة ، ولاسيا فيما يتعلق بشيوخه الذين أخذ عنهم ووصلوا به إلى هذه التراجم ، فإنه ربما لم يرد أن يحيل القارئ إلى العناء فى البحث عنهم ، وربما لايتيسر للقارئ مراجع يتعرف بها على هؤلاء الشيوخ الذين انتهوا به إلى تلك الأصول ، وإن فى بيان شيوخه زيادة ثقة واطمئنان إلى هذا الكتاب وما ورد فيه من أحاديث .

ومما ينبغى التنبيه له فى هذا المقام أن الحافظ العراقى قد استقل فى هذا الكتاب بمتن التقريب، وأنه اشترك مع ابنه أبى زرعة فى وضع الشرح عليه ، فكتب كل منهما بعضا من هذا الشرح ، ولم تكن كتابة كل منهما على الترتيب من حين بدأ إلى حيث انتهى كما يقع فى غيره من الكتب التى يشترك فيها أكثر من مؤلف استكمالا لما ترك شاغرا فى الكتاب ، وإنما اشترك التلميذ مع والده فى حياته فى شرح هذا الكتاب .

ولأمر ما بدأ الوالد بالتعريف بالرجال الذين وردت أسماؤهم فيه ، ثم شرح جزءا من المتن لم يكن هو كل ماتناوله من الشرح فى هذا الكتاب ، ثم بدأ الابن من حيث انتهى أبوه ، فشرح قطعة أخرى من المتن متصلة بما وقف عندها والده ، ثم عاد الوالد فبدأ من حيث انتهى ابنه . . . وهكذا حتى انتهى شرح الكتاب المسمى « طرح التثريب فى شرح التقريب » .

وقد وقفنا على بيان هذه التجزئة التى لم نتبين بالتحديد الباعث عليها ، وربما كان الباعث عليها هو دقة إشراف الوالد على عمل ابنه فيما اشترك معه فيه، وحفز همته إلى الكدح والاجتهاد الذى يقرب له المساواة معه فى طريقة البحث ، أقول : وهذا الذى وقفنا عليه من بيان هذه التجزئة هو تصريح من أبى زرعة ولد الحافظ العراقى فى إجازة نقلت من خط أبى زرعة نفسه يذكر فيها : أن جميع هذا الجزء الأول من طرح التثريب من تأليف والده وتكميل أبى زرعة له ؛ فمن أوله إلى أول باب مواقيت الصلاة من كلام والده رحمه الله ، ومن أول الباب المذكور إلى أول باب التأمين من كلام أبى زرعة ، ومن أول باب التأمين إلى باب الإمامة من كلام والده ، ومن الإمامة إلى باب الجلوس فى المصلى وانتظار الصلاة من كلام أبى زرعة ،ومن ثم إلى آخر هذا المجلد من كلام والده رحمة الله عليه .

هذا ماوصل إلينا نقلا عن الضبى ناسخ هذا الكتاب من خط مؤلفيه ، ذكرته لجنة التحقيق فى تصديرها للكتاب(١) .

وهذا القدر من البيان لم يوضح لنا إذا كان هذا المجلد الذى أشار إليه أخيرا هو ذات الجزء الأول فقط أم أنه استوعب الكتاب كله ؟ وإذا كان المجلد هو الجزء الأول فقط كما يشعر به ظاهر هذه العبارة فمن منهما الذى تولى شرح بقية الكتاب؟ .

غير أننا نرجح أن أبا زرعة شارك فى شرح بقية الكتاب بعد أن عثرنا أثناء النظر فيه على بعض عبارات تشعر بمشاركة أبى زرعة لوالده فى شرح بقية الكتاب ، منها ما ورد من إيراده لنظم نسبه

(١) طرح التثريب : ص ٨ ج ١

إلى والده وقال : وقد نظم ذلك والدى بقوله« سبعة أمعاء لكل آدمى ... الخ[١] »وقد ورد مثل ذلك فى باقى الكتاب ، ومنها عبارة أخرى فى شرح حديث : « الكافر يأكل فى سبعة أمعاء والمؤمن يأكل فى معى واحد » وهذه العبارة هى قوله : وقال والدى رحمه الله فى شرح الترمذى : إنه (يريد كون جهجاه هو صاحب الواقعة) لا يصح لأن مدار حديثه على عبدة الربذى وهو ضعيف[٢] .

فهذا الكلام واضح فى أن أبا زرعة هو شارح هذا الحديث لأن والده الحافظ العراقى هو شارح الترمذى كما هو معروف .

ثم إنه فى حديث : « أتى النبى صلى الله عليه وسلم بلبن قد شيب بماء » ذكر تعليقاً نسبه كذلك إلى والده فى شرح الترمذى بقوله : قال والدى رحمه الله[٣] فى شرح الترمذى .

على أن هناك من العبارات ما يشعر بأن الحافظ العراقى أيضاً له مشاركة فى الشرح ، فقد ورد فى شرح حديث : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب ... » الحديث — تعبير للشارح يدل على أن الشرح للحافظ العراقى صاحب المتن ، فهو ينقل عن شيخه فيقول[٤] : وزعم شيخنا الإمام جمال الدين عبد الرحيم الأسنوى أن مذهب الشافعى جواز قتلها (أى الكلاب) كما ورد مثل هذا التعبير فى شرح حديث عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : «كان يبايع النساء بالكلام . . . ، قالت : وما مست يد رسول الله صلى الله عليه وسلم يد امرأة . . . . . »الحديث قال الشارح : ظاهره أنه — صلى الله عليه وسلم — لم تمس يده يد أحد من محارمه ، ثم أورد خلاف العلماء فى ذلك وقال : وقد حكى شيخنا الإمام عبد الرحيم الأسنوى الإجماع على الجواز[٥] .

وقد أورد صاحب هدية العارفين كتاب طرح التثريب فى شرح التقريب من بين مصنفات الحافظ زين الدين العراقى[٦] ، وأورده صاحب ذيل كشف الظنون[٧] ، من بين مصنفات ولده أبى زرعة ، تأييدا لما أورده صاحب كشف الظنون[٨] ، أما السخاوى فى كتابه الضوء اللامع[٩] فإنه ذكر فى ترجمة أبى زرعة : أنه أكمل شرح والده على ترتيب المسانيد وتقريب الأسانيد وهو كتاب حافل .

وإذن فقد دل التعمق فى البحث على أن هذا الشرح من أوله إلى آخره كان مناوبة بين الأب الحافظ العراقى وابنه ولى الدين أبى زرعة .

ومهما يكن من أمر فإن هذا لن يغير من قيمة الكتاب العلمية فى شرحه ، ولا من الميزة الحديثية فيه ، فإن جميع ما فيه متجانس ، ولا يكاد بعضه يختلف عن بعض فى الاستيعاب واستيفاء المذاهب وأدلتها ، وظهور الشخصية العلمية المتميزة .

---

(١) طرح التثريب : ص ١٨ ج ٦
(٢) طرح التثريب : ص ١٩ ج ٦
(٣) طرح التثريب : ص ٢٥ ج ٦
(٤) طرح التثريب : ص ٣٣ ج ٦
(٥) طرح التثريب : ص ٤٥ ج ٧
(٦) هدية العارفين ج ٥ ص ٥٦٢
(٧) ذيل كشف الظنون ج ٤ ص ٨٣
(٨) كشف الظنون ج ١ ص ٤٦٤
(٩) الضوء اللامع : ص ٣٤٣ ج ١

هذا،وفى دراستنا لمتن الكتاب تبين لنا أن الحافظ العراقى لا يخليه من الاستنتاجات الفقهية اللطيفة يبرز فيها شخصيته فى فقه السنة .

ومن ذلك قوله — بعد رواية حديث أبى هريرة بترجمتين عنه فى شأن الابراد عن الصــلاة أو عن الحر — يقول فى التعليق عليهما : وليس فى حديث أبى هريرة ذكر للظهر فيدخل فى عمومه الإيراد بالجمعة[١] .

وقد يفسر بعض الألفاظ التى يرى أنها تحتاج إلى بيان بالسياق أو غيره كما فى حديث أنس عند البخارى : « كان النبى صلى الله عليه وسلم إذا اشتد الحر أبرد بالصلاة ،وإذا اشتد البرد بكر بالصلاة » فبين الصلاة بقوله : يعنى الجمعة[٢] .

ومن هذا النمط ما جاء من إضافته قيدا فى حديث الأعرج عن أبى هريرة : « إذا قلت لصاحبك أنصت فقد لغوت » قال العراقى : بريد والإمام يخطب[٣] .

وللحافظ العراقى تعليقات تشعر بالدقة حتى فى اختيار أصح الألفاظ فى رواية الأحاديث ، وقد ذكر حديث : « أبردوا بالظهر .. » الخ ثم قال : وفى علل الخلال من حديث أبى سعيد «من فوح» بدل « فيح» قال أحمد : لا أعرف أحدا قال فوح غير الأعمش[٤] .

ومن ذلك قوله فى حديث الأعرج وهمام عن أبى هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «الملائكة يتعاقبون فيكم . . . » فذكره ولم يقل « بهم » التى وردت فى الرواية الأخرى وهى قوله : وهو أعلم بهم ، وقال : « فقالوا » موضع «فيقولون» الواردة فى الرواية الأخرى[٥] .

ومن ذلك ما ورد فى حديث الجمع بين حديثى جابر فى قصة معاذ وتطويله للصلاة من : «أن النبى صلى الله عليه وسلم أمره بأن يقرأ : « سبح اسم ربك الأعلى ، والليل إذا يغشى وبين حديث بريدة : «من أن النبى صلى الله عليه وسلم أمره أن يصلى بالشمس وضحاها » ونحوها من السور حيث قال الحافظ : والجمع بين حديث بريدة وجابر فى قصة معاذ أنهما واقعتان[٦] .

ومن ذلك ما ورد فى حديث أبى سلمة عن أبى هريرة فى سهو النبى صلى الله عليه وسلم : « أنه سلم من ركعتين فى صلاة الظهر فقام رجل فقال : يارسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت . . » وفى رواية أخرى لأبى هريرة « أن ذلك كان فى صلاة العصر » وفى رواية ثالثة لعمران بن الحصين : «أنه صلى العصر فسلم فى ثلاث » ، وفى رواية لأبى داود والنسائى والحاكم من حديث معاوية بن خديج : « فسلم وقد بقيت من الصلاة ركعة » ، وذكر ابن خديج أن الرجل طلحة بن عبد الله ، وقد جمع الحافظ العراقى بين هذا الاختلاف نقلا عن المحققين : بأن لأبى هريرة قصتين ، ولعمران قصة أخرى ، ولمعاوية بن خديج قصة أخرى[٧] .

---

(١) طرح التثريب : ص ١٥١ ج ٢
(٢) طرح التثريب : ص ١٥٦ ج ٢
(٣) طرح التثريب : ص ١٩٠ ج ٣
(٤) طرح التثريب : ص ١٥٦ ج ٢
(٥) طرح التثريب : ص ٣٠٤ ج ٢
(٦) طرح التثريب : ص ٢٧٨ ج ٢
(٧) طرح التثريب : ج ٣ ص٤

ومن غرائبه أنه يذكر الحديث أحيانا ثم يسلط عليه أسلوب الأصوليين فى الترجيح :وقد سلك هذا المسلك فى حديث همام عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم :«إذا نودى للصلاة – صلاة الصبح – وأحدكم جنب فلا يصم يومئذ » . فقال : إنه إما منسوخ كما رجحه الخطابى ، أو مرجوح كما قاله الشافعى رحمه الله والبخارى بما فى الصحيحين من حديث عائشة وأم سلمة :« أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ثم يغتسل ويصوم » . فبين العراقى بهذا أن حديث همام هذا مرجوح لا يعمل به ، ووجه كونه مرجوحا أن هناك ما ينسخه على مسلك الخطابى ، أو ما هو أقوى منه على مسلك الإمامين الشافعى والبخارى ، وأكد ذلك بأن عائشة ذكرت بأنه ليس من خصائصه صلى الله عليه وسلم ، وأن أبا هريرة رجع عنه حين بلغه حديث عائشة[1] .

والكتاب متنا وشرحا يقع فى ثمانية أجزاء: أولها خاص بالتراجم التى تعرف بكل من له ذكر فى الكتاب من الشيوخ منذ عهد النبى صلى الله عليه وسلم إلى عصر المؤلف ، بعد مقدمة الحافظ العراقى لكل من متن الكتاب وشرحه، مع تضمين مقدمة الشرح ترجمة لابنه ولى الدين أبى زرعة .

ثم سار فى بقية أجزاء الكتاب مرتبا له على أبواب الفقه المعروفة ،مبتدئا بكتاب الطهارة ومنتهيا بكتاب الشهادات ثم باب السلام والاستئذان .

ثم ذكر أبواب الأدب ، وذكر الطب والرقى ، والرؤيا ، والأمثال ، وحق الضيف ،والرجاء والخوف ، والقدر ، وأشراط الساعة، والبعث ، وذكر الجنة والنار ، وبه ينتهى الكتاب بأجزائه الثمانية .

وفى كل كتاب أبواب ، وتحت كل باب مسائل وردت بشأنها أحاديث ، تكثر فى بعض الأحيان وتقل فى بعضها الآخر ، وفى تخريج هذه الأحاديث ، وبيان معانيها واستنباط الفوائد الكثيرة منها ما يبرز شخصية المؤلف ، ويدل على غزارته العلمية وعمقه فى البحث ، وأصالته فى التفكير .

وبعد : فإن هذا الكتاب هو أحد الكتب التى وضعت لأحاديث الأحكام،وهو لفحل من فحول هذا الشأن قلما يجود بمثله الزمان،فهو عمدة فى هذا الباب ، ومرجع يعول عليه العلماء والطلاب .

وطريقته التى ذكرناها فى التقيد بالتراجم التى اختارها لأصح الأسانيد لم يشاركه فيها أحد فيما وصل إلينا من الكتب ، فإن المتأمل يجد فى هذا المسلك مجهودا أشق من مجهود الاختيار من الصحيحين وحدهما – كما التزم بذلك الإمام المقدسى فى كتابه عمدة الأحكام – وأدق من مسلك من اكتفى بأحاديث الكتب الستة وما يشبهها فى التزام الصحيح من الأحاديث – كابن تيمية فى كتابه منتقى الأخبار ، وابن حجر فى كتابه بلوغ المرام – فإن مسلكه هذا يستدعى فحص الأحاديث وتتبعها فى الصحيحين وفى غيرهما لاختيار ما تتحقق فيه تلك التراجم .

---

(١) طرح التثريب : ج ٤ ص ١٢٢

وإن يكن قد فاته أن يقدم للدارسين بعض الأدلة التى حال التزامه بذكر أصح الأسانيد دون إيرادها فى متن الكتاب — فإنه رحمه الله قد تدارك مافاته بهذا الشرح العظيم الذى برهن على فحولته الفقهية، وعلى تمكنه من مختلف أبواب الدين بما أورده من الفوائد العديدة المستمدة من الأحاديث التى ينفسخ بها له — فى الشرح — مجال الاستدلال مادامت تصلح لذلك ، دون تقيد بما التزمه فى المتن ومن الإنصاف أن نسجل مشاركة ولده أبى زرعة له فى شرح بعض أحاديث الكتاب، ولكن المنهج واحد والأسلوب لا يختلف ، وما تناوله الابن بالشرح من الكتاب لايقل مكانة عما تناوله والده استدلالا وتعمقا وطول نفس ، وقوة استنتاج .

ومما يزيد فى قيمة الكتاب العلمية كون مؤلف الشرح هو مؤلف المتن، فهو أدرى بما أورده مما يحتاج إلى بسط فى البحث، أو أخذ ورد فى تصوير المذاهب الفقهية، وكيفية المآخذ من هذه الأدلة ونفى الشبهه العارضة عليها ، ودفع ماقد يتوهم من تعارض بينها .

ومن الأمانة العلمية أن نورد هنا ما ذكره الشيخ محمد جمال الدين القاسمى المتوفى عام اثنين وثلاثين وثلاثمائة وألف للهجرة فى كتابه قواعد التحديث[1] تحت عنوان « ذكر من صنف فى أصح الأحاديث » قال رحمه الله : جمع الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم العراقى فيما عد من أصح الأسانيد كتابا فى الأحكام رتبه على أبواب الفقه سماه : « تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد » وهو كتاب لطيف جمعه من تراجم ستة عشر قيل : إنها أصح الأسانيد إما مطلقاً وإما مقيدة ، ومع ذلك فقد فاته جملة من الأحاديث كما قاله ابن حجر . .

ونلاحظ أن القاسمى لم يبين لنا فى أى كتاب ذكر الحافظ ابن حجر هذا الاستدراك على الحافظ العراقى ، ولئن كان قد قال ذلك إن استدراكه لمردود ، لأن العراقى لم يدّع استيعاب أصح الأسانيد فى أحاديث الأحكام، وإنما ذكر أنه يريد أن يجمع أحاديث عديدة فى تراجم محصورة[2] وقد وفى بما وعد .

رضى الله عن الحافظ العراقى وولده ولى الدين أبى زرعة ، وأجزل أجرهما لقاء ماقدما إلى أمة الإسلام من نصح، وما أسديا إليها من معروف .

---

(١) قواعد التحديث : ص ٨٤

(٢) طرح التثريب : ج ١ ص ١٧ وما بعدها .

بلوغ المرام من أدلة الأحكام

للحافظ ابن حجر العسقلانى المتوفى سنة ٨٥٢ هـ

وموضوع هذا الكتاب — كما يبدو من عنوانه — هو الأحاديث التى يستدل بها على الأحكام الفقهية .

ومؤلفه هو الإمام أحمد بن على بن محمد بن على المصرى القاهرى الشافعى المعروف بابن حجر وهو لقب بعض آبائه[١]

ولد سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة بمصر العتيقة ، ونشأ بها يتيما فى كنف أحد أوصيائه ، فحفظ القرآن صغيرا ، ثم درس الكتب المعتبرة فى الفقه والحديث وأصول الفقه كالعمدة والحاوى ومختصر ابن الحاجب ، وتردد على فحول عصره فى مختلف الأماكن ، ولزم الأبناسى مدة طويلة وتفقه عليه ، ولزم العز بن جماعة فى غالب العلوم ، وأخذ اللغة عن المجد الفيروزابادى صاحب القاموس ، ثم حبب الله إليه الحديث فأقبل عليه بكليته ، وتفرغ لدراسته ، ولزم الزين العراقى فتخرج به وانتفع بملازمته ، وقرأ عليه ألفيته وشرحها ، ونكته على ابن الصلاح دراسة وتحقيقا ، ثم تحول إلى القاهرة فسكنها وارتحل إلى البــلاد الشامية والحجازية ، وأكثر جدا من السماع من الشيوخ ، حتى اجتمع له من الشيوخ المشار إليهم مالم يجتمع لأحد فى عصره ، وأذن له جلهم فى الإفتاء والتدريس ، وقد تصدى لنشر الحديث ، وقصر نفسه عليه مطالعة وقراءة وإقراء ، وتصنيفا وإفتاء ، حتى زادت تصانيفه — التى معظمها فى فنون الحديث — على مائة وخمسين تصنيفا ، ورزق من السعد والقبول — ولا سيما فى فتح البارى بشرح البخارى الذى لم يسبق نظيره — أمرا عجيبا .

وقد اعتنى بتحصيل تصانيفه كثير من شيوخه وأقرانه فمن دونهم وكتبها الأكابر .

ومن البارز فى تاريخه أن السلطان المؤيد ولاه الحكم فى بعض القضايا ، ولزم من ذلك النيابة ، ولكنه لم يتوجه إليها ولا انتدب لها حتى عرض عليه الاستقلال بالحكم ، وألزم من أجابه بقبوله فقبل ، وقد ندم فيما بعد على قبوله ، وصرح بأنه جنى على نفسه بتقلد هذا الأمر ، ولم يلبث أن صرف ثم أعيد ، وهكذا حتى صمم على الإقلاع عنه .

ومما عرف فى تاريخه أنه درس فى عدة أماكن لعدة فنون ، فدرس التفسير بالحسينية والمنصورية ، والحديث بالبيبرسية والجمالية وغيرها ، والفقه بالخروبية البدرية بمصر والشريفة الفخرية وغيرهما .

---

(١) عن الضوء اللامع للسخاوى ج ٢ ص ٣٦ بتصرف .

ومن أعماله الخطابة بالجامع الأزهر ثم بجامع عمرو ، ويقول السخاوى : إن الناس أخذوا عنه طبقة بعد أخرى ، وألحق الآباء بالأبناء والأحفاد . . . كما يقول : إنه قرأ عليه الكثير جدا من تصانيفه ومروياته ،وكانت وفاته رضى الله عنه سنة ٨٥٢ هـ .

وصف المؤلف كتابه فى تقديمه له بأنه مختصر على أصول الأدلة الحديثية للأحكام الشرعية وذكر أنه حرره تحريرا بالغا،ليصير من يحفظه بين أقرانه نابغا (١) وأنه بين عقب كل حديث من أخرجه من الأئمة ، لإرادته نصح الأمة . . .

وقد علق الشارح الصنعانى على هذه العبارة بقوله : فى ذكر من أخرج الحديث عدة نصائح للأمة :منها بيان أن الحديث ثابت فى دواوين الإسلام،ومنها أنه قد تداولته الأئمة الأعلام ، ومنها أنه قد تتبع طرقه وبين ما فيها من مقال ، من تصحيح وتحسين وإعلال ، ومنها إرشاد المنتهى أن يراجع أصولها التى منها انتقى هذا المختصر (٢) . . .

واستدرك الصنعانى عليه بأنه كان يحسن أن يذكر هنا مسلكه الذى سلكه أثناء الكتاب من بيان صحة الحديث أو حسنه أو ضعفه ، وهو استدراك له قيمته ، لأن ذلك من أبرز مظاهر النصح للأمة ، لما فيه من إبراء نفسه،وإخلائها من عهدة التبعة فيما يشبه التدليس فى الرواية .

وذكر المصنف فى مقدمته بـيان مصطلحه ، عند التخريج والنسبة إلى الأئمة ، وأنه يريـد بالسبعة — حين يوردها — أحمد والبخارى ومسلما وأبا داود وابن ماجه والترمذى والنسائى ، وبالستة من عدا أحمد ، وبالخمسة من عدا البخارى ومسلما ، وقد يقول الأربعة وأحمد ، وأنه يريد بالأربعة أبا داود وابن ماجه والترمذى والنسائى ، كما ذكر أنه يريد بالثلاثة من عدا الثلاثة الأول وعدا الأخير — أى أنه يريد بها ابن ماجه وأبا داود والترمذى ، ويريد بالمتفق عليه البخارى ومسلما،وأنه قد لايذكر معهما غيرهما مع علمه باشتراك غيرهما معهما ، اكتفاء بأن إليهما المنتهى فى الوثوق بالحديث ،وقال : إن ما عدا هذه المصطلحات فهو مبين ، ويريد بذلك أن الحديث إذا خرجه غير هؤلاء المذكورين — سواء أكان مشتركا معهم أو مع بعضهم — فإنه يذكر ذلك المخرج باسمه، وذلك مثل قوله فى الحديث الأول:أخرجه الأربعة وابن أبى شيبة واللفظ له ، وأخرجه ابن خزيمة والترمذى ، ورواه مالك والشافعى وأحمد ، وواضح أن ابن أبى شيبة وابن خزيمة ومالكا والشافعى لم يدخلوا فى مصطلحاته السابقة ، فنص عليهم بأسمائهم بناء على ما أورده فى هذه المقدمة ،وقد سماه المصنف بلوغ المرام من أدلة الأحكام جريا على طريقة معاصريه من المؤلفين فى التزام السجع فى أسماء الكتب .

---

(١) بلوغ المرام ص ٩

(٢) سبل السلام ص ١٠ والصنعانى هو الإمام محمد بن إسماعيل بن صلاح الدين الكحلانى المتوفى سنة ١١٨٢ هـ من أعلام من درسوا الفقه والحديث رواية ودراية ، وبرعوا فى مختلف العلوم ، وألف فى الحديث وعلومه كتبا حافلة منها سبل السلام (شرح بلوغ المرام) ومنها العدة فى شرح العمدة للمقدسى ، ومنها شرح التنقيح فى علوم الحديث .

وإذا كان المؤلف قد بين — فى تقديمه للكتاب — أنه اشتمل على أصول الأدلة الحديثية فإنه لا يريد بذلك أنه استوعب جميع الأدلة الحديثية كما يبدو واضحا من تتبع الكتاب واستقراء أحاديثه ، وموازنته بغيره من كتب أحاديث الأحكام ، كمسند أبى داود ، ومعانى الآثار للطحاوى وكالمنتقى لابن تيمية الذى اشترك مع المصنف فى تجريد الأحاديث من أسانيدها وفى تخريجها ، كما اشترك معه أيضا فى علة عدم التنبيه على بعض ما ينبغى التنبيه عليه من بيان درجة الحديث ، ولكن ابن حجر اختار نخبة من الأحاديث ، واتجه فى أكثر ما اختاره إلى ما بنى عليه الإمام الشافعى رضى الله عنه مذهبه فى الفقه ، بمقتضى ميل المصنف ، واتجاهه لمناصرة هذا المذهب ، ولكن إنصافه — والحق يقال — لم يمنعه من عرض بعض الأحاديث التى تختلف مع فروع المذهب الشافعى كما سنبين ذلك عند الكلام على الظواهر العامة فى الكتاب ، وبناء على ذلك فمن المجازفة ما قيل : إن ابن حجر جمع فى هذا الكتاب كل الأحاديث التى استنبط الفقهاء منها الأحكام الفقهية[1] .

ومما ينبغى الإشارة إليه فى هذا المقام أن هذا المؤلف — فوق أنه كما وصفه مؤلفه وكما تعارفه الناس عنه من الاشتمال على الأدلة الحديثية للأحكام الشرعية ، فإنه يمتاز بأن مؤلفه الإمام الحافظ ابن حجر بغزارته ، وسعة علمه ، وكرم نصحه للأمة قد وضع فى آخره كتابا جامعا لأبواب ستة ، هى : الأدب ، والبر والصلة ، والزهد والورع ، والترهيب من مساوئ الأخلاق ، والترغيب فى مكارم الأخلاق ، والذكر والدعاء ، وهو تصرف غاية فى الحكمة والدقة والإحسان ، فإن هذه الأبواب عيون التصوف ، وضالة كل شخصية مسلمة ، فالفقه فى الحقيقة — ولا سيما عند الأولين من علماء المسلمين — كانت له عناية خاصة بالآداب ، واتجاه إلى ما يصلح النفوس ويهذبها ، ويدعوها إلى مكارم الأخلاق ، كما يركز الإمام الغزالى على ذلك فى كتابه الإحياء ، وينعى على الفقهاء أنهم أهملوا ذلك الاتجاه الإسلامى الرفيع ، ويقول : إن تعلم ذلك الفقه التهذيبى فريضة على كل مسلم ومسلمة ، فجزى الله المؤلف خيرا بما لفت به نفوس المتفقهين إلى تلك النواحى الكريمة من الدين .

ويشتمل هذا الكتاب على ثلاثة وسبعين وثلاثمائة وألف حديث ، ماعدا المتداخل ، وهو المتشابه ببعض الاختلاف ، وهو الذى يشير إليه بقوله : وفى رواية فلان كذا ، ونحو ذلك .

ويبلغ عدد هذه الأحاديث المتداخلة واحدا وثلاثين ومائة حديث ، وبها تصل أحاديث الكتاب إلى أربعة وخمسمائة وألف حديث .

وقد وجد اختلاف فى عد أحاديث الكتاب بين بعض النسخ وبعض ، تبعا لاختلاف الطبعات ، واتجاهات المصححين والمراجعين فى إدخال بعض الأحاديث فى بعض ، أو فصل بعضها عن بعض وقد أحصاه بعض المؤلفين المعاصرين[2] بأربعمائة وألف حديث .

(١) انظر صدر كتاب سبل السلام عند التعريف ببلوغ المرام وشرحه ص ٣ للأستاذ محمد عبد العزيز الخولى .

(٢) الحديث والمحدثون لفضيلة الدكتور أبى زهو ص ٤٤٧ .

وهذه الأحاديث موزعة على الأبواب الفقهية التى سلك بها مسلك الفقهاء على النحو التالى :

١ ـ كتاب الطهارة :

وفيه باب المياه ، وباب الآنية ، وباب إزالة النجاسة وبيانها ، وباب الوضوء،وباب المسح على الخفين ، وباب نواقض الوضوء ، وباب آداب قضاء الحاجة ، وباب الغسل وحكم الجنب ، وباب التيمم ، وباب الحيض .

٢ ـ كتاب الصلاة :

وفيه باب المواقيت ، وباب الأذان ، وباب شروط الصلاة ، وباب سترة المصلى ، وباب الحث على الخشوع فى الصلاة ، وباب المساجد ، وباب صفة الصلاة ، وباب سجود السهو وغيره من سجود التلاوة والشكر ، وباب صلاة التطوع ،وباب صلاة الجماعة والإمامة ، وباب صلاة المسافر والمريض ، وباب صلاة الجمعة ، وباب صلاة الخوف ، وباب صلاة العيدين ، وباب صلاة الكسوف ، وباب صلاة الاستسقاء ، وباب اللباس .

٣ ـ كتاب الجنائز :

وليس تحته أبواب .

٤ ـ كتاب الزكاة :

وفيه باب صدقة الفطر ، وباب صدقة التطوع ، وباب قسم الصدقات .

٥ ـ كتاب الصيام :

وفيه باب صوم التطوع وما نهى عن صومه ، وباب الاعتكاف وقيام رمضان .

٦ ـ كتاب الحج :

وفيه باب فضله ،وبيان من فرض عليه، وباب المواقيت ، وباب وجوه الإحرام وصفته ، وباب الإحرام وما يتعلق به ، وباب صفة الحج ودخول مكة ، وباب الفوات والإحصار .

٧ ـ كتاب البيوع :

وفيه باب شروطه وما نهى عنه ، وباب الخيار ، وباب الربا ، وباب الرخصة فى العرايا وبيع الأصول والثمار ،وأبواب السلم والقرض والرهن ، وباب التفليس والحجر ، وباب الصلح وباب الحوالة والضمان ، وباب الشركة والوكالة ، وباب الإقرار ، وباب العارية ، وباب الغصب ، وباب الشفعة ، وباب القراض ، وباب المساقاة والإجارة ، وباب إحياء الموتى ، وباب الوقف ، وباب الهبة والعمرى والرقبى ، وباب اللقطة ، وباب الفرائض ، وباب الوصايا وباب الوديعة .

٨ ـ كتاب النكاح :

وفيه باب الكفاءة والخيار ، وباب عشرة النساء ، وباب الصداق ، وباب الوليمة ، وباب القسم ، وباب الخلع ، وباب الطلاق .

٩ ـ كتاب الرجعة :

وفيه باب الإيلاء والظهار ، والكفارة ، وباب اللعان ، وباب العدة والإحداد، وباب الرضاع وباب النفقات، وباب الحضانة .

١٠ ـ كتاب الجنايات :

وفيه باب الديات ، وباب دعوى الدم والقسامة ، وباب قتال أهل البغى ، وباب قتال الجانى وقتل المرتد .

١١ ـ كتاب الحدود :

وفيه باب حد الزانى ، وباب حد القذف ، وباب حد السرقة ، وباب حد الشارب وبيان المسكر ، وباب التعزير وحكم الصائل .

١٢ ـ كتاب الجهاد :

وفيه باب الجزية والهدنة ، وباب السبق والرمى .

١٣ ـ كتاب الأطعمة :

وفيه باب الصيد والذبائح ، وباب الأضاحى ، وباب العقيقة .

١٤ ـ كتاب الأيمان والنذور :

وليس تحته أبواب .

١٥ ـ كتاب القضاء :

وفيه باب الشهادات ، وباب الدعاوى والبينات .

١٦ ـ كتاب العتق :

وفيه باب المدبر والمكاتب وأم الولد .

١٧ ـ كتاب الجامع :

وفيه باب الأدب ، وباب البر والصلة ، وباب الزهد والورع ، وباب الترهيب من مساوئ الأخلاق ، وباب الترغيب فى مكارم الأخلاق ، وباب الذكر والدعاء .

وختم الكتاب بما سبق أن ختم به الإمام البخارى صحيحه، ختمه بحديث « كلمتان حبيبتان إلى الرحمن ، خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان فى الميزان : سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم » وياحبذا لو بدأه بما بدأ به البخارى صحيحه : « إنما الأعمال بالنيات . . . » فإنه من الأحاديث التى عليها مدار الإسلام فضلا عن أن النية فى العمل شرط فى صحته .

وقد أوردنا محتويات الكتاب على هذه الصورة التى رأيناه عليها ليلمس القارىء فيها ظاهرة تبدو بارزة فى تبويب الكتاب ، وأنه لم يكن دقيقا ولا مضبوطا فى بعض ما اندرج من الأبواب تحت

عنوان الكتاب منه ، أو فى وجود أحاديث كانت تستحق إيرادها تحت أبواب غير تلك التى أدرجت فيها ، أو فى إيراد كتب ليس تحتها أبواب وقد كانت حرية بذلك ، أو فى إيراد أحاديث سائبة دون عنونة وقد كانت جديرة بذلك ، أو فى إيراد أبواب كان الأولى بها أن تكون كتبا لفقد الربط بينها وبين ما اندرجت تحته من الكتب .

فمن الأول :

باب اللباس ، فقد أدرجه المصنف تحت كتاب الصلاة ، وكان حقه أن يكون كتابا مستقلا برأسه ، وهو بذلك أولى من كتاب الجنائز الذى تبدو الصلة واضحة بينه وبين كتاب الصلاة باعتبار صلاة الجنازة وأهميتها ، ومع ذلك أفرد للجنائز كتابا مستقلا برأسه ، ولم يفعل ذلك فى اللباس الذى لاتربطه صلة بكتاب الصلاة ، ولا ينبغى أن يقال : إن ستر العورة باللباس شرط من الشروط فى الصلاة ، فإن المصنف لم يورد فى هذا الباب من الأحاديث ما يربط بينه وبين كتاب الصلاة ، فضلا عن أن ستر العورة واجب على المسلم فى كل أحواله : فى الصلاة وفى غير الصلاة .

ومن الثانى :

حديث : « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد . . . » ولاتبدو له مناسبة بينه وبين كتاب الأيمان والنذور الذى أورده فيه ، اللهم إلا إذا قيل : إنه أورده هنا للتنبيه على عدم جواز النذر لشد الرحال لغير هذه المساجد ، لأنه لا نذر فى معصية ، غير أن نص الحديث لايساعد على هذا الربط بينه وبين الكتاب الذى ورد فيه ، وقد ورد هذا الحديث بعينه فى باب الاعتكاف وقيام رمضان ، وقد يقال فى إيراده فى هذا الباب ماقيل فى إيراده فى كتاب الأيمان والنذور .

ومن الثالث :

ما أورده من أحاديث تحت عنوان كتاب الجنائز ، وقد كان الأولى بكثير منها أن تندرج تحت أبواب تحمل عناوين متعددة ، فإن طول كتاب الجنائز وتشتت موضوعاته جدير بذلك ، فإن منها مايتعلق بتجهيز الميت ومنها مايتعلق بتكفينه ، ومنها مايتعلق بدفنه ، وذكر الموت ، وما إلى ذلك .

ومنها أيضا ما أورده من أحاديث فى كتاب الأيمان والنذور كان مقتضى الدقة والضبط أن تفرز فى أبواب مختلفة ، فإن منها مايتعلق بالنهى عن الحلف بغير الله ، ومنها مايتعلق بكيفية اليمين ، ومنها مايتصل بالكفارة عنه ، ومنها ماهو بيان ليمين النبى صلى الله عليه وسلم ، ومنها مايبين اليمين الغموس واللغو ، ومنها ما يرتبط بالنهى عن النذر ، وبيان حكم النذر فى الطاعة وفى المعصية وكفارة النذر ، وغير ذلك .

ومن الرابع :

تلك الأحاديث التى قدمها سائبة فى أوائل بعض الكتب بين يدى إيراده لأبوابها وهذه الكتب هى :

١ ـ كتاب الزكاة :

وقد أورد فى أوله خمسة وعشرين حديثا ليست داخلة تحت باب ، وكان حقها أن يعنون لكل منها بما يناسبه ، فإن منها مايتصل بفرضية الزكاة ، ومنها مايتعلق بنصابها فى الزروع والثمار ، وفى مال التجارة ومواقيت الأداء ، وغير ذلك .

٢ ـ كتاب الصيام :

وقد أورد فى أوله ستة وعشرين حديثا لم يذكر لها عناوين تناسب كل نوع منها ، وإن منها ما يتعلق بالنهى عن سبق رمضان بصيام غير معتاد ، ومنها مايرتبط بالنهى عن صوم يوم الشك ، وما هو مرتبط برؤية هلال رمضان ، وما هو متصل بتبييت النية ، والسحور ، وما يفطر عليه الصائم ، والنهى عن الوصال ، وغير ذلك .

٣ ـ كتاب النكاح :

وقد أورد فى أوله واحدا وثلاثين حديثا سائبة بغير تنويع ، وكان أولى بها مثل هذه العناوين : الترغيب فى النكاح ، تخير الزوج ، خُطبة النكاح ، الخِطبة ، الصداق ، إعلان الزواج ، شروط النكاح ، الاختيار وعدم الإكراه ، النكاح المحرم ، نكاح المتعة ، المحلل .

٤ ـ كتاب الجنايات :

وأورد فى أوله ستة عشر حديثا دون تبويب ، لو أنه بوبها لكان الأقرب إلى ذلك مايأتى : القصاص ، حرمة دم المسلم ، أحكام الجنايات ، بين القصاص والعفو ، وأن يلحق بالديات مايخصها من هذه الأحاديث :

٥ ـ كتاب الجهاد :

وأورد فى أوله ثلاثة وأربعين حديثا لم يبوبها ، ولو أنه فعل لكانت عناوينها أقرب إلى مايأتى : الحث على الجهاد — جهاد المرأة ومن له أبوان — الهجرة (ومن عجب أن تقحم فى موضوعات الجهاد وبين أحاديثه) وصية الأمير للجيش ، التورية فى الجهاد ، اختيار الوقت ، طرق القتال ، الغلول فى الغنائم ، جزاء الغدر ، الفدية ، الشفاعة للأسير ، حل الأخذ من الغنائم بقدر الحاجة قبل القسمة ، تطهير الجزيرة العربية من أهل الكتاب ، حسن معاملة العدو ، أحكام متفرقة .

٦ ـ كتاب الأطعمة :

فى أوله اثنا عشر حديثا دون تبويب ، كان يمكن إدراجها تحت باب أو بابين عن المباح والمحظور من الأطعمة :

٧ ـ كتاب القضاء :

وأورد فى أوله ثلاثة عشر حديثا سائبة ، لو أنه بوبها لكانت قريبا مما يأتى : حث القاضى على المعرفة والعدل ، الترهيب من قبول القضاء ، حكم خطأ المجتهد ، إرشاد القاضى ، التحذير من الاحتيال لأخذ المال ، قضاء المرأة ، نهى القاضى عن الاحتجاب ، حرمة الرشوة ، المساواة بين المتخاصمين :

٨ ـ كتاب العتق :

وفى أوله تسعة أحاديث لم تدخل تحت باب ، ولو أنه بوبها لكانت كما يأتى : فضل العتق ، عتق بعض العبد ، أحكام عامة ، الولاء .

ومن الخامس :

هذه الأبواب التى أوردها تحت كتب ، وليس بينها وبين تلك الكتب أية صلة ، ومن ذلك ما ما أورده تحت كتاب البيوع من أبواب : إحياء الموات ، والوقف ، والهبة ،والعمرى والرقبى واللقطة ، والوصايا ، والوديعة ، وأبرز من هذا كله باب الفرائض ، وقد عده من بين أبواب كتاب البيوع ، وأية علاقة بينه وبينها حتى يعد بابا منها ؟ .

ومن الظواهر التى رأيناها عند دراستنا لهذا الكتاب أمانة ابن حجر العلمية فى عرض أدلة المخالفين لمذهبه ، فإنه يورد هذه الأدلة فى مواجهة أدلة الشافعية لتكون أمام الدارس والمجتهد والفاحص يتعرف من خلالها طريقه ، ويتبين من ثناياها مسلكه ، وبذلك يبرئ ابن حجر عهدته ، ويلقى على الدارس عبئه ومسئوليته ، بعد أن يضع أمامه أدلة كل فريق ، من غير تحيز ولا تعصب لمذهبه الذى ارتضاه ، ومن ذلك مافعله فيما يأتى :

١ — فى المسح على العمامة أورد المصنف حديث المغيرة بن شعبة : « أن النبى صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح بناصيته وعلى العمامة والخفين » ، وقد قال الصنعانى فى شرحه لهذا الحديث : ان الاقتصار بالمسح على العمامة لم يقل به الجمهور .

ونقل عن ابن القيم قوله : ولم يصح عن النبى صلى الله عليه وسلم فى حديث واحد أنه اقتصر على مسح بعض رأسه البتة ، لكن إذا مسح بناصيته كمل على العمامة ، كما فى حديث المغيرة هذا[1] .

وقد أورد فى نفس المعنى حديث ثوبان قال : « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فأمرهم أن يمسحوا على العصائب ، يعنى العمائم ، والتساخين : يعنى الخفاف » قال الصنعانى فى شرحه لهذا الحديث[2] : ظاهر الحديث أنه يجوز المسح على العمائم كالمسح على الخفين . . . إلى أن قال : وظاهره أيضا أنه لايشترط للمسح عليها عذر ، وأنه يجزئ مسحها وإن لم يمس الرأس ماء أصلا .

٢ — وفى حديث عائشة رضى الله عنها[3] : « أن النبى صلى الله عليه وسلم قبل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ » قال الصنعانى[4] : فالحديث دليل على أن لمس المرأة وتقبيلها لاينقض الوضوء ، وهذا هو الأصل .

وذهب الشافعية إلى أن لمس من لايحرم نكاحها ناقض للوضوء مستدلين بقوله تعالى : « أو لامستم النساء » فلزم الوضوء من اللمس . .

وفى هذا الباب أورد حديث طلق بن على[5] قال : « قال رجل : مسست ذكرى ، أو قال : الرجل يمس ذكره فى الصلاة أعليه وضوء ؟ فقال النبى صلى الله عليه وسلم : لا ، إنما هو بضعة

(١) سبل السلام : ج ١ ص ٥١ وبلوغ المرام ص ٢١ (٢) سبل السلام : ج ١ ص ٦٠ وبلوغ المرام ص ٢٤
(٣) بلوغ المرام : ص ٢٦ (٤) سبل السلام : ج ١ ص ٦٦ (٥) بلوغ المرام : ص ٢٦

منك » وقال الصنعانى[٦] فى شرحه :والحديث دليل علىماهو الأصل من عدم نقض مس الذكر للوضوء .

كما أورد فى هذا الباب حديثا آخر يناقضه فى الدلالة ، وهو حديث بسرة بنت صفوان[٧] أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:« من مس ذكره فليتوضأ » وقال الصنعانى عند شرحه له : وبه استدل من سمعت عن الصحابة والتابعين وأحمد والشافعى على نقض مس الذكرللوضوء والمراد مسه من غيرحائل[٨] .

٣ — وفى باب صلاة المسافر والمريض أورد حديثا يستدل به الحنفية على أن القصر عزيمة لارخصة ، وهو حديث عائشة[١] رضى الله عنها قالت : « أول مافرضت الصلاة ركعتين فأقرت صلاة السفر ، وأتمت صلاة الحضر » .

ثم أورد بعده حديثا لعائشة[٢] رواه الدارقطنى : « أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يقصر فى السفر ويتم ويصوم ويفطر » وهو دليل للشافعية ، ولكن أمانة ابن حجر العلمية وعدم تحيزه للمذهب الذى ارتضاه دفعاه إلى بيان مافى الحديث من إعلال ، فقال عنه : إنه معلول ، والمحفوظ عن عائشة منفعلها لا من روايتها .

٤ — وفى كتاب النكاح أورد الحافظ ابن حجر حديثا عن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال[٣] : « الثيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأمر وإذنها سكوتها » وفى رواية:« ليس للولى مع الثيب أمر » وهو يختلف مع مذهب الشافعية من أن الولى ركن فى النكاح مطلقاً دون تفرقة بين الثيب والبكر .

وبعد: فإن هذا الكتاب من تأليف الحافظ ابن حجر ،وهو من عرف علماء الحديث علمه وفضله واستيعابه لأكثر السنة ، وإمامته فى علوم الحديث والرجال ، وقد أعانه ذلك على أن يقدم الضرورى من أدلة الأحكام فى إيجاز يعين على حفظه واستظهاره عند الحاجة ،ومن أجل ذلك لم يسلك مسلك غيره ممن توسع فى تقديم كثير من الأحاديث فى موضوعات الفقه المتعددة ، مما يفتر بعض الهمم ، ويقعد بها عن دراسة الفقه والحديث .

ويبدو لنا أن أبرز ميزة فى هذا الكتاب أن مؤلفه قد توخى فيه إلى ما تدعو إليه حاجة المتفقهين والمستدلين ، فإنه تناول فيه أحاديث الأحكام مراعيا فيها ميزة القبول ، بحيث تكون من بين الصحيح أو الحسن وتصلح للاحتجاج ، فإن أورد حديثا أدنى درجة من هذه فإنه يورده تابعا أو شاهدا ، أو مشتملا على زيادة لا تخل بدلالة غيره مما استوفى شروط القبول .

---

(١) سبل السلام ؛ ج ١ ص ٦٧
(٢) بلوغ المرام ؛ ص ٢٦
(٣) سبل السلام ؛ ج ١ ص ٦٧
(٤) سبل السلام ؛ ج ١ ص ٦٧
(٥) بلوغ المرام ص ٩٤
(٦) نفس المرجع والصفحة .

من أجل ذلك أقبل العلماء على هذا الكتاب ، وتناولوه فى مختلف الأعصار والأمصار بالشرح والتعليق ، فقد شرحه[1] الإمام محمد بن إسماعيل الصنعانى اليمنى المتوفى سنة سبع ومائة وألف فى كتابه (سبل السلام) ،

وشرحه القاضى شرف الدين الحسين المعروف بالمغربى قاضى صنعاء المتوفى عام تسع عشر ومائة وألف فى كتابه الذى سماه (البدر التمام) وهو مخطوط .

وشرحه أيضا مختصرا من سبل السلام الشيخ أبو الخير نور الحسن خان وسماه (فتح العلام) وقد طبع فى بولاق، كما شرحه العلامة أبو الطيب صديق حسن خان بشرح مطبوع بالهند باللغة الفارسية شرحه السيد محمد بن يوسف الأهدل بشرح لم يطبع بعد .

وشرحه أيضا العلامة المولوى أحمد حسن الدهلوى بشرح منتخب من فتح البارى وشروح الكتب الستة ونيل الأوطار ومختصر سنن أبى داود وتلخيص الحبير لابن حجر ، وطبع فى جزءين بالهند .

وشرحه كذلك الشيخ محمد عابدين أحمد الأنصارى الحنفى المتوفى سنة سبع وخمسين ومائتين ألف .

وأخيرا شرحه فضيلة الأستاذ الجليل الشيخ محمد على أحمدين أستاذ الحديث بكلية أصول الدين بالأزهر الشريف .

وبهذا القدر نكتفى فى دراسة هذا الكتاب العظيم من كتب الأحكام، ونسأل الله لمؤلفه المثوبة الأجر على ما قدم لأمة الإسلام من فضل ومنة ، بتأليفه لكتاب بلوغ المرام من أدلة الأحكام الله الموفق وهو المستعان .

---

(١) نقلا بتصرف عن مقدمة طبعة مصطفى البابى الحلبى لكتاب سبل السلام سنة ١٣٧٨ هـ

كشف الغمة عن جميع الأمة

للشعرانى المتوفى سنة ٩٧٣ هـ

مؤلف هذا الكتاب هو الشيخ العابد الزاهد عبد الوهاب بن أحمد الشعراوى الشافعى — أورده الشيخ عبد الرؤوف المناوى فى طبقاته فقال : هو شيخنا الإمام العابد الزاهد الفقيه المحدث الأصولى الصوفى المربى من ذرية محمد بن الحنفية .ولد ببلده[1] ونشأ بها،ومات أبوه وهو طفل فحفظ القرآن وأبا شجاع والأجرومية وهو ابن سبع أو ثمان ثم انتقل إلى القاهرة سنة إحدى عشرة وتسعمائة فقطن بجامع الغمرى ، وجد واجتهد فحفظ عدة متون فى مختلف الفنون ، ثم شرع فى القراءة فأخذ عن الشيخ أمين الدين إمام جامع الغمرى ، وقرأ عليه مالا يحصى كثرة منها الكتب الستة ، وقرأ على الشمس الدواخلى والنور المحلى والنور الجارحى وتلا على العجمى وعلى القسطلانى[2] والأشمونى والقاضى زكريا والشهاب الرملى ، وحبب إليه الحديث فلزم الاشتغال به والأخذ عن أهله،وكان مع ذلك فقيها صوفيا له دراية بأقوال السلف ومذاهب الخلف ، وكان يديم الصوم ويفطر على أوقية من الخبز ، واستمر كذلك حتى قويت روحانيته ، ثم أخذ الطريق عن المشايخ المشهورين فى عصره ، ثم تصدى للتصنيف فألف كتبا منها مختصر سنن البيهقى الكبرى ، ومختصر تذكرة القرطبى ، وكشف الغمة (وهو ما نحن بصدد دراسته) والمنهج المبين فى أدلة المجتهدين ، والبدر المنير فى غريب أحاديث البشير النذير ، ولوائح الخذلان على من لم يعمل بالقرآن ، وحد الحسام على من أوجب العمل بالإلهام ، والبرق الخاطف لبصر من عمل بالهواتف ، والاقتباس فى القياس ، وغير ذلك من الكتب ، وحسده طوائف فدسوا عليه كلمات تخالف ظاهرها الشرع ، وعقائد زائفة ومسائل تخالف الإجماع ، رموه بكل عظيمة فخذلهم الله وأظهره عليهم ، وكان مواظبا على السنة مبالغا فى الورع ، مؤثرا ذوى الفاقة على نفسه،حتى فى ملبوسه، وكان عظيم الهيبة وافر الجاه تأتى إلى أبوابه الأمراء ، ومن كلامه: دوروا مع الشرع كيف كان لامع الكشف فإنه قد يخطئ ، وكان يحث على مطالعة كتب الفقه ، على عكس ما عليه بعض المتصوفة الذين كانوا يزعمون أنها حجاب تحول بينهم وبين الله[3] وفى الكواكب السائرة[4] أنه قرأ على الشيخ نور الدين الجارحى شرح ألفية العراقى ، وعلى القسطلانى كل المواهب وغالب شرحه للبخارى . قال صاحب الشذرات : توفى عام ثلاث وسبعين وتسعمائة للهجرة .

---

(١) بلده قرية أبى شعرة من قرى مصر كما أورده نجم الدين الغزى فى الكواكب السائرة ص ١٧٦ ج ٣

(٢) هو الحافظ شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبى بكر القسطلانى المصرى صاحب المؤلفات العظيمة، منها شرحه لصحيح البخارى فى عشرة أسفار ، ومنها المواهب اللدنية بالمنح المحمدية توفى سنة ٩٢٣ هـ

(٣) نقل بتصرف من شذرات الذهب ص ٣٧٢ ج ٨

(٤) ص ١٧٦ ٣

وقد ذكر في سبب تأليفه لكتاب كشف الغمة[1] ما كان من شكوى جماعات من المتصوفة ما يجدونه من العلماء الذين يقرأون مذاهبهم وينصرون أقوالها ، وأنهم وقعوا فى حيرة شديدة من اختلاف هؤلاء العلماء ، وتوجيه كل واحد منهم إلى مذهبه ، وتهديد الكثير منهم ببطلان عباداتهم إذا خرجوا عن مذاهب أئمتهم ، وأطال فى تصوير ذلك ، وفى بيان ترددهم عليه ، وما كان يجيبهم به ليصرفهم عن هذا التكليف الشاق ، ولكنهم ألحوا عليه فى أن يجمع لهم كتاباً حاوياً لأدلة المذاهب الأربعة المشهورة وغيرها من صريح السنة النبوية ، وسنة الخلفاء الراشدين ، وأن يجرده عن أقوال جميع المجتهدين التى لم تصرح بأحكامها الشريعة ، ليعرفوا ما شرعه نبينا صلى الله عليه وسلم فيقدموا العمل به ، لأنه هو الذى يسألون عنه بين يدى الله سبحانه وتعالى ، وطال الجدل بينهم وبينه ، حتى تحقق من صدق قصدهم فى اتباع سنة نبيهم ، وشدة ظهور رغبتهم فى ذلك ، فشمر عن ساعد الجد والاجتهاد ، وشرع بعون الملك الوهاب فى جمع أحاديث الشريعة وآثارها من كتب الأحاديث التى تيسرت له حال جمعه فى البلاد المصرية ، كموطأ الإمام مالك ، ومسند الإمام سنيد ابن داود[2] — وهو من أقران مالك يروى عن وكيع ، وقد وقعت له منه نسخة بخط الإمام محمد ابن عذرة ، ولم يظفر بها أحد من حفاظ الحديث — وكالصحيحين ، ومسانيد الأئمة الثلاثة أبى حنيفة والشافعى وأحمد ، وصحيح أبى داود ، وصحيح الحاكم ، وصحيح ابن خزيمة وابن حبان والترمذى والنسائى وابن ماجه ، والأحاديث المختارة للضياء المقدسى — قال الشيخ جلال الدين السيوطى : وكلها صحيحة — وغير ذلك من كتب حفاظ المحدثين رضى الله عنهم أجمعين ، بل لم أذكر فى هذا الكتاب شيئاً من أحاديث غير هذه الكتب إلا نادراً ، لأنها هى التى اعتمدها العلماء وتلقوها بالقبول ، ولا يخرج عنها من أحكام الشريعة — فيما أعلم — إلا النادر .

والفلك المحيط لجميع هذه الكتب وغيرها من المسانيد الغريبة هو كتاب جامع الأصول لابن الأثير ، وكتاب السنن الكبرى للبيهقى ، وكتاب الجامع الكبير والجامع الصغير ، وكتاب زيادة الصغير ، كل هذه الثلاثة الأخيرة للشيخ جلال الدين السيوطى خاتمة حفاظ الحديث بمصر المحروسة .

ثم قال : وقد طالعت جميع هذه الكتب ، وأخذت منها جميع ما يتعلق منها بأمر أو نهى أو مكارم أخلاق من الحديث والآثار ، وتركت كل ما زاد على ذلك من السير والتفسير وغير ذلك مما هو ليس من شرط كتابنا ، فصار كتابنا هذا بحمد الله حاوياً لمعظم أدلة المجتهدين .

---

(١) ص ٣ ومابعدها من كشف الغمة .

(٢) واسمه حسين بن داود المصيصى لقبه العماد فى الشذرات بالمحتسب الحافظ وقال : انه اشتهر بلقب سنيد وأنه أحد أوعية العلم والأثر ، وثقه ابن حبان والخطيب البغدادى وإن تكلم فيه أحمد . توفى ٢٢٦ هـ شذرات الذهب ، ص ٥٩ ج ٢ وذكره صاحب الرسالة المستطرفة فى أصحاب المسانيد وضبط المصيص بكسر الميم وتشديد الصاد ، ويقال بفتح الميم وتخفيف الصاد نسبة إلى المصيصة مدينة وقال : إن سنيد كزبير وأنه الحافظ المحتسب صاحب التفسير المسند المشهور : الرسالة المستطرفة ص ٥١ .

ثم ذكر أنه لا يعلم الآن فى كتب المحدثين كتاباً أجمع لأحاديث الشريعة وآثارها منه، فإنه جمع — مع صغر حجمه — أدلة المجتهدين المشهورة، وإن أردت امتحان ذلك فانظر فى أى باب منه، وانظر ذلك الباب فى جميع أبواب كتب المحدثين تجد جميع ما قالوه فى أبواب كتبهم كلها مستوفى فى باب واحد، فإن كتب المحدثين إنما طالت بذكر السند وتكرار الأحاديث فلله الحمد، ولم أعز أحاديثه إلى من خرجها من الأئمة، لأنى ما ذكرت فيه إلا ما استدل به الأئمة المجتهدون فى مذاهبهم، وكفانا صحة لذلك الحديث استدلال مجتهد به، وملت فيه إلى الاختصار، فلا أذكر من كل حديث إلا محل الاستدلال المطابق للترجمة، فأقول: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل كذا أو يقول أو يأمر بكذا أو ينهى عن كذا أو يشدد فى كذا ومرادى مكان وقوع ذلك من النبى صلى الله عليه وسلم ولو مرة، ثم (قد) يكون ذلك الأمر قد تكرر وقوعه منه صلى الله عليه وسلم وقد لا يكون تكرر، ولا أذكر القصة التى سيق فيها الحديث إلا إن اشتملت على موعظة أو اعتبار أو أدب من الآداب، ولا أكرر حديثاً فى باب واحد إلا لزيادة حكم ظاهر لم يكن فى الحديث الذى قبله، والذى دعانى إلى شدة هذا الاختصار مناسبة الزمان والسامعين من غالب الفقراء والمحترفين من عامة المسلمين، وتعجيل ذكر ماهو المقصود من الحديث، ولم أمل فيه إلى تأويل حديث ولا إلى النسخ بالتاريخ — كما يفعله بعضهم — أدباً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتقيد كلامه فيما فهمه عالم دون آخر، وأن ينسخ غيره كلامه، إذ لا ناسخ لكلامه صلى الله عليه وسلم إلا هو كقوله: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها» وقوله: «كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحى فادخروا، وكنت نهيتكم عن الانتباذ فى الحنتم والنقير فانتبذوا غير ألا تشربوا مسكراً».

وقد أطال فى هذا المنهج بما يؤكد أنه نقل السنة النبوية الكريمة فى موضوعات الأحكام وما يتعلق بها بكل دقة وأدب وورع، وإنما هى الأمانة العلمية التى تقتضى أداءها كما هى، ونقلها بتصرف وحكمة مع تركها للقارئ يفهمها بما يفتح الله به عليه.

غير أننا نلاحظ أن له استطرادات عديدة نضحها عليه اتجاهه الصوفى، وحرصه على ربط النفوس بحب الرسول صلى الله عليه وسلم، وحفزها على التأسى به، ودراسة الكثير من أخلاقه وشمائله، مع حرصه على الترغيب والترهيب بتصوير أنواع من الثواب والعقاب، وكل ما عمله من تصرف هو بالقدر الذى يكفل تعجيلَ المنفعة للقارئ والسامع، مع عدم كده فى المراجعات إلا أن يكون على سبيل الامتحان للاطمئنان إلى أنه استوعب ما فى بطون كتب السنة، ولم يدخر منه شيئاً نصحاً للأمة، وفى هذا منه مسايرة للزمان الذى تطور فيه أمر التأليف بما يساير ظروف المجتمعات، ولهذا نرى أن النقل يختلف فى كل زمان عنه فى الزمان الآخر.

فهذا الذى صنعه الإمام الشعرانى لا يخرج أن يكون ثمرة لهذه التطورات، وأثراً لانصباب دراسات الأئمة وتجاربهم فى العصور المختلفة التى عهدت بها عناية الله ورعايته إلى من يصطفيه من هذه الأمة ليبلغهم رحيق الدين، وخالص ما جاء عن النبى صلى الله عليه وسلم وتلامذته الذين ورثوه

من بعده ، وفى هذا تطبيق دقيق لقول النبى صلى الله عليه وسلم : « رحم الله امرءاً سمع مقالتى فوعاها فأداها كما سمعها ، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » .

وبهذا يكون الشعرانى قد تأدب بأدب النبوة حيث آثر أن ينقل ما وصل إليه من علم النبوة إلى من يتلقاه عنه ، ليتصرف فيه بفهمه وإدراكه ، أو يسأل عنه أهل الذكر إن شاء ذلك ، فهو وإن لم يكن سمع الحديث من النبى صلى الله عليه وسلم فإن أمرنا جميعاً وأمره وأمر غيره من المحدثين أن يكون ممن يطبق هذا الحديث معنى وفقهاً لا لفظاً وحرفاً ، فإن الغاية من ورائه أن يسارع العلماء إلى نقل السنة ، وأن يبادروا بحملها إلى المسلمين .

وأبرز ما فى هذا الإمام من الأدب أنه ترك أمرين بارزين تقحم فيهما كثير من العلماء والفقهاء هما : التأويل والحكم بالنسخ ، لأن واحداً منهما لا يخلو من إظهار شخصية حيال الأحاديث النبوية ، فقد أدى به ورعه وأدبه مع الرسول صلى الله عليه وسلم ألا يحمل عهدة ذلك ، لأن المتعرض له قل أن يخلو من أن يكون عرضة للخطأ والمسئولية ، وإن كان الخطأ فى مثل ذلك مغفوراً ، إلا أنه أخذ بالعزيمة فيه ، وترك تلك الرخصة لمن عمل بها أو أراد أن يعمل بها ، ولكل وجهته ، وجزى الله الجميع خير الجزاء .

وأهم ما فى الموضوع أن الشعرانى قد استطاع أن ينقل إلينا سفراً جليلا فى جميع ما تناوله من أبواب لا تحويها الأسفار العظيمة لولا تصرفه الذى أغنانا به عن عناء الطلب الطويل الكثير .

ونحن لا نستطيع أن نجزم — محاباة منا للمؤلف — بأن جميع أحاديث كتابه صحيحة ، ولكنا نقول : إنه اجتهد فى هذه الناحية وحمل مسئوليتها وحملنا معه تلك المسئولية بعرض ما نقل فيه من كتب السنة التى تروى الصحاح ، وأن جميع أحاديث الكتاب أدلة فقهية للمجتهدين الذين تجل ساحتهم — وهم مسئولون عن أدلة الأحكام — أن يكون من بينها حديث ضعيف .

ومهما يكن من أمر فإننا — بعرض هذا الكتاب ودراسته وتصويره — نكون قد عرضنا لوناً من ألوان التأليف فى أحاديث الأحكام ، فى ختام هذا العصر الذى نحن بصدد دراسته ، وهو لون لا نعلم أن غيره شاركه فيه ، سواء أكان مبرءا من العيوب أو لم يكن كذلك .

ثم إن مؤلفه رحمه الله لم يقصره على ذكر الأبواب المعهودة فى كتب الفقه خاصة ، بل إنه — باتجاهه الصوفى — أخلص النصيحة للأمة ، واجتهد أن يكون بهذا الكتاب الشخصية المسلمة الكاملة التى تسير على جادة الإسلام ، وهديه القويم الأكرم ، وبذلك يمثل المسلمون — إذا انتهجوا نهجه — سيرة السلف الصالح على بينة واتجاه سليم ، وقد نص على ذلك فى مقدمة كتابه فقال : أولا[1] إنه أخذ جميع ما يتعلق بأمر أو نهى أو مكارم أخلاق من الأحاديث والآثار ، وعرض — ثانياً[2] — لتفصيل ما أورده خارجاً عن أبواب الفقه المتعارفة وحدد مواضعه المتفرقة ، فقال : إنه

(١) ص ٥ ج ١ كشف الغمة . (٢) ص ٧ ج ١ ومابعدها من نفس المصدر .

العبادات[1] بباب جامع لفضائل الذكر بجميع أنواعه مطلقاً ومقيداً ، وما جاء فى فضل الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وختم باب الجهاد بخاتمة لخص فيها سيرة النبى صلى الله عليه وسلم من ولادته إلى رسالته إلى وفاته ، وختم أبواب فقه الكتاب بباب جامع لجملة من أخلاقه صلى الله عليه وسلم ،ولجملة من هديه فى أنواع مخصوصة — وإن كان ذلك مفرقاً فى أبواب الكتاب — وأتبع هذه الأخلاق بذكر ما جاء فىحقوق الوالدين وصلة الرحم وستر عورات المسلمين ، وما إلى ذلك من أبواب الدين التى ذكر منها الشىء الكثير ، ثم أورد أنه ذكر الموت وأحوال الموتى وعذاب البرزخ ونعيمه، وما جاء فى الحشر والنشر والحساب والميزان والصراط ،وغير ذلك من مواقف القيامة وعدتها خمسون موقفاً كل موقف للعاصى ألف سنة .

وما جاء فى صفة الجنة والنار وذبح الموت بينهما ، ثم قال : وأكرم به من كتاب احتوى على مقاصد الشريعة كلها مع عذوبة لفظه وحلاوته ، وكيف لا يكون ذلك وهو كلام سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم ، ومن نظر فيه علم يقيناً أن الشريعة لا تضييق فيها ، ولا حرج على أحد من المسلمين ، ولزم الأدب مع الله ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأشفق على الأمة المحمدية ، ولم يأمر أحداً بشىء لم تصرح به الشريعة المطهرة إلا إن أجمع عليه ، فإن فى الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول فى دعائه : « اللهم من شق على أمتى فأشقق اللهم عليه » ، ولا أحد أشق على الأمة من فقيه يحجر عليهم ، ويحكم ببطلان عباداتهم ومعاملاتهم ، وتطليق نسائهم ، وسفك دمائهم ، ويحكم بكفرهم بأمور ولّدها بعقله ورأيه ، ولم يأت بها صريحاً من كتاب ولا سنة ، حتى تضيق الدنيا على العاصى منهم ، فمن فعل ذلك معهم فقد دخل فى دعائه صلى الله عليه وسلم بأن الله يشق عليه ، نسأل الله العافية .

ومؤلف هذا الكتاب — فى أدب وتواضع — يقول : إننى أشكر الله عز وجل أن وفقنى لعرض هذا الكتاب المختبىء ، وهو كتاب جامع لكل هذه الأغراض التى قلما اجتمعت لمثله فى استيعابها وإيجازها ، ونبهت إليه كثرة من القراء الذين تتشوف نفوسهم إلى التضلع من الشريعة الإسلامية فى أوجز وقت وأقربه ، ينتفعون به فى فقه الدين ، ويستفيدون منه فى معرفة السنة ، وفى جميع أبواب السير والسلوك ، مع الاطمئنان إلى ما فيه من المعلومات ، والتأثر بروحه الطيب فى الاستنارة بالهدى النبوى الكريم ، فهو مادة جليلة لكل مسلم من الخواص والعوام ، وهو بهذا جدير أن يعلم فى المساجد والمدارس — إن لم يكن كله فليكن بالقدر الذى يلزم المسلم فى أعمال اليوم والليلة منه ، والذى تدعو إليه ضرورة فوق ضرورة الطعام والشراب ، والذى له أثر فى إصلاح تلك المضغة التى إذا صلحت صلح الجسد كله .

على أنه فى تناوله للأحكام الفقهية الأخرى من المعاملات — كالبيع والشراء والإجارة وغيرها — يعرضها عرضاً ندياً يحفز النفوس إلى العودة إلى ذلك الهدى النبوى الكريم ، كأنها تعيش فيه ، مما يكفل للأمة الإسلامية أن تحيا فى تكافل يؤلف النفوس ويجمعها على الحب والخير .

---

(١) ص ٧ ج ١ كشف الغمة .

ويا حبذا لو عرف أئمة المساجد والخطباء والوعاظ هذا الكتاب الذى يملأ نفوسهم وعقولهم بالمعارف الإسلامية الصحيحة ، بدل تلك التى يلجأ إليها بعضهم من كتب خاصة بمجالس الوعظ : كتذكرة القرطبي وغالية المواعظ ، وغيرها من الكتب التى تجمع الصحيح والمنكر ، والتى تغرى بعضهم بما فيها من ترغيب أو ترهيب أن ينقلها إلى الناس نقلا لا يليق بخواص الأمة ، ومن يحملون عبء دعوة الناس إلى الدين الصحيح .

وإن من واجب أساتذة الكليات التى تدرس فيها علوم الشريعة أن يلفتوا أنظار طلابهم إلى ذلك الكتاب ، لينهلوا من معينه الصافى ، ولينتفعوا به فى مواقفهم الإسلامية المختلفة ، فإن ظروف الحياة ،ووضعهم الدينى والاجتماعى فيها يلجئهم إلى أن يخوضوافى أموردينية ذات شأن عظيم ،تستدعى أن يكون لديهم حصيلة نقية صافية من علوم الدين التى يسر تناولها هذا الكتاب فى استيعاب وسهولة عرض ، وتخير للأحاديث ، واطمئنان إلى سلامتها ، خروجاً من عهدة التدليس أو الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونسأل الله التوفيق .

وإذا كنا قد تعودنا أن نصف كل مؤلف من الكتب التى مرت بنا ، فإنه كان يسعنا أن نكتفى بما وصف به هذا الإمام كتابه – وهو أدرى به – غير أننا نرى أن نضع يد القارئ على بعض صفات سنحت لنا فى هذا الكتاب ، وقد يكون بعضها مما أشار إليه المؤلف إشارة عابرة فى أثناء تصوير منهجه ، ومن بين هذه الصفات :

١ – الاستطراد :

ولسنا نعنى بالاستطراد ما يدعو إليه الحديث فيدخل بعضه فى بعض لمناسبة تدعو إليه ، ولكننا نعنى أن يقحم بعض مسائل بعنوان معين ربما يرى أن بينه وبين ما قبله ارتباطاً يدعو لأن يتناوله بشىء من الشرح والإيضاح ، وذلك كموضوع التوبة[١] الذى ألحقه بكتاب الإيمان ومباحثه التى أوردها ، ثم تطرق فى هذا الباب إلى إيراد عدة آثار لبعض الصحابة والتابعين كعبدالله بن عمر من الصحابة وعكرمة من التابعين وقد أورد له أثرين .

ومن ذلك أنه أورد عنواناً لبيان سنن الوضوء[٢] وكان مقتضى عرضه على منهجه أن يورد الأحاديث النبوية ويترك للقارئ الاستدلال ، ولكنه فى هذا المقام يبدأ بذكر الحكم ثم يورد الدليل عليه فيقول : أمهات السنن المؤكدة عشر ويورد الدليل ، ثم يقول : الثانية غسل اليدين ويورد الدليل ، والثالثة الاستنثار والمضمضة والاستنشاق[٣] ثم يورد الدليل .

ومن ذلك أنه فى صفحة ٢٦٨ ج ١ ذكر مع العنوان (كتاب الأطعمة) أن الأصل فى الأعيان والأشياء الإباحة . . . فأبدى رأيه فى الحكم قبل أن يعرض الدليل عليه ، وهى الأحاديث التى من بينها : « اتركونى ما تركتكم » وما يشبهه .

---

(١) ص ٣٠ ج ١ كشف الغمة . (٢) ص ٥٢ ج ١ كشف الغمة .

(٣) يلاحظ أنه اعتبر هذه الثلاثة سنة واحدة ولم يراع فيها الترتيب .

ومن ذلك أنه أكثر من ذكر الآثار والأخبار عند حديثه عن تكبير العيد ، وقد كان يمكن الاجتزاء بقليل مما أورده لبيان الحكم الشرعي .

ومن ذلك أيضاً أنه عند بيانه لما يحل ويحرم من اللباس[١] أطال فى ذكر ذلك حتى أنه ذكر أحوال آدم وحواء فى اللبس ، وفى نسجه وغزله للباس ، وفى حلة تميم الدارى التى اشتراها بألف درهم لليلة التى يرجو أنها ليلة القدر فقط .

ومن ذلك أنه ألحق بموضوع الأشربة وآداب الأكل والشرب وما يتصل به كتاباً[٢] أورد فيه كثيراً من صور الطب النبوى ، والإرشادات فيه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليس فى ذلك أحكام شرعية ، وكتب فيه نحوا من ثمانى صفحات .

ومن ذلك أنه تعجل — قبل أن يدرس موضوع النكاح والهدى النبوى فيه — بذكر ما اختص به رسول الله صلى الله عليه وسلم[٣] سواء أكان اختص به فى ذاته فى الدنيا ، أو فى شرعه وأمته فى الدنيا ، أو فى ذاته فى الآخرة ، أو فى أمته أيضاً فى الآخرة ، أو كان من الواجبات التى هى تخفيف على غيره كصلاة الضحى والوتر والتهجد ولم يكن هذا الموضوع ليحتاج إلى أكثر من خصائصه صلى الله عليه وسلم فى النكاح على ألا يكون سابقاً عليه ، وقد قال فى نهاية ما كتب : كما ثبت هذا من خط شيخنا خاتمة الحفاظ الشيخ جلال الدين السيوطى التى تتبعها مدة عشرين سنة .

٢ — الإكثار من ذكر الآثار ، وهو شىء يطول بيانه ، إلا أننا نكتفى بإيراد أمثلة منه ، فقد أورد عن واثلة بن الأسقع[٤] أنه كان يقول : لا بأس بالحديث قدمت فيه أو أخرت إذا أصبت معناه .

ومنها ما نقله فى مجاز الإيمان[٥] لعمار بن ياسر أنه كان يقول : ثلاث من جمعهن فقد جمع الإيمان . . . إلخ ، وعن على بن أبى طالب كان يقول : الإسلام ثلاث خصال ، وأحياناً كان يروى هذه الآثار باسم السلف أو الصحابة فيعطيها صورة قوية تؤكد الاستدلال بها مثل قوله[٦] : كان السلف لا يرون بأساً بطهارة البصاق ، ومثل قوله[٧] : قال عكرمة : كانت الصحابة رضى الله عنهم يغشون أزواجهم وهن مستحاضات ، وقوله[٨] : كانت الصحابة لا يصلون لمثل الزلازل ، وكقوله[٩] : كانت الصحابة رضى الله عنهم يستسقون لنواحى الأرض ، وكقوله فى معاملة العبيد[١٠] : كانت الصحابة رضى الله عنهم يرسلون عبيدهم فى تجارتهم . . . إلخ ، ومن الطريف أنه لم يذكر تحت هذا العنوان (معاملة العبيد) إلا هذا الأثر ، ولكنه أكده بحديث سبق

---

(١) ص ١٧١ كشف الغمة .
(٢) ص ٢٨٥ ج ١ كشف الغمة .
(٣) ص٢ ج٢ إلى ص١٣ كشف الغمة .
(٤) ص ١٩ ج ١ كشف الغمة .
(٥) ص ٢٥ ج ١ كشف الغمة .
(٦) ص ٣٧ ج ١ كشف الغمة .
(٧) ص ٧٦ ج ١ كشف الغمة .
(٨) ص ١٧٧ ج ١ كشف الغمة .
(٩) ص ١٧٨ ج ١ كشف الغمة .
(١٠) ص ٣٢٣ ج ١ كشف الغمة .

له فى البيع ، وقد يكون ذلك اختلاف عبارة لا اختلاف فقه ، كما جاء فيمن سأل كلا من ابن عباس وابن عمر فى حكم من نذر أن ينحر نفسه إن نجاه الله[١] .

٣ — كثيراً ما ينقل عن شيخه بعض الأقوال ولكنه لا يعين هذا الشيخ .

ومن ذلك قوله[٢] : قال شيخنا : لم يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء فى كراهية استقبال القبلة حال الجماع ، ونقل عن شيخه[٣] فى شأن التسليم الذى كان يفعله المؤذنون بأنه لم يكن فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين ، وإنما كان فى أيام الروافض بمصر تسليماً على الخليفة ووزرائه ، وأن صلاح الدين أبطل هذه البدعة ، وأمر المؤذنين بالصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم بدل تلك البدعة .

ومن ذلك قوله [٤]: قال شيخنا : وشذ من قال بوجوب النية (فى الصوم) بعد صلاة العشاء .

٤ — أحياناً يورد استنتاجاً يضيفه إلى غيره مثل قوله[٥] : قال العلماء : وفى الحديث دليل على طهارة بول ما أكل لحمه ، تعليقاً على قول إبراهيم النخعى : كانوا يستشفون بأبوال الإبل ولا يرون به بأساً ، ولعله اعتبره حديثاً بناء على وقوعه بعد حديث عرينة الذى أمرهم النبى صلى الله عيه وسلم فيه أن يشربوا من أبوال الإبل .

٥ — أحياناً يذكر عنواناً دقيقاً يحتاج إلى تأمل فى الربط بينه وبين الحديث ، فقد عقد — فى الأيمان[٦] — فصلا فيمن حلف لا يهدى هدية فتصدق ، وأورد حديثاً يدل على أن النبى صلى الله عليه وسلم : « كان يسأل عما يأتيه من الطعام أحياناً فيقول : أهدية أم صدقة ؟ فإن قيل: صدقة لم يأكل منه » وليس فى هذا الحديث تعرض للحلف ، وإنما يدل على أن الهدية مغايرة للصدقة .

٦ — يورد أحكاماً تشتمل على بعض الغرابة ويضع لها عنواناً مثل قوله : فصل فى صلاة التوبة[٧] ، وذكر حديثاً يدل على ذلك ، كما أنه ينقل عن بعض الصحابة أحكاماً[٨] فيها شيء من الغرابة كقوله : كان عمر يقول : من مس إبطه أو نقى أنفه أو مس أنثييه فليتوضأ ، وكان على إذا مس صليباً على نصرانى يذهب فيتوضأ من مسه ويقول : إنه رجس ، وكثيراً ما كان يتوضأ من مس الأبرص واليهودى ، وكما يروى عن أبى هريرة قوله: من فسر القرآن برأيه وهو على وضوء فليتوضأ ، وكان أيضاً يقول : من تجشأ فملأ فمه فليعد الوضوء .

٧ — يذكر من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ما يدل على قاعدة أصولية[٩] وهى قوله صلى الله عليه وسلم : كلامى لا ينسخ كلام الله . . . إلخ ، وأحياناً يذكر فى النسخ الذى تورع

---

(١) ص ١٧٦ ج ١ كشف الغمة .
(٢) ص ٦٣ ج ١ كشف الغمة .
(٣) ص ٨٧ ج ١ كشف الغمة .
(٤) ص ٢٢٠ ج ١ كشف الغمة .
(٥) ص ٣٧ ج ١ كشف الغمة .
(٦) ص ١٧٢ ج ٢ كشف الغمة .
(٧) ص ١٣٣ ج ١ كشف الغمة .
(٨) ص ٥٧ ج ١ كشف الغمة .
(٩) ص ٢٨ ج ١ كشف الغمة .

من الإقدام عليه ما روى فيه عن بعض الصحابة كما يقول[1] : قال جابر : كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما غيرت النار . وأحياناً يضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم بما يدل على النسخ صراحة كقوله[2] : إن النبي صلى الله عليه وسلم كان أحياناً يكسوهم من الخز ثم نهى بعد ذلك عن لبسه .

٨ – يكثر من العناوين الفرعية التى لا يندرج تحتها كثير من الأحاديث [3] ، لأن فى ذكر العنوان تنبيهاً إلى الحكم ، فيتعرف عليه السامع من السنة ويستقر فى نفسه ، فقد عقد فصلا للاستمناء ولم يذكر فيه إلا أثرين عن ابن عباس[4] ، كما ذكر عدة عناوين أخرى ليلفت إلى موضوعاتها الأنظار مثل : إجابة الداعى ، وما يصنع إذا اجتمع الداعيان ، وإجابة من قال لصاحبه : ادع من لقيت ، ومن دعى فاستعفى لعذر ، ومن دعى فرأى منكرا ، وطعام المتباهين ، والنثار فى العرس . وحجة من كره النثار ، وإجابة دعوة الختان ، وقد رأينا مثل ذلك لأبى داود فى سننه .

٩ – لا يراعى الدقة فى الترتيب وربط بعض الموضوعات ببعض ، فقد ذكر آداب النوم والانتباه عقب التوبة التى جعلها ذيلا للإيمان وما يتصل به[5] ، ولو أنه ذكر التوبة فى أخريات أبواب الكتاب لكان أشبه ، ولو أنه ألحق آداب النوم وأذكاره بموضوعات الذكر التى يوردها فيما بعد لكان أقرب ، كما ذكر حديث الأعمال بالنيات الذى يعنى به المحدثون ويجعلونه رأساً سابقاً على كل ما يتكلمون فيه من السنة ، فجعله المصنف ذيلا لبعض أبواب الطهارة[6] ، ثم ذكره فى صدر باب التيمم[7] ، ولهذا نظائر كثيرة فى الكتاب ، وقد يكون ذلك أثراً لغلبة الاستطراد التى أشرنا إليها ، والاستطراد أثر لذكر الشىء بالشىء وإن لم يكن على مقتضى الترتيب الطبيعى .

١٠ – يفسر بعض الألفاظ النبوية – أحياناً – وكأنه يفعل ذلك ليبحث تفسيره ، ويوفق بينه وبين التفسيرات الأخرى ، ونذكر من ذلك على سبيل المثال أنه فسر البردة الواقعة فى حديث : « أصل كل داء البردة » بأنها بمعنى الهواء الذى يلفح الجسد[8] ووفق بين ذلك وبين قول الأطباء : إنها إدخال الطعام على الطعام .

١١ – انفرد من بين كتب الأحكام بإيراد سيرة النبى صلى الله عليه وسلم من مولده إلى وفاته موجزة مركزة فى نحو عشرين صفحة عقب كتاب الجهاد[9] .

١٢ – وهناك ظاهرة غريبة لم تعهد فى كتب الأحكام ، بل نستطيع أن نقول : إنها لم ترد فيما نعرف من كتب السنة ، تلك هى التزكيات التى أوردها المؤلف من الفقهاء والمحدثين المعاصرين

---

(١) ص ٦٠ ج ١ كشف الغمة .
(٢) ص ١٧٢ ج ١ كشف الغمة .
(٣) ص ٣٨ ج ٢ كشف الغمة وأنظر ص ١٧٢ ج ٢ وص ١٨٦ ج ٢ يتجلى لك هذا الأمر .
(٤) ص ٤٤ ج ٢ كشف الغمة .
(٥) ص ٣٠ ، ٣١ ج ١ كشف الغمة .
(٦) ص ٤٨ ج ١ كشف الغمة .
(٧) ص ٦٩ ج ١ كشف الغمة .
(٨) ص ٢٨٧ ج ١ كشف الغمة .
(٩) ص ١٤٩ ج ٢ كشف الغمة .

فى ذيل الكتاب[1] وسماها إجازات ، ليزيد القارئ بها طمأنينة تدفعه إلى الانتفاع بما فى هذا الكتاب من فوائد حديثية ، وهذه الإجازات من كل من الأئمة شهاب الدين أحمد بن حمزة الرملى الشافعى المتوفى سنة ٩٥٧ ه ، ونور الدين على بن يس الطرابلسى الحنفى المتوفى سنة ٩٤٢ ه وأحمد ابن يونس الحنفى الشهير بابن شلبى المتوفى سنة ٩٤٧ ه ، ومحمد بن سالم الطبلاوى الشافعى المتوفى سنة ٩٦٦ ه ، وشهاب الدين أحمد البرلسى الشافعى المتوفى سنة ٩٥٧ ه .

ونكتفى بهذا القدر فى بيان المكانة العلمية والحديثية لهذا الكتاب ، عسى أن تتجه إليه أنظار المسلمين من الخاصة والعامة ، فإنه من أنفس ما ألف فى كتب الدين ، وأغزرها فائدة ، وأعجلها بتحصيل المقصود لكل عالم وطالب .

غير أنه يحتاج إلى كثير من الدقة فى تحقيق ما ورد به من آثار ، وتخريجها ، وتمييز المقبول منها من غيره ، فإن أحاديث الأحكام ينبغى أن تكون فى مرتبة تجعلها صالحة للاحتجاج ، ولا ينبغى أن يكون من بينها ما ليس بصالح . ونسأل الله التوفيق .

---

(١) ص ٢٥٥ ج ٢ كشف الغمة

خـاتمة الفصل الأول

والآن،وبعد أن استعرضنا نماذج من كتب أحاديث الأحكام ، بدأناها بموطأ الإمام مالك ، وختمناها بكشف الغمةعن جميع الأمة للإمام الشعرانى ،ورأينا كيف كانت محاولة الإمام مالك لجمع أحاديث الأحكام ، والآثار التى وردت بشأنها ، وكان لهذه المحاولة قيمتها وأثرها ، باعتبار قربها من المنابع الأصيلة لتعاليم الإسلام زماناً ومكاناً ، فقد عاش صاحبها فى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعاصر كثيراً من التابعين وأتباعهم ، وكانت تعاليم الإسلام لا تزال غضة ، وأهل العصر ما يزالون متمسكين بعهد النبى صلى الله عليه وسلم ، ومترسمين لنهجه وخطاه، ولم تكن الفرق قد نشأت بعد ، ولا الأعاجم قد اختلطوا بالعرب والمسلمين ذلك الاختلاط الذى أثر فيهم ، فكان الموطأ جامعاً لما تفرق من الآثار الواردة فى الأحكام ، يحدو مؤلفه الإخلاص للسنة ، والنصح للأمة .

ثم جاء أبو داود ، وأدرك عصر الرواية ، وتيسر له من الوسائل ما لم يتيسر لسلفه الإمام مالك ، فجمع كثيراً من الآثار ، وحشد كل نوع منها فى كتاب أو باب ، وأعانه على ذلك وجوده فى عصر الرواية ،واعتماد الناس آنذاك فى أمور دينهم على الإسناد ، ولم يكن أبو داود يتدخل بشرح كلمة فى الحديث إلا على ندرة ، وبذلك يمكن أن نعتبر أبا داود جامعاً لنصوص الأحكام ، مستوعبا لما ورد بشأنها من الحديث والأثر أو يكاد .

ولم يكد يمضى القرن الثالث الهجرى حتى جاء الإمام الطحاوى ، وكانت السنة قد جمعت على أيدى الأئمة الأعلام : فقد سبقه لذلك أبو داود ، وسبقه إماما الحديث البخارى ومسلم ، وسبقه أئمة الفقه الأعلام : الشافعى وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل ، ومن قبل هؤلاء الإمام مالك ، والحركة الفكرية فى الجمع والتصنيف والتدوين ما تزال على أشدها ، فأعانه ذلك — بعد جمعه لأحاديث الأحكام — على إبراز شخصيته محدثاً وفقيهاً ، وشارحاً للآثار ، وموفقاً بين ما يبدو فيها من تضارب ، ومنتصراً لمذهبه الذى اختاره ، ومرجحاً لأدلته على أدلة غيره ، فجاء كتابه (شرح معانى الآثار) كتاب حديث وفقه ، أو على الأصح نستطيع أن نقول : إنه قد برز للوجود أول كتاب فى فقه السنة متمثلا فى كتاب الطحاوى شرح معانى الآثار .

ثم جاء من بعد الطحاوى من رأى حذف السند اختصارا ، معتمدا على ما استقاه من الصحيحين من أحاديث الأحكام ، وكان ذلك أظهر مايكون فى كتاب المقدسى عمدة الأحكام ، فكان اختصارا للأدلة ، واختيارا لأقواها درجة وأصحها إسنادا ، ومن أجل ذلك كان قاصرا لم يستوعب كثيرا من الأدلة، تبعاً لاقتصاره على ما أورده الشيخان من أحاديث الأحكام،ومن ثم دعت الحاجة إلى شرحه وبيان ما فيه ، وتدعيمه بما تيسر من الأدلة التى عزبت عنه ، فكان شرح ابن دقيق العيد المسمى بإحكام الأحكام ، وكتابه الآخر الذى سماه بالإلمـام .

وجاء بعد المقدسى من تدارك مسلكه ، وتوسع فى المراجع التى يأخذ عنها الأحاديث،فكان الإمام مجد الدين ابن تيمية فى كتابه منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار ، ولم يكن كسلفه المقدسى فى اقتصاره على الأخذ من الصحيحين ، وإنما أخذ منها كما أخذ من غيرها من كتب الأصول المعتمدة فى الحديث ، ومن بين هذه الكتب التى أخذ منها مسند الإمام أحمد بن حنبل ، وجامع أبى عيسى الترمذى ، وكتاب السنن لأبى عبد الرحمن النسائى ، وكتاب السنن لأبى داود السجستانى ، وكتاب السنن لابن ماجه القزوينى ، فجاء كتابه المنتقى أوسع دائرة فيما ألف مختصراً من أحاديث الأحكام بعد عصر الرواية — كما سبق أن ذكرناه — وكان لذلك من أهم المراجع ، لولا انصراف مؤلفه إلى إيراد هذه الكثرة الكاثرة من الأحاديث عن تقويمها وبيان درجتها ، مما جعل كثيراً ممن جاء بعده يعنى أكبر العناية ببيان درجة الحديث والكلام على رجاله ، وعلى رأس هؤلاء الحافظ العراقى ، فكان كتابه تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد كما وصفه مؤلفه : بأنه مختصر فى أسانيد الأحكام ، متصل الأسانيد بالأئمة الأعلام ، حتى لا يقع فى نقيصة نقل العلم بدون إسناده .

ومن بعد هؤلاء جميعاً جاء الحافظ ابن‌حجر فى كتابه بلوغ المرام الذى عبر عنه : بأنه مختصر يشتمل على أصول الأدلة الحديثية للأحكام الشرعية ، وذكر عقب كل حديث من أخرجه من الأئمة ، لإرادته نصح الأمة ، وقد اختار ابن حجر نخبة من الأحاديث ، واتجه فى أكثر ما اختاره إلى ما بنى عليه الإمام الشافعى مذهبه ، وراعى فى اختيارها أن تكون من بين ماهو صحيح أو حسن ، وأن تكون صالحة للاحتجاج ، فإن أورد ما هو أدنى من ذلك درجة فإنما يورده كشاهد أو تابع ، أو مشتمل على زيادة ليست فى غيره مما استوفى شروط القبول .

وأخيراً كان الإمام الشعرانى فى كتابه كشف الغمة عن جميع الأمـــة ، وهو كما قلنا كتاب يتناول أحاديث الأحكام ، ويعرضها عرضاً ندياً يحفز النفوس إلى العودة إلى هدى النبى الكريم ، وهو فى هذا جامع لما تفرق ، مستوعب فى إيجاز ، يفيد من تشوفت نفسه إلى التضلع من علوم الشريعة الإسلامية فى أوجز وقت وأقربه ، فهو مادة جليلة لكل مسلم ، ينتفع به الخاص والعام .

ونرجو أن نكون — فيما عرضناه من نماذج لكتب أحاديث الأحكام — قد وفقنا إلى إعطاء القارئ الكريم صورة صادقة لما كان عليه التأليف فى السنة فى تلك العصور ، وما كان عليه سلفنا الصالح من بذل الجهد فى سبيل تقريب السنة إلى الدارسين ، وتقديمها خالصة من الشوائب ، ينتفع بها من أراد الخير لنفسه ولأمته فى دينه ودنياه ، والله المستعان ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

الفصل الثاني

كتب الترغيب والترهيب

- الترغيب والترهيب للمنذرى .
- الزواجر لابن حجر الهيثمى .
- الاتحافات السنية للمناوى .

كتب الترغيب والترهيب

تمهيد :

من الأنواع التى تناولها المحدثون بالتأليف ، وأفردوا لها كتباً بعينها ، أوردوا فيها من الأحاديث ما يوجد الرغبة فى عمل الخير ببيان ما يترتب عليه من ثواب أو أجر ، وما ينفر من عمل الشر ببيان ما يترتب عليه من عقاب أو وزر — كتب الترغيب والترهيب .

وليس معنى احتواء هذه الكتب على ما يرغب فى الخير أو ينفر من الشر أنه لا يستدل بشىء من أحاديثها على الأحكام الشرعية، وإنما الهدف المقصود من جمع هـذه الأحاديث فى كتب بعينها أن تتربى على موائدها النفوس الكريمة ، فتندفع بها إلى الخير طمعا فى ثواب الله ، وتنأى عن الشر خوفاً من عقابه تعالى ، على أنه قد يستفاد من بعض هذه الأحاديث الحكم على بعض أفعال المكلفين بالوجوب أو الندب أو الحرمة أو الكراهة .

فمثل حديث : « لاسهم فى الإسلام لمن لاصلاة له ، ولا صلاة لمن لا وضوء له[١] » المقصود به أولا الترغيب فى كل من الصلاة والوضوء والتنفير من تركهما ، ولكنه مع هذا لا يمكن إخلاؤه من الدلالة على أن الصلاة فرض ، وأن تركها محظور ، وأن الوضوء شرط فى صحتها،وكذلك مثل حديث : « لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا صلاة لمن لا طهور له، ولا دين لمن لا صلاة له،إنما موضع الصلاة من الدين كموضع الرأس من الجسد[٢] » فإنه ترغيب فى الأمانة والصلاة ، وتشديد فى الحث على فعل كل منهما ، والتخويف من تركهما ، ولكنه — مع هذا — واضح الدلالة على وجوب الأمانة وحرمة تركها ، وعلى وجوب الصلاة وحرمة تركها كذلك .

فالمقصود — كما بينا — من إيراد أمثال هذه الأحاديث فى تلك الكتب إنما هو الحث على الفعل ، والتحذير من الترك ، وليس فيه مجرد بيان الحكم أو إقامة الدليل كما هو الشأن فى الكتب الموضوعة لبيان أدلة الأحكام من السنة المطهرة .

وبعد : فإنه يتضح من هذه المقدمة الموجزة أن الترغيب والترهيب يحتلان مكانة ممتازة فى التربية الإسلامية على وجهها الصحيح ، بحيث يسهل بها قيادة النفوس لتحقيق الأحكام الشرعية على أكمل الوجوه ، ويتم عمران الحياة بدفع كل مكلف إلى الخير وكفه عن الشر ، فإذا تم ذلك أخذت الأحكام الشرعية التى تتمثل فى كتب الأحكام مكانها ، وطبقت على أحسن الوجوه وأكملها ومن هنا كان التصوف المستمد من هذه الأحاديث خير مصلح للنفوس ، وكان الآخذون به على وجهه أقرب الناس لتطبيق أحكام الشرع وعدم تجاوزها ، فمهمة كتب الترغيب والترهيب خطيرة ، ومهمة الداعين بها فى معالجة النفوس وتقويمها من أدق المهام وأشقها بغير جدال .

---

(١) الترغيب والترهيب ج ١ ص ٣٨٠ أخرجه البزار بسنده إلى أبى هريرة .

(٢) الترغيب والترهيب ج ١ ص ٣٨١ أخرجه الطبرانى فى الأوسط والصغير .

من أجل هذا عنى علماء السنة قديماً وحديثاً بجمع أحاديث الترغيب والترهيب وإفرادها فى مؤلفات ، فمنهم من جمع بين أحاديث الترغيب والترهيب فى كتاب ، ومنهم من أفرد كلا منهما على حدة ، ومن النوع الأول كتاب الترغيب والترهيب للمنذرى — وسنتناوله بالدراسة بعون الله — ومن النوع الثانى ترغيباً كتاب أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم وآدابه لأبى الشيخ ، وترهيباً كتاب الزواجر عن اقتراف الكبائر لابن حجر الهيثمى . وسوف نفسح لدراسته مكاناً فى هذا الكتاب بإذن الله .

ومن بين من ألفوا فى الترغيب والترهيب من علماء الحديث من سنذكرهم مع بيان كتبهم على ترتيب سنى وفاتهم على النحو التالى :

١ — كتاب الزهد ، وكتاب البر والصلة لأبى عبد الرحمن عبد الله بن المبارك الحنظلى المتوفى عام واحد وثمانين ومائة(١) .

٢ — كتاب الزهد للإمام أحمد بن حنبل الشيبانى المتوفى سنة إحدى وأربعين ومائتين(٢) .

٣ — كتاب الزهد لأبى السرى (هناد بن السرى) بن مصعب التميمي الدارمى المتوفى — سنة ثلاث وأربعين ومائتين(٣) .

٤ — كتاب الترغيب والترهيب — كتاب الأهوال — كتاب فضائل الأعمال — وكتاب الآداب النبوية لحميد بن زنجويه أبو أحمد النسائى الحافظ المتوفى سنة إحدى وخمسين ومائتين للهجرة(٤) .

٥ — كتاب الشمائل للترمذى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمى الترمذى المتوفى سنة تسع وسبعين ومائتين للهجرة(٥) .

٦ — كتب ابن أبى الدنيا أبى بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس المعروف بابن أبى الدنيا ، والمتوفى سنة إحدى وثمانين ومائتين ، وله فى هذا النوع كتب كثيرة ذكرها صاحبا الرسالة المستطرفة وهدية العارفين(٦) .

٧ — ذم الغيبة لأبى إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير بن عبد الله الحربى المتوفى سنة خمس وثمانين ومائتين(٧) .

٨ — نخبة المؤانسة من كتاب المجالسة لأبى بكر أحمد بن مروان بن محمد الدينورى المتوفى سنة ثلاث وتسعين ومائتين ، كما ذكره صاحب هدية العارفين أو سنة ثمان وتسعين ومائتين ، كما ذكره صاحب الرسالة(٨) .

---

(١) الرسالة المستطرفة ص ٣٧ ، ٣٩ وشذرات الذهب ج ١ ص ٢٩٥ وهدية العارفين ج ٥ ص ٤٣٨

(٢) الرسالة المستطرفة ص ١٤ ، ٣٩ ، شذرات الذهب ج ٢ ص ٩٦

(٣) الرسالة المستطرفة ص ٣٩ ، وشذرات الذهب ج ٢ ص ١٠٤

(٤) شذرات الذهب ج ٢ ص ١٢٤ ، والرسالة المستطرفة ص ٤٣ ، وكشف الظنون ج ١ ص ٤٠١

(٥) شذرات الذهب ج ٢ ص ١٧٤ وذيل كشف الظنون ج ٤ ص ٥٤

(٦) الرسالة المستطرفة ص ٣٤ و ٣٨ وهدية العارفين ص ٤٤١ ج ٥

(٧) الرسالة المستطرفة ص ٣٩ ، وهدية العارفين ج ٥ ص ٤ وشذرات الذهب ج ٢ ص ١٩٠

(٨) الرسالة المستطرفة ص ٤١ ، وهدية العارفين ج ٥ ص ٥٥

٩ — كتب : الشكر ، واعتلال القلوب ، ومساوئ الأخلاق ، ومكارم الأخلاق . كلها لأبي بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي المتوفى سنة سبع وعشرين وثلاثمائة[١].

١٠ — كتاب أدب النفوس لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادى الآجرى المتوفى سنة ستين وثلاثمائة للهجرة[٢] .

١١ — كتاب الأخلاق للطبرانى أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمى المتوفى سنة ستين وثلاثمائة للهجرة[٣] .

١٢ — كتب : أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم وآدابه ، والأدب ، وثواب الأعمال ، والتوبيخ ، كلها لأبي محمد بن عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان الأصبهانى المعروف بأبي الشيخ المتوفى سنة تسع وستين وثلاثمائة[٤] .

١٣ — كتاب الأخلاق لأحمد بن على بن أحمد بن محمد بن فرج بن لال أبي بكر الشافعى المتوفى سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة[٥] .

١٤ — كتاب الفتوة وأدب الصحبة كلاهما لأبي عبد الرحمن محمد بن الحسين بن موسى السلمى المتوفى سنة اثنتى عشرة وأربعمائة[٦] .

١٥ — الترغيب فى الفروع (وهو يتضمن فروعاً بأدلتها) للإمام أبي بكر فخر الإسلام محمد بن القفال الشاشى الشافعى المتوفى سنة سبع وخمسمائة[٧] .

١٦ — الأنوار فى شمائل النبي المختار لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوى المتوفى سنة ست عشرة وخمسمائة[٨] .

١٧ — الترغيب والترهيب لقوام السنة إسماعيل بن محمد الأصبهانى المتوفى سنة خمس وثلاثين وخمسمائة[٩] .

١٨ — الترغيب والترهيب لأبي موسى المدينى محمد بن أبي بكر عمر بن أحمد الحافظ المتوفى سنة إحدى وثمانين وخمسمائة[١٠] .

---

(١) الرسالة المستطرفة ص ٣٨ وهدية العارفين

(٢) الرسالة المستطرفة ص ٣٢ و ٤٠ وشذرات الذهب ج ٣ ص ٣٥

(٣) الرسالة المستطرفة ص ٣٩ ، شذرات الذهب ج ٣ ص ٣٠

(٤) الرسالة المستطرفة ص ٣٩ — ٤٣ ، وشذرات الذهب ج ٣ ص ٦٩

(٥) الرسالة المستطرفة ص ٣٩ ، وهدية العارفين ج ٥ ص ٦٩

(٦) الرسالة المستطرفة ص ٤١ ، وشذرات الذهب ج ٣ ص ١٩٦

(٧) الرسالة المستطرفة ص ٤٣ ، وشذرات الذهب ج ٤ ص ١٠٥ ، وكشف الظنون ج ١ ص ٤٠٠

(٨) شذرات الذهب ج ٤ ص ٤٨ ومقدمة وتحقيق كتاب أخلاق النبي وآدابه لأبي الشيخ ص ١١

(٩) شذرات الذهب ج ٤ ص ١٠٥ ، وكشف الظنون ج ١ ص ٤٠٠ والرسالة ص ٤٣

(١٠) كشف الظنون ج ١ ص ٤٠١ ، وشذرات الذهب ج ٤ ص ٢٧٣

١٩ – مشكاة الأنوار فيما روى عن الله سبحانه وتعالى من الأخبار لمحيي الدين بن عربي المتوفى سنة ثمان وثلاثين وستمائة[١] .

٢٠ – كتاب الترغيب والترهيب للحافظ الكبير الإمام شيخ الإسلام زكى الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى المتوفى سنة ست وخمسين وستمائة[٢] وسنتولى بإذن الله دراسته فى هذا الفصل من الكتاب .

٢١ – كتاب رياض الصالحين – وكتاب الأذكار للإمام محيي الدين أبي زكريا يحيي بن شرف ابن مرى بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام النووى الدمشقى المتوفى سنة ست وسبعين وستمائة[٣] .

٢٢ – الزواجر فى النهى عن اقتراف الكبائر لأبي العباس أحمد بن محمد بن على بن حجر الهيثمى المصرى المتوفى سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة للهجرة[٤] . وله دراسة فى هذا الكتاب بإذن الله .

٢٣ – الإتحافات السنية فى الأحاديث القدسية للإمام محمد عبد الرؤوف المناوى المتوفى سنة إحدى وثلاثين وألف للهجرة[٥] . وسنفرد له دراسة بإذن الله .

٢٤ – كتاب الأحاديث القدسية لمؤلفه الشيخ عبد الغنى النابلسى المتوفى سنة ثلاث وأربعين ومائة وألف .

٢٥ – الإتحافات السنية للشيخ محمد مكى الطريزونى المدرس المعروف بالمدنى المتوفى سنة إحدى وتسعين ومائة وألف .

هذا ما وقفنا عليه من أسماء المؤلفين فى الترغيب والترهيب ، وما عرفناه من أسماء مؤلفاتهم ، نعرضها على القارئ الكريم لتكون الصورة واضحة فيما سبق ، وفيما نحن بصدده من الدراسة زماناً ومكاناً ، ولارتباط السابق باللاحق ، وبيان فضل المدرسة المصرية التى استفادت – كما يبدو – من بعض المؤلفات التى سبقتها ، ثم أنتجت أول كتاب مستوعب فى هذا النوع ، ذلك هو كتاب الترغيب والترهيب للإمام الحافظ زكى الدين عبد العظيم المنذرى ، الذى جمع فيه مؤلفه من كتب السنة ما تفرق من أحاديث الترغيب والترهيب ، ولشخصيته الحديثية العظيمة وفق توفيقاً كريماً فى جمع هذه الأحاديث وتبويبها بإضافة كل حديث إلى موضعه ، وتخريجها فى ضبط يدل على قوة استعداد وبالغ دراية ، حتى نستطيع أن نقول : إنه لم يأت بعده مؤلف فى هذا النوع من الحديث إلا كان دونه فى الضبط والاستيعاب ، ولعل جميع من كتبوا بعده كانوا عالة عليه فى منهجه ودراسته وطريقة عرضه .

فلنبدأ على بركة الله فى دراسة هذا الكتاب العظيم ، ثم نتبعه ببعض ما ألف بعده فى الترغيب والترهيب ، والله الموفق ، وهو الهادى لأقوم سبيل .

---

(١) شذرات الذهب ج ٥ ص ١٩٠
(٢) حسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٥ والشذرات ج ٥ ص ٢٧٧
(٣) شذرات الذهب ج ٥ ص ٣٥٤
(٤) شذرات الذهب ج ٨ ص ٣٧٠
(٥) الرسالة المستطرفة ص ١٣٨

كتاب الترغيب والترهيب

للحافظ عبد العظيم المنذرى المتوفى سنة ٦٥٦ هـ

ندرس هذا الكتاب لأنه يدخل ضمن موضوع دراستنا ، فإن مؤلفه حافظ مصرى عاصر بداية الفترة التى اتخذناها زمانا لهذه الدراسة ، ولأن هـذا الكتاب كان مادة أساسية للكتب التى ألفت بعده فى الترغيب والترهيب ، من أمثال الأذكار للنووى ، والمتجر الرابح فى ثواب العمل الصالح للدمياطى ، والزواجر فى النهى عن اقتراف الكبائر لنور الدين الهيثمى ، والإتحـافات السنية فى الأحاديث القدسية للمناوى ، وكذلك الإتحافات السنية للشيخ محمد المدنى من علماء الحديث فى القرن الثانى عشر الهجرى .

وهذا الكتاب من أمثل ما ألف فى الترغيب والترهيب إن لم يكن أمثلها جميعا ، ولهذا كان له ولأمثاله اعتبار بين المسـلمين ، وانتشار بين أوساط العلماء والمتعلمين ، وكان مادة خصيبة للدعاة والموجهين .

وقد قسمه المؤلف تقسيما لا نرى أحدا سبقه إليه فى بابه ، فقـد جعـله كتبا عديدة ، وأورد تحت كل كتاب أبوابا كثيرة ، اشتمل كل باب منها على عدة أحاديث .

فأفرد كتبا لكل من العلم والطهارة والصلاة المفروضة ونوافل الصلوات والجمعة والصدقات إلى آخره ، وأورد تحت كل كتاب من هذه أبوابا ، وتحت كل باب منها عدة أحاديث ، وهكذا سلك فى بقية الكتاب .

وبين المؤلف ـ فى خطبة الكتاب ـ ما حفزه على تأليفه ، وهو أنه مبنى على طلب بعض ذوى الهمم العالية ممن اتصف بالزهد والإقبال على الله ، وأنه أملى ـ بناء على ذلك ـ كتابه فى الترغيب والترهيب مجردا عن التطويل بذكر إسناد أو كثرة تعليل ، فجاء ـ كما وصفه ـ صغير الحجم غزير العلم ، حاويا لما تفرق فى غيره من الكتب ، مقتصرا فيه على ما ورد صريحا فى الترغيب والترهيب من السنة القولية فى أكثر أحاديثه ، وأن طريقته أن يروى الحديث ، ثم يعزوه إلى من رواه من الأئمة أصحاب الكتب المشهورة ، وقد يعزوه إلى بعضها دون بعض طلبا للاختصار — ولا سيما إذا كان فى الصحيحين أو أحدهما — ثم يشير إلى صحة إسناده وحسنه أو ضعفه ، إن لم يكن من عزاه إليهم ممن التزم إخراج الصحيح .

وذكر المؤلف أنه إذا كانت هناك علل دقيقة لبعض الأحاديث فإنه لا يذكرها ، لأنها مما يختص به الجهابذة من النقاد ، فاقتضى الاختصار ألا يتعرض لها ، وأعانه على ذلك أن من تقدمه من العلماء أساغوا التساهل فى أحاديث الترغيب والترهيب .

وقد أوضح منهجه بما يدل على دقة فاحصة فى التخريج وتتبع رواة الحديث ، والتنبيه على مرتبة كل حديث ، مع تعليل أسباب الضعف إن وجد ، وذكر خلاف الأئمة فى بيان المرتبة إن وجد أيضا

وأن المختلف فيهم من الرواة قد أورد – فى آخر الكتاب – أسماءهم مرتبة على حروف المعجم، وذكر ما قيل فى كل منهم من جرح وتعديل على سبيل الاختصار ، وقد يكتفى بذكر أنه مختلف فيه فقط دون استقصاء سبب الاختلاف .

وأورد أنه إذا كان فى الإسناد متهم بالكذب أو الوضع أو ما إلى ذلك فإنه يصدر الحديث بلفظ « روى » ، ولا يذكر الراوى ولا ما قيل فيه ألبتة .

ثم قال : إنه استوعب جميع ما كان من هذا النوع من :

١ – موطأ مالك .
٢ – مسند الإمام أحمد .
٣ – صحيح البخارى .
٤ – صحيح مسلم .
٥ – سنن أبى داود
٦ – المراسيل له .
٧ – جامع أبى عيسى الترمذى .
٨ – سنن النسائى الكبرى .
٩ – اليوم والليلة له .
١٠ – سنن ابن ماجه .
١١ – المعجم الكبير للطبرانى .
١٢ – المعجم الأوسط له .
١٣ المعجم الصغير : له .
١٤ – مسند أبى يعلى الموصلى .
١٥ – مسند أبى بكر البزار .
١٦ – صحيح ابن حبان .
١٧ – المستدرك على الصحيحين للحاكم أبى عبد الله النيسابورى رضى الله عنهم أجمعين .

قال : ولم أترك شيئا من هذا النوع فى الأصول السبعة إلا ماغلب علىّ فيه ذهول أو نسيان ، أو أكون قد ذكرت فيه ما يغنى عنه ، وقد يكون للحديث دلالتان فأكثر فأذكره فى باب ثم لا أعيده، فيتوهم الناظر أنى تركته وكذلك لا أترك شيئا من هذا النوع من المسانيد والمعاجم إلا ما غلب على فيه ذهول أو نسيان، أو يكون ما ذكرت أصح إسنادا مما تركت ، أو يكون ظاهر النكارة جدا وقد أجمع على وضعه أو بطلانه[1] .

ثم بين أنه أضاف إلى ذلك جملا من الأحاديث معزوة إلى أصولها ،

١٨ – كصحيح ابن خزيمة .
١٩ – وكتاب ابن أبى الدنيا .
٢٠ – وشعب الإيمان للبيهقى .
٢١ – وكتاب الزهد الكبير له .
٢٢ – وكتاب الترغيب والترهيب لأبى القاسم الأصبهانى .

وقال: إنه استوعب جميع ما فى كتاب أبىالقاسم هذا مما لم يكن ، الكتب المذكورة وهو قليل ، وأنه أضرب عن ذكر ما قيل فيه من الأحاديث المتحققة الوضع ، وإذا كان الحديث فى الأصول السبعة لا يعزوه إلى غيرها من المسانيد والمعاجم إلا نادرا طلبا للاختصار ،وقد يعزوه إلى صحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم إن لم يكن متنه فى الصحيحين .

---

(١) الترغيب والترهيب ج ١ ص ٣٦ ومابعدها .

وذكر أنه ينبه على كثير مما حضره حال الإملاء ، مما تساهل أبو داود رحمه الله فى السكوت عن تضعيفه ، أو الترمذى عن تحسينه ، أو ابن حبان والحاكم عن تصحيحه لا انتقادا عليهم رضى الله عنهم ، بل مقياسا لمتبصر فى نظائرها من هذا الكتاب .

وقال : إن كل حديث عزاه إلى أبى داود وسكت عنه فهو كما ذكر أبو داود ، ولا ينزل عن درجة الحسن ، وقد يكون على شرط الصحيحين أو أحدهما

هذا هو المنهج الذى أورده المؤلف بنفسه عن كتابه ، وهو منهج يطمئن كل قارئ للكتاب أو دارس له على دقة علمية ، وأمانة فى العرض ، واحتياط فى النقل إلى أقصى حد ، وليس هناك بعد بيان المصادر ، ثم الهيمنة عليها بنقد ما يستحق النقد منها على بينة وبصيرة .

فالحافظ المنذرى من أئمة هذا الشأن ، وخير من يرجع إليهم فى تعرف درجات الأحاديث ومنزلة كل منها ، وقد أفرغ هـــذا الإمام — رحمه الله — جعبته صادقا فى العلم ، خالصا مخلصا فى نشره ، هذا إلى محاولة الاستيعاب التى مكنت له أن ينقب فى هذه الكتب الأصول التى زادت على العشرين ، ولكل كتاب منها خطره ، ولمؤلفه فحولته ، وكل واحد منها يكفى ليكون مرجعا فى أخذ السنة ، والارتواء من مناهلها العذبة .

فهو — إذن — كتاب غزير الفوائد ، لا نبالغ إذا قلنا : إنه كفاية لكل من رجع إليه فى هذا النوع من السنة ، وهو الترغيب فى صالح الأعمال ، والترهيب من سيئها وقبيحها .

والكتاب مطبوع فى أربعة أجزاء ، ومبوب — كما قال — على أبواب الفقه ، إلا أنه فى واقع الأمر قد ذكر قبل أبواب الفقه أنواعا من الترغيب والترهيب ، كالترغيب فى الإخلاص والصدق والنية الصالحة ، والترهيب من الرياء وما يقوله من خاف شيئا منه ، والترغيب فى اتباع الكتاب والسنة ، والترهيب من ترك السنة وارتكاب البدع والأهواء ، والترغيب فى البداءة بالخير ليستن به ، والترهيب من البداءة بالشر خوفا من أن يستن به ، ثم كتاب العلم وما تحته من عناوين مختلفة : كالترغيب فى طلب العلم ، وما جاء فى فضل العلماء والمتعلمين ، والترغيب فى الرحلة فى طلب العلم ، وما يتصل بذلك .

وبعد ذلك وضع كتابا للطهارة تحته عدة عناوين ، وتحت كل عنوان منها مواضيع مختلفة من الترغيب والترهيب ، وفى كل موضوع أحاديث كثيرة تتناسب معه ، وصنع مثل ذلك فى كتاب الصلاة ، ومثله فى كتاب النوافل ، وكذلك فى كتاب الجمعة ، ثم أورد كتب الصوم ، والعيدين ، والأضحية ، والحج ، والجهاد ، وقراءة القرآن ، والذكر ، والدعاء ، والبيوع ، وغيرها ، والنكاح وما يتعلق به ، واللباس والزينة ، والطعام وغيره ، والقضاء وغيره ، والحدود وغيرها ، والبر والصلة وغيرها ، والأدب وغيره ، والتوبة ، والزهد ، والجنائز ، والبعث ، وأهوال يوم القيامة ، وصفة الجنة والنار .

وتحت كل كتاب من هذه الكتب موضوعات جمة ، وفى كل منها أحاديث تندرج تحت عنوانه .

ثم ختم الكتاب بباب ذكر الرواة المختلف فيهم ، وهم الرواة المشار إليهم فى الكتاب ولم يحقق اختلاف علماء الجرح والتعديل فى شأنهم ، فذكرهم فى آخر الكتاب مرتبين على الحروف الهجائية فى كل من الأسماء والكنى ، وأورد اختلاف العلماء فى كل واحد منهم ، وهذا أيضا مظهر من مظاهر الحرص على الدقة فى التحرى فى الحكم على الأحاديث ، وبيان مرتبة كل منها ، فإذا كان هذا مسلكه فى أحاديث الترغيب والترهيب ، وهى مما قد يتساهل فى شأنها بعض التساهل — فكيف يكون مسلكه فى أحاديث العقائد والأحكام لو أنه صنف فيها ؟ .

إن مثل هذا الإمام لجدير أن يفاخر به فى علمه ودينه ، طيب الله ثراه .

والكتاب بعد هذا — موسوعة خصيبة جامعة ، فيها غناء عن غيرها فى موضوعاتها ، ونخال أن ليس فى غيرها غناء عنها ، ويقرب ذلك إلى ذهن القارئ أن نبين له أن عدد أحاديث الكتاب قد بلغت فى مجموعها سبعة وثمانين وسبعمائة وخمسة آلاف حديث ، وأن فيها كثيرا من المطولات ، بحيث يبلغ الحديث الواحد منها صفحة أو يزيد ، بل إن فى بعضها ما يزيد على الصفحتين ، وما أكثر المطولات فى الأحاديث الواردة فيه ، وهى ظاهرة يتميز بها عما سواه ، ومن أمثلة ذلك ما يأتى :

١ — فى باب الترغيب فى الإخلاص والصدق والنية الصالحة[1] أورد حديث ابن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « انطلق ثلاثة نفر ممن كان قبلكم حتى أواهم المبيت إلى غار . . »[2] وساق الحديث بطوله فى نحو صفحة من الكتاب .

٢ — وفى باب الترهيب من الرياء وما يقوله من خاف شيئا منه أورد حديث عقبة بن مسلم رضى الله عنه :[3] «حدث أن شفيا الأصبحى حدثه أنه دخل المدينة فإذا هو برجل قد اجتمع عليه الناس ، فقال : من هذا ؟ قالوا أبو هريرة . قال : فدنوت منه حتى قعدت بين يديه وهو يحدث الناس . . . . . » ثم ساق الحديث بطوله فى نحو صفحة أو يزيد .

٣ — وفى نفس الباب أورد حديث معاذ رضى الله عنه[4] أن رجلا قال : « حدثنى حديثا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فبكى معاذ حتى ظننت أنه لا يسكت ثم سكت ، ثم قال . . . . » وأورد الحديث فى نحو صفحتين من صفحات الكتاب .

٤ — وفى باب الترهيب من ترك الصلاة تعمدا ، وإخراجها عن وقتها تهاونا — أورد حديث سمرة بن جندب[5] رضى الله عنه قال : «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يكثر أن يقول لأصحابه هل رأى أحد منكم من رؤيا فيقص عليه ما شاء الله أن يقص . ه . » وساق حديثه الذى يزيد على الصفحتين .

---

(١) الترغيب والترهيب ج ١ ص ٥١
(٢) رواه البخارى ومسلم .
(٣) الترغيب والترهيب ج ١ ص ٦٢
(٤) الترغيب والترهيب ج ١ ص ٧٣
(٥) الترغيب والترهيب ج١ ص ٣٨٧

٥ — وفى باب الترغيب فى صيام رمضان احتسابا وقيام ليله أورد حديث ابن عباس[١] رضى الله عنهما أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الجنة لتنجد وتزين من الحول إلى الحول لدخول شهر رمضان . . . » ثم أورد حديثه الذى يزيد على صفحتين أيضا .

٦ — وفى فصل الحشر وغيره من فصول كتاب البعث وأهوال يوم القيامة أورد حديث عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه[٢] عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « يجمع الله الأولين والآخرين لميقات يوم معلوم . . . . » وهو حديث يقع فى نحو ثلاث صفحات .

٧ — وفى فصل زيارة أهل الجنة ربهم تبارك وتعالى أورد حديث محمـــد بن على بن الحسين[٣] رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن فى الجنة شجرة يقال لها : طوبى لو يسخر الراكب الجواد يسير فى ظلها لسار فيه مائة عام..... » وأورد حديثه فى نحو ثلاث صفحات.

٨ — وأنه فى باب الترغيب فى الصدق والترهيب من الكذب[٤] أورد حديث كعب بن مالك حين تخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غزوة تبوك ، وأنه لفى نحو سبع صفحات من هذا الكتاب ، ولا نطيل بسرد أمثلة لهذا ، فإنه فى الكتاب كثير .

ومن الظواهر العامة فى هذا الكتاب ، ومما ينبغى أن ننبه له من مميزاته — أن مؤلفه الإمام المنذرى كثيرا ما يشرح الغريب من ألفاظ الحديث الواردة فيه ، أو يضبطه ، أو يشرح جملة منه فيبين المراد منها ، أو يتكلم عن الرواة ضبطا لأسمائهم ، ومن أمثلة ذلك ما يلى :

(أ) فى حديث أبى هريرة عند مسلم قال : « عن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : قال الله عز وجل : إذا تحدث عبدى بأن يعمل حسنة فأنا أكتبها له حسنة مالم يعملها ، فإذا عملها فأنا أكتبها له بعشر أمثالها . . . . » الحديث ، وفيه نرى المؤلف يشرح كلمة غريبة وردت فى آخره فيقول[٥] : قوله من جراى بفتح الجيم وتشديد الراء : أى من أجلى .

(ب) وفى حديث شفى الأصبحى أنه دخل المدينة فإذا هو برجل قد اجتمع عليه الناس فقال من هذا ؟ قالوا : أبو هريرة . . . الحديث ، نجد المؤلف يشرح كلمتين غريبتين وردتا فيه فيقول[٦] : جرىء هو بفتح الجيم وكسر الراء وبالمد : أى شجاع ، نشغ بفتح النون والشين المعجمة وبعدها غين معجمة : أى شهق حتى كاد يغشى عليه أسفا أو شوقا .

(ج) وفى حديث معاوية رضى الله عنه قال : قام فينا رسول الله صلى الله عليه وســـلم فقال : « ألا إن من كان قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة . . . » الحديث

---

(١) الترغيب والترهيب ج ٢ ص ٩٩
(٢) الترغيب والترهيب ج ٤ ص ٣٩١
(٣) الترغيب والترهيب ج ٤ ص ٥٤٦
(٤) الترغيب والترهيب ج ٣ ص ٥٨٠
(٥) الترغيب والترهيب ج ١ ص ٦٠
(٦) الترغيب والترهيب ج ١ ص ٦٤

يضبط المؤلف فيه كلمة غريبة فيقول : قوله[1] : الكلب بفتح الكاف واللام قال الخطابى : هو داء يعرض للإنسان من عضة الكلب الكلب . قال : وعلامة ذلك فى الكلب أن تحمر عيناه ، ولا يزال يدخل ذنبه بين رجليه ، فإذا رأى إنسانا ساوره .

(د) وفى حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لكل عمل شرة ، ولكل شرة فترة . . . » الحديث . يضبط المؤلف الكلمة ويشرحها فيقول[2] : الشرة بكسر الشين المعجمة وتشديد الراء وبعدها تاء التأنيث : هى النشاط والهمة ، وشرة الشباب : أوله وحدته .

(هـ) وفى حديث جرير رضى الله عنه قال : « كنا فى صدر النهار عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءه قوم عراة مجتابى النمار والعباء ، متقلدى السيوف ، عامتهم من مضر ، بل كلهم من مضر ، فتمعر وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رأى ما بهم من الفاقة . . » الحديث ، يتكلم المؤلف على شرح ما فيه من غريب بعد أن يضبط ألفاظه فيقول[3] : قوله : مجتابى هو بالجيم الساكنة ثم تاء مثناة وبعد الألف باء موحدة (والنمار) جمع نمرة ، وهى كساء من صوف مخطط : أى لابسى النمار قد خرقوها فى رءوسهم ، والجوب : القطع (وقوله : تمعر) هو بالعين المهملة المشددة أى تغير (وقوله : كأنه مذهبة) ضبطه بعض الحفاظ بدال مهملة وهاء مضمومة ونون ، وضبطه بعضهم بذال معجمة وبفتح الهاء وبعدها باء موحدة ، وهو الصحيح المشهور ، ومعناه على كلا التقديرين : ظهر البشر فى وجهه صلى الله عليه وسلم حتى استنار وأشرق من السرور ، والمذهبة صحيفة منتقشة بالذهب أو ورقة من القرطاس مطلية بالذهب ، يصف حسنه وتلألؤه صلى الله عليه وسلم .

(و) وفى حديث ربيح بن عبد الرحمن بن أبى سعيد الخدرى عن أبيه عن جده نجد المؤلف بعد فراغه من رواية الحديث يتعرض لضبط اسم الراوى فيقول[4] : ربيح بضم الراء وفتح الباء الموحدة بعدها ياء آخر الحروف وحاء مهملة ويأتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى :

وفى الكتاب من هذه الأمثلة شىء كثير ، لو تتبعناه لخرج بنا عما نحن بصدده من دراسة الظواهر العامة للكتاب ، ولكنا نكتفى بما ذكرناه من أمثلة إيثارا للاختصار .

وقد أحصيت ما أورده المؤلف من أحاديث الترغيب والترهيب فى هذا الكتاب فوجدت عددها – كما سبق أن ذكرت – بلغ سبعة وثمانين وسبعمائة وخمسة آلاف حديث ، وأنها موزعة على أجزاء الكتاب الأربعة : فى الجزء الأول منها أربعة وستون ومائتان وألف حديث ، وفى الجزء الثانى سبعة وثمانون وخمسمائة وألف حديث ، وفى الثالث تسعة وسبعمائة وألف حديث ، وفى الرابع سبعة وعشرون ومائتين وألف حديث .

---

(١) الترغيب والترهيب ج ١ ص ٨٤
(٢) الترغيب والترهيب ج ١ ص ٨٧
(٣) الترغيب والترهيب ج ١ ص ٩٠
(٤) الترغيب والترهيب ج ١ ص ٦٨

فإذا تصورنا هذه الكثرة الكاثرة من أحاديث الكتاب، وعلمنا أن من بينها ما يصل طول الحديث فيه إلى سبع صفحات أو تزيد،وإذا علمنا أن مؤلفه قد بوبه على نحو لا نرى أحدا من المؤلفين يطاوله فى بابه أو يدانيه ، وأنه شرح غريبه وضبط كلماته ورواته ، وترجم — فى آخر كتابه — للمختلف فيهم من هؤلاء الرواة ، وذكر آراء علماء الجرح والتعديل فيهم مرتبا إياهم على حروف المعجم — أقول إذا تصورنا هذا العمل الجليل والمجهود الضخم من الإمام المنذرى — رحمه الله — لبان لنا أن الكتاب ثروة فى الترغيب والترهيب لا تعدلها ثروة ، ومرجع رئيسى يعول عليه العلماء والدارسون ، ويقتبس من كنوزه الخطباء والمرشدون ، وينتفع بما ورد فيه الخاصة والعامة كل بما يفتح الله عليه فى فهم ما ورد فيه من حديث .

رحم الله الإمام المنذرى وأجزل له الثواب والجزاء .

تعقيب : رياض الصالحين

وفى هذا المجال لا يفوتنا أن ننوه بكتاب عظيم ، له — فى باب الترغيب والترهيب— قيمته وخطره قد ذاع صيته ، وعم نفعه ، وكثر تداوله ، وتعددت طبعاته لولوع المسلمين به ، وإقبالهم الكبير عليه ذلك هو كتاب (رياض الصالحين) لمؤلفه الإمام الفقيه المحدث محرر مذهب الشافعية أبى زكريا ، يحيى بن شرف الدين النووى المتوفى سنة ست وسبعين وستمائة للهجرة ببلدته نوى من أعمال دمشق[١].

وهذا الكتاب يجمع ثروة حديثية متخيرة فى الترغيب والترهيب،وسائر أنواع آداب السالكين من أحاديث الزهد ، ورياضات النفوس ، وتهذيب الأخلاق ، وطهارات القلوب وعلاجها ، وصيانة الجوارح وإزالة اعوجاجها كما يقول المؤلف عنه فى خطبة الكتاب التى ذكر فيها : أنه التزم فيه ألا يذكر إلا حديثا صحيحا من الواضحات ، وإن كنا نستدرك عليه فى ذلك بأنه وصف بعض الأحاديث بالحسن ، وأنه ترك التنبيه على بعضها وذلك قليل ، ومن أمثلة ذلك ما يأتى :

١ — فى حديث : « إن عظم الجزاء مع عظم البلاء ،وإن الله تعالى إذا أحب قوما ابتلاهم[٢] . . . . » الحديث ، قال النووى ؛ رواه الترمذى ، وقال : حديث حسن .

٢ — وفى حديث : « من كظم غيظا وهو قادر على أن ينفذه دعاه الله سبحانه وتعالى[٣] على رءوس الخلائق . . » الحديث علق المؤلف عليه بقوله : رواه أبوداود والترمذى وقال : حديث حسن .

٣ — وعلق على حديث : « لو أنكم تتوكلون على الله حق توكله . . . . » الحديث . بقوله[٤] رواه الترمذى وقال : حديث حسن .

---

(١) شذرات الذهب ج ٥ ص ٣٥٤

(٢) رياض الصالحين ص ٣٩

(٣) رياض الصالحين ص ٤٢

(٤) رياض الصالحين ص ٥٧

وكثير من أحاديث الكتاب من هذا النوع الذى يحمل وصف الحسن ، ونرجو ألا يكون ذلك مخلا بالغرض المقصود للمؤلف من تخير الأحاديث المعتبرة ، والحسن يجتمع مع الصحيح فى هذا القدر ، ويستدل به فى الأحكام فضلا عن الترغيب والترهيب الذى أورد المؤلف أحاديثهما فى هذا الكتاب .

ورياض الصالحين للإمام النووى يتفق مع الترغيب والترهيب للمنذرى فى قيمته العظيمة ، وتحرى الدقة فى تحرير الأحاديث ، وفى شرح غريبها ، وإن كان يمتاز على الترغيب والترهيب فى تصدير أكثر موضوعاته بتوضيح يصور المراد منها ، وإيراد آيات من القرآن الكريم تتصل بهذه الأبواب ، وإنه لم يذكر فيه حديثا ضعيفا ، وأنه أوجزه بتخير أحاديثه إلى درجة سهلت تناوله وتداوله ، ويسرت الانتفاع بما حواه من السنة ، وأنه أطلق نفسه من الالتزام بأبواب الفقه ومسايرتها ، كما يمتاز كتاب الترغيب والترهيب للمنذرى بكثرة ما فيه من مادة غزيرة فى أحاديث الترغيب والترهيب تجعله عدة ينتفع بها من أراد دراسة هذا النوع من السنة .

نفع الله بهما المسلمين

الزواجر فى النهى عن اقتراف الكبائر

للعلامة أبى العباس أحمد بن محمد بن على بن حجر الهيثمى
المتوفى سنة ٩٧٣ هـ

وإنما أوردته بين كتب الحديث الخاصة بالترغيب والترهيب لأنه هو الكتاب الذى رأيناه يتمثل فيه هذا النوع من الأحاديث، ولأنه اشتمل من أحاديث الترهيب من الكبائر على مايتعسر تحديده وتعداده لكثرته البالغة ، ولما فيه من خصوبة فى هذا الباب ينبغى توجيه الأنظار إليها ، على أنه فى الكثير من أبوابه التى يذكر أنه رتبها على أبواب الفقه الشافعى تيسيرا على القراء — كما يقول يتقدم بين يديها بإيراد كثير من الآيات القرآنية تبركا بها ، وتعزيزا لما يورده من الأحاديث دليلا على مايذكره من الكبائر ، مع أنه فيما يورده من آيات يلتزم أن يفسر بعضها بالآثار من كلام الصحابة والتابعين إن احتاجت الآيات إلى التفسير ووجد إلى ذلك سبيلا .

ولاينبغى أن يمنعنا من إيراده هنا ما أضافه المؤلف — إلى ماأورده فيه من حديث — من تعليقات يطلق عليها اسم التنبيهات شرحا لما ارتضاه استنتاجا من هذه الأحاديث ، وبيانا لما وقع من خلاف فى بعض دلالاتها ، فإن الناحية البارزة فى الكتاب مايغمره من الأحاديث الكثيرة التى اختارها استدلالا لآرائه فى تحديد نوع الكبائر ، والتى تترك القارئ وهو يعتبر الكتاب من كتب الحديث ذات الشأن والبال .

والكتاب يقع فى جزءين كبيرين فى مجلد ، وأول الجزءين فى تسع وستين ومائتى صفحة ، وثانيهما فى أربع وستين ومائتى صفحة من القطع الكبير ، تناول المؤلف فيه الكلام على اثنتى وستين وأربعمائة كبيرة قسمها قسمين :

١ — الكبائر الباطنة ومايتبعها مما ليس له مناسبة بخصوص أبواب الفقه ، وذلك مثل كبائر الشرك الأكبر ، والشرك الأصغر ، والغضب بالباطل ، والحقد والحسد ، والكبر ، والعجب ، والخيلاء ، والغش ، والأمن من مكر الله ، واليأس من رحمة الله ، وكتم العلم ، وتعلم العلم للدنيا ، وما إلى ذلك مما هو أقرب إلى علوم الصوفية ومعارفهم ، وماتناول الإمام الغزالى وأمثاله دراسته ترغيبا وترهيبا وتوجيها إلى التهذيب ومكارم الأخلاق ، وقد أورد من هذه الكبائر ستا وستين كبيرة .

٢ — الكبائر الظاهرة التى رتبها على ترتيب فقه الشافعية — كما دل على ذلك فى مقدمة كتابه — وذلك مثل الأكل أو الشرب فى آنية الذهب أو الفضة ، وكبيرة نسيان القرآن ، وكبيرة الجدال والمراء — وذلك بمناسبة ذكر القرآن — وكبيرة التغوط فى الطرق ، وعدم التنزه من البول فى البدن أو الثوب وترك شىء من واجبات الوضوء ، وترك شىء من واجبات الغسل ، وكشف العورة لغير ضرورة ووطء الحائض ، وتعمد ترك الصلاة ، ونحو ذلك من الكبائر المتعلقة بالعبادات .

ومثل كبيرة التبتل أى ترك التزوج ، وكبيرة نظر الأجنبية بشهوة مع خوف الفتنة،وما إلى ذلك، وكبيرة الغيبة والسكوت عليها رضا وتقريرا، وكذلك كبيرة رضا المطلق بالتحليل، وطواعية المرأة المطلقة عليه، ورضا الزوج المحلل له،وكبيرة إفشاء الرجل سر زوجته ،وإفشائها سره، وإتيان الزوجة أو السرية فى دبرها ، وأن يتزوج امرأته وفى عزمه ألا يوفيها صداقها ، وكبــيرة التطفل وهو الدخول على طعام الغير ،ومثل كبيرة سؤال المرأة زوجها الطلاق من غير بأس ،وكبيرة الدياثة والقيادة بين الرجال والنساء ،وكبيرة وطء الرجعية قبل ارتجاعها ، وكبيرة الظهار،وكبيرة اللعان وكبيرة سب المسلم والاستطالة فى عرضه ،وما إلى ذلك من الكبائر المتعلقة بالمعاملات .

ومجموع ماأورده من الكبائر الظاهرة ست وتسعون وثلاثمائة كبيرة .

ولعلنا بهذا العرض لمفردات من هذه الكبائر فى هذا التصوير للنوعين من الكبائر الباطنة والظاهرة ننبه القراء إلى أن أمورا كثيرة مما هو من صميم المعاصى قد خفيت على كثير من العامة ، بل الخاصة أنفسهم ، ونلفت نظر كل دارس للعلم إلى وجوب الاطلاع على مثل هذا الكتاب القيم النفيس على كل مسلم ومسلمة ، محافظة على أنفسهم من مخاطر هذه المعاصى ، والتخلص منها جهد الاستطاعة لسلامة الدين .

وقد بدأ المؤلف كتابه — قبل ذكر الكبائر — بخطبة أشــار فيها إلى بيــان الداعى إلى تأليفه وأنه قد ظفر بكتاب منسوب لإمام عصره الحافظ الذهبى لتعرف هذا النوع من العلوم الإسلامية فلم يشف هذا الكتاب أوامه،لأنه استروح فيه استرواحا تجل مرتبته عن مثله —يريد أنه تسامح فى عرض بعض الكبائر بما قد يجرىء بعض العصاة ، ولأنه أورد فيه أحاديث وحكايات لم يعز كلا منها إلى محله،مع عدم إمعان نظره فى تتبع كلام الأئمة،وعدم تعويله على كلام من سبقه إلى تلك المسالك ،فيقول :إن ذلك دعاه — مع ماتفاحش من ظهور الكبائر ، وعدم أنفة الأكثر عنها فى الباطن والظاهر — إلى الشروع فى تأليف يتضمن ماقصده ، ويتكفل ببيان جمــيع ماقدمه ، ويكون فى هذا الباب زاجرا أى زجر ،وواعظا أى وعظ ،ولهذا أسماه الزواجر عن اقتراف الكبائر.

ثم ذكر فى خطبة الكتاب أنه رتبه على مقدمة فى تعريف الكبيرة، وماوقع للناس فى تعريفها وفى عددها ومايتعلق بذلك، وبابين : الأول فى الباطنة ،والثانى فى الظاهرة — كما قلنا — ثم أورد تلك المقدمة المعرفة للكبيرة ، وأردفها ببيان تلك الكبائر التى أسلفنا عددها والتمثيل لها ، ثم ذكر خاتمة فى آخر الكتاب أورد فيها أربعة أمور :

١ — ماجاء فى فضائل التوبة ومتعلقاتها .

٢ — فى ذكر الحشر والحساب والشفاعة وما إلى ذلك ، وأورد فيه فصولا : أحدها فى الحشر وغيره ، والثانى فى الحساب وغيره ، والثالث فى الحوض والميزان والصراط ، والرابع فى الإذن فى الشفاعة .

٣ — فى ذكر النار ومايتعلق بها .

٤ — فى الجنة ونعيمها .

وفى الحق لقدجاء هذا الكتاب نفيسا وافيا ،وقيما كافيا ، مارأينا ولاسمعنا له بضريب فى تحقيقه واستيعابه ،ومافيه من صور الأمانة والدقة والإخلاص للعلم ، لولا هنات يسيرة وقعت فيه ،ترجع إلى تساهله — وهو أولى الناس بالتحقيق — فى ببان مراتب كثير من الأحاديث التى أوردها مما يحتاج إلى ذلك ، وإن كان قد نبه إلى مصادرها ،والمراجع التى أخذها منها .

وإنما قلنا : يترك بيان كثير من الأحاديث ، لأنه أحيانا ينبه إلى ذلك ولايغفله ، فقد جاء فى التعليق على الحديث الذى أوله: « كان صلى الله عليه وسلم بقباء ،وكان صائما[1] ... » الحديث قوله : قال شيخ الإسلام الزين العراقى : قال الذهبى فى الميزان : إنه خبر منكر ، وكما جاء أيضا فى تعليقه على خبر أوله :« كان صلى الله عليه وسلم فى نفر من أصحابه فى بيت يأكلون[2] .. » إلى أن يقول : « فما مات هذا الرجل حتى كانت به زمانة » . كذا فى الإحياء ، قال شيخ الإسلام الزين العراقى : لم أجد له أصلا والموجود حديث أكله صلى الله عليه وسلم مع مجذوم . رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه وقال : غريب ، وكتعليقه فى نفس الصفحة على حديث : « أربع لايعطيهن الله إلا لمن يحب . . . » بقوله رواه الطبرانى والحاكم بلفظ :« أربع لايصبن إلا بعجب » وقال الحاكم : صحيح الإسناد ، واعترض بأنه فيه من قال ابن حبان فى حقه : إنه يروى الموضوعات ثم روى له هذا الحديث.

وهذا مسلك واضح فى بيان مرتبة الحديث عند أهل الشأن .

ونستطيع أن نسجل أن المؤلف — فى كتابه هذا — لايلتزم حالا واحدة فى تقويم الأحاديث بل نراه كثيرا يفرط بترك التقويم ،وتارة يبالغ فى أمره ،وأحيانا يتوسط ، ولعل مما يبرر له ترك التقويم —أحيانا— أنه يعتمد على كثرة مايورده فى الاستدلال ، وأنه يعزو بعض مايورده إلى ماثبتت صحته من كتب السنة ، كالصحيحين أو أحدهما ، وصحيح ابن حبان وصحيح ابن خزيمة ، ولاسيما أنه بنى الكتاب على الاختصار الدقيق ،حتى إنه كثيرا مايحذف الراوى ،وكثيرا مايحذف اسم النبى صلى الله عليه وسلم اعتمادا على أنه يروى أحاديث ، وأنه يريد أن يفسح المجال لذلك الطوفان الذى قدمه للقراء من الأحاديث جهد طاقته ،فجزاه الله خيرا ، وتغمده برحمته ورضوانه .

---

(١) الزواجر ج ١ ص ٧٧

(٢) الزواجر ج ١ ص ٧٨

ولعله يكون من الخير أن نقف القارئ الكريم على أمثلة مما فعله المؤلف، من إسهاب فى التخريج أو اقتصار فيه، ومن ذكر للتقويم أو إغفال له ، ومن بيان لمن روى الحديث أو ترك لهذا البيان ، فإن فى ذلك تصويرا للكتاب ،وإيضاحا لمنهجه ومسلك المؤلف فيه :

١ — فمما اقتصر فيه ولم يورد إلا راويا واحدا وأتبعه بسيل من الأحاديث لايدرى القارئ أهو من رواية الراوى الذى ذكره ، أو هو من رواية غيره ، ولم يخرج منها إلا حديثا واحدا — على مايبدو — وأغفل تقويمها جميعا، ذلك الذى أورده فى (خاتمة) فى ذكر شىء من فضائل كظم الغيظ والعفو والصفح والحلم والرحمة والحب فى الله تعالى قال: قال[1] ابن مسعود: «كأنى أنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يحكى نبيا من الأنبياء وقد ضربه قومه فأدموه وهو يمسح الدم عن وجهه ويقول : اللهم اغفر لقومى فإنهم لايعلمون »« ليس الشديد بالصرعة إنما الشديدالذى يملك نفسه عند الغضب » . ومسلم :« إن فيك لخصلتين يحبهما الله : الحلم والأناة » . قاله لأشج عبد القيس كما يأتى . « إن الله رفيق يحب الرفق ويعطى على الرفق مالا يعطى على سواه» «إن الرفق لايكون فى شىء إلا زانه ولا ينزع من شىء إلا شانه » . « من يحرم الرفق يحرم الخير كله » «إن الله عز وجل كتب الإحسان على كل شىء ، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة،وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ، وليحد أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته» « ماضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا بيده قط ولا امرأة ولاخادما إلا أن يجاهد فى سبيل الله ، وما نيل شىء قط فينتقم من صاحبه إلا أن ينتهك شىء من محارم الله عز وجل فينتقم لله عزوجل » .

٢ — ومما اعتدل فى تخريجه وتقويمه ، ولم يذكر فى بعضها رواته ما أورده فى قوله : وقال صلى الله عليه وسلم :[2] «يخرج من النار عقرب له أذنان تسمعان . . . » الحديث . قال فى آخره رواه الترمذى وقال : حسن صحيح غريب .

وكذلك قوله :[3] وفى أخرى صحيحة أيضا : « احذروا بيتا يقال له الحمام ، فقالوا : يارسول الله يذهب الدرن — أى الوسخ — وينفع المريض ، قال : فمن دخله فليستتر ». زاد الطبرانى فى أولهما : « شر البيوت الحمام ترفع فيه الأصوات ،وتكشف فيه العورات» . وفى صحيحة أيضا: « إن نساء من حمص أو الشام دخلن على عائشة رضى الله عنها فقالت : أنتن اللاتى تدخلن نساءكن الحمام ؟ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ما من امرأة تضع ثيابها فى غير بيت زوجها إلا هتكت الستر بينها وبين ربها » ، وفى رواية لأحمد والبزار والطبرانى: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلايدخل الحمام إلا بمئزر. . . . . » الحديث ،وفى أخرى فى سندها ابن لهيعة :« إن عائشة رضى الله عنها سألته صلى الله عليه وسلم عن الحمام فقال : إنه سيكون بعدى حمامات ،ولاخير فى الحمامات للنساء ، فقالت:يارسول الله إنها تدخله بإزار فقال : لا وإن دخلته بإزار ودرع وخمار ، وما من امرأة تنزع خمارها فى غير بيت زوجها إلا كشفت الستر فيما بينها وبين ربها » .

---

(١) الزواجر ج ١ ص ٦٥ (٢) الزواجر ج ١ ص ٧٠ (٣) الزواجر ج ١ ص ١٢٩

وإن من بين ما أوردناه هنا من الأمثلة مالم يذكر له تخريجا ، ومن بينه مالم يبين درجته اعتمادا على وروده فى الصحاح ، ومن بينه ما ذكر فى سنده راويا بعينه معروفا بضعفه ليستغنى به عن ذكر درجة الحديث .

٣ — ومما خرجه ولم يقومه ما ذكره فى القـــدر من أحاديث عزاها إلى أصولها ، واكتفى بذلك عن تقويمها حيث قال[1] : وورد فى القـــدر أحاديث كثيرة غير مامر ، أحببت ذكر أكثرها لعظم فائدتها وعموم عائدتها .

منها : أخرج ابن عدى : « من كذب بالقدر فقد كفر بما جئت به». وأبو يعلى : « من لم يؤمن بالقدر خيره وشره فأنا منه برىء» . وأحمد والترمذى وابن ماجه والحاكم : « لا يؤمن عبد حتى يؤمن بأربع . . . . . » الحديث ، والطبرانى فى الأوسط : « من لم يرض بقضاء الله ، ويؤمن بقدر الله فليلتمسن إلها غير الله » والحاكم : « لا يغنى حذر عن قدر » . والبيهقى : « قال الله تعالى: « من لم يرض بقضائى وقدرى فليلتمس ربا غيرى » والحاكم وابن عدى والطبرانى : « خلق الله يحى بن زكريا فى بطن أمه مؤمنا . . . . . . » . إلى آخر ما أورده من أحاديث فى القدر .

وكذلك ما أورده فى خاتمة فى بعض أحاديث منها على أمور مهـــمة تتعلق بالقرآن[2] ، فقد ذكر الأصول التى وردت هذه الأحاديث فيها ، ولم يقوّم من هذه الأحاديث رغم كثرتها إلا حديثا واحدا قال فيه : والبيهقى وضعفه عن أبى بن كعب .

٤ — وأحيانا نرى المؤلف يعنى بتقويم الأحاديث، فيبين درجتها، وينص على رتبتها ، مع بيان تخريجها فى بعض الأحيان ، وذلك كما ورد فى بعض الأحاديث حيث قال[3] : و بن شاهين وقال : غريب ، وابن عساكر : « كان فى بنى إسرائيل جدى ترضعه أمه . . . » وساق الحديث ، ثم قال: والترمذى وابن سعد والحاكم وصححه لكن تعقب: « ياعائشة إذا أردت اللحوق بى فليكفك من الدنيا كزاد الراكب . . . » الحديث، ثم قال: والترمذى وحسنه النسائى والدارقطنى عن أبى هريرة وأحمد والطبرنى عن ابن عباس وابن عساكر عن ثوبان: « إن الدين النصيحة . . . . » الحديث .

وكما أورد فى الكبيرة الأربعين حيث قال[4] : وأخرج الترمذى وحسنه عن أنس رضى الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « قال الله تعالى ياابن آدم إنك مادعوتنى ورجوتنى غفرت لك على ما كان منك ولا أبالى . . . . » الحديث ، وقال بعد ذلك : وعن أنس بسند حسن أنه صلى الله عليه وسلم دخل على شاب وهو فى الموت فقال : « كيف تجدك . . . » الحديث ، وفى الكبيرة الثالثة والأربعين[5] قوم بعض الأحاديث التى أوردها ، فقال فى أحدها : والترمذى وقال : حديث غريب وابن أبى الدنيا والحاكم شاهدا والبيهقى ، وقال فى آخر : وابنا ماجه

---

(١) الزواجر ج ١ ص ١٠٣
(٢) الزواجر ج ١ ص ١٢٣
(٣) الزواجر ج ١ ص ٨٣
(٤) الزواجر ج ١ ص ٨٩
(٥) الزواجر ج ١ ص ٩١

وحبان فى صحيحه ، والبيهقى بسند فيه من احتج به الشيخان ، وغيرهما ولا التفات لمن شذ فيه ، وقال فى ثالث : وصح بسند فيه انقطاع ، وقال فى رابع : وابن ماجه بسند رواته ثقات .

٥ — وإن المؤلف فى بعض أحيانه ، وفى ختام دراسته لبعض الكبائر وما يورده بشأنها من أحاديث يذكر خاتمة يقول عنها : إنها فى سرد أحاديث صحيحة وحسنة ، وذلك مثل ما فعله فى ثواب المتحابين فى الله تعالى[١] ، وفى فضل الصلاة والسلام على نبينا صلى الله عليه وسلم[٢] .

هذا ما سنح لنا من عرض لعمل المؤلف فى الكتاب ، بالنسبة لما يورده فيه من أحاديث .

وأما طريقة عرضه للزواجر والاستدلال لها ، فإنه — بعد أن يذكر عنوان الكبيرة — كثيرا ما يورد آيات من القرآن الكريم للاستدلال على أنها كبيرة ، ثم يورد طائفة كثيرة من الأحاديث النبوية تدل على مبلغ إحاطته العظيمة بالسنة ، ثم يورد بعدها بعض التنبيهات المتعلقة بتلك الكبيرة ، فهو بعد كبيرة الشرك — مثلا — يذكر جملة من أنواعه لكثرة وقوعه فى الناس وعلى ألسنة العامة ، ويشبعه أيضا بأدلة من الكتاب والسنة النبوية فى تنبيه ، ثم يبين أن الشرك لا يغفره الله ، ويدفع التعارض بين بعض الأدلة وبعض فى هذا المقام فى تنبيه آخر ، ويذكر حكم من نطق بكلمة الردة ويزعم أنه أضمر التورية فى تنبيه ثالث ، ويذكر أنه لا يحصل الإسلام من كافر أصلى أو مرتد إلا بنطقه بالشهادتين فى تنبيه رابع ، ويذكر مذهب أهل الحق فى الإيمان عند الغرغرة أو عند معاينة العذاب بالاستئصال فى تنبيه آخر ، ويذكر مادلت عليه الآيات والأحاديث من أن عذاب الكفار فى جهنم دائم فى تنبيه آخر ، فإذا انتقل إلى كبيرة الشرك الأصغر — وهو الرياء — ذكر أدلته من الكتاب والسنة التى تتجاوز أحاديثها مائة حديث ، و يضيف إلى هذه الأدلة الإجماع ، ثم يعقب على ذلك بتنبيهات : منها تنبيه فى حقيقة الرياء وحدّه ، وكونه تارة يكون بالفعل وتارة يكون بالقول ، وتنبيه فى أن الرياء حيث أطلق على لسان الشرع فالمراد به المذموم ، وما يترتب عليه من بطلان العبادة ، وقد يطلق الرياء على أمر مباح شرعا نحو الجاه والتوقير كالتزين باللباس والنظافة وما إلى ذلك ويستدل عليه ، وتنبيه فى تحرير اختلاف العلماء فى إحباط العمل كلاً أو بعضا ، وتنبيه فى تقسيم الرياء إلى درجات متفاوتة فى القبح ، وتنبيه إلى ماورد فى الخبر : «أن من الرياء ما هو أخفى من دبيب النمل» وما يتصل بذلك وتنبيه فى طريق معالجة الرياء ومغالبته حتى يحصل الإخلاص ، ثم يختم هذا الموضوع بخاتمة فى الإخلاص والترغيب فيه ، ويسوق ما ورد فى ذلك من الكتاب والسنة .

فإذا انتقل إلى الكبيرة الثالثة ، وأورد ما يدل عليها من الكتاب والسنة ، من الأدلة التى تبلغ العجب كثرة — فإنه ينتقل إلى تنبيهات تتعلق بقوة الغضب ومحلها ، والحكمة من استعمالها ، ومناقشة ما يقال من أن الرياضة تزيل قوة الغضب وما يتصل بذلك .

ثم يلحق به كبيرة الحقد والحسد ، ويبين مراتب كل وطريق علاجه ، ويتبع ذلك بخاتمة فى فضائل كظم الغيظ والعفو والصفح والحلم والرحمة ، ويورد عددا جما من الأحاديث النبوية الكريمة فى ذلك

(١) الزواجر ج ١ ص ١١٠ (٢) الزواجر ج ١ ص ١١٦

هذا هو مسلكه المطرد فى الكبائر الباطنة .

وإنه لا يخرج عن مسلكه هذا فى الكبائر الظاهرة التى رتبها على أبواب الفقه ، فهو — مثلا — يبدأ بذكر كبيرة الأكل والشرب فى آنية الذهب والفضة ، ويذكر ما يدل على ذلك من السنة النبوية ، ثم يتبعه بتنبيهات ، أحدها بيان الاختلاف فى أنه كبيرة أو صغيرة ، والثانى بيان ما ألحق بالأكل والشرب من وجوه الاستعمال ، والثالث بيان أنه لا فرق فى تحريم ذلك بين الرجال والنساء ، ثم ينتقل إلى كبائر الأحداث ، فيذكر نسيان القرآن أو آية منه فيستدل على ذلك ، ثم يذكر تنبيهات : منها ما يبين به الخلاف فى كونه كبيرة ، ومنها ما يفسر به بعض ألفاظ الحديث ، فيبين المراد بالأجذم فى عقاب من ينسى القرآن ، ومنها ما قيد به بعض الفقهاء محل اعتبار ذلك كبيرة ، ومنها بيان ما يقال فى حكم حفظ جميع القرآن ، ثم ينتقل إلى جريمة الجدال والمراء فى القرآن فيستدل لها بعدة أحاديث ، ثم يذكر تنبيها يبين فيه أنه لم يسبق إلى عد هذا النوع كبيرة ، ولكن الأدلة تدل عليه ويفصل ذلك ، ثم يذكر خاتمة فى بعض أحاديث تنبه إلى أمور مهمة تتعلق بالقرآن ، وهذا مسلكه فى أمور العبادات .

وهو أيضا فى المعاملات لا يختلف عن ذلك ، فهو — مثلا — يذكر من الكبائر إضاعة عياله كأولاده الصغار ، ويستدل لها ببعض الأحاديث ، ولكنه يستطرد بعد ذلك بإيراد تنبيه فى أن ذكرها فى الكبائر ظاهر لما يدل عليه ، ولأنه من أقبح الظلم ، ثم يذكر فائدة فى ذكر ما ورد من الحث على الإحسان إلى الزوجة والعيال — ولا سيما البنات — ويذكر عددا عديدا من الأحاديث دليلا على ذلك ، ثم يذكر حقوق الوالدين أو أحدهما وإن علا فيستدل له من الكتاب والسنة بما فوق المائة الدليل ، ويتبع ذلك بتنبيه فى كون العقوق من الكبائر مما اتفقوا عليه ، ونقول عن العلماء فى ذلك ، ثم يتبع هذا كله بأحاديث فى بر الوالدين وصلتهما ، وتأكيد طاعتهما والإحسان إليهما ، وبر أصدقائهما من بعدهما .

ولعلنا بهذه الدراسة الموجزة ، وبعد ما أوردناه من أمثلة تبين مسلك المؤلف بذكر الآيات والأحاديث والآثار ، بل والإجماع — أحيانا — فيما يذكره من الكبائر ، والاستطراد — أحيانا أخرى — بذكر ما يقابل تلك الكبائر من الفضائل ترغيبا فيها وحثا عليها ، مستشهدا لذلك ومستدلا عليه ، وما أورده من خاتمة قيمة هى جديرة أن تصلح شأن من انتفع بها ، واهتدى بهدايتها — لعلنا بذلك نكون قد قضينا بعض الحق بالتوجيه إلى ذلك الكتاب العظيم ، والتنبيه إلى فضله وغزارة ما فيه من أحاديث ، حتى لنستطيع أن نحكم بأنه كنز من كنوز العلم ، وفيض من التراث الإسلامى لا نظير له فى منهجه وبابه ، ونسأل الله التوفيق .

الاتحافات السنية فى الأحاديث القدسية

للشيخ محمد عبد الرؤوف المناوى الحدادى القاهرى

المتوفى سنة ١٠٣١ هـ

تمهيد :

الحديث القدسي : هو الحديث الذى يضيفه النبي صلى الله عليه وسلم إلى الله عز وجل بقوله : قال الله عز وجل، أو يقول الله تعالى، أو نحو ذلك ، ولكون الحديث القدسى من رواية النبي صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل فإنه يندمج فى الأحاديث النبوية ويذكر بينها فى جميع كتب السنة، إلا أن بعض المؤلفين خص هذا النوع بالتأليف منفردا لعلو مرتبته من حيث إضافته إلى الله عز وجل وإن كان فى درجته يخضع لقواعد التحديث وأصـــوله من حيث الصحة والحسن ، وربما اتصف بالوضع إذا كان فى رواته من يبرر الحكم عليه بذلك ، أو كان مما أضيف إلى الله عز وجل من غير سند كما يقع فى بعض المؤلفات من كتب الوعظ التى لا يهم أصحابها التدقيق فى تخريج الأحاديث لتقويمها ، بقدر ما يهمهم أن يروجوا للموضوع الذى يستشهدون له ترغيبا أو ترهيبا .

وإنما اهتم بعض المؤلفين بالكتابة فى هذه الأحاديث على حدة لأن فى نسبة النبي صلى الله عليه وسلم هذه الأحاديث إلى الله عز وجل ما يرفع مستواها ، بما يجعل النفوس المؤمنة تتقبلها بقبول حسن، ويهتزُّ الشعور الطيب لها فيقبل على العمل بما تدعو إليه .

والأحاديث القدسية فى هذا الكتيب وفى غيره تدور حول الترغيب فى فضائل الأعمال والترهيب من رذائلها ، ولهذا يحشد فيها كثير من الأحاديث الضعيفة والمنكرة كما لمسنا ذلك فى تنبيه أحد المصنفين ، وهو الشيخ محمد المدنى المتوفى سنة إحدى وتسعين ومائة وألف ، فإنه ألف كتابا فى الأحاديث القدسية ، وأورد فيه عددا من الأحاديث أكثر مما عرف فيما ألف من الكتب فى هذا الباب ، فإن أحاديثه القدسية بلغت أربعا وستين وثمانمائة ، وهى تربو على أضعاف مافى هـــذا الكتاب الذى لا تتجاوز أحاديثه اثنين وسبعين ومائتين من الأحاديث القدسية ، كما أُحصى ذلك بالأرقام فى طبعة الشيخ منير الدمشقى .

وقد تناول المحدثون التفرقة بين الحديث النبوى والقرآن، وبينه وبين الحديث القدسى ، فأوردوا أن القرآن الكريم هو كلام الله عز وجل المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، المتعبد بتلاوته المتحدى بأقصر سورة منه ، وهذان القيدان : التعبد بالتلاوة والتحدى ، يخرج كل منهما الحديث القدسى عن دائرة القرآن، وهذا إذا اعتبرنا أن الأحاديث القدسية منزلة بلفظها على النبي صلى الله عليه وسلم، وبه يقول بعض المحدثين ، ثم يعتبرونه فرقا بين الحديث القدسي والحديث النبوى ، وأما إذا قلنا : إن المعنى فى الأحاديث القدسية من عند الله عز وجل واللفظ للنبي صلى الله عليه وسلم

فإن الأحاديث القدسية تكون بهذا خارجة عن القرآن من أول التعريف، لأنها ليست من كلام الله بهذا الاعتبار .

والحق أن الأحاديث القدسية معناها من الله تعالى ولفظها من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا تختلف بهذا الاعتبار عن الأحاديث النبوية ، إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم حين يضيفها إلى الله عز وجل إنما يفعل ذلك فى أمر يريد أن ينبه إليه النفوس ويوقظها اعتناء بشأنه ، كما يتجلى ذلك فى أغراض الأحاديث القدسية ، ومعانيها التى تدور حولها .

وقد فرق بعضهم[١] بين الحديث القدسى والقرآن بفروق : منها أن نزول القرآن لا يكون إلا بواسطة الروح الأمين ، ويكون مقيدا باللفظ المنزل من اللوح المحفوظ ، ثم يكون نقله متواترا قطعيا ، ومنها عدم صحة الصلاة بالأحاديث القدسية ، وعدم حرمة لمسها وقراءتها للجنب والحائض ، وعدم تعلق الإعجاز بها ، وعدم كفر جاحدها ، ونقل عن كل من الكرمانى — شارح البخارى — والطيبى وابن حجر ما يؤيد هذه الفروق .

ويرجع مبدأ التأليف فى هذا النوع — فيما انتهت إليه دراستنا — إلى القرن السابع الهجرى الذى نشأ فيه محيي الدين بن عربى المتوفى سنة ثمان وثلاثين وستمائة للهجرة[٢] فقد ذكر فى بعض تراجمه أنه جمع فى الأحاديث القدسية مائة حديث وواحدا[٣] ، وسماه مشكاة الأنوار فيما روى عن الله سبحانه وتعالى من الأخبار ، ثم تبعه الشيخ الإمام ملا على القارىء المتوفى سنة أربع عشرة وألف للهجرة ، وقد نقل الزركلى أنه ألف أربعين حديثا مخطوطة فى الأحاديث القدسية[٤] .

ثم جاء من بعده الشيخ عبدالرؤف المناوي[٥] المتوفى سنة إحدى وثلاثين وألف — على ما ذكره صاحب الرسالة المستطرفة وذكر أنه الصواب فى تاريخ وفاته — فألف فى الأحاديث القدسية كتابا سماه الإتحافات السنية ، أورد فيه ما وقف عليه منها ، مرتبا إياه على حروف المعجم فى مجلد لطيف ، لكن بغير إسناد ، ثم جاء من بعده الشيخ عبد الغنى النابلسى المتوفى سنة ثلاث وأربعين ومائة وألف ، فجمع فى الأحاديث القدسية كتابا لم يذكر عدد أحاديثه ، ولكنه يذكر فى ترجمة الشيخ النابلسى دون بيان لاسم كتابه هذا أو عدد أحاديثه ، ثم جاء من بعد ذلك عالم جليل هو الشيخ محمد المدنى من فقهاء الحنفية المتوفى سنة مائتين وألف للهجرة ، فألف كتابا سماه باسم كتابنا هذا — الإتحافات السنية — حشد فيه أكثر ما وصل إليه علمنا من المؤلفات ، حيث جمع ما بلغ به أربعا وستين وثمانمائة حديث قدسى ، وقال فى آخره : هذا قصارى ما وجدته من الأحاديث القدسية بالتتبع ، والاستقراء يقتضى أكثر من هذا ، وبين أن غالبها مأخوذ من جمع الجوامع للسيوطى ، ومن غيره قليلا كما هو مبين فى عزو الأحاديث إلى مآخذها .

---

(١) الاتحافات السنية للشيخ محمد المدنى ص ٣٠٢ طبع مكتبة الكليات سنة ١٩٧٠ م .

(٢) شذرات الذهب ج ٥ ص ١٩٠

(٣) الرسالة المستطرفة ص ٦١

(٤) من مقدمة الإتحافات السنية ص ٨

(٥) الرسالة المستطرفة ص ٦١ و ١٣٨

وقد عنى المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة — بماله من الأهمية والاهتمامات فى عصرنا الحاضر — بهذا النوع من الأحاديث ، فشكل لجنة لجمعه من مظانه المختلفة من الجوامع والمسانيد ، وأبرزت منه جزءين يشتملان على مجموعة كبيرة من الأحاديث القدسية وشرحها ، ويبدو أنه خير ما وقفنا عليه ترتيبا وتنقيحا وتهذيبا وتخريجا ، وهى على نظام الجوامع كالبخارى ومسلم ، وأحاديثها أقرب إلى القبول لتخير تلك اللجنة لها من أمهات الكتب الحديثية ومشاهيرها .

وبعد هذا يسعنا أن نتناول هذا الكتاب بالدراسة ، إذ أنه يدخل ضمن عصور كتابنا ، وتسرى عليه أوصاف تلك العصور ،

كتاب الاتحافات السنية للمناوى :

قضت ظروف البحث أن ندرس هذا الكتاب لأنه — كما ذكرنا — أقرب الكتب لمحدث مصرى إلى عصورنا التى نتناولها بالدراسة ، وعذرنا واضح فى وقوع الاختيار على هذا الكتاب لأنه ليس لدينا من الكتب المؤلفة لمصريين فى هذا الموضوع من الأحاديث القدسية غيره ، وقد يؤيد عذرنا فى ذلك أن الفوارق الدقيقة بين العصور ليست مما يظهر له أثر فى اختلاف الصفات والمميزات ، فإن المؤلف وقد توفى فى بداية القرن الحادى عشر ليس بغريب أن يكون قد ألف كتابه هذا فى أواخر القرن العاشر ، وهو من عصور دراستنا ، فقد نقل ناشر الكتاب الشيخ محمد منير الدمشقى أنه وجد فى خطبة هذه الرسالة : لمحمد المدعو (تاج الدين المناوى) ، وفى طرة الرسالة : جمع الفقير الحقير الراجى فضل ربه القدير محمد المدعو تاج الدين المناوى الحدادى ؛ وفى فهرس دار الكتب المصرية : محمد تاج الدين محمد بن على بن زين العابدين ، وفى كشف الظنون هو الشيخ محمد المعروف بعبد الرؤف المناوى الحدادى . . . . وأوله (الحمد لله الذى نزل أهل الحديث أعلى منازل الشرف) ، وقد وجد الشيخ فرصة لاختيار رأى بين هذه الخلافات فقال : والصواب على ما يظهر من ترجمة الحافظ عبد الرؤف بن تاج العارفين على بن زين العابدين أنه لعبد الرؤف ، إلا أنه لم يكمله ، بل تركه مسودة ، فجاء ولده تاج الدين وأكمله وبيضه ونسبه إلى نفسه ، لأن والده عجز فى آخر عمره — بسبب الأمراض — عن تكميل كثير من مؤلفاته كما جاء فى كتاب خلاصة الأثر ، فكان ولده محمد تاج الدين يستملى منه التآليف ويسطرها ، لذلك نسب محمد تاج الدين الرسالة لنفسه فى خطبتها ، قال الناشر : وهذا ما اهتديت إليه بعد البحث العميق[1] .

والكتاب يقع فى أربعة وستين صفحة من الحجم الصغير ، وأحاديثه كلها دائرة حول الترغيب والترهيب ، وهى مرتبة على حروف المعجم ، وقد التزم المصنف أن يعزو كل حديث إلى مأخذه ، فهو يأخذ من الطبرانى فى الأوسط ، ومن الترمذى ، ومن البيهقى ، ومن مسلم ، ومن أبى نعيم ،

---

(١) الإتحافات السنية ص ٣

ومن أحمد ، ومن أبى يعلى ، ومن ابن عدى ، ومن الحكيم ، وينسب إلى المعاجم الثلاثة أحيانا ، ويأخذ عن البخارى وابن عوانة ، وعن حميد بن زنجويه ، وعن ابن عساكر ، وعن القضاعى والديلمى ، كما يأخذ عن النسائى وابن حبان ، وتارة يعزو الحديث إلى الشيخين ، ويأخذ عن ابن ماجه وابن جرير ، وعن الحاكم والبزار ، والشيرازى وابن النجار ، والخرائطى والخطيب وابن الشيخ ، كما يروى عن سمويه والبغوى وعبد بن حميد ، وعن ابن أبى الدنيا وابن شاهين وعن الطبرانى فى الكبير ، وعن ابن السنى والرافعى والعقيلى ، وعن تمام والخليلى وأبى نصر العجلى وعن ابن عبد البر معلقا ، وعن أبى موسى المدينى والضياء ، ولم يخرج فى أخذه وروايته عن هؤلاء :

وكثير من هذه المراجع التى أخذ عنها الشيخ المناوى هذه المختارات الحديثية كنوز مختفية لا يظفر بمثلها المجتمع الإسلامى، لبعد العهد بها ، وقلة تداولها لعدم الاهتمام بطبعها، ولكن هذا الكتاب ينقصه أن مؤلفه — رحمه الله — لم يعن بتقويم أحاديثه وبيان مراتبها، ولاسيما ما أخذ منها من غير المشاهير وهى كتب يعز الاطلاع عليها ، ومحاولة تعرف السليم من السقيم منها ، وكان من شأن هذا الإمام المؤلف أن يبين ذلك ،وأن يكفى القارئ مؤنة تتبعها،وبذلك يستكمل الوصف الذى رأيناه فى الترغيب والترهيب للعلامة المنذرى ، وقد كان هو أحق بالعناية بهذه الناحية فى كتابه ، لا سيما وأن أحاديثه قليلة ، وأنه أضاف كثيرا منها إلى كتب نص علماء الحديث على أنها من مظان الأحاديث الضعيفة كمسند الفردوس للديلمى الذى قيل فيه : إنه يروى عددا من الموضوعات .

وقد رأينا مؤلف كتابنا هذا — عبد الرءوف المناوى — يسلك مسلكا دقيقا وعجيبا فى شرحه للجامع الصغير — كما سنبين ذلك بإذن الله فى كتب الشروح — على كثرة ما فى الجامع الصغير من الأحاديث ، رأيناه يناقش الإمام السيوطى بالحجة فى درجات بعض الأحاديث ، ويؤيد رأيه بنقول يرويها عن العلماء ، فلعل إهماله فى رعاية هذه الناحية فى هذا الكتيب مما يؤكد القول بأنه — رحمه الله — توفى قبل أن يبيضه فتولى أمره ولده الذى لم يبلغ مبلغ أبيه فى مقدرته العلمية ، ومكانته الحديثية :

الفصل الثالث

كُتُبُ الجَوَامِعِ

- الجامع الكبير للسيوطى .
- الجامع الصغير للسيوطى .
- كنوز الحقائق للمناوى .

كتب الجوامع

تمهيد :

الذى رأيناه فى الاصطلاحات القديمة للمحدثين أن كلمة الجامع تطلق على نمط من كتب الحديث وهو ما يشتمل على أبواب الدين الثمانية : وهى العقائد والأحكام والرقاق والآداب والتفسير والشمائل والفتن والمناقب ، ومن هذه الجوامع جامع البخارى (صحيح البخارى) وجامع الترمذى (صحيح الترمذى) :

وقد ظل هذا الاصطلاح قائما حتى ظهرت الجوامع بمعنى ما يجمع تلك الأبواب كلها ، ولكنه مرتب على الحروف الهجائية ، وأول ما أدركناه من ذلك جوامع السيوطى وهى : الجامع الكبير والجامع الصغير ، وزيادات الجامع الصغير :

وقد أوضح صاحب كشف الظنون بيان الجامعين للسنة وطريقة جمعهم لها فقال بعد كلام طويل عن كتب السنة وتدوينها على أيدى المتقدمين (١) : فمن هؤلاء المتأخرين من جمع بين كتب الأولين بنوع من التصرف والاختصار ، كمن جمع بين كتابى البخارى ومسلم ، مثل أبى بكر أحمد بن محمد الوقانى ، وأبى مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقى ، وأبى عبد الله محمد الحميدى ، فإنهم رتبوا على المسانيد دون الأبواب كما سبق ذكره ، وتلاهم أبو الحسن رزين بن معاوية العبدرى ، فجمع بين كتب البخارى ومسلم والموطأ لمالك وجامع الترمذى وسنن أبى داود والنسائى ورتب على الأبواب ، إلا أن هؤلاء أودعوا متون الحديث عارية من الشرح ، وكان كتاب رزين أكبرها وأعمها ، حيث حوى هذه الكتب الستة التى هى أهم كتب الحديث وأشهرها ، وبأحاديثها أخذ العلماء واستدل الفقهاء وأثبتوا الأحكام ، ومصنفوها أشهر علماء الحديث وأكثرهم حفظا ، وإليهم المنتهى ، وتلاهم أبو السعادات مبارك بن محمد بن الأثير الجزرى المتوفى سنة ٦٠٦ هـ فجمع بين كتاب رزين وبين الأصول الستة — بتهذيبه وترتيب أبوابه وتسهيل مطلبه وشرح غريبه — فى جامع الأصول ، فكان أجمع ما جمع فيه :

ويحسن هنا أن ننقل عن صاحب الرسالة المستطرفة (٢) وهو يتحدث عن المؤلفين لكتب الجوامع ما ملخصه : إن من بين الجامعين لكتب السنة أبا عبد الله محمد بن عتيق بن على التجيبى الغرناطى المتوفى فى حدود سنة ست وأربعين وستمائة فى كتابه أنوار المصباح فى الجمع بين الكتب الستة الصحاح ، كما ألف بعضهم جامع الجوامع السبعة : أعنى الصحيحين والسنن الأربعة وسنن الدارمى ، والجمع بين الأصول الستة ومسانيد أحمد والبزار وأبى يعلى والمعجم الكبير وربما زيد عليها من غيرها وهو للمسند الكبير الحافظ عماد الدين أبى الفدا إسماعيل بن عمر المعروف بابن كثير المتوفى سنة أربع

---

(١) كشف الظنون ج ١ ص ٦٣٩

(٢) الرسالة المستطرفة ص ١٣١ ومابعدها

وسبعين وسبعمائة وسماه جامع المسانيد[1] والسنن الهادى لأقوم سنن ، رتبه على حروف المعجم ، يذكر كل صحابى له رواية ، ثم يورد فى ترجمته جميع ما وقع له فى هذه الكتب وما تيسر من غيرها ، ولأبى الفرج ابن الجوزى أيضا كتاب جامع المسانيد بألخص الأسانيد ، جمع فيه بين الصحيحين والترمذى ومسند أحمد ، ورتبه أيضا على المسانيد فى سبع مجلدات.

ثم جاء الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى فجمع بين الكتب الستة والمسانيد العشرة وغيرها فى جمع الجوامع ، فكان أعظم بكثير من جامع الأصول من جهة المتون ، إلا أنه لم يبال بما صنع فيه من جمع الأحاديث الضعيفة بل الموضوعة .

وكان أول ما بدأ به هؤلاء المتأخرون أنهم حذفوا الأسانيد اكتفاء بذكر من روى الحديث من الصحابى إن كان خبرا ، وبذكر من يرويه عن الصحابى إن كان أثرا ، وذلك مع الرمز إلى المخرج ، لأن الغرض من ذكر الأسانيد كان أولا لإثبات الحديث وتصحيحه ، وهذه كانت وظيفة الأولين وقد كفوا تلك المؤنة ، فلا حاجة إلى ذكر ما فرغوا منه . . . إلى آخر ما قال .

ومن هذا يتبين أن أول من جمع بين كتب الحديث على ترتيب الحروف الهجائية دون المسانيد هو الإمام السيوطى فى كتابه الجامع الكبير أو جمع الجوامع ، وأنه بعمله هذا قد جمع بين كتب يعز وجود بعضها ويندر الحصول عليه ، وأنه بهذا الجهد المشكور قد قرب السنة إلى المسلمين ، ويسرها لهم فى كتاب واحد هو الجامع الكبير ، ثم اختصره فى كتاب الجامع الصغير ، ثم جمع الشيخ يوسف النبهانى زيادات للجامع الصغير ضمها إليه ومزجها به فى كتاب سماه الفتح الكبير فى ضم الزيادة إلى الجامع الصغير .

فلنبدأ — بعون الله — فى دراسة هذين الجامعين ، والله الموفق ، ومنه التأييد والمدد والعون .

---

(١) ذكره صاحب كشف الظنون أيضا باسم جامع المسانيد ج ١ ص ٥٧٣

الجامع الكبير او جمع الجوامع

للامام الحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ

وهذا الكتاب قصد فيه مؤلفه جمع السنة باستيعاب ، وإن لم يتسن له ذلك ، لأن المنية اخترمته دون أن يتمه ، نقل النبهانى فى مقدمة كتابه الفتح الكبير فى ضم الزيادة إلى الجامع الصغير[1] عن الشيخ عبد القادر الشاذلى تلميذ المصنف فى ديباجة كتابه (حلاوة المجامع) : أنه سمع السيوطى رحمه الله يقول : أكثر ما يوجد على وجه الأرض من الأحاديث النبوية القولية والفعلية مائتا ألف حديث ونيف ، فجمع المصنف منها مائة ألف حديث فى هذا الكتاب — يعنى الجامع الكبير — واخترمته المنية ولم يكمله ، ووقع فيه تقديم وتأخير ، سببه تقليب وقع فى ورق المصنف . ثم قال : فراغ فى الترتيب الحرف : فما بعده يستقم لك التعقيب فى كل ما تجده مخالفا .

فهذا الكتاب إذاً سفر ضخم جليل القدر ، يجتمع فيه مالم يجتمع فى غيره من كتب السنة ، مع امتيازه بتقدير المؤلف لكل حديث ، وبيان درجته بما بينه من اصطلاحات فى التخريج — سنوردها — وإن أضخم عدد نقل إلينا فى مؤلف حديثى من كتب السنة هو أربعون ألفا ، أو ثلاثون — بعد حذف المكرر — على اختلاف النقلين عن عدد أحاديث مسند الإمام أحمد بن حنبل ، والسيوطى — رحمه الله — لحرصه على أن يجمع كل ما تصل إليه يده من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم قسم الأحاديث التى أوردها إلى قسمين : قسم الأقوال ، وهو مرتب على حسب حروف المعجم ، وقسم الأفعال ، وهو مرتب على حسب مسانيد الرواة — على معنى أنه فى هذا القسم الأخير روى أحاديث كل راو من الصحابة لها على حدة .

وإذا كان بعض الناس قد طعن فى هذا الكتاب بأنه لم يسلم من الأحاديث الضعيفة والمتكلم فيها ، فإن ذلك المعنى لم يسلم منه كتاب من كتب السنة إلا الصحيحان والكتب التى التزم أصحابها رواية الأحاديث الصحيحة ، وهى : صحيحا ابن حبان وابن خزيمة ، ومستدرك الحاكم على ما فيه من تساهل كبير ، والمختارة للضياء المقدسى ، وصحيح أبى عوانة ، ومنتقى ابن الجارود ، وصحيح ابن السكن ، وموطأ مالك ، والمستخرجات .

على أن بعض هذه الكتب لم يسلم من النقد — أيضا — فى بعض ما رواه من الأحاديث الضعيفة وإن كان قليلا .

وإذا كان السيوطى — رحمه الله — لم يفته أن ينبه إلى درجة كل حديث مما أورده فى كتابه بعد أن يعزوه إلى أصله الذى نقل منه هذا الحديث — حتى يتيسر للقارئ مراجعته فى أصول كتب

---

(١) ج ١ ص ٦ الفتح الكبير .

السنة — فإن ذلك جدير أن يطمئن الدارسين إلى أن هذا الكتاب لا يقل درجة عن غيره من كتب السنة التى تبين اصطلاحاتها المختلفة درجات ما تورده من الأحاديث ، وهى كتب تلقتها الأمة بالقبول ، وعولت عليها فى نقل السنة ، والاحتجاج بها فى مختلف شئون الدين .

وقد تكلم صاحب كشف الظنون عن هذا الجامع [1] فقال : إنه كتاب كبير ، أوله : سبحان مبدئ الكواكب اللوامع . . إلى آخره ، وذكر فيه أنه قصد استيعاب الأحاديث النبوية ، وقسمه قسمين :

الأول : ساق فيه لفظ الحديث بنصه ، يذكر فيه من خرجه ومن رواه من واحد إلى عشرة أو أكثر ، ويعرف فيه حال الحديث من الصحة والحسن والضعف ، مرتبا ترتيب اللغة على حروف المعجم .

والثانى : الأحاديث الفعلية المحضة ، أو المشتملة على قول وفعل ، أوسبب ومراجعة ونحو ذلك ، مرتبا على مسانيد الصحابة ، قدم العشرة ثم بدأ بالباقى على حروف المعجم فى الأسماء ، ثم بالكنى كذلك ، ثم بالمبهمات ، ثم بالنساء ، ثم بالمراسيل ، وطالع لأجله كتبا كثيرة .

وفى الرسالة المستطرفة للسيد محمد جعفر الكتانى إيراد للجوامع الثلاثة للسيوطى وبيان لأمرها يقول فيه : الجامع الصغير — على ما قيل — عشرة آلاف وتسعمائة وأربعة وثلاثون حديثا فى مجلد وسط ، وذيله بزيادة الجامع وهى قريب من حجمه ، والكبير وهو المسمى بجمع الجوامع ، قصد فيه جمع الأحاديث النبوية بأسرها ، والمشاهدة تمنع ذلك ، مع أنه توفى قبل إكماله ، وهى مرتبة على الحروف عدا القسم الثانى منه وهو قسم الأفعال فإنه مرتب على المسانيد، ذاكرا عقب كل حديث من أخرجه من الأئمة ، واسم الصحابى الذى خرج عنه .

وقال الشيخ محمد عبد الحى الكتانى — وهو يتحدث عن كتب السيوطى — إن من أهمها وأعظمها وهو من أكبر مننه على المسلمين كتابه الجامع الصغير ، وأكبر منه وأوسع وأعظم الجامع الكبير جمع فيه عدة آلاف من الأحاديث النبوية مرتبة على حروف المعجم .

ويلاحظ على هذه العبارة أنها تخلو من الدقة ، ولو أرادها لعبر بتعبير صاحب الرسالة المستطرفة الذى حاول تحديد كل من الكتابين تحديدا يقرب تصويره للقارئ، على أن قوله : مرتبا على حروف المعجم غير صحيح ، لأنه لا يشمل الأفعال الذى رتبه المؤلف على المسانيد .

ثم نقل الحافظ التيجانى عن الشيخ صالح المقبلى فى كتابه العلم الشامخ — بعد أن استغرب لعدم تصدى أحد لجمع الأحاديث النبوية على الوجه المقرب — قال : لعلها مكرمة ادخرها الله لبعض المتأخرين ، وإذ الله قد أكرم بذلك وأهل له من لم يكد يرى مثله فى ذلك : الإمام السيوطى فى كتابه الجامع الكبير .

---

(١) كشف الظنون ج ١ ص ٥٩٧ ونقلها الحافظ التيجانى فى مقدمته لجمع الجوامع الذى تخرجه الآن لجنة السنة بمجمع البحوث الاسلامية بالأزهر الشريف .

ومن أراد التعرف الدقيق على هذا الكتاب ومنهجه، فإن ذلك بين من مقدمة الإمام السيوطى له ، إذ يقول فيها بعد الديباجة [١] : هـذا كتاب شريف حافل ، ولباب منيف رافل ، بجمع الأحاديث النبوية كافل ، قصدت فيه إلى استيعاب الأحاديث النبوية ، وأرصدته مفتاحا لأبواب المسانيد العلية ، وقسمته قسمين :

الأول :

أسوق فيه لفظ المصطفى بنصه ، وأطوق كل خاتم منه بفصه ، وأتبع متن الحديث بذكر من خرجه من الأئمة أصحاب الكتب المعتبرة ، ومن رواه من الصحابة رضوان الله عليهم واحدا إلى عشرة أو أكثر من عشرة ، سالكا طريقة يعرف منها صحة الحديث وحسنه وضعفه ، مرتبا ترتيب اللغة على حروف المعجم ، مراعيا أول الكلمة فما بعده ، ورمزت للبخارى (خ) ولمسلم (م) ولابن حبان (حب) وللحاكم فى المستدرك (ك) وللضياء المقدسى فى المختارة (ض) .

ثم قال : وجميع ما فى هذه الخمسة صحيح ، فالعزو إليها معلم بالصحة ، سوى ما فى المستدرك من المتعقب فأنبه عليه ، وكذا ما فى موطأ مالك ، وصحيح ابن خزيمة ، وأبى عوانة ، وابن السكن والمنتقى لابن الجارود ، والمستخرجات ، فالعزو إليها معلم بالصحة أيضا .

ورمزت لأبى داود (د) فما سكت عليه فهو صالح ، وما بين ضعفه نقلته عنه، وللترمذى (ت) وأنقل كلامه على الحديث ، وللنسائى (ن) ولابن ماجه (ه) ولأبى داود الطيالسى (ط) ولأحمد (حم) ولزيادات ابنه عبد الله (عم) ولعبد الرزاق (عب) ولسعيد بن منصور (ص) ولابن أبى شيبة (ش) ولأبى يعلى (ع) وللطبرانى فى الكبير (طب) وفى الأوسط (طس) وفى الصغير (طص) وللدارقطنى (قط) فإن كان فى المسند أطلقته ، وإلا بينته ، وله [٢] فى شعب الإيمان (هب) .

ثم قال : وهذه الكتب فيها الصحيح والحسن ، والضعيف فأبينه غالبا ، وكل ما كان فى مسند أحمد فهو مقبول ، فإن الضعيف الذى فيه يقرب من الحسن :

وللعقيلى فى الضعفاء (عق) ولا بن عدى فى الكامل (عد) وللخطيب (خط) فإن كان فى التاريخ أطلقت وإلابينته ، ولابن عساكر فى تاريخه (كر) :

وكل ما عزى لهؤلاء الأربعة ، أو للحكيم الترمذى فى نوادر الأصول ، أو للحاكم فى تاريخه أو لابن النجار فى تاريخه ، أو للديلمى فى مسند الفردوس فهو ضعيف، فيُستغنى بالعزو إليها أو إلى بعضها عن بيان ضعفه .

---

(١) مقدمة الجامع الكبير ص ١ ومابعدها طبعة أولى لمجمع البحوث الاسلامية .

(٢) ظاهر هذا الضمير عوده على الدارقطنى وهو غير صحيح ، والذى استظهره أنه ذكر البيهقى هنا بعلامة (هق) فى غير شعب الإيمان ثم قال : وله فى شعب الإيمان (هب) كما يتبين ذلك فى رموز الجامع الصغير ، وكما فى الفتح الكبير .

وإذا أطلقت العزو إلى ابن جرير فهو فى تهذيب الآثار ، فإن كان فى تفسيره أو تاريخه بينته وحيث أطلق فى هذا القسم أبو بكر فهو الصديق ، أو عمر فهو ابن الخطاب ، أو أنس فابن مالك أو البراء فابن عازب ، أو بلال فابن رباح ، أو جابر فابن عبد الله ، أو حذيفة فابن اليمان ، أو معاذ فابن جبل ، أو معاوية فابن أبى سفيان ،أو أبو أمامة فالباهلى ، أو أبو سعيد فالخدرى ، أو العباس فابن عبد المطلب ، أو عبادة فابن الصامت ، أو عمار فابن ياسر .

الثانى :

الأحاديث الفعلية المحضة ، أو المشتملة على قول وفعل ، أو سبب أو مراجعة ،أو نحو ذلك مرتبا على مسانيد الصحابة على مايأتى بيانه فى أول القسم الثانى ؛

وقد قدمنا لصاحب كشف الظنون بيان منهجه فى المسانيد فى التمهيد لهذا الفصل .

ثم ختم السيوطى هذه المقدمة بذكر منامين مبشرين فى شأن أبى زرعة وما لقيه من ثواب الله العظيم مع بيان سبب ذلك، من العناية بالسنة النبوية، وكثرة الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم عند كتابة الأحاديث .

ويبدو أن هذا المنهج العظيم الذى ذكره السيوطى يشتمل على كثير من الدقة،ويدل على شدة الرغبة فى الاستيعاب للحديث متنا وسندا ، حتى إنه فى الصفحة التالية يقول : إنه مع ذكر التخريج ينص على الرواة من الصحابة — ولو كانوا أكثر من عشرة — وأنه راعى فيه غاية الإيجاز حتى لجأ إلى بيان الرموز فيما لا يشكل معه ذلك ، وإلا فإنه يذكر المخرجين بأسمائهم دفعا للبس ، على أنه ذكر فى أثناء الكتاب كثيرا من المخرجين بأسمائهم مثل ابن سعد ، والباوردى فى المعرفة ، والبغوى فى معجمه ، وعبد بن حميد،والشيرازى ، وهناد ، والشافعى ، والسراج ، ومسدد ، وغيرهم كثير . . . ، وهذا لا يضر فى جوهر العمل ، ولكن نرى أن مقتضى الدقة فى التصوير أنه كان ينبغى له أن يشير إلى هؤلاء فى كلمة جامعة فى مقدمته بأن يقول مثلا : وقد ذكرت غير هؤلاء من المخرجين بأسمائهم ، وذلك حتى لايفاجأ القارئ بذكر أسماء فى الكتاب لم تسبق الإشارة إليه ولو بمثل هذه الجملة العامة .

ومما يجب التنبيه إليه ما ذكره الشيخ يوسف النبهانى (١) من مراجع هـذا الكتاب فيما أورده من الفوائد فى مقدمة كتابه — الفتح الكبير فى ضم الزيادة إلى الجامع الصغير — قال : رأيت على ظهر كتاب الجامع الكبير المسمى بجمع الجوامع للحافظ السيوطى ما نصه : قال المؤلف رحمه الله رحمة واسعة : هذه تذكرة مباركة بأسماء الكتب التى أنهيت مطالعتها على هذا التأليف خشية أن تهجم المنية قبل تمامه على الوجه الذى قصدته ، فيقيض الله تعالى من يذيل عليه ، فإذا

---

(١) الفتح الكبير ج ١ ص ٥ و ٦ طبع الحلبى .

عرف ما أنهيت مطالعته استغنى عن مراجعته ، ونظر ما سواه من كتب السنة ،ثم ذكر أسماء هذه المراجع :

الموطأ — مسند الشافعي — مسند الطيالسى — مسند أحمد — مسند عبد بن حميد — مسند الحميدى — مسند ابن أبي عمرو العدنى — معجم ابن قانع — فوائد سمويه — المختارة للضياء المقدسى طبقات ابن سعد — تاريخ دمشق لابن عساكر — معرفة الصحابة للباوردى (ولم أقف على سوى الجزء الأول منه وانتهى إلى أثناء حرف السين) — المصاحف لابن الأنبارى — الوقف والابتداء له — فضائل القرآن لابن الضريس — الزهد لابن المبارك— الزهد لهناد بن السرى — المعجم الكبير للطبرانى — الأوسط له — الصغير له — مسند أبى يعلى — تاريخ بغداد للخطيب — الحلية لأبى نعيم — الطب النبوى له — فضائل الصحابة له — كتاب المهدى له — تاريخ بغداد لابن النجار — الألقاب للشيرازى — الكنى لأبى أحمد الحاكم — اعتلال القلوب للخرائطى — الإبانة لأبى نصر عبيد الله بن سعيد السجزى — الأفراد للدارقطنى — عمل يوم وليلة لابن السنى — الطب النبوى له — العظمة لأبى الشيخ — الصلاة لمحمــد بن نصر المروزى — نوادر الأصول للحكيم الترمذى — الأمالى لأبى القاسم الحسين بن هبة الله بن صصرى — ذم الغيبة لابن أبى الدنيا — ذم الغضب له — مكايد الشيطان له — كتاب الإخوان له — قضاء الحوائج له — المستدرك لأبى عبد الله الحاكم — السنن الكبرى للبيهقى — شعب الإيمان له — المعرفة له — البعث له — دلائل النبوة له — الأسماء والصفات له — مكارم الأخلاق للخرائطى— مساوئ الأخلاق له — مسند الحارث بن أبى أسامة — مسند أبى بكر بن أبى شيبة — مسند مسدد — مسند أحمد بن منيع — مسند إسحاق بن راهويه — صحيح ابن حبان — فوائد تمام — الخلعيات ، — الغيلانيات — المخلصات — البخلاء للخطيب — الجامع للخطيب — مسند الشهاب للقضاعى — تفسير ابن جرير — مسند الفردوس للديلمى — مصنف عبد الرزاق ، مصنف ابن أبى شيبة ، الترغيب فى الذكر لابن شاهين .

وواضح أنه لم يذكر فى هذا البيان كثيرا من المراجع المهمة ذات الشأن مثل الكتب الستة مع مع أنه رجع إليها فى كثير من الأحاديث ، وأوردها فى الرموز ، فلعله اكتفى بشهرتها وتداولها عن النص عليها ؛ أو أنه قد اعتبر هذا البيان للمراجع تكميلا لبعض ما أورده فى المقدمة ، فاستغنى بذكر بعض المراجع فيها عن النص عليه هنا ، وربما كان من روى هذا البيان عن المؤلف قد نقله بالمشافهة فسقطت منه أسماء بعض المراجع .

وقد بدئ فى طبع الكتاب — لأول مرة — منذ عام إحدى وتسعين وثلاثمائة وألف للهجرة بتوجيه لمجمع البحوث الإسلامية من فضيلة الإمام الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود — طيب الله ثراه — وهى يد بيضاء أسداها للأمة الإسلامية ، برغم ما قام فى سبيل نشره وإبرازه من معارضات بناء على أن فى الكتاب بعض المناكير التى لا يخلو منها كتاب من كتب السنة المعتبرة كما أشرنا إلى ذلك فى أول حديثنا عن هذا الكتاب ، ولا تزال اللجنة المختارة لمتابعة الكتاب تحقيقا وإخراجا ونشرا تزاول عملها فيه وقد أبرزت منه حتى الآن أعداداً من الكتاب .

وكل ذلك يدل على مبلغ ما وصل إليه السيوطى فيما جمع من السنة فى هذا الكتاب من مجهود ضخم جبار ، وعلى أن هذه المجموعة إن تمت — ونسأل الله لها التمام — ستكون فاتحة خير عظيم للأمة الإسلامية التى هى فى أشد الحاجة إلى التضلع من السنة ، والإفادة بما فيها من بيـــان للكتاب الكريم، وتشجيع فى مختلف علوم الدين :

غير أننا نرى أنه قد أصبح لزاما على العلماء ورجال الدين — وقد وجد فيهم من درس طريقة السير فى هذه المجموعة العظيمة — أن يعملوا ما وسعهم الجهد فى متابعة هذا العمل الجليل إلى أن يتم على ما أراده مؤلفه — رحمه الله وأحسن جزاءه — وليكن ذلك من رجال تخصصوا فى دراسة السنة النبوية كهذه اللجنة التى تقوم الآن بتحقيق الكتاب ونشره ، وغيرهم من علماء السنة — وهم الآن كثير بحمد الله — ومنهم أساتذة لمادة السنة بكلية أصول الدين بالأزهر يمكنهم أن يستعينوا بتلامذتهم وأن يمرنوهم عمليا على القيام بدراسة ما ظهر من هــذا الكتاب ، وما يظهر — تباعا — منه . وتكليفهم بمعاونة اللجنة على تحمل أعباء هذا المجهود المضنى فى سرعة استكمال إخراجه ، ثم إضافة ما يكمل هذا الجامع كما أراده المؤلف :

ولا بد من محاولة النفع بكل ما يظهر من الكتاب أولا فأولا ، وذلك بشرح ما ظهر ، ومتابعة ما عساه أن يظهر منه ، ودفع ما قد يكون فيه من إبهام أو تعارض ، وذلك على غرار ما كتب من الشروح على الجامع الصغير من قبل ، فإن فى ذلك إصلاحا لنفوس أعرضت عن السنة فاعوج سلوكها ، وضعف كيانها ، يعرف ذلك من زاول العمل فى هذه السنة المطهرة ، وذاق حلاوتها وعرف آثارها ، فإن آخر أمر هذه الأمة لا يصلح إلا بما صلح به أولها .

ولدى ملاحظات سنحت أثناء استعراضى لما أظهرته اللجنة من هذا الكتاب أوردها فيما يلى:

١ — سجل السيوطى فى مقدمته أنه رتب الكتاب ترتيب اللغة على حروف المعجم مراعيا أول الكلمة فما بعده ، ومعنى ذلك أنه التزم الترتيب بين الحديث والذى بعده مراعيا الحرف أول الكلمة مع الذى بعده من الحروف، ولم يذكر أنه التزم الترتيب بالنسبة للكلمة الأولى مع الثانية ، ولا ترتيب حروف الكلمة الثانية أيضا ، ونحن — بمتابعة ما ظهر من الكتاب — وجدنا أنه التزم الترتيب بالنسبة للحرف الأول من الكلمة الأولى فى الحديث مع الذى بعده من حروف الكلمة نفسها ، وأنه يحرص على الترتيب بالنسبة إلى الحرف الثالث — وهو الغالب على مسلكه — مثل «آتى» فإن الحرف الثالث فيها وهو التاء موحد بالنسبة للحديث وما بعده ، ولم يتخلف ذلك ، وكذلك مثل « آجال» فإن الحرف الثالث منها وهو الجيم موحد فى جمـــيع الأحاديث التى وقع ثالثها حرف الجيم ، ثم هو مع ذلك يحرص على الترتيب فى الحرف الرابع بين كل حديث وما يليه ، كما يحرص على الترتيب مراعيا للكلمة الثانية مع الأولى بنفس الطريقة التى يرتب بها بين الأحاديث فى الكلمة الأولى ، وإن كان ذلك غير مطرد فى الكتاب ، كما يحرص على الترتيب بالنسبة للكلمة الثالثة ، ولكنه لا يلتزمه .

فالحديث رقم ٦٧٧ وأوله : « أحرج اسم عند الله . . . . » كان ينبغى أن يكون تاليا لأربعة أحاديث بعده ، فإنه مقحم بين أحاديث ثالث الكلمة الأولى من كل منها ذال لولا أنه لم يلتزم ذلك الترتيب بين ثوالث الكلمة الأولى .

والحديث رقم ٧٢٠ مؤخر عن موضعه بالنسبة لترتيب الحرف الثالث ، وكان ينبغى — لو أنه التزم الترتيب على الحرف الثالث — أن يكون قبل الحديث ٧١٤ ، على أنه ينبغى ألا نطيل الوقوف عند هذه النقطة غير الجوهرية فى دراسة هذه الموسوعة الكبيرة .

٢ — يورد السيوطى كثيرا من مطولات الحديث فى هذا الكتاب على خلاف طريقته فى الجامع الصغير الذى ادعى فيه أنه اقتصر على الأحاديث الوجيزة ، وإن لم يتحر ذلك بالدقة أيضا ، حيث ورد فيه بعض مطولات عديدة نشير إليها — إن شاء الله — عند الحديث عنه .

و من هذه المطولات فى الجامع الكبير على سبيل المثال الأحاديث التى تحمل أرقام : ١٠ — ١١ ١٢ — ٢١ — ١٢٤ — ١٢٦ — ٢٣٠ — ٤٨٢ — ٥٢٢ — ٦٨٠ — ٧٨٧ — ٩٥٠ — ١٦٣٦ ١٦٣٩ — ١٦٦٣ — ٢٣١٨ — ٣٧٤٦ .

كما يورد فيه كثيرا من المتوسطات ، ومن ذلك الأحاديث التى تحمل الأرقام : ٢٥ — ٣٤ ٣٥ — ٣٦ — ٣٧ — ٥٤ — ٧٣ — ٧٤ — ٧٨ — ١٢٣ — ١٣٠ — ١٣٦ — ١٩٥ — ٢١٦ — ٢١٧ وغير ذلك كثير .

ومن أحاديث الكتاب ما هو دون ذلك ، وهو أكثر عددا من النوعين السابقين .

٣ — يهتم المؤلف بالتخريج ، فيتابع الحديث فى مختلف المظان مهما تعددت ، ومهما أدى ذلك إلى الإطالة فى كثير من الأحيان ، ويذكر الخلاف فى تقويم السند بتعديل رجاله أو تجريحهم .

ومن أمثلة ذلك الواضحة الحديث السابع والتسعون ، فإنه بعد أن ذكر متن الحديث وخرجه بين أن فيه راويا لم يجد من ترجمه ، ونظيره فى ذلك الحديث السادس عشر بعد المائتين ، وأما الحديث الخامس بعد المائة فإنه بعد أن أورد متنه فى أقل من سطر : « أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم » خرجه بما يأتى : ش حم خ ه عن أبى سعيد ، ش حم وابن قانع . طب ك ض عن صفوان بن مخرمة ، ن عن أبى موسى البغوى فى معجم الصحابة عن الحجاج الباهلى ، وطب عن الحجاج الباهلى عن ابن مسعود عن جابر ، ق عن المغيرة ، ش عن عمر موقوفا (فى إسناد حم طب القاسم بن صفوان عن أبيه وثقه ابن حبان ، وقال أبو حاتم : لا يعرف إلا فى هذا الحديث) .

وكذلك الحديث السابع بعد المائة ، فإنه خرجه بتخرجين : وفى أحدهما راو مجمع على ضعفه ، والثانى لم يتعرض لسنده ، والحديث السادس والخمسون بعد الثمانمائة ، فإنه نظيره فى هذا التقويم ، والحديث الثامن والسبعون بعد المائة ، عقب عليه بما يدل على أن رجاله ثقات ، ثم استدرك بأنه وجد فى أحد المراجع عن الميزان أنه منكر ، وكذلك الحديث الحادى والثمانون بعد المائة ، فإنه بعد أن أورد الحديث نقل عن مخرجه الخطيب قوله : إنه ليس بثابت وفيه مجاهيل ... ، ثم ذكر أن ابن الجوزى أورده

فى الموضوعات، على أن هذا لا يقتضى أن الحديث فى ذاته موضوع، لأنه عرف عن ابن الجوزى عدم الدقة، فإنه يحكم على كثير من الأحاديث المقبولة بالوضع، على عكس الحاكم فى مستدركه إذ يصحح كثيرا من المنكرات.

ومن ذلك أيضا الحديث الثلاثون بعد المائتين، فإنه خرجه وقوم سنده فى نحو عشرة أسطر، وهو من الظواهر التى تلفت النظر، وتدل على تمام العناية بالتخريج والتقويم، والحديث الثمانون بعد الثلاثمائة والألف، ذكر فى تخريجه راويا نسب إلى ابن حبان الحكم على هذا الراوى بأنه يروى الموضوعات عن الأثبات، وإنما قال السيوطى ذلك تبرئة لعهدته، وفى الحديث الرابع والستين بعد الأربعمائة والألف — وهو حديث القلتين — قال فى تخريجه: إن الشافعى أورده فى الأم والمسند والمختصر عن مسلم بن خالد الزنجى عن ابن جريج بإسناد لا يحضرنى ذكره، ثم قال: إن ابن الأثير والرافعى فى شرح المسند قال: إن الإسناد الذى لم يحضره على ما ذكره أهل العلم بالحديث أن ابن جريج قال: أخبرنى فلان عن فلان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: . . . . .، ثم قال السيوطى: وقد رواه الدارقطنى فى سننه كما ذكراه (ابن الأثير والرافعى) ثم قال: إن ابن الأثير حكم بأنه مرسل، وقال السيوطى: قلت: إنه يعتضد بما رواه ابن عدى من حديث ابن عمر (وذكر الحديث) ثم قال: وفى سنده المغيرة بن صقلاب قال ابن حاتم: صالح الحديث، وقال أبو زرعة: جزرى لا بأس به . . . اه من تخريج أحاديث الرافعى لابن الملقن.

وهذا ولا شك مجهود يؤيد ما ذهبنا إليه من الدقة البالغة، والخبرة الفائقة فى التخريج والتقويم على أن هذا الحديث يؤيد مذهب الشافعية فيما ذكروه من تقدير الماء الذى لا ينجس بملاقاة النجاسة(١).

هذا وللسيوطى عبارات مختلفة فى تصوير التجريح فى الأحاديث الواهية:

ففى الحديث التاسع عشر: «آخر الطب الكى» حكم بأنه اشتهر وليس بحديث، وفى الحديث الخامس والأربعين جزم بأن فيه زنفلا العوفى الكذاب، وفى الحديث الثانى بعد المائتين ذكر راويا ثم قال نقلا عن رجال التجريح: إنهم كذبوه، وفى الحديث الرابع بعد المائتين وصف راويا فيه بأنه متروك، وغير ذلك من العبارات.

ومسلكه هذا يتصل بالدقة فى تقويم الحديث، فإن الواضح أن اختلاف العبارة فى تجريح الرواة مما تختلف به الأحكام، وهو مما يتصل بأقسام الجرح والتعديل التى أوردها علماء أصول الحديث:

٤ — كثيرا ما يذكر المؤلف الأسباب التى وردت من أجلها الأحاديث عن النبى صلى الله عليه وسلم: ففى الأحاديث التى تحمل الأرقام: ٧٠ — ١٠٤ — ١١٨ — ١٢٠ — ١٥٧ — ٣١٧ — ٣٤٦ — ٣٤٩ — ٣٦٧ — ٣٧٩ — ٨٠٠ — ٨٠٣ — ٨٠٤ — ٨١١ — ٨١٥ — ٨٢٥ — ٨٢٧ — ٨٢٨ —

---

(١) وقد أسهب ابن حجر فى كتابه تلخيص الحبير من ص ١٦ إلى ص ٢٠ فى بيان إسناد هذا الحديث ومعناه وتحديد القلة، والسيوطى يتفق معه فى بعض جهات بحثه، غير أنه انفرد ببيان ما يعتضد به هذا الحديث.

٨٢٩ — ٨٦٢ — ٨٩٠ — ٨٩٣ — ١٥٧٦ فى كل هــذه الأحاديث ، وفى كثير غيرها ينقل السيوطى عن الرواة أسبابا لورود الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وأحيانا يورد المناسبات التى روى فيها الصحابى الحديث ، فنى الحديثين الحادى والعشرين والأربعين بعد المائة ينقل عن الراوى المناسبة التى أورد فيها الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم .

٥ — يبين السيوطى فى سرده للأحاديث — أحيانا — بعض مايحتاج إلى البيان ، وذلك كما فى الحديث السبعين ، والثانى والسبعين بعد المائة ، والحديث الثامن والسبعين ومائة .

٦ — يختلف السيوطى فى تخريجه لأحاديث وردت فى كل من الجــامعين الصغير والكبير ، بالزيادة فى الكبــير ، والنقص فى الصغير ، ولعل ذلك لأنه بنى جامعه الصغــير على الاختصار وعدم الاستيعاب ، فهو — فيه — يكتفى بذكر مايراه مبينا للمرتبة ، على أنه قل أن يخلو حديث فيه من بيان مرتبته بالرمز الذى يدل عليه ، وذلك كما فى الحديث الثمانين وخمسمائة وألف الذى يتعلق بصــلاة ركعتى الجمعة ، فإنه خرجه فى الصغير هــكذا (حم ق د ن ه) عن جابر ، أما فى الكبــير فقد خرجه من اثنى عشر كتابا عن جابر ، ثم عن ثلاثة من المخرجين يروونه عن سليك بن هدبة الغطفانى .

وقد يتخلف هــذا المعنى فى بعض الأحاديث ، فيــترك التــقويم فى الكبــير ويذكره فى الصغير ، كما فى الحديث الحادى والثمانين والخمسمائة بعد الألف فقد اتفق الجامعان فى التخريج وامتاز الصغير بذكر مرتبة الحديث بعلامة الصحة والحسن [1] ، وقد يختلف الأمر — كما هو الأصل — فيقوم الحديث فى الجامع الكبير دون الصغير ، وذلك كما فى الحديث الرابع عشر بعد الستمائة والألف .

٧ — يورد الجامع الكبير رموزا من شأنها أن تدل على بعض الكتب ، ولكنها لاتدل القارئ على شيء ، لأن المؤلف لم يوردها من بين رموز الكتاب فى مقدمته .

ومن ذلك الرمز (ز) الذى ورد فى الحديث السابع والثلاثين بعد المائتين ويقول فيه : ز عن ثوبان ، والحديث الرابع والســبعين بعد السبعمائة والألف الذى يقول فيه ز عن أبى هريرة ، والحديث التاسع والثمانين بعد السبعمائة والألف الذى يقول فيه : ز عن زيد بن أرقم ، والحديث الثامن والأربعين بعد التسعمائة والألف الذى يقول فيه : ز والديلمى عن أبى هريرة ، والحديث السادس والستين بعد التسعمائة والألف الذى يقول فيه : ز عن أنس .

ومن الرموز التى يوردها فى الأحاديث ، وليست مما نبه عليه فى رموز الكتاب الرمز (بز) وقد ورد فى كثير من الأحاديث ، منها الحديث الحادى والعشرون بعد المائتين الذى يقول فيه : بز عن عائشة ، والحــديث الثالث والتسعون بعد الستمائة الذى يقول فيه بز خط عن

---

(١) خلافا لما نقلته اللجنة من أن الحديث مرموز له بالحسن فقط فى الجامع الصغير .

أبى هريرة والحديث، الثامن والأربعون بعد الأربعمائة والألف الذى يقول فيه : بزعق طس عن أبى هريرة ، والحديث السادس والخمــسون بعد التسعمائة والألف الذى يقول فيه : عب . . . . بزو ابن خزيمة . . — الخ، والحديث السابع والخمسون بعد التسعمائة والألف الذى يقول فيه : الشافعى وابن خزيمة بزحب عن العباس ، والحــديث السابع والســتون بعد التسعمائة والألف الذى يقول فيه: ع بزوابن خزيمة .

تلك هى أهم الملاحظات التى سنحت لنا عند مدارسة الكتاب، وفى غالبها مايشهد لهذا الكتاب بالدقة الفاحصة ، والأمانة فى العلم، والإخلاص للسنة ، وغزارة الاطلاع على المراجع الحديثية وغير ذلك ،مما هو جدير بالإمام السيوطى رحمة الله عليه .

الجامع الصغير

للحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ

نستطيع — فى مستهل دراستنا لهذا الكتاب — أن نبادر فنلخص ماقاله مؤلفه عنه: إن الجامع الصغير لباب خال عن القشر، وليس فيه وضاع ولا كذاب، ولذلك فاق الكتب المؤلفة فى هذا النوع كالفائق والشهاب[١] ، وأنه حوى من نفائس الصناعة الحديثية مالم يودع قبله فى كتاب ، وأنه رتبه على حروف المعجم مراعيا أول الحديث فما بعده تسهيلا على الطلاب ، وأنه مقتضب من الكتاب الكبير الذى قصد فيه جمع الأحاديث النبوية بأسرها — وقد سبق كلامنا عليه .

ونضيف إلى ذلك ماقاله الشيخ يوسف النبهانى فى كتابه الفتح الكبير فى ضم الزيادة إلى الجامع الصغير[٢] : وقد وقع لكتابه هذا القبول التام ، وعم النفع به فى سائر البلاد الإسلامية الخاص والعام .

وفى الواقع أن هذا الكتاب — لقصر أكثر الأحاديث الواردة فيه، وتخير المؤلف لها من كنوز السنة ، وسهولة عباراتها — قد استطاع أن يتبوأ مكانته فى نفوس محبى الحديث النبوى ، والحريصين على التضلع من منهله العذب الروى، حتى سنح الانتفاع به لكل قارئ ، وأمكن أن يكون سلوى لكل ناشد ، يبتغى المتعة العلمية والراحة النفسية .

وقد اشتهر على الألسنة وفى بطون الكتب أن عدد أحاديث هذا الكتاب هى عشرة آلاف وتسعمائة وأربعة وثلاثون حديثا، وقد طعن النبهانى فى مقدمة كتابه الفتح الكبير بأن ماذكروه من ذلك العدد من غير تحقيق، واستظهر أن جميعهم قد قلد فى ذلك شارحه الشيخ المناوى — وهو لم يعده بنفسه — فذكر ماذكره .

ثم قال : والصحيح ماذكرته هنا، لأنى عددته بنفسى فوجدته عشرة آلاف حديث يزيد قليلا نحو العشرة ، والفرق كبير بين ماذكرته وماذكروه[٣] .

---

(١) مراده كتاب الفائق فى اللفظ الرائق ، وهو لابن غنايم (غانم) وهو جمال الدين محمد بن عبد الله بن على بن محمد بن سليمان المتوفى سنة ٧٤٤هـ قال فى كشف الظنون ج٢ ص ١٢١٧ ما معناه : جمع فيه أحاديث من الرقائق على نحو الشهاب مجردة عن الأسانيد ، مرتبة على الحروف ، فهو من النوع الذى يريده السيوطى من ناحية الترتيب على الحروف وهو غير الفائق للزمخشرى فإنه فى غريب الحديث وهناك أيضا الفائق فى المواعظ والرقائق للشيخ صدر الدين محمد البارزى المتوفى سنة ٧٨٥ هـ وكلاهما غير داخل فى هذه المقارنة . ا هـ كشف الظنون .

أما الشهاب فهو شهاب الأخبار فى الحكم والأمثال والآداب من الأحاديث النبوية للقاضى أبى عبد الله محمد بن سلامة ابن جعفر القضاعى الشافعى المتوفى سنة ٤٥٤ هـ نقل فى كشف الظنون ج ٢ ص ١٠٦٧ عن مؤلف الشهاب أنه قال : جمعت فى كتابى هذا مما سمعته من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم ألف كلمة من الحكمة فى الوصايا والآداب والمواعظ، وجعلتها مسرودة مبوبة محذوفة الأسانيد ، مبوبة أبوابا على حسب تقارب الألفاظ ، ثم أوردت مائتى كلمة ، وختمت الكتاب بأدعية مروية عنه صلى الله عليه وسلم، وأفردت للأسانيد جميعها كتابا يرجع فى معرفتها إليه . ا هـ

(٢) الفتح الكبير ج ١ ص ٣ (٣) الفتح الكبير ج ١ ص ٦

ومن حاول أن يعرف ماتناوله هذا الكتاب العظيم من أبواب السنة وجده حاويا لكل الأبواب الجامعة لأمور الدين، والتى توردها الكتب الجوامع.

ولنضرب لذلك أمثلة نراعى فيها ترتيب الكتاب :

١ — فمن أحاديث العقائد: أول حديث فيه « آتى باب الجنة فأستفتح . . . . . » الحديث من رواية أحمد ومسلم عن أنس ، وهو حديث صحيح .

والحديث الذى يليه وهو: « آخر من يدخل الجنة رجل يقال له جهينة . . » وهو من رواية الخطيب فى رواة مالك عن ابن عمر ، وهو حديث ضعيف .

وكذلك الحديث الذى يليه وهو: « آخر قرية من قرى الإسلام خرابا المدينة» وهو من رواية الترمذى عن أبى هريرة . . . . وهكذا .

٢ — ومن أحاديث الآداب: « آخر ما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم تستح فاصنع ماشئت» وهو من رواية ابن عساكر فى تاريخه عن أبى مسعود البدرى، وقد أورده فى حرف إن بلفظ: « إن مما أدرك الناس . . . » لأحمد والبخارى وأبى داود وابن ماجه عن ابن مسعود ، وأحمد عن حذيفة ، وهو حديث صحيح .

ومنها حديث: « آفة الدين ثلاثة : فقيه فاجر ، وإمام جائر، ومجتهد جاهل » وهو من رواية الديلمى فى مسند الفردوس .

وكذلك حديث: «آكل كما يأكل العبد، وأجلس كما يجلس العبد» وهو من رواية ابن سعد وأبى يعلى وابن حبان فى الصحيح عن عائشة .

٣ — ومن أحاديث الأحكام: «آمروا النساء فى بناتهن» وهو لأبى داود والبيهقى عن ابن عمر ، وهو حديث حسن .

ومنها حديث: « إيت حرثك أنى شئت، وأطعمها إذا طعمت، واكسها إذا اكتسيت، ولا تقبح الوجه ولاتضرب » من رواية أبى داود عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وهو حديث حسن.

وكذلك حديث: « ائذنوا للنساء بالليل إلى المساجد» رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذى عن ابن عمر ، وهو صحيح .

٤ — ومن أحاديث الطب: «ائتدموا بالزيت وادهنوا به ، فإنه يخرج من شجرة مباركة» من رواية ابن ماجه والحاكم والبيهقى فى شعب الإيمان ، وهو صحيح .

وحديث: « أبردوا بالطعام فإن الحار لا بركة فيه» ، وهو من رواية الديلمى فى الفردوس عن ابن عمر ، والحاكم عن جابر وعن أسماء . . . الخ .

وكذلك حديث : « اتقوا صاحب الجذام كما يتقى السبع ، إذا هبط واديا فاهبطوا غيره » رواه ابن سعد عن عبد الله بن جعفر .

٥ — ومن أحاديث الترغيب: «اتق الله حيثما كنت، وأتبع السيئة الحسنة تمحها، وخالق الناس بخلق حسن» رواه أحمد والترمذى والحاكم والبيهقى فى الشعب عن أبى ذر، وأحمد والترمذى والبيهقى فى الشعب عن معاذ، وابن عساكر عن أنس، ومنها حديث: «اتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم، فإن الله تعالى يصلح بين المؤمنين يوم القيامة» رواه أبو يعلى والحاكم عن أنس.

وكذلك حديث: «اتقوا الله وصلوا أرحامكم» رواه ابن عساكر عن ابن مسعود بسند ضعيف.

٦ — ومن أحاديث الترهيب: «اتقوا البول فإنه أول ما يحاسب به العبد فى القبر» رواه الطبرانى فى الكبير عن أبى أمامة.

وحديث: «اتقوا الحديث عنى إلا ما علمتم، فمن كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار، ومن قال فى القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار» رواه أحمد والترمذى عن ابن عباس، حسن.

وكذلك حديث: «اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة» رواه أحمد والطبرانى فى الكبير والبيهقى فى الشعب عن ابن عمر، صحيح.

٧ — ومن أحاديث بيان فضل العلم والعمل حديث: «إذا أتى على يوم لا أزداد فيه علما يقربنى إلى الله تعالى فلا بورك لى فى طلوع شمس ذلك اليوم» رواه الطبرانى فى الأوسط وابن عدى وأبو نعيم فى الحلية عن عائشة، ضعيف.

وكذلك حديث: «إذا أراد الله بعبد خيرا فقهه فى الدين وألهمه رشده» البزار عن ابن مسعود حسن.

وحديث: «إذا علم العالم فلم يعمل كان كالمصباح يضىء للناس ويحرق نفسه» رواه ابن قانع فى معجمه عن سليك الغطفانى، ضعيف.

٨ — ومن أحاديث بيان فضل الصحابة: «إذا أراد الله برجل من أمتى خيرا ألقى حب أصحابى فى قلبه» رواه الديلمى فى الفردرس عن أنس. ضعيف.

وحديث: «أرأف أمتى بأمتى أبو بكر، وأشدهم فى دين الله عمر...» الحديث رواه أبويعلى عن ابن عمر. ضعيف.

ومنها: «استوصوا بالعباس خيرا فإنه عمى وصنو أبى» رواه ابن عدى عن على، ضعيف.

٩ — ومن أحاديث فضائل القرآن: «إذا زلزلت تعدل نصف القرآن، وقل يأيها الكافرون تعدل ربع القرآن، وقل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن» رواه الترمذى والحاكم والبيهقى فى الشعب عن ابن عباس بسند صحيح.

ومنها حديث: «استذكروا القرآن فلهو أشد تفصيا من صدور الرجال من النعم فى عقلها». رواه أحمد والشيخان والترمذى والنسائى عن ابن مسعود، صحيح.

وحديث: «اسم الله الأعظم الذى إذا دعى به أجاب فى ثلاث سور من القرآن فى البقرة وآل عمران وطه» . رواه ابن ماجه والطبرانى فى الكبير والحاكم عن أبى أمامة ، صحيح .

١٠ — ومن أحاديث الهدى النبوى فى الدعاء: «إذا صليت الصبح فقل قبل أن تكلم أحداً اللهم أجرنى من النار سبع مرات . . . »[١] الحديث رواه أحمد وأبوداود والنسائى وابن حبان عن الحارث التيمى ، صحيح .

ومنها حديث: «إذا طنت أذن أحدكم فليذكرنى وليصل على. . .»[٢] الحديث رواه العقيلى فى الضعفاء والطبرانى فى الكبير ومسلم وابن عدى عن أبى رافع ، ضعيف .

وحديث: «إذا عطس أحدكم فليقل : الحمد لله رب العالمين، وليقل له يرحمك الله ، وليقل هو : يغفر الله لنا ولكم» [٣] رواه الطبرانى فى الكبير والحاكم والبيهقى فى الشعب عن ابن مسعود وآخرون ، صحيح .

١١ — ومن أحاديث فضل الذكر: «إذا مررتم برياض الجنة فارتعوا . قالوا: وما رياض الجنة ؟ قال : حلق الذكر» [٤] رواه أحمد والترمذى والبيهقى فى الشعب عن أنس ، صحيح .

ومنها حديث: «اذكر الله فإنه عون لك على ما تطلب»[٥] رواه ابن عساكر عن عطاء بن أبى مسلم مرسلا . ضعيف .

وحديث: «أربع أفضل الكلام لا يضرك بأيهن بدأت: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر . .» [٦] رواه ابن ماجه عن سمرة ، صحيح .

١٢ — ومن أحاديث الشمائل النبوية: «كان صلى الله عليه وسلم إذا أتى باب قوم لم يستقبل الباب من تلقاء وجهه . . . . »[٧] الحديث رواه أحمد وأبو داود عن عبد الله بن بسر ، صحيح .

ومنها حديث: «كان صلى الله عليه وسلم إذا أتاه الأمر يَسُرّه قال: الحمد لله الذى بنعمه تتم الصالحات ، وإذا أتاه الأمر يكرهه قال : الحمد لله على كل حال» [٨] رواه ابن السنى فى عمل اليوم والليلة والحاكم فى المستدرك عن عائشة ، صحيح .

وحديث: «كان صلى الله عليه وسلم إذا أراد الحاجة لم يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض»[٩] رواه أبو داود والترمذى عن أنس وعن ابن عمر ، والطبرانى فى الأوسط عن جابر ، صحيح .

وهكذا يجد القارئ نفسه فى هذا الكتاب بين روضات دمثات يستمتع بعبيرها ، ويتنقل بين أزاهيرها ، فلا يعتريه ملل مع كثرة ما يفيده من تلك الفيوضات النبوية الكريمة .

---

(١) الجامع الصغير ج ١ ص ٣٠
(٢ ، ٣) الجامع الصغير ج ١ ص ٣١
(٤) الجامع الصغير ج ١ ص ٣٥
(٥) الجامع الصغير ج ١ ص ٣٧
(٦) الجامع الصغير ج ١ ص ٣٨
(٧) الجامع الصغير ج ١ ص ١٠٠
(٨ ، ٩) الجامع الصغير ج ١ ص ١٠١

وقد أردنا بهذه الشواهد التى ذكرناها مجرد ضرب المثل ليتصور القارئ بعض ما فى الكتاب من غزارة علم ، وصنوف أدب وحكم ، وبذلك يسعى إلى اقتنائه ، ثم يلتمس الإفادة مما كتب عليه العلماء من شروح لهذه الدرر النفيسة .

ونعود بعد ذلك إلى بيان طريقة الكتاب فى عرضه للأحاديث النبوية وتخريجها فنرى :

١ — أنه يذكر الأحاديث على ترتيب الحروف — كما قلنا — مراعيا الحرف الأول ثم الذى يليه والكلمة الأولى ثم التى تليها غالبا ، مؤثرا اختيار جوامع الكلم النبوى من الأحاديث القصار ، لتكون أيسر تناولا وأسهل حفظا ، فإن ذكر بعض الأحاديث المتوسطة فذلك بالنسبة إلى عدد الأحاديث القصار قليل ، وربما دعاه إلى ذلك عظة تستدعى الإطناب كما فى حديث : « أما إنكم لو أكثرتم من ذكر هاذم اللذات . . . . »(١) ، أو دعــاء فى ضراعة اقتضت بعض التطويل كحديث . «اللهم إليك أشكو ضعف قوتى ... »(٢) ، أو كان وصية فى أمر ذى بال وشأن كما فى حديث : «إن الله تعالى أمرنى أن أعلمكم مما علمنى . . »(٣) أو كان من الأحاديث القدسية المتآخذة المعانى كحديث : «إن الله تعالى يقول يوم القيامة يا ابن آدم مرضت فلم تعدنى . . . »(٤) ، أو كان من المعانى المترابطة التى تدعو الحاجة إلى عرضها كما هى كحديث : «إن أحدكم يجمع خلقه فى بطن أمه . . »(٥) ، أو كان تنويها ببعض أركان الإسلام كما فى حديث : « أول ما افترض الله عز وجل على أمتى الصلوات الخمس . . . »(٦) ولئن ذكر بعض الأحاديث الطوال فلأن المقام اقتضى إيرادها استكمالا لأنواع الأحاديث وقد يكون ذلك فى الخطب النبوية كما فى حديث : « أما بعد فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى . . . »(٧) وحديث : «أما بعد فإن الدنيا خضرة حلوة . . . »(٨) ، وقد يكون فى الأدعية كحديث : «اللهم إنى أسالك رحمة من عندك تهدى بها قلبى . . . . . »(٩)

٢ — وأنه يتبع نص الحديث فى أى نوع كان بمن خرجه من أئمة الحديث ، والكتب التى كانت مأخذا له فيه ، مبينا ذلك بالرمز الذى يبينه إن كان من الرموز التى أوردها فى المقدمة ، وبالاسم إن لم يكن كذلك ، ثم يذكر اسم الصحابى الذى روى الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم ، فإن كان موقوفا ولو فى بعض رواياته نبه على ذلك ، ثم يذكر درجة الحديث بالرمز الذى عرف عنه دون أن ينبه عليه فى المقدمة ، ولو أنه كان قد نبه على الرموز التى تدل على درجة الحديث لكان أدق لصنعه لكنا عرفناه من تتبع التقويم لأحاديث الكتاب ، وتنبيهات الشراح والناشرين ، وقد وجدنا بهذا المعنى تنبيها فى أول صفحة فى الكتاب قبل خطبة المؤلف يقول : الحروف المرموز بها إلى الحديث الصحيح (صح) والحسن (ح) والضعيف (ض) وضعت فى كتاب الجامع الصغير عقب رواة الحديث .

---

(١) الجامع الصغير ج ١ ص ٦٣
(٢) الجامع الصغير ج ١ ص ٥٧
(٣) الجامع الصغير ج ١ ص ٦٨
(٤) الجامع الصغير ج ١ ص ٧٧
(٥) الجامع الصغير ج ١ ص ٨٧
(٦) الجامع الصغير ج ١ ص ١١٣
(٧) الجامع الصغير ج ١ ص ٦٤
(٨) الجامع الصغير ج ١ ص ٦٤
(٩) الجامع الصغير ج ١ ص ٥٧

والواقع أن المؤلف لا يلتزم ذلك التزاما مطردا مما يجعل بعض الشارحين يضطر إلى البحث عن مرتبة الحديث ، ثم ينبه عليها

أما رموز الكتاب التى نبه المؤلف عليها فى مقدمته بالنسبة لأكثر المخرجين فهى : (خ) للبخارى — (م) لمسلم — (ق) لهما — (د) لأبى داود — (ت) للترمذى — (ن) للنسائى — (٥) لابن ماجه — (٤) لهؤلاء الأربعة — (٣) لهم إلا ابن ماجه — (حم) لأحمد فى مسنده (عم) لابنه عبد الله فى زوائده — (ك) للحاكم ، فإن كان فى المستدرك أطلق وإلا بينه — (خد) للبخارى فى الأدب — (تخ) له فى التاريخ — (حب) لابن حبان فى صحيحه — (طب) للطبرانى فى الكبير — (طس) له فى الأوسط (طص) له فى الصغير — (ص) لسعيد بن منصور فى سننه — و(ش) لابن أبى شيبة — (عب) لعبد الرزاق فى الجامع — (ع) لأبى يعلى فى مسنده — (قط) للدارقطنى فإن كان فى السنن أطلق وإلا بين — (فر) للديلمى فى مسند الفردوس — (حل) لأبى نعيم فى الحلية — (هب) للبيهقى فى شعب الإيمان — (هق) له فى السنن — (عد) لابن عدى فى الكامل — (عق) للعقيلى فى الضعفاء — (خط) للخطيب ، فإن كان فى التاريخ أطلق ، وإلا بين .

والسيوطى يكتفى بهذه الرموز ، ولا ينبه على بقية من أخذ عنهم ، وقد ذكرهم بأسمائهم ، فى ثنايا الكتاب ، ومنهم ابن عساكر فى أماليه ، ووكيع فى الغرر ، وابن مردويه فى التفسير ، وأبو بكر بن الأنبارى فى المصاحف ، وأبو الشيخ فى الثواب ، وابن سعد ، والبغوى فى معجمه ، والباوردى فى المعرفة ، والطيالسى ، والضياء فى المختارة ، وابن أبى عاصم فى السنة ، والشيرازى فى الألقاب ، والبيهقى فى الأدب ، وابن أبى الدنيا فى ذم الغيبة ، والحكيم فى نوادر الأصول ، وأبو قرة الزبيدى فى سننه ، وابن خزيمة ، وأبو بكر بن لال ، وعبد الغنى بن سعيد فى إيضاح الأشكال ، والحلوانى ، والرويانى ، وأبو الشيخ فى الأذان ، وأبو حميد الساعدى .... ، .... وغير هؤلاء كثير :

ولو أنه — رحمه الله — نبه على ذلك فى مقدمته ولو بإشارة عابرة لأراح القارئ من الوقوف عند الأسماء ، فقد لا تكون له دراية بدلالة الاكتفاء التى تدرك بالعقل دون احتياج إلى النص .

وفى الحق أن المتتبع للكتاب يلمس من النظرة الأولى — ودون تعمق فى الدراسة — أن هناك جهدا جهيدا فى استخلاص هذه المجموعة المختارة من الأحاديث ، مع ما تقيد به مؤلفه من إيثاره الأحاديث الموجزة من جوامع الكلم ، فإنه فى الصفحة الواحدة من هذا الكتاب نرى أنه رجع فى الأحاديث التى أوردها فيها إلى مالا يقل عن خمسين كتابا من أمهات كتب الحديث ، حتى استوت له تلك المجموعة التى يطمئن إلى تقديمها للدارسين فى حدود ما قيد به نفسه وهو بصدد اختياره.

يضاف إلى ذلك أن كثرة كاثرة من هذه المراجع يتيه الباحث عنها فلا يجدها ، وإذا وجد فإنه لا يجد إلا القليل منها ، وإذا وجد ذلك القليل فهيهات له أن يستطيع الانتقاء منه على هذا الوجه المؤسس على ملكة حديثية خارقة لما يتصوره الإنسان فى أية ملكة يظفر بها دارس أو محدث.

٣ – وفى هذا المقام نستطيع أن نسجل أن حرص المؤلف على الاختصار متنا وتخريجا وتقويما أعانه على ضبط الكتاب وسرعة إخراجه وتقديمه إلى الدارسين أكثر تهذيبا ، وأعظم ترتيبا ، وأقرب تناولا ، وأيسر تداولا ، حتى أنه – مع ما وصف به من أنه مختصر من الجامع الكبير – كتب له الظهور قبل الجامع الكبير الذى وصف بأنه أصل لهذا الصغير ، وقد أعيا على الباحثين إخراج هذا الأصل بعد أن ظل مختفيا زهاء خمسة قرون :

٤ – كما نستطيع أن نسجل أيضا أنه يبدو لنا أن المؤلف على طريقته فى توزيع المجهودات وملاحقة المؤلفات كان يشتغل بوضع الكتابين معا فى وقت واحد قبل اعتراض ما يحول دون تحقيق أمانيه : من ضعف يقعده عن العمل ، أو موت مفاجئ ، ولعل هذا هو السبب فيما وقع من وجود بعض أحاديث فى الجامع الصغير ليس لها وجود فى أصله الجامع الكبير ، وقد بينت ذلك – مشكورة – لجنة تحقيق الكبير فيما أخرجته من أعداد ، وأوردت بالفعل نصوص تلك الأحاديث بأرقامها من الجامع الصغير من النسخة التى طبعت مرقمة لأحاديث هذا الكتاب .

٥ – كما نسجل أن هناك مشابه بين الجامعين ، ولا غرابة فى ذلك وقد خرجا من منبع واحد ، فطريقة العرض مشتركة فى الجملة : فكل منهما يبدأ بإيراد لفظ الحديث ثم يخرجه بالرموز – وإن اختلفت بعض الاختلاف الذى سنبينه – ثم يورد كل منهما راوى الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم مع بيان وَقْفِه إن كان ، وأن هناك اختلافات بينهما قد يكون مردها إلى الاستيعاب فى أحدهما والاختصار فى الآخر ، فالجامع الكبير كثيرا ما يورد الأحاديث المطولة على عكس الجامع الصغير – كما أشرنا إلى ذلك – وفى تخريجه لأحاديث الكبير يحاول الاستيعاب حتى يصل فى تخريج الحديث الواحد إلى صفحة أو يزيد ، وقد يكون المتن مع ذلك سطرا أو أقل ، ولا نظير لذلك أبدا فى الجامع الصغير .

٦ – على أن رموز التخريج فى الجامعين مختلفة فى الجملة ، فمنها رموز يذكرها المؤلف فى الجامع الصغير ولا يذكرها فى الكبير وذلك مثل (ق) للشيخين و (٤) لمن عدا الشيخين من الستة و (٣) لهم إلا ابن ماجه ، و(خد) للبخارى فى الأدب ، و(تخ) له فى التاريخ .

كما أن منها رموزا ذكرها فى الجامع الكبير وليست من رموز الصغير ، وذلك مثل (ض) للضياء المقدسى ، و (ط) لأبى داود الطيالسى ، و(كر) لابن عساكر .

وأما الرموز المستعملة فى الصغير لتقويم الأحاديث فلم يستعملها فى الكبير اكتفاء بما أورده من قواعد لهذا الخضم الحافل من كتب التخريج :

٧ – إنه بالنسبة للكتب التى نص على صحتها لا يقوم أحاديثها اكتفاء بهذا النص ، وبالنسبة للكتب التى نص على ضعفها لا يقوم أحاديثها اكتفاء بهذا النص أيضا ، أما الكتب التى خلطت بين الصحيح والحسن والضعيف فإنه بينها غالبا بالكلمات لا بالرموز .

وفى ختام دراستنا لكتاب الجامع الصغير نعود فنشير إلى أن خير دليل على مكانته الحديثية الرفيعة أنه رزق من الذيوع والانتشار ما قل أن يظفر بمثله كتاب من نوعه ، ولهذا تناوله فحول العلماء من المحدثين وغيرهم بالشرح .

شرحه الشيخ شمس الدين محمد بن العلقمى الشافعى المتوفى سنة تسع وعشرين وتسعمائة فى كتابه الذى سماه الكوكب المنير فى مجلدين ، لكنه قد يترك أحاديث بلا شرح لكونها غير محتاجة إليه ، وشرحه الشيخ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد المتبولى الشافعى ، المتوفى سنة ثلاث وألف فى كتاب سماه بالاستدراك النضير على الجامع الصغير ، ذكر فيه أن ابن العلقمى أطال فيما لا يحتاج إليه ، واختصر فيما يحتاج ، بل ترك أحاديث فشرحها مفصلا ، وقدم له بمقدمة فى أصول الحديث فى مجلد ، كما شرحه الشيخ شمس الدين المدعو بعبد الرؤوف المناوى الشافعى المتوفى سنة إحدى وثلاثين وألف فى كتابه الذى سماه فيض القدير فى خمسة أجزاء ، وسنتناوله بالدراسة فى كتب الشروح بإذن الله ، ثم اختصره بعضهم وسماه التيسير ، كما شرحه الشيخ على بن أحمد بن محمد المشهور بالعزيزى البولاقى الشافعى المتوفى عام سبعين وألف للهجرة فى كتاب سماه السراج المنير بشرح الجامع الصغير فى أربعة أجزاء ، كما أن للحفنى محمد بن سالم حاشية مطبوعة بهامش شرح العزيزى على الجامع الصغير .

ويبدو أن أعظم شرح لهذا الكتاب هو كتاب فيض القدير للمناوى ، فقد تحققت به الغنية فى خدمة أحاديثه على مختلف أبوابها وأغراضها عن طلب شىء آخر ، ويمتاز شرحه هذا بأن لمؤلفه مع السيوطى مناقشات فى بعض ما أورده فى تقويم الأحاديث من صحة أو حسن أو ضعف ، وأنه يؤيد رأيه بنقول عن العلماء تؤكد وجهة نظره فيما اختلف فيه مع السيوطى فى درجة بعض الأحاديث .

رحم الله الإمام السيوطى ، وجزاه عن إخلاصه للعلم والدين خير الجزاء .

كنوز الحقائق فى حديث خير الخلائق

للعلامة زين الدين عبد الرؤوف المناوى المتوفى سنة ١٠٣١ هـ

نعود فنعتذر عن ذكر هذا الكتاب لمؤلف عاش فترة قصيرة بعد القرن العاشر المحدد نهاية للزمن فى عنوان هذا الكتاب، نعتذر بأن قرب عهده بنهاية تلك العصور ، بل إن زهرة حياته التى تكونت فيهاملكته العلمية أمضاها فى القرن العاشر .

وإذا كنا قد اعتذرنا فى الإتحافات السنية بأنه لم يرد إلينا فى الأحاديث القدسية مؤلف سواه لمصرى فى تلك الفترة التى تناولتها دراستنا، وكان هناك أمرا ضروريا ، فإنا نقـــول هنا غير ذلك : وهو أن الكتاب صورة تستكمل بها دراسات الجوامع فى تلك العصور، ونضيف إلى ذلك أنه تأثر كثيرا بكتاب الجامع الصغير الذى مارسه شرحا وتخريجا وتقويما فى كتابه فيض القدير، فأراد أن يؤلف كتابا يقرب نهجه من نهجه فى الترتيب على الحروف ، وإن كان قـــد تصرف بإضافة بعض أحاديث إلى أحاديث الجامع الصغير استقاها من مراجع لم يذكرها الإمام السيوطى، وحذف كثيرا مما اختاره السيوطى لأنه لايتفق مع منهجه الذى اختاره لنفسه ، وكأنه يريد بذلك أن يـــبرز لنفسه شخصية مستقلة .

وقد وصف كتابه فى الخطبة التى قدمه بها بما يشوبه بعض المبالغة حيث قال:[1]إنه كتاب عجاب ، من تأمله دخلت عليه المسرة من كل باب ، وأنه جمع فيه زهاء عشرة آلاف حديث ، فى عشرة كراريس ، كل كراس ألف حديث ، وفى كل ورقة مائة حديث ، تقرأ بالعرض على العادة ، وفى نصف العرض بالطول، ومن أعلى إلى أسفل، ومن أسفل إلى أعلى، ثم بين ذلك بقوله : كل نصف سطر مستقل بنفسه .

ومن البين أنه إذا كان كل نصف سطر مستقلا بنفسه أمكنت القراءة بالعرض على العادة وفى نصف العرض بالطول، ومن أعلى إلى أسفل، ومن أسفل إلى أعلى كما ذكر المؤلف .

وإليك مثالا من الكتاب[1] :

أعبد الناس أكثرهم تلاوة للقرآن (فر)	أعتق أم ابراهيم ولدها (ق)
أصبحوا بالصبح فإنه أعظم للأجر (حم)	أصدق الحديث ما عطس عنده (ط)
أصدق الطيرة الفأل (ع)	أصلح بصرك (ط)
أصلح الناس ولو تعنى الكذب (ط)	أصل النفاق الذى بنى عليه الكذب (فر)

---

(١) هامش الجامع الصغير ج ١ ص ٣

فنى هذه المجموعة يمكن للقارئ أن يقرأ السطر عرضا على الطبيعة ، وعرضا على العكس ، بأن يقرأ النصف الثانى للسطر قبل الأول ، وفى كل من نصفى السطر حديث كامل ، كما يمكنه أن يقرأ النصف الأول من السطر الأول ، ثم يقرأ النصف الأول من السطر الثانى حتى نهاية الصفحة ، وهكذا فى الأنصاف الثانية من السطور من الجانب الثانى ، ومن أراد أن يقرأه من الأسفل إلى الأعلى مراعيا كل السطور أو أنصافها من أى جانب أمكن له ذلك .

وهذه الطريقة كان مبدأ ظهورها فى أواخر العصر العباسى منذ ضعفت الملكات فى العربية ، فاتجهت الأذهان إلى استكمال النقص فى الملكات بإظهار البراعة ، والاختراع فى الصناعة ، وأشاع بينهم الكتابة بما يقرأ طردا وعكسا على ألوان مختلفة ووجوه متعدده ، كما كانوا يكتبون الرسائل بحروف كلها معجمة ، أو بحروف كلها مهملة إلى صور أخرى عديدة لا مجال لاستيعابها الآن ونحن فى مجال الدراسة الحديثية ، ومن أراد أن يتصور هذا فليرجع إلى مقامات الحريرى .

وقد كان جديرا بالمؤلف — وهو من رجال الحديث والمنتسبين إلى هذه الصناعة التى هى أشرف الصناعات — أن يعنى بالحقائق تطبيقا لهذا الاسم الذى اختاره عنوانا لهذا الكتاب ، ولتلك الصفات التى ذكرها فى تقديمه له ، من أنه فصوص ياقوتية أو عقود زبرجدية أو قلائد زمردية . . . ، فإن الحديث النبوى فى ذاته ، ولا سيما إذا صحت روايته عن السيد المعصوم صلى الله عليه وسلم محقق لتلك المعانى دون هذه القيود والتكلفات .

ولعلنا بعد هذا التصوير نضيف إلى أعذارنا السابقة عذرا جديدا فى دراسة هذا الكتاب ، وعرض صفاته على القارئ الكريم ، لأننا بذلك نعرض صورة لما وصلت إليه دراسة السنة النبوية من الوقوع فى شباك هذه التكلفات .

ولقد ترك هذا المسلك أثرا سيئا فى عدم ترتيب أحاديث الكتاب على الحروف والكلمات كما فعل الإمام السيوطى — رحمة الله عليه — وفى عدم التزام التخير المعنوى لأقوى الأحاديث ، فإن التقيد بعدد الكلمات يلجئه إلى جمع ما يسمى حديثا إلى جنب آخر من شكله ، وإن لم تصح النسبة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، فتصبح التخيرات الأصلية ضحية لما ألزم به نفسه من القراءة طردا وعكسا ويمينا ويسارا وصعودا ونزولا .

ولهذا وصفه صاحب الرسالة المستطرفة وهو يترجم لمؤلفه بأن كتابه هذا مشحون بالأحاديث الضعيفة والموضوعة ،وذكر أن فى رموزه بعض تحريف يغلب على الظن بأنه من النساخ(١) .

---

(١) الرسالة المستطرفة ص ١٣٨

وهذا الحكم أيضا صحيح ، فقد لمسناه فى رمزه بحرف النون للقضاعى، فإنه لا يناسب المرموز له ، ولا معنى لذكر حرف النون مرة ثانية بعد أن رمز به للنسائى قبل ذلك .

ونعود إلى وصف الكتاب بأنه لون من ألوان جمع السنة ، وأن من مظاهر هذا اللون فيما لمسناه من الكتاب ما يأتى :

١ — من الواضح أن المؤلف اختار أحاديثه قصارا لا يتجاوز كل منها مع تخريجه نصف السطر ، خلافا لما رأيناه من طريقة الجوامع فى هذا العصر من جمع الأحاديث الطوال إلى جانب المتوسطة والقصار ، على التصوير الذى بيناه فى كل من الجامعين الكبير والصغير .

٢ — أكثر المؤلف من المراجع الحديثية وإن لم تكن ملتزمة الصحة أو الحسن ، بل إن بعضها مورد للأحاديث الضعيفة والمنكرة كالديلمى وابن النجار وابن عساكر ، وقد فعل ذلك تنفيذا لما التزمه من التقيد بهذه الأحاديث القصيرة ، ليمكن قراءتها بالطول وبالعرض وبنصفه ، ومن أعلى إلى أسفل وعكسه كما أراد .

٣ — يتفق مع كل من الجامعين الكبير والصغير فى كثير مما اختاره من رموز للمراجع الحديثية ، كما وضع رموزا جديدة لمن ذكرهم السيوطى بالاسم فى كل من الجامعين ويتبين ذلك فيما يأتى :

(خ) للبخارى فى صحيحه — (م) لمسلم — (ق) لهما — (د) لأبى داود — (ت) للترمذى (ن) للنسائى — (ه)لابن ماجه — (٤) لهؤلاء الأربعة — (٣) لهم إلا ابن ماجه — (حم) للامام أحمد فى مسنده — (ما) للامام مالك فى الموطأ — (عم) لابن الإمام أحمد — (ك) للحاكم — (خد) للبخارى فى الأدب — (تخ) له فى التاريخ — (ضا) للضياء المقدسى فى المختارة (ط) للطبرانى — (بز) للبزار — (عب) لعبد الرزاق — (ش) لابن أبى شيبة — (ع) لأبى يعلى الموصلى — (قط) للدارقطنى — (فر) للديلمى —(حل) لأبى نعيم— (هق) للبيهقى — (عد) لابن عدى — (عق) للعقيلى — (خط) للخطيب البغدادى — (كر) لابن عساكر — (قا) لابن قانع — (أبو) لأبى الشيخ ابن حبان — (ن) للقضاعى — (سع) لابن سعد فى الطبقات — (خر) للخرائطى — (طيا) لأبى داود الطيالسى — (حك) للحكيم الترمذى فى النوادر — (نجا) لابن النجار — (حا) للحارث فى مسنده — (عبد) لعبد بن حميد — (يا) لابن أبى الدنيا القرشى — (سن) لابن السنى — (شير) للشيرازى — (يه) لابن مردويه — (نيع) لابن منيع — (غز) للغزالى — (ضر) لابن ضريس .

ومن عرض هذه الرموز ترى أنه اتفق مع الجامعين فى كثير منها ، وأنه استقل بوضع رموز جديدة لمن كان يذكرهم السيوطى بالأسماء فى جامعيه : كابن سعد والحكيم الترمذى وعبد بن حميد وتلك ضرورة ألجأته إليها رغبته فى الاختصار الشديد فى التخريج كما اختصر فى المتون تحقيقا لما التزم به من عدم إيراد حديث أكثر من نصف سطر متنا وتخريجا، كما أنه لبّس بعض الرموز ببعض ، فذكر النون مرة رمزا للنسائى وأخرى للقضاعى،وإن كان صاحب الرسالة المستطرفة يبين أن ذلك من تحريف النساخ .

الفصل الرابع

كُتُبُ الزَّوَائِدِ

● مجمع الزوائد للهيثمى .

● المطالب العالية لابن حجر .

كتب الزوائد

تمهيـد :

أولا : فى المقصود بالزوائد وما وضع فيها من المؤلفات :

يصور لنا الإمام السيد محمد بن جعفر الكتانى المتوفى سنة ست وأربعين وثلاثمائة وألف الزوائد فى كتابه الرسالة المستطرفة [1] ويذكر ما ألف فيها من الكتب فيقول :

إن الزوائد هى الأحاديث التى يزيد فيها بعض كتب الحديث على بعض آخر معين منها ، كزوائد ابن ماجه على كتب الحفاظ الخمسة للشهاب البوصيرى [2] سماه مصباح الزجاجة فى زوائد ابن ماجه فى مجلد ، وفوائد المنتقى لزوائد البيهقى له أيضا ، ضمنه زوائد البيهقى فى سننه الكبرى على الكتب الستة ، وإتحاف السادة المهرة الخيرة بزوائد المسانيد العشرة أى على الكتب الستة له أيضا وقد اختصره ، والمطالب العالية فى زوائد المسانيد الثمانية للحافظ ابن حجر ، وهى مسند ابن أبى عمر العدنى ، ومسند أبى بكر الحميدى ، ومسند مسدد ، ومسند الطيالسى ، ومسند ابن منيع ، ومسند ابن أبى شيبة ، ومسند عبد بن حميد ، ومسند الحارث ، قال السخاوى : وفيه أيضا الأحاديث الزوائد من المسانيد التى لم يقف عليها مصنفه — أعنى شيخنا — تامة لإسحاق بن راهويه ، والحسن بن سفيان ، ومحمد بن هشام السدوسى ، ومحمد بن هارون الرويانى ، والهيثم بن كليب وغيرها اهـ . وزوائد مسند البزار على مسند أحمد والكتب الستة له أيضا ، لخصها من مجمع الزوائد لشيخه نور الدين الهيثمى وزوائد مسند الفردوس فى مجلد له أيضا ، وغاية المقصد فى زوائد المسند — أى مسند أحمد على الكتب الستة — للحافظ نور الدين أبى الحسن الهيثمى ، وله أيضا زوائد مسند البزار على الكتب الستة سماها البحر الزخار فى زوائد مسند البزار [3] فى مجلد ضخم ، وزوائد مسند أبى يعلى الموصلى عليها فى مجلد ، وزوائد المعجم الكبير للطبرانى عليها أيضا ، وسماه البدر المنير فى زوائد المعجم الكبير فى ثلاث مجلدات وزوائد المعجم الأوسط والصغير له أيضا ، وسماه مجمع البحرين فى زوائد المعجمين فى مجلدين .

ثم جمع الزوائد الستة فى كتاب واحد محذوف الأسانيد مع الكلام عليها بالصحة والحسن والضعف وما فى بعض رواتها من الجرح والتعديل ، وسماه « مجمع الزوائد ومنبع الفوائد » وهو فى ست مجلدات كبار ، ويوجد فى ثمان مجلدات وأكثر (والذى بين أيدينا فى عشر مجلدات).

---

(١) ص ١٢٧ وما بعدها من الرسالة المستطرفة .

(٢) هو شهاب الدين أحمد بن أبى بكر بن إسماعيل البوصيرى الشافعى المتوفى سنة ٨٤٠ هـ من تلامذة الحافظ العراقى سمع منه الكثير ، ولازم ابن حجر فكتب عنه لسان الميزان ، والنكت على الكاشف والكثير من التصانيف ، وله أيضا تحفة الحبيب للحبيب بالزوائد فى الترغيب والترهيب لم يبيضه (شذرات الذهب ج ٧ ص ٢٣٣) .

(٣) هو أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار البصرى المتوفى بالرملة سنة ٢٩٢ هـ — من الشذرات ص ٢٠٩ ج ٢

قال الكتانى : وهو أنفع كتب الحديث (ولا تصح هذه العبارة إلا إذا كان يقصد ما كتب منه فى الزوائد) على أنه يقول بعد ذلك : بل لم يوجد مثله كتاب ، ولا صنف نظيره فى هذا الباب.

ثم قال : وللسيوطى بغية الرائد فى الذيل على مجمع الزوائد ، لكنه لم يتم .

ثم أورد بعد ذلك زوائد صحيح ابن حبان على الصحيحين لنور الدين الهيثمى أيضا ، وسماها موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان فى مجلد ، وزوائد الحارث بن محمد بن أبى أسامة له أيضا ، وسماها بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث ، وزوائد الحلية لأبى نعيم فى مجلد ضخم ، وزوائد فوائد تمام كلاهما له أيضا ، وزوائد سنن الدارقطنى فى مجلد لقاسم ابن قطلوبغا الحنفى ، وزوائد شعب الإيمان للبيهقى فى مجلد ، وزوائد نوارد الأصول للحكيم الترمذى كلاهما للسيوطى .

وليس فيما وقفنا عليه من كتب الزوائد أكثر مما ذكرناه هنا سوى ما عثرنا عليه فى مراجعاتنا لكشف الظنون من كتاب وضعه محمد بن يعقوب الفيروزابادى المتوفى سنة ٨١٧هـ فى الزوائد على كتاب جامع الأصول لابن الأثير الجزرى المتوفى سنة ٦٠٦ هـ وقد أشرنا إليه عقب الكلام على المسانيد .

ثانيا : بيان المزيد عليه والمزيد منه وفائدة الزيادة :

(أ) فأما المزيد عليه فهو الكتب الستة فى الجملة ، وأحيانا يضاف إليها مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيبانى المتوفى سنة ٢٤١ هـ كما وقع فى زوائد مسند البزار على مسند أحمد والكتب الستة .

والكتب الستة هى المراجع الأصلية للمسلمين فى السنة ، وأصحابها على ترتيب الوفاة هم :

١ ــ الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفى البخارى حافظ الإسلام المتوفى ببخارى سنة ٢٥٦ هـ .

٢ ــ الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيرى النيسابورى المتوفى سنة ٢٦١ هـ .

٣ ــ الإمام أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزوينى المتوفى سنة ٢٧٣ هـ [1] .

٤ ــ الإمام سليمان بن أشعث بن بشير بن شداد أبو داود المتوفى بالبصرة سنة ٢٧٥ هـ .

٥ ــ الإمام محمد بن عيسى بن سورة الترمذى المتوفى بترمذ سنة ٢٧٩ هـ [2]

٦ ــ الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على النسائى المتوفى بمكة سنة ٣٠٣ هـ.

والكتب الستة ليست على مرتبة واحدة ، فإن أصحها وأكثرها قبولا ورواجا عند المسلمين الصحيحان : صحيح البخارى وصحيح مسلم ، وقد عرف أن جميع ما فيهما صحيح إلا ما ادعاه شذوذ من الناس من أن فيهما بعض الضعيف ، وقد رُدّت عليه دعواه ، وأما بقية الكتب الستة ومسند أحمد فإن فيها قليلا من الضعيف مع التنبيه عليه .

---

(١) كما فى شذرات الذهب ج ٢ ص ١٦٤ وانظر الرسالة المستطرفة ص ١٠ وفيها خلاف فى سنة وفاته .

(٢) شذرات الذهب ج ٢ ص ١٧٤

ومن أجل ذلك صارت هذه الكتب أهم مراجع الإسلام ومآخذه ،واتجه المؤلفون فى الزوائد إلى اعتبارها أصولا يضيفون إليها ما يرون أنه صالح للإضافة من المسانيد الأخرى أو السنن ، حتى يظل الناس عاكفين على الكتب الستة التى تلقتها الأمة بالقبول ، ولا يشغلهم غيرها عنها .

(ب) وأما المزيد منه فنعنى به غير الأصول من كتب السنة الأخرى من المعاجم والسنن والمسانيد الأخرى غير مسند أحمد ، والتى أفرزت منها الزيادات واعتبرت كالتكملة لتلك الأصول المزيد عليها ، وهذه الكتب التى أخذت منها الزيادات هى :

١ ـ **مسند الطيالسى** ، وهو الإمام أبو داود الطيالسى، واسمه سليمان بن داود البصرى الحافظ صاحب المسند ، كان يسرد من حفظه ثلاثين ألف حديث .

وقد نقل صاحب الرسالة المستطرفة عن بعضهم أن مسند الطيالسى هو أول مصنف من نوعه فى هذا الباب، ونوقش بما لا ينهض دليلا على خلاف ذلك ، قال الفلاس : ما رأيت أحفظ منه ، وقال عبد الرحمن بن مهدى : هو أصدق الناس، قال فى العبر : قلت : كتب عن ألف شيخ منهم أبو عون وطبقته ، قال عمر بن شيبة : كتبوا عن أبى داود من حفظه أربعين ألف حديث ، توفى سنة أربع ومائتين[١] .

٢ ـ **مسند أبى بكر الحميدى** ، وهو عالم أهل مكة الحافظ أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشى الحميدى ، روى عن فضيل بن عياض وطبقته ، وكان إماما حجة ، قال أحمد بن حنبل : الحميدى والشافعى وابن راهويه كان كل منهم إماما ، أو كلاما هذا معناه ، وصحب الحميدى الشافعى وولاه بعد أن كان نافرا عنه ، وصحبه فى رحلته إلى مصر ، قال ابن ناصر الدين : حدث عنه البخارى وغيره من كبار الأئمة ، توفى سنة تسع عشرة ومائتين[٢] .

٣ ـ **مسند مسدد** ، وهو مسدد بن مسرهد بن مسربل بن مغربل بن مرعبل ابن مطربل بن أرندل بن سرندل بن عرندل بن ماسك بن المستورد الأسدى ـ بسكون السين ، ويقال بالتحريك ـ كان يحيى بن معين إذا ذكر نسب مسدد قال : هذه رقية عقرب ، قال ابن الأهدل فى شرحه للبخارى : نسب مسدد إذا أضيف إليه بسم الله الرحمن الرحيم كانت رقية من العقرب والخمسة الأول بصيغة المفعول والثلاثة الأخيرة أعجمية ، وكان مسدد أحد الحفاظ الثقات ، وهو ممن تفرد به البخارى دون مسلم، وقال فى العبر : مسدد بن مسرهد الحافظ أبو الحسن البصرى سمع جويرية ابن أسماء وأبا عوانة وخلقاً، وله مسند فى مجلد سمعت بعضه، توفى سنة ثمان وعشرين ومائتين[٣] .

٤ ـ **مسند أبى بكر بن ابى شيبة** ، وهو الإمام أحد الأعلام عبد الله بن محمد بن أبى شيبة إبراهيم بن عثمان العبسى الكوفى، صاحب التصانيف الكبار ، سمع من شريك فمن بعده، قال أبو زرعة :

---

(١) شذرات الذهب ج ٢ ص ١٢

(٢) شذرات الذهب ج ٢ ص ٤٥

(٣) شذرات الذهب ج ٢ ص ٦٦

ما رأيت أحفظ منه ، وقال أبوعبيد : انتهى علم الحديث إلى أربعة : أبى بكر بن أبى شيبة وهو أسردهم له ، وابن معين وهو أجمعهم له ، وابن المدينى وهو أعلمهم به ، وأحمد بن حنبل وهو أفقههم فيه ، وقال صالح جزرة : أحفظ من رأيت عند المذاكرة أبو بكر بن أبى شيبة ، وقال نفطويه : لما قدم أبو بكر بن أبى شيبة بغداد فى أيام المتوكل حزروا مجلسه بثلاثين ألفا ، قال ابن ناصر الدين : كان ثقة عديم النظير ، وخرج له الشيخان ، توفى سنة خمس وثلاثين ومائتين(١) .

٥ ـ **مسند اسحاق بن راهويه** ، وهو الإمام عالم المشرق أبو يعقوب إسحاق بن ابراهيم بن مخلد الحنظلى المروزى النيسابورى الحافظ ، صاحب التصانيف ، سمع الدراوردى وبقية وطبقتهما وقد سمع من ابن المبارك وهو صغير فترك الرواية عنه لصغره ، قال أحمد بن حنبل : لا أعلم بالعراق له نظيرا وما عبر الجسر مثل إسحاق ، وقال محمد بن أسلم : ما أعلم أحدا كان أخشى لله من إسحاق ، ولو كان سفيان حيا لاحتاج إلى إسحاق ، وقال أحمد بن سلمة : أملى على إسحاق التفسير عن ظهر قلبه ، وجاء من غير وجه أن إسحاق كان يحفظ سبعين ألف حديث ، قال أبو زرعة : مارئى أحفظ من إسحاق ، وقال ابن الأهدل : ناظر الشافعى فى بيع دور مكة ، فلما عرف فضله صحبه وصار من أصحابه رضى الله عنهما ، قال فى العبر : توفى بنيسابور ليلة النصف من شعبان سنة ثمان وثلاثين ومائتين(٢) .

٦ ـ **مسند الامام أحمد بن حنبل الشيبانى** ، وقد جمع زوائده على الكتب الستة الحافظ نور الدين الهيثمى فى كتابه غاية المقصد فى زوائد المسند ، توفى الإمام أحمد سنة إحدى وأربعين ومائتين(٣)

٧ ـ **مسند أبن أبى عمر العدنى** ، وهو محمد بن يحيى بن أبى عمر أبو عبد الله العدنى الحافظ صاحب المسند ، روى عن الفضيل بن عياض والدراوردى وخلق ، وكان عبدا صالحا خيراً ، وقال مسلم وغيره : هو حجة صدوق ، توفى بمكة سنة ثلاث وأربعين ومائتين(٤) .

٨ ـ **مسند ابن منيع** وهو الحافظ الكبير أبو جعفر البغوى الأصم ، واسمه أحمد بن منيع صاحب المسند ، سمع هشيما وطبقته ، وهو جد أبى القاسم البغوى لأمه ، وقد خرج له الجماعة لكن البخارى بواسطة واحد ، وكان أحد الثقات المشهورين ، توفى سنة أربع وأربعين ومائتين(٥) .

٩ ـ **مسند عبد بن حميد** ، هو الحافظ أبو محمد عبد بن حميد الكشى(٦) صاحب المسند والتفسير ، واسمه عبد الحميد فخفف ، سمع يزيد بن هارون وابن أبى فديك وطبقتهما ، وكان ثقة ثبتا ، توفى سنة تسع وأربعين ومائتين(٧) .

---

(١) شذرات الذهب ج ٢ ص ٨٥

(٢) شذرات الذهب ج ٢ ص ٨٩.

(٣) الرسالة المستطرفة ص ١٢٨

(٤) شذرات الذهب ج ٢ ص ١٠٤

(٥) شذرات الذهب ج ٢ ص ١٠٥

(٦) الكشى بالشين المعجمة كما فى الشذرات ، وقيل بالسين المهملة كما فى هامش التذكرة ج ٢ ص ١٠٤ نقلا عن التقريب ، وكما فى الرسالة المستطرفة ص ٥٠

(٧) شذرات الذهب ج ٢ ص ١٢٠

١٠ - **سنن ابن ماجه** ، الإمام السابق ذكره ، وصاحب أحد الكتب الستة المشهورة وصاحب التفسير والتاريخ ، ذكره صاحب الشذرات فقال : إنه أحد أعلام الإسلام ، حافظ ثقة كبير ، ونقل أن كتابه السنن لم يحتو على ثلاثين حديثا فى إسنادها ضعف ، قاله ابن ناصر الدين ، وذكر أنه سمع أبا بكر بن أبى شيبة ويزيد بن عبد الله اليمانى وهذه الطبقة ، وأنه ارتحل إلى العراق والبصرة والكوفة وبغداد ومكة والشام ومصر والرى ليكتب الحديث ، وقد شرح زوائده على الخمسة سراج الدين عمر بن على بن الملقن الشافعى المتوفى سنة ٨٠٤هـ كما ذكره صاحب كشف الظنون (١) .

وقد أخذت زوائد سننه على الكتب الخمسة السابقة عليها على طريقة من لا يعتبر سنن ابن ماجه من الكتب الستة المعتمدة ، وقد اختلف الناس فى ذلك، فإن هناك طرقا عديدة للمحدثين فى تحديد الكتب الستة المعتبرة، وأشهر هذه الطرق اعتبار سنن ابن ماجه من بين هذه الكتب ، ومنهم من لا يعتبرها ويقول : إن فيها كثيرا من الأحاديث الضعيفة ويضع مكانها موطأ الإمام مالك ، ومنهم من يرى إضافة مسند الدارمى إلى الخمسة بدلا من موطأ مالك باعتبار أنه أولى منه لقلة الضعفاء فيه ولعلو أسانيده(٢) ، ونقل الأستاذ الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف فى كتابه(٣) أن البوصيرى نبه فى كتابه مصباح الزجاجة فى زوائد ابن ماجه على غالبية الأحاديث الضعيفة فيما انفرد به ابن ماجه عن الكتب الخمسة، توفى ابن ماجه سنة ثلاث وسبعين ومائتين(٤).

١١ - **مسند الدارمى** ، وصاحبه هو الإمام أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمى السجزى الحافظ صاحب المسند والتصانيف ، روى عن سليمان بن حرب وطبقته ، وكان قذى فى أعين المبتدعة قيما بالسنة ثقة حجة ثبتا ، قال يعقوب بن إسحاق الفروى : ما رأينا أجمع منه ، أخذ الفقه عن البويطى ، والعربية عن ابن الأعرابى ، والحديث عن ابن المدينى ، طاف الآفاق فى طلب الحديث، وصنف المسند الكبير ، توفى سنة ثمانين ومائتين للهجرة(٥) .

١٢ - **مسند الحارث** ، وهو الحافظ أبو محمد الحارث بن محمد بن أبى أسامة التميمى البغدادى صاحب المسند ، سمع على بن عاصم وعبد الوهاب بن عطاء وطبقتهما ، قال الدارقطنى : صدوق ، وقيل: فيه لين ، كان لفقره يأخذ على التحديث أجرا ، وقد جمع الحافظ نور الدين الهيثمى زوائد الحارث بن محمد بن أبى أسامة فى كتاب سماه بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث توفى يوم عرفة سنة اثنتين وثمانين ومائتين وله ست وتسعون سنة(٦) .

١٣ - **مسند البزار** ، وصاحبه هو الإمام الحافظ أبو بكر البزار أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصرى صاحب المسندين الكبير والصغير ، روى عن هدبة بن خالد وأقرانه، قال الدارقطنى : ثقة يخطئ ويتكل على حفظه ، وقال فى المغنى : أحمد بن عمرو أبو بكر البزار الحافظ صاحب

---

(١) ص ١٠٠٤ ج ٢
(٢) الرسالة المستطرفة ص ١٢٨
(٣) المختصر ص ٨٧
(٤) شذرات الذهب ج ٢ ص ١٦٤
(٥) شذرات الذهب ج ٢ ص ١٧٦
(٦) شذرات الذهب ج ٢ ص ١٧٨

المسند صدوق ، قال أبو أحمد الحاكم : يخطئ فى الإسناد والمتن ، توفى بالرملة سنة اثنتين وتسعين ومائتين[١] .

١٤ – **نوادر الأصول للحكيم الترمذى** ، وهو محمد بن على بن بشر أبى عبد الله الزاهد الحافظ الصوفى ، وكان ممن امتحن بسبب تصوفه وتكلم فيه ، وله عدة مصنفات فى المنقول والمعقول ، ومن أنظفها نوادر الأصول ، توفى مقتولا ببلخ سنة خمس وتسعين ومائتين ، وقيل غير ذلك[٢]

١٥ – **سنن النسائى** ، وهو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائى الحافظ ، وقد شرح زوائده على الأربعة (الصحيحين وأبى داود والترمذى) الشيخ سراج الدين عمر بن الملقن الشافعى المتوفى سنة أربع وثمانمائة ، توفى النسائى سنة ثلاث وثلاثمائة[٣] .

١٦ – **مسند أبى يعلى الموصلى** ، وهو أحمد بن على بن المثنى بن يحيى التميمى الحافظ صاحب المسند ، روى عن على بن الجعد وغسان بن الربيع والكبار ، وصنف التصانيف وكان ثقة صالحا متقنا ، توفى سنة سبع وثلاثمائة وله من العمر تسع وتسعون سنة[٤] .

١٧ – **حلية الأولياء لأبى نعيم** ، وهو عبد الملك بن محمد بن عدى الجرجانى الحافظ الجوال الفقيه ، قال الحاكم : كان من أئمة المسلمين ، سمعت أبا الوليد الفقيه يقول : لم يكن فى عصرنا من الفقهاء أحفظ للفقهيات وأقوال الصحابة بخراسان من أبى نعيم ، كان يحفظ الموقوفات والمراسيل كلها ، وله كتاب الضعفاء فى عشرة أجزاء ، وقد جمع الحافظ نور الدين الهيثمى زوائد الحلية فى كتاب ، توفى أبو نعيم سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة[٥] .

١٨ – **صحيح ابن حبان** ، وهو الإمام أبو حاتم محمد بن حبان البستى المتوفى سنة أربع وخمسين وثلاثمائة للهجرة ، وقد جمع زوائده الحافظ نور الدين الهيثمى على الصحيحين فى مجلد سماه موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان[٦] ؛

١٩ – **معاجم الطبرانى الثلاثة** ، وصاحبها الحافظ العلم مسند العصر الطبرانى أبو القاسم سليمان ابن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمى ، كان ثقة صدوقا واسع الحفظ ، بصيرا بالعلل والرجال والأبواب ، كثير التصانيف ، وأول سماعه بطبرية المنسوب إليها سنة ثلاث وسبعين ومائتين ، ورحل أولا إلى القدس ، ثم إلى قيسارية فسمع من أصحاب محمد بن يوسف الفريابى ، ثم رحل إلى حمص وجبلة ومدائن الشام ، وحج ودخل اليمن ، ورد إلى مصر ، ثم رحل إلى العراق وأصبهان

---

(١) شذرات الذهب ج ٢ ص ٣٠٩

(٢) شذرات الذهب ج ٢ ص ٢٢١ وذيل كشف الظنون ج ٦ ص ١٦ وذكر فيه أن اسم الكتاب نوادر الأصول فى معرفة أخبار الرسول .

(٣) كشف الظنون ص ١٠٠٦ ج ٢

(٤) شذرات الذهب ج ٢ ص ٢٥٠

(٥) شذرات الذهب ج٢ ص ٢٩٩

(٦) شذرات الذهب ج ٣ ص ١٦ والرسالة المستطرفة ص ١٢٨

وفارس ، روى عن أبى زرعة الدمشقى وإسحاق الديرى وطبقتهما كالنسائى ، وعنه من شيوخه أبو خليفة الجمحى وابن عقدة وأبو نعيم الحافظ وأبو الحسين قادشاه وغيرهم .

قال ابن خلكان : وله المصنفات الممتعة النافعة الغريبة منها المعاجم الثلاثة : الكبير والأوسط والصغير وهو أشهر كتبه ، وقال ابن ناصر الدين : هو مسـند الآفاق ثقة ، له المعاجم الثلاثة المنسوبة إليه ، توفى سنة ستين وثلاثمائة وله من العمر مائة سنة وعشرة أشهر(١) .

٢٠ — **سنن الدارقطنى** ، وهوأبو الحسن على بن عمر بن أحمد البغدادى الإمام الحافظ الكبير شيخ الإسلام ، كان يدعى أمير المؤمنين فى الحديث ، روى عن البغوى وطبقته ، ويقول الخطيب فيه : كان فريد عصره وقريع دهره ، ونسيج وحده وإمام وقته ، وقال الحاكم : صار أوحد أهل دهره فى الحفظ والفهم والورع ، واشتهر أنه لم يخلف على أديم الأرض مثله ، توفى ببغداد سنة خمس وثمانين وثلاثمائة(٢) ، وزوائد كتابه فى مجلد لقاسم بن قطلوبغا الحنفى .

٢١ — **فوائد تمام** ، وهو ثلاثون جزءا ، ومؤلفه هو تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازى ثم الدمشقى من مشاهير حفاظ الحديث .

قال ابن العماد فى الشذرات نقلا عن الكتانى : لم أر أحفظ منه فى حديث الشاميين ، وقال أبو على الأهوازى : ما رأيت مثله فى معناه ، وقال أبو بكر الحداد : ما رأينا مثل تمام فى الحفظ والخير وقد جمع الإمام الحافظ نور الدين الهيثمى زوائد فوائد تمام فى كتاب . . . ، وتوفى تمام سنة أربع عشرة وأربعمائة(٣) .

٢٢ — **سنن البيهقى** ، وهو الحافظ العلامة شيخ خراسان أبو بكر أحمد بن الحسين ابن على صاحب التصانيف التى لم يسبق إلى مثلها ، صنف زهاء ألف جزء منها السنن الكبرى ، والسنن الصغرى ، والمعارف ، والأسماء والصفات ، ودلائل النبوة ، وفضائل الصحابة ، وارتحل إلى بغداد والحجاز ، توفى بنيسابور سنة ثمان وخمسين وأربعمائة هـ .

والزوائد التى أخذت منه على الكتب الستة ألفها شهاب الدين أحمـد بن أبى بكر بن إسماعيل البوصيرى الشافعى المتوفى سنة أربعين وثمانمائة هـ ، وسماها فوائد المنتقى لزوائد البيهقى ، ولشعب الإيمان للبيهقى أيضا زوائد ألفها السيوطى فى مجلد .

٢٣ — **مسند الفردوس** ، ومؤلفه هو الحافظ أبو شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الهمذانى ، صاحب كتاب الفردوس وتاريخ همذان ، قال ابن العماد فى الشذرات نقلا عن الذهبى : إن غيره أتقن منه ، وشهدله ابن الصلاح بأنه محدث واسع الرحلة ، حسن الخَلْق والخُلُق ذكى صلب فى السنة ، ولد سنة خمس وأربعين وأربعمائة ، وتوفى فى رجب سنة تسع وخمسمائة(٤) .

---

(١) شذرات الذهب ج ٣ ص ٣٠.
(٢) شذرات الذهب ج ٣ ص ١١٦
(٣) الأعلام للزركلى ص ١٦٥ وشذرات الذهب ج ٣ ص ٢٠٠ .
(٤) شذرات الذهب ج ٤ ص ٢٣ ، وتذكرة الحفاظ ج ٤ ص ٥٣

ومن أسماء الكتب التى تشتمل على بعض الزوائد كتاب تسهيل طريق الوصول إلى الاحاديث الزائدة على جامع الأصول فى أربع مجلدات لمحمد بن يعقوب الفيروزابادى المتوفى سنة تسع وعشرة وثمانمائة هـ ، زاد فيه أحاديث على كتاب جامع الأصول لابن الأثير الجزرى — ذكره صاحب كشف الظنون ولم يذكر موضوع الكتاب ولا طريقته[1] .

وهناك عدة مسانيد لم تشتهر شهرة المسانيد المذكورة كمسند المطوعى المتوفى سنة ٢١٣ هـ ،ومسند أسد بن موسى المعروف بأسد السنة المتوفى سنة ٢١٢هـ، ومسند العبسى عبد الله بن موسى المتوفى سنة ٢١٣ هـ ، ومسند يحي بن عبد الحميد الحمانى المتوفى سنة ٢٢٨هـ، ومسند أبى خيثمة زهير بن حرب الغسانى البغدادى ، ومسند أبى جعفر محمد بن عبد الله بن سليمان المتوفى سنة ٢٩٧ هـ ، ومسند بقى بن مخلد المتوفى سنة ٢٩٦ هـ ، ومسند الهيثم بن كليب وغيرها .

وقد نبه الحافظ ابن حجر العسقلانى إلى بعضها فى مقدمة كتابه المطالب العالية حين ذكر أن هناك أشياء كاملة من المسانيد هى التى جمع منها شيخه الهيثمى زوائدها ، فلم يرأن يزاحمه عليها ، ثم قال : إنه وقف على قطع من عدة مسانيد كمسند الحسن بن سفيان ، ومحمد بن هشام السدوسى ، ومحمد بن هارون الرويانى ، والهيثم بن كليب[2] . ثم قال: إنه لم يكتب منها شيئا لعله إذا بيض هذا التصنيف أن يرجع فيتتبع ما فيها من الزوائد ويضيف إلى ذلك الأحاديث المتفرقة التى على فوائد الشيوخ .

(ج) وأما فائدة الزيادة ، فإنه يبدو لنا أنها تتركز فى أمر تقريب السنة وتيسير تداولها ، ولا سيما على كثير ممن إنما يمارسون كتبا محدودة ، بل إن كثيرا من الخاصة يقصرون اتجاهاتهم فى كتب السنة على الكتب الستة وما يتصل بها استخراجا أواختصارا أوشرحا أوما إلى ذلك ، فأما أمثال هذه الزوائد فإنها عازبة عن كثير من الناس حتى الخاصة منهم كما قلنا ، وهى مأخوذة من موسوعات عظيمة درس أكثرها فى كثير من البلاد الإسلامية والمكتبات الدينية، وإذا كان قد بقى شيء منها فإنه إلى النفاد لعزته وصعوبة الحصول عليه ، وأكثره من المخطوطات التى لا يتيسر لكثير من الناس الاطلاع عليها والاستفادة منها،ولعزة الفراغ الذى يمكنهم من السعى إليها فى مظانها ، ولضن المشرفين على المكتبات بتلك المخطوطات إلا بقيود معينة ، وربما كان هناك بعض المطبوعات النادرة ولكنه قليل ، كسنن البيهقى ، ومسند أحمد ، والحلية لأبى نعيم .

---

(١) كشف الظنون ج ١ ص ٥٣٧ والرسالة المستطرفة ص ١٣١

(٢) أوردت الرسالة المستطرفة مسند السدوسى وقال مؤلفها : أنه بصرى مصرى توفى سنة ٢٥١ هـ ، كما أورد مسند أبى العباس الحسن بن سفيان بن عامر الشيبانى النسائى البالوزى المتوفى ببالوز سنة ٣٠٣ هـ ، ومسانيده ثلاثة ، كما أنه ذكر مسند الرويانى وقال : إن صاحبه أبو بكر محمد بن هارون الرويانى نسبة إلى رويان بلد بنواحى طبرستان توفى سنة ٣٠٧ هـ ، وقال : إنه مسند مشهور قال فيه ابن حجر : إنه ليس دون السنن فى الرتبة ، وأشار أيضا إلى مسند أبى سعيد الهيثم بن كليب الشاشى محدث ما وراء النهر ، وشاش مدينة وراء نهر سيحون من ثغور الترك ، وهو مسند كبير، وتوفى الهيثم سنة ٣٣٥ هـ اهـ من الرسالة المستطرفة ص ٥٣ ومابعدها .

فإذا أخذت الزيادات على الكتب الأصلية المتداولة من هذه الكتب الغزيرة الحافلة قرّبت السنة إلى الناس ، ولو أن مثل السيوطى وجه همته إلى جمع هذه الزيادات من مظانها الميسرة له، بدلا من تفكيره فى جمع السنة كلها فى جامعه الكبير ، الذى اخترمته المنية فحالت دون استكماله، وتركه للمسلمين أوراقا مبعثرة تستنفد كثيرا من جهود العلماء فى تنقيحها وتصحيحها وترتيبها — إذا لهان الأمر فى تقريب السنة كثيرا على من ينشدون ذلك ويسعون فى تحصيله لهم وللأمة الإسلامية قضاء لحق واجب .

ويا حبذا لو تنبه مجمع البحوث الإسلامية إلى تلك الفكرة فجمع هذه الزيادات وهذبها وحقق بها تلك البغية المنشودة للمسلمين فى أقطار الأرض .

ولا يستطيع أحد أن ينكر فضل تقريب السنة بجمع هذه الشوارد وإضافتها إلى كتبها المشهورة المتداولة ، فإنها أحاديث من كلام النبى صلى الله عليه وسلم وأفعاله ، لما لتلك الأحاديث من أهمية فى الاستدلال لشئون الدين ، والإغناء عن كثير مما يضطر إليه أئمة المذاهب وأصحاب الفروع حين يعييهم الوصول إلى الأدلة من السنة فيلجأون إلى أدلة أخرى لا يجوز اللجوء إليها شرعا لو تيسرت لهم الأدلة من الكتاب أو السنة، ولهذا كان كثير من رجال السنة والأثر يستغنى بما آتاه الله منها — كالإمام أحمد والبخارى وغيرهما — عن أخذ الفقه على تلك الأساليب التى لجأ إليها كثير من أئمة الفقه وأصحاب الفروع ، وإذا كان فى كتب الزوائد بعض من الأحاديث الضعيفة أو المنكرة فإنها لا تعدو فى ذلك أن يكون شأنها شأن غيرها من كتب السنة المعتبرة التى تحوى بعض تلك الأحاديث ولم يقل أحد إنه يمتنع كتابة الأحايث الضعيفة أو روايتها مادام هناك تنبيه إليها ، ولا شك أن لها فضلها كاعتبارات أو متابعات أو شواهد ترفع من شأنه وتجعله حسنا، وترفع من شأن الحسن أحيانا وتجعله صحيحا لغيره — كما بين فى موضعه من علوم الحديث — وأحيانا يستدل بها على الأحكام إذا عز الحديث الصحيح ، وتقدم على القياس كما عرف من أسلوب الإمام أحمد فى الاستدلال .

على أن لأصحاب الزوائد التى اطلعنا عليها دقة عجيبة فى تخريج الأحاديث وفحصها ، والتنبيه إلى مراتبها ودرجات رجال إسنادها ، حتى إنهم كثيرا ما يقفون من بعضها مواقف سلبية لا يجزمون فيها بحكم كما سنبينه فى دراسة كتب الزوائد إن شاء الله .

ولا بد أيضا أن نشير إلى ما لكتب الزوائد من أثر عظيم فى توسيع المدارك الإسلامية ، وتوجيه الأذهان إلى بعض النواحى غير المطروقة، والتى ينبغى للمسلمين أن يتعرفوا عليها فى إبراز الجوانب المتعددة لصاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم ، وأسلوبه فى جميع شئون حياته ، مما يصلح أساسا لبناء الشخصيات المسلمة ، ويرسم لها سبل الحياة السعيدة الموفقة .

ويتصل بهذا — أيضا — أن توسيع المدارك أمر له خطره فى شرح السنة ، وتوضيح غوامضها وحل مشكلاتها، فإن السنة تفسر السنة، كما أنها تفسر الكتاب، وتبين كثيراً من الغوامض والمشكلات

فكلما اتسعت دائرة النظر فيها أمكن الانتفاع بها فى ترجيح بعض الأدلة ، ورفع ما قد يبدو من تناقض بين بعضها وبعض ، وبيان ناسخها ومنسوخها ، وفى كتب الزوائد ما يعطى تلك الثمرات العظيمة ، ويضيف سنة بعيدة عن المتداول إلى سنة قريبة متداولة ، وفى اجتماع هذه بتلك بيان للدين ، وكشف لحقائقه بين المسلمين .

وننتقل بعد ذلك إلى دراسة لكل من كتابى الزوائد اللذين عرفا فى الأوساط العلمية بعد نشرهما وهما : مجمع الزوائد للحافظ نور الدين على بن أبى بكر الهيثمى المصرى ، المتوفى سنة سبع وثمانمائة للهجرة ، والمطالب العالية للإمام الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى المصرى ، المتوفى عام اثنين وخمسين وثمانمائة ، فإن لكل من هذين الكتابين منهجه فى اختيار الزوائد وطريقة عرضها مما يتبين من دراستنا لكل منهما فيما نعرضه على القارئ الكريم .

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد

للحافظ نور الدين الهيثمى المتوفى سنة ٨٠٧ هـ

ومؤلفه هو الإمام الحافظ على بن أبى بكر بن سليمان أبى الحسن الهيثمى القاهرى[١] الشافعى المعروف بالهيثمى ، ولد فى رجب سنة خمس وثلاثين وسبعمائة ، ونشأ فحفظ القرآن الكريم ، ثم صحب الزين العراقى ولم يفارقه سفرا ولا حضرا حتى مات ، بحيث حج معه جميع حجاته ، ورحل معه سائر رحلاته ، ورافقه فى جميع مسموعه بمصر والقاهرة والحرمين وبيت المقدس وبعلبك وحلب وحماة وغيرها ، وربما سمع الزين بقراءته ، ولم ينفرد عنه الزين بغير ابن البابا والتقى السبكى ، ولم يكن الزين يعتمد فى شىء من أموره إلا عليه ، حتى إنه أرسله مع ولده ولى الدين أبى زرعة لما ارتحل إلى دمشق ، وزوجه ابنته خديجة ، ورزق منها عدة أولاد ، وكتب الكثير من تصانيف الشيخ ، بل قرأ عليه أكثرها ، وتخرج به فى الحديث ، بل دربه فى أفراد زوائد كتب المعاجم الثلاثة للطبرانى ، والمسانيد لأحمد والبزار وأبى يعلى على الكتب الستة ، وقد أفرد زوائد صحيح ابن حبان على الصحيحين ، ورتب أحاديث الحلية لأبى نعيم على الأبواب ، ومات عنه مسودة ، فأكمله وبيضه الحافظ ابن حجر ، كما رتب أحاديث الغيلانيات والخلعيات وفوائد تمام ، والأفراد للدارقطنى ، وتركه مسودة فأكمله الحافظ ابن حجر ، ورتب كلا من ثقات ابن حبان وثقات العجلى على الحروف ، وقد أعانه الزين العراقى بكتبه ، ثم بالمرور عليها وتحريرها وعمل خطبها ونحو ذلك ، وعادت بركة الزين عليه فى ذلك وفى غيره ، وكان عجبا فى الدين والتقوى والزهد والإقبال على العلم والعبادة وخدمة الشيخ ، والمحبة فى الحديث وأهله.

نقل ابن العماد فى الشذرات[٢] عن ابن حجر أنه قال : قرأت عليه الكثير ، ومما قرأت عليه بانفراده نحو النصف من مجمع الزوائد له وغير ذلك ، توفى رحمه الله بالقاهرة ليلة الثلاثاء التاسع عشر من رمضان سنة سبع وثمانمائة للهجرة ، ودفن خارج باب البرقوقية .

وهذا الكتاب — كما سبق أن ذكرنا — جمع فيه مؤلفه الزوائد من المسانيد الثلاثة : مسند أحمد ومسند أبى يعلى ومسند البزار ، وأضاف إليها المعاجم الثلاثة للطبرانى — وقد أشرنا إليها — وهى المعجم الكبير والمعجم الأوسط والمعجم الصغير

والمسانيد فى اصطلاحهم هى الكتب التى موضوعها جعل حديث كل صحابى على حدة — صحيحا كان أو حسنا أو ضعيفا —ولكل من أصحاب المسانيد طريقة تختلف بها عن الآخر ، فمنهم من يرتبها على حروف المعجم ، ومنهم من يرتبها على القبائل ، أوعلى السابقة إلى الإسلام أو الشرف فى النسب :

---

(١) من مقدمة محقق مجمع الزوائد ج ١ ص ١٢ ومابعدها نقلا عن الضوء اللامع والشذرات وذيول التذكرة .

(٢) شذرات الذهب ج ٧ ص ٧٠

ومعنى المعجم فى اصطلاح المحدثين ما تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة أيضا ، أو على ترتيب الشيوخ، أو على ترتيب البلدان ، قال فى الرسالة المستطرفة[١] : والغالب فى تلك المعاجم أن تكون مرتبة على حروف الهجاء كمعجم الطبرانى الكبير المؤلف فى أسماء الصحابة على حروف المعجم . . . الخ .

ولابد لنا من تصوير كل من هذه المسانيد الثلاثة والمعاجم الثلاثة ، التى هى مصدر الزوائد الواردة فى كتاب الهيثمى كل على حدة فى إيجاز .

١ ـ مسند الامام احمد :

وهو ـ كما وصفه الكتانى ـ[٢] يشتمل على ثمانية عشر مسندا : أولها مسند العشرة وما معه وفيه زيادات ولده عبد الله ، ويسير من زيادات أبى بكر القطيعى الراوى عن عبد الله ، وقد اشتهر عند كثير من الناس أن عدة المسند أربعون ألف حديث، وقال ابن المدينى : إنه لم يزل يسمع ذلك من الناس حتى قرأه على أبى منصور بن رزيق ، وقد صرح بذلك الحافظ شمس الدين محمد ابن الحسين فى التذكرة فقال : عدة أحاديثه أربعون ألفا بالمكرر ، وقال ابن المنادى: إنه ثلاثون ألفا ، والاعتماد على قوله ، وقد انتقاه الإمام من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألف حديث ، ولم يدخل فيه إلا ما يحتج به عنده[٣] .

وكما سبق أن أشرنا جمع الحافظ نور الدين أبو الحسن الهيثمى زوائد مسند أحمد على الكتب الستة فى كتاب سماه : غاية المقصد فى زوائد المسند .

٢ ـ مسند البزار :

ذكره صاحب الرسالة المستطرفة[٤] وقال: إن له مسندين صغيرا وكبيرا ، والمسند الكبير هو المسمى بالبحر الزخار، بين فيه الصحيح من غيره، وقال العراقى :إنه لم يفعل ذلك إلا قليلا إلا أنه يتكلم فى بعض رواة الحديث ومتابعة غيره عليه ، وقد رجعنا إلى الزين العراقى فى تعليقاته على مقدمة ابن الصلاح ، فوجدناه ذكر ذلك جوابا عما اعترض به على ابن الصلاح من الحكم على المسانيد بأنها أقل مرتبة من الكتب الخمسة الصحاح ، لأن مسند البزار يبين فيه الصحيح وغيره فقال العراقى : إن ذلك قليل فيه إلا أنه يتكلم فى تفرد بعض رواته . . . . . . الخ ، وقد نقلها عنه أيضا فى تدريبه تمييزا لمسند البزار عن غيره[٥] سماها البحر الزخار فى زوائد مسند البزار فى مجلد ضخم .

---

(١) الرسالة المستطرفة ص ١٠١ (٢) الرسالة المستطرفة ص ١٥

(٣) وانظر الحديث والمحدثون للدكتور أبى زهو ص ٣٦٩ والتدريب جزء ١ ص ١٧٢

(٤) الرسالة المستطرفة ص ٥١

(٥) راجع التقييد والايضاح ص ٥٦ ، ٥٨ والتدريب ج ١ ص ١٧٤

٣ – مسند أبى يعلى :

ذكره صاحب كشف الظنون فقال – نقلا عن إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمى الحافظ – قرأت المسانيد كمسند العدنى ومسند ابن منيع ، فإذا هى كالأنهار ومسند أبى يعلى كالبحر ، فيكون مجمع الأنهار[١] وقد ذكر الكتانى فى الرسالة – كما سبق أن أشرنا – أن للحافظ الهيثمى على مسند أبى يعلى الموصلى زوائد على الكتب الستة فى مجلد ضخم إلا أنه – كما قال الحافظ بن حجر فى مقدمة كتابه المطالب العالية – لم يستوعب مسند أبى يعلى، بل اقتصر فيه على الرواية المختصرة ، فترك أشياء من هذا المسند استدركها عليه تلميذه الحافظ ابن حجر فى المطالب العالية .

وأما المعاجم فهى معاجم الطبرانى الثلاثة ، وقد تحدث عنها صاحب الرسالة المستطرفة فذكرها على النحو الآتى :

١ – المعجم الكبير :

وهو المعجم الذى ألفه فى أسماء الصحابة على حروف المعجم – عدا مسند أبى هريرة فإنه أفرده فى مصنف – ويقال إنه أورد فى المعجم الكبير ستين ألف حديث فى اثنى عشر مجلدا ، وقال فيه ابن دحية : هو أكبر معاجم الدنيا ، وإذا أطلق فى كلامهم المعجم فهو المراد ، وإذا أريد غيره قُيِّد[٢] .

٢ – المعجم الأوسط :

وهو المعجم الذى ألفه فى أسماء شيوخه ، وهم قريب من ألفى رجل ، حتى إنه روى عمن عاش بعده لسعة روايته وكثرة شيوخه ، وأكثره من غرائب حديثهم ، قال الذهبى[٣] : إنه فى ست مجلدات كبار على معجم شيوخه ، يأتى فيه عن كل شيخ بماله من الغرائب والعجائب ، فهو نظير كتاب الأفراد للدارقطنى ، بين فيه فضيلته وسعة روايته ، وكان يقول : هذا الكتاب روحى لأنه تعب عليه ، وفيه كل نفيس وعزيز ومنكر .

٣ – المعجم الصغير :

وهو الذى يقول الذهبى فيه[٤] : إنه روى عن كل شيخ له فيه حديثا واحدا ، وقال صاحب الرسالة المستطرفة :[٥] إنه خرج فيه عن ألف شيخ يقتصر فيه غالبا على حديث واحد عن كل واحد من شيوخه ، قيل : وهو عشرون ألف حديث ، ذكره غير واحد لكن ذكر المقرى فى فتح المتعال نقلا عن كتاب إرشاد المهتدين لمشايخ ابن فهد تقى الدين – أن المعجم الصغير للطبرانى فى مجلد يشتمل على نحو من ألف وخمسمائة حديث بأسانيدها ، قال : لأنه

---

(١) الرسالة المستطرفة ص ٥٤ وكشف الظنون ج ٢ ص ١٦٧٩ .

(٢) الرسالة المستطرفة ص ١٠١

(٣) الرسالة المستطرفة ص ١٠١ ، وانظر التذكرة ج ٣ ص ١١٨ و ١١٩ .

(٤) التذكرة ص ١١٩ .

(٥) ص ١٠١ و ١٠٢ من الرسالة المستطرفة .

خرج فيه عن ألف شيخ ، كل شيخ حديثا أو حديثين، انتهى وهو التحرير والصواب وخلافه سبق قلم :

هذا ما تيسر لنا من الحديث عن المسانيد الثلاثة والمعاجم الثلاثة التى أفرز منها الحافظ نورالدين الهيثمى زوائدها على الكتب الستة ، وأودعها كتابه الكبير : مجمع الزوائد ومنبع الفوائد .

وقد تحدث المؤلف — رحمه الله — فى مقدمة كتابه عن السبب الباعث له على جمع الزوائد فى هذا المؤلف فقال: وبعد ، فقد كنت جمعت زوائــد مسند الإمام أحمد وأبى يعلى الموصلى وأبى بكر البزار ومعاجم الطبرانى الثلاثة رضى الله عن مؤلفيها وأرضاهم ، كل واحد منها فى تصنيف مستقل ، ما خلا المعجم الأوسط والصغير فإنهما فى تصنيف واحد ، فقال لى شيخى أبوالفضل عبد الرحيم بن العراقى رضى الله عنه : اجمع التصانيف واحذف أسانيدها لكى يجتمع أحاديث كل باب منها فى باب واحد من هذا المؤلف .

ثم ذكر أنه رتب هذه الزوائد على كتب أوردها ليسهل الكشف منه ، وهى الكتب والأبواب المعروفة فى الجوامع العامة — فى الجملة — ولا تختلف عنها كثيرا، وقال: إنه سماه بتسمية شيخه : مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، وتكلم عما فيه من الاصطلاح فقال : إن ما تكلم عليه من الأحاديث من تصحيح أو تضعيف وكان من حديث صحابى واحد ثم ذكر له متنا بنحوه فإنه يكتفى بالكلام عقيب الحديث الأول إلا أن يكون المتن الثانى أصح من الأول :

بقيت مهمتنا نحن مع هذا الكتاب ، وهى بيان ما أضافه إلى المكتبة الحديثية من جديد ، وما تركه من أثر فى خدمة السنة المحمدية .

ونحن نرى أن هذا الكتاب ثروة ضخمة تركت لنا آلافا مؤلفة مما لم يرد له ذكر فى كتب السنة المتداولة ، وأن ناحية بارزة ملموسة فيه ، وهى أشياء من غرائب العلم مما ليس بمتداول فى كتب السنة الأخرى التى بين أيدينا ، حتى إن كثيرا من الأحاديث الواردة فيه قد يكون لها أصل فى كتب السنة المتداولة — وهو نفسه كثيرا ما يشير إلى تلك الأصول — إلا أن هذه الأحاديث المكررة مع تلك الأصول تذكر فى صور تبدو فيها تلك الغرائب ، ولاسيما ما يراد منها مع ذكر مناسبة الحديث وسببه .

وناحية عظيمة لا يمكن إغفالها فى تلك المناسبة — وهى أنه ليس مجرد تسمية هذه الأحاديث بالزوائد أنها مجرد زوائد على الكتب الستة نقلت من المسانيد إلى هذا الكتاب — وحسبنا ذلك إضافة إليها — فهذه الزوائد ليست مجرد نقل لتلك الأحاديث ، ولا هى نقل لها على الترتيب الذى كانت قد وردت عليه فى تلك المسانيد والمعاجم ،ولا على الصفة التى كانت عليها الأحاديث فى تلك المراجع فإنه يبدو أنها فيها غير مخرجة ولا مقومة :

وإن القارئ الفاضل يعلم مما أوردناه أن تلك المسانيد والمعاجم ترتب الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو نحو ذلك ، ممــا أشرنا إليه فى تصويرنا للمسانيد والمعاجم وطريقتها بعامة ،

وفى تصويرنا لمسانيدنا هنا ومعاجمنا بخاصة، ولو كان النقل على ذلك الترتيب الوارد هناك لهان الأمر بعض الشىء ، ولكان أقل مجهودا مما ورد عليه فى هذا الوضع الجديد ، فقد كان يكفيه أن يستعرض مسانيد الصحابة أو معاجم الشيوخ ، ثم يورد هنا من أحاديثهم مالم يرد ذكره فى المزيد عليه من كتب السنة ، ليكون العمل فى تلك الزوائد على نسقها ومسايرا لها ، ولكن وراء ذلك مهمة شاقة لا يدركها إلا من زاول دراسة أبواب السنة فى جوامعها الأولى وطريقة التبويب فيها .

والمؤلف رحمه الله تعالى قد أشار إلى جانب من ذلك المجهود الضخم فى تواضع وأدب حين قال : وقد رتبته على كتب أذكرها لكى يسهل الكشف منه . . . الخ ، على أنه رحمه الله حين رتبه على الكتب لم يكتف بذكر كتب عامة ، وإنما أورد ما أدرجه تحتها من أبواب — أكثر منها جدا — بحيث صار كثير من العنوانات يتفق فى المعنى مع ما تدل عليه الأحاديث الواردة فيها ، بل ربما كان العنوان بنفس لفظ الحديث الوارد ، ولم يتأثر فى ذلك بما سبق به من قبل . إلا فى طريقة البخارى وأبى داود ومن سار على نهجهما من ذكر عناوين قد تؤخذ منها الأحكام التى تدل عليها الأحاديث المندرجة تحتها ، وهو مجهود قيم كبير يقتنع به كل الاقتناع من تصفح الكتاب بل إنه يدركه لأول وهلة من نظر فى فهارس كتبه وأبوابه .

وواضح أن فى ذلك التصرف إحياء لتلك المعاجم ، وإبرازا لتلك النواحى الحديثية المقصودة منها ، وهى توضيح معالم الدين ، وإظهار ما فيه من أغراض مختلفة عظيمة ، وأما تلك المعاجم والمسانيد فهى مجرد اختزان لتلك الأحاديث وحفظ لها ، إلى أن يقيض الله لها أمثال هذا الحافظ العظيم ، ممن يقف على تلك الخزائن فيخرج مما فيها بأمانة ، ويوزعها على من ينتفع بها فى أبوابها وعناوينها المختلفة ، ويصيب الناس منها ما كتب الله لهم من العلم فى يسر وسهولة .

ومن هذا التقرير يتبين لنا مدى ما أسداه المؤلف وأمثاله — رحمهم الله — ممن سلك مسلكه فى كتب الزوائد، حيث قدموا لنا هذه الزوائد على طريقة الكتب الجوامع التى خلدت بما فيها من التخير للأحاديث ، مضافا إليها ذلك التبويب الموضوعى الذى ينتفع به كل باحث فى الدين ودارس للعلم .

ومن أبرز هذه النواحى ما نلمسه فى هذا المؤلف مما جاء أثرا لتجميع الأحاديث المتعددة المراجع فى باب واحد ، من ظهور كثرة كاثرة من الأحاديث أحيانا فى موضوع واحد كنتيجة لذلك التجميع الموضوعى ، فإنها لابد وأن تترك أثرا كبيرا فى نفس القارئ ، وتنير أمامه الطريق للانتفاع بها كأدلة ووسائل للمعارف الإسلامية ، وأنها تبهر القارئ الذى لو أراد أن يكلف نفسه ويرجع إلى نظائرها فى الكتب الأخرى لعرف مقدار الحاجة التى كانت قائمة إلى تجميع هذه الأحاديث ، وعدم حرمان الأمة الإسلامية من الانتفاع بها على هذا الوجه العظيم ، وأنه لولا هذا التجميع على هذا الوجه لظلت موضوعات كثيرة من فروع الدين وأبوابه شاغرة تتطلب توجيهات إسلامية ترفع عن بعضها كثيرا من التضارب ، كما تزيل كثيرا من الغموض عن بعضها الآخر .

أضف إلى ذلك أن مؤلف الكـتاب كان حريصا على استيعاب تلك الأحاديث مهما تكرر الحديث الواحد منها ، علما منــه — وهو من أئمة هذا الشأن — أن لتعدد الروايات فوائد عظيمة، منها الانتفاع باختلاف الروايات — بين بعض الألفاظ وبعض تارة، وبالزيادة والنقص تارة — فى شرح لغامض ، أو بيان لمجمل ، أو إيضاح لمبهم، وفيه — فى نفس الوقت — تقوية للأحاديث ، برفع رتبة الضعيف منها إلى الحسن تارة ، والحسن منها إلى الصحيح أخرى ، ومن أجل ذلك ، فإن المؤلف لا يمل من تكرار الأحاديث تقديرا لأمانة العلم ، وحرصا على تقديم الفوائد المتعددة من هذا التكرار .

ونبادر هنا فنذكر على سبيل المثال أنه أورد فى خطبة حجة الوداع — تحت عنوان الخطب فى الحج — ثمانية عشر حديثا مختلفة الروايات فى هذا المقام[1] .

هذا: وإنه بهذا التصرف قد أراح نفوسا كثيرة ، وأغناها عن البحث عن تلك المعاجم والمسانيد التى نقل منها هذه الزوائد ، حيث أصبحت فى غير حاجة إلى طلبها والحرص على تحصيلها لأن ما زاد فيها عن الكتب الستة قد أصبح وافيا على طرف الثمام ، وهو مجمع فى أبوابه ، متضام كل إلف فيه إلى إلفه ، بأسلوب يبين غثه من سمينه ، بل إنه ربما أصلح من شأن الغث بإلحاقه بالسمين بما نشأ من تلك الشواهد والاعتبارات التى كانت نتيجة لذلك التكرير .

فهذه الأصول التى استقى منها المؤلف زوائده فوق أنه يعز الحصول عليها لندرتها أو فقد بعضها الآن ، فإنها إذا وجدت يعز الوصول — على الخاصة بله العامة — إلى تجميع أحاديثها تحت عناوينها التى تربط بعضها ببعض ، ولئن تم ذلك فإنه يحتاج إلى بيان مرتبة كل حـــديث منها ، وهيهات أن يتم ذلك لغير متخصص ممتاز من أمثال صاحب هذا الكتاب رحمه الله وأحسن جزاءه، فقد عنى بهذا الأمر عناية زادت من قيمة كتابه ، ودلت على تمكنه ورجحانه على غيره ممن حاولوا تلك المحاولة ، فأضحى كتابه للدارس مستغنيا عن أن يُبذل فيه مجهود آخر لتعرف ما فيه من مراتب الحديث .

ومما يؤيدنا فى اعتبار تلك المسانيد — قبل فرز الزوائد منها — فى درجة لا تصلح للتعويل عليها كثيرا ، ولا تصلح مصدرا لغير المتخصصين من أئمة هذا الشأن أن الإمام العارف الشيخ أحمد شاه المعروف بشاه الدهلوى قال — وهو بصدد إيراد طبقات كتب الحديث— إن هناك طبقة ثالثة — وأورد فيها المسانيد والمصنفات التى صنفت قبل البخارى ومسلم وفى زمانهما وبعدهما — جمعت بين الصحيح والحسن والمعروف والغريب والشاذ والمنكر والخطأ والصواب والثابت والمقلوب ، ولم تشتهر بين العلماء ذلك الاشتهار وإن زال عنها اسم النكارة المطلقة ، ولم يتداول ما تفردت به الفقهاء (يعنى أحاديث الزوائد) ولم يفحص عن صحتها وسقمها المحدثون كثير فحص ، ومنه مالم يخدمه لغوى بشرح غريب ، ولا فقيه لتطبيقه بمذاهب السلف ، ولا محدث

---

(١) مجمع الزوائد ج ٩٤ ص ٢٦٥

ببيان مشكله ، ولا مؤرخ بذكر أسماء رجاله ، فهى باقية على استتارها واختفائها وخمولها ، كمسند أبي يعلى ، ومصنف عبد الرزاق ، ومصنف عبد بن حميد ، والطيالسى ، وكتب البيهقى والطحاوى والطبرانى ، وكان قصدهم جمع ما وجدوه لا تلخيصه وتهذيبه وتقريبه من العمل ، ثم ذكر طبقة أخرى وقال : إن مصنفيها جمعوا فيها — بعد قرون متطاولة — ما لم يوجد فى الطبقتين الأوليين ، وكانت فى المجامع والمسانيد المختفية ، وكانت على ألسنة من يكتب حديثه المحدثون ، ثم قال : إن من مظنة هذه الأحاديث كتب الخطيب وأبى نعيم ومسند الخوارزمى ، وهذه الطبقة مادة كتب الموضوعات ، ثم أورد فى آخر حديثه فذلكة ذكر فيها أن الطبقة الثالثة لا يباشرها للعمل عليها والقول بها إلا النحارير الجهابذة الذين يحفظون أسماء الرجال وعلل الأحاديث ، نعم يؤخذ منها المتابعات والشواهد ، وقد جعل الله لكل شىء قدرا[١] .

ولعل فى هذا ما يؤيد — إلى حد كبير — رأينا فى تلك الزوائد قبل فرزها من مراجعها على يد مثل ذلك الجهبذ النحرير ، على يد الإمام الحافظ الهيثمى طيب الله ثراه .

وأما طريقة المؤلف فى عرضه لأحاديث الزوائد فى هذا الكتاب ، فإنه :

أولا : وكما سبق أن أشرنا — سلك فيها الإيراد تحت عنوانات أبواب متعددة تشملها كتب عامة ضمنها كتابه :

فبدأ بكتاب الإيمان وأورد تحته أبوابا عديدة فى موضوعات منه مثل : باب فيمن شهد ألا إله إلا الله — باب فيما يحرم دم المرء وماله — حتى إذا طال الباب أورد جانبا منه تحت عنوان : باب منه : دفعا للسآمة — باب الإسلام يجب ما قبله — باب فيمن مات يؤمن بالله واليوم الآخر . وهكذا إلى أن أورد خمسة وثمانين بابا ، كلها تندرج تحت كتاب الإيمان ، وتدل على فروع مختلفة فيه.

ثم انتقل إلى كتاب العلم ، فأورد تحته من الأبواب ما يأتى : باب فى طلب العلم — باب منه — باب فضل العالم والمتعلم — باب منه — باب الخير كثير ومن يعمل به قليل — باب حث الشباب على طلب العلم . . وهكذا حتى استوعب تحت كتاب العلم عشرة ومائة باب ، ثم انتقل إلى كتاب الطهارة ، وذكر من أبوابه : باب الإبعاد عند قضاء الحاجة — باب الارتياد للبول — باب ما نهى عن التخلى فيه — باب فيه وفى أدب الخلاء — باب ما يقول عند الخلاء . . وهكذا حتى استوعب أبوابا لا تقل عن الباب قبله ، ثم انتقل إلى كتاب الصلاة : فأورد فيه عددا كثيرا جدا من الأبواب وقع بعضها فى الجزء الأول ، وكثير جدا منها فى الجزء الثانى ، ثم أورد كتاب الجنائز وما يتعلق بالمرض وثوابه وعيادة المريض ونحو ذلك ، ثم كتاب الزكاة ، وفيه صدقة التطوع ، ثم كتاب الصيام ثم كتاب الحج ، ثم الأضاحى والصيد والذبائح والوليمة ، والعقيقة ، وما يتعلق بالمولود ، ثم البيوع ، ثم الأيمان والنذور ، ثم الأحكام ، ثم الوصايا ، ثم الفرائض ، ثم العتق ، ثم النكاح

---

(١) حجة الله البالغة ص ١٠٥ طبع المطبعة الخيرية بالقاهرة سنة ١٣٢٢ ، وراجع قواعد التحديث للقاسمى ص ٢٣٩ ومابعدها .

ثم الطلاق ، ثم الأطعمة ، ثم الأشربة ، ثم الطب ، ثم اللباس والزينة، ثم الجهاد ، ثم المغازى والسير ، ثم قتال أهل البغى وأهل الردة، ثم الحدود والديات، ثم التفسير ، وفيه ما يتعلق بقراءة القرآن وثوابه ، وعلى كم أنزل القرآن من حرف ، ثم التعبير ، ثم القدر ، ثم الفتن ، ثم الأدب ، ثم البر والصلة، ثم ذكر الأنبياء عليهم السلام، ثم علامات النبوة ، ثم المناقب، ثم التوبة، والاستغفار ، ثم الأذكار ، ثم الأدعية ، ثم الزهد وفيه المواعظ ، ثم البعث ، ثم صفة النار ، ثم صفة الجنة .

هذه الكتب التى ضمها مجمع الزوائد ، والتى يشتمل كل كتاب منها على مجموعة كبيرة جدا من الأبواب ، وتحت كل باب منها عدد من الأحاديث يقل أو يكثر بحسب ما ورد فى الأسانيد والمعاجم متصلا بتلك الأبواب ، وهى فى كثير من أمرها تزيد زيادة لا تخطر بالأذهان ، حتى إن الباب الواحد قد يصل عدد الأحاديث فيـــه إلى قرابة أربعين حديثا ، ومن ذلك باب فى الأذكار المندرج تحت كتاب الأذكار فى الجزء العاشر من الكتاب[١] ، وهو ما يصور مقدار الثروة الحديثية التى ضمها هذا الكتاب من أحاديث الزوائد ، ويبين أنه موسوعة إسلامية كبيرة ورائعة .

ثانيا : التزم المؤلف تخريج كل حديث أورده ، فيذكر من خرجه من أصحاب تلك المعاجم والمسانيد ويعزوه إليها، مع تجريده من السند كما أمره شيخه العراقى ، ويتبعه بعد ذلك بتقويم الحديث، فيصفه بالصحة أو الحسن أو الضعف ، ويتكلم فى رجاله بالتوثيق أو التوهين أو الإنكار أو الكذب أو الترك، وله فى ذلك دقة ملموسة عجيبة، تجعله موضع ثقة لا يلتمس قارئه التعقيب عليه إلا فى بعض رجال يريد أن يبرئ ذمته من الحكم عليهم فيقول : إنه لم يسم ، أو إنه لم يجد من ترجمه ، أو ما يشبه ذلك ، وإليك صورا قليلة تدل على ما وراءها ، وتصور للقارئ هذا الإمام فى تقويم الأحاديث وبيان مرتبتها فى القبول أو عدمه :

١ ــ قال فى الحديث الأول : رواه أحمد والطبرانى فى الأوسط باختصار، وأبويعلى بتمامه ، والبزار بنحوه ، وفيه رجل لم يسم ولكن الزهرى وثقه وأبهمه[٢] .

٢ ــ وفى الحديث الثانى قال : رواه أبو يعلى ، وفى إسناده كوثر وهو متروك[٣] .

٣ ــ وفى الحديث الثالث قال : رواه أبو يعلى ، ورجاله رجال الصحيح إلا أن أبا وائل لم يسمعه من أبى بكر[٤] .

---

(١) مجمع الزوائد ص ٩٩ إلى ١٠٤

(٢) يستثنى من ذلك الحديث الأول من الكتاب فانه ذكره بسند أحمد، واعتذر عن ذلك بقوله : وقد ذكرته بسنده حتى لا ابتدئ الكتاب بسنده منقطع ج ١ ص ١٤

(٣) يشير إلى قول أحمد عن الزهرى : أخبرنى رجل من الأنصار من أهل الثقة ج ١ ص ١٤ و ١٥

(٤) أبو وائل فى أول الحديث قبل ذكر أبى بكر رضى الله عنه ، وقد ذكره فى أول الحديث قبل الصحابى على غير عادته حتى يمكن أن ينبه إليه فى التخريج ج ١ ص ١٥

٤ — وعن الحديث الرابع قال : رواه أبو يعلى ، وفى إسناده سويد بن عبد العزيز ، وهو متروك .

٥ — وفى الحديث الخامس ، بادر المؤلف إلى ذكر الحكم على هذا الحديث فى مسند آخر وهو مسند ابن ماجه ، وقال : إن رجاله ثقات ، ثم أضافه إلى مسنده وهو مسند أحمد ، ولم يذكر درجة إسناد أحمد ، ولعله — وقد أطمأن إلى ثقة رجاله فى مسند ابن ماجه ولم يتبين درجة الحديث فى مسند أحمد — قد اكتفى بهذا القدر .

٦ — وفى الحديث السادس قال : رواه أحمد والطبرانى فى الكبير ، ومداره على سعيد ابن عباس متصلا ، وهذا يرجح أن روايته عن سهيل بن بيضاء غير موثوق بها .

٧ — وقال فى الحديث السابع : رواه أحمد والطبرانى فى الكبير ورجاله ثقات .

٨ — ثم قال فى الحديث الثامن : رواه أحمد والبزار والطبرانى فى الكبير والأوسط ، وإسناد أحمد أصح ، وفيه ابن لهيعة ، وقد احتج به غير واحد .

وهذه الجملة الأخيرة كالاستدراك ؛ لدفع ما قد يرد عليه فى الحكم بصحة إسناد أحمد ، لما يتردد من أن ابن لهيعة ضعيف عند المحدثين .

٩ — وقال فى الحديث التاسع : رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح ، إلا أن أبا صالح لم يسمع من معاذ بن جبل .

١٠ — وفى الحديث العاشر قال : رواه أحمد والبزار ، وفيه انقطاع بين شهر ومعاذ ، وإسماعيل بن عياش روايته عن أهل الحجاز ضعيفة ، وهذا منها .

ولعلك ترى فى تخريج تلك الأحاديث دقة ملموسة تظهر أكثر وضوحا لمن تتبع أحاديث الكتاب أكثر مما ذكرنا ، ولكننا نكتفى بهذا القدر لننتقل إلى مثله من آخره ، حتى يتبين أن مسلك المؤلف لم يختلف فى آخر الكتاب عنه فى أوله ، وأن ذلك خلق فيه لا يتغير .

وإليك عشرة أحاديث أخرى من أواخر الكتاب :

١ — جاء فى كتاب التوبة[١] حديث لأبى هريرة قال فى تخريجه : رواه أحمد وفيه بقية ، وهو ضعيف ، والحديث التالى له قومه بمثل ذلك .

٢ — وقال فى الحديث الثالث من هذا الباب : رواه الطبرانى فى الأوسط ، ورجاله رجال الصحيح ، غير هارون بن موسى الفروى وهو ثقة .

وهنا تجلت أمانته فى أن رجال سند هذا الحديث من رجال الصحيح ، غير أن فيه هارون ابن موسى الفروى وليس من شيوخ البخارى ، وهذا لا يمنع من قبول حديثه لأن رجال التعديل حكموا بأنه ثقة .

---

(١) مجمع الزوائد ص ١٨٨ ج ١٠

٣ — وفى الحديث الرابع من هذا الباب قال : رواه الطبرانى فى الأوسط ، وفيه عبد الله ابن سعيد المقبرى وهو ضعيف .

٤ — وفى باب ما يحتقر من الذنوب[1] خرج حديث عبد الله بن مسعود فقال : رواه أحمد والطبرانى فى الأوسط ،ورجالهما رجال الصحيح غير عمران بن داور القطان[2]. وقدوثق .

٥ — وفى الحديث الذى يليه قال : رواه أبو يعلى،وفيه إبراهيم بن مسلم الهجرى ، وهو ضعيف .

٦ — وفى الحديث الذى يليه، وهو من رواية ابن مسعود أيضا قال فيه: رواه الطبرانى موقوفا بإسنادين ، ورجال أحدهما رجال الصحيح .

٧ — وفى حديث سهل بن سعد الذى بعده فى نفس الباب قال : رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح ، ورواه الطبرانى فى الثلاثة من طريقين ، ورجال أحدهما رجال الصحيح غير عبد الوهاب ابن عبد الحكم ، وهو ثقة .

٨ — وفى الحديث الذى بعده من رواية سعد بن جنادة ، قال : رواه الطبرانى ، وفيه نفيع أبو داود ، وهو ضعيف .

٩ — وقال فى حديث أبى سعيد الخدرى الذى يليه فى نفس الباب : رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح .

١٠ — وفى حديث عبادة بن قرض — أو قرظ[3] — التالى لما سبقه قال : رواه أحمد وقال: عبادة ، والطبرانى وقال : عباد، والله أعلم ، وبعض أسانيد أحمد والطبرانى رجاله رجال الصحيح .

وبعد هذه التخريجات العشرين التى أوردناها من موضعين: من أول الكتاب وآخره، نترك للقارئ الحكم على أمانة الرجل ودقته التى تجعل كتابه هذا موضع اعتبار وحرص على الأخذ به والإفادة منه جهد الاستطاعة .

ولو أننا تعمقنا بذكر أمثلة تدل على تصرفات المؤلف فى تخريج الأحاديث فى أجزاء الكتاب المتفرقة لطال المجال فى ذلك ، ولكننا نورد بعضا مما يدل على صبر الرجل فى تحقيق العلم وإفادته للقراء كما انتهى إليه بحثه .

فقد ذكر فى باب فضل الوضوء فى تخريج حديث رواه أبو أمامة[4] أن الطبرانى رواه فى الكبير ،وفيه لقيط أبو المساور روى عن أبى أمامة، وروى عنه الحريرى وفيه قرة بن خالد ،

---

(١) مجمع الزوائد ص ١٨٩ ج ١

(٢) ورد فى خلاصه تهذيب الكمال ص ٢٥١ باسم عمران بن داور - بالراء - العمى أبو العوامه البصرى .

(٣) هذه أيضا صورة من صور الدقة ، لأنه لم يبت فى اسم الرجل من وجه واحد ، فذكر الوجهين ولعله وجده اختلافا فى اسمه .

(٤) مجمع الزوائد ج ١ ص ٢٢٣

وقد ذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال : يخطىء ويخالف ، ثم ذكر هذا الحديث برواية أخرى وقال : رواه أحمد والطبرانى فى الكبير ، والأوسط بنحوه ، وقال فيه: من بات طاهرا على ذكر الله بدلا من (ما من مسلم يبيت على طهر ثم يتعرى من الليل فيذكر الله) ثم قال: وإسناده حسن قلت : ويأتى حديث ابن عمر من يبيت على طهارة بعد هذا ، ثم ذكر حديثا فى المعنى وقال : رواه الطبرانى ورجاله موثقون ، وله طريق رواها أحمد ذكرتها فى الخصائص فى علامات النبوة .

وفى نفس الباب ذكر فى تخريج حديث ثعلبة بن عباد عن أبيه[1] قال : ما أدرى ذكره النبى صلى الله عليه وسلم أزواجا أو أفرادا . . ثم قال فى آخره : رواه الطبرانى فى الكبير ورواه بإسناد آخر فقال : عن ثعلبة بن عمارة ، وقال : هكذا رواه إسحاق الديرى عن عبد الرزاق ووهم فى اسمه ، والصواب ثعلبة بن عباد ، ورجاله موثقون .

وهكذا نرى أن تحقيقاته وتعمقاته فى الرجال والأسانيد — مع تجريده منها امتثالا لأمر شيخه — قد احتلت كثيرا من أمكنة الباب ، وذلك لأنه لم يستسغ أن يترك ما هو محل الفائدة الكبرى فى نظر الأئمة من المحدثين ، وهو تعرف درجة الحديث ، والتنبيه عليها بكل أمانة ودقة .

ثالثا : يكثر من الأحاديث — فى أغلب الأحيان — بما يبلغ العجب من القارئ ، وقد أشرنا إلى ذلك فى النظرة العامة للكتاب ، والوصف الإجمالى له .

وقد يكون مرجع الكثرة اختلاف الصحابة الرواة ، أو اختلاف لفظة من ألفاظ الحديث بما يرادفها أو يقاربها فى المعنى ، أو بالزيادة فى أحد الحديثين ونقص فى الآخر .

ومهما يكن من أمر فإن الدعامة والعمدة عنده هو أمانة النقل ، والتقيد بما ورد فى المعاجم والمسانيد التى يأخذ منها ، فإن هذه الأحاديث قد تكرر لنفس الأسباب التى أوردناها ، أو لتكرر الحديث فى بعضها وحده ، أو فى بعضها مع البعض الآخر ، مع اختلاف الراوى أو اختلاف بعض الألفاظ .

ومما يوضح ذلك أن كتاب الإيمان ورد فى أول هذه الزوائد ، وهو كتاب واسع — كما سبق أن أشرنا — أورد فيه خمسة وثمانين بابا ، وإذا أردنا إحصاء أحاديث الباب الأول منها وموضوعه : «من شهد ألا إله إلا الله» وجدنا عدد الأحاديث التى وردت فيه ستة وثلاثين حديثا .

والباب الذى بعده وموضوعه : « ما يحرم دم المرء وماله »[2] نجد عدد أحاديثه بمقتضى الإحصاء عشرين حديثا .

والقدر الوارد من الأحاديث لهذين الموضوعين كثير جدا بالنسبة لهما ، ولا يكاد يتوفر القليل منه فى الصحاح الأخرى من الكتب المتداولة ، وهذه ناحية جليلة من نواحى الفائدة فى الكتاب .

---

(١) مجمع الزوائد ج ١ ص ٢٢٤

(٢) باب ما يحرم دم المرء وماله ج ١ ص ٢٤

ومن بين أبواب كتاب الصلاة باب جامع فيما يصلى قبل الصلاة وبعدها[١] ، كأنه أجمل فيه ما فصله فى غيره من الأبواب ،وقد ذكر فيه عشرة أحاديث فى بعضها طول زائد ، وهو عبارة عن كتاب كتبه أبو عبيدة بن عبد الله يحيى بن كثير ،يخبره فيه عن هدى ابن مسعود بما أخذه عن النبى صلى الله عليه وسلم من التحيات والأدعية فى بعض الصلوات ، وما يدعو به بعد الفراغ منها ، وما ينبغى أن يكون عليه العبد من ضراعة وإخلاص عند الدعاء ، وما يتصل بذلك من صلاة الضحى وغيرها .

ثم أورد بعد ذلك بابا فى صلاة الضحى[٢] ، ذكر فيه خمسة وثلاثين حديثا فى هذه الصلاة التى لم تخل من خلاف بين بعض الصحابة وبعض فى فعلها أو تركها مطلقا أو فى أوقات معينة ، والإثبات مقدم إذا صح الحديث .

وفى باب فرض الزكاة من كتاب الزكاة[٣] ، أورد المؤلف قرابة ثلاثين حديثا فيما عدا الأبواب الأخرى التى بلغت خمسة وسبعين بابا من كتاب الزكاة .

وفى كتاب الأطعمة باب الحمر الأهلية[٤] أورد المؤلف فى هذا الباب وحده ستة عشر حديثا .

وفى باب ما جاء فى الخمر ومن يشربها أورد اثنين وثلاثين حديثا فيها كثير من المطولات .

ولعل فى هذا القدر ما يصور هذه الكثرة من تلك الثروة التى سبق أن أشرنا إليها فى الإلمامة الإجمالية أول حديثنا عن هذا الكتاب .

رابعا : يورد كثيرا من غرائب العلم ،ونعنى بها تلك المعانى غير المتعارفة فى الثقافات المستمدة من كتب السنة المتداولة ، مثل كون أهل اليمامة أحذق شىء بأخلاط الطين ، فيما ورد عن طلق بن على[٥] قال : أتيت النبى صلى الله عليه وسلم وهو يؤسس مسجد المدينة ، فجعلت أحمل الحجارة كما يحملون ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : « إنكم يا أهل اليمامة أحذق شىء بأخلاط الطين ، فاخلط لنا الطين ... » الحديث ، وهو من رواية الطبرانى فى الكبير ، وفيه محمد بن جابر اليمامى ، ضعفه أحمد وغيره ، واختلف فى الاحتجاج به .

ومثل كون صاحب القلم يكون يوم القيامة فى تابوت من نار مقفل عليه[٦] فى حديث عطاء ، قال : كنت عند ابن عباس فجاء رجل فقال ؛ يا أبا عباس ما تقول فى ؟ قال : وما عسى أن أقول فيك : فقال إنى عامل بقلمى ، فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « يؤتى بصاحب القلم يوم القيامة فى تابوت من نار مقفل عليه بأقفال من نار ، فإن كان أجراه فى طاعة الله ورضوانه فك عنه التابوت ، وإن كان أجراه فى معصية الله هُوِىَ به فى التابوت سبعين خريفا حتى بارى القلم ولايق الدواة » رواه الطبرانى فى الأوسط والكبير

---

(١) مجمع الزوائد ج ٢ ص ٢٣١
(٢) باب صلاة الضحى ج ٢ ص ٢٣٤
(٣) مجمع الزوائد ج ٣ ص ٦٢
(٤) مجمع الزوائد ج ٥ ص ٤٧
(٥) مجمع الزوائد ج ٢ ص ٦٩
(٦) مجمع الزوائد ج ١ ص ١٣٦

وفيه أبو أيوب الجيزى عن إسماعيل بن عياش ، والظاهر أن آفة هذا الحديث هو الجيزى ، لأن الطبرانى قال فى الأوسط : تفرد به الجيزى .

ومثله كون أحب صلاة إلى الله للمرأة إذا كانت فى أظلم مكان فى بيتها ، وذلك فى حديث ابن مسعود(١) قال : « ما صلت امرأة من صلاة أحب إلى الله من أشد مكان فى بيتها ظلمة » رواه الطبرانى فى الكبير ورجاله موثقون .

ومثله كون المرأة كانت فى بنى إسرائيل تلبس القالبين فى الصلاة تطول بهما لخليلها ، وذلك فى حديث عن عبد الله بن مسعود(٢) قال : « كان الرجال والنساء من بنى إسرائيل يصلون جميعا ، فكانت المرأة إذا كان لها خليل تلبس القالبين تطول بهما لخليلها ، فألقى الله عليهن الحيض . . . . » الحديث . رواه الطبرانى فى الكبير ورجاله رجال الصحيح .

ومثله كون النبى صلى الله عليه وسلم أعطى قتادة عرجونا ليضرب به الشيطان فأضاء العرجون مثل الشمعة ، وذلك فى حديث قتادة(٣) : « أنه كان فى ليلة شديدة الظلمة والمطر فقال : لو أنى اغتنمت الليلة شهود العتمة مع النبى صلى الله عليه وسلم : فلما انصرف النبى صلى الله عليه وسلم أبصرنى ومعه عرجون يمشى عليه . . . إلى أن قال : فأعطانى العرجون فقال : إن الشيطان قد خلفك فى أهلك ، فاذهب بهذا العرجون فأمسك به ... إلى أن يقول : فأضاء العرجون مثل الشمعة نورا فاستضأت به ، فأتيت أهلى فوجدتهم قد رقدوا ، فنظرت فى الزاوية فإذا فيها قنفذ ، فلم أزل أضربه بالعرجون حتى خرج . . » رواه الطبرانى فى الكبير ، ثم قال الهيثمى : ويأتى حديث عند أحمد أطول من هذا فى الجمعة والساعة التى فيها إن شاء الله ، ورجاله موثقون .

ومثله ما جاء فى الخبر من أن شيخا من طىء(٤) قال : مر ابن مسعود على مسجد لنا ، فتقدم رجل منهم فقرأ بفاتحة الكتاب ثم قال : نحج بيت ربنا ونقضى الدين وهو مثل القطوات يهوين. فقال عبد الله : ماسمعنا بهذا فى الملة الآخرة إن هذا إلا اختلاق .

والغريب فى هذا الخبر أن رجلا من هؤلاء القوم لا يعرف من القرآن غير الفاتحة يؤم عبد الله ابن مسعود ، وهو من أعلام الصحابة ، ومن أقرئهم لكتاب الله كما شهد له بذلك النبى صلى الله عليه وسلم ، ثم يضع موضع الآيات التى تتلى بعد الفاتحة هذا الهراء على أنه قرآن يتلى ، ويقول الهيثمى فى تقويم هذا الخبر : الرجل الذى حدث عن عبد الله لا يعرفه ، وبقية رجاله ثقات .

ومن الغرائب أيضا حديث أحمد والطبرانى(٥) عن جابر قال : « مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل وهو يصلى قد وضع يده اليسرى على اليمين ، فانتزعها ووضع اليمنى على

---

(١) مجمع الزوائد ج ٢ ص ٣٥
(٢) مجمع الزوائد ج ٢ ص ٣٥
(٣) مجمع الزوائد ج ٢ ص ٤١
(٤) مجمع الزوائد ج ٢ ص ٦٦
(٥) مجمع الزوائد ج ٢ ص ١٠٤

اليسرى » وقد اعتبرناه من الغرائب لطرافته ، ولمبادرة الرسول صلى الله عليه وسلم بتصحيح خطأ الرجل وهو فى موقفه بين يدى الله عز وجل ، وقد نص الحافظ على أن رجاله رجال الصحيح .

ومن ذلك أيضا أن فتية من قريش قد حلوا أزرهم[١] فجعلوها مخاريق[٢] وهم عراة ، وذلك فى حديث عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدى: « أنه مر وصاحب له على فتية من قريش قد حلوا أزرهم فجعلوها مخاريق يجتلدون بها وهم عراة . قال عبد الله : فلما مررنا بهم قالوا : إن هؤلاء قسيسون فدعوهم ، ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إليهم فلما أبصروه تبددوا ، فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم مغضبا حتى دخل ، وكنت وراء الحجرة فسمعته يقول: سبحان الله . . لا من الله استحيوا . ولا من رسوله استتروا ،وأم أيمن عنده تقول: استغفرلهم يارسول الله ، فبلأى ما استغفر لهم » وفى رواية : « فتأبى ما استغفر لهم » ، رواه أحمد وأبو يعلى .

ومن ذلك هذه المفاضلة اللطيفة التى فاضل فيها النبى صلى الله عليه وسلم بين رجل رفض شفاعته وبين الذى يبخل بالسلام ، وذلك حديث جابر: « أن رجلا أتى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : إن لفلان فى حائطى عذقا[٣] وإنه قد آذانى وشق على مكان عذقه ،فأرسل إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : بعنى عذقك الذى فى حائط فلان ، قال: لا ،قال : فهبه لى ، قال : لا قال : فبعنيه بعذق فى الجنة ، قال : لا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما رأيت الذى هو أبخل منك إلا الذى يبخل بالسلام » رواه أحمد والبزار ، وفيه عبد الله بن محمد بن عقيل وحديثه حسن وفيه ضعف ، وبقية رجاله رجال الصحيح[٤] .

ومن ذلك أن عمرا أتى النجاشى فوجد من عنده يدخلون مكفرين[٥] من خوخة ، فلما رأى الخوخة ودخولهم عليه أولاه ظهره ، ودخل يمشى القهقرى ، فلما دخل منها اعتدل، ففزعت الحبشة وهموا بقتله ، قالوا : ما منعك أن تدخل كما دخلنا ؟ قال : لا نصنع ذلك بنبينا ، فهو أحق أن نصنع ذلك به ، فقال النجاشى : اتركوه صدق ، رواه الطبرانى فى الأوسط ، ورجاله ثقات ، وفى بعضهم كلام لا يضر[٦] .

ومن ذلك أن رجلا دخل على النبى صلى الله عليه وسلم وعنده عائشة ، فزعم أنه ينزل له عن خير منها (يريد امرأته) وذلك فى حديث جرير : « أن عيينة بن حصن دخل على النبى صلى الله عليه وسلم وعنده عائشة فقال : من هذه إلى جانبك ؟ قال : عائشة ، قال : يا رسول الله :

---

(١) مجمع الزوائد ج ٨ ص ٢٧
(٢) المخاريق جمع مخراق ، وهو ثوب يلف ويضرب به الصبيان بعضهم بعضا .
(٣) العذق – بالفتح – النخلة كما فى النهاية وهو بالكسر العرجون ، والحائط البستان المسور بجدار .
(٤) مجمع الزوائد ج ٨ ص ٣١
(٥) جاء فى النهاية أن التكفير أن ينحنى لأى إنسان ويطأطىء رأسه قريبا من الركوع كما يفعل من يريد تعظيمه لصاحبه ومنه حديث عمرو بن أمية – وساق هذا الحديث ، والخوخة باب صغير كالنافذة الكبيرة كما فى هامش مجمع الزوائد .
(٦) مجمع الزوائد ج ٨ ص ٣٩

أفلا أنزل لك عن خيرا منها (يعنى امرأته) فقال النبى صلى الله عليه وسلم : لا، فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : أخرج فاستأذن ، فقال له : إنها يمين علىّ ألا أستأذن على مضرى ، وقالت عائشة : من هـــذا ؟ قال : هذا أحمق متبع » رواه الطبرانى عن شيخه على بن سعيد بن بشير ، وهو حافظ رحال قيل فيه : ليس بذاك ، وبقية رجاله رجال الصحيح غير يحيى بن محمد بن مطيع وهو ثقة[1] .

ومن ذلك أن النبى صلى الله عليه وسلم دعا يوما إلى حلب ناقة فتقدم لها بعض الناس ولكن لم يختر إلا صاحب الاسم الحسن ، عن يعيش الغفارى قال: « دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم لحلب ناقة يوما فقال : من يحلبها ؟ فقال رجل : أنا ، فقال له : ما اسمك ؟ قال : مرة، قال : اقعد ، ثم قام آخر ، فقال : ما اسمك ؟ قال : مرة قال : اقعد ، ثم قام آخر ، فقال ما اسمك؟ قال : جمرة فقال : اقعد ، ثم قام يعيش فقال : ما اسمك ؟ قال : يعيش . قال : احلبها » رواه الطبرانى وإسناده حسن .

وله نظير فيمن يسوق إبل النبى صلى الله عليه وسلم ، فيما ورد عن حدرد أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « من يسوق إبلنا هذه ، أو من يبلغ ابلنا هذه ؟ فقام رجل ، فقال : ما اسمك ؟ قال : فلان: قال : اجلس ، ثم قام آخر فقال : أنا ، فقال : ما اسمك؟ قال : ناجية . قال : أنت لها فسقها » رواه الطبرانى من رواية أحمد بن بشير عن عمر ، ولم أر فيها جرحا ولا تعديلا وبقية رجاله ثقات[2] .

ومن ذلك أنه سمى مولودا باسمه دون كنيته ، ومسح على رأسه فعمر حتى شاب رأسه وما شاب موضع يد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حدث محمد بن فضالة (يعنى الظفرى) قال: « قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن أسبوعين ،فأتى بى إليه فمسح على رأسى وقال: سموه باسمى ولا تكنوه بكنيتى ، وحج بى معه حجة الوادع وأنا ابن عشر سنين ، فلقد عمر محمد حتى شاب رأسه وما شاب موضع يد رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه الطبرانى وفيه يعقوب بن محمد الزهرى وثقه ابن حبان وغيره ، وضعفه جماعة وبقية رجاله ثقات[3]

ومن ذلك أن رجلا اسمه حرام سمع النبى صلى الله عليه وسلم اسمه فغيره إلى حلال ، عن رجل من جهينة قال: « إن النبى صلى الله عليه وسلم سمعه يقول : يا حرام ، فقال: ياحلال » رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح .

ونظير ذلك ما روى عن عائشة : « أن النبى صلى الله عليه وسلم كان إذاسمع اسماقبيحا غيره، فمر على قرية يقال لها : عفرة، فسماها خضرة » رواه الطبرانى فى الصغير ورجاله رجال الصحيح[4] .

---

(١) مجمع الزوائد ج ٨ ص ٤٥
(٢) مجمع الزوائد ج ٨ ص ٤٧
(٣) مجمع الزوائد ج ٨ ص ٤٨
(٤) مجمع الزوائد ج ٨ ص ٥١

ومن ذلك أنه صلى الله عليه وسلم كان ينكر على من يلعن الدابة أو البرغوث أو نحو ذلك عن عائشة : « أنها كانت[1] مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سفر فلعنت بعيرا لها، فأمر النبى صلى الله عليه وسلم أن يرد ، وقال : لا يصحبنى شىء ملعون » رواه أحمد والطبرانى فى الأوسط ورجاله رجال الصحيح ، غير عمرو بن مالك البكرى وهو ثقة .

وعنها أنها ركبت جملا فلعنته ، فقال لها النبى صلى الله عليه وسلم : « لا تركبيه » رواه أحمد وأبو يعلى ، ورجاله ثقات إلا أن يحي بن وثاب لم يسمع من عائشة وإن كان تابعيا .

وعن أبى هريرة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مسير فلعن رجل ناقة فقال : أين صاحب الناقة ؟ فقال الرجل : أنا ، فقال : أخرها فقد أجبت فيها » . رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح .

وعن أنس قال : « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلدغت رجلا برغوث فلعنها فقال النبى صلى الله عليه وسلم لا تلعنها فإنها نبهت نبيا من الأنبياء لصلاة الصبح » رواه أبو يعلى والبزار.

وعن على رضى الله عنه قال : نزلنا منزلا فآذتنا البراغيث فسببناها ، فقال صلى الله عليه وسلم : « لا تسبوها فنعمت الدابة فإنها أيقظتكم لذكر الله » رواه الطبرانى فى الأوسط ، وفيه سعد بن طريف وهو متروك .

ومن ذلك بعض المراجعات الطريفة مع بعض أصحابه صلى الله عليه وسلم كما جاء عن عقبة ابن عامر : « أن رجلا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم[2] فقال : يارسول الله أحدنا يذنب؟ قال : يكتب عليه، قال : ثم يستغفر منه ويتوب ؟ قال : يغفر له ويتاب عليه . قال فيعود فيذنب؟ قال : فيكتب عليه ، قال : ثم يستغفر منه ويتوب ؟ قال يغفر له ويتاب عليه ، ولا يمل الله حتى تملوا » رواه الطبرانى فى الكبير وسنده حسن .

ونظيره عن عائشة قالت : « جاء حبيب بن الحارث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يارسول الله إنى رجل مقراف[3] قال : فتب إلى الله يا حبيب ، قال يارسول الله : إنى أتوب ثم أعود ، قال : فكلما أذنبت فتب . قال : يارسول الله : إذا تكثر ذنوبى ، قال : عفو الله أكبر من ذنوبك ياحبيب بن الحارث[4] » رواه الطبرانى فى الأوسط وفيه نوح ابن ذكوان وهو ضعيف .

ومن ذلك ما ورد عن عائشة وبعض أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم : « أن رجلا من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم جلس بين يديه فقال : يارسول الله إن لى مملوكين يكذبوننى ويخونوننى ويعصوننى وأضربهم وأشتمهم فكيف أنا منهم يارسول الله ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

---

(١) مجمع الزوائد ج ٨ ص ٧٧ ومابعدها . (٢) مجمع الزوائد ج ١٠ ص ٢٠٠
(٣) جاء فى النهاية أن المقراف هو كثير المباشرة للذنوب وأورد صدر هذا الحديث .
(٤) ج ١٠ ص ٢٠٠

بحسب ما خانــوك وعصوك وكذبوك وعقابك إياهم، فإن كان عقابك إياهم دون ذنوبهم كان فضلا لك،وإن كان عقابك إياهم بقدر ذنوبهم كان كفافاً لا لك ولا عليك ، وإن كان عقابك إياهم فوق ذنوبهم اقتص لهم منك الفضل الذى بقى قبلك، فجعل الرجل يبكى بين يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويهتف،فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك ؟أما تقرأ كتاب الله: «ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئا، وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين[١] »؟ فقال الرجل : يارسول الله ما أجد شيئا خيرا لى من فراق هؤلاء ، أشهدك أنهم أحرار كلهم[٢]» رواه أحمد وفى إسناده الصحابى الذى لم يسم ، وبقية رجاله رجال الصحيح ، وقال الهيثمى : إن حديث عائشة وحده رواه الترمذى[٣] .

وقريب من هذا فى الطرافة والدقة حديث أم سلمة زوج النبى صلى الله عليه وسلم قالت[٤]: « كان النبى صلى الله عليه وسلم فى بيتى وكان بيده سواك فدعا وصيفة له — أولها — حتى استبان الغضب فى وجهه ، فخرجت أم سلمة إلى الحجرات فوجدت الوصيفة وهى تلعب ببهمة[٥] فقالت : ألا أراك تلعبين بهذه البهمة ورسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوك قالت : والذى بعثك بالحق ما سمعتك،فقال صلى الله عليه وسلم : لولا خشية القود لأوجعتك بهذا السواك ،وفى رواية لولا القصاص لضربتك بهذا السواك ، وفى أخرى:لولا مخافة القصاص لأوجعتك بهذا السوط » روى هذا كله أبو يعلى والطبرانى بنحوه .

ومن ذلك ما يجمع إلى غرابة اللفظ غزارة المعنى ، كوصف المؤمن بأنه واه راقع ، وبشارة الراقع فى آخر حياته بالسعادة ، عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « المؤمن واه راقع ، فسعيد من هلك على رقعته »[٦] ، رواه الطبرانى فى الصغير والأوسط والبزار ، وفيه سعيد ابن خالد القزاعى وهو ضعيف .

ولولا خشية الإطالة لأوردنا كثيرا جدا من هذه الطرائف التى تبدو بارزة واضحة فى هذه الزوائد حتى كأنها خصيصة من خصائصها ، واستيعاب ما تتطلع إليه النفوس فى هذا المقام يخرج عن الغرض المقصود ، وإنه لجدير بمؤلف مستقل يضم أطرافه ، ويجمع ما تفرق منه .

خامسا : غير أننا نضيف إلى ذلك مالفت نظرنا ممـــا ورد فى هذا الكتاب من أن النبى صلى الله عليه وسلم: « شغل يوم الخندق عن صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء ،فأمر بلالا فأذن وأقام فصلى الظهر ،ثم أمره فأذن وأقام ثم صلى العصر،ثم أمره فأذن وأقام ثم صلى المغرب

---

(١) سورة الأنبياء آية ٤٧ — (٢) مجمع الزوائد ج ١٠ ص ٣٥٢

(٣) ج ١٠ ص ٣٥٣

(٤) نسبة حديث عائشة إلى الترمذى يعتبر إضافة على موضوع الزوائد ، وفى الكتاب نظائر لهذا أحيانا .

(٥) البهمة بفتح الباء كما فى النهاية ولد الضأن الذكر والأنثى يجمع على بهم ، وجمع الجمع بهام .

(٦) قال الهيثمى الواهى بمعنى المذنب والراقع بمعنى التائب المستغفر والحديث فى ج ١٠ ص ٢٠١ . وفسره فى النهاية فقال واه يهى دينه بمعصيته ، وراقع يرقعه بتوبته .

ثم أمره فأذن وأقام فصلى العشاء » رواه أبو يعلى ،وفيه يحيي بن أبي أنيسة ، وهو ضعيف عند أهل الحديث ، إلا أن ابن عديا قال : وهو مع ضعفه يكتب حديثه .

ومثله حديث لجابر ذكر فيه الأذان مع الإقامة فى كل صلاة من هذه الصلوات الأربع ، رواه البزار والطبرانى فى الأوسط ، وفيه عبد الكريم بن أبي المخارق وهو ضعيف .

وقد تتبعت مظان هذا الحديث فى كتب أحاديث الأحكام ، وفى كتب الفقه المقارن : فى كتاب المنتقى لابن تيمية وشرحهِ نيل الأوطار للشوكانى ، وفى بلوغ المرام لابن حجر وشرحه سبل السلام للصنعانى ، وفى معانى الآثار وشرحه للطحاوى مع أن الحديث يشهد لمذهبه الحنفى من أن الأذان يكرر للفائتة إذا تعددت ، كما رجعنا إلى كتاب المغنى والشرح الكبير لابن قدامة ، فلم نعثر على هذا الحديث فى مظانه من أبواب الفقه وأحاديث الأحكام ولو على سبيل الاستدلال لمن يخالف الجمهور من الحنفية ،الذين يستدلون لمذهبهم بالقياس على الأذان لها فيقولون : يؤذن لكل صلاة ويقيم ، لأن ماسن للصلاة فى أدائها سن فى قضائها كسائر المسنونات[١] .

فلو أن الطحاوى هدى إلى هذا الحديث لاستدل به لنصرة مذهبه ، ولكان فرصة له فى تدعيم هذا المذهب الذى يحرص على الانتصار له .

سادسا : يتخير المؤلف كثيرا من عناوين الأبواب فيما ينتفع به طلاب الحديث ، ويوجههم إلى كثير مما يخصهم ترغيبا وترهيبا ، وهى ناحية بارزة فيما يناسبها من الكتاب .

ومن ذلك العناوين الآتية[٢] :

باب وصية أهل العلم — باب فى طالب العلم وإظهار البشر له — باب الرحلة فى طلب العلم — باب أخذ كل علم من أهله — باب كتابة الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم لمن ذكره أو ذكر عنده — باب سماع الحديث وتبليغه — باب أخذ الحديث من الثقات — باب الاحتراز فى رواية الحديث — باب فيمن كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم — باب فمن كذّب بما صح من الحديث — باب الكلام فى الرواة — باب الإمساك عن بعض الحديث — باب معرفة أهل الحديث بصحيحه وضعيفه — باب طلب الإسناد ممن أرسل — باب عرض الكتاب بعد إملائه — باب عرض الكتاب على من أمر به .

هذا وإن فى اختيار أحاديث هذه الأبواب وأمثالها من المسانيد والمعاجم المرتبة على أسماء الرواة وهى مفرقة فى ثنايا هذه المعاجم وتلك المسانيد لأمر عسير على غير من أوتى فطانة ودقة فى هذا الفن ، وتوفيقا من الله سبحانه وتعالى .

وقد كان معهودا للمؤلفين فى الجوامع أن يوردوا موضوع العلم بصفة عامة فى مثل ما أورده الحافظ الهيثمى فى كتابه ،لكن العجب كل العجب فى تخير هذه الأحاديث ،وإعطائها صبغة خاصة بما

---

(١) المغنى والشرح الكبير ج ١ ص ٤٣٣

(٢) مجمع الزوائد ج ١ ص ١٣٠ إلى ص ١٥٢ فى أبواب متفرقة .

أورده من عناوين تكاد تكون من خصائص توجيه أهل الفن إلى ما يلزم اتباعه فى المسالك الخاصة بدراسة الحديث وطلبه :

سابعا : يورد المؤلف عناوين متضاربة — أحيانا — ويورد أحيانا أخرى أحايث متضاربة تحت عنوان واحد :

فمن الأول : قوله : باب ما يقطع الصلاة[١] ، وهو يختلف مع عنوان آخر بعده بقليل: لايقطع الصــلاة شيء [٢] ، وكذلك قوله : باب إمامة الفاسق[٣] المشعر بعدم جوازها وقد دل على ذلك صريحا ماورد من خبر تحت هذا العنوان ، وبعده مباشرة :الصلاةخلف كل إمام[٤] المشعر بجواز إمامة الفاسق ، والحديث الذى أورده تحته يدل على هذا صراحة أيضا .

ومنه أيضا : باب فيمن يأمر بالمعروف ولا يفعله [٥] ، وفيه وعيد شديد على ذلك ، وبعده باب :مروا بالمعروف وإن لم تعملوا به، وهو مختلف مع ما قبله فى عنوانه وفى دلالة أحاديثه [٦] .

وبهــذه المناسبة نورد أننا لاحظنا فى باب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر [٧] — زيادة على ما فيه من تكرار واضح فى العناوين مثل : باب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وفيمن لا تأخذه فى الله لومة لائم ، وهو مكرر مع العنوان الأول الذى كأنه رئيسى فى موضوعه ومع عنوان آخر فى نفس اللفظ باب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر [٨] — فإننا نلاحــظ فيه تضاربا آخر بين الأبواب بعضها مع بعض ، وبين الأحاديث كذلك .

ومن الثانى: ماأورده فى موضوع أذان الأعمى[٩] :فقد ذكر حديثا يدل على كراهته،ثم ذكر بعده حديثا يدل على إباحته،والأول هو حديث ابن مسعود:«ماأحب أن يكون مؤذنوكم عميانكم» والثانى حديث زيد بن ثابت وفيه: «كلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم»ومن الواضح أن ابن أم مكتوم كان أعمى .

ومن ذلك ماورد فى باب تلقين الإمام[١٠] : فإن فيه مايدل على منعه ، ومايدل على طلبه، والأول هو حديث ابن مسعود : « إذا تعايا الإمام فلا تردن عليه » والثانى حديث أبى بن كعب : « أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى فأسقط بعض سورة ، فذكّره أبيّ بعد الصلاة فقال : أفلا لقنتنيها؟ »وفى حديث آخر : «أن النبى صلى الله عليه وسلم تردد فى صلاة الفجر فى آية ، فلما قضى الصلاة سأل عن أبى ابن كعب ، فرأى القوم أنه إنما سأل عنه ليفتح عليه » وفى رواية «أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الفجر فالتبس فيها ، ثم قال لأبى بن كعب : ما منعك أن تفتح على » ومنه أيضا ماورد

---

(١) مجمع الزوائد ج ٢ ص ٦
(٢) مجمع الزوائد ج ٢ ص ٦٢
(٣) مجمع الزوائد ج ٢ ص ٦٦
(٤) مجمع الزوائد ج ٢ ص ٦٧
(٥) مجمع الزوائد ج ٧ ص ٢٧٦
(٦) مجمع الزوائد ج ٧ ص ٢٧٧
(٧) مجمع الزوائد ج ٧ ص ٢٦١ ومابعدها
(٨) مجمع الزوائد ج ٧ ص ٢٧٠
(٩) مجمع الزوائد ج ٢ ص ٢
(١٠) مجمع الزوائد ج ٢ ص ٦٩

تحت عنوان : باب فى الإمام يسىء صلاته [١] فإن فيه مايدل على ترك الصلاة خلف الإمام المسىء كما فعل أنس بن مالك مع عمربن عبد العزيز ، وكما فعل أيوب مع مروان ، كما أن فيه ما يدعو إلى الصلاة خلفه ، وهو حديث عقبة بن عامر الجهنى أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من أم قوما فإن أتم فله التمام ولهم التمام ، وإن لم يتم فلهم التمام وعليه الإثم » .

ولعل عذره فى إيراد الأحاديث المتضاربة أنه — وشكر الله له — بصدد العناية بجمع الأحاديث ونقلها إلى الأبواب التى تناسبها من المسانيد والمعاجم ، ومادام بصدد الجمع فإن عليه أن يعرض الأحاديث ، وليس عليه أن يتصرف فى شأنها بالتوفيق بين المختلفات ، أو الجمع بين المتعارضات ؛ فتلك مهمة الفقهاء ومهمة شراح الحديث ، وليس هو — فى هذا المقام — واحدا منهم ، ثم تكون مهمة الدارس أن يبحث ويرجع إلى المظان التى تمارس ذلك ، ككتب الفقه وأدلتها ، وكتب شروح الأحاديث ، وكتب مختلف الأحاديث وما إلى ذلك .

ثامنا : يحيل القارئ — فى بعض الأحيان — على بعض الأحاديث التى ترتبط بالباب الذى هو بصدده ليضيفه القارئ إلى ذلك الباب وينتفع به فيه ، كما صنع فى باب : فيما يدرك مع الإمام ومافاته [٢] ، فقد ذكر بعض الأحاديث فى ذلك ، وأحال على بعض مايتعلق به فى باب آخر سبق فقال : وقد تقدمت أحاديث منها فى هذا الباب فى المشى إلى الصلاة ، وهو يريد حديث سعد بن أبى وقاص الذى فى آخره : « فصل ما أدركت واقض مافاتك [٣] » وحديث أنس وفى آخره : « فصلوا ما أدركتم واقضوا ماسبقكم » وحديث أبى قتادة : « أن النبى صلى الله عليه وسلم قال للمسرعين إلى الصلاة : لاتفعلوا ، ليصل أحدكم ماأدرك وليقض ما فاته » .

ومن ذلك قوله فى باب فضل الوضوء [٤] بعد حديث : « مامن مسلم يبيت على طهر ... » إلخ : ويأتى حديث ابن عمر فيمن يبيت على طهارة بعد هذا ، وحديث ابن عمر فيمن يبيت على طهارة ورد فى باب بهذا العنوان بعده [٥] وهو عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من بات طاهرا بات فى شعاره ملك .. » إلخ

ومنه أيضا قوله تحت عنوان : باب فعل الخير والإكثار منه فى رمضان : قلت : وتأتى أحاديث [٦] فيمن يتصدق وهو صائم ، أو يعود مريضا أو يشهد جنازة .

وفى هذا المقام ظاهرة لاتخلو من غرابة ، وهى أنه أورد فى كتاب الصوم : بابا فى فضل الصوم [٧] ولم يذكر فيه شيئا أكثر من قوله : يأتى بعد إن شاء الله ، ثم أورد فى باب فضل الصوم [٨] بعد العنوان مباشرة قوله : وقد تقدم فضل شهر رمضان وفيه بعض فضل الصوم ، والواقع أنه

---

(١) مجمع الزوائد ج ٢ ص ٦٨
(٢) مجمع الزوائد ج ٢ ص ٧٦
(٣) مجمع الزوائد ج ٢ ص ٣١
(٤) مجمع الزوائد ج ١ ص ٢٢٣
(٥) مجمع الزوائد ج ١ ص ٢٢٦
(٦) مجمع الزوائد ج ٣ ص ١٥٠
(٧) مجمع الزوائد ج ٣ ص ١٤٥
(٨) مجمع الزوائد ج ٣ ص ١٧٩

أورد فى فضل شهر رمضان[1] بعض فضل الصوم —وهو مايختص بصوم رمضان— فى أحاديث تخصه، ثم أورد بعد هذا مباشرة باب فيمن صام إيمانا واحتسابا.

ونرى أن فى هذه الإحالات المتداخلة مع تكرار الأبواب دون موجب مالا يخلو عن إيقاع القارئ فى بعض الحيرة عند متابعة موضوعات هذا الكتاب، والدوران معه فى هذا التكرار وتلك الإحالات.

هذا وربما كان عذره فى ذلك أنه اضطلع —رحمه الله— بعبء ثقيل لايطيقه إلا كثرة من الجماعين والمنظمين، فغفر الله له وأحسن جزاءه.

تاسعا: فى روايته للأحاديث كثير من الموقوفات على الصحابة رضوان الله عليهم:

فمن ذلك حديث نعيم بن قعنب الرياحى[2]، وفى آخره أنه سأله عما فعل من وأد البنات فقال: أفى الجاهلية ؟ قال الرجل: نعم. فقال أبو ذر: عفا الله عما سلف.

ومنه حديث ابن مسعود فى باب أذان الأعمى[3]: «ما أحب أن يكون مؤذنوكم عميانكم» وحديثه أيضا[4] فى باب الصلاة فى المحراب: «أن عبد الله كره الصلاة فى المحراب وقال: انما كانت للكنائس فلا تشبهوا بأهل الكتاب».

ومن ذلك ما جاء فى باب الصلاة فى بقاع المسجد[5] عن مرة الهمذانى أنه قال: حدثت نفسى أن أصلى خلف كل سارية من مسجد الكوفة .... وفى آخر الحديث فقال ابن مسعود: لو يعلم أن الله جل وعز عند أدنى سارية ما جاوزها حتى يقضى صلاته.

ومنه باب كيف الجلوس فى المسجد[6] عن ابن مسعود أنه رأى قوما قد أسندوا ظهورهم إلى قبلة المسجد بين أذان الفجر والإقامة فقال: لا تحولوا بين الملائكة وبين صلاتها، وقد قصر الهيثمى هذا الباب على هذا الخبر وحده ولم يزد عليه.

ومن ذلك باب فيمن دخل المسجد لغير صلاة[7] عن أبى عمرو الشيبانى قال: كان ابن مسعود يعس فى المسجد فلا يجد سوادا إلا أخرجه إلا رجلا مصليا».

ومن ذلك ما جاء فى باب كيف المشى إلى الصلاة[8] أن ابن مسعود سعى إلى الصلاة فقيل له، فقال: أو ليس أحق ما سعيتم إليه الصلاة ؟ وفيه أنه خرج إلى المسجد فجعل يهرول، فقيل له: أتفعل هذا وأنت تنهى عنه ؟ قال: إنما أردت حد الصلاة التكبيرة الأولى.

---

(١) مجمع الزوائد ج ٣ ص ١٤٠
(٢) مجمع الزوائد ج ١ ص ٣١
(٣) مجمع الزوائد ج ٢ ص ٢
(٤) مجمع الزوائد ج ٢ ص ١٥
(٥) مجمع الزوائد ج ٢ ص ١٦
(٦) مجمع الزوائد ج ٢ ص ٢٣
(٧) مجمع الزوائد ج ٢ ص ٢٤
(٨) مجمع الزوائد ج ٢ ص ٣٢

ومن ذلك ما جاء فى باب خروج النساء إلى المساجد (١) عن ابن مسعود قال : « صلاة المرأة فى بيتها أفضل من صلاتها فى حجرتها ، وصلاتها فى حجرتها أفضل من صلاتها فى دارها ... » الحديث ، وفى الباب عن ابن مسعود : « ما صلت المرأة فى موضع خير لها من قعر بيتها إلا أن يكون المسجد الحرام أو مسجد النبى صلى الله عليه وسلم ، إلا امرأة تخرج فى منقليها — يعنى خفيها » وعنه أيضا : أنه كان يحلف فيبلغ فى اليمين : « ما من مصلى للمرأة خير من بيتها إلا فى حج أو عمرة إلا امرأة قد يئست من البعولة وهى فى منقليها . (٢) قيل ما منقليها ؟ قال : امرأة عجوز قد تقارب خطوها » ومنه قال : « ما صلت امرأة من صلاة أحب إلى الله من أشد مكان فى بيتها ظلمة » وأمثال ذلك فى الكتاب كثير لمن تتبعه .

على أنه ربما يورد بعض المقطوعات ، كما فى باب من صلى بغير أذان ولا إقامة (٣) ، حيث أورد حديث سفيان أنه بلغه عن بعض الصحابة أنهم صلوا بغير أذان ولا إقامة ، فقال : كفتهم إقامة المصر ، وقد جاء بها الهيثمى فى رواية أخرى عن ابن مسعود فى الموضع نفسه أنه قال : إقامة المصر تكفى .

عاشرا : أنه لا يأبى أن ينقل من تلك المسانيد والمعاجم أحاديث أو آثارا فيها مطاعن أو مغامز ، تنفيذا لما التزمه من نقل زوائد تلك المسانيد والمعاجم على الأصول ، والتنبيه إلى ما فيها من مطاعن أو مغامز ، تحقيقا لأمانة العلم ، وتحذيرا من تلك الأحاديث التى وردت فى تلك المعاجم والمسانيد :

فمن ذلك حديث عبد الله بن أوفى : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال بلال : قد قامت الصلاة نهض فكبر » رواه الطبرانى فى الكبير من طريق حجاج بن فروخ ، وهو ضعيف جدا (٤) ، وحديث ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تذهب الأرضون كلها يوم القيامة إلا المساجد » رواه الطبرانى فى الأوسط ، وأصرم بن حوشب كذاب (٥) ، وحديث أنس بن مالك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما من صباح ولا رواح إلا وبقاع الأرض كلها ينادى بعضها بعضا . . » الحديث . رواه الطبرانى فى الأوسط ، وصالح المزى ضعيف (٦) وحديث عائشة : « أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يصلى فى الموضع الذى يبول فيه الحسن والحسين ، وقال : إن العبد إذا سجد لله سجدة طهر الله موضع سجوده » رواه الطبرانى فى الأوسط ، ويزيع اتهم بالوضع (٧) . وحديث عائشة الذى تقول فيه : « إن النبى صلى الله عليه وسلم قال لها : أما علمت أن المؤمن تطهر سجدته موضعها » رواه الطبرانى فى الأوسط ، وعبد الله بن صالح ضعفه الجمهور (٨) .

---

(١) مجمع الزوائد ج ٢ ص ٣٤
(٢) مجمع الزوائد ج٢ص ٣
(٣) مجمع الزوائد ج ٢ ص ٥
(٤) مجمع الزوائد ج ٢ ص ٦
(٥) مجمع الزوائد ج ٢ ص ٦
(٦) مجمع الزوائد ج ٢ ص ٦
(٧) مجمع الزوائد ج ٢ ص ٧
(٨) مجمع الزوائد ج ٢ ص ٧

وفى باب بناء المساجد حديث عبد الله بن عمرو : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من بنى لله مسجدا بنى الله له بيتا أوسع منه فى الجنة (١) » رواه أحمد ، وفيه الحجاج بن أرطاة وهو متكلم فيه .

وفى باب تطهير المساجد حديث عبد الله بن مسعود : « جاء أعرابى فبال فى المسجد فأمر النبى صلى الله عليه وسلم بمكانه فاحتفر » الحديث رواه أبو يعلى ، وفيه سمعان بن مالك (٢) وهو ضعيف .

وفى باب ماجاء فى القبلة عن عمارة بن رويبة قال : « كنا مع النبى صلى الله عليه وسلم فى إحدى صلاتى العشاء حين صرفت القبلة ، فدار النبى صلى الله عليه وسلم » الحديث . رواه الطبرانى فى الكبير وفيه عبد الملك بن حسين النخعى ، وهو ضعيف (٣) .

ومن هذا النوع مايكون فيه خلاف بين علماء الجرح والتعديل فيذكره ، كما فى حديث واثلة ابن الأسقع أنه جاء وهم يبنون مسجدا فوقف فسلم ثم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من بنى مسجدا . . . » الحديث رواه أحمد والطبرانى فى الكبير ، وفيه الحسن بن يحيى الخشنى ، ضعفه الدارقطنى وابن معين فى رواية ، ووثقه فى رواية ، ووثقه دحيم وأبو حاتم (٤) وحديث ابن عباس قال رسول الله صلى لله عليه وسلم : « من بنى الله مسجدا يراه الله بنى الله له بيتا فى الجنة » الحديث ، رواه الطبرانى فى الأوسط ، وفيه عمران بن عبدالله ، وإنما هو ابن عبيد الله ذكره البخارى فى تاريخه ، وقال : فيه نظر ، وضعفه ابن معين ، وذكره ابن حبان فى الثقات وسمى أباه عبدالله مكبرا .

هذا وفى الكتاب كثير جدا من أمثال هذه الأحاديث تعرف بالتتبع ، وإنما ينقلها — كما قلنا — تحقيقا لأمانة العلم ، وتحذيرا منها إن لم تؤيدها أحاديث صالحة للتأييد ، وهو بهذا يصدق ماقاله النقاد من أن المعاجم والمسانيد مظنة الأحاديث الضعيفة والمنكرة ، وأنها تصلح أن تكون موضعا لالتماس الشواهد والمتابعات فى غير ما اتفقت فيه مع الكتب الصحاح .

ونختم هذه الدراسة الموجزة بما تعطيه هذه الإلمامة القصيرة من تصوير هذا الكتاب القيم فى صورته القوية ثروة جامعة ، تضيف إلى الكتب الصحاح زيادات كان لابد من إضافتها ، وهى لاتقل عنها عددا إن لم تزد عليها إحصاء ، مع مافيها من طرائف العلم وغرائبه ، ومالا بد من معرفته ولاسيما لخواص العلماء الذين تقتضيهم مهمتهم أن يتابعوا السنة النبوية الكريمة ، ويلتمسوها حيث تكون .

ولايفوتنا — وقد درسنا هذا الكتاب ، وألمعنا إلى بعض النواحى البارزة فيه ، بماهو مفخرة للأمة الإسلامية بهذا الحافظ العظيم ، الذى استطاع أن يجمع شتات هذه الزوائد من مظانها المتعددة

---

(١) مجمع الزوائد ج ٢ ص ٧
(٢) مجمع الزوائد ج ٢ ص ١١
(٣) مجمع الزوائد ج ٢ ص ١٣
(٤) مجمع الزوائد ج ٢ ص ٧

فى محيط واحد ، فيكمل ماتحتاج إليه كتب السنة الأصلية من استكمال جهد استطاعته — لايفوتنا أن ننبه إلى أننا بعد أن تتبعنا كتب الزوائد من الرسالة المستطرفة التى هى أوسع ماكتب فى تعداد كتب الحديث وإحصائها — أن الحافظ الهيثمى هو أول من رسم الطريق — فيمن علمنا — فى جمع الزوائد وإضافتها إلى كتب السنة ، فإنه هو الذى جمع هذا المجمع بإشارة شيخه الحافظ العراقى وهو الذى ألف زوائد مسند البزار على الكتب الستة فى مجلد ضخم ، وألف زوائد مسند أبى يعلى الموصلى عليها فى مجلد ، وألف زوائد المعجم الكبير للطبرانى وسماها البدر المنير فى ثلاث مجلدات ، وألف زوائد المعجم الأوسط والصغير وسماها مجمع البحرين فى مجلدين ، ثم جمع الزوائد الستة المذكورة كلها فى كتابنا هذا بعد حذف الأسانيد ، وتناول كل حديث بدرجته من الصحة والحسن والضعف ، وما فى بعض الرواة من جرح وتعديل ، وقد شهد له الحافظ الكتانى فى رسالته المستطرفة بأنه أنفع كتب الحديث ، بل لم يوجد مثله فى كتاب ، ولا صنف مثله فى هذا الباب .

جزى الله الإمام الحافظ الهيثمى خير الجزاء ، ونفع بتراثه الطيب وعمله الخالص ، إنه سميع مجيب ؟

المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية

للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ

ومؤلف هذا الكتاب هو الإمام الحافظ أحمد بن علي العسقلاني المصري المعروف بابن حجر المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة ، وقد سبقت ترجمته عند دراسة كتابه بلوغ المرام .

وقد تحدث عن فكرة جمعه لهذا الكتاب في مقدمته : بأنه رأى جمع جميع ما وقف عليه من الحديث النبوي في كتاب واحد ليسهل الكشف منه ، ثم عدل إلى جمع الأحاديث الزائدة في كتب المسانيد على الكتب المشهورة — وقصد بالمشهورة الأصول الستة ومسند أحمد ، وبالمسندات ما رتب على مسانيد الصحابة — وأنه وقع له منها ثمانية كاملة ، وهي مسند أبي داود الطيالسي ، ومسند الحميدي ، ومسند ابن أبي عمر العدني ، ومسدد ، وأحمد بن منيع ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وعبد بن حميد ، والحارث بن أبي أسامة .

ثم ذكر أنه وقع له من المسانيد أشياء كاملة ، كمسند البزار وأبي يعلى والطبراني ، ولكنه رأى شيخه الهيثمي قد جمع ما فيها وفي مسند أحمد في كتاب مفرد محذوف الأسانيد فلم ير أن يزاحمه عليها ، لكنه تتبع ما فاته من مسند أبي يعلى لكون الهيثمي اقتصر في كتابه على الرواية المختصرة .

كما ذكر أنه وقع له عدة من المسانيد غير مكملة ، كمسند إسحاق بن راهويه فوقف منه على قدر النصف فتتبع ما فيه ، فصار ما تتبعه من الزوائد من عشرة دواوين ، وقد سبقت لنا دراسة لهذه المسانيد قبل الحديث عن مجمع الزوائد .

كما أنه أشار إلى أنه وقف على قطع من عدة مسانيد أخرى فلم يكتب منها شيئاً رجاء إضافتها عند التبييض .

وقد وجدناه أضاف إلى المسانيد الثمانية في تخريجاته عدة مراجع أخرى : كالفاكهي والبيهقي وعبد الرزاق ، وأحمد في الزهد ، وزوائد عبد الله بن أحمد ، والبزار مفردا أو مضموما إلى غيره من الثمانية ، وابن حبان ، وابن أبي أسامة ، وابن شيرويه .

فمما نقله عن مسند الفاكهي الحديث رقم ١٢٢٣ و ١٢٢٤ ، وعن مسند البيهقي الحديث رقم ٧٤٧ ، وعن مسند عبد الرزاق الحديث رقم ٧٥٢ ، ٢٥٤٨ ، وعن أحمد في الزهد الحديث رقم ٢٤٩٤ ، ٢٤٩٥ ، ٢٦٧٦ ، وعن ابن حبان الحديث ٢٧٥ ، ٢٣٦٨ ، وعن ابن أبي أسامة الحديث ٢٥١ وهو مضموم إلى مسند الحارث في نقل هذا الحديث ، وعن زوائد عبد الله بن أحمد الحديث رقم ٢٢٣٧ ، وعن مسند البزار مفردا الحديث رقم ٣٤١٤ و ٣٤٨٩ و ٣٨٣٨ و ٣٨٤٨ و ٣٨٤٩ ، وعن البزار مضموما إلى أبي يعلى الحديث رقم ٣٤٩٦ ، وعن شيرويه الراوي لمسند إسحاق عنه الحديث رقم ٢٥٥٨ .

وفى هذه المناسبة نشير إلى ما قاله الأستاذ الأعظمى — مخرج الكتاب ومحققه والمعلق عليه — فى بيان التطوير الذى انتهى إلى تلك المطالب العالية، حيث ذكر أنه لم تنقطع محاولات تجميع السنة على صعيد واحد فى مصنفات مستوعبة، بعد أن انتهت عهود الرواية والتدوين الأساسية فى جوامع ومصنفات وسنن ومسانيد، ومن ذلك ما قصده الحميدى (المتوفى سنة ٢١٩هـ) حين ألف كتابه الجمع بين الصحيحين، وغيره كثير [١]، إلى أن صنف ابن الأثير [٢] كتابه جامع الأصول على آثار كتاب سابق لرزين العبدرى، وهو يمثل الحلقة الأولى فى تجميع كتب السنة على صورة تجريد الأسانيد ومقارنة الروايات [٣] قال صاحب الرسالة المستطرفة: إن كتاب جامع الأصول على وضع كتاب رزين إلا أن فيه زيادات كثيرة عليه، وقال عنه: إنه اختصره ابن الديبع — وهو أحسن مختصراته — كما اختصره قاضى حماه شرف الدين أبو القاسم هبة الله البرزى الجهنى المتوفى سنة ٧٣٣ هـ وسماه تجريد جامع الأصول.

ويقول الأستاذ الأعظمى: ثم تلا ابن الأثير الجزرى الحافظ نور الدين الهيثمى فى تصنيف كتابه مجمع الزوائد، وهو الذى درسناه قبل كتاب المطالب العالية.

وينبغى أن نشير هنا الى أن هذه الفترة التى طواها الأستاذ محقق المطالب العالية لم تكن غفلا ولا خالية من محاولة الجمع — كما قد توهمه عبارة الأستاذ المحقق. فقد ظهر فيها كتاب أنوار المصباح فى الجمع بين الكتب الستة الصحاح لأبى عبد الله محمد بن عتيق بن على التجيبى الغرناطى المتوفى فى حدود ست وأربعين وستمائة للهجرة، كما ظهر فيها كتاب جامع الجوامع السبعة عن الصحيحين والسنن الأربعة وسنن الدارمى لبعضهم، والجمع بين الأصول الستة ومسانيد أحمد والبزار وأبى يعلى والمعجم الكبير وربما زيد عليها من غيرها، وهو المسند الكبير للحافظ عماد الدين أبى الفداء إسماعيل بن عمر المعروف بابن كثير، المتوفى سنة أربع وسبعين وسبعمائة، سماه جامع المسانيد والسنن الهادى لأقوم سنن، رتبه على حروف المعجم، يذكر كل صحابى له رواية ثم يورد فى ترجمته جميع ما وقع له فى هذه الكتب وما تيسير من غيرها [٤].

---

(١) من المصنفات الجامعة المشهورة الجامع فى الحديث للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعانى المتوفى سنة ٢١١ هـ ومن المصنفات العظيمة بين هذه الجوامع كتاب جامع المسانيد للحافظ عبد الرحمن بن على الشهير بأبى الفرج ابن الجوزى فى سبع مجلدات ذكره الذهبى فى ترجمته ج ٤ ص ١٣٢ وأورده صاحب الرسالة المستطرفة فى كتب الجوامع ص ١٣٢ وقال: إنه سماه جامع المسانيد بألخص الأسانيد.

(٢) هو مبارك بن محمد بن عبد الكريم الشيبانى المتوفى سنة ٦٠٦هـ.

(٣) ثم جاء الشيخ عبد الرحمن بن على بن محمد بن يوسف الزبيدى المشهور بالديبع المتوفى سنة ٩٤٤ هـ فهذب ذلك الكتاب وجمع أبوابه على حروف المعجم وسماه تيسير الوصول إلى جامع الأصول (وهو كتاب نافع ومتداول) راجع كشف الظنون ج ١ ص ٥٣٧.

(٤) الرسالة المستطرفة ص ١٣١ ومابعدها.

ولا يخلو الأمر – مع عناية علماء المسلمين بالسنة واهتمامهم بها – من أن تكون لهذه الكتب نظائر لمؤلفين من علماء الحديث فى الأقطار الإسلامية ، ولكن الأستاذ المحقق يريد الربط الإجمالى العام ليكون مدخلا لموضوع كتاب المطالب العالية وصلته بالجوامع من كتب السنة ، فهو لهذا يقول : ثم تلا ابن الأثير الحافظ نور الدين الهيثمى فى تصنيف كتابه مجمع الزوائد ، مبتغيا من تأليفه إضافة حلقة أوسع أحاطت بستة كتب أخرى – وذكرها – وقد قدمنا الكلام على ذلك عند دراستنا لذلك المجمع الهيثمى بما اتسع له المقام .

ونحن نتفق مع الأستاذ المحقق فى أن كتاب المطالب العالية يدخل فى دائرة المحاولات لتجميع السنة النبوية فى صعيد واحد ، ونرى أن الحافظ ابن حجر – بنقله عن هذه المسانيد – أضاف إلى الكتب المتداولة مع زوائد شيخه الحافظ نور الدين الهيثمى ما يرى باجتهاده أنه يحقق الغرض من تلك المحاولة الكريمة ، فإنه أضاف إلى كتب السنة المتداولة مالم يضفه شيخه إليها .

وقبل أن نتناول هذا الكتاب بالدراسة ينبغى أن نتقدم بتمهيد نبين به الظروف التى أحاطت بإخراج تلك النسخة المطبوعة ، والتى لا يمكن البت بأنها – على هذا الوجه – من وضع الإمام الحافظ ابن حجر ، ولا يمكن الحكم بأنه صاحب ما وقع فيها من التصرفات ، مع إمكان القطع بأن المتن المجرد – وحده – للإمام الحافظ ابن حجر .

وبناء على هذا ، فإن دراستنا لهذا الكتاب ستكون بالنسبة لهذه النسخة التى وصلت إلينا مطبوعة دون حكم على المؤلِّف نفسه بما هو فيه من نقص أو تقصير .

وبيان ذلك – كما استقينا من واقع دراسات الأستاذ المحقق وجولاته بين تلك النسخ المخطوطة التى اختيرت من بينها هذه المطبوعة للنشر – أن الأستاذ المحقق أفاد بما خلاصته : أنه بحث عن كتاب المطالب فى مكتبات الهند والحجاز ، فلم يظفر به إلا فى المكتبة السعيدية بحيدر أباد عام ثمان وخمسين وتسعمائة وألف ، لكن هذه النسخة كانت عبارة عن النصف الأول من الكتاب . . . . إلى أن قال : إنه ظفر بنسختين أخريين فى المكتبة العلمية بالمدينة المنورة إحداهما المخطوطة المسندة ، والثانية المخطوطة المجردة ، أما المسندة فقد نسخت سنة عشر ومائة وألف للهجرة ، وهى مصورة عن نسخة فى إحدى مكتبات تركيا ، وذكر أن تصويرها لم يكن واضحا ،لأنه اختير تصويرها بحجم أصغر من أصلها مع وجود تصحيفات وتحريفات فيها فجاءت غامضة صعبة القراءة والإفادة ، ولكنه تجلد وتصبر حتى أفاد منها فى تحقيق الكتاب وأما المجردة فهى مصورة من إحدى مكتبات تركيا ولكنها أوضح من المسندة ، وقد كتبت عام اثنى عشر ومائة وألف للهجرة ، وذكر المحقق أن القائم بتجريد الكتاب من أسانيده ليس فى المخطوطة ما يصح معه الجزم بتعيينه ، وغالب الظن أنه كاتب النسخة نفسه ، وذكر أن كاتبى النسختين شخصان مختلفان ، ثم وازن بين المجردة والمسندة فقال : إنه لا فرق بينهما إلا حذف أسانيد الحديث فى المجردة مع الإبقاء على اسم الصحابى فقط دون كلمة « عن » أو غيرها ، ولكن

يؤخذ على مجرد النسخة أنه حذف كثيرا من الكلام الضرورى الذى عقب به المؤلف الحافظ ابن حجر على بعض الأحاديث ، ويقول المحقق : إنه استدرك ذلك فى الحواشى ، كما يؤخذ عليه إضافة كلمة « رفعه » مع التصريح بعبارة « قال » ونحوها وهما لا يجتمعان ، وأنه كثيرا ما يأتى بكلمة رفعه مع الموقوف ، ثم بين أن اختيار المخطوطة المجردة كان بإشارة من قسم التراث الإسلامى بالكويت الذى رأى أن نشرها أولى — فى هذا الزمن — من نشر المخطوطة المسندة ، لاسيما مع الإفادة من خصائص النسخة المسندة ، وكأنه يريد بهذه العبارة أن الخصائص المنشودة من النسخة المسندة والتى خلت منها المجردة هى بيان درجات الأحاديث ، وقد حاول المحقق أن يستوعبها من مصادها الثلاثة—وهى هذه النسخة المسندة وزوائد البوصيرى وزوائد الهيثمى—على أن المحقق أيضا ربما لم يصل إلى حكم فى هذه المراجع الثلاثة فيرجع إلى رجال الأحاديث فى مظانها ، وما حكم به فى كتب الرجال إذا نشط لذلك ، وربما لم ينشط له .

وبعد هذا نستطيع أن ندون رأينا فى هذه النسخة التى وصلت إلينا أول ما ظهرت مطبوعة — لأول مرة — وكما نشرها التراث الإسلامى إدارة الشئون الاسلامية بوزارة الأوقاف بالكويت وهى الطبعة الأولى عام سبعين وتسعمائة وألف ميلادية بالمطبعة العصرية بالكويت .

والكتاب يقع فى أربع مجلدات جميعها ست وسبعون وسبعمائة وألف صفحة من القطع المتوسط ، فيها حديثان وسبعمائة وأربعة آلاف حديث موزعة على المجلدات الأربعة .

وقالت المجردة [١] فى مقدمتها : إن المصنف رتبه على أبواب الأحكام الفقهية ، ثم ذكر بدء الخلق ، والإيمان ، والعلم ، والسنة ، والتفسير وأخبار الأنبياء ، والمناقب والسيرة النبوية ، والمغازى ، والخلفاء ، والآداب ، والأدعية ، والزهد ، والرقائق ، والفتن ، والتعبير ، والبعث والحشر .

لكن مافى الكتاب لا يتطابق مع ذلك ، لا ترتيبا ولا توصيفا ، فإن هذا الكلام يوهم أن ماعدا هذه الأبواب من الكتاب فقه ، وليس كذلك ، فإن فيما عداها كثيرا مما ليس بفقه : كالطب والبر والصلة وفضائل القرآن ، كما أنه يوهم أن هذه الأبواب التى ذكرها من أول بدء الخلق إلى آخرها هى أخريات ما ذكر فى الكتاب ، مع أن كتبا وأبوابا منها قد ذكرت قبل ذلك ، مثل كتاب الأدب الذى ذكر بعد منتصف الجزء الثانى وقبل بدء الخلق وما بعده ، ومثل كتاب الأذكار والدعوات الذى ذكر فى الجزء الثالث وقبل بدء الخلق ومابعده ، ومثل كتاب فضائل القرآن الذى ورد بعد بدء الخلق ، ولم يرد عنه ذكر فى المقدمة فى غير أبواب الفقه ، ومن تتبع التطبيق

---

(١) وإنما عبرنا بهذا التعبير لأن فى تبويب الكتاب اختلافا معيبا بين ما فى المقدمة وماورد فى الكتاب تطبيقا عليها ، وذلك ما لايجوز إلصاقه بالمؤلف الحافظ .

وجد اختلافا يطول شرحه ، ولهذا نرى أن نقطع النظر عما ورد فى مقدمة المجردة وأن نعرض الكتب والأبواب الرئيسية التى وردت فى أجزاء الكتاب :

كتاب الطهارة وتحته أبواب تتعلق بها — كتاب الغسل وتحته أبواب كذلك — كتاب الحيض وتحته أبواب — كتاب الصلاة وتحته أبواب الأذان والإقامة ، ثم أبواب مواقيت الصلاة ، ثم أبواب صفة الصلاة والمساجد والجماعة — كتاب النوافل وتحته أبواب تتعلق بها ، ثم أبواب الجمعة — كتاب الجنائز وتحته أبواب تتعلق بها — كتاب الزكاة وتحته أبواب تتصل بالزكاة — كتاب الصيام وتحته أبواب كذلك — كتاب الحج وتحته أبواب كسوابقه — كتاب البيوع وتحته الأبواب المتصلة بالبيوع — كتاب العتق وليس تحته أبواب — باب الوصايا — كتاب المواريث وتحته أبواب تتعلق بها .. وبهذا ينتهى المجلد الأول من الكتاب بناء على التقسيم الذى اختاره الناشر .

وفى أول المجلد الثانى كتاب النكاح والطلاق وتوابعهما ، وتحته الأبواب المتعلقة بذلك ، ثم باب الأيمان والنذور ، ثم كتاب الحدود وتحته أبواب ، ثم كتاب القصاص وتحته الأبواب المتعلقة به ، ثم كتاب الجهاد وتحته أبواب تتصل به ، ثم كتاب الخلافة والإمارة ويندرج تحته أبواب كذلك ، ثم كتاب القضاء والشهادات كذلك ، ثم كتاب اللباس والزينة كذلك ، ثم كتاب الأضحية والعقيقة وتحته أبواب ، ثم كتاب الصيد وتحته أبواب ، ثم كتاب الأطعمة والأشربة وتحته أبواب ، ثم كتاب الأدب وتحته أبواب ، ثم كتاب البر والصلة وتحته أبواب ينتهى عند بعضها المجلد الثانى من هذا الكتاب .

ثم يبدأ المجلد الثالث ببقية أبواب البر والصلة ، ثم يأتى كتاب تعبير الرؤيا وليس تحته أبواب ثم كتاب الإيمان والتوحيد وتحته أبواب ، ثم كتاب العلم وتحته أبواب تتعلق به ، ثم كتاب الرقائق والزهد وتحته أبواب كذلك ، ثم كتاب الأذكار والدعوات كذلك ، ثم كتاب بدء الخلق وما تحته من أبواب ، ثم كتاب فضائل القرآن وماتحته من أبواب ، ثم كتاب التفسر كذلك ، وبه ينتهى المجلد الثالث من الكتاب .

ثم يبدأ المجلد الرابع بكتاب المناقب المتضمن لشمائل النبى صلى الله عليه وسلم ومناقب الصحابة وغيرهم ، وفضائل البلدان وتحته أبواب عديدة تتصل بهذه الموضوعات ، ثم كتاب السيرة والمغازى وتحت كل منهما أبواب تتصل به ، ثم كتاب الفتن وما تحته من أبواب فصل بين بعضها والبعض الآخر بكتاب الفتوح ، ثم ينتهى الكتاب بكتاب البعث والحشر وما يتعلق به من أبواب .

هذه هى الموضوعات التى شملها ذلك الكتاب ، ذكرناها على وجه الإجمال ، لنتبين مدى الاختلاف بين ما وقع فى مقدمة المخطوطة المجردة وما فى هذه النسخة المطبوعة فى التقسيم والترتيب.

وأما أبرز ما ظهر لنا من صفات في عرض الأحاديث والآثار في هذه النسخة ، فأول مايلفت النظر مانسب إلى الإمام المؤلف من قوله :وشرطي فيه ذكر كل حديث ورد عن صحابي ولم يخرجه الأصول السبعة من حديثه ولو أخرجوه أو بعضهم من حديث غيره ، مع التنبيه عليه أحيانا .

والواقع أن هذا الشرط يخرج كثيرا مما في هذه النسخة من النوعين الآتيين،وكل منهما كثير في هذا الكتاب :

فأما النوع الأول فهو تلك الأحاديث المرسلة التي لاذكر فيها للصحابي .

وأما النوع الثاني فهو الآثار المقطوعة التي أضيفت إلى التابعين .

فمن النوع الأول الحديث رقم ١٥٣٣ وهو قول مجاهد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « غطى عنا قنازعك[1] يا أم أيمن » والحديث رقم ١٥٣٦ وهو قول سعيد بن المسيب : آمت حفصة من زوجها ، وآم عثمان من رقية .. إلى آخر ما ذكره من تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم من حفصة . والحديث رقم ٢٧٩٣ وهو قول الشعبي : إنه صلى الله عليه وسلم مر على أصحاب الدركلة[2] والحديث رقم ٢٧٩٥ وهو قول نصر بن شفي عن النبي صلى الله عليه وسلم : «من ولد له ثلاثة أولاد فلم يسم أحدهم محمدا فقد جهل » والحديث رقم ٣٠٩٩ وهو قول عروة : توفيت امرأة وكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحكون منها فقال بلال : ويحها قد استراحت ... الحديث ، وهذا النوع كثير في الكتاب لمن تتبعه .

ومن النوع الثاني الأثر رقم ١٧٤ وهو عن عكرمة أنه لا يرى بأسا أن يغتسل الرجل من الجنابة ثم يستدفىء بامرأته ، والخبر رقم ٢٣٠٤ وهو أن الحسن كان يقول عند الذبائح : بسم الله والله أكبر اللهم لك ومنك .. الخبر ، والأثر رقم ٢٤٧٧ وهو خبر السري بن يحيي أنه سمع محمد بن سيرين يقول لغلام أراد أن يحتجم في أول الشهر : لا تحتجم في أول الشهر . . الخبر ، والخبر رقم ٢٦٣٤ عن ابراهيم قال: إذا كانت لك إليه(الكافر) حاجة فابدأه بالسلام، وقال مجاهد : إذا كتبت فاكتب : السلام على من اتبع الهدى ، والخبر رقم ٤٢٠١ وهو عن الأعمش : ليأتين على الناس زمان يخرج الجيش من جيوشهم .... ، وتكملته رقم ٤٢٠٢ ، والخبر ٤٢٣٨ وهو عن سعيد بن المسيب يقول : وج واد مقدس ، وهذا أيضا كثير في الكتاب لمن تتبعه .

على أنه في بعض الأحاديث لا يقتصر على ذكر الصحابي وحده،بل كثيرا مايذكر من روى عنه كما في الحديث ٤٦٢١ لمحمد بن المنكدر أن جابر بن عبد الله حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

---

(١) القنازع : خصل الشعر .

(٢) الدركلة : ضرب من لعب الصبيان .

قال : . . . الحديث ، بل إنه أحيانا يذكر من روى عمن روى عن الصحابى كما فى الحديث رقم ٤٦٢٣وهو حديث أن هارون العطاردى حدثه[١] أن أبا الأشعث حدثه أن ابن عباس حدثه أن الروح الأمين حدثه ، ومثل ذلك فى حديث ٤١٦٤ ، وواضح أن هذا خروج على المألوف فيما نسب إلى المؤلف فى المقدمة .

ثانيا : أكثرت هذه النسخة من إيراد كلمة رفعه (وصفا للصحابى) مع التصريح بالسماع أو بكلمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحوها مثل أن النبى صلى الله عليه وسلم قال ، وعن النبى صلى الله عليه وسلم قال ، وهذا أسلوب مستدرك ، لأنه لامعنى للجمع بين رفعه وما بعدها على هذا الوجه ، وقد نبه إلى ذلك الأستاذ المحقق فى تقديمه للكتاب ، غير أنه يرد التعبير أحيانا بأسلوب صحيح ليس فيه هذا الجمع .

ومن ذلك الحديث رقم ١٠١٤ أبو سعيد رفعه:«صيام يوم عرفة بمنزلة سنتين »وواضح أن هذا التعبير يدل على أن هذا الكلام من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم دون حاجة إلى التصريح بقال أو نحوها ، وهو تعبير دارج متعارف بين المحدثين .

وأيضا الحديث رقم ١١٤٦ وهو حديث عبد الله بن عمر رفعه: « لولا مامسه(الحجر الأسود) من أنجاس الجاهلية مامسه ذو عاهة إلا شفى » ومنه الحديث رقم٢٢٢٩وهو حديث عائشة رفعته : « دخل على النبى صلى الله عليه وسلم يوما فقال : إنى صنعت اليوم شيئا ... » الحديث ، ومن ذلك الحديث رقم٢٢٣١ وهو حديث أم ولد شيبة رفعته :«رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ..»الخ ، وإن كان الاختصار فى مثل هذا الحديث والذى قبله لايظهر لأن كلمة « قالت » تغنى عن كلمة « رفعته » وتؤدى مؤداها بالأصالة،ومن ذلك الحديث رقم٢٩٣٨ وعبارة :أنس رفعه:« مجوس هذه الأمة وإن صاموا وصلوا » يعنى القدرية .

وهذا النوع الذى نسب إلى الصحابى أنه صرح فيه بالرفع قلما يرد التعبير فيه سليما فى هذا الكتاب .

ثالثا : قلما تذكر النسخة المجردة تقويما للحديث وبيانا لدرجته الحديثية ، ونحن ننزه الإمام الحافظ شيخ الإسلام أن يكون هذا التصرف منه ، ولكنه اختصار من المجردة ، وهو اختصار طغى على تقدير الحديث ، ونحن نعلم أن تقدير الحديث أمر له أهميته وخطره فى هذا الفن بين رجال الحديث ، ولا سيما فى كتب الزوائد التى تكثر فيها — تبعا لأصولها المأخوذة منها — الأحاديث الضعيفة ، ويتخللها بعض الأحاديث الموضوعة ، فكان لابد من التنبيه على ذلك .

---

(١) الضمير فى حدثه الأولى هذه لا مرجع له ، وأما التى بعدها فله مرجع .

ونحن نشكر الأستاذ محقق الكتاب فقد بذل جهد استطاعته فى تقدير الأحاديث ونسبتها إلى مصادرها التى نبهت إلى ذلك ، وهى فى الأعم الأغلب : إتحاف المهرة بزوائد المسانيد العشرة للحافظ البوصيرى المتوفى سـنة ٨٤٠ هـ ، ومجمع الزوائد للحافظ نور الدين الهيثمى المتوفى سنة ٨٠٧ هـ ، والنسخة المسندة التى هى الأصل الذى أخذت منه هذه المجردة المبتورة الناقصة .

ومهما يكن فإننا بترديد النظر فى هذه المجردة قد وجدنا بها عدة تقريرات للأحاديث يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال مايأتى :

— الحديث رقم ٤٨٦ وهو حديث أبى الدرداء رفعه : «من مشى فى ظلمة الليل إلى المسجد لقى الله بنور يوم القيامة» فيه انقطاع بين مكحول والصحابى ، والحديث فى المسندة ورد بالسند الذى ذكر فيه مكحول راويا عن الصحابى ، وفيه يتجلى الانقطاع .

— الحديث رقم ٤٨٧ وهو حديث أبى هريرة وابن عباس قالا: جاءنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ... وذكرا حديثا طويلا إلى أن قال صلى الله عليه وسلم : «ومن مشى إلى مسجد من المساجد فله بكل خطوة يخطوها عشر حسنات . . . » الحديث ، ثم ورد تقديره فى المجردة هكذا : موضوع ، ولم يذكر لذلك علة .

— الحديث رقم ٤٨٩ وهو حديث أنس بن مالك قال: أقيمت الصلاة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشى وأنا معه ، فقارب فى الخطا فقال : «إنما فعلت هذا ليكثر عدد خطاى فى طلب الصلاة» والتقدير لهذا الحديث : قلت : الضحاك ضعيف الحفظ ، والمحفوظ فى هذا موقوف على زيد بن ثابت ، وقوله المحفوظ يدل على أن الحديث روى من وجه غير محفوظ وهو ما يسمى شاذا ، والمحدثون يختلفون فى قبول الشاذ .

— الحديث رقم ٤٩٠ وهو حديث أنس قال : خرجت وأنا أريد المسجد فإذا أنا بزيد ابن ثابت ..... الحديث ، وفى تقديره قالت المجردة : فيه ضعيف ، وهذا الوصف أوضحه المعلق بقوله : فيه داود بن المحبر وهو ضعيف .

— الحديث رقم ٨٠٥ وهو حديث جميلة بنت سعد بن الربيع قالت : قتل أبى وعمى يوم أحد فدفنا فى قبر واحد ... الحديث ، فقد عقبت المجردة عليه بعبارة : قلت : جابر ضعيف .

على أن الحكم على جابر وهو لم يذكر أمام القارئ قليل الجدوى ، إلا أنه على وجه العموم يشعر بضعف الحديث لضعف بعض رجال السند ، لكن العبارة غير محددة .

— الحديث ٨١٥ وهو للقاسم بن محمد أن أبا بكر الصديق كان إذا أعطى الرجل عطاءه قال له : هل لك مال ؟ فإن قال : نعم . قال : أو زكاته . . الحديث ، وتصويره التقدير هنا :

قلت : إسناده صحيح إلا أنه منقطع بين القاسم وجده الصديق ؟

وهذا التقدير يبدو غريبا فى مصطلح الحديث ، لأنه إذا حكم بالانقطاع فلا تتحقق صحة الحديث .

— الحديث رقم ٨٢٧ وهو حديث طلحة : «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعجل صدقة العباس بن عبد المطلب سنتين » والتقدير الوارد فى المجردة : قلت : يوسف تالف ، لكنه توبع ، وقال البزار بعد أن أخرجه من وجه آخر عن الحسن البجلى عن الحكم : الحسن البجلى هذا هو ابن عمارة لانعلم رواه غيره .

— الحديث رقم ١٠١٨ وهو حديث ابن عباس : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم عرفة بعرفة » خالفه الحفاظ ، (وتمامه فى الأصل) .

وهنا تعليقة تقول قلت : وهو مع ماقبله خالفه الحفاظ عن حوشب ، وقالوا : عن مهدى عن عكرمة عن أبى هريرة ، ومن هذا الوجه أخرجه أبو داود والنسائى وابن ماجه ؟

ولانتبين إذا كانت كلمة « قلت » من كلام المحقق ، أو هو نقل لما فى الأصل تفصيلا لمـــا أجمل بعبارة (وتمامه فى الأصل) .

— الحديث رقم ١٥١٥ وهو حديث أبى هريرة وابن عباس قالا : «خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم» فذكرا الحديث ، وفيه : « ومن ظلم امرأة مهرها فهو عند الله زان . . . » الحديث ، وتقويمه فى المجردة : موضوع ، ولم يذكر لذلك سببا .

— الحديث رقم ١٥٨٥ وماقبله ، وهما من حديث جابر وأبى هريرة فى الحث على الزواج ، ذكرهما ثم قال : هذان حديثان منكران وخالد متهم بالكذب .

— الحديث رقم ١٦٠٤ وهو حديث ابن رومان : «سئل عمر بن الخطاب عن طعام العرس . . » الحديث ، وتقويمه : هذا إسناد مظلم ، ولم يذكر سبب إظلامه ، وقد أورد المحقق السبب نقلا عن البوصيرى فى التعليق على ذلك .

— الحديث رقم ٢٩٥٨ وهو حديث أبى بكر الصديق قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لايدخلون الجنة القدرية والمرجئة» وتقويمه الوارد : فيه انقطاع ، وبين المحقق أصل الحديث نقلا عن الإتحاف ، فقال : « صنفان من أمتى لايدخلون . . . » إلى آخره .

— الحديث رقم ٢٩٩٤ وهو حديث سهل بن سعد الساعدى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « دون الله سبعون ألف حجاب من نور . . . » الحديث ، وتقويمه : فيه ضعف ؟

— الحديث رقم ٤١٥٥ وهو حديث رزينة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سبى صفية يوم قريظة والنضير ... » الحديث ، وتقويمه فى المجردة هكذا : قلت : حديث منكر عن نسوة مجهولات ، والذى فى الصحيح عن أنس أنه جعل عتقها صداقها .

ونحن نحمد للمجردة هذا التصحيح لأنه مقاومة لخطأ علمى .

— الحديث رقم ٤١٨٤ وهو حديث أسيد بن حضير رفعه : « خير دور الأنصار . » الحديث ، وتقويمه : هذا حديث صحيح .

وهذه الأمثلة التى ذكرناها تبين ماوقع على قلة من تقويم الأحاديث فى هذه المجردة ، وقد سبق لنا أن عدم التقويم ليس من الحافظ ولاينبغى أن يكون منه ، ولاندرى لماذا كان هذا القدر القليل من الأحاديث هو الذى ورد تقويمه دون غيره فى هذه المجردة ؟ .

رابعا : يهمل بيان كثير من الأسماء التى يشترك فيها الصحابة بعضهم مع بعض ، أو التابعون كذلك ، فلا يدرى القارئ أيهما المراد ، وأحيانا يبخل بذكر اسم الأب مما يوقع فى اللبس فى معرفة الرواة ، ولو أن فى مقدمة الكتاب اصطلاحا يبين مثل هذه الأشياء المهمة لما وقع ذلك اللبس ، والبيان واجب فى عرض العلم ، ولا سيما فى السنة التى كان من موضوعاتها فى علم الدراية بيان المشتبه والمتفق والمختلف وما إلى ذلك ، مما يجعل القارئ على بينة من أمره ، ولو أن محقق الكتاب فعل ذلك لأدى خدمة جليلة كان لابد من أدائها .

ونذكر من ذلك على سبيل المثال الحديث رقم ١٨٩٧ الذى تقول فيه المجردة بشر قال : « أتى رجل إلى النبى صلى الله عليه وسلم فجثا على ركبتيه . . . » الحديث ، وبشر كثير فأيهم هو الراوى ؟ .

— وكذلك الحديث رقم ٢١٧٣ الذى تقول فيه المجردة : سعيد « اشترى على بن أبى طالب قميصين » الحديث ، فمن هو سعيد ؟ .

— وكذلك الحديث رقم ٢٣٠٧ المروى عن الصلت رفعه : « ذبيحة المسلم حلال . . . . » الحديث ، والصلت كثير فى الصحابة وغيرهم ، فمن هو الصلت ؟

— وكذلك الحديث رقم ٤٦٨٩ الذى تقول المجردة فيه : كعب : « نهر النيل نهر العسل فى الجنة » الحديث ، فمن هو كعب . . ؟ .

وإن إهمال مثل هذا عجيب ، ولا يمكن الاعتذار عنه ، لأن لكل حديث مظانه التى يمكن الرجوع إليه فيها ، وللأسماء المشتبهة كذلك .

خامسا : فى المجردة أحاديث غريبة المعانى ، وهى متفاوتة ، فمنها ما هو طريف يبدو فى شىء من الجدة لأنه غير متعارف ولا متداول .

ومن ذلك الحديث رقم ٩٧ وهو حديث أبي الجنوب: «أنه رأى عليا يستقى ماء لوضوئه ، فبادره يستقى له ، فقال : مه يا أبا الجنوب فإنى رأيت عمر يستقى ماء لوضوئه فبادرته أستقى له ، فقال : مه يا أبا الحسن فإنى رأيت رسول صلى الله عليه وسلم يستقى ماء لوضوئه فبادرته أستقى له ، فقال : مه يا عمر فإنى أكره أن يشركنى فى طهورى أحد » .

والحديث رقم ١٧٢ وهو عن حذيفة قال : « قمت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من رمضان فقام يغتسل وسترته ، ففضلت منه فضلة فى الإناء ، فقال ؛ إن شئت فأرقه ، وإن شئت فصب عليه ، فقلت : يارسول الله هذه الفضلة أحب إلى مما أصب عليه ،قال فاغتسلت به وسترنى ، فقلت : أتسترنى ؟ ، فقال بلى : لأسترنك كما سترتنى » .

ويبدو أن الحديث مروى بالمعنى ، فإن بلى لا تستعمل عربية إلا فى النفى .

ومن ذلك أيضا الحديث رقم ٧٦٠ عن المطلب قال :« قام ابن عباس يصلى على جنازة فكبر ، ثم افتتح أم القرآن رافعا بها صوته ، ثم صلى على النبى صلى الله عليه وسلم فكبر ،فأخلص للميت الدعاء ، ثم كبر فدعا للمؤمنين والمؤمنات ، ثم أقبل على الناس فقال : يا أيها الناس ، والله ما رفعت صوتى بالقرآن إلا لتعلموا أنها سنة . . . . » .

والحديث رقم ٢٣١٠ وهو حديث أبى سعيد قال : « رأى النبى صلى الله عليه وسلم حمارا موسوما بين عينيه فكره ذلك ، وقال فيه قولا شديدا » ولفظ ابن مسهر زاد : ونهى عن أن يضرب الوجه أو يوسم .

والحديث رقم ٢٣١٠ وهو عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كم فى بيتك من بركة ؟ يعنى الشاة » .

والحديث رقم ٢٤٢٥ وهو عن أبى عثمان قال : دخل على النبى صلى الله عليه وسلم أعرابى جسيم ذو جثمان عظيم ، فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : « متى عهدك بالحمى ؟ قال : لا أعرفها قال : فالصداع ؟ قال : لا أدرى ما هو ،قال فأصبت فى مالك ؟ قال : لا . قال : فرزئت بولدك ؟ قال : لا ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : إن الله يبغض العفريت النفريت الذى لايرزأ فى ولده ولا يصاب فى ماله » .

والحديث رقم ٢٤٧٠ وهوحديث العلاء بن زياد:«أن امرأة أتت النبى صلى الله عليه وسلم بابن لها وقد سقى[١] بطنه ، فقالت : يا رسول الله إن ابنى لمصاب فما ترى ؟ أفأكويه ؟ قال : لا تكويه فأجمعت ألاتكويه،فضربه بعير فخبطه ، ففقأ بطنه فبرأ ، فرجعت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) سقى بطنه حصل فيه الماء الأصفر .

فقالت : بأبى أنت وأمى يا رسول الله استأذنتك فى ابنى أن أكويه فنهيتنى ، فمر به بعير فخبطه أو لبطه[1] ففقأ بطنه وبرأ ، فقال : أما لو أذنت لك لزعمت أن النار هى التى شفته».

ومن ذلك الحديث رقم ٢٧٠٤ وهو حديث أبى إسحاق عن بعض أصحابه قال : «بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير إذ أشرف على قبر رجل قد سماه ، فقال أبو بكر : لعن الله صاحب هذا القبر فإنه كان عدوا لله — وابنه بسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم — فقال له[2] : بل لعن الله أبا قحافة ، فوالله ما كان يقرى الضيف ولا يقاتل العدو ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تسبوا الأموات فتؤذوا الأحياء » .

والحديث رقم ٢٧٩٤ وهو حديث محمد بن عمرو بن حزم : « أن عمر بن الخطاب جمع كل غلام اسمه اسم نبي وأراد أن يغير أسماءهم ، فشهد آباؤهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سماهم ، وكان محمد بن عمرو بن حزم فيهم » .

والحديث رقم ٤١٢٧ وهو عن سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ركبت البحر فى سفينة فكسرت بنا ، فركبت لوحا منها فطرحنى فى أجمة ، فلم يرعنى إلا به (أى الأسد) فقلت : ياأبا الحارث أناسفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فضربنى بمنكبه وطأطأ رأسه ، وجعل يغمزنى بمنكبه ثم مشى معى حتى أقامنى على الطريق ، ثم ضربنى بيده وهمهم ساعة فرأيت أنه يودعنى » .

ومن ذلك الحديث رقم ٤١٣٤ وهو حديث عائشة قالت : « دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أبكى فقال : ما يبكيك ؟ قلت : سبتنى فاطمة ، قال يافاطمة سببت عائشة؟ قالت : نعم يا رسول الله ، قال : ألست تحبين من أحب وتبغضين من أبغض ؟ قالت : بلى ، قال : فإنى أحب عائشة فأحبها ، قالت فاطمة : : لاأقول لعائشة شيئا يؤذيها أبدا » .

والحديث رقم ٤١٤٨ وهو حديث الزبير بن العوام قال : « لما خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه يوم أحد بالمدينة خلفهن فى فارع[3] ، وتخلف فيهن حسان بن ثابت ، فأقبل رجل من المشركين ليدخل عليهن ، فقالت صفية لحسان : دونك الرجل ، فجبن حسان وأبى عليها ، فتناولت صفية السيف فضربت به المشرك حتى قتلته ، فأخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فضرب لصفية بسهم كما يضرب للرجال » .

والحديث ٤١٥٧ وهو حديث صفية بنت حيي قالت : « أردفنى رسول الله صلى الله عليه وسلم على عجز ناقته ، قالت : فجعلت أنعس فيمسنى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده : ويقول : يا هذه ، يا بنت حيي ، وجعل يقول : ياصفية إنى أعتذر إليك مما صنعت بقومك ، إنهم قالوا : كذا وكذا » .

---

(١) خبطه : ضربه بشدة ، ولبطه : ضربه بقوائمه

(٢) القائل هنا هو ابن الرجل الذى لعنه أبو بكر ، والضمير فى له راجع لأبى بكر

(٣) والفارع أطم كان بباب الرحمة .

والحديث ٤١٥٩ وهو حديث أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزورها ويسميها الشهيدة ، وكانت قد جمعت القرآن . . . الحديث ، فقام عمر فى الناس فقال : إن أم ورقة غمها غلامها وجاريتها فقتلاها ، وأنهما هربا ، فأتيابهما فصلبا ، فقال عمر : « صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول : انطلقوا نزور الشهيدة » .

ومن ذلك الحديث رقم ٤١٦٤ وهو حديث يحيى بن جعدة عن رجل عن أم مالك الأنصارية قال : « جاءت أم مالك بعكة سمن إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمر بلالا فعصرها ، ثم دفعها إليها فرجعت فإذا هى مملوءة سمنا ، قالت ، فأتيت فقلت : نزل فى شىء يا رسول الله ؟ قال : وما ذاك يا أم مالك ؟ قالت : رددت على هديتى . قال : فدعا بلالا فسأله ، فقال : والذى بعثك بالحق لقد عصرتها حتى استحييت ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هنيئا لك يا أم مالك ، هذه بركة قد عجل الله لك ثوابها » .

والحديث رقم ٤٢٠٦ وهو حديث الغفارى أنه سمع أبا هريرة بالمدينة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه : «كيف بكم إذا شبعتم من الخبز والزيت ؟ فسبحوا وكبروا ساعة ثم قالوا : متى يا رسول الله ؟ قال : إذا فتحت الأمصار ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف بكم إذا اختلفت عليكم الألوان ، وغدوتم بثياب ورحتم بأخرى ؟ قالوا : متى ذلك يا رسول الله ؟ قال : إذا فتحت الأمصار وفتحت فارس والروم ، قالوا : فهم خير منا يا رسول الله يدركون الفتوح ؟ قال : بل أنتم خير منهم ، وأبناؤكم خير من أبنائهم ، وأبناء أبنائكم خير من أبناء أبنائهم ، لم يأخذوا بشكر (ثلاثا) » .

والحديث رقم ٤٢٩٢ وهو حديث عائشة : «أنه جاء رجل من المشركين حتى استقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعورته يبول ، فقال أبو بكر : يا رسول الله أليس الرجل يرانا ؟ قال : لو رآنا لم يستقبلنا بعورته — يعنى وهما فى الغار » .

ومن ذلك الحديث رقم ٤٣٩٦ وهو عن عامر الشعبى قال : قال المغيرة بن شعبة : « إنى لآخر الناس عهدا بالنبى صلى الله عليه وسلم ، إنا حفرنا له و لحدنا فلما دفنوه وخرجوا ألقيت الفأس فى القبر فقلت : الفأس ، الفأس فدخلت فأخذته ومسحت يدى على النبى صلى الله عليه وسلم » .

والحديث رقم ٤٦٤٧ وهو حديث عبد الرحمن بن أبى عقيل الثقفى قال : « انطلقت فى وفد ثقيف ، فأتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأقمنا بالباب وما فى الناس أبغض إلينا من رجل نلج عليه ، فما خرجنا وفى الناس رجل أحب الينا من رجل دخلنا عليه ، فقال قائل منا : يارسول الله ألا تسأل ربك ملكا كملك سليمان بن داود ؟ فضحك وقال : لعل لصاحبكم عند الله أفضل من ملك سليمان ، إن الله لم يبعث نبيا إلا أعطاه دعوة ، فمنهم من اتخذ بها دنيا فأعطى بها ، ومنهم من دعا بها على قوم إذ عصوه فأهلكوا بها ، وإن الله قد أعطانى دعوة ، فاختبأتها لأمتى يوم القيامة » .

والحديث رقم ٤٦٥٥ وهو حديث أنس: « بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس إذ رأيناه ضحك حتى بدت ثناياه ، فقال له عمر : ما أضحكك يا رسول الله بأبى أنت وأمى ؟ فقال : رجلان جثيا من أمتى بين يدى رب العزة تبارك وتعالى ، فقال أحدهما يارب خذ لى مظلمتى من أخى ، قال الله عز وجل : أعط أخاك مظلمته ، قال : يارب لم يبق لى من حسناتى شئ ، قال الله تعالى للظالم : كيف تصنع ولم يبق من حسناته شىء؟ قال : فليحمل عنى أوزارى قال : ففاضت عينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبكاء ثم قال إن ذلك ليوم عظيم يحتاج الناس فيه إلى أن يحمل عنهم من أوزارهم،فقال الله تعالى للطالب : ارفع بصرك فانظر إلى الجنة ، فرفع بصره فقال : أى رب ، أرى مدائن من فضة ، وقصورا من ذهب مكللة باللؤلؤ ، فيقول . لأى نبى هذا ؟ لأى صديق هـذا ؟ لأى شهيد هذا ؟ قال : هذا لمن أعطى الثمن ، قال : يارب ومن يملك ذلك ؟ قال : أنت تملكه ، قال : بماذا يارب ، قال : بعفوك عن أخيك ، قال : يارب إنى قد عفوت عنه ، قال الله تعالى : خذ بيد أخيك فأدخله الجنة ، ثم قال رسول لله صلى الله عليه وسلم عند ذلك:فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم فإن الله يصلح بين المؤمنين يوم القيامة[1] » .

وقدتكون الغرابة بعرض أمر غير مألوف،ولامتمش مع قواعد الشريعةأولغة العرب،ولا ما ورد من السنة ، وذلك كحديث شريح أنه سأل عائشة : أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى على الحصير ، فإنى سمعت فى كتاب الله عز وجل : « وجعلنا جهنم للكافرين حصيرا »[2] ؟ .

ففى هذا الحديث اتجاه بالحصير إلى غير معناه المتداول فى لغة العرب من أن معناه فى مثل هذا « المحبس » كما صرح به علماء التفسير واللغة ، وقد أورد الأزهرى فى تفسير الآية فى مادة حصر ، فقال : وقال الله عزوجل:« وجعلنا جهنم للكافرين حصيرا » قال أبو الحسن الأخفش حصيرا أى محبسا ومحصرا ، ولذلك يقال للملك حصير لأنه محجوب،ثم قال بعد ذلك : ونقل مثله عن أبى الهيثم ، ثم قال : والحصير البساط الصغير من النبات .

وهذا الحديث — وإن نص الهيثمى على أن رجاله موثقون — لايتفق مع الدين ، وأن موضع الصلاة إذا كان طاهرا لا تمتنع الصلاة عليه ، وسياق المناقشة بين الراوى وبين عائشة يوهم أن الرسول صلى الله عليه وسلم امتنع من الصلاة على الحصير لهذه الآية حتى يبتعد عن صفات جهنم ، مع أنه قد ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى على الحصير ، جاء فى حديث المغيرة : « أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى على الحصير والفروة المدبوغة » أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم بسند صحيح كما فى الجامع الصغير[3] ، وجاء فى كشف الغمة للإمام الشعرانى[4] — وهو كتاب قد التزم

---

(١) المطالب العالية ج ١ ص ٩٤

(٢) سورة الإسراء آية رقم ٨

(٣) الجامع الصغير ج ٢ ص ١١٨

(٤) كشف الغمة ج ١ ص ٩٧

صاحبه تصحيح أحاديثه : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على البساط وعلى الحصير وعلى الفروة المدبوغة، وعلى الخمرة من الخوص وغيره ، وربما كانوا ينضحون له الحصير بالماء إذا اسود من طول المكث فيصلى عليه ، ورأى عمر رضى الله عنه رجلا يصلى على الحصير فقال : الحصبان أعفر » .

سادسا : فى الكتاب كثير من الأحاديث الموقوفة والمقطوعة ، فأما المقطوعة فقد تقدم تصويرها بايراد جانب منها عند مناقشة الشرط الذى ورد فى المجردة من التزام المؤلف بذكر كل حديث ورد عن الصحابى إلى آخره ، وأما الموقوفات فمنها :

الحديث رقم ١٧٣ وهو عن صفوان بن يعلى عن أبيه قال : « بينما عمر يغتسل إلى بعير وهو محرم وأنا أستر عليه بثوب إذ قال : يايعلى أصب على رأسى الماء ؟ قلت: أمير المؤمنين أعلم . قال : والله ما أرى الماء يزيد الشعر إلا شعثا ، ثم قال : بسم الله وأفاض على رأسه » .

ومن ذلك الحديث رقم ٣٣٤ وهو حديث محمد بن الحنفية: « أن عليا كان لا يرى بأسا أن يصلى الرجل فى الثوب الواحد ، وكان يصلى فى الثوب الواحد قد خالف بين طرفيه » .

وكذلك الحديث رقم ٥٣٣ وهو حديث ابن عباس قال: « استقبل عمر الناس من القيام فقال: ما بقى من الليل أفضل مما مضى منه » .

والحديث رقم ٥٤٤ وهو حديث الحسن أن عمر قال : « إذا قام أحدكم من الليل فاستعجم عليه القرآن فلينم » .

والحديث رقم ٥٤٥ وهو عن أبى يحيى قال : قال لى ابن عباس : « يا أبا يحيى . ألم ترنى نمت الليلة عن الوتر ، أتانى ابن مخرمة وآخر معه ، فشغلانى عن الوتر ، فنمت حتى أصبحت فأيقظتنى الجارية ، فقلت لها : هل طلعت الشمس ؟ فقالت : لا ، فركعت ركعتى الفجر ثم قلت : انظرى هل طلعت الشمس ؟ قالت : لا ، فصليت الفجر .

والحديث ٥٥٥ وهو حديث حذيفة بن أسيد قال : «رأيت على بن أبى طالب إذا زالت الشمس صلى أربعا طوالا ، فسألته ، فقال : إن أبواب السماء تفتح إذا زالت الشمس ، فلا ترتج حتى يصلى الظهر ، فأحب أن يرفع لى إلى الله عمل » .

والحديث ٥٥٧ وهو حديث عبد الله بن أبى الهذيل قال : « دعوت رجلا من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم إلى منزلى ، فلما أذن مؤذن المغرب قام فصلى : فسألته عن ذلك فقال : كان أبى بن كعب يصليهما » .

والحديث ٥٦٠ وهو عن إبراهيم: « أن عبد الرحمن بن عوف كان يصلى فى بيته بعد المغرب ركعتين » .

ومن ذلك أيضا الحديث ٥٦٨ وهو حديث إبراهيم قال عمر بن الخطاب: « إن الأكياس الذين يؤثرون أول الليل ، والأقوياء الذين يؤثرون آخر الليل » .

وكذلك الحديث ٢٠٨١ وهو حديث مُجَمِّع : « أن عليا كان يكنس بيت المال ثم يصلى فيه رجلان يشهدان له : لم يحبس فيه المال للمسلمين » قال المحقق : والأظهر عن المسلمين ، وفى المسندة : على المسلمين .

سابعا : يبدو فى هذه المجردة إحالة كثير من الأحاديث إلى مواضع غير مواضعها التى ترد فيها لأول المناسبة، كما فى كتاب الحج ، فقد عقد بابا لغرض الحج والعمرة قال فيه : حديث مخول البهزى يأتى فى الإيمان وفيه وحج واعتمر ، ثم باب فساد حج الأقلف، وهذا العنوان بعده جملة يأتى فى كتاب الأدب ، وهذان العنوانان بين رقم ١٠٥٣ و ١٠٥٤ بالجزء الأول .

وفى باب عرض المرأة على الرجل الصالح بعد حديث رقم ١٥٦٤ حديثان محولان على موضعين أحدهما يأتى ، والآخر مضى ، أما الأول فهو حديث أنس أن امرأة أتت فقالت : يارسول الله ابنة لى كذا وكذا فذكرت من حسنها وجمالها فقال : « فقد قبلتها . .» الحديث سيأتى فى كتاب كفارات المرض ، وأما الثانى ، فهو حديث الفضل بن عباس: « أن أعرابيا كان معه ابنة حسناء فجعل يعرضها على النبى صلى الله عليه وسلم رجاء أن يتزوجها . . . » الحديث تقدم فى أحكام النظر .

وفى باب من قصر فى ضرب الحد وزاد فيه بعد حديث رقم ١٨٠٥ بعد هذا العنوان يقول : حديث حذيفة فى باب الإمام العادل وهو يقصد الحديث رقم ٢١٠٢ الذى ورد فى باب فضل الإمام العادل .

وفى باب درء الحد بالشبهة حديث رقم ١٨٠٦ وبعده : وسيأتى حديث على فى السرقة .

وفى باب الترغيب فى الستر بعد الرقم السابق ورد قوله: فيه حديث عمر فى باب الأولياء فى أوائل النكاح .

وفى باب الملح بعد الحديث رقم ٢٣٦٧ لم يذكر تحت هذا العنوان إلا جملة تقدم فى آداب الأكل .

وفى باب الزجر عن النظر فى النجوم بعد حديث رقم ٢٤٦٣ هذه العبارة: حديث على بن أبى طالب يأتى فى العبث [1] فى قصة أهل النهروان من الخوارج ه

---

(١) قال محقق الكتاب تعليقا : لعل الصواب فى الفتن .

وفى باب فضل قريش صدّره بقوله: تقدم فى أول كتاب الخلافة والإمارة أحاديث من هذا ثم أورد بعد ذلك الحديث ٤١٦٥ .

هذا: وإننا — مع تنويهنا بالمجهود القيم الذى بذل فى إخراج هذه المجردة — نرجو أن يعاد النظر فى إخراج هذا الكتاب مرة أخرى مع تجريد أدق، لتسلم النسخة من هذه العيوب التى أشرنا إليها ، وذلك بالرجوع إلى النسخة المسندة ، ومحاولة العثور على ما عسى أن يكون منها من نسخ كاملة أو غير كاملة ، ليستعان بها على مقابلتها بهذه المسندة ، التى أشار إليها المحقق ، وينبغى أن يكون من يتولى تجريد المسندة من أهل هذا الشأن والدراية فيه ، بحيث يحافظ كل المحافظة على تخريجات شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر ، فإن له دقة وبعد نظر نستبعد معهما أن يكون قد أهمل شيئا من هذه التخريجات ، وهو من المبرزين فى فن التخريج ، وله فيه كتب سارت بذكرها الركبان ، ورشف منها كل ظمآن .

وبعد هذه الدراسة للكتابين فى أحاديث الزوائد نستطيع أن نعترف بما لكل منهما من فضل فى تجميع الأحاديث، بإضافة هذه الزوائد إلى الكتب المتداولة، ليتجه الناس إليها بالدرس، ويتضاعف الانتفاع بالسنة النبوية، وإن كان مجمع الزوائد للهيثمى أحفل بالأحاديث، وأكثر استيعابا لها، وأجمل عرضا وأدق تبويبا ، وأسلم من العيوب العديدة التى وقعت فى هذه المجردة من البتر والنقص وعدم الوفاء بالشرط .

فمن البارز — كما أشرنا فى بيان مسلك هذه المجردة — أنها تبدأ بإيراد الرواة للأحاديث والآثار بأسماء ناقصة لا يتبين المقصود منها ، مما يشق على القارئ ، ويجعله يقع فى لبس شديد لا يدرى معه المقصود بهذه الأسماء ، ثم إنها لا تبذل العناية اللائقة بتخريج الأحاديث وتعرّف مراتبها وهذه ناحية مهمة لطالب الحديث ، أما مجمع الزوائد فإنه قد سلم من هذه العيوب ، وبذل جهدا كبيرا فى تعرف الرواة ، والتعريف بشأنهم ، ووقف عند موضع الشك ، وترك البحث لمن عسى أن يلهمه الله التوفيق فى أمثال هذه المواقف التى يعوزها البحث والتقصى مع توفيق الله ورعايته .

الفصل الخامس

كُتُبُ تَوْضِيحِ الْمُبْهَمَاتِ

الغريب ـ الشروح ـ مشكل الحديث

- غريب الحديث .
- النهاية لابن الأثير .
- الدر النثير للسيوطى
- الشروح الحديثية .
- عمدة القارى للعينى .
- ارشاد السارى للقسطلانى .
- فيض القدير للمناوى .
- مشكل الآثار .

كتب توضيح المبهمات

تمهـيد :

نستطيع أن أنقسم اهذا المفهوم إلى ثلاثة أقسام :

١ – قسم يرجع إلى متن اللغة (الألفاظ المفردة) ، وقد اختص بهذا النوع كتب غريب الحديث .

٢ – وقسم يرجع إلى أسلوب الحديث وما تضمن من تراكيب تحتاج إلى إيضاحها وبيان المراد منها ، وهذا النوع لا يتم المقصود به إلا بشرح غرائب المفردات ، لينتقل من شرحها إلى بيان معانى التراكيب المتضمنة لها ، فوجود الشرح للغريب ضمن هذا القسم ليس على أنه مقصود فيه ، بل على أنه وسيلة للمقصود من شرح التراكيب وبيان المراد منها ، وهـذا النوع اختصت به كتب الشروح الحديثية ؛

٣ – وقسم ثالث يرجع إلى رفع ما قـد يبدو من تضارب ظاهرى بين بعض الأحاديث وبعض ، وبين بعض الأحاديث وما تفيده النصوص القرآنية أو ما علم من الدين بالضرورة ، وقد اختص بهذا النوع كتب معينة ، سميت باسم تأويل مختلف الحديث ، أو بيان مشكل الآثار ، أو مشكل الحديث ، أو غير ذلك من الأسماء التى ترجع فى جملتها إلى هذا المعنى .

ولا يفوتنا أن ننوه هنا بأن كتب النوع الثانى لم تغفل النوعين الأول والثالث : ذلك أن فهم التراكيب – كما قلنا – يتوقف على فهم المفردات ، فلا بد لشرح التراكيب من بيان مفرداتها ، وهو ما تكفلت به كتب النوع الأول ، وكذلك لابد فى شرح التراكيب وإيصالها إلى الدارسين خالصة من كل شائبة تحول دون الانتفاع بها وتطبيقها أن يكشف عنها ما قد يعلق بمعانيها من شـبه ناشئة من ذلك التضارب الظاهرى مع غيرها من النصوص ، وذلك ما تكفلت به كتب النوع الثالث .

ومن ذلك نرى أن كتب النوع الثانى إذا استوفت مقوماتها والثمرة المقصودة منها تجمع الأنواع الثلاثة .

غريب الحديث

تمهيـد :

أما القسم الأول من كتب توضيح المبهمات وهو غريب الحـديث فقد وضعت فيه كتب عديدة ، لا نستطيع أن نصور مراحلها وبيان أطوارها بأكثر مما صوره الإمام الدارس الباحث المتخصص مجد الدين ابن الأثير الجزرى المتوفى سنة ست وستمائة للهجرة إذ يقول فى خطبة كتابه النهاية فى غريب الحديث والأثر — وهو بصدد بيان الباعث له على تأليف هـذا الكتاب وإبراز قيمته بين ما ألف من كتب الغريب — ما نلخصه فيما يأتى :

قيل إن أول من جمع فى هـذا الفن شيئا وألف فيه أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمى (التيمى[1]) فجمع من ألفاظ غريب الحـديث والأثر كتابا صغيرا ذا أوراق معدودات[2] .... وأطال فى الدفاع عن صغر حجم الكتاب ثم قال : ثم جمع أبو الحسن النضر بن شميل المازنى[3] بعده كتابا فى غريب الحديث أكبر من كتاب أبى عبيدة ، وشرح فيه وبسط على صغر حجمه ولطفه ، ثم جمع عبد المـلك بن قريب الأصمعى[4] — وكان فى عصر أبى عبيدة وتأخر عنه — كتابا أحسن فيه الصنع وأجاد، ونيف على كتابه وزاد، وكذلك محمد بن المستنير المعروف[5] بقطرب وغيره من أئمة اللغة والفقه جمعوا أحاديث تكلموا على لغتها ومعناها فى أوراق ذات عدد ...، واستمرت الحال إلى زمن أبى عبيد القاسم بن سلام — فجمع كتابه المشهور فى غريب الحديث والأثر ،الذى صار — وإن كان أخيرا — أولا لما حواه من الأحاديث والآثار الكثيرة، والمعانى اللطيفة ، فإنه أفنى فيه عمره ، فقد جمعه فى أربعين سنة، وكان خلاصة عمره كما حدث

---

(١) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصرى اللغوى العلامة الأخبارى المتوفى سنة ٢١٠ ﻫ وليس هو التميمى كما ورد فى النسخة المطبوعة من النهاية ونقلها عنه صاحب كشف الظنون مما يدل على أنه ليس تحريفا مطبعيا ، فإن صحته التيمى كما ورد فى شذرات الذهب ص ٢٤ ج ٢

(٢) النهاية ج ١ ص ٥

(٣) هو النضر بن شميل بن خرشة المازنى نزيل مرو وعالمها ، كان إماما حافظا جليل الشأن ، وهو أول من أظهر السنة بمرو ، وكانت وفاته سنة ثلاث ومائتين — ا ﻫ الشذرات فى ص ٧ ج ٢

(٤) هو العلامة أبو سعيد عبد الملك بن قميص الباهلى — البصرى الأصمعى اللغوى الإخبارى ،توفى سنة ست عشرة ومائتين — شذرات الذهب ج ٢ ص ٣٦

(٥) قطرب النحوى صاحب سيبويه ، وهو الذى سماه قطربا لأنه كان يبكر إليه فى المجىء فقال له : ما أنت إلا قطرب ليل ، توفى سنة ست ومائتين — ا ﻫ الشذرات ج ٢ ص ١٥

عن نفسه[١] . . . وأطـال ابن الأثير فى إطراء كتاب أبى عبيد والثـناء عليه ثم قال : إنه بقى فى أيدى الناس يرجعون إليه إلى عصر أبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى[٢]، فصنف كتابه المشهور فى غريب الحديث والآثار، حذا فيه حذو أبى عبيد، ولم يودعه شيئا من الأحاديث المودعة فى كتاب أبى عبيد إلا مادعت إليه الحاجة .. فجاء كتابه مثل كتاب أبى عبيد أو أكبر منه ... ، وذكر ابن الأثير طرفا من مقدمة كتاب ابن قتيبة[٣] ثم قال: إن الناس بعد ذلك صنفوا غير ما ذكرنا فى هذا الفن تصانيف كثيرة، مثل شمر بن حمدويه، وأبى العباس أحمد بن يحيى اللغوى المعروف بثعلب[٤]، وأبى العباس محمد بن يزيد الثمالى المعروف بالمبرد[٥]، وأبى بكر محمد بن قاسم الأنبارى[٦] وأحمد بن الحسن السكندرى . وغيرهم من أئمة اللغة والنحو والفقه والحديث، ولم يخل زمان وعصر ممن جمع فى هذا الفن شيئا، وانفرد فيه بتأليف، واستمرت الحال إلى عهد الإمام أبى سليمان أحمد[٧] بن محمد بن سليمان بن أحمد الخطابى[٨] البستى، فألف كتابه المشهور فى غريب الحديث، سلك فيه نهج أبى عبيد وابن قتيبة واقتفى أثرهم .... وذكر ابن الأثير جملة من مقدمة كتاب الخطابى مشتملة على بيان طائفة من كتب الغزيب ومزاياها ثم قال: إنه جمع فيه من غريب الحديث ما فى كتاب أبى عبيد وابن قتيبة وغيرهما ممن تقدمه، مع ما أضاف إليه مما تتبعه من كلمات لم تكن فى واحد من الكتب المصنفة قبله ... إلى أن قال : وفى عهد الإمام أبى القاسم محمود بن عمر الزمخشرى[٩] رحمه الله صنف كتابه المشهور فى غريب الحديث، وسماه الفائق

---

(١) كان إماما فى القراءات حافظا للحديث صنف كتابه فى غريب الحديث وقال عنه ابن الأهدل، إن أول من صنف غريب الحديث ووقف على كتابه عبد الله بن طاهر فاستحسنه وأجرى له بسببه معاشا شهريا كبيرا ذكره ابن العماد فى الشذرات فى وفيات سنة أربع وعشرين ومائتين أ هـ ص ٥٥ ج ٢ شذرات الذهب .

(٢) هو الإمام أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى الإمام النحوى اللغوى صاحب كتاب المعارف وأدب الكاتب وغريب القرآن ومشكل الحديث توفى سنة ست وسبعين ومائتين أ هـ شذرات الذهب ص ١٦٩ ج ٢ .

(٣) ذكره صاحب كشف الظنون ص ١٢٠٥ ج ٢ . كما ذكره الكتانى فى الرسالة المستطرفة ص ١١٦ وقال: إنه توفى سنة ست وخمسين ومائتين .

(٤) ذكره العماد فى الشذرات فى وفيات سنة احدى وتسعين ومائتين ص ٢٠٧ ج ٢

(٥) المتوفى سنة خمس وثمانين ومائتين أ هـ شذرات الذهب ص ١٩٠ ج ٢

(٦) ذكره فى الشذرات فى وفيات سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة ص ٣١٥ ج ٢

(٧) الصواب أن اسمه حمد (دون ألف) قال العماد فى الشذرات ص ١٢٧ ج ٣ : انه فى سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة توفى أبو سليمان أحد أوعية العلم فى زمانه وقال ابن الأهدل : إنه أبو سليمان حمد بن محمد الخطابى البستى الشافعى صاحب التصانيف النافعة الجامعة منها غريب الحديث وإصلاح غلط المحدثين أ هـ ويذكره بعض المحدثين باسم أحمد وهو خطأ .

(٨) راجع كشف الظنون ص ١٢٠٤ ج ٢ ومابعدها .

(٩) هو محمود بن عمر بن محمد الخوارزمى النحوى اللغوى المفسر المعتزلى صاحب الكشاف والمفصل توفى سنة٥٣٨ هـ — شذرات الذهب ص ١١٨ ج ٤

وأطنب فى الثناء على هذا الكتاب ، ولكنه ذكر أنه صعب على من يراجعه لإيراده الكثير من الكلمات فى غير مظانها ، فإذا تطلبها الإنسان تعب حتى يجدها ، فكان كتاب الهروى أقرب متناولا ، وأسهل مأخذا ...

فلما كان زمن الحافظ أبى موسى محمد بن أبى بكر بن أبى عيسى المدينى الأصفهانى[١] — وكان إماما فى عصره ، حافظا متقنا تشد إليه الرحال — صنف كتابا جمع فيه ما فات الهروى من غريب القرآن والحديث، وسلك فى وضعه مسلكه، ورتبه كما رتبه، وقد فاته من الغريب شئ كثير[٢].

ثم قال ابن الأثير : وكان فى زماننا معاصر أبى موسى الإمام أبو الفرج عبد الرحمن بن على ابن الجوزى البغدادى — رحمه الله —[٣] فألف كتابا فى غريب الحديث خاصا، نهج فيه طريق الهروى، وقال فى خطبته: فرأيت أن أبذل الوسع فى جمع غريب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتابعيه ، وأرجو ألا يشذ عنى مهم من ذلك . . .

ثم قال ابن الأثير : ولقد تتبعت كتابه فرأيته مختصرا من كتاب الهروى ، ولم يزد عليه إلا الكلمة الشاذة واللفظة الفاذة ، ولقد قايست مازاد فى كتابه فلم يكن إلا جزءا يسيرا من أجزاء كثيرة ، وأما موسى الأصبهانى رحمه الله ، فإنه لم يذكر فى كتابه مما ذكره الهروى إلا كلمة اضطر إلى ذكرها ، إما لخلل فيها ، أو زيادة فى شرحها، أو وجه آخر فى معناها . .

ثم قال : ولما وقفت على كتابه الذى جعله مكملا لكتاب الهروى — وهو فى غاية الحسن والكمال — وكان الإنسان إذا أراد كلمة غريبة يحتاج إلى أن يتطلبها فى أحد الكتابين، فإن وجدها فيه وإلا طلبها من الكتاب الآخر ، ولاخفاء ما فى ذلك من الكلفة ، فرأيت أن أجمع مافيهما من غريب الحديث ، وأضيف كل كلمة إلى أختها فى بابها تسهيلا لكلفة الطالب . . .

ثم قال : ولما يسر الله الأمر وسهله أمعنت النظر وأنعمت الفكر فى اعتبار الكتابين والجمع بين ألفاظهما فوجدتهما قد فاتهما الكثير الوافر ، لأنى فى بادئ الأمر مر بذكرى كلمات غريبة من غرائب أحاديث الكتب الصحاح — كالبخارى ومسلم — لم يرد شىء منها فى هذين الكتابين، فتتبعت كتب الحديث المدونة فى أول الزمان وأوسطه وآخره، وكتب اللغة على اختلافها، فرأيت فيها من الكلمات الغريبة مما فات الكتابين كثيرا . . . وما أحسن ما قال الخطابى وأبو موسى فى مقدمتى كتابيهما ، وأنا أقول مقتديا بهما : كم يكون قد فاتنى من الكلمات الغريبة التى تشتمل عليها أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتابعيهم رضوان الله عليهم؟

---

(١) هو محمد بن أبى بكر عمر بن أحمد الحافظ، كان بارعا فى الحفظ والرجال، صاحب ورع وعبادة وتقى، ذكره صاحب الشذرات فى وفيات سنة احدى وثمانين وخمسمائة أ هـ ص ٢٧٣ شذرات الذهب ج ٤

(٢) وقد أورد صاحب الرسالة المستطرفة اسم الكتاب فى صفحة ١١٧ فقال إنه كتاب المغيث وأنه فى مجلد .

(٣) ذكره صاحب الشذرات فى وفيات سنة سبع وتسعين وخمسمائة ص ٣٢٩ شذرات الذهب ج ٤

ولقد صدق القائل الثانى : كم ترك الأول للآخر ، فحيث حقق الله سبحانه النية فى ذلك سلكت طريق الكتابين فى الترتيب والوضع الذى حوياه،من التقفية على حروف المعجم بالتزام الحرف الأول والثانى من كل كلمة ، وأتبعتها بالحرف الثالث منها على سباق الحروف ، ورأيت أن أثبت ما فيه حروف مزيدة فى باب الحرف الذى هو فى أولها وإن لم يكن أصليا، ونبهت عند ذكره على زيادته دفعا لشبهة الجهل عنى :

هذا هو ما جاء فى مقدمة كتاب النهاية لابن الأثير ، وإن كنا قد تعرضنا للإطالة فى النقل عنه فلأنه كفانا عناء الرجوع إلى غيره فى عرض الأطوار التى ينشدها طالب هذا النوع من علوم الحديث فكان لا بد لنا من هذا المسلك فى بيان المراحل التى مر بها التأليف فى غريب الحديث .

ويبدو لنا أن هذا المؤلف كان غاية ما انتهت إليه الهمم فى هذا الباب ، وإن كان قد ألف فى موضوعه شىء بعده فمبلغ علمنا أنه لا يعدو أن يكون اختصارا لهذا الكتاب ، ونستطيع أن نقرر أن المرحلة التى نحن بصدد دراسة الحديث فيها زمانا ومكانا لم تثمر من الكتب شيئا يستحق الذكر فى هذا النوع الذى أغنى فيه ذلك الإمام العظيم من جاء بعده عن الاستدراك عليه ،أو زيادة الترتيب أو التهذيب كما هو الشأن فى المعارف الأخرى من علوم الحديث وغيرها ، وإن كان صاحب لسان العرب[1] — وقد أفرغ نهاية ابن الأثير فى كتابه — قد أغضى عما اعتذر به ابن الأثير لنفسه ونقلناه عنه فيما أخذناه من مقدمته ، حيث قال ابن منظور فى خطبة لسان العرب : رأيت أبا السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزرى قد جاء فى ذلك بالنهاية، وجاوز فى الجودة حد الغاية ، غير أنه لم يضع الكلمات فى محلها ، ولا راعى زائد حروفها من أصلها ، فوضعت كلا منها فى مكانه، وأظهرته مع برهانه — ا هـ

||وإذا كنا قد آثرنا إيراد ما ذكره ابن الأثير فى تقدمة للنهاية من غير تصرف بإقحام ماوقع لنا من التعرف على بعض المؤلفات الأخرى لغريب الحديث فى مراجع أخرى غير هذه المقدمة فإن ذلك قد جرى منا إبقاء على تسلسل هذا النقل وعرضه ملخصا فى تنسيقه وأسلوب مؤلفه ، على أن نعود فنشير إلى هذا الذى وقع لنا فى العهود التى تناولها ابن الأثير منذ ظهور هذا الفن إلى زمنه ولم يذكرها ضمن ما ذكره من الكتب المؤلفة ، إما لأنه لم يطلع عليها ، أواطلع عليها ولم يرد إيرادها اختصاراً فى الأسلوب، أو إغضاء عن تلك الكتب، كما نشير إلى ما وقع لنا بعد عهد ابن الأثير واقتضت دراستنا التنبيه إليه استيفاء للبحث على النهج الذى انتهجناه فى كل تمهيد نضعه بين يدى الكتب التى اخترنا دراستها فى هذا الكتاب :

---

(١) هو محمد بن مكرم بن على بن أحمد الأنصارى الأفريقى ثم المصرى الشهير بابن منظور صاحب المختصرات الكثيرة فى علوم الأدب واللغة والتواريخ ، والذى اشتهر بكتابه لسان العرب توفى سنة ٧١١ هـ إحدى عشرة وسبعمائة أ هـ من مقدمة لسان العرب نقلا عن الدرر الكامنة .

وهذا بيان بالمؤلفين الآخرين الذين لم يذكرهم ابن الأثير فى النهايـــة ، والذين أسهموا بنصيب فى كتب الغريب ، مرتبا على تواريخ وفاتهم ممن أوردهم صاحب كشف الظـــنون ، وصاحب الرسالة المستطرفة ، وابن العماد فى شذرات الذهب وغيرهم على النحو التالى :

١ — أحمد بن خالد الضرير الذهبى الحمصى ، المتوفى سنة أربع عشرة ومائتين[١] .

٢ — أبو الحسن على بن المغيرة الأثرم البغدادى ، المتوفى سنة ثلاثين ومائتين[٢] .

٣ — أبو مروان عبد الملك بن حبيب المالكى ، المتوفى سنة تسع وثلاثين ومائتين[٣] .

٤ — محمد بن حبيب البغدادى النحوى ، المتوفى سنة خمس وأربعين ومائتين[٤] .

٥ — أبو جعفر محمد بن عبد الله بن قادم الكوفى ، المتوفى سنة إحدى وخمسين ومائتين[٥] .

٦ — إبراهيم بن إسحاق الحربى الحافظ ، المتوفى سنة خمس وثمانين ومائتين ، وكتابه فى خمس مجلدات[٦] .

٧ — ابن كيسان محمد بن أحمد النحوى ، المتوفى سنة تسع وتسعين ومائتين[٧] .

٨ — أبو محمـــد (قاسم) بن ثابت بن حزم بن مطرف السرقسطى ، المتوفى ســـنة اثنتين وثلاثمائة[٨] ، واسم كتابه (الدلائل فى شرح ما أغفله أبو عبيد وابن قتيبة من غريب الحديث) ولم يكمله .

٩ — قاسم بن محمد الأنبارى ، المتوفى سنة أربع وثلاثمائة[٩] .

١٠ — أبو القاسم ثابت بن حزم بن مطرف السرقسطى الذى أكمل كتاب ولده أبى محمد قاسم ، والمسمى بكتاب الدلائل ، توفى سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة[١٠] .

١١ — أبو الحسين عمرو بن محمد القاضى المالكى ، المتوفى سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة[١١] .

١٢ — القاضى نور الدين أبو الثناء محمود بن أحمد بن محمد الفيومى الأصل ، المعروف بابن خطيب[١٢] الدهشة ، المتوفى سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة ، وكتابه مسمى بالتقريب فى علم الغريب .

١٣ — أبو عمرو محمد بن عبد الواحد الزاهد صاحب ثعلب ، والمتوفى سنة خمس وأربعين وثلاثمائة[١٣] .

---

(١) شذرات الذهب ص ٣٣ ج٢ وكشف الظنون ص١٢٠٤ .
(٢) ذيل كشف الظنون ج ٤ ص ١٤٦
(٣) كشف الظنون ج ٢ ص ١٢٠٥
(٤) كشف الظنون ج ٢ ص ١٢٠٥
(٥) ذيل كشف الظنون ج ٤ ص ١٤٦
(٦) كشف الظنون ج ٢ ص ١٢٠٤
(٧) كشف الظنون ج ٢ ص ١٢٠٥
(٨) الرسالة المستطرفة ص ١١٦
(٩) كشف الظنون ج ٢ ص ١٢٠٥
(١٠) الرسالة المستطرفة ص ١١٦
(١١) كشف الظنون ج ٢ ص ١٢٠٥
(١٢) الرسالة المستطرفة ص ١١٨
(١٣) كشف الظنون ج٢ ص ١٢٠٥

١٤ — ابن درستويه عبدالله بن جعفر النحوى ، المتوفى سنة سبع وأربعين وثلاثمائة[١] .

١٥ — ابن بابويه أبو جعفر محمد بن على بن الحسين بن موسى بن بابويه القمى الشيعى ، المتوفى سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة[٢] .

١٦ — أبو الفتح سليم بن أيوب الرازى ، المتوفى سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة[٣] .

١٧ — أبو الحسن محمد بن أحمد الجيانى ، المتوفى سنة أربعين وخمسمائة ، وكتابه شرح غريب البخارى[٤] .

١٨ — إسماعيل عبد الغافر راوى صحيح مسلم ، المتوفى سنة خمس وأربعين وأربعمائة ، واسم كتابه مجمع الغرائب[٥] .

١٩ — القاضى عياض ، المتوفى سنة أربع وأربعين وخمسمائة ، واسم كتابه مشارق الأنوار على صحاح الآثار[٦] .

٢٠ — الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف الوهرانى الحمزى ، المعروف بابن قرقول (كعصفور) وهو تلميذ القاضى عياض ، والمتوفى سنة تسع وستين وخمسمائة ، واسم كتابه مطالع الأنوار على صحاح الآثار[٧] .

٢١ — أبو شجاع محمد بن على بن الدهان البغدادى ، المتوفى سنة تسعين وخمسمائة ، ويقع كتابه فى نحو ستة عشر مجلدا[٨] .

٢٢ — مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزرى المتوفى سنة ست وستمائة فى كتابه النهاية[٩] .

٢٣ — موفق الدين عبد اللطيف البغدادى ، المتوفى سنة تسع وعشرين وستمائة[١٠] .

٢٤ — الحافظ ابن حجر العسقلانى ، المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة فى غريب صحيح البخارى ، الفصل الخامس من مقدمته لفتح البارى المسماة هدى السارى[١١] .

٢٥ — الحافظ جلال الدين السيوطى ، المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة فى كتابه الدر النثير تلخيص النهاية لابن الأثير .

ومن هذا البيان الذى أوردناه لكتب الغريب نرى أن الفترة التى اخترناها للدراسة كادت تخلو فى مصر من التأليف فى الغريب ، اكتفاء بما يرد فى كتب الشروح الحديثية ومؤلفوها كثيرون

---

(١) كشف الظنون ج ٢ ص ١٢٠٥
(٢) ذيل كشف الظنون ج٤ ص١٤٦ وج٣ ص١٢٣
(٣) كشف الظنون ج ٢ ص ١٢٠٥
(٤) كشف الظنون ج ٢ ص ١٢٠٥
(٥) كشف الظنون ج ٢ ص ١٢٠٥
(٦) الرسالة المستطرفة ص ١١٨
(٧) الرسالة المستطرفة ص ١١٨
(٨) كشف الظنون ج ٢ ص ١٢٠٥
(٩) كشف الظنون ج ٢ ص ١٢٠٤
(١٠) كشف الظنون ج ٢ ص ١٢٠٤
(١١) هدى السارى ص ٧١ وما بعدها .

من علماء السنة المصريين الذين عاشوا فى تلك الفترة، وكانت شروحهم للحديث حافلة ببيان غريبه، زاخرة بتوضيح مااستغلق من ألفاظه ، وإن ماذكروه فى ثنايا شروحهم هذه من بيان للغريب وحل للمشكلات كاف كل الكفاية فى تحقيق الهدف المقصود من كلا النوعين .

وإذا كنا بصدد دراسة حصيلة مابين القرنين السادس والعاشر فى مصر فى علوم الحديث عامة، وفى علم الغريب هنا بوجه خاص — فلابد أن ننوه بجهد الإمام الحافظ جلال الدين السيوطى بما بذله فى كتابه الدر النثير فى تلخيص النهاية لابن الأثير ، حيث لخصه ببيان ماتشتد إليه الحاجة وهو شرح المفردات الغريبة فقط دون إيراد مايشتمل على هـــذه المفردات من الأحاديث والآثار اتجاها إلى أن دارس غريب الحديث إنما يريد شرح الغريب الوارد فيه فقط ، ومن شأنه ألا تكون به حاجة إلى بيان مواضع الكلمات من السنة النبوية ، على أنه مع اختصاره لكتاب النهاية لابن الأثير قد زاد على هذا التلخيص بإيراد مغان لبعض الألفاظ النبوية الغريبة التى لم يوردها ابن الأثير فى كتابه النهاية .

فلابد إذا من أن نورد دراسة موجزة لكتاب السيوطى هذا، بما يصور الاختصار ويبين الزيادة ويصف أهم مالاحظناه من تصرف مؤلفه فى تلخيصه لكتاب النهاية فى غريب الحديث والأثر .

الدر النثير تلخيص النهاية لابن الأثير

للحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ

هذا الكتاب — كما قلنا وكما دلت عليه تسميته وعنوانه — تلخيص لكتاب النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير .

ومؤلفه هو الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى الذى سبقت ترجمته عند دراستنا لكتب الجوامع .

وأهم ما نستطيع أن نتجه به إلى القارئ الكريم فى تصوير هذا الكتاب ووصف النواحى البارزة فيه ما يأتى :

أولا : قدم له بخطبة موجزة جدا لم يشرح فيها منهجه فى تأليفه ، ولا فائدته فى بابه ، على خلاف ما عودنا فى سائر كتبه ، ولعل وصف التلخيص للكتاب قد طغى على تلك الخطبة فحال بين المؤلف وبيان ما كنا فى حاجة إلى بيانه ، لإخراج القارئ من ورطة الإبهام فيما يحتاج إلى بيان من تصرفه فى هذا التلخيص ، ولا سيما أنه — كما يبدو — لم ينجز ما وعد به فى تلك الخطبة على وجهه ، فقد ذكر فيها أنه لم يغادر شيئا مما أورده ابن الأثير فى نهايته، وقد وجدناه غادر فيه أشياء عديدة ، ربما يكون فى تركه إياها إخلال بالمقصود من التلخيص ، بتفويت ما يحتاج إليه المراجع فى شرح بعض الكلمات فى الحديث ، وقد أوردها صاحب الأصل .

على أنه وصف هذا الملخص — بعد هذا — بأنه لم يلتزم فيه اليسير ، وياليت شعرى ما هو هذا اليسير الذى لم يلتزمه ؟ إن لم يكن هناك تصرف من النساخ أو المطابع فى نقل هذه العبارة التى قد يكون للسجع نفسه دخل فى إيرادها على هذا الوجه المغلق .

ولعل خير ما وفى به من وعد فى هذه الخطبة أنه ضم إليه قدرا كثيرا — أى غير قليل فى ذاته وإن كان قليلا فى نسبته — من الغريب .

ولم تتناول خطبته — رحمه الله — أكثر من هذا القدر بعد البسملة مع حمد الله والصلاة على رسوله فى أولها ، والاعتصام بالله سبحانه فى آخرها .

ثانيا : الزيادات التى أشار إليها فى المقدمة بقوله: وضممت إليه مما فاته الشىء الكثير — ظاهرة بارزة فى تلخيصه ، يقع عليها المتصفح فى كثير من مواد الكتاب ، ومن ذلك :

١ — ما أورده فى كلمة «الأبد» تعليقا على قول ابن الأثير : لأبد الأبد أى لآخر الدهر ، قوله: قلت : ومثله أبد الآبدين ، قاله فى الصحاح[1] .

---

(١) الدر النثير ج ١ ص ٩

٢ — وقوله — عند كلمة «درهرهة» بعد التفسير الذى أورده ابن الأثير — قلت: قال ابن الأنبارى : هى التى تسمى المنجل[١] .

٣ — وما أورده فى كلمة «الدعادع» بعد ذكر المعنى الوارد فى النهاية، قلت: ويدعدع ماله بيده يفرقه[٢] .

٤ — وما أورده فى مادة «سقط» بعد ما شرح كلمة أسقطوا لهابه — يعنى الجارية: أى سبوها وقالوا لها من سقط الكلام وهو رديئه ، قلت : وقال ابن الجوزى : أى صرحوا بذلك[٣] .

٥ — ومن ذلك قوله فى نفس المادة بعد قوله تبعا لابن الأثير : وشرب أبو هريرة من السقيط وفسره بالفخار . . . الخ ، قلت : سقط فى يده أى ندم ، قاله فى الصحاح[٤] .

٦ — ومنه ما أورده فى مادة «الشمم» بقوله قلت : والمشامة الدنو من العدو حتى يتراءى الفريقان[٥] قاله فى الصحاح .

ثالثا : لاحظنا أنه يبرز بعض المعلومات على أنه زيادة على ما أورده المؤلف ، وهو فى حقيقته ليس بزيادة، وإنما هو اختلاف مع ماأورده المؤلف بالتقديم والتأخير فقط، مما يعتبره الناظر فى الكتاب سهوا بينا من المؤلف إن أحسن الظن به ، أو غفلة ظاهرة إن أساء الظن فيه .

ومن ذلك ما ورد فى مادة «الدرء»[٦] التى يقول صاحب الأصل فيها تعليقا على حديث الشعبى فى المختلعة: «إذا كان الدرء من قبلها فلا بأس أن يأخذ منها» أى الخلاف والنشوز، فذكر السيوطى بعد قوله : قلت — وهى الكلمة التى اعتاد أن يستعملها عند إيراد زيادة منه على ماأورده المؤلف — قال ابن الجوزى فى المختلعة : إذا كان الدرء من قبلها — يعنى النشوز والخلاف ، وختمها بكلمة انتهى التى اعتاد أن يذكرها فى نهاية زيادته .

وواضح أنه ليس هناك زيادة فى المعنى على ما أورده بن الأثير بأكثر من التقديم والتأخير بين كلمتى الخلاف والنشوز ، ولا زيادة فى هذا إلا أن تكون هى نسبة ما أورده ابن الأثير نقلا عن الهروى ، فأورده السيوطى نقلا عن ابن الجوزى ، وهذا مما يزيد فى الحجم ولا يفيد فى العلم .

رابعا : أورد من الزيادات مالا يخلو من فائدة فى هذا المقام ، لإضافتها جديدا إلى ما أورده ابن الأثير فى شرح غريب الحديث، وذلك كقوله بعد تفسير الدرهرهة بما نقله عن ابن الأنبارى من أنها التى تسمى بالمنجل، فإن هذه الزيادة تضيف إيضاحا إلى ما أورده بن الأثير فى تفسير الكلمة،

---

(١) الدر النثير ج ٢ ص ٢١
(٢) الدر النثير ج ٢ ص ٢٣
(٣) الدر النثير ج ٢ ص ١٦٨
(٤) الدر النثير ج ٢ ص ١٦٩
(٥) الدر النثير ج ٢ ص ٢٣٧
(٦) الدر النثير بهامش النهاية ج ٢ ص ١٨

وكقوله فى مادة سقط — بعد تفسير ابن الأثير لكلمة أسقطوا لها به يعنى الجارية — قلت قال ابن الجوزى : أى صرحوا لها بذلك،فإنه ذكر لوجه آخر فى تفسير كلمة شرحها ابن الأثير ، فهذه الزيادات وما أشبهها تضيف جديدا فى نفس الكلمات التى أوردها ابن الأثير .

كما أنه أورد زيادات لا تفيد فى غريب الحديث ، ولا سيما أنه فى مقام الاختصار ، فلو أنه استغنى عن هذه الزيادات بإيراد بعض ما تركه مما شرحه ابن الأثير فى غريب الحديث لكان أحق من إيراد هذ الزيادات .

ومن ذلك شرحه لجملة سقط فى يده التى يذكرها ابن الأثير فى غريب الحديث ، وكذلك شرحه لكلمة المشامة بأنها الدنو من العدو ، والمشامة لم ترد فى الحديث وليست من غريبه ، فلم يكن هناك داع للتعرض لها فى هذا المختصر .

خامسا : ليس من رأيه — فى هذا الملخص — إيراد الآثار التى وقعت فيها الكلمات الغريبة كما فعل ابن الأثير من إيراده الأثر أولا ، ثم شرحه للكلمة الغريبة التى وردت فيه ، لكنه أحيانا يرى أن يورد الأثر لتوقف الشرح على إيراده ، مع أنه لا يذكر القائل اختصارا ، ومن ذلك :

١ - قوله : وإذا تدارأتم فى الطريق[١] . أى تدافعتم واختلفتم ، وقد أورد ابن الأثير هذه الكلمة فى أثر قال عنه: إنه حديث .

٢ — وكذلك قوله : وكان يساقط فى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم[٢] أى يرويه عنه فى خلال كلامه كأنه يمزج حديثه بحديثه ، وهذا أثر ذكره ابن الأثير فى حديث سعد نقلا عن الهروى .

٣ — وقوله : وتطأطأت لكم تطأطؤ الدلاة[٣] . أى خفضت لكم نفسى ، والتطأطؤ كلمة وردت فى حديث عثمان كما ذكره ابن الأثير ، فإن شرح التطأطؤ دون ذكر الأثر قد لا يدل على المقصود .

٤ — وقوله : اللهم إنى أستقدرك بقدرتك[٤] : أى أطلب منك أن تجعل لى عليه قدرة ، وكلمة أستقدرك وردت فى حديث الاستخارة كما ذكر ابن الأثير .

سادسا : يقع فى اختصاره ما هو إخلال أو شبيه بالإخلال فى تصوير المعنى المقصود ، ومن ذلك قوله — فى شرح كلمة قاذر : إنه اسم ابن اسماعيل[٥] ، وهو فى هذا الاختصار قد أخل بالمعنى المقصود من شرح الكلمة الغريبة ، ويتبين ذلك من قول ابن الأثير : وفى حديث كعب قال الله لرومية: إنى أقسم بعزتى لأهبن سبيك لبنى قاذر أى بنى إسماعيل بن إبراهيم، يريد العرب ، وقاذر اسم ابن إسماعيل .

---

(١) الدر النثير ج ٢ ص ١٨

(٢) الدر النثير ج ٢ ص ١٦٩

(٣) الدر النثير ج ٣ ص ٣٠

(٤) الدر النثير ج ٣ ص ٢٣٣

(٥) الدر النثير ج ٣ ص ٢٣٦

ربه يتبين أن السيوطى لم يذكر إلا شرح الاسم فقط دون توضيح مادل عليه الأسلوب من أن المراد به العرب ، ولو أنه ذكر إبراهيم والد إسماعيل لا تضح المقام بعض الشيء ، ولقد كان حريا فى هذا المقام أن يذكر الأثر ليتضح به معنى الكلام ، وهو أولى من ذكره للأثر فى مقامات أخرى قد يستغنى فيها عن ذكره .

ومما يدخل فى هذا الباب أنه يترك كلمة من غريب الأثر دون تفسير ، اعتمادا على ورودها فى مقام آخر مع طول الفصل بينهما دون أن يشير إلى ذلك ، وكان لابد من هذه الإشارة ، لأن الكلمة — أولا — من غريب الحديث ، وثانيا — لأن أصله أوردها ضمن الأثر وشرحها ، وذلك مثل كلمتى : الفجر والبجر ، اللتين وردتا فى خبر أبى عبيدة عن أبى بكر وقد دخل عليه فى مرضه الذى مات فيه ، فقال له كلاما كان من بينه «إنما هو والله الفجر أو البجر»[1] .وقد أورد ابن الأثير الكلام الذى وردت فيه هاتان الكلمتان ، وهو قوله فى حديث أبى بكر رضى الله عنه : « لأن يقدم أحدكم فتضرب عنقه (فى غير حد[2]) خير له من أن يخوض غمرات الدنيا ، يا هادى الطريق جرت ، إنما هو (والله) الفجر أو البجر » وقد شرحهما ابن الأثير بقوله : إن انتظرت حتى يضىء لك الفجر أبصرت قصدك ، وإن خبطت الظلماء وركبت العشواء هجمابك على المكروه ، ومع ذلك فقد أشار ابن الأثير إلى سبق ورود الأثر فى مادة أخرى فى كلمة بجر بالجيم[3] .

وقد ضرب السيوطى صفحا عن هذا كله ، ولو أنه أشار إشارة موجزة إلى ما أشار إليه أصله لاستطاع الدارس أن يرجع إلى معنى الكلمتين فى المادة السابقة وهى بجر ، فإنه ليس من شأن المراجع للكتاب بحثا عن معنى أثر غريب أن يرجع إلى مادة ما هو محتمل فى الرواية إلى موضع الاحتمال الآخر دون تنبيه إلى ذلك .

ويتصل بذلك أنه يترك شرح بعض ألفاظ أوردها ابن الأثير وشرحها ، وهى بما تختلف وجهة النظر فى بيان المراد بها بين الحقيقة والمجاز أو الكناية ، مثل «كف الرحمن»[4] التى وردت فى حديث الصدقة ، قال ابن الأثير فى حديث الصدقة : «كأنما يضعها فى كف الرحمن» هو كناية عن محل قبول الصدقة ، فكأن المتصدق قد وضع صدقته فى محل القبول ، ثم نفى ما يقوله المشبهون ، وأورد حديث عمر : «إن الله إن شاء أدخل خلقه الجنة بكف واحدة» وذكر عدة أحاديث وقال فيها : وقد تكرر ذكر الكف والحفنة واليد فى الحديث ، وكلها تمثيل من غير تشبيه .

والسيوطى قد أعرض عن هذا كله ، ولم يسمح بذكره ولو فى رأى آخر ، مع أن الكلمة من الغريب ، بل هى من أغرب الغريب فى الحديث ، فإذا كان منهجه ترك ذلك فهلا أشار إلى هذا المنهج — ولو فى الخطبة — ليستبين القارئ طريقه فى هذا الكتاب ؟ .

---

(١) الدر النثير ج ٣ ص ١٨٤

(٢) ما بين القوسين ليس موجودا فى النسخة التى بين أيدينا من النهاية وإنما هو مما أثبته المبرد فى أوائل كتابه (الكامل)

(٣) وردت فى الدر النثير ص ٦٠ ج ١ (٤) الدر النثير ص ٢٨ ج ٤

سابعا : تتجلى ظاهرة الاختصار فى الكتاب أن ابن الأثير يذكر – أحيانا – خلافا فى تفسير الكلمة ، فيقتصر السيوطى على ما يترجح عنده فى المعنى ، كما فى كلمة «كأس» التى تكرر ذكرها فى الحديث كما قال ابن الأثير [٢] ، وقد شرحها بأنها الإناء فيه شراب ، ولا يقال لها كأس إلا إذا كان فيها شراب ، وقيل : هى اسم لهما على الانفراد والاجتماع ، ولكن السيوطى اقتصر على قوله الكأس الإناء فيه شراب ، ولا يقال لها فارغة كأس .

كما أنها تتجلى أيضا فى أنه يشرح الكلمة مفردة وإن وردت فى الحديث مجموعة ، أو وردت فى صيغة أخرى غير التى ذكرها، وقد يصل فى هذا إلى ما يقرب من الإخلال الذى أشرنا إليه فى الفقرة السابقة، وذلك كما فعل فى كلمة (الكبل)[٣] فقد شرحها ابن الأثير فى عدة صور مما وردت فيه، وهى كبل الحديد فى خبر : «ضحكت من قوم يؤتى بهم إلى الجنة فى كبل الحديد» وشرح الكبل بالقيد الضخم ، وأتى بالفعل كبله وكبله مخففا ومثقلا ، وشرحها كذلك فى حديث أبى مرثد : «ففككت عنه أكبله»، وقال: إن الأكبل جمع قلة فى الكبل وهو القيد، وفى بيت كعب ابن زهير : متيم إثرها لم يفد مكبول فقال : إن المكبول المقيد ، وشرحها فى حديث عثمان : « إذا وقعت السهمان فلا مكابلة » بقوله : أى إذا حدت الحدود فلا يحبس أحد عن حقه ، من الكبل وهو القيد ، وشرحها فى حديث ابن عبد العزيز : « أنه كان يلبس الفرو والكبل » بأن الكبل هو الفرو الكبير .

وقد اقتصر السيوطى من هذا كله على قوله: الكبل قيد ضخم ج[٤] أكبل، والمكبول المقيد والكبل فرو كبير .

وما كان أحوج هذا المختصر إلى شرح كلمة المكابلة التى وقعت فى حديث عثمان إذ أعرض المؤلف عن ذكر غيره مما وردت فيه هذه الكلمة، وما كان أغناه عن ذكر كلمة المكبول التى كان يمكن فهمها من السياق مع فهم الكبل

ومهما يكن من شىء فإن لهذا الكتاب قيمته التى لا تنكر ، ويكفيه أنه حفظ لنا تلك الثروة الضخمة من تراث الغريب التى تركزت فى كتاب النهاية، فبقيت تراثا كريماً وأثراً خالدا لهذا الإمام الحافظ مهما كانت وجهات نظره فى الاختصار ، وحسب السيوطى أنه الإمام الوحيد من بين المصريين الذى تحمل هذا العبء الضخم بعد الإمام ابن الأثير الذى كان من قبل جامعا لما تفرق من الغريب فى كتب السنة ، فجاء السيوطى ضاغطا لهذا الجامع ، ومقربا له إلى طلاب الغريب فى الحديث النبوى الكريم

رحمه الله وأجزل ثوابه .

---

(١) الدر النثير ص ٢ ج ٤ — (٢) الدر النثير ص ٦ ج ٤

(٣) مراده بالحرف (ج) : جمع .

الشروح الحديثية

تمهيد :

نوه العلماء والمؤرخون بالقرن الثالث الهجرى وماكان فيه من نهضة علمية حديثية، أبرزها الله على يد جهابذة الحديث وصيارفته وأئمته ، الذين شمروا عن ساعد الجد ، فميزوا صحيح الحديث وسليمه من عليله وسقيمه ، ونخلوا منه — بحكم الأمانة والدقة فى التمييز — ماكان عمدة الدين ، فجمعوه بأسانيده ورواياته ، وقدموه للأجيال فيما خلفوا من تراث — جوامع ومسانيد وسننا وغير ذلك — مما اختلفت أنواعه ، وتعددت تسمياته ، يحدوهم فى ذلك إخلاص لله ورسوله ، ورغبة فى الحفاظ على سنة النبى صلى الله عليه وسلم ، فإنها فى الحقيقة — بعد القرآن — جماع الإسلام وبيان الدين.

وقد صدق العلماء والمؤرخون فى التنويه بشأنهم ، والإشادة بذكرهم ، فإن مالدينا من نتاج ذلك العصر من مؤلفات جمعت الكثير من فنون الحديث وأنواعه المختلفة — تغايرت أسماؤها ، واختلفت مراتبها ، ولكنها اتحدت فى غاياتها وثمراتها — خير شاهد على أن ذلك العصر كان بحق العصر الذهبى لمتن السنة ، وحفظها لمن يعيها ، ويتولى الانتفاع بها لنفسه وللمسلمين .

وقد كان أصحاب الكتب الستة — التى رزقت قبولا من المسلمين — أصحاب القدح المعلى فى هذا المضمار ، حتى شهد العلماء بصحة كتبهم ، ومانقلوه فيها بالإسناد إلى النبى صلى الله عليه وسلم وصحابته ، وكانوا — ومن سار على دربهم وسلك طريقهم من الجامعين للسنة — كواكب هذا العصر اللامعة ، وشموسه الساطعة ، نذكر هنا أشهرهم مرتبين على سنى وفاتهم على النحو التالى :

١ — الإمام محمد بن إسماعيل البخارى ، المتوفى سنة ست وخمسين ومائتين ، فى كتابه صحيح البخارى .

٢ — الإمام مسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى المتوفى سنة إحدى وستين ومائتين ، فى كتابه صحيح مسلم .

٣ — الإمام محمد بن يزيد المعروف بابن ماجه ، المتوفى سنة ثلاث وسبعين ومائتين ، فى كتابه سنن ابن ماجه .

٤ — الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدى ، المتوفى سنة خمس وسبعين ومائتين ، فى كتابه سنن أبى داود .

٥ — الإمام محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذى ، المتوفى سنة تسع وسبعين ومائتين ، فى كتابه سنن الترمذى .

٦ — الإمام أحمد بن شعيب بن على بن سنان النسائى ، المتوفى سنة ثلاث وثلاثمائة فى كتابه سنن النسائى .

هذه كتب الأصول الستة فى الحديث ،وقد عول عليها جمهرة المسلمين، لالتزام أصحابها شروطا فى نقل السنة الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، واعتبروها بعد القرآن أهم مراجع الدين الحنيف .

ومع هذه الأصول كانت هناك كتب فى أحاديث الأحكام ،جمع فيها الأئمة الأربعة — فى القرنين الثانى والثالث — ما كان أدلة لما ذهب إليه كل منهم فى الفقه على النحو التالى :

١ — الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت الفارسى الكوفى ،المتوفى سنة خمسين ومائة ، فى كتابه مسند أبى حنيفة .

٢ — الإمام مالك بن أنس بن مالك بن أبى عامر الأصبحى ، المتوفى سنة تسع وسبعين ومائة ، فى كتابه الموطأ ؛

٣ — الإمام محمد بن إدريس بن عباس بن عثمان (الشافعى) المتوفى سنة أربع ومائتين ، فى كتابه مسند الشافعى ؛

٤ — الإمام أحمد بن حنبل الشيبانى المروزى ، المتوفى سنة إحدى وأربعين ومائتين ، فى كتابه مسند أحمد .

وبإضافة هذه الكتب الأربعة لأئمة الفقه إلى ماسلف ذكره من الكتب الأصول الستة لأئمة الحديث تكمل الكتب العشرة التى هى أصول الإسلام، وعليها مدار الدين[1] .

وهؤلاء قد مهدوا السبيل لمن خلفهم وعشا إلى ضوئهم من أئمة أجلة من رجال الحديث ، ممن عاصرهم أو جاء بعدهم ، من أصحاب كتب السنن والمستدركات والزوائد .

وهؤلاء وأولئك تركوا هذا التراث العظيم لمن جاء بعدهم ،فقلبوا صفحاته، وقربوا جناه وثمراته، فأخذوه بقوة،وأبرزوه بقوة،وأوضحوا معالمه، ويسروا مآخذه،وأزالوا مبهماته،وكشفوا خفياته، وقدموا كل ذلك فى كتب الشروح الحديثية التى كثرت كثرة تفوق العد والحصر،وبقى لنا منها الشىء النافع الكثير .

وكان لعلماء الحديث المصريين فى ذلك المضمار أكبر قسط وأوفر نصيب ، فقد كانت مصر ملجأ وملاذا لمن هاجر إليها من علماء المسلمين فرارا من ظلم الظالمين ، فوفد عليها من الشرق والغرب — بعد نكبتى بغداد والأندلس — من كانوا أساطين العلم ، وفحول الدراية والبحث

---

(١) نقلا بتصرف عن الرسالة المستطرفة ص ٩ وما بعدها ، وشذرات الذهب ج ١ و ج ٢ فى تحقيق الوفاة لهؤلاء الأعلام .

فى مختلف علوم الإسلام ، ولا سيما أولئك المبرزون فى علوم السنة ، الذين أحبوها وتعلقوا بها أملا فى أن يكونوا ممن نوه بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نضر الله امرءا سمع مقالتى فوعاها ، فأداها كما سمعها ، فرب مبلغ أوعى من سامع » .

ولقد تمثل وعى هؤلاء حقا للسنة النبوية الكريمة بما ظهر فى شروحهم لها ، وتحليلاتهم لما جاء فيها ، واهتمامهم بكل ما اتصل بها متنا وإسنادا .

فمنذ سقطت بغداد — عاصمة الخلافة العباسية — على أيدى التتار ، أخذت العلوم والمعارف تنحسر عنها وترحل إلى أقطار أخرى ، وكان للديار المصرية من ذلك النصيب الأوفى ، فذخرت بالعلم والعلوم طيلة القرون الثلاثة الأولى لهذا الدور ، وازدهرت المدرسة المصرية فى علوم الدين وما يتصل به بعامة ، وفى علوم السنة وما يتعلق بها بوجه خاص .

وفى هذه الفترة من الزمان كانت مصر محكومة لدولتى المماليك البحرية والبرجية ، وكان أمراء ذلك العصر يشجعون علوم الدين وعلوم السنة ، حتى كان منهم من يحفظ الحديث ويرويه وكان منهم من بلغ مبلغ الإمامة فيه ، حتى روى عنهم بعض أئمة الحديث وحفاظه ، فهذا الحافظ ابن حجر — وهو من علمنا مكانته فى علوم السنة — يسمع من السلطان المؤيد ، ويترجم له فى عداد مشايخه فى المعجم المفهرس .

وهذه طائفة من كتب الشروح الحديثية ومؤلفيها ، نوردها مرتبة على التاريخ الزمنى لوفاتهم ، فإذا أنعمنا فيها النظر وجدنا المؤلفات الضخمة والأسفار الكبيرة منها متمثلا فى هذا النطاق الذى نتناوله بالدراسة زمانا ومكانا .

أولا : شروح البخارى :

فمما عرفناه من شروح للجامع الصحيح للبخارى ما أورده صاحب كشف الظنون[1] وغيره ، مما نرتبه ترتيبا زمنيا على النحو التالى :

١ — أعلام السنن للإمام أبى سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستى الخطابى ، المتوفى سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة[2] .

٢ — شرح المهلب بن أبى صفرة الأزدى ، المتوفى سنة خمس وثلاثين وأربعمائة[3] .

٣ — شرح الإمام أبى الحسن على بن خلف ، الشهير بابن بطال ، المتوفى سنة تسع وأربعين وأربعمائة[4] .

٤ — الأجوبة المرعبة على المسائل المستغربة من البخارى لابن عبد البر أبو عمر بن عبد البر يوسف بن عبد الله بن محمد ، ، المتوفى سنة ثلاث وستين وأربعمائة[5] .

---

(١) كشف الظنون ج ١ ص ٥٤٥ ومابعدها .

(٢) شذرات الذهب ج ٣ ص ١٢٧

(٣) شذرات الذهب ج ٣ ص ٢٥٥

(٤) شذرات الذهب ج ٣ ص ٢٨٣

(٥) شذرات الذهب ج ٣ ص ٣١٤

٥ – شرح الإمام على بن محمد بن عبد الكريم البزدوى، المتوفى سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة :

٦ – مختصر شرح المهلب بن أبى صفرة، وزاد عليه فوائد لتلميذ المهلب، وهو أبو عبيد الله محمد بن خلف بن المرابط الأندلسى الصدفى ، المتوفى سنة خمس وثمانين وأربعمائة[١] .

٧ – شرح الإمام قوام السنة أبى القاسم إسماعيل بن محمد الأصفهانى الحافظ ، المتوفى سنة خمس وثلاثين وخمسمائة[٢]

٨ – النجاح فى شرح كتاب أخبار الصحاح لأبى عمرو عمر بن محمد بن أحمد النسفى الحنفى ، المتوفى سنة سبع وثلاثين وخمسمائة[٣] .

٩ – شرح العلامة أبى بكر محمد بن عبد الله بن العربى المالكى الحافظ ، المتوفى سنة ست وأربعين وخمسمائة[٤] .

١٠ – شرح الجامع الصحيح للإمام الصغانى رضى الدين حسن بن محمد الصغانى ، المتوفى سنة خمسين وستمائة[٥] .

١١ – شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، للعلامة جمال الدين محمد ابن عبد الله بن مالك النحوى الطائى الجيانى ، المتوفى سنة اثنتين وسبعين وستمائة[٦] .

١٢ – شرح الإمام محيى الدين يحيى بن شرف النووى، المتوفى سنة ست وسبعين وستمائة[٧] .

١٣ – ترجمان التراجم ، لأبى عبد الله محمد بن عمر بن رشيد الفهرى ، المتوفى سنة إحدى وعشرين وسبعمائة[٨] .

١٤ – شرح الإمام قطب الدين عبد الكريم بن عبد النور (ابن مسير) الحلبى الحنفى ، المتوفى سنة خمس وثلاثين وسبعمائة[٩]

١٥ – التلويح شرح الجامع الصحيح ، للإمام الحافظ علاء الدين مغلطاى بن قليج التركى الحنفى المصرى ، المتوفى سنة اثنتين وستين وسبعمائة[١٠] .

١٦ – شرح الحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقى ، المتوفى سنة أربع وسبعين وسبعمائة[١١]

---

(١) شذرات الذهب ج ٣ ص ٣٧٥
(٢) شذرات الذهب ج ٤ ص ١٠٥
(٣) شذرات الذهب ج ٤ ص ١١٥ وهدية العارفين ج ٦ ص ٧٨٣
(٤) شذرات الذهب ج ٤ ص ١٤١ وكشف الظنون ج ١ ص ٥٥٣
(٥) هدية العارفين ج ٥ ص ٢٨١ وكشف الظنون ج ١ ص ٥٥٣
(٦) شذرات الذهب ج ٥ ص ٣٣٩
(٧) شذرات الذهب ج ٥ ص ٣٥٤
(٨) شذرات الذهب ج ٦ ص ٥٦
(٩) شذرات الذهب ج ٦ ص ١١٠
(١٠) شذرات الذهب ج ٦ ص ١٩٧
(١١) شذرات الذهب ج ٦ ص ٣٣١

١٧ — شرح الشيخ ركن الدين أحمد بن محمد بن عبد المؤمن القرمى ، المتوفى سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة[١] .

١٨ — الكواكب الدرارى شرح البخارى لشمس الدين محمد بن يوسف بن على الكرمانى ، المتوفى سنة ست وثمانين وسبعمائة كما فى الشذرات[٢] ، وذكره صاحب الكشف فى وفيات ٧٩٦هـ

١٩ — التنقيح ،وهو شرح الشيخ بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشى الشافعى، المتوفى سنة أربع وتسعين وسبعمائة[٣] .

٢٠ — التوضيح شرح الجامع الصحيح ، للإمام سراج الدين عمر بن على بن الملقن الشافعى المتوفى سنة أربع وثمانمائة[٤] ، وهو فى نحو عشرين مجلدا .

٢١ — الفيض الجارى ، لسراج الدين عمر بن رسلان البلقينى الشافعى، المتوفى سنة خمس وثمانمائة[٥] ، وهو فى نحو عشرين كراسة وصل فيه إلى كتاب الإيمان .

٢٢ — شرح القاضى مجد الدين بن إسماعيل بن إبراهيم البلبيسى الشافعى ، المتوفى سنة عشر وثمانمائة[٦] .

٢٣ — منح البارى بالسيح الفسيح الجارى ، للعلامة مجد الدين أبى طاهر محمد بن يعقوب الفيروزابادى الشيرازى المتوفى سنة سبع عشرة وثمانمائة[٧] ، وكمل منه ربع العبادات فى عشرين مجلدا .

٢٤ — مصابيح الجامع ، لبدر الدين بن محمد بن أبى بكر الدمامينى ، المتوفى سنة ثمان وعشرين وثمانمائة[٨] .

٢٥ — اللامع الصبيح شرح الجامع الصحيح ، لشمس الدين أبى عبد الله محمد بن عبد الدايم ابن موسى البرماوى الشافعى ، المتوفى سنة إحدى وثلاثين وثمانمائة[٩] .

٢٦ — مجمع البحرين وجوهر الحبرين وهو فى ثمانية أجزاء، للعلامة تقى الدين يحيى بن محمد الكرمانى — ولد محمد بن يوسف الكرمانى — المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة[١٠] .

٢٧ — التلقيح لفهم قارىء الصحيح ، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبى ، المعروف بسبط بن العجمى المتوفى سنة إحدى وأربعين وثمانمائة[١١] .

---

(١) شذرات الذهب ج ٦ ص ٢٧٩
(٢) شذرات الذهب ج ٧ ص ٥١
(٣) كشف الظنون ج ١ ص ٥٥٦
(٤) كشف الظنون ج ٧ ص ١٢٦
(٥) كشف الظنون ج ١ ص ٥٤١
(٦) شذرات الذهب ج ٧ ص ١٥٧
(٧) شذرات الذهب ج ٧ ص ٢٠٦
(٨) كشف الظنون ج ١ ص ٥٤٩
(٩) شذرات الذهب ج ٧ ص ١٩٧
(١٠) شذرات الذهب ج ٧ ص ٢٠٦
(١١) شذرات الذهب ج ٧ ص ٢٣٧

٢٨ – المتجر الربيح والمسعى الرجيح ، للعلامة محمد بن أحمد بن مرزوق التلمسانى المتوفى سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة[١] ، ولم يكمله :

٢٩ – شرح الشيخ شهاب أحمد بن رسلان المقدسى الرملى الشافعى ، المتوفى سنة أربع وأربعين وثمانمائة[٢] .

٣٠ – فتح البارى شرح صحيح البخارى للحافظ أحمد بن حجر العسقلانى ، المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة[٣] .

٣١ – عمدة القارى شرح صحيح البخارى ، للعلامة بدر الدين أبى محمد محمود بن أحمد العينى الحنفى ، المتوفى سنة خمس وخمسين وثمانمائة[٤] .

٣٢ – شرح القاضى زين الدين عبد الرحيم بن الركن أحمد ، المتوفى سنة أربع وستين وثمانمائة[٥] .

٣٣ – شرح الإمام أبى الفضل محمد الكمال بن محمد بن أحمد النويرى خطيب مكة ، المتوفى سنة ثلاث وسبعين وثمانمائة[٦] :

٣٤ – التوضيح للأوهام الواقعة فى الصحيح ، لأبى ذر أحمد بن إبراهيم بن السبط الحلبى ، المتوفى سنة أربع وثمانين وثمانمائة[٧] .

٣٥ – الكوثر الجارى على رياض البخارى ، للمولى أحمدبن إسماعيل بن محمد الكورانى ، المتوفى سنة ثلاث وتسعين وثمانمائة[٨] .

٣٦ – شرح الإمام زين الدين أبى محمد عبد الرحمن بن أبى بكر بن العينى الحنفى،المتوفى سنة ثلاث وتسعين وثمانمائة[٩] .

٣٧ – التوشيح على الجامع الصحيح ، للحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة[١٠] .

٣٨ – شرح القسطلانى شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلانى المصرى ، المتوفى سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة[١١] .

---

(١) كشف الظنون ج ١ ص ٥٥٠

(٢) ذكره صاحب الشذرات باسم أحمد بن حسين بن أرسلان المقدسى الشافعى ج ٧ ص ٢٧٠

(٣) شذرات الذهب ج ٧ ص ٢٧٠

(٤) شذرات الذهب ج ٧ ص ٢٨٦

(٥) كشف الظنون ج ١ ص ٥٥٣

(٦) كشف الظنون ج ١ ص ٥٥٠

(٧) كشف الظنون ج ١ ص ٥٥٣

(٨) كشف الظنون ج ١ ص ٥٥٣

(٩) كشف الظنون ج ١ ص ٥٥٣

(١٠) شذرات الذهب ج ٨ ص ٥١ وكشف الظنون ج ١ ص ٥٤٩

(١١) شذرات الذهب ج ٨ ص ١٢١ وكشف الظنون ج ١ ص ٥٥٢

٣٩ – شرح الشيخ شمس الدين محمد بن الدلجى الشافعى ، المتوفى سنة خمسين وتسعمائة ، وهو شرح لقطعة منه[١] .

٤٠ – شرح العلامة زين الدين عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد العباسى الشافعى ، المتوفى سنة ثلاث وستين وتسعمائة[٢] ، ورتبه على ترتيب عجيب وأسلوب غريب ، قرظه كثير من العلماء .

٤١ – فتح البارى لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلى ، المتوفى سنة خمس وتسعين وتسعمائة[٣] .

٤٢ – شرح جامع الصحيح للبخارى لنور الحق بن عبد الحق الدهلوى الهندى الحنفى ، المتوفى سنة ثلاث وسبعين وألف[٤] .

٤٣ – حاشية على الجامع الصحيح للبخارى لمحمد بن مصطفى بن حميد الكفوى القاضى الحنفى المعروف بالأفكرمانى ، المتوفى سنة أربع وسبعين ومائة وألف[٥] .

ثانيا : شروح مسلم :

ومما عرفناه من شروح للجامع الصحيح لمسلم بن الحجاج ما أورده صاحب كشف الظنون[٦] وغيره ، وما نورده مرتبا فيما يلى :

١ – شرح الإمام قوام السنة أبى القاسم إسماعيل الأصفهانى الحافظ ، المتوفى سنة خمس وثلاثين وخمسمائة[٧] .

٢ – المعلم فى شرح مسلم ، لأبى عبيد الله محمد بن على المازرى المتوفى سنة ست وثلاثين وخمسمائة[٨] ، ولم يكمله .

٣ – الإكمال فى شرح مسلم ، للقاضى عياض بن موسى اليحصبى المالكى ، المتوفى سنة أربع وأربعين وخمسمائة[٩] . ، كمل به كتاب المعلم للمازرى .

٤ – شرح عماد الدين عبد الرحمن بن عبد العلى المصرى ، المتوفى سنة أربع وعشرين وستمائة[١٠] .

٥ – شرح العلامة شمس الدين أبى المظفر يوسف بن قزاوغلى سبط ابن الجوزى ، المتوفى سنة أربع وخمسين وستمائة[١١] .

---

(١) كشف الظنون ج ١ ص ٥٥١ .

(٢) شذرات الذهب ج ٨ ص ٣٣٥ وكشف الظنون ج ١ ص ٥٥١

(٣) كشف الظنون ج ١ ص ٥٥٠

(٤) ذيل كشف الظنون ج ٣ ص ٣٥٤

(٥) هدية العارفين ج ٦ ص ٣٣٢

(٦) كشف الظنون ج ١ ص ٥٥٧ ومابعدها .

(٧) شذرات الذهب ج ٤ ص ١٠٥

(٨) شذرات الذهب ج ٤ ص ١١٤

(٩) شذرات الذهب ج ٤ ص ١٣٨

(١٠) شذرات الذهب ج ٥ ص ١١٤

(١١) شذرات الذهب ج ٥ ص ٢٦٦

٦ – المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ، لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي المتوفى سنة ست وستمائة[١] .

٧ – المنهاج في شرح مسلم بن الحجاج ، للإمام الحافظ أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي المتوفى سنة ست وسبعين وستمائة[٢] .

٨ – شرح أبي الفرج عيسى بن مسعود الزواوي ، المتوفى سنة أربع وأربعين وسبعمائة[٣] .

٩ – شرح زوايد مسلم على البخاري ، لسراج الدين عمر بن علي بن الملقن ، المتوفى سنة أربع وثمانمائة[٤] .

١٠ – إكمال إكمال المعلم للإمام أبي عبد الله بن محمد بن خليفة الوشتاني الأبي المالكي ، المتوفى سنة سبع وعشرين وثمانمائة[٥] .

١١ – شرح الشيخ تقي الدين أبي بكر بن محمد الحصني الدمشقي الشافعي ، المتوفى سنة تسع وعشرين وثمانمائة[٦] .

١٢ – شرح العلامة شمس الدين محمد بن عطاء الله بن محمد الرازي الهروي الحنفي ، المتوفى سنة تسع وعشرين وثمانمائة[٧] .

١٣ – الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج ، للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي ، المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة[٨] .

١٤ – منهاج الابتهاج بشرح مسلم بن الحجاج ، للشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني الشافعي ، المتوفى سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة[٩] .

١٥ – شرح القاضي زين الدين زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي ، المتوفى سنة ست وعشرين ، وقيل خمس وعشرين وتسعمائة[١٠] ، قال عنه الشعراني : إن غالب مسوداته بخطه (الشعراني) .

١٦ – شرح مولانا علي القاري الهروي نزيل مكة ، المتوفى سنة ست عشرة وألف[١١] .

١٧ – شرح جامع الصحيح لمسلم ، لنور الحق بن عبد الحق الدهلوي الهندي الحنفي القاضي بأكبر آباد ، المتوفى سنة ثلاث وسبعين وألف[١٢] .

---

(١) شذرات الذهب ج ٥ ص ٢٧٣

(٢) شذرات الذهب ج ٥ ص ٣٥٤

(٣) كشف الظنون ج ١ ص ٥٥٨

(٤) شذرات الذهب ج ٧ ص ٤٤

(٥) كشف الظنون ج ١ ص ٥٥٧

(٦) شذرات الذهب ج ٧ ص ١٨٨

(٧) شذرات الذهب ج ٨ ص ١٥

(٨) شذرات الذهب ج ٨ ص ١٢١

(٩) ذكره صاحب الشذرات ج ٨ ص ١٣٤ في وفيات سنة ٩٢٥

(١٠) كشف الظنون ج ١ ص ٥٥٨ .

(١١) كشف الظنون ج ١ ص ٥٥٨

(١٢) هذا الشرح مذكور في ذيل كشف الظنون ج ٣ ص ٣٥٤

ثالثا : شروح سنن الترمذى :

ومما عرفناه من شروح لسنن الترمذى ما أورده صاحب كشف الظنون وغيره[١] وما نورده مرتبا فيما يلى :

١ — عارضة الأحوذى فى شرح الترمذى ، للعلامة الحافظ أبى بكر محمد بن عبد الله الأشبيلى (المعروف بابن العربى المالكى) المتوفى سنة ست وأربعين وخمسمائة[٢] .

٢ — شرح الحافظ أبى الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس (اليعمرى) الشافعى ، المتوفى سنة أربع وثلاثين وسبعمائة[٣] ، بلغ فيه إلى دون ثلثيه فى نحو عشر مجلدات .

٣ — شرح الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلى ، المتوفى سنة خمس وتسعين وسبعمائة[٤] .

٤ — شرح زوائد الترمذى على الصحيحين وأبى داود ، لسراج الدين عمر بن على بن الملقن ، المتوفى سنة أربع وثمانمائة[٥] .

٥ — العرف الشذى على جامع الترمذى ، لسراج الدين عمر بن رسلان البلقينى الشافعى ، المتوفى سنة خمس وثمانمائة[٦] كتب منه قطعه ولم يكمله .

٦ — تكميل شرح ابن سيد الناس لسنن الترمذى ، للإمام الحافظ زين الدين عبد الرحيم ابن حسين العراقى المتوفى سنة ست وثمانمائة[٧] .

٧ — قوت المغتذى على جامع الترمذى ، للحافظ جلال الدين السيوطى ، المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة[٨] .

رابعا : شروح سنن أبى داود :

ومما عرفناه من شروح لسنن أبى داود ما أورده صاحب كشف الظنون[٨] وغيره ، وما نورده مرتبا فيما يلى :

١ — معالم السنن لأبى سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابى ، المتوفى سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة[٩] .

٢ — شرح قطب الدين أبى بكر بن أحمد بن رعين اليمنى الشافعى ، المتوفى سنة اثنتين وخمسين وسبعمائة ، فى أربع مجلدات كبار ، ومات عنه وهو مسودة[١٠] .

---

(١) كشف الظنون ج ١ ص ٥٥٩

(٢) شذرات الذهب ح ٤ ص ١٤١

(٣) شذرات الذهب ج ٦ ص ١٠٨

(٤) شذرات الذهب ج ٧ ص ٤٤

(٥) شذرات الذهب ج ٧ ص ٥١

(٦) شذرات الذهب ج ٧ ص ٥٥

(٧) شذرات الذهب ج ٨ ص ٥١

(٨) كشف الظنون ج ٢ ص ١٠٠٤

(٩) شذرات الذهب ج ٣ ص ١٢٧

(١٠) شذرات الذهب ج ٦ ص ١٧١

٣ – شرح الحافظ علاء الدين مغلطاى بن قليج ، المتوفى سنة اثنتين وستين وسبعمائة[١] .

٤ – انتحاء السنن واقتفاء السنن ، لشهاب الدين أبى محمد أحمد بن محمد بن إبراهيم بن هلال المقدسى من أصحاب المزى ، المتوفى بالقدس سنة خمس وستين وسبعمائة[٢] .

٥ – شرح زوائدها على الصحيحين فى مجلدين ، للشيخ سراج الدين عمر بن على بن الملقن ، المتوفى سنة أربع وثمانمائة[٣] .

٦ – شرح الشيخ ولى الدين أبى زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقى ، المتوفى سنة ست وعشرين وثمانمائة[٤] ، فى شرح أطال فيه ، وكتب إلى سجود السهو منه فى سبع مجلدات .

٧ – شرح الشيخ شهاب الدين أحمد بن الحسن الرملى المقدسى الشافعى ، المتوفى سنة أربع وأربعين وثمانمائة[٥] .

٨ – شرح العلامة بدر الدين محمود بن أحمد العينى الحنفى ، المتوفى سنة خمس وخمسين وثمانمائة ، وهو شرح لقطعة منها[٦] .

٩ – مرقاة الصعود إلى سنن أبى داود ، للحافظ جلال الدين السيوطى ، المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة[٧] .

خامسا : شروح سنن ابن ماجة :

ومما عرفناه من شروح لسنن ابن ماجه ما أورده صاحب كشف الظنون[٨] وغيره ، وما نورده مرتبا فيما يلى :

١ – شرح العلامة أبى الحسن على بن عبد الله بن نعمة الأنصارى الأندلسى المحدث الفقيه المالكى ، المتوفى سنة سبع وستين وخمسمائة[٩] .

٢ – شرح العلامة سعد الدين أبى محمد مسعود بن أحمد العراقى الحارثى المصرى ، المتوفى سنة إحدى عشرة وسبعمائة[١٠] .

٣ – شرح قطعة من سنن ابن ماجه للحافظ علاء الدين مغلطاى بن قليج ، المتوفى سنة اثنتين وستين وسبعمائة[١١] ،

---

(١) شذرات الذهب ج ٦ ص ١٩٧

(٢) كشف الظنون ج ٢ ص ١٠٠٦

(٣) شذرات الذهب ج ٧ ص ٤٤

(٤) شذرات الذهب ج ٧ ص ١٧٣

(٥) شذرات الذهب ج ٧ ص ٢٤٨

(٦) شذرات الذهب ج ٧ ص ٢٨٦

(٧) شذرات الذهب ج ٨ ص ٥١

(٨) كشف الظنون ج ٢ ص ١٠٠٤

(٩) ذكره العماد فى الشذرات ج ٤ ص ٢٢٣ وقال إنه شرح سنن النسائى .

(١٠) شذرات الذهب ج ٦ ص ٢٨ وهذا الشرح والذى قبله مذكوران أيضا فى ذيل كشف الظنون ج ٤ ص ٢٨

(١١) شذرات الذهب ج ٦ ص ١٩٧

٤ — شرح زوائده على الخمسة (الصحيحين وأبي داود والترمذي والنسائي) في ثمان مجلدات ، واسمه ما تمس إليه الحاجة من سنن ابن ماجه ، للعلامة سراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي المتوفى سنة أربع وثمانمائة [١] .

٥ — الديباجة شرح سنن ابن ماجه ، للشيخ كمال الدين محمد بن موسى الدميري الشافعي ، المتوفى سنة ثمان وثمانمائة ، في نحو خمس مجلدات [٢] ، مات قبل تحزيره وتبييضه .

٦ — شرح العلامة الحافظ برهان الدين ابراهيم بن محمد الحلبي سبط ابن العجمي ، المتوفى سنة إحدى وأربعين وثمانمائة [٣] .

٧ — مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه ، للحافظ جلال الدين السيوطي ، المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة [٤] .

سادسا : شروح سنن النسائي :

ومما عرفناه من شروح النسائي هذان الشرحان :

١ — شرح الشيخ سراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي ، المتوفى سنة أربع وثمانمائة [٥] ، وهو شرح لزوائدها على الصحيحين .

٢ — شرح الحافظ جلال الدين السيوطي ، المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة [٦] ، وهو عبارة عن تعليقة عليها كتعليقته على البخاري .

سابعا : شروح مسند الامام أبي حنيفة :

ومما عرفناه من شرح لمسند الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان [٧] ما يأتي :

١ — شرح المستند على المعتمد من المسند ، وكلاهما لجمال الدين محمود بن أحمد القونوي ، المتوفى سنة سبعين وسبعمائة [٨] .

٢ — الأمالي على المسند ، للشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفي ، المتوفى سنة تسع وسبعين وثمانمائة [٩] .

٣ — التعليقة المنيفة على مسند أبي حنيفة ، وهي شرح كتعليقته على البخاري ومسلم ، للحافظ جلال الدين السيوطي ، المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة [١٠] .

---

(١) شذرات الذهب ج ٧ ص ٤٤
(٢) شذرات الذهب ج ٧ ص ٧٩
(٣) شذرات الذهب ج ٧ ص ٢٣٧
(٤) شذرات الذهب ج ٨ ص ٥١
(٥) شذرات الذهب ج ٧ ص ٤٤
(٦) شذرات الذهب ج ٨ ص ٥١
(٧ ، ٨) كشف الظنون ج ٢ ص ١٦٨
(٩) شذرات الذهب ج ٧ ص ٣٢٦
(١٠) شذرات الذهب ج ٨ ص ٥١

ثامنا : شروح موطأ مالك :

ومما عرفناه من شروح لموطأ الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة ما أورده صاحب كشف الظنون [١] وغيره ، وما نورده مرتبا على النحو التالي :

١ – شرح أبي مروان عبد الملك بن حبيب المالكي، المتوفى سنه تسع وثلاثين ومائتين [٢] .

٢ – شرح العلامة إبراهيم بن محمد الأسلمي ، المتوفى سنة أربع وثمانين ومائتين .

٣ – شرح ابن رشيق القيرواني ، المتوفى سنة ست وخمسين وأربعمائة [٣] .

٤ – التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر بن عبد البر يوسف بن عبد البر القرطبي ، المتوفى سنة ثلاث وأربعمائة [٤] .

٥ – الاستيفاء في شرح الموطأ ، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي ، المتوفى سنة أربع وسبعين وأربعمائة [٥] ، وله كتاب آخر سماه المنتقى .

٦ – شرح أبي محمد عبد الله بن محمد النحوي البطليموسي ، المتوفى سنة إحدى وعشرين وخمسمائة [٦] .

٧ – القبس في شرح الموطأ ، للقاضي الحافظ أبي بكر محمد بن العربي المغربي الأشبيلي ، المتوفى سنة ست وأربعين وخمسمائة [٧] .

٨ – كشف المغطى في شرح الموطا ، وتنوير الحوالك على موطأ الإمام مالك ، كلاهما للحافظ جلال الدين السيوطي ، المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة ، وله أيضا إسعاف المبطأ برجال الموطأ [٨] .

٩ – شرح الشيخ زين الدين عمر بن أحمد الشماع الحلبي ، المتوفى سنة ست وثلاثين وتسعمائة [٩] .

١٠ – شرح خاتمة المحدثين محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن علوان الزرقاني المصري المالكي ، المتوفى سنة اثنتين وعشرين ومائة وألف للهجرة [١٠] .

تاسعا : شروح مسند الامام الشافعي :

ومما عرفناه من شرح لمسند الإمام الشافعي ما أورده صاحب كشف الظنون [١١] وما نورده مرتبا فيما يأتي

١ – شافي العي في شرح مسند الشافعي ، لأبي السعادات المبارك بن محمد ، المعروف بابن الأثير الجزري المتوفى سنة ست وستمائة [١٢] .

---

(١) كشف الظنون ج ٢ ص ١٩٠٧ ومابعدها

(٢) ذكره ابن العماد في الشذرات في وفيات سنة ثمان وثلاثين ومائتين ج ٢ ص ٩٠

(٣) شذرات الذهب ج ٣ ص ٢٩٧

(٤) شذرات الذهب ج ٣ ص ٣١٤

(٥) شذرات الذهب ج ٣ ص ٣٤٤

(٦) شذرات الذهب ج ٤ ص ٦٤

(٧) شذرات الذهب ج ٤ ص ١٤١

(٨) شذرات الذهب ج ٨ ص ٥١

(٩) شذرات الذهب ج ٨ ص ٢١٨

(١٠) كشف الظنون ج ٢ ص ١٩٠٨

(١١) كشف الظنون ج ٢ ص ١٦٨٣

(١٢) شذرات الذهب ج ٥ ص ٢٢

٢ — شرح الإمام أبى القاسم عبد الكريم بن محمد القزوينى الرافعى ، المتوفى سنة ثلاث وعشرين وستمائة (١) :

٣ — شافى العى فى شرح مسند الشافعى ، للحافظ جلال الدين السيوطى ، المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة .

عاشرا : شروح مسند الامام احمد :

ومما عرفناه من شروح لمسند الإمام أحمد بن حنبل الشيبانى(٢) ما نورده فما يلى :

١ — المسند الأحمد فيما يتعلق بمسند أحمد ، وهو شرح للعلامة شمس الدين محمد بن محمد ابن على بن يوسف الجزرى ، المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة(٣) .

٢ — شرح أبى الحسن بن عبد الهادى السندى نزيل المدينة المنورة ، المتوفى سنة تسع وثلاثين ومائة وألف (٤) .

٣ — شرح الشيخ أحمد محمد شاكر من علماء القرن الرابع عشر الهجرى ، وهو مطبوع طبعته دار المعارف بمصر عام سبع وستين وثلاثمائة وألف للهجرة ، وطبع منه خمسة عشر جزءا .

٤ — بلوغ الأمانى من أسرار الفتح الربانى شرح مسند أحمد بن حنبل الشيبانى ، للشيخ أحمد عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتى أحد علماء القرن الرابع عشر الهجرى ، انتهى رحمه الله من تبييضه وأخرج أكثره .

وهذا أهم ما عثرنا عليه من شروح لكتب الأصول الحديثية ، وهى لأئمة أجلة زخرت بهم — وبأمثالهم فى العلوم الأخرى — عصور الأمة الإسلامية ، أوردناها مرتبة على أصولها ليسهل تناولها للدارسين فى شروح السنة ، ومنه يتبين أن نصيب المدرسة المصرية فى هذه الكتب كان كبيرا بالنسبة إلى البلدان الأخرى فى الفترة التى اخترناها للدراسة .

وفيما يلى دراسة لبعض كتب الشروح المهمة التى ألفها علماء الحديث المصريون ، نشير بها إلى جهودهم فى خدمة السنة ، وقيامهم على حمايتها والدفاع عنها ، ونبدأ من ذلك بكتاب عمدة القارى شرح صحيح البخارى .

---

(١) شذرات الذهب ج ٥ ص ١٠٨
(٢) من كشف الظنون ج ٢ ص ١٦٨٠
(٣) ذيل كشف الظنون ج ٤ ص ٤٨١
(٤) ذكره صاحب كشف الظنون ج ٢ ص ١٦٨٠

عمدة القارى

شرح صحيح البخارى

لبدر الدين العينى المتوفى سنة ٨٥٥ هـ

ومؤلفه هو المحدث الكبير بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد أبو محمد العينتابى المولد ، ثم القاهرى الحنفى :

نشأ فى عينتاب من أعمال حلب ، ولازم الشيوخ فأخذ عنهم مختلف العلوم الشرعية والعربية ، وتولى كثيرا من المناصب فى الديار المصرية ، وحدث وأفتى ودرس ، وأخذ عنه الأئمة من كل مذهب طبقة بعد طبقة :

قال السخاوى فى ترجمته للعينى : كنت ممن قرأ عليه أشياء ، بل علق شيخنا (يريد ابن حجر) من فوائده ، بل سمع عليه ثلاثة أحاديث مع ما بينهما مما يكون عادة بين المتعاصرين . وكذلك كان هو يستفيد من شيخه خصوصا حين تصنيفه رجال الطحاوى قال : وترجمه شيخنا فى رفع الإصر ، وفى معجمه باختصار ، وذكره ابن خطيب الناصرية فى تاريخه فقال : هو إمام عالم فاضل مشارك فى علوم، وعنده مروءة وحشمة وعصبية وديانة ، ثم قال السخاوى : ولم يزل ملازما للجمع والتصنيف حتى مات ، خصوصا بعد صرفه عن نظر الأحباس ، وصار يبيع من أملاكه وكتبه سوى ما وقفه على مدرسته منها ، وهو شىء كثير .

وقد ذكر السخاوى من تصانيفه العدد الكبير ، ذكر فى أولها شرحه (عمدة القارى لصحيح البخارى) ، وقال : إنه استمد فيه من شرح ابن حجر بحيث كان ينقل منه الورقة بكمالها ، وكان يعترض عليه أحيانا ، ولكن الشيخ ابن حجر تعقبه فى مجلد حافل ، ثم ذكر ما لكل من الشرحين العينى وابن حجر من المزايا ، ثم أورد ماله من الشروح للكتب فى الحديث وغيره ، وذكر منها معانى الآثار للطحاوى شرحه فى عشر مجلدات ، وقطعة من سنن أبى داود فى مجلدين ، وقطعة كبيرة من سيرة ابن هشام ، وجمع الكلم الطيب لابن تيمية ، وشرح الكنز فى كتاب سماه رمز الحقائق فى شرح كنز الدقائق ، وغيرها من الكتب الكثيرة ، وله بعض المختصرات ، مثل مختصر الفتاوى الظاهرية ، والمحيط فى الفقه الحنفى ، وحواش على شرح الألفية لابن المصنف ، وعلى التوضيح ، وعلى شرح الجاربرى فى التصريف ، وعمل سيرة الأنبياء ، وتاريخا كبيرا فى تسعة عشر مجلدا ،وله طبقات الشعراء ، وطبقات الحنفية ، ورجال الطحاوى، ومعجم شيوخه ، واختصر تاريخ ابن خلكان ، وله تحفة الملوك فى المواعظ والرقائق :

وفى مقدمة شرحه للبخارى بيان بشيوخه وتلامذته جاء فيه :أن من شيوخه زين الدين عبد الرحيم العراقى ، سمع عليه صحيح البخارى ، والإلمام فى أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد ، ومنهم

سراج الدين البلقيني ، سمع عليه محاسن الاصطلاح ، ومقدمة ابن الصلاح ، ومنهم المحدث الكبير تقي الدين محمد بن محمد الدجوى ، سمع عليه جميع الأصول الستة بأسرها وكثيرا من المسانيد ، ومنهم الحافظ نور الدين الهيثمى ، سمع عليه جملة كتب ، ومنهم قطب الدين عبد الكريم الحلبي . قرأ عليه المعاجم الثلاثة ، ومنهم الشيخ المسند شرف الدين محمد بن محمد بن الكويك ، سمع عليه الشفاء للقاضى عياض ومسند أبى حنيفة . . . . وذكر كثيراً جدا من الشيوخ الذين أخذ عنهم وسمع منهم .

وذكر من تلامذته — الذين قال : إنهم كثير جدا — الإمام شيخ الإسلام ابن حجر الذى أخذ عنه بعض الفوائد والأحاديث كما ذكر السخاوى ، ومنهم كمال الدين بن الهمام ، والعلامة قاسم بن قطلوبغا ، وشمس الدين السخاوى ، والحافظ محمد بن أبى بكر الصالحى المعروف بابن زريق محدث الديار الشامية ، ومنهم الشيخ كمال الدين الشمى ، والبدر البغدادى ، وقطب الدين الخيضرى ، والبرهان ابن خضر ، والقاضى نور الدين على بن داود الخطيب ، وكثير غيرهم .

وهذا الكتاب — عمدة القارى — يعد من الشروح المبسوطة للبخارى ، وهو أحد الكتابين العظيمين الذين سارت بذكرهما الركبان ، وانتفع بهما طلاب الحديث أيما انتفاع ، حتى كأنهم يستغنون بهما عما عداهما فى هذا الباب ، والكتاب الآخر هو فتح البارى للإمام العلامة شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر ، وإن كانت شهرة فتح البارى فى عصرهما كانت أكثر ، والإقبال عليه أعظم ، ولعل ذلك كان لمكانة ابن حجر من السنة ، ورسوخ قدمه فيها حتى إنه اختص من بينهما بلقب الحافظ ، ولاسيما أن عمدة القارى ظهر بعد انتشار فتح البارى ، الذى ظهر والناس متعطشون لكتاب حافل يشرح صحيح البخارى ، يجلى عرائسه ، ويكشف جناه ونفائسه .

وإذا كنت قد ضمنت هذه الرسالة بحوثا عديدة ، وتناولت فيها دراسة كتب كثيرة ، من بينها هذا السفر الكريم والخضم العظيم ، فإننى لا أستطيع أن أوفيه حقه ، ولا أن أتناول كثيرا من جوانبه التى تصوره للقارئ الكريم ، ذلك أنه يحتاج إلى أزمنة متطاولة ، ودراسات حافلة لا يتسع لها نطاق البحث فى حدود المنهج المرسوم ، وهذا بعينه هو السبب فى إيثارى لهذا الكتاب بالدراسة دون فتح البارى ، لأن عناوينه الضابطة تحدد مباحثه ، وتجعل الناظر فيه على بصيرة أكثر فى إبراز صفاته ووصف مزاياه ، يضاف إلى ذلك أن الإمام العينى من أعلام هذه الحقبة التى جعلناها مادة لدراستنا فى السنة ، فإنه ممن يتوسطون فى هذه المدرسة زمانا ومكانا ، وهو من أعلامها الفحول البارزين ورجالها المبرزين ، ولم تسبق دراستنا لشىء من مؤلفاته كما درسنا لابن حجر ، الذى ظفرت مؤلفاته من دراستنا بنصيب كبير : فى كتب الأحكام وكتب الزوائد وكتب الرجال وكتب التخريج وكتب المصطلح .

فمن أجل ذلك آثرنا عمدة القارى على فتح البارى بالدراسة فى كتب الشروح :

وفى مجال وصف المؤلفين لهذا الكتاب يقول صاحب كشف الظنون عند بيانه لكتب شروح الجامع الصحيح[1] ما ملخصه :

ومن الشروح المشهورة شرح العلامة بدر الدين أبى محمد محمود بن أحمد العينى الحنفى المتوفى سنة ٨٥٥ هـ وهو شرح كبير فى عشرة أجزاء وأزيد ، وسماه عمدة القارى ، وأورد فى خطبته أنه لما رحل إلى البلاد الشمالية قبل الثمانمائة مستصحبا فيها هذا الكتاب (الجامع الصحيح) ظفر هناك من بعض مشايخه بغرائب النوادر المتعلقة به ، ثم لما عاد إلى مصر شرحه — وهو بخطه فى واحد وعشرين مجلدا — بمدرسته التى أنشأها بالقرب من الجامع الأزهر ، وشرع فى تأليفه فى أواخر رجب سنة ٨٢١ هـ وفرغ منه فى أوائل جمادى الأولى سنة ٨٤٧ هـ ، واستمد فيه من فتح البارى ، بحيث ينقل منه الورقة بكمالها ، وكان يستعيره من البرهان بن خضر بإذن مصنفه له ، وتعقبه فى مواضع ، وطوله بما تعمد الحافظ ابن حجر حذفه من سياق الحديث بتمامه ، وأفرد كل مراتب الرواة بالكلام ، وبيان الأنساب واللغات والإعراب ، والمعانى والبيان ، واستنباط الفرائد من الأحاديث ، والأسئلة والأجوبة .

وحكى أن بعض الفضلاء ذكر لابن حجر ترجيح شرح العينى بما اشتمل عليه من البديع وغيره فقال بديهة : هذا شىء نقله من شرح لركن الدين ، وقد كنت وقفت عليه قبله ، ولكنى تركت النقل منه لكونه لم يتم ، إنما كتب منه قطعة وخشيت من تعبى بعد فراغها من الاسترسال ، ولذا لم يتكلم العينى — بعد تلك القطعة — بشىء من ذلك ا . هـ . وبالجملة فإن شرحه حافل كامل فى معناه ، ولكنه لم ينتشر كانتشار فتح البارى فى حياة مؤلفه".

هذا ما ذكره صاحب كشف الظنون من حكم على هذا الشرح ووصف له .

وقد أورد المرحوم الشيخ محمد منير الدمشقى مخرج الكتاب وناشره فى بداية الكتاب ترجمة مسهبة للمؤلف تناول فيها مؤلفات العينى ،فأورد من بينها هذا الكتاب (عمدة القارى) وذكر أنه وقع فى إحدى وعشرين مجلدة على تجزئة المصنف ، ووصفه بأنه أوسع شروح البخارى نقلا وتحقيقا ، وأجمعها للفوائد بحثا وتمحيصا ،ينتهج منهج إتمام سياق الحديث حيث اختصر البخارى، ويسلك مسلك تعيين مواضع تخريجه من الكتاب إذا تعددت طرقه وتكرر تخريجه فى الأبواب ، ويذكر اختلاف رواة الكتاب إذا كان هناك اختلاف ، ويوفى حق الكلام فى الرجال ، وضبط الأسماء والأنساب ، بحيث يغنى عن تطلب ذلك فى الكتب المؤلفة فى هذا الباب ، ويبين اللغة والإعراب أتم بيان ، ويتعرض بأسلوب بديع لوجوه المعانى والبيان ، ثم وصفه بأنه يتوسع فى طرائق استنباط الأحكام من الحديث ، ويذكر لطائف الإسناد من علو ونزول ، ومدنى وشامى

---

(١) كشف الظنون ج ١ ٥٤٨ ومابعدها .

ونحوها ، ويبسط فى المسائل الخلافية تخريج الأحاديث المتعلقة بها بسطا وافيا ، ويقارن بين الأدلة ويحاكم بينها،ويسرد تحت عنوان الأسئلة والأجوبة مواضع الأخذ والرد من فقه الحديث ، وينتقى من شروح المتقدمين مواطن العلم والفوائد مع تمام الاستقصاء .. ثم تطرق من ذلك إلى الوصف بأنه يشرح الأحاديث من جميع مناحيها ، وأن الكتاب بغية المتعلق بالمنقول وطالب المعقول ، وأنه سهل الكشف عن المطالب فى مظانها،بوضع العناوين الدالة عليها ، ولم يحشد إلى كتابه ما هو أجدر بكتب المصطلح مما له كبير مساس بكتب الحديث ، ولا يطيل بتخريج طرق الحديث عن كتب المستخرجات والأطراف المختصة بذلك ، إلا ما يحتاج إليه فى شرح الكتاب ، أو ما يفيد ترجيح لفظ على لفظ فى الروايات ،ولايفوته موضع الفائدة من ذلك،وقلما يحيل المطالع إلى مواضع قد يتيه فى تطلبها ، بخلاف صاحبه الشهاب فإنه كثير الإحالة ، وقد لا توجد الفائدة حيث أحال ، كما أنه خال عما سبق من مزايا شرح البدر ... ثم نقل ناحية بين أنها تزيد شرح العينى مزية ، وهى أنه كان يطلع على شرح الشهاب ابن حجر جزءا فجزءا بواسطة البرهان ابن خضر أحد أصحاب الشهاب ،وينتقده فى مواطن انتقاده مع التوافق بين الشرحين فى النقول فى بعض المواضع لتوافق مراجعهما ، وتناول الكاتب شبهة أن الثانى أخذ من الأول ، وبين أنها نظرة من لا دراية له ، وأنه يظهر عند الكشف عن مواطن اتفاقهما فى مراجعهما ، وأورد أيضا أن كتاب العينى ظهر بعد فراغ ابن حجر من شرحه بخمس سنوات ، فدهش ابن حجر وأصحابه من ظهور شرح البدر بهذا المظهر ، وابتدأ أصحابه يذيعون أعذارا لشيخهم مولدة ، وأورد أن الشهاب بدأ يرد انتقاد العينى عليه ، فكتب الاعتراضات وترك ما تحتها بياضا ليجيب عليها ، فاخترمته المنية ولم يجب على كثير منها . . . ثم اعترف بأن كليهما شرح حافل ، وأن العلامة ابن خلدون الذى قال فى مقدمته : (١) إن شرح البخارى دين على الأمة لو عاش إلى زمن ظهور هذين الشرحين لحكم لهما بقضاء هذا الدين . . ثم عاد يفضل شرح العينى بأن من خاض بحار شرحه الفياض يرى نفسه فى ملتقى سيل العلوم من جميع النواحى : لغة وإعرابا وبلاغة واستنباطا وكشفا عن تراجم الرجال وكشف كناهم وألقابهم وأسمائهم وأنسابهم وبيانا لفوائد حديثية ، ولطائف إسنادية ... وانتهى من ذلك إلى أن المنصف يحكم للعينى بقضاء هذا الدين بلا ارتياب .

وهذه الكلمة المسهبة وإن بدا فيها روح التعصب للمؤلف وكتابه إلا أنها أغنتنا فى وصف الكتاب عن بعض ما كنا سنتناوله من وصف ،ونحن نرى أنها قد ذكرت كثيرا مما للعينى من مزايا ، وأغفلت بعض ما فيه مما رآه الكاتب نقصا فى شرح الشهاب ، فإن الإحالات فى كتاب العينى كثيرة ولا سيما فى آخره ، بل إنه منذ أول الكتاب يحيل فى بيان تراجم الرجال عند ذكر أسمائهم ، فمن تقدم ذكره

---

(١) انظر مقدمة ابن خلدون ص ٣٥١ مطبعة التقدم وفيها يقول : ولقد سمعت كثيرا من شيوخنا رحمهم الله يقولون : شرح كتاب البخارى دين على الأمة يعنون أن أحداً من علماء الأمة لم يوفر له ما يجب من الشرح بهذا الاعتبار .

فى موضع ترك الكلام عليه وأحال على ما تقدم ، دون ذكر الموضع الذى ورد فيه فيما تقدم ، على أنه قد غمط العينى بعض مزاياه حين ذكر أنه يعين بعض مواضع تخريج الحديث من الكتاب إذا تعددت طرقه وتكرر تخريجه ، فإن العينى لا يقتصر على هذا القدر من الإشارة إلى ذكر الحديث فى مواضع من الجامع نفسه ، بل إنه يذكر من أخرجه من المحدثين غيره ، كمسلم وأبى داود والترمذى وغيرهم ، وهذه ناحية ملموسة واضحة ، بل إنها ترد فى بعض عناوينه الخاصة بهذا المعنى إذ يقول : ذكر تعدد مواضعه ومن أخرجه غيره ، ويفى بذلك تحت هذا العنوان .

ونحن بدورنا نشير إلى ما سنح لنا من الصفات البارزة فى هذا الكتاب ، عند دراستنا لأجزاء من أوائله وأخرى من أواخره ، إيثارا للإيجاز الذى يتناسب مع منهجنا وخطتنا فى البحث .

١ — الكتاب فى جملته مبسوط بحيث إنه يتناول كثيرا مما لا يحتاج إليه طالب الحديث ولا سيما فيما يتعلق بالفوائد اللغوية والنحوية والبلاغية والصرفية والبيانية ، وإن كان عظيم الفائدة غزير المادة فى النواحى الحديثية ،وفى شرح ما يحتاج إليه القارئ فى استنباط الأحكام،وعرض الأسئلة والأجوبة التى تمكن المعانى فى ذهن دارس الحديث ، وبيان اختلاف الأئمة والعلماء من المتكلمين فى العقائد والمتفقهين فى الأحكام ، وتفصيل مذاهب كل أولئك ، وبيان وجهات كل منهم ، وأدلته على ما ذهب إليه، وكثيرا ما يرجح بعض المذاهب على بعض من وجهة نظره التى يبرزها بدليله وحجته .

٢ — الواقع أن وصف الكتاب بالبسط والإطناب يتجلى فى الأجزاء الأولى منه ، فهو يتناول الأحاديث فى تلك الأجزاء بما لا يخلو أكثره مما يأتى :

بيان مناسبة الحديث للباب الذى أورده البخارى — بيان رجاله — بيان لطائف إسناده — بيان مفردات اللغة — بيان الإعراب — بيان الصرف — بيان المعانى — بيان البيان — بيان استنباط الأحكام — الأسئلة والأجوبة ، وإذا تطلب الحديث أكثر من ذلك كبيان الأسماء الخارجة عن السند وهى واردة فى متن الحديث فإنه يتناولها كذلك بعنوان آخر ،وكذلك إذا تطلب الحديث بيان الأنساب أو الأماكن أو غير ذلك فإنه يضع عنوانا مناسبا لما يتطلبه الحديث من بيان ، ومن ذلك ما جاء فى حديث هرقل حيث وضع فيه بيانا بالأسماء الواقعة فيه (١) وبيانا بأسماء الأماكن فيه (٢) ، وقد يذكر فى بعض الأحاديث بيانا بضبط الرجال ، وفوائد تتعلق بهم، كما أنه يذكر بيان نوع الحديث من كونه متواترا أو غير متواتر ، غريبا أو عزيزا أو ما أشبه ذلك ، وقد يذكر بيان سبب الحديث ومورده ، وذلك كما فى حديث : « إنما الأعمال بالنيات »(٣) .

٣ — وطريقة تناوله لتلك النواحى التى أوردنا أنه لا يكاد يغفلها فى مناسباتها أنه يغلب عليه التطويل المسهب ، وإن كانت هذه النواحى لا تفيد الفائدة المنشودة فى بيان الحديث .

---

(١) عمدة القارى ج ١ ص ٧٩ (٢) عمدة القارى ج ١ ص ٨٢

(٣) عمدة القارى ج ١ ص ٢٨

فهو مثلا فى بيان اللغة تحت العنوان الأول : كيف كان بدء الوحى وما تضمنه من الآية الكريمة : « إنا أوحينا إليك » يتكلم على كلمة باب ، فيذكر أصله وجمعه ومؤنثه ، ويذكر فى «كيف» أنها من أى أنواع الكلمة ، وما دليل ذلك ، وكيف استعملها العرب ، وفى كلمة «بدء الوحى» يتكلم على البدء ووزنه، وما أورده صاحب العباب فى شأنه ، ويتكلم فى كلمة الوحى يذكر أصل معناها ، وجمعها ، وبعض ما وقعت فيه من أشعار العرب ، ومن آيات القرآن الكريم والرسول ، وبماذا يعرف ، وما الفرق بينه وبين النبى ، وغير ذلك ، مما يشغل القارئ ويجعله يمل قبل أن يصل إلى مقصوده من الحديث .

ثم ينتقل إلى بيان الصرف ، فيذكر أن « كيف» لا يتصرف لأنه جامد ،وأن « الوحى» مصدر أوحى ، وأن الرسول صفة مشبهة ، ويطيل فى ذلك أيضا .

ثم ينتقل إلى الإعراب فيذكر أن « باب» بالرفع خبر لمبتدأ محذوف ، ويجوز فيه التنوين وتركه للإضافة ، وما ذكره بعضهم من أنه يجوز فيه الوقف ، ويناقش ذلك ، وما وقع فى بعض الروايات من حذفه ، وما إلى ذلك

ثم ينتقل إلى المعانى فيبين أن « كيف» تتضمن معنى همزة الاستفهام ، وأنه للإنكار ، وأن هذا الأسلوب من أى الأنواع .

ثم ينتقل إلى : « إنا أوحينا » فيبين من أى ضروب الخبر هو ، وما هى أضرب الخبر عند علماء المعانى ، ويستشهد من كلام عبد القاهر على ما يقول .

ثم ينتقل إلى البيان ، فيذكر أن الكاف فى كما أوحينا للتشبيه ، ويفسر ذلك .

ثم ينتقل إلى التفسير ، فيبين موضع الآية من القرآن الكريم ، وسبب نزولها .

ثم ينتقل إلى سر تصدير الباب بالآية المذكورة ، وما جرت به عادة البخارى من ضمه إلى الحديث ما يناسبه من القرآن أو غيره .

وهذا الأخير هو أنفع ما ينتفع به طالب الحديث ويعنى بشأنه ، وليس له حاجة بما قدمه من قبله

هذا هو صنيع الإمام العينى فى شرح كل حديث يورده البخارى ، وليس ذلك قاصرا على أول الباب الأول ، ولكنه مطرد فى الأجزاء الأولى من الكتاب — كما قلنا .

ولنضرب لك مثلا آخر من الجزء الثانى من الكتاب :

فى الحديث الثالث والثلاثين من باب الغضب فى الموعظة والتعليم [1] ، وهو قول ابن خالد الجهنى أن النبى صلى الله عليه وسلم سأله رجل عن اللقطة فقال : « اعرف وكاءها — أو قال

(١) عمدة القارى ج ٢ ص ١٠٧

وعاءها وعفاصها — ثم عرفها سنة ، ثم استمتع بها ، فإن جاء ربها فأدها إليه ، قال : فضالة الإبل؟ فغضب حتى احمرت وجنتاه — أو قال : احمر وجهه — فقال : ومالك ولها ، معها سقاؤها وحذاؤها ، ترد الماء وترعى الشجر ، فذرها حتى يلقاها ربها: قال : فضالة الغنم ، قال : لك أو لأخيك أو للذئب » . اهـ . تناول المؤلف فيه ما يأتى :

مطابقته للترجمة ، وهى باب الغضب فى الموعظة والتعليم إذا رأى مايكره ، فذكر أن المطابقة فى قوله : فغضب ، ثم بيان رجاله وهم ستة ، فترجم لهم عدا من سبق ذكره ، ثم لطائف إسناده : وهى التحديث والعنعنة إلى آخره ، ثم بيان تعدد مواضعه ومن أخرجه غير البخارى ، وذكر فى ذلك كلاما كثيرا يتجاوز نصف صفحة من القطع الكبير ، ثم بيان اللغات ، فضبط اللقطة ، وذكر الخلاف فى ضبطها ، ونصوص رجال اللغة فيها. . . . وأطال فى ذلك بإيراد نقول كثيرة ، ثم تناول كلمة اعرف ، وبين أنها من المعرفة لا من الإعراف ، ثم تناول كلمة الوعاء فضبطها ، وبين معناها والخلاف فيه ، ثم تناول كلمة الوكاء وفعله وتعديه ، وما قيل فى ذلك ، وأورد شاهدا من كلام العرب على معنى أوعيت الزاد ، ثم ضبط كلمة العفاص ، وما ذكر من أنه يقال فيه العقاص وأورد عبارات اللغة فى ذلك ، ، واستطرد إلى عقاص القارورة كالصمام والسداد ، وأورد للأخير شاهدا من كلام العرب ، وشرح كلمة ربها ومايستعمل فيه ، ثم كلمة الضالة وما تستعمل فيه ، وهل يصح حذف التاء فيه ، ثم شرح كلمة الوجنة ، ثم كلمة السقاء وما يجمع عليه ، ثم كلمة الحذاء ومعناه فى البعير ومقابله فى الفرس ، ثم كلمة ذرها وبين أن ماضيه ميت غير مستعمل ، وكلمة الغنم فبين أنه مؤنث موضوع للجنس يقع على الذكور والإناث . . وأطال فى ذلك .

وبعد هذا ذكر بيان الإعراب ، فبين أن رجلا فاعل سأله ، وأن وكاءها مفعول اعرف ، وأن عرفها معطوف على اعرف ، وأن سنة منصوب بنزع الخافض ، وأورد أن استمتع معطوف على عرفها وبين أن « فأدها » جواب الشرط فلذلك دخلته الفاء ، وأن قول السائل: فضالة الإبل كلام إضافى مبتدأ وخبره محذوف ، وأن الفاء فى قوله فغضب للسببية مثلها (فوكزه موسى فقضى عليه) وأن حتى للغاية بمعنى إلى ، وأن وجنتاه فاعل احمرت ، وعلامة الرفع الألف ، وأن قوله مالك ولها يروى بالواو وبغير الواو ، وأن كلمة ما استفهامية ومعناه ماتصنع بها ، أى لم تأخذها . . . وأن جملة ترد الماء يجوز أن تكون بيانا لما قبلها لامحل لها ، وأن يكون محلها الرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف ، أى هى ترد الماء وترعى الشجر ، وقوله فذرها جملة من فعل وفاعل ، والفاء فيها جواب شرط محذوف (هكذا) وقوله فضالة الغنم كلام إضافى مبتدأ ، خبره ما حكمها قوله : لك أو لأخيك أو للذئب فيه حذف تقديره : ليست ضالة الغنم مثل ضالة الإبل ، هى لك إن أخذتها أو هى لأخيك . . . إلى آخر ما أطال به مما لايكاد يكون دقيقا إذا طبق على قواعد النحو .

وفى بيان المعانى ذكر المراد بالرجل السائل،وبين فى كلمة أوقال أنها شك من الراوى ومافى ذلك من خلاف ، وفى اعرف عفاصها ووكاءها أنها وردت فى بعض الطرق من غير شك ، ثم ذكر العلة فى أمر النبى صلى الله عليه وسلم له بمعرفة العفاص والوكاء ، وفى قوله:ثم عرفها بين أن فيه حذفا أى للناس،وبم يكون التعريف ، وما عدته . . . وأطال فى ذلك،ثم ذكر السر فى الإتيان بثم فى قوله «ثم استمتع » وبين فى قوله :« فغضب » . . وأطال فيه .

ثم انتقل إلى بيان البيان ، وذكر أن فيه التشبيه للإبل بمن كان معه حذاء وسقاء فى السفر ،

وانتقل بعد ذلك إلى البديع ، وبين أن فيه جناساً ناقصا فى اعرف وعرف ، وهل يستوى الحرف المشدد مع الحرف المخفف .

وبعـد ذلك انتقل إلى استنباط الأحكام ، فذكر وجوها كثيرة جدا . . . . وأطال فيها ، وكان استنباط الأحكام من هذا الحديث فيما يقرب من ثلاث صفحات من القطع الكبير .

وواضح أن استنباط الأحكام هذا هو أهم ناحية فى عرض السنة وشرحها للناس ، أما تلك النواحى الأخرى التى بلغت نحوا من ثلاث صفحات أخرى فقد كان يمكن الاقتصار فيها على أقل القليل حتى يصل طالب المعنى إلى بغيته من أقرب طريق .

ولعل فيما عرضناه من طريقته فى الموضوعين اللذين أوردناهما ما يلقى ضوءا مسفرا على ما وصفنا به الكتاب من البسط فى أوائله .

وأما أواخره ، فإنها لم تكن على هذا الوجه من البسط ولا ما يقرب منه،فليس فيها تلك العناوين الكثيرة ،وإن كان فيها بعض ما يندرج تحت هذه العناوين دون ذكرها ، ولكن مع الإيجاز والاختصار البين ،ولو أنه سلك هذ المسلك من أول الكتاب لكان أنفع لطالب الحديث ، وأعون على تعجيل المنفعة وتيسيرها للراغب فى السنة الذى يريد أن يستغنى بأقل القليل مما أطال به المؤلف فى غير جوهر الحديث ونواحيه الدينية الأصلية ، وإليك مثالين من صنعه فى آخر الكتاب :

فى حديث أن النبى صلى الله عليه وسلم قال (١) :« تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة يتكفؤها الجبار بيده ، كما يكفؤ أحدكم خبزته فى السفر نزلا لأهل الجنة ، فأتى رجل من اليهود فقال : بارك الرحمن عليك يا أبا القاسم ، ألا أخبرك بنزل أهل الجنة يوم القيامة قال : بلى . قال : تكون الأرض خبزة واحدة كما قال النبى صلى الله عليه وسـلم فنظر النبى صلى الله عليه وسلم إلينا ثم ضحك حتى بدت نواجذه ثم قال : ألا أخبرك بإدامهم ؟ قال : إدامهم بالام ونون . قالوا : وماهذا ؟ قال : ثور ونون يأكل من زائدة كبدهما سبعون ألفا » .

---

(١) عمدة القارى ج ٢٣ ص ١٠٢

وبدر الدين العينى فى هذا الحديث يذكر مطابقته للترجمة ، وهى باب «يقبض الله الأرض يوم القيامة » ويبين من أخرجه غيره دون ترجمة ، ويشرح الألفاظ دون ترجمة ، فيشرح الخبزة بإيجاز ، ويشرح التكفؤ كذلك ، ويبين الشبه فى قوله : كما يكفؤ أحدكم خبزته ، ويذكر كلام الخطابى فى ذلك ، ثم يشرح كلمة النزل ويبين المراد بها ، ثم يروى عن البيضاوى أن هذا الحديث مشكل جدا ، لا من جهة إنكار صنع الله وقدرته ، بل لعدم التوقف على قلب جرم الأرض من الطبع الذى عليه إلى طبع المطعوم والمأكول ، ويزيل البيضاوى الإشكال فى ذلك فيما ينقله العينى عنه ثم يذكر وجوها للمحدثين فى إزالة هذا الإشكال ، ثم ينتقل إلى بيان السبب فى ضحك النبى صلى الله عليه وسلم ، ويفسر قوله : بدت نواجذه ، ثم يقسم الأضراس فى هذه المناسبة ، ثم يتكلم عن البالام بما ينقله عن الكرمانى من بيان إعرابها ، والأقوال فيها ، والصحيح من ذلك ، وهى أنها عبرانية معناها الثور ، ويذكر تعليل الخطابى ذكر اليهودى لهذه الكلمة ، ثم يذكر تفسير ابن الأثير لهذه الكلمة ، ومناقشته لتفسير غيره ، ثم ينتقل إلى بيان أن (من) فى قوله : من زائدة كبدها — زائدة ، ويفسر الزائدة بأنها القطعة المنفردة المتعلقة بالكبد ، ويذكر أنها أطيبها ، ولذلك خص بأكلها سبعون ألفا ، ويذكر خلاف المحدثين فى هؤلاء السبعين ، ثم يذكر أثرا عن ابن المبارك عن كعب : « أن الله يقول لأهل الجنة : إن لكل ضيف جزورا ، وإنى أجزركم اليوم حوتا وثورا » كما يذكر أثرا عن مسلم من حديث ثوبان : « أن تحفة أهل الجنة زيادة كبد النون » وينتهى من هذا الشرح بلا جزم بقول ، ولا اختيار لرأى ، ومهما يكن فإنه لا يحرم القارئ من فائدة يفيدها مع إيجازه .

وأنت ترى أنه قد أتى على المقصود من شرح هذا الحديث مع طول متنه بما لا يطيل به على القارئ ، وما يمكن أن يجتزئ به مع وجازة ، من غير إفاضة فى اللغات ووجوه الإعراب والمعانى والبيان وما إلى ذلك ، فإنه وقع فى نحو صفحة ونصف ، ولو أنه التزم فى مثل هذا الحديث ما ألزم به نفسه فى أول الكتاب لقرأنا فى شرحه ما يزيد على عشر صفحات .

وفى (باب النذر فيما لا يملك وفى معصية) حديث أبى إسرائيل قال ابن عباس[1] : «بينما النبى صلى الله عليه وسلم يخطب إذا هو برجل قائم فسأل عنه فقالوا : هذا أبو إسرائيل نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم : مره فليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه » .

فيبين العينى فى هذا الحديث مطابقته للترجمة ، وبعض الأسماء التى وردت فيه باختصار ، ومن أخرجه غير البخارى ، ومواضع ذكره فيها ، وما قيد به قوله يخطب فى بعض الروايات ،

---

(١) عمدة القارى ج ٢٣ ص ٢١٢

وأن قوله يخطب قيد فى بعض الروايات بيوم الجمعة ، وأنه ورد فى بعض الروايات أنه صلى الله عليه وسلم التفت ، وبين أن قوله قائم صفة لرجل ، وأنه مقيد فى بعض الروايات بأنه قائم فى الشمس، وفى بعضها بأنه قائم يصلى ، وذكر فى أبى إسرائيل رواية أبى داود « هو أبو إسرائيل ومازاده كل من الخطيب والكرمانى فى وصفه،وما أورده ابن الأثير فى وصفه أيضا وما ترجمه به ابن عبد البر .

ثم انتقل إلى بيان المراد بكلمة مره ، ومرجع الضمير فى مره ، ثم إلى تعليل قوله صلى الله عليه وسلم: « ليتم صومه » ثم إلى ما يستفاد من الحديث من كونه يدل على أن السكوت عن المباح ليس بطاعة ، وكذلك الجلوس فى الشمس وكل ما يتأذى به الإنسان،وإنما الطاعة ما أمر الله به ورسوله .

وكل هذا الشرح فى نصف صفحة من هذا الكتاب .

ولعلك ترى أنه اقتصر فى هذا الحديث على قدر الضرورة أو ما هو أقل من ذلك ، وكان بوسعه فيه أن يورد من التفصيلات ما يروى ظمأ القارئ فيما يجب الوفاء به ومالا يجب من النذر ، ولعله اكتفى بذكر شرحه لأحاديث أخرى فى هذا المعنى قبل هذا الحديث ، قد يستفيد بها القارئ لوضم بعضها إلى بعض متونا وشروحا، غير أننا أردنا أن نعرض بعض ما وقع لنا فى أواخرالكتاب كما عرضنا بعض ما وقع لنا فى أوله .

وأرجو ألا يكون ما وصفنا به صاحب عمدة القارى من الإطالة والبسط فى أول الكتاب والاختصار والإيجاز فى آخره مما قد يبدو لوثة فى تأليفه ، أو عيبا فى تصنيفه ، ولعله يكون أقرب إلى النصح للأمة ، والإخلاص للقارئ منه إلى غير ذلك ، فإن الإطناب فى أوائل الكتب أمر يتقدم به المؤلفون لشحذ الملكات واستنهاض الهمم ، لمجاراة الإثراء من الثقافة ، والتضلع من مختلف المواد والفنون ، وقد رأينا الكثرة الكاثرة من المؤلفين فى التفسير وشروح السنة ينتهجون هذا المنهج ، فإذا كان قد بسط فى أول الكتاب فإن ذلك لمزيد التزويد من الثقافة،وإذا كان قد أوجز فى آخره فإن ذلك للاكتفاء بما سبقت دراسته فى أوله،ولعلنا قد رأينا أن فى اختصاره فى آخر الكتاب ما لا يخل بالمطلوب من الشرح ، وبيان أهم النواحى المنشودة فيه .

ومهما يكن فإننا نسأل الله للإمام العينى بما نصح به لهذه الأمة ، وقدم لطلاب الحديث من إحسان ومنة ، أن يجزيه أحسن الجزاء ،وأن ينفع به وبسائر مؤلفاته ، إنه سميع قريب .

ارشاد السارى لشرح صحيح البخارى

للحافظ القسطلانى المتوفى سنة ٩٢٣ هـ

وهـــذا كتاب من الكتب النافعة فى الشروح الحديثية ، ومؤلفه الحافظ (١) شهاب الدين أبوالعباس أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك،العلامة الحجة الفقيه الرحالة المقرئ المسند . قال السخاوى : مولده ثانى عشر ذى القعدة سنة إحدى وخمسين وثمانمائة بمصر ، ونشأ بها وحفظ القرآن ، ومن شيوخه الشيخ خالد الأزهرى النحوى ، والفخر المقسمى ، والجلال البكرى كما أخذ بمكة عن جماعة منهم النجم بن فهد ولم يكن له نظير فى الوعظ ، وله تصانيف عديدة فى علوم القراءات وعلوم الحديث التى من بينها شرحه المسمى إرشاد السارى الذى نورده للدراسة، وتوفى رحمه الله ليلة الجمعة سابع المحرم بالقاهرة عام ثلاث وعشرين وتسعمائة ، دفن بالمدرسة العينية جوار منزله .

وكتابه إرشاد السارى لشرح صحيح البخارى ، قدم له بمقدمة بين فيها منهجه ، وتعرض فيها لفوائد حديثية ، نورد هنا تلخيصا لما ورد فيها على النحو التالى :

بعد أن تكلم عن السنة وأنها أعظم العلوم قدرا ، وأرقاها شرفا وفخرا ، وتكلم على كتاب البخارى الجامع ،وأنه قد أظهر من كنوز مطالب السنة العالية إبريز البلاغة ، وحاز قصب السبق فى ميدان البراعة ، وأتى من صحيح الحديث وفقهه بما لم يسبق إليه ، ولا عرج أحد عليه ، وأفاض فى مدحه والثناء عليه قال:ولطالما خطرلى فى الخاطر المخاطر أن أعلق عليه شرحا أمزجه فيه مزجا، وأدرجه ضمنه درجا ، أميز فيه الأصل من الشرح بالحمرة والمداد ، واختلاف الروايات بغيرهما ليدرك الناظر سريعا المراد ، فيكون باديا بالصفحة ، مدركا باللمحة ،كاشفا بعض أسراره لطالبيه رافعا النقاب عن وجوه معانيه لمعانيه ، موضحا مشكله ، فاتحا مقفله ، مقيدا مهمله ، وافيا بتغليق تعليقه ، كافيا فى إرشاد السارى لطريق تحقيقه ، محررا لرواياته،معربا عن غرائبه وخفياته .

ثم بين أنه كثيرا ما أحجم عن الإقدام على هذا العمل ، لأنه كما قال عن هذا المنزل بمعزل لاسيما وقد قيل : إن أحدا لم يستصبح سراجه ، ولا استوضح منهاجه ، ولا اقتعد صهوته ، ولا افترع ذروته . . . ثم قال : ولم أزل على ذلك مدة من الزمان ، حتى مضى عصر الشباب وبان فانبعث الباعث إلى ذلك راغبا ، وقام خطيبا لبنات أبكار الأفكار خاطبا . . . . : إلى أن قال : وأطلقت لسان الحكم بعبارة صريحة واضحة وإشارة قريبة لائحة ، لخصتها من كلام الكبراء الذين رقت فى معارج علوم الشأن أفكارهم ، وإشارات الألباء الذين أنفقوا على اقتناص شوارده أعمارهم ، وبذلت الجهد فى تفهم أقاويل الفهماء المشار إليهم بالبنان ، وممارسة الدواوين

(١) شذرات الذهب ج ٨ ص ١٢٢

المؤلفة فى هذا الشان ، ومراجعة الشيوخ الذين حازوا قصب السبق فى مضماره ، ومباحثة الحذاق الذين غاصوا على جواهر الفرائد فى بحاره ، ولم أتحاش عن الإعادة فى الإفادة عند الحاجة إلى البيان ، ولافى ضبط الواضح عند علماء هذا الشان ، قصدا لنفع الخاص والعام ، راجيا ثواب ذى الطول والإنعام، فدونك شرحا قد أشرقت علية من شرفات هذا الجامع أضواء نوره اللامع وصدع خطيبه على منبره السامى بالحجج القواطع ، أضاءت بهجته فاختفت منه كواكب الدرارى وكيف لا وقد فاض عليه النور من فتح البارى .

وبالجملة فإنما أنا من لوامع أنوارهم مقتبس ، ومن فواضل فضائلهم ملتمس . . . وسميته إرشاد السارى لشرح صحيح البخارى :

ثم أورد مقدمة تشتمل على وسائل المقاصد ، فإنها جامعة لفصول خمسة ذكر أنها الأصول لقواعد هذا الشرح ، وبيان محتوى هذه الفصول ما يأتى :

الفصل الأول :

فى فضيلة أهل الحديث وشرفهم فى القديم والحديث ، ذكر فيه حديث النبي صلى الله عليه وسلم : « نضر الله امرءا سمع مقالتى فحفظها ووعاها وأداها ، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » أورده برواياته المختلفة ، وأسانيدة المتعددة ، وتكلم عنه وأفاض فيه ، وأضاف إليه كثيرا من الأحاديث والآثار تأكيدا لفضل أهل الحديث وشرفهم ، وأنهم — إن شاء الله — الفرقة الناجية .

الفصل الثانى :

فى ذكر أول من دون الحديث ، السنن ، ومن تلاه فى ذلك سالكا أحسن السنن ، بين فيه اعتماد الأولين من الصحابة والتابعين وأتباعهم على الحفظ والضبط فى القلوب والخواطر ، غير ملتفتين إلى ما يكتبونه ، ولا معولين على ما يسطرونه ، وذلك لسرعة حفظهم ، وسيلان أذهانهم ، فلما انتشر الإسلام ، وتفرقت الصحابة ، وكثرت الفتوحات فمات معظمهم ، وتفرق تبعا لذلك أتباعهم وقل الضبط — احتاج العلماء إلى تدوين الحديث وتقييده بالكتابة ، وكان أول من أمر بذلك عمر بن عبد العزيز — رحمة الله عليه — خوف اندراسه ، فإنه — كما ورد فى الموطأ — كتب إلى أبى بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم أن انظر إلى ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سننه فاكتبه ، فإنى خفت دروس العلم وذهاب العلماء ، وأنه كتب إلى أهل الآفاق : انظروا إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجمعوه ، وأورد أن ابن حجر قال فى مقدمة كتابه الفتح : أول من جمع ذلك الربيع بن صبيح وسعيد بن أبى عروبة وغيرهما ، وكانوا يصنفون كل باب على حدة الى أن انتهى الأمر إلى كبار الطبقة الثالثة ، فصنف الإمام مالك بن أنس موطأه بالمدينة وصنف كل من الثورى والأوزاعى وعبد الملك بن جريج وحماد بن سلمة بن دينار تصنيفا وتلاهم كثير من الأئمة ، كل بما سنح له ، وانتهى علمه إليه .

ثم بين ترتيب مصنفاتهم على المسانيد والعلل والأبواب الفقهية ، ومن تقيد منهم بالصحيح ومن لم يتقيد بذلك ، ومن صنف فى الترغيب والترهيب ، ومن اقتصر على المتن دون السند ومثل لذلك .

الفصل الثالث :

فى نبذة لطيفة جامعة لفرائد فوائد مصطلح الحديث عند أهله ، وتقسيم أنواعه ، وكيفية تحمله وأدائه ونقله ، مما لابد للخائض فى هذا الشرح منه ، تكلم فيها عن أول من صنف فى المصطلح ، واسم كتابه ، ومن تلاه فى ذلك من الأئمة المحدثين ، وأسماء كتبهم إلى ابن الصلاح ، ثم بين أنهم قسموا السنن المضافة إلى النبى صلى الله عليه وسلم قولا وفعلا وتقريرا ووصفا وخلقا إلى متواتر ومشهور ،وصحيح وحسن ،وصالح ومضعف وضعيف ،ومسند ومرفوع وموقوف ،وموصول ومرسل ومقطوع ومنقطع ومعضل ومعنعن ومؤنن ومعلق ومدلس ومدرج وعال ونازل ومسلسل وغريب وعزيز ومعلل وفرد وشاذ ومنكر ومضطرب وموضوع ومقلوب ومركب ومنقلب ومدبج ومصحف وناسخ ومنسوخ ومختلف ، ثم عرف كل هذه الأقسام ومثل لها ،ونقل آراء العلماء فيها .

وفى بيانه للصحيح ذكر أصح الأسانيد ورجالها ،وهل يحكم بتصحيح جزء نص على صحته من يعتمد عليه من الحفاظ النقاد أو لم ينص على صحته معتمد ، وخلاف العلماء فى ذلك ، وهكذا فعل فى بيان باقى الأقسام التى ذكرها ، ثم أضاف إلى هذه الأقسام أنواعا أخرى ذكر منها : رواية الآباء عن الأبناء ، والأبناء عن الآباء ، والسابق واللاحق ، والإخوة والأخوات ، ومن له أسماء مختلفة ونعوت متعددة ، والمفردات من الأسماء والألقاب والكنى والأنساب ، والمبهمات ، والمؤتلف والمختلف ، وغير ذلك مما استغنى عن إيراده هنا بذكره فى الشرح إن شاء الله .

وفى خلال شرحه لهذه الأقسام وبعده تعرض لذكر أشياء مهمة لطالب الحديث ، كمعرفة شرط الراوى ، ومن اختلط فى آخر عمره من الثقات ، ومراتب ألفاظ التعديل والتجريح ، ورواية من أخذ أجرة على التحديث ، وأنواع التحمل والأداء .

الفصل الرابع :

فيما يتعلق بالبخارى من تقرير شرطه ، وتحريره وضبطه ، وترجيحه على غيره ، وما إلى ذلك ، وقد ذكر أنه لخص هذا الفصل من مقدمة فتح البارى ، وأن البخارى ومسلما ومن ذكر بعدهما لم ينقل عن واحد منهم أنه قال : شرطت أن أخرج فى كتابى مما يكون على شرط كذا [1] ، وإنما تعرف شروطهم فيما أخرجوه من سبر كتبهم ، وقد علم بذلك شرط البخارى ومسلم ، وهو أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابى المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات ،

---

(١) هذا يخالف ماروى عن أبى داود فى تقديمه لكتاب السنن من أنه قال : ذكرت فى كتابى هذا الصحيح وما يشبهه ويقاربه ، وماكان فيه من وهن شديد بينته مما سبق أن ذكرناه عند دراستنا لسنن أبى داود فى الفصل الأول من هذا الكتاب .

ويكون إسناده متصلا غير مقطوع ، وذكر المفاضلة بين صحيحى البخارى ومسلم ، وما انتقد على كل منهما فيما أورده من أحاديث، وقسم ذلك إلى أقسام ستة ذكرها وأفاض فيها .

الفصــل الخامس :

فى ذكر البخارى ونسبته ومولده ، وبدء أمره ونشأته ، وطلبه للعلم ، وذكر بعض شيوخه ومن أخذ عنه ، ورحلته ، وسعة حفظه ، وثناء الناس عليه ، وما ذكر من محنته ومنحته وكرامته ، ترجم فيها للإمام البخارى بذكر اسمه واسم أبيه وجده ونسبته، بعد ذكر لقبه وأوصافه، وأفاض فى بيان موضوعات هذا الفصل نقلا عن العلماء ، بمالا يدع مجالا لمستزيد ، واستنفدت مقدمة هذا الكتاب نحو ست وأربعين صفحة من القطع الكبير .

وفى مجال دراستنا للكتاب ومقارنته بغيره من كتب الشروح نذكر من الظواهر العامة له مايأتى :

١ — يخلط القسطلانى شرحه بما أورده البخارى من متن الحديث وسنده ، بحيث لا يتميز عنه إلا بما وضع حول البخارى إسنادا ومتنا من أقواس تفصل بينه وبين ما أورده له من شرح .

وفى هذه الطريقة مشقة على القارئ ،فإنه وهو طالب للحديث يهمه أن يحيط بمتنه كاملا قبل شرحه ،ويحيط بما أورده البخارى بشأنه من ترجمة وإسناد،لترتسم فى ذهنه الصورة العامة كاملة المذلك ، ثم يقبل على الشرح فيجد فيه إيضاحا لما غمض ، وتفسيرا لما أبهم ، وتفصيلا لما أجمل ، وبيانا للغريب من لفظ الحديث ، وتوفيقا بينه وبين غيره إن كان مما يحتمل التضارب ، إلى غير ذلك من مقاصد كتب الشروح .

فأما مع مزج الأصل بالشرح على هذه الطريقة ، فإن طالب الحديث يتيه بين الأقواس ، ولا يستطيع أن يصل إلى ما يبتغيه من متن البخارى إلا بعد عناء شديد ، وإنه كذلك لا يدرك الشرح كما ينبغى ، فإن أسلوب المؤلف فيه.قد بات ضحية لهذا المزج بينه وبين المتن بتقطيع أوصاله بكلمات التفسير التى يوردها الشارح تبعا لما يقحمه فى ثناياه من كلمات المتن ، مما يضيع معه تسلسل الربط وإحكامه،ويشتت ذهن القارئ، ويحول بينه وبين ما يرجوه من فائدة فى هذا الكتاب .

أضف إلى ذلك ما فى هذه الطريقة من مخاطرة ، فقد يتآكل بعض الأقواس أو تسقط عند الطبع لسبب ما ، فيختلط المتن بالشرح ، ويصعب التميز بينهما على غير حفاظ الحديث والمتضلعين من السنة .

ولو أنه — رحمه الله — اختار فصل كل منهما عن الآخر، وجعل ما أورده البخارى أعلى الصفحة ، وما يورده هو بعد ذلك فيها ، لكان كتابه أقرب متناولا ، وأيسر مأخذا ، وآمن من اللبس ، وأكثر إفادة ، وكان فى حل من إيراد كل ما أورده البخارى فى ثنايا شرحه اعتمادا

على إيراده كاملا فى أعلى الصفحات ، فتترابط معانى الشرح ، ويأخذ بعضها بحجز بعض ، ويفيد منها بعد ذلك طالب الحديث وعلومه .

وقد فعل ذلك الحافظ ابن حجر فى فتح البارى ، فأورد متن البخارى فى أعلى الصفحات ودون شرحه أدناها ، ولم يدخل بين أجزاء شرحه إلا جملا تامة تقتضيها ضرورة الشرح ولا تفقده حسن سبكه ، ولا تحول دون الإفادة منه .

٢ — إن مسايرته للأصل كلمة كلمة جعلت شرحه غير محدد فيما يفيده من معارف ، ومختلطا لا يكاد طالب العلم يستبين طريقه فيه بسهولة ويسر ، فإن كلامه على الإسناد وبيان الرجال ، وكلامه عن الفقه ، وتوضيح المفردات وضبطها ، وكلامه عن الصرف والإعراب والمعانى والبيان ، كل ذلك وغيره يأتى فى كتابه ممزوجا بشرح ما ورد من الأصل كلمة فكلمة على حسب ما يستفاد من الكلمات ، دون تحديد لموضوع معين ، ولا تمييز بين علم وعلم .

وهذه ضرورة ألجأه إليها منهجه الذى اختاره فى شرح البخارى ، وتحدث عنه فى صدر مقدمته لهذا الشرح حين قال : ولطالما خطر لى فى الخاطر المخاطر أن أعلق عليه شرحا أمزجه فيه مزجا وأدرجه ضمنه درجا ، أميز فيه الأصل عن الشرح بالحمرة والمداد ، واختلاف الروايات بغيرها ، ليدرك الناظر سريعا المراد ، فيكون باديا بالصفحة ، مدركا باللمحة . . . . . إلى آخر ما قال .

ونرى أنه حتى ولو أمكن تنفيذ ما رآه المؤلف بتمييز الأصل عن شرحه بألوان المداد — مع مافى ذلك من صعوبات فنية — لما أغنى القارئ فيما يصادفه من عناء فى تتبع الأصل أو الشرح متناثرا بألوانه فى هذا الكتاب .

ولو أنه — رحمه الله — اختار منهجا غير هذا لكتابه ، وحدد فيه عناوين ضابطة لما يأتى به شرحا للأصل ، مميزا بهذه العناوين أنواع ما يورده فيه من معارف — بعد إيراده الأصل كاملا بأعلى الصفحة كما سبق أن ذكرنا — لو أنه فعل هذا لكان أقرب إلى الإفادة ، وأعون على الانتفاع بما أورده فى هذا الشرح العظيم .

إن الإمام العينى فى شرحه لهذا الأصل قد سلك هذا المسلك ، فأفرد — بعد ذكر الأصل كاملا — عناوين ضابطة لكل ما أتى به شرحا للبخارى ، حدد بها لقارئ كتابه أنواع ما يورده فيه ، فهو يذكر بيان مناسبة الحديث للباب الذى أورده فيه البخارى ، ويذكر بيان رجاله ، ولطائف إسناده ، وبيان مفردات اللغة ، وبيان الإعراب ، وبيان الصرف ، وبيان المعانى ، وبيان البيان ، وبيان استنباط الأحكام ، ثم الأسئلة والأجوبة وغير ذلك مما لا نطيل به على القارئ الكريم ، فقد سبق لنا إيراده عند دراسة كتاب عمدة القارى .

٣ – إنه يتبع الأصل بالشرح فيما يورده أولا بأول ، ويعنى بضبط مفرداته بالكتابة لا بالشكل ، ويشرح هذه المفردات مبينا ما تفيده فى نفسها ، وما تدل عليه مع غيرها ، ويتكلم على السند، ويضبط أسماء رجاله ، ويضيف إليها ما تيسر له من أسماء الآباء والأجداد والنسبة وتاريخ الوفاة ، ويطابق بين الحديث وترجمة البخارى ، ويجمع بين ما يكون فى الباب من أحاديث يوهم ظاهرها التعارض ، ويورد أقوال العلماء فى الخلافيات ، وأدلتهم على ما ذهبوا إليه ويوازن بينها،ويرجح بعضها على بعض مستندا إلى ما ينقله من آراء الأئمة فى الفقه والحديث ، محايدا غير متعصب ، معتدلا فى شرحه لا يستطرد ، ولا يتعرض لمباحث اللغة والإعراب والمعانى والبيان إلا بقدر ما تمليه الضرورة فيما يتناوله من إيضاح الأصل ، ثم يذكر لطائف الإسناد فى الحديث ، وينسب رواته إلى أوطانهم ، ويذكر من خرجه من كتب الأصول غير البخارى ، والأبواب التى ورد فيها من هذه الكتب .

إن مؤلف الكتاب قد عرف طريقه وحدده على أساس منهجه الذى رسمه ، وسار فى هذا الطريق بما رأى أنه يفيد طالب الحديث ، فلم يحد به إلى متاهات اللغة والنحو والبيان والشرح الطويل ، ولم يزد فيما يورده فى كتابه عما تمليه الضرورة وتستدعيه الحاجة فى بيان ماورد بالبخارى بما يوضح عبارته ، ويقرب جناه وثمرته .

هذا ما سنح لنا من ملاحظات على هذا الكتاب بقدر ماسمحت به الظروف فى حدود المنهج المرسوم لهذه الدراسة :

وهذان نموذجان لما ورد فى الكتاب من شرح ، نعرضهما على القارئ الكريم على الهيئة التى وردا بها فى الكتاب ، ليستبين منهما منهج المؤلف فيما عرضه فى الكتاب من معارف :

١ – هذا (باب) [١] بالتنوين كما فى الفرع (من الكبائر) التى وعد من اجتنبها بالمغفرة (أن لا يستتر من بوله) والكبائر جمع كبيرة، وهى الفعلة القبيحة من الذنوب المنهى عنها شرعا لعظيم أمرها كالقتل والزنا والفرار من الزحف ، ويأتى تمام مباحثها إن شاء الله تعالى ، وبه قال (حدثنا عثمان) بن أبى شيبة الكوفى (قال : حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد (عن منصور) هو ابن المعتمد (عن مجاهد) أى ابن جبر بفتح الجيم وسكون الموحدة (عن ابن عباس) رضى الله عنهما أنه (قال مر النبي صلى الله عليه وسلم بحائط) أى بستان من النخل عليه جدار (من حيطان المدينة أومكة)شك جرير ،وعند المؤلف فى الأدب المفرد من حيطان المدينة بالجزم من غير شك ، ويؤيده رواية الدارقطنى فى أفراده من حديث جابر أن الحائط كان لأم مبشر الأنصارية رضى الله عنها،لأن حائطها كان بالمدينة، وفى رواية الأعمش مر بقبرين (فسمع صوت إنسانين) حال كونهما (يعذبان) حال كونهما (فى قبورهما) عبر بالجمع فى موضع التثنية ، لأن استعمالها فى مثل هذا قليل وإن كانت هى الأصل ، لأن المضاف إلى المثنى إذا كان جزء ما أضيف إليه

---

(١) إرشاد السارى ج ١ ص ٢٨٦

يسوغ فيه الإفراد نحو أكلت رأس شاتين ،والجمع أجود نحو « فقد صغت قلوبكما »، وإن كان غير جزئه فالأكثر مجيئه بلفظ التثنية نحو سل الزيدان سيفيهما ، وإن أمن اللبس جاز جعل المضاف بلفظ الجمع كما فى قوله فى قبورهما ، وقـد تجتمع التثنية والجمع فى نحو : ظهراهما مثل ظهور الترسين ، قاله ابن مالك ، ولم يعرف اسم المقبورين ولا أحدهما ، فيحتمل أن يكون عليه الصلاة والسلام لم يسمهما قصدا للستر عليهما،وخوفا من الافتضاح على عادة ستره وشفقته على أمته صلى الله عليه وسلم ، أوسماهما ليحترز غيرهما عن مباشرة ما باشراه ، وأبهمهما الراوى عمدا لما مر (فقال النبي صلى الله عليه وسلم يعذبان) أى صاحبا القبرين (وما يعذبان فى كبير) تركه عليهما (ثم قال) صلى الله عليه وسلم (بلى) إنه كبير من جهة المعصية ، ويحتمل أنه عليه الصلاة والسلام ظن أن ذلك غير كبير فأوحى إليه فى الحال بأنه كبير فاستدرك ، وقال البغوى ورجحه ابن دقيق العيد وغيره : أنه ليس بكبير فى مشقة الاحتراز أى كان لا يشق عليهما الاحتراز عن ذلك ، والكبيرة هى الموجبة للحد أو ما فيه وعيد شديد ، وعند ابن حبان فى صحيحه من حديث أبى هريرة رضى الله عنه : يعذبان عذابا شديدا فى ذنب هين (كان أحدهما لايستتر من بوله) بمثناتين فوقيتين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة من الاستتار ، أى لا يجعل بينه وبين بوله سترة،أى لا يتحفظ منه،وهى بمعنى رواية مسلم وأبى داود من حديث الأعمش يستنزه بنون ساكنة بعدها زاى ثم هاء من التنزه وهو الإبعاد ، ولا يقال إن معنى لا يستتر يكشف عورته لأنه يلزم منه أن مجرد كشف العورة سبب للعذاب المذكور لا اعتبار البول ، فيترتب العذاب على مجرد الكشف وليس كذلك ، بل الأقرب حمله على المجاز ، ويكون المراد بالاستتار التنزه عن البول والتوقى منه ،إما بعدم ملابسته،وإما بالاحتراز عن مفسدة تتعلق به كانتقاض الطهارة ، وعبر عن التوقى بالاستتار مجازا ، ، ووجه العلاقة بينهما أن المستتر عن الشىء فيه بعد عنه واحتجاب ، وذلك شبيه بالبعد عن ملابسة البول ، ، وإنما رجح المجاز وإن كان الأصل الحقيقة، لأن الحديث يدل على أن للبول بالنسبة إلى عذاب القبر خصوصية ، فالحمل على ما يقتضيه الحديث المصرح بهذه الخصوصية أولى ، وأيضا فإن لفظة من لما أضيفت إلى البول وهى لابتداء الغاية حقيقة أو ما يرجـع إلى معنى ابتداء الغاية مجازا تقتضى نسبة الاستتار الذى عـدمه سبب العذاب إلى البول ، بمعنى أن ابتداء سبب عذابه من البول ، وإذا حمل على كشف العورة زال هذا المعنى ، وفى رواية ابن عساكر :لا يستبرئ ، بموحدة ساكنة من الاستبراء ، أى لا يستفرغ جهده بعد فراغه منه ، وهو يدل على وجوب الاستنجاء، لأنه لما عذب على استخفافه بغسله وعدم التحرز منه دل على أن من ترك البول فى مخرجه ولم يستنج منه حقيق بالعذاب (وكان الآخر يمشى بالنميمة) فعيلة من نم الحديث ينمه إذا نقله عن المتكلم به إلى غيره ، وهى حرام بالإجماع إذا قصد بها الإفساد بين المسلمين ،وسبب كونهما كبيرتين أن عدم التنزه من البول يلزم منه بطلان الصلاة ،وتركها كبيرة بلا شك ، والمشى بالنميمة من السعى بالفساد وهو من أقبح

القبائح ، ويجاب عن استشكال كون النميمة من الصغائر بأن الإصرار عليها المفهوم هنا من التعبير بكان المقتضية له يصير حكمها حكم الكبيرة، ولا سيما على تفسيرها بما فيه وعيد شديد ، ووقعت فى حديثى أبى بكرة عند الإمام أحمد والطبرانى بإسناد صحيح: يعذبان وما يعذبان فى كبير، وبلى وما يعذبان إلا فى الغيبة والبول — بأداة الحصر، وهى تنفى كونهما كافرين، لأن الكافر وإن عذب على ترك أحكام المسلمين فإنه يعذب مع ذلك على الكفر بلا خلاف، وبذلك جزم العلاء بن العطار وقال : لا يجوز أن يقال إنهما كانا كافرين ، لأنهما لو كانا كافرين لم يدع لهما بتخفيف العذاب عنهما ولا ترجاه لهما .

وقد ذكر بعضهم السر فى تخصيص البول والنميمة بعذاب القبر، وهوأن القبر أول منازل الآخرة ، وفيه نموذج مايقع فى القيامة من العقاب والثواب ، والمعاصى التى يعاقب عليها يوم القيامة نوعان : حق لله ،وحق لعباده ، وأول مايقضى فيه من حقوق الله عز وجل الصلاة ، ومن حقوق العباد الدماء،وأما البرزخ فيقضى فيه مقدمات هذين الحقين ووسائلها، فمقدمة الصلاة الطهارة من الحدث والخبث، ومقدمة الدماء النميمة، فيبدأ فى البرزخ بالعقاب عليهما (ثم دعى) صلى الله عليه وسلم (بجريدة) من جريد النخل التى ليس عليها ورق فأتى بها (فكسرها كسرتين) بكسر الكاف تثنية كسرة، وهى القطعة من الشىء المكسور، وقد تبين من رواية الأعمش الآتية إن شاء الله تعالى أنها كانت نصفين ،وفى رواية جرير عنه باثنتين (فوضع) النبى صلى الله عليه وسلم (على كل قبر منهما كسرة) وفى الرواية الآتية فغرز ،وهى تستلزم الوضع دون العكس (فقيل له يارسول الله) ولابن عساكر فقيل يارسول الله (لم فعلت هذا) لم يعين السائل من الصحابة (قال) صلى الله علية وسلم (لعله أن يخفف) بضم أوله وفتح الفاء أى العذاب ، وهاء لعله ضمير الشأن وجاز تفسيره بأن وصلتها لأنها فى حكم جملة ،لاشتمالها على مسند ومسند إليه،ويحتمل أن تكون زائدة مع كونها ناصبة، كزيادة الباء مع كونها جارة، قاله ابن مالك، ويقوى الاحتمال الثانى حذف إن فى الرواية الآتية حيث قال : لعله يخفف(عنهما)أى المعذبين(ما لم تيبس)بالمثناة الفوقية بالتأنيث باعتبار عود الضمير فيه إلى الكسرتين ،وفتح الموحدة من باب علم يعلم، وقد تكسر وهى لغة شاذة ، وفى رواية الكشميهنى إلا أن تيبس بحرف الاستثناء ، وللمستملى إلى أن ييبس بإلى التى للغاية، والمثناة التحتية بالتذكير باعتبار عود الضمير إلى العودين ،لأن الكسرتين هما العودان ، وما مصدرية زمنية إلى مدة دوامها إلى زمن اليبس المحتمل تأقيته بالوحى كما قاله المازرى ، لكن تعقبه القرطبى بأنه لوكان بالوحى لما أتى بحرف الترجى ، وأجيب بأن لعل هنا للتعليل،أو أنه يشفع لهما فى التخفيف هذه المدة كما صرح به فى حديث جابر ،على أن القصة واحدة كما رجحه النووى، وفيه نظر، لما فى حديث أبى بكرة عند الإمام أحمد والطبرانى أنه الذى أتى بالجريدة إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، وأنه الذى قطع الغصنين ، فدل ذلك على المغايرة، ويؤيد

ذلك أن قصة الباب كانت بالمدينة ، وكان معه عليه الصلاة والسلام جماعة ،وقصة جابر كانت فى السفر ،وكان خرج لحاجته فتبعه جابر وحده،فظهر التغاير بين حديث ابن عباس وحديث جابر ، بل فى حديث أبى هريرة رضى الله عنه المروى فى صحيح ابن حبان مايدل على الثالثة ،ولفظه أنه صلى الله عليه وسلم مر بقبر فوقف فقال ائتونى بجريدتين ، فجعل إحداهما عند رأسه والأخرى عند رجليه ، ويأتى مزيد لذلك إن شاء الله تعالى فى باب وضع الجريدة على القبر فى الجنائز .

ورواة هذا الحديث الخمسة مابين كوفى ودارى ومكى وفيه التحديث والعنعنة ،وأخرجه المؤلف هنا عن جرير عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس رضى الله عنهما،وفى الآتية عن الأعمش كمسلم عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس ، فأسقط المؤلف طاوسا الثابت فى الثانية من الأولى فانتقد عليه الدارقطنى ذلك كما سيأتى مع الجواب عنه فى الباب اللاحق إن شاء الله تعالى ، وقد أخرج المؤلف الحديث أيضا فى الطهارة فى موضعين ،وفى الجنائز والأدب والحج، ومسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه فى الطهارة ،وكذا النسائى فيها أيضا وفى التفسير والجنائز .

وأورد القسطلانى فى كتابه مايأتى كذلك.

(باب ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه) لإشعاره بالإعراض عن العبادة .وبالسند قال :(حدثنا عباس بن الحسين)بالموحدة والمهملة،والحسين مصغرا البغدادى القنطرى، وليس له فى البخارى سوى هذا الحديث وآخر فى الجهاد قال:(حدثنا مبشر)بضم الميم وفتح الموحدة وتشديد المعجمة عند المنذر الحلبى ،ولأبى ذر والأصيلى مبشر بن إسماعيل (عن الأوزاعى) عبد الرحمن ابن عمر قال المؤلف(ح وحدثنى) بالإفراد (محمد بن مقاتل أبو الحسن) المروزى (قال أخبرنا عبدالله) بن المبارك (قال أخبرنا الأوزاعى قال حدثنى) بالإفراد ،ولأبى ذر حدثنا ، وللأصيلى أخبرنا (يحيى بن أبى كثير قال حدثنى) بالإفراد (أبو سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف (قال حدثنى) بالإفراد (عبدالله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما قال:قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم:ياعبد الله لاتكن مثل فلان) لم يسم(كان يقوم الليل) أى بعضه ، ولأبى الوقت فى نسخة، ولأبى ذر من الليل أى فيه كإذا نودى للصلاة من يوم الجمعة أى فيها (فترك قيام الليل وقال هشام) هو ابن عمار الدمشقى مما وصله الإسماعيلى وغيره (حدثنا بن أبى العشرين) بكسر العين والراء بينهما معجمة ساكنة عبد الحميد بن حبيب الدمشقى البيرونى كاتب الأوزاعى تكلم فيه (قال حدثنا الأوزاعى قال حدثنى) بالإفراد ،وللأصيلى وأبى ذر حدثنا (يحيى)بن أبى كثير (عن عمر) بضم العين وفتح الميم(بن الحكم)بفتح الكاف (بن ثوبان) بفتح المثلثة (قال حدثنى) بالإفراد (أبو سلمة) بن عبد الرحمن (مثله) ولأبوى ذر والوقت بهذا مثله، وفائدة ذكر المؤلف لذلك التنبيه على أن زيادة عمر بن الحكم بن ثوبان بين يحيى وأبى سلمة من المزيد فى متصل الأسانيد، لأن يحيى قد صرح بسماعه من أبى سلمة ، ولو كان بينهما واسطة لم يصرح بالتحديث (وتابعه) بواو

العطف ، ولأبى ذر تابعه بإسقاطها أى تابع ابن أبى العشرين على زيادة عمر بن الحكم (عمرو بن أبى سلمة) بفتح اللام أبو حفص الشامى (عن الأوزاعى) وقد وصل هذه المتابعة مسلم .

هذان مثالان مما كتبه القسطلانى شرحا على البخارى ، أوردناهما على صورة ما وردا عليه فى كتابه وأولهما استدعت ضرورة البيان والشرح أن يطيل فيه ، وثانيهما اقتصر فيه من الشرح على ما دعت إليه الحاجة ، ومن مجموعهما تتجلى طريقة المؤلف فيما عالج به أصله البخارى من شرح لما جاء فيه .

ونرى أن هذا الشرح من هذا الإمام العظيم يلبى حاجة طالب العلم فى شرح كتاب البخارى سواء فى ذلك ما ورد فيه من تراجم ، وما جاء فيه من متون الحديث بأسانيدها ورجالها ، كما أنه يفيد طالب البيان فى غريب الحديث ومشكلاته ، وينير الطريق أمام الدارس لمسائل الخلاف فى الفروع بين المذاهب الفقهية ، وإن فيه لخيرا كثيرا لدارسى السنة والمنتفعين بها فى دينهم ودنياهم ونسأل الله التوفيق .

فيض القدير بشرح الجامع الصغير

للعلامة محمد عبد الرؤوف المناوى المتوفى سنة ١٠٣١ هـ

ومؤلفه سبق أن ترجمنا له بما تيسر عند الكلام على الإتحافات السنية من بين كتب الجوامع

وهذا الكتاب تناول فيه شرح الأحاديث التى أوردها الحافظ السيوطى فى جامعه الصغير من أحاديث البشير النذير .

وقال فى مقدمته لهذا الشرح: فهذا ما اشتدت إليه حاجة المتفهم ، بل وكل مدرس ومعلم ، من شرح على الجامع الصغير للحافظ الكبير ، الإمام الجلال الشهير ، ينشر جواهره ، ويبرز ضمائره ويفصح عن لغاته ، ويكشف القناع عن إشاراته . . . إلى آخر ما قال . وأوضح أنه بتأليفه هذا لم يدخل فى عداد الناسخين ، بلى أتى بالفوائد الشاردة من قاموس فكره وعباب قريحته ، وأنه لم يعرب من ألفاظه إلا ما كان خفيا ، لأن الشأن هو معرفة قصده صلى الله عليه وسلم وبيان ما تضمنه كلامه من الحكم والأسرار ، بيانا تعضده أصول الشريعة ، وتشهد بصحته العقول السليمة ، وما سوى ذلك ليس من الشرح فى شىء .

وقال : ولم أكثر من نقل الأقاويل والخلافات ، لأن ذلك من أعظم الآفات على طالب الحديث فإنه يدهش عقله ويحير ذهنه ، كما قال حجة الإسلام .

ثم قال : إنه سمى كتابه هذا فيض القدير بشرح الجامع الصغير ، ويحسن أن يترجم بمصابيح التنوير على الجامع الصغير ، ويليق أن يدعى بالبدر المنير فى شرح الجامع الصغير ، ويناسب أن يوسم بالروض النضير فى شرح الجامع الصغير .

ثم بين اصطلاحه فى هذا الكتاب ، فأورد أنه حيث يقول القاضى فالمراد به البيضاوى ، أو العراقى فجدّنا من قبيل الأمهات الحافظ زين الدين العراقى ، أو جدى فقاضى القضاة يحيى المناوى أو ابن حجر فخاتمة الحفاظ أبو الفضل العسقلانى[1] .

وبدراستنا لهذا الكتاب ، وتتبعنا لبعض ما ورد فيه ، وجدنا من الظواهر ما نسجله فيما يأتى :

١ — يشرح المتن شرحا كافيا بعبارة طلية ، ويستشهد فى ذلك بكثير من الآيات والأحاديث المناسبة ، ويؤيد ما يراه بالنقل عن السابقين من العلماء ، وربما يذكر بعد إفاضته فى شرح الحديث أنه موضوع ، وأنه كان الأولى للمصنف تركه .

---

(١) من مقدمة فيض القدير : ج ١ ص ٣ بتصرف .

ففى شرحه لحديث « ابن آدم [1] عندك مايكفيك وأنت تطلب ما يطغيك ، ابن آدم لا بقليل تقنع ولا بكثير تشبع . ابن آدم ، إذا أصبحت معافى فى جسدك ، آمنا فى سربك ، عندك قوت يومك ، فعلى الدنيا العفاء » — (عدهب) عن أبن عمر (صح)— أورد المؤلف معنى (مايكفيك) بأنه ما يسد حاجتك ، ومعنى (وأنت تطلب مايطغيك) أى تحاول أخذ ما يحملك على الظلم ومجاوزة الحدود الشرعية ، ثم استشهد بالآية الكريمة : « إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى » ، ثم قال : فإذا كان عندك ما يكفيك حالا فاشكر نعمة ربك ولا تطلب زيادة تطغيك (ابن آدم لا بقليل تقنع) أى ترضى لفقر نفسك إلى الزيادة ، والقناعة : الرضا بما قسم ، وتطلق على الاكتفاء بقدر الضرورة ، وهو معنى قولهم الرضا باليسير ، ولعل المراد هنا بقوله : (تقنع) لا بقيد القلة وإلا لكفى أن يقول لا تقنع ، ونكتة قصر القناعة على الرضا والنص على لفظ القلة معه رعاية الطباق بين القلة والكثرة المذكورة بقوله (ولا من كثير تشبع) وهو من أنواع البديع المستحسنة ، والباء فى (بقليل) للمصاحبة ، ومن فى (من كثير) بمعنى الباء ، ثم لما نعى عليه حاله ، وذم إليه خصاله حثه على الزهادة ، وبين له أن الكفاف مع الصحة والأمن محصل للغرض وزيادة ، فقال له : (ابن آدم ، إذا أصبحت) أى دخلت فى الصباح (معافى) أى سالما من الأسقام والآثام ، ومن قصره على الأول فقد قصر ، والعافية والسلامة ودفع البلاء والمكروه (فى جسدك) بدنك . قال الراغب : والجسد كالجسم لكنه أخص فلا يقال الجسد لغير الإنسان ، أو الجسد يقال لما له لون والجسم لما لا يبين له لون كالماء والهواء (آمنا) بالمد وكسر الميم (فى سربك) — بكسر فسكون — نفسك ، أو— بفتح وسكون — مذهبك ومسلكك ، أو— بفتحتين — بيتك (عندك قوت يومك) ما يقوم بكفايتك فى يومك وليلتك ، وخص اليوم لأنه يستتبعها ، أو لأن الليل غير محل للاقتيات. قال فى الصحاح : القوت ما يقوم به البدن ، وفى المفردات ما يمسك الرمق . (فعلى الدنيا العفاء) بفتح المهملة والفاء كسماء — الهلاك والدروس وذهاب الأثر . قال الزمخشرى ومنه قولهم : عليه العفاء إذا دعا عليه ليعفو أثره ، والمعنى إذا كنت كذلك فقد جمع الله لك ما تحتاجه من الدنيا ، فدع عنك ما عداه ، واشتغل بما يقربك إلى الله . قال الغزالى :ومهما تأملت الناس كلهم وجدتهم يشكون ويتألمون من أمور وراء هذه الثلاث مع أنه وبال عليهم ، ولا يشكرون نعمة الله فيها . ومر سليمان عليه السلام على بلبل بشجرة يحرك رأسه ويميل ذنبه فقال : أتدرون ما يقول ؟ قالوا : الله ونبيه أعلم : قال : يقول أكلت نصف ثمرة فعلى الدنيا العفاء . وصاحت فاختية فأخبر أنها تقول : ليت ذا الخلق لم يخلقوا ، وقال صالح بن جناح لابنه : إذا مر بك يوم وليلة وقد سلم فيهما دينك ومالك وبدنك وعيالك ، فأكثر الشكر لله ، فكم من مسلوب دينه ، ومنزوع ملكه ، ومهتوك ستره فى ذلك اليوم وأنت فى عافية ، ومن هنا نشأ زهد الزاهدين فاستراحت قلوبهم بالزهد ، وانكفوا بالورع عن الكد ، وتفرغت قلوبهم وأعمالهم لبذل الجد فى سبيل الحمد ، وميز القريب من البعيد ، والشقى من السعيد ، والسادة من العبيد ، وهذا هو المهيع

---

(١) فيض القدير : ج ١ ص ٨٦

الذى قبض بسطة وجوه القلوب ، فلم يبق للعاقل خطر فيما زاد على كسرة تكسر شهوته ،وسترة توارى عورته ، وما زاد متّجر إن أتفقه ربحه ، وإن ادخره خسره ، وفيه حجة لمن فضل الفقر على الغنى . وقد أفاد مطلع الحديث أن الصحة نعمة عظيم وقعها ، جزيل نفعها ، بل هى أجل النعم على الإطلاق ، وفى إشعاره إعلام بأن العالم ينبغى له ألا يغفل عن وعظ الناس ، إذ الإنسان لما جبل عليه من الغفلات لا بد له من ترغيب يشده ، وترهيب يرده ، ومواعظ ترققه ، وأعمال تصدقه ، وإخلاص يحققه ، لترتفع أستار الغيبة عن عيون القلوب ، وتكتسب الأخلاق الفاضلة لتصقل الصداء عن مرائى النفوس ، ولقد هز القلوب بحسن هذا النظم وبلاغة تناسبه ، وبداعة ربطه، وبراعة تلاحمه: « إن فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد »[١] .

ثم شرح التخريج فقال: (عدهب) وكذا الخطيب وأبو نعيم وابن عساكر وابن النجار (عن ابن عمر) بن الخطاب ، ونقله عن ابن عدى ، وسكوته عليه يوهم أنه خرجه وسلمه ، والأمر بخلافه ، بل قال أبو بكر الداهرى: أحد رجاله كذاب متروك . وقال الذهبى : متهم بالوضع وهكذا هو فى مسند البيهقى ، وذكر نحوه الحافظ ابن حجر . فكان ينبغى حذفه .

وبعد ، فإن التزام المؤلف بشرح ماورد فى الجامع الصغير يدعوه إلى الوفاء بما التزم ، فهو يشرح النص الوارد فيه بما يفتح الله به عليه ، ويعزز شرحه بما يورده من آيات وأحاديث ، وما يذكره من نقول عن العلماء فى ذلك ، وإن أمانته العلمية لتحتم عليه أن يذكر رأيه فى إسناد النص الذى شرحه ،ويذكر كذلك رأى علماء الحديث فيه ، حتى ولوكانت نتيجة هذه الآراء الحكم بأنه موضوع ، وأنه كان ينبغى حذفه كما فعل فى هذا الحديث ؛

هذا هو مسلك المؤلف فى شرحه للأحاديث الواردة فى الجامع الصغير ،وهو — كما يبدو — واف بالغرض مؤد للمقصود ، وإن كان لنا من ملاحظة عليه فى هذا المسلك فإنما هى فى أنه — فى الأعم الأغلب — حينما ينقل عن العلماء والسابقين لا يعزز نقله بإسناد ، ولا يذكر كتابا رجع إليه فى روايته لهذه النقول .

٢ — يورد المؤلف أثناء الشرح فوائد وتنبيهات وتتمات يروى فيها بعض الآثار ،أو يذكر فيها نقولا عن العلماء ، أو يحكى قصة أو رؤيا أو غير ذلك .

ومثل هذا ورد فى شرحه لحديث: « ابنوا المساجد ، وأخرجوا القمامة منها ، فمن بنى لله بيتا بنى الله له بيتا فى الجنة ،وإخراج القمامة منها مهور الحور العين » . حيث أورد فائدة[٢] قال فيها : أخرج أبو الشيخ من مسند عبيدة بن مرزوق : « كانت امرأة بالمدينة تقم المسجد فماتت ، فلم يعلم المصطفى صلى الله عليه وسلم بها ، فمر على قبرها فقال : ماهذا ؟ قالوا : أم محجن . قال : التى كانت تقم المسجد ؟ قالوا : نعم ، فصف الناس فصلى عليها ثم قال : أى العمل وجدت أفضل قالوا : يارسول الله أتسمع ؟ فقال : ما أنتم بأسمع منها : ثم ذكر أنها أجابته: قم المسجد » .

---

(١) من سورة الحجر ، آية : ٣٧ .

(٢) فيض القدير: ج ١ ص ٨٤

وما ورد فى نهاية شرحه لحديث : « أتدرون ما العضه ؟ نقل الحديث من بعض الناس إلى بعض ليفسدوا بينهم » فقد أورد تتمة [١] قال فيها : تبع رجل حكيما سبعمائة فرسخ لأجل سبع كلمات قال : أخبرنى عن السماء وما أثقل منها ، وعن الأرض وما أوسع منها ، وعن الحجر وما أقسى منه وعن النار وما أحر منها ، وعن الزمهرير وما أبرد منه ، وعن البحر وما أغنى منه ، وعن اليتيم وما أذل منه ؟ فقال : البهتان على البرىء أثقل من السماء ، والحق أوسع من الأرض ، والقلب القانع أغنى من البحر ، والحرص والحسد أحر من النار ، والحاجة إلى الغير إذا لم تنجح أبرد من الزمهرير وقلب الكافر أقسى من الحجر ، والنمام إذا بان للناس أمره أذل من اليتيم .

وبعد شرحه لحديث : « اتخذوا عند الفقراء أيادى فإن لهم دولة يوم القيامة » أورد فائدة [٢] قال فيها : رأى بعض العارفين عليا كرم الله وجهه فى النوم فقال له : ما أحسن الأعمال ؟ قال : عطف الأغنياء على الفقراء ، وأحسن منه تيه الفقراء على الأغنياء ثقة بالله تعالى .

وأورد المؤلف تنبيها وتتمة بعد شرحه لحديث : « اتق الله ياأبا الوليد لا تأتى يوم القيامة ببعير له رغاء ، أو بقرة لها خوار ، أو شاة لها ثؤاج » . فأما التنبيه [٣] فقال فيه : قال حجة الإسلام : هذا الحمل حقيقى ، فيأتى به حاملا له ، معذبا بحمله وثقله ، يعدل الجبل العظيم ، مرعوبا بصوته ، وموبخا بإظهار خيانته على رؤوس الأشهاد ، والملائكة تنادى : « هذا ما أغله فلان ابن فلانة رغبة فيه وشحا » . وأما التتمة [٤] فقال فيها : أجمعوا على أن الغال : يجب عليه إعادة ما غل قبل القسمة ، وكذا بعدها عند الشافعى رحمه الله تعالى ، فيحفظه الإمام كالمال الضائع ، وقول مالك : يدفع الإمام خمسه ويتصدق بالباقى ، فيه أنه لم يملكه فكيف يتصدق بمال غيره .

وفى ختام شرحه لحديث : « أد ما افترض الله تعالى عليك تكن من أعبد الناس ، واجتنب ما حرم الله عليك تكن من أورع الناس ، وارض بما قسمه الله لك تكن من أغنى الناس » أورد تتمة قال فيها [٥] : قال الغزالى : للشرع حكمان : حكم الجواز وحكم الأفضل الأحوط ، فالجائز يقال له حكم الشرع ، والأفضل الأحوط يقال له حكم الورع فافهم ، وبه يخرج الجواب على من قال : الورع موضوع على التشديد ، والشرع موضوع على اليسر والسماحة .

كما أورد فائدة بعد شرحه لحديث : « إذا أراد الله بعبد خيرا فتح له قفل قلبه ، وجعل فيه اليقين والصدق ، وجعل قلبه واعيا لما سلك فيه ، وجعل قلبه سليما ، ولسانه صادقا ، وخليقته مستقيمة ، وجعل أذنه سميعة ، وعينه بصيرة » ، وقال فى هذه الفائدة [٦] : قال الشبلى : استنار قلبى يوما فشهدت ملكوت السموات والأرض ، فوقعت منى هفوة فحجبت عن شهود ذلك ، فعجبت كيف حجبنى هذا الأمر الصغير عن هذا الأمر الكبير ، فقيل لى : البصيرة كالبصر أدنى شىء فيه يعطل النظر .

(١) فيض القدير : ج ١ ص ١١٤
(٢) فيض القدير : ج ١ ص ١١٣
(٣) فيض القدير : ج ١ ص ١٢٣
(٤) فيض القدير : ج ١ ص ١٢٤
(٥) فيض القدير : ج ١ ص ٢٢٤
(٦) فيض القدير : ج ١ ص ٢٦٠

مثل هذا ما أورده من تنبيه وفائدة إثر شرحه لحديث : « أوحى الله تعالى إلى إبراهيم : « يا خليلي ، حسن خلقك ولو مع الكفار تدخل مداخل الأبرار ، فإن كلمتي سبقت لمن حسن خلقه أن أظله فى عرشي ، وأن أسكنه حظيرة قدسي ، وأن أدنيه من جواري » .

فقال فى التنبيه[1] : قال الراغب : التخلق والتشبه بالأفاضل ضربان : محمود ، وهو ما كان على سبيل الارتياض والتدرب على الوجه الذى ينبغى ، وبالمقدار الذى ينبغى ، ومذموم ، وهو ما كان رياء وتصنعا ، ويتحراه فاعله ليذكر به ، ويسمى تصنعا وتشيعا ، ولا ينفك صاحبه من اضطراب يدل على تشيعه .

وقال فى الفائدة[2] : قال العارف ابن عربى : ينبغى لطالب مقام الخلة أن يحسن خلقه لجميع الخلق : مؤمنهم وكافرهم ، طائعهم وعاصيهم ، وأن يقوم فى العالم مقام الحق فيهم ، فإن المرء على دين خليله من شمول الرحمة ، وعموم اللطف من حيث لا يشعرهم أن ذلك الإحسان منة ، فمن عامل الخلق بهذه الطريقة صحت له الخلة ، وإذا لم يستطع بالظاهر لعدم الموجود أمدهم بالباطن فيدعو لهم بينه وبين ربه ، وهكذا حال الخليل فهو رحمة كله . . .

ومثل هذا فى الكتاب كثير ، ولكن المؤلف — رحمه الله — لم يكن — فيما يبدو — يتحرى الدقة فى كل ما ينقله ، ولا يهتم بصحة المنقول فى بعض ما يرويه ؛ فقد نرى من بين هذه النقول ما يبدو أنه ملفق ، ومتكلف أو مصنوع ، بما يحس معه القارئ بأن ليس بصدد كتاب حديث ، وإنما يقرأ كتاب وعظ قد يشبع العاطفة ولكنه لا يرضى العلم ، يعتمد فى نقوله على ما هو أدخل فى باب الترغيب والترهيب .

ومن ذلك ما أورده المؤلف بعد شرحه لحديث « : اتخذوا الغنم فإنها بركة » : فقد أورد فائدة[3] قال فيها : حكى فى الوحيد أنه ورد فى بعض الآثار أن الخليل صلى الله عليه وسلم كان له أربعة آلاف كلب فى غنمه ، فى عنق كل كلب طوق من الذهب الأحمر زنته ألف مثقال ، فقيل له فى ذلك ، فقال : إنما فعلت ذلك لأن الدنيا جيفة وطلابها كلاب ، فدفعتها لطلابها .

٣ — يستدرك على المصنف ما فاته من متن الحديث فينبه إليه ، ويصحح روايته : ففى حديث : « أبو بكر صاحبي ومؤنسي فى الغار ، سدوا كل خوخة فى المسجد غير خوخة أبى بكر »[4] أورد تنبيها ذكر فيه أن تصرف المصنف بإيراد الحديث على هذا النحو يوهم أن سياق الحديث هكذا فحسب ، وقال : إن الأمر بخلافه بل سقط من قلمه بعضه ، ولفظه عند مخرجه الذى عزاه إليه (عم عن ابن عباس) « أبو بكر صاحبي ومؤنسي فى الغار فاعرفوا له ذلك كله ، فلو كنت متخذا خليلا غير ربى لاتخذت أبا بكر خليلا » ، ثم قال : « سدوا كل خوخة فى المسجد ، غير خوخة أبى بكر » .

---

(١) فيض القدير : ج ٣ ص ٧١

(٢) نفس المرجع والصفحة .

(٣) فيض القدير : ج ١ ص ١١٢

(٤) فيض القدير : ج ١ ص ٩٠

وكذلك حديث: «أهون أهل النار عذابا يوم القيامة رجل يوضع فى إخمص قدميه جمرتان يغلى منهما دماغه» ذكر فيه المؤلف [١] أن المصنف أورده عن مسلم عن النعمان بن بشير الأنصارى ولكن رواية مسلم لفظها من حديث النعمان: «إن أهون أهل النار» وإنما قال «أهون» فى حديث ابن عباس الآتى، فهذا مما لم يحرر فيه المؤلف التخريج.

٤ — يزيل ما يبدو بين بعض الأحاديث من تعارض، ويعمل على اتساقها والتوفيق بين بعضها وبعض، أو بينها وبين ما هو معلوم من الدين بنصوص القرآن الكريم.

ومن ذلك ما أورده فى حديث: «ابغونى الضعفاء فإنما ترزقون وتنصرون بضعفائكم» حيث قال: هذا الحديث وما على منواله: «هل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم» قد وقع التعارض ظاهرا بينه وبين خبر مسلم: «المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفى كل خير»، وعند التأمل لا تدافع، إذ المراد بمدح القوة؛ القوة فى ذات الله وشدة العزيمة، وبمدح الضعف لين الجانب، ورقة القلب، والانكسار بمشاهدة جلال الجبار، أو المراد بذم القوة التجبر والاستكبار، وبذم الضعف ضعف العزيمة فى القيام بحق الواحد القهار، على أنه لم يقل هنا إنهم ينصرون بقوة الضعفاء، وإنما مراده بدعائهم أو بإخلاصهم أو نحو ذلك.

ومن ذلك أيضا ما نقله عن ابن الجوزى فى حديث: «أبوبكر صاحبى ومؤنسى فى الغار» حيث قال [٢]: وقد أورد ابن الجوزى الحديث فى الموضوعات بتوهم معارضته لحديث أبى بكر مع أنه قد أجمع جمع منهم البزار والكلاباذى والطحاوى بأن سد الأبواب وقع مرتين، ففى الأولى استثنى باب على، لأن بابه كان إلى جهة المسجد، ولم يكن لبيته باب غيره، فلما أمروا بسدها سدوها، وأحدثوا خوخا يستقربون الدخول للمسجد منها، فأمروا بعد بسدها غير خوخة أبى بكر.

وفى حديث: «اتقوا المجذوم كما يتقى الأسد» وفق المؤلف بينه وبين خبر: «لاعدوى ولاطيرة» حيث قال: [٣] ولايناقضه خبر: «لاعدوى ولاطيرة» لأنه نفى لاعتقاد الجاهلية نسبة الفعل لغير الله، فوقوعه بفعله تقدس، أو لأن الطاعون ينزل ببلد فيخرج منها خوف العدوى، وأما المجذوم ومثله المسلول فلم يرد به فى هذا الخبر وما أشبهه إلا التحرز عن تعدى الرائحة، فإنها تسقم من أطال اشتمامها باتفاق حذاق الأطباء، وأكل المصطفى صلى الله عليه وسلم معه تارة، وتارة لم يصافحه لبيان الجواز، وصحة الأمر على سالك طريق الفرار وسالك طريق التوكل، ففعل الأمرين ليأخذ من قويت ثقته بربه بطريق التوكل، ومن ضعف بطريق التحفظ، ثم قال: والحاصل أن الأمور التى يتوقع منها الضرر قد أباحت الحكم الربانية التحرز عنها، فلاينبغى للضعفاء أن يقربوها، وأما أهل الصدق واليقين فبالخيار، وعلى ذلك ينزل ما تعارض من الأخبار.

---

(١) فيض القدير: ج ٣ ص ٣٨ — (٢) فيض القدير: ج ١ ص ٩١

(٣) فيض القدير ج ١ ص ١٣٧

ومثل ذلك ما أورده فى حديث: «أدنى ماتقطع فيه يد السارق ثمن المجن» حيث قال: [1] وعورض هذا الحديث بأحاديث: منها خبر الشيخين عن ابن عمر: «أن النبى صلى الله عليه وسلم قطع فى مجن قيمته ثلاثة دراهم» وخبر البيهقى عن عمر: «قيل لعائشة: ماثمن المجن؟ قالت: ربع دينار» قال ابن عبد البر: هذا أصح حديث فى الباب، قال ابن حجر: ويجمع بأنه قال أولا: لاقطع فيما دون العشرة، ثم شرع القطع فى الثلاثة فما فوقها، فزيد فى تغليظ الحد كما زيد فى تغليظ حد الخمر، وأما سائر الروايات فليس فيها إلا الإخبار عن فعل وقع فى عهده صلى الله عليه وسلم وليس فيه تحديد النصاب، فلاينافى رواية ابن عمر أنه قطع فى مجن قيمته ثلاثة دراهم، وهو مع كونه حكاية فعل لايخالف حديث عائشة أن قيمته ربع دينار، فإن ربع الدينار صرف ثلاثة دراهم، وليس المراد به مجنا بعينه، بل الجنس وأن القطع كان يقع فى كل شىء يبلغ قدر ثمن المجن فيكون نصابا، ولايقطع فيما دونه ... إلى آخر ما ذكره ونقله من توفيق العلماء بين الأحاديث التى يظهر فيها التعارض.

٥ — يشرح تخريج الحديث وتقويمه، ويتحدث عن رجاله، ويضيف إلى التخريج جديدا فى بعض الأحيان، وذلك مثل ماصنعه فى تخريج حديث: «آخر ما تكلم به إبراهيم حين ألقى فى النار حسبى الله ونعم الوكيل» فإنه قال [2]: (خط) فى ترجمة محمد بن يزداد (عن أبى هريرة) الدوسى (وقال) أى الخطيب حديث (غريب) أى تفرد به حافظ ولم يذكره غيره، ورواه عنه أيضا الديلمى هكذا (والمحفوظ) عند المحدثين (عن) أبى العباس عبد الله (ابن عباس) ترجمان القرآن الذى قال فيه على كرم الله وجهه: كأنما ينظر إلى الغيب من وراء ستر رقيق، وأخرج ابن عساكر أنه كان يسمى حكيم المعضلات، ولم يرد عن أحد من الصحابة فى الفتوى أكثر منه، وعمى آخر عمره كأبيه وجده (موقوف) عليه غير مرفوع، لكن مثله لايقال من قبل الرأى فهو فى حكمه، وهذا الموقوف صحيح، فقد أخرجه البخارى فى صحيحه عنه بلفظ: «كان آخر قول ابراهيم حين ألقى فى النار حسبنا الله ونعم الوكيل» وفى رواية له عنه أيضا: «حسبنا الله ونعم الوكيل، قالها إبراهيم حين ألقى فى النار، وقالها محمد صلى الله عليه وسلم حين قالوا: إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم».

ومثل ذلك حديث: «أبو بكر فى الجنة، وعمر فى الجنة، ...» الحديث شرح تخريجه كما يأتى [3]:

(حم والضياء) المقدسى فى المختارة وأبو نعيم وابن أبى شيبة وغيرهم (عن سعيد بن زيد) بن عمرو بن نفيل (ت) وكذلك أحمد ولعله أغفله سهوا وأبو نعيم فى المعرفة كلهم من حديث عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه (عن) جده (عبد الرحمن بن عوف) الزهرى وعبد الرحمن هذا تابعى ثقة إمام، وأبوه حميد أحد سادات التابعين ومشاهيرهم، خرج له الجماعة، قال ابن حجر: يكفى من مناقبه هذا الحديث الحسن وحده، فكيف مع كثرتها.

---

(١) فيض القدير ج ١ ص ٢٣١
(٢) فيض القدير ج ١ ص ٤٤
(٣) فيض القدير ج ١ ص ٩٢

وفى شرحه لتخريج حديث: «أتانى جبريل فقال: يامحمد عش ماشئت فإنك ميت . . » الحديث[1] (الشيرازى) فى كتاب معرفة (الألقاب والكنى) عن إسماعيل عن زافر بن سليمان عن محمد بن عيينة عن أبى حازم عن سهل بن سعد (ك) فى الرقاق من طريق عيسى بن صبح عن زافر (هب) من طريق محمد بن حميد عن عيسى بن صبح عن زافر عن ابن عيينة عن أبى حازم (عن سهل بن سعد) ابن مالك الخزرجى الساعدى، قال الحاكم: صحيح، وأقره الذهبى فى التلخيص مع أن زافرا أورده هو وغيره فى الضعفاء، ولهذا جزم الحافظ العراقى فى المغنى بضعف الحديث، قال: وجعله بعضهم من كلام سهل ومراده القضاعى (هب) من طريق أبى داود الطيالسى عن الحسن بن أبى جعفر عن أبى الزبير (عن جابر) بن عبد الله (حل) عن محمد بن عمر عن محمد بن الحسن وعلى بن الوليد قالا: حدثنا على بن حفص بن عمر عن الحسن بن الحسين بن زيد بن على عن أبيه على بن الحسين عن الحسن (عن على) أمير المؤمنين وزاد فى هذه الرواية: فقال صلى الله عليه وسلم: «لقد أوجز لى جبريل فى الخطبة» قال ابن حجر فى أماليه: أخرجه الحاكم من طريق عيسى بن صبح عن زافر، وصححه البيهقى من طريق ابن حميد عن زافر، قال أعنى ابن حجر: تفرد بهذا الإسناد زافر وماله طريق غيره، وهو صدوق كثير الوهم، والراوى عنه فيه مقال لكن توبع، قال: وقد اختلف فيه نظر حافظين فسلكا طريقين متناقضين، فصححه الحاكم ووهاه ابن الجوزى، والصواب أنه لا يحكم عليه بصحة ولا وضع، ولو توبع زافر لكان حسنا، لكن جزم العراقى فى الرد على الصغانى والمنذرى فى ترغيبه بحسنه.

وكذلك فى تخريج حديث: «أهل الشام سوط الله تعالى فى الأرض . . . . » الحديث قال فى شرحه: (حم ع طب والضياء) المقدسى (عن خريم) بضم الخاء المعجمة وفتح الراء (ابن فاتك) بفتح الفاء وكسر المثناة التحتية الأسدى الصحابى قال ابن أبى حاتم: بدرى له صحبة، وقال الهيثمى: رواه أحمد والطبرانى موقوفا على خريم ورجالهما ثقات.

٦ — يعقب — أحيانا — على السيوطى فى التخريج والتقويم:

ففى حديث: «أول تحفة المؤمن أن يغفر لمن صلى عليه» شرح تخريجه وتقويمه، وعقب على ذلك بقوله: [2] (الحكيم) الترمذى (عن أنس) من حديث معبد بن سرق العبدى عن الحكم بن سنان بن عون عن النميرى، والحكم بن سنان قال الذهبى: ضعفوه، وزياد النميرى أورده فى الضعفاء وقال: صالح الحديث ابتلى برواة ضعفاء، ورواه الخطيب عن جابر والديلمى عن أبى هريرة، وفيه عنده عبد الرحمن بن قيس رمى بالكذب، ولأجله حكم الحاكم على الحديث بالوضع وعده ابن الجوزى من الموضوعات».

---

(١) فيض القدير ج ١ ص ١٠٢

(٢) فيض القدير ج ٣ ص ٨٤

وفى حديث « أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر . . . . »
الحديث تكلم عن التخريج بما يلى [١] : (حم ت) وكذا الطبرانى فى الأوسط (عن أبى سعيد) الخدرى وكذا ابن مسعود ، قال الترمذى : حسن صحيح(قال الهيثمى) : إسناد ابن مسعود صحيح ، وفى إسناد أبى سعيد عطية والأكثر على ضعفه ، ثم عقب المؤلف على ذلك بقوله : ثم إن صنيع المصنف يوهم أن ذا لم يتعرض أحد من الشيخين لتخريجه وهو ذهول ، فقد عزاه الديلمى وغيره إلى البخارى من حديث أبى هريرة بلفظ : « أول زمرة تدخل الجنة وجوههم على مثل القمر ليلة البدر ، والثانية على مثل أضوء كوكب فى السماء ، لكل رجل منهم زوجتان يرى مخ ساقيهما من وراء الثياب وما فى الجنة عزب » اهـ ، ثم رأيته كذلك فى كتاب الأنبياء وخلق آدم عليه السلام ، وفى مسلم فى صفة الجنة عدة أحاديث بنحوه ، وليس فى حديث الترمذى الذى آثره المصنف إلا زيادة عدد الحلل ، وفى رواية البخارى زيادة نفى وجود الأعزب فيها .

وفى الحديث الذى بعده : «أول سابق إلى الجنة عبد أطاع الله وأطاع مواليه» عقب على التخريج بما نقله عن الهيثمى وغيره بما يخالف تقويم المصنف لهذا الحديث قال : قال الهيثمى : فيه بشر بن ميمون أبو صيفى وهو متروك ، وقال غيره : وفيه بشر بن ميمون أبوصيفى قال فى الميزان عن البخارى يتهم بالوضع ، وعن الدارقطنى متروك الحديث ، وعن ابن معين أجمعوا على طرح حديثه ، ثم أورد له مما أنكر عليه هذا الخبر .

وفى حديث : «أهل القرآن هم أهل الله وخاصته» وبعد أن أورد تخريج المصنف له قال : وظاهره أنه لا يجد مخرّجا لأحد من الستة ، وإلا لما أبعد النجعة ، وهو ذهول عجيب ، فقد خرجه النسائى فى الكبرى وابن ماجه ، وكذا الإمام أحمد والحاكم من حديث أنس ، قال الحافظ العراقى : بإسناد حسن ، والعجيب أن المصنف نفسه عزاه لابن ماجه وأحمد فى الدرر عن أنس المذكور .

ولكن المؤلف كثيرا ما يعزز تقويم السيوطى للحديث ، ويؤكد ما ذهب إليه فيه :

فى حديث : « أتانى جبريل بالحمى والطاعون ... » الحديث ، وبعد أن ذكر تخريج المصنف له بما يدل على صحته قال [٢] : قال الهيثمى : رجال أحمد ثقات ، ولذلك رمز المؤلف (السيوطى) لصحته .

٧ — يبين المؤلف لطائف إسناد الحديث ومثال ذلك :

حديث : «أبو بكر فى الجنة وعمر فى الجنة . . . . » الحديث قال فيه [٣] : ومن لطائف إسناده أنه من رواية الرجل عن أبيه عن جده حيث بين أنه من رواية عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن ابن عوف عن أبيه (حميد) عن جده (عبد الرحمن بن عوف) .

---

(١) فيض القدير ج ٣ ص ٨٥ ، ٨٦ (٢) فيض القدير ج ١ص ٩٤ (٣) فيض القدير ج١ص٩٢

٨ — يذكر أسماء الضعفاء من رواة الحديث للتدليل على ضعفه :

فى حديث : « أول الوقت رضوان الله، وآخر الوقت عفو الله » قال المناوى[1] : سكت المؤلف عليه فلم يشر إليه بعلامة الضعف ، وكأنه ذهل عن قول الذهبى فى التنقيح : فى سنده كذاب . وعن قول ابن عبد الهادى عن معين : فيه الحسين بن حميد كذاب ابن كذاب ، وأورده ابن الجوزى فى الواهيات وقال : لا يصح، وقال ابن حجر : فى سنده من لا يعرف ، وقال : فى الباب ابن عمر وابن عباس وعلى وأنس وأبو محذورة وأبو هريرة . فحديث ابن عمر رواه الترمذى والدارقطنى ، وفيه يعقوب بن الوليد المدنى كان من كبار الكذابين ، وحديث ابن عباس رواه البيهقى فى الخلافيات وفيه نافع أبو هرمز متروك ، وحديث على رواه البيهقى عن أهل البيت وقال : أظن سنده أصح ما فى هذا الباب قال — أعنى ابن حجر : ومع ذلك فهو معلول ، ولهذا قال الحاكم : لا أحفظ الحديث من وجه يصح ، وحديث أنس خرجه ابن عدى والبيهقى ، وقد تفرد به بقية عن مجهول مثله ، وحديث أبى محذورة رواه الدارقطنى وفيه إبراهيم بن زكريا متهم ، وحديث أبى هريرة ذكره البيهقى وقال : هو معلول

وبعد : فلعل المناوى — رحمه الله — قد غفل عن أن المؤلف لم يسكت عن ذكر علامة الضعف فى هذا الحديث ، فقد رجعنا إلى الجامع الصغير فوجدناه فى تخريجه لهذا الحديث نبه إلى ضعفه بذكر العلامة الدالة على الضعف (ض) فى آخره [2] بل إن متن الحديث فى شرح المؤلف قد ختم تخريجه بهذه العلامة أيضا ، وعلى ذلك فإن السيوطى — رحمه الله — لم يغب عنه التنبيه على ضعف هذا الحديث كما ذكر المناوى فيه .

ومثل هذا — أيضا — حديث : « أول بقعة وضعت من الأرض موضع البيت . . . . . . » . الحديث فقد نبه المؤلف على رجال إسناده الذين كانوا سببا فى ضعف هذا الحديث فقال : وفيه عبد الرحمن بن على بن عجلان القرشى قال فى الميزان عن العقيلى : فيه جهالة وحديثه غير محفوظ ثم ساق له هذا الخبر وفيه أيضا من لا يعرف .

٩ — يخالف المناوى المصنف فى تقويم الحديث — أحيانا — فيقول بالضعف على ما يراه المصنف حسنا ، ويقول بالوضع على ما خرجه المصنف بما يوهم غير ذلك .

ومن ذلك حديث : « أول خصمين يوم القيامة جاران » الذى رمز المصنف له بعلامة الحسن — نقل المناوى [3] عن الحافظ العراقى أن سنده ضعيف ، وعن الحافظ المنذرى أنه رواه أحمد والطبرانى بإسنادين أحدهما جيد ، وعن الهيثمى : أن أحد إسنادى الطبرانى رجاله رجال الصحيح غير أبى نسافة وهو ثقة ، وأعاده بمحل آخر وقال : إسناده حسن .

---

(١) فيض القدير ج ٣ ص ٨٢

(٢) الجامع الصغير ج ١ ص ١١٢

(٣) فيض القدير ج ٣ ص ٨٥

ولعل خلافه مع المصنف فى تقويم هذا الحديث يرجع إلى أن سنده ضعيف فى ذاته ، وأنه لم يرتفع إلى درجة الحسن إلا بوجود تابع أو شاهد .

وفى حديث : «أول سابق إلى الجنة عبد أطاع الله وأطاع مواليه» رمز المصنف له بعلامة الصحة ، ولكن المؤلف عقب فى شرحه بما يفيد ضعف الحديث ، فقال نقلا عن الهيثمى وغيره : وفيه بشر بن ميمون أبو صيفى وهو متروك ، وعن البخارى : يتهم بالوضع ، وعن الدارقطنى : متروك الحديث ، وعن ابن معين : أجمعوا على طرح حديثه ، ثم أورد له مما أنكر عليه هذا الخبر .

وفى حديث : «أول تحفة المؤمن أن يُغفَر لمن صلى عليه» لم يبين لنا المصنف درجة هذا الحديث ، فقد رجعنا إلى الجامع الصغير (١) فوجدناه أغفل تقويمه، ولكن المناوى ينبرى له فى التخريج فيذكر (٢) أنه من حديث معبد بن سرور العبدى عن الحكم بن سنان بن عون الذى قال الذهبى فيه : إنهم ضعفوه ، وأن زياد النميرى أورده فى الضعفاء وقال : صالح الحديث ابتلى برواة ضعفاء ، ورواه الخطيب عن جابر ، والديلمى عن أبى هريرة وفيه عنده عبد الرحمن بن قيس رمى بالكذب ، ولأجله حكم الحاكم على الحديث بالوضع ، وعده ابن الجوزى من الموضوعات .

١٠ — يضيف المؤلف إلى مراجع تخريج السيوطى مراجع أخرى خرجت الحديث غير تلك التى أوردها .

من ذلك ما أورده فى حديث : «أوصيك بتقوى الله تعالى فإنه رأس الأمر كله . . . . . » . حيث أضاف المؤلف فى نهاية تخريجه قوله : ورواه عنه أيضا ابن لال والديلمى فى مسند الفردوس .

وفى حديث : « أولياء الله تعالى الذين إذا رؤوا ذكر الله تعالى » قال فى ختام الحديث عن تخريجه : (٣) وظاهر صنيع المصنف أنه لا يوجد مخرج لأشهر من الحكيم ولا أعلى ، وهو عجب ، فقد رواه البزار عن ابن عباس : رواه عن شيخه على بن حرب الرازى ، قال الهيثمى : لم أعرفه وبقية رجاله وثقوا . ورواه أبو نعيم فى الحلية من حديث ابن أبى وقاص .

وفى حديث : « أول زمرة تدخل الجنة .... » قال فى نهاية الكلام عنه : (٤) ثم إن صنيع المصنف يوهم أن ذا لم يتعرض أحد من الشيخين لتخريجه ، وهو ذهول ، فقد عزاه الديلمى وغيره إلى البخارى من حديث أبى هريرة بلفظ : « أول زمرة تدخل الجنة وجوههم على مثل القمر ليلة البدر . . . » إلى آخر الحديث قال : ثم رأيته فى كتاب الأنبياء وخلق آدم عليه السلام ، وفى مسلم صفة الجنة عدة أحاديث بنحوه .

---

(١) الجامع الصغير ج ١ ص ١١٢

(٢) فيض القدير ج ٣ ص ٨٤

(٣) فيض القدير ج ٣ ص ٨١

(٤) فيض القدير ج ٣ ص ٨٥

ومثل ذلك حديث : « أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة .... » الحديث قال — بعد أن أورد تخريج المصنف له : [1] وظاهر صنيع المصنف أن ذا مما لم يخرجه أحد من الستة ، وإلا لما عدل عنه على القانون المعروف عندهم ، وهو ذهول ، فقد رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه عن أبى هريرة مع تغيير يسير ، ثم روى لفظ الترمذى .

وبعد : فإن الإمام المناوى بما قدم من جهد فى شرح أحاديث الجامع الصغير هو — على ما نعلم — مما لم يقم بمثله أحد فى هــذا المضمار ، فقد خدم الأحاديث الواردة فيه شرحا وتخريجا وتقويما بما نقله عن العلماء ، وما أضافه إلى ذلك من رأيه ، حتى أضحى كتابه « فيض القدير » خير ما رأيناه شرحا لأحاديث الجامع الصغير .

---

(١) فيض القدير ج ٣ ص ٨٧

كتب مشكل الآثار
أو
تأويل مختلف الحديث

وفى الفرق بين التأويل والتفسير قال أبو عبيد وطائفة : هما بمعنى ، وقال الراغب : إن التفسير أعم من التأويل ، وأكثر استعماله فى الألفاظ ومفرداتها ، وأكثر استعمال التأويل فى المعانى والجمل ، وأكثر مايستعمل فى الكتب الإلهية ، وقال غيره : التفسير بيان لفظ لايحتمل إلا وجها واحدا ، والتأويل توجيه لفظ يتجه إلى معان مختلفة إلى واحد منها بما ظهر من الأدلة .

هذا بعض مانقله صاحب كشف الظنون[١] خلاصة لما أورده أبو الخير فى مقدمة علم التفسير .

ثم قال : وقد ذكر فى فروع علم الحديث علم تأويل أقوال النبى صلى الله عليه وسلم وقال : هذا علم معلوم موضوعه ، وبين نفعه ، وظاهر غايته وغرضه ، ثم ذكر عددا من المؤلفين فى هذا العلم .

وأورد صاحب الرسالة المستطرفة عددا[٢] من هذه الكتب وأسماء المؤلفين فى هذا العلم الذى سماه اختلاف الحديث ، أو مشكل الحديث ، أو تأويل مختلف الحديث ، أو مناقضة الأحاديث وبيان محامل صحيحها .

وهذا النوع من علوم الحديث ضرورى لكل عالم بالسنة ، فبمعرفته يندفع مايبدو من تناقض بين الأحاديث النبوية ، ويطمئن المكلف إلى ما يرد فيها من أمور الدين .

وأشهر المؤلفين فى هذا النوع من السنة فيما أورده صاحب الرسالة المستطرفة وما أورده صاحب كشف الظنون وكتاب إيضاح المكنون ما ذكرناه هنا مرتبا بحسب سنى الوفاة للمؤلفين ، وما عرفناه من أسماء كتبهم على النحو التالى :

١ ــ اختلاف الحديث للإمام الشافعى أبى عبد الله محمد بن إدريس الشافعى المطلبى المتوفى سنة أربع ومائتين[٣] وهو من رواية الربيع بن سليمان المرادى عنه ، وهو مطبوع على هامش الجزء السابع من كتاب الأم .

٢ ــ مشكل الحديث للإمام أبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى ، المتوفى سنة ست وسبعين ومائتين[٤] وذكر صاحب كشف الظنون كتابه باسم تأويل مختلف الحديث[٥] .

٣ ــ كتاب أبى يحيى زكريا بن يحيى الساجى البصرى الحافظ ، المتوفى سنة سبع وثلاثمائة[٦] .

---

(١) كشف الظنون ج ١ ص ٣٣٤
(٢) الرسالة المستطرفة ص ١١٨
(٣) شذرات الذهب ج ٢ ص ٩
(٤) شذرات الذهب ج ٢ ص ١٦٩
(٥) كشف الظنون ج ١ ص ٣٣٥
(٦) شذرات الذهب ج ٢ ص ٢٥٠

٤ — كتاب محمد بن جرير الطبرى أبوجعفر ، المتوفى سنة عشر وثلاثمائة[١] .

٥ — مشكل الآثار ، لأبى جعفر الطحاوى أحمد بن محمد بن سلامة الأزدى ، المتوفى سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة.[٢]

٦ — تأويل الأحاديث المشكلات الواردة فى الصفات ،لأبى الحسن على بن مهدى الكسروى الأصفهانى ثم البغدادى الشافعى، المتوفى سنة ثلاثين وثلاثمائة[٣] .

٧ — تأويلات أهل السنة ،لأبى منصور محمد بن محمد الماتريدى الحنفى المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة .

٨ — مشكل الآثار ،لأبى بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهانى الواعظ المتكلم، المتوفى سنة ست وأربعمائة .[٤]

٩ — تأويل متشابه الأخبار ، لأبى منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادى ، المتوفى سنة تسع وعشرين وأربعمائة .

١٠ — التحقيق فى أحاديث الخلاف ، لأبى الفرج بن الجوزى ، المتوفى سنة سبع وتسعين وخمسمائة[٥] .

هذا أهم ماعرفناه من كتب تأويل مختلف الحديث ومؤلفها ، وقد أورد الدكتور أبو زهو فى كتابه[٦] قوله: وقد كان إمام الأئمة ابن خزيمة[٧] من أحسن الناس كلاما فى هذا النوع من فنون الحديث حتى روى عنه أنه قال : لا أعرف حديثين متضادين ، فمن كان عنده فليأتنى به أؤلف بينهما ؛

ولم نجد بين علماء الحديث فى مصرفى الفترة التى اخترناها للدراسة من ألف فى هذا النوع من السنة تأليفاً خاصا به لكى نقدم للقارئ دراسة له .

ولكنا نعود فنقول — ما سبق أن ذكرناه فى تقدمنا لهذا الفصل — إن كتب الشروح الحديثية — وأغلبها لمصريين — قد حفلت بالكثير من هذه الدراسة التى يعمد إليها المؤلفون أثناء شرحهم للأحاديث المشكلة، توفيقا بينها وبين مايبدو فى غيرها من تعارض،وإنهم ليفيضون فى هذا كثيرا، كما نلمسه فى فتح البارى وعمدة القارى وغيرهما من كتب الشروح ، كما يفيضون فى شرح مفرداتها وبيان غريبها ، حتى تصل السنة إلى الدارسين واضحة الألفاظ ، مستقيمة المعانى، لا تعلق بها شبهة ، ولا تشوبها شائبة تحول دون الانتفاع بها ما استقامت النية ، وصلحت الطوية .

ولعل ذلك كان السبب فى أن المحدثين فى مصر لم يهتموا بالتأليف استقلالا فى الغريب ومشكل الحديث ، بقدر ما كانوا يهتمون بالتأليف فى الشروح الحديثية ، فقد أعطوها من العناية ما جعلها تجمع إلى ما تناولته من شرح الحديث وتخريجه وغير ذلك — توضيحا للغريب وحلا للمشكلات ، وفى جمع هذا بذاك إبراز لمعالم الصورة ، وإيضاح للمراد من السنة النبوية المطهرة .

(١) شذرات الذهب ج ٢ ص ٢٦٠
(٢) شذرات الذهب ج ٢ ص ٢٨٨
(٣) إيضاح المكنون ج ٣ ص ٢٢٠
(٤) إيضاح المكنون ج ٤ ص ٤٨٩
(٥) شذرات الذهب ج ٤ ص ٣٢٩
(٦) الحديث والمحدثون ص ٤٧٢
(٧) المتوفى سنة إحدى عشرة وثلاثمائة .

الفصل السادس

كُتُب أُصُول الحَدِيث

- مقدمة ابن الصلاح .
- التقييد والايضاح للعراقى .
- ألفية الحديث للعراقى .
- فتح المغيث للسخاوى .
- نخبة الفكر وشرحها لابن حجر .
- تدريب الراوى للسيوطى .

كتب أصول الحديث

تمهيد :

علم أصول الحديث هو العلم الذى يعرف به صفات الحديث من قبول ورد وصحة وضعف وما إلى ذلك ، ويسمى علوم الحديث — أى العلوم والمعارف التى يمكن الحكم بها على صفة الحديث كما بينا ، كما أنه يسمى علم مصطلح الحديث — أى العلم الذى تعرف به الاصطلاحات التى تبين كل نوع من أنواع الحديث ، من صحة وحسن وضعف ، وغرابة وعزة وشهرة ، وشذوذ ونكارة وما إلى ذلك ، مما تتميز به أنواع الحديث بعضها على بعض .

وقد توسع علماء الحديث فى هـذا العلم حتى نقل عن ابن الملقن أن أنواعه تزيد على المائتين وبلغ أبو حاتم فى تقسيم الضعيف منه خمسين قسما إلا واحدا(١) .

وقد تناوله القاسمى فى كتابه قواعد التحديث(٢) فقال : اعلم أن أئمة المصطلح سردوا فى مؤلفاتهم من أنواعه ما أمكن تقريبه ، وجملة ما ذكره النووى والسيوطى فى التدريب خمسة وستون نوعا ، وقال : ليس ذلك بآخر الممكن فى ذلك ، فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى .

وقد رجعنا إلى السيوطى فى مقدمة كتابه التدريب (٣) ، فوجدناه يذكر فى الفائدة الرابعة أن علوم الحديث كثيرة لا تعد، قال الحازمى فى كتاب العجالة: علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تبلغ مائة ، كل نوع منها علم مستقل ، لو أنفق الطالب فيه عمره لمـا أدرك نهايته وقد ذكر ابن الصلاح منها — وتبعه المصنف — (يريد النووى فى التقريب) خمسة وستين ، قال : وليس ذلك بآخر الممكن فى ذلك ، فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى .

قال الحازمى : أحوال رواة الحديث وصفاتهم ، وأحوال متون الحديث وصفاتها ، وما من حالة منها ولا صفة إلا وهى بصدد أن تفرد بالذكر فإذا هى نوع على حياله .

قال شيخ الإسلام (ابن حجر) . وقد أخل بأنواع مستعملة عند أهل الحديث ، منها القوى والجيد والمعروف والمحفوظ والثابت والصالح ، ومنها فى صفات الرواة أشياء كثيرة ، كمن اتفق اسم شيخه والراوى عنه ، وكمن اتفق اسمه واسم شيخه وشيخ شيخه ، أو اسمه واسم أبيه وجده . . . إلى آخر ما نقله السيوطى فى هذا المقام مما ليس فى جوهر موضوعنا .

---

(١) بتصرف عن مقدمة كتاب التدريب للأستاذ الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف ج ١ ص ٥

(٢) قواعد التحديث ص ٧٩

(٣) تدريب الراوى ج ١ ص ٥١

ومقصودنا بالدراسة فى هذا التمهيد بيان أن علم الحديث—منذ دون من عهد الخليفةالعادل عمربن عبد العزيز ،ثم اطرد التدوين فيه فى جميع البقاع الإسلامية—لم يقتصر المدونون على إيراد الأحاديث مجردة من غمز ما يستحق الغمز منها ، وتناول علل بعضها ، ونقد بعض رواتها .

وقد وجد فى بعض هذه المدونات دراسات طويلة تتعلق بالإسناد ونقد الرواة وبيان الضعفاء كما فى صحيح مسلم ، فقد تقـدم مؤلفه فيه بين يدى روايته للحديث بمقدمة طويلة تتعلق بتقسيم الأخبار النبوية ، وبيان أحوال بعض الرواة ، وتوجيه الاتهام إلى عدد منهم ، مع بيان تفاوتهم فى الضعف والنكارة ، كما تناول موضوع اللقى والمعاصرة، ومناقشة من يشترطهما فى اعتبار الحديث متصلا ، وما إلى ذلك من مسائل المصطلح .

وكذلك صنع الترمذى فى جامعه ، فقد وضع فى آخره بحثا واسعا فى بيان علل الحديث ، وكثير من كتب الجوامع والسنن والمسانيد عرضت لتناول بعض الرواة، وأعلت ببعضهم بعض الأحاديث وكان من ذلك مادة لما وضع بعد من علوم المصطلح .

قال الأستاذ الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف فى مقدمته للتدريب وهو يتحدث عما جمع من السنة النبوية فى مختلف البلدان بكيفيات وصور مختلفة[1] :

ووجد فى بعض هذه المصنفات حكم على بعض الأحاديث،وقول فى علل المعلول (المعل)[2] ونقد لبعض الرواة ، وجمع فى تلك المصنفات أقوال العلماء فى الإسناد ، كما جمع ما بها من اصطلاحات المتقدمين فيما يتعلق بالأسانيد والمتون ، ولما ظهر من الرواة صفات وأحوال لها مدخل فى التعديل والتجريح اتسع النظر فيها وتتابعت الأفكار ، وانتحى العلماء الفرز والاختيار ،فتعمق البحث ، وامتاز الصحيح من السقيم فى الحديث ، وألفت فى أنواع علومه مؤلفات ، بعضها فى أحوال الإسناد ، وبعضها فى الرجال ، وهو كتب التاريخ ، والطبقات والوفيات ، ومعرفة الوحدان ، وما إلى ذلك .

وابتدأ ذلك التدوين فى أبواب وبعض أنواع منه أثناء المائة الثالثة ، فلما كانت المائة الرابعة واستقرت الاصطلاحات ألف القاضى أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزى من علما أهل السنة ، المتوفى عام ستين وثلاثمائة للهجرة ، فجمع فى ذلك العلم كثيرا .

وهنا نستطيع أن نرجع إلى نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر وشرحها للحافظ ابن حجر العسقلانى المتوفى عام اثنين وخمسين وثمانمائة للهجرة إذ يقول فى صدر كتابه[3] :

---

(١) تدريب الراوى ج ١ ص ٤

(٢) المعل أصح هنا من المعلل والمعلول لما سيجىء فى الاعتراض الثالث تحت عنوان التقييد والإيضاح .

(٣) شرح النخبة ص ٢

أما بعد، فإن التصانيف فى اصطلاح أهل الحديث قد كثرت فى القديم والحديث، فمن أول من ألف فى ذلك القاضى أبو محمد الرامهرمزى فى كتابه: المحدث الفاصل بين الراوى والواعى، لكنه لم يستوعب، والحاكم أبو عبد الله النيسابورى، المتوفى عام خمس وأربعمائة، لكنه لم يهذب ولم يرتب، وتلاه أبو نعيم[1] الأصبهانى فعمل على كتابه مستخرجا[2] وأبقى أشياء للمتعقب، ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر[3] البغدادى فصنف فى قوانين الرواية كتابا سماه الكفاية، وفى آدابها كتابا سماه: الجامع لآداب الشيخ والسامع، وقل فن من فنونه إلا وصنف فيه كتابا مفردا، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة: كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه، ثم جاء من بعدهم بعض من تأخر عن الخطيب، فأخذ من هـذا العـلم بنصيب، فجمع القاضى عياض[4] كتابا لطيفا سماه الإلماع، وأبو حمص الميانجى[5] جزءا سماه مالا يسع المحدث جهله.

ثم جاء من بعد هؤلاء الحافظ الفقيه تقى الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح[6] عبد الرحمن الشهرزورى نزيل دمشق فجمع كتابه المشهور بمقدمة ابن الصلاح، فهذب فنونه، وأملاه شيئا بعد شىء، فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب، واعتنى بتصانيف الخطيب المفرقة فجمع شتات مقاصدها، وضم إليها من غيرها نخب فوائدها، فاجتمع فى كتابه ما تفرق فى غيره، فلهذا عكف الناس عليه وساروا بسيره، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعارض له ومنتصر. . أهـ

وهذا الكتاب (مقدمة ابن الصلاح) هو الذى نقل السيوطى أنه جمع فيه خمسة وستين نوعا ثم اختصره النووى فى كتابيه: التيسير والتقريب.

وقد ذكر الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف فى مقدمته للتدريب ما يبين هذا الإيجاز الوارد فى عبارة ابن حجر[7] فقال: إن للزين العراقى المتوفى عام ست وثمانمائة، والبدر الزركشى المتوفى عام أربع وتسعين وسبعمائة، والحافظ ابن حجر العسقلانى المتوفى عام اثنين وخمسين وثمانمائة عليه نكتاً جيدة، ونكت العراقى تسمى التقييد والإيضاح لمـا أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح، ونكت العسقلانى تسمى الإيضاح عن نكت ابن الصلاح.

---

(١) هو امام الحافظ أبو نعيم الأصبهانى أحمد بن عبد الله بن أحمد الصوفى الأحول الشافعى المتوفى سنة ٤٣٠ هـ.

(٢) مستخرجا – بكسر الراء – بمعنى مستدرك.

(٣) هو الإمام أبو بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب البغدادى المتوفى سنة ٤٦٣ هـ.

(٤) هو الإمام أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبى السبتى المالكى صاحب الشفاء المتوفى سنة ٥٤٤هـ.

(٥) هو أبو حفص عمر بن عبد المجيد الميانجى المتوفى سنة ٥٨٠ هـ.

(٦) هو الإمام تقى الدين بن الصلاح الحافظ شيخ الإسلام أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن موسى الكردى الشهرزورى الموصلى الشافعى المتوفى سنة ٦٤٣ هـ.

(٧) ص ٧ ج ١ تدريب الراوى.

وقد اختصره مع التهذيب والزيادات الحافظ البلقيني المتوفى عام خمس وثمانمائة، وسماه: محاسن الاصطلاح، واختصره النووى فى كتابه الإرشاد، ثم اختصره فى: التقريب، وهو الذى شرحه السيوطى فى كتابنا هذا: تدريب الراوى، كما شرحه الزين العراقى والسخاوى، وشرحه برهان الدين القباقبى الحلبى، ثم المقدسى المتوفى عام واحد وخمسين وثمانمائة . . .

ثم أورد الدكتور عبد الوهاب أسماء بعض الناظمين والشارحين فقال: إن للزين العراقى منظومة لمقدمة ابن الصلاح، وقد زاد عليه فى ألفيته نظم الدرر فى علوم الأثر، وشرحها شرحين مطول ومختصر، والمختصر هو المطبوع باسم فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، وعلى هذا الشرح حاشية لبرهان الدين مر بن إبراهيم البقاعى المتوفى عام خمس وثمانين وثمانمائة بلغ بها نصفه وتسمى: النكت الوفية بما فى شرح الألفية، وحاشية لقاسم بن قطلوبغا المتوفى عام تسع وسبعين وثمانمائة، وشرحها السخاوى المتوفى عام اثنين وتسعمائة فى فتح المغيث فى شرح ألفية الحديث، والشيخ زكريا الأنصارى المتوفى عام ثمان وعشرين وتسعمائة فى: فتح الباقى فى شرح ألفية العراقى، وعلى هذا الشرح حاشية لعلى بن أحمد العدوى.

ثم ذكر كتبا عديدة شرحت ألفية العراقى، وأورد من الكتب المؤلفة فى هذا الفن مختصرا لتقى الدين محمد بن على بن دقيق العيد المتوفى عام اثنين وسبعمائة يسمى (الاقتراح)، و(الخلاصة فى أصول الحديث) لشرف الدين حسن بن محمد الطيبى المتوفى سنة ست عشرة وثمانمائة، والمختصر المنسوب إلى الشريف الجرجانى، وعليه شرح جيد لمحمد بن عبد الحى اللكنوى المتوفى عام أربع وثلاثمائة وألف يسمى: ظفر الأمانى، ومن ذلك: خلاصة الفكر فى شرح المختصر كلاهما لعبد الله بن محمد الشنشورى الفرضى المتوفى عام تسع وتسعين وتسعمائة.

ومن أنفع الكتب المختصرة نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر للحافظ ابن حجر، وقد شرحها فى نزهة النظر، وعلى شرحها حاشية للقانى، ثم أورد لهذا الكتاب شروحا كثيرة وبعض منظومات عليه، ثم ذكر أن من هذه المؤلفات (القصيدة الغرامية) لأبى العباس شهاب الدين أحمد ابن فرح الأشبيلى المتوفى عام تسع وتسعين وستمائة، وشرحها ابن قطلوبغا والبدر بن جماعة فى: زوال الترح بشرح منظومة ابن فرح، ومن ذلك: المنظومة البيقونية لعمر بن محمد بن فتوح البيقونى الدمشقى، وذكر لها عدة شروح ثم قال: إن جمال الدين القاسمى المتوفى عام اثنين وثلاثين وثلاثمائة وألف كتاب: قواعد التحديث، جمع فيه فوائد[1]، ومن ذلك (التذكرة) لسراج الدين بن الملقن المتوفى عام ثلاث وتسعين وثمانمائة، والروض المكلل والورد المعلل للسيوطى، ومن الكتب الجامعة المحررة كتاب: تنقيح الأنظار لمحمد بن إبراهيم المعروف بابن الوزير الزيدى

---

(١) يبدو أن هذا الكتاب لم يكن فى دراسته يجرى على منهج علماء المصطلح وأكثره فوائد حديثية غير متداولة فى هذه الكتب استفادها من مطالعته فى كتب فحول العلماء ولذلك لم توصف بأكثر من أنها (فوائد).

المتوفى عام أربعين وثمانمائة ، وشرحه لمحمد بن إسماعيل المعروف بالأمير الصنعانى ، صاحب سبل السلام ، المتوفى عام اثنين وثمانين ومائة وألف ،والمسمى : توضيح الأفكار، ذكر فيه مسائل أصولية ومسائل استطرادية .

ولا يزال العلماء يتابعون المؤلفات والتأليف فى هذا الفن اعتناء بشأنه وتقديرا لمكانته ، وقد كان لقسم الحديث بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر إسهام كريم بين، بما يؤلفه المتخصصون فى مسائل مهمة منه ببحوثهم ورسائلهم التى يتقدمون بها لنيل الدرجات العلمية ، وفيها صورة واضحة لما تربى لديهم من ملكة حديثية قوية ، استطاعوا بها أن يوغلوا فى التحقيق والبحث ، وأن يظهروا شخصيات قوية تعتز بها السنة ، ويفاخر بها الأزهر بأنه قام بدوره ، وأدى ما عليه حيال السنة النبوية ، فمنها ما هو بيان للحديث والمحدثين ، ومنها ما هو دفاع عن السنة وتطهير لها من أرجاف المرجفين ، ومنها ما هو رد على المستشرقين وأذنابهم أولئك الذين يريدون تقويض الدين من أساسه بهدم نقلته عن النبى صلى الله عليه وسلم من الصحابة — وذلك مثل كتاب « أبى هريرة فى الميزان » و « دفاع عن السنة » ومنها ما هو فى أصحاب الكتب الستة، ومنها ما هو تصوير لواحد من أصحابها مثل «البخارى محدثا وفقيها» ، وكتاب «أصول الحديث النبوى» .

ولا غرو فقد تخرج هؤلاء على يد أساتذة فحول فى العــلم، وردوا مناهلهم العذبة ، فأدوا بما استمعوا من تحقيقاتهم وتوجيهاتهم، وانتفعوا بما دونوا لهم فى مؤلفاتهم مثل كتاب: «المختصر فى الرواة وعلوم الأثر» وكتاب «المنهج الحديث» بقسميه فى الروايةوالرواة،وكتاب «غيث المستغيث» فى علم مصطلح الحديث،وذلك عدا ما يقوم به هؤلاء الأساتذة من إخراج الكتب الحديثية العظيمة، والسهر على تحريرها وتنقيتها وتحقيقها، جزاهم الله عن السنة والإسلام خيراً، وأدامالنفع بهم مطردا ، إنه سميع مجيب .

التقييد والايضاح
فى شرح مقدمة ابن الصلاح
للحافظ زين الدين العراقى المتوفى سنة ٨٠٦ هـ

تمهـيد :

مقدمة ابن الصلاح هو الكتاب المبارك الذى تدور حوله مجموعة الكتب التى بقيت فى هذا الفن، وصرنا نتدارسها ونأخذ عنها معارف علوم الحديث .

ومؤلفه هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام تقى الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن موسى الكردى المعروف بابن الصلاح ، ذكره ابن العماد فى شذراته (١) فقال : إنه برع فى مذهب الشافعى وأصوله ، وفى الحديث وعلومه ، ونقل عن ابن خلكان أنه كان أحد فضلاء عصره فى التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال ، ومايتعلق بعلم الحديث واللغة ، وذكر أنه سـافر إلى خراسان وأقام بها زمنا ، وحصّل علم الحديث هناك ، ثم رجع إلى الشام وتولى المدرسة النظامية بالقدس الشريف ، ثم انتقل إلى دمشق وبقى بها حتى بنى الأشرف دار الحديث ، ففوض تدريسها إليه ، وكان من العلم والدين على قدم عظيم ، ولم يزل جاريا على السداد والصلاح حتى توفى فى الخامس والعشرين من ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين وستمائة للهجرة .

وذكر من تصانيفه مشكل الوسيط ، وكتاب الفتاوى ، وعلوم الحديث (وهو هذا الكتاب) وغيرها من الكتب .

مقـدمة ابن الصلاح :

وكتابه علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح يعتبر هو الأصل والمرجع لمن جاء بعده ، وقد نسق فيه أنواع علوم الحديث وجمعها فى خمسة وستين نوعا أشرنا إليها فى غير هذا الموضع .

وقد وضع فهرسا بهذه الأنواع فى مقدمة الكتاب، وقال: إنه ليس بآخر الممكن فى ذلك، فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى، إذ لا تحصى أحوال رواة الحديث وصفاتهم ، ولا أحوال متون الحديث وصفاتها .

وهـو يذكر فى خطبته الباعث له على التأليف فيقول ما خلاصته ؛ إن علوم الحديث فى عصره انقرضت حتى اكتفى الناس بكتابة الحديث عطلا ،وطرحوا علومه التى بها جل قدره ، فحين كان الباحث عن مشكله لايلقى له كاشفا ،والسائل عن علمه لا يلقى به عارفا — منّ الله سبحانه

---

(١) شذرات الذهب ج ٥ ص ٢٢١

يجمع كتاب تعرف به أنواع علم الحديث ، وأنه أوضح أصوله ، وشرح قواعده ، وجمع شتاته ، وقنص شوارده .

وقد وصف شيخ الإسلام ابن حجر هذا الكتاب فى نخبته [1] بأنه جاء بعد التآليف العديدة والمصنفات الكثيرة فى هذا الفن ، فهذب فنونه ، وأملاه شيئا فشيئا ، فلم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب ، وأنه اعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة ، فجمع شتات مقاصدها ، وضم إليها من غيرها نخب فوائدها ، فاجتمع فى كتابه ما تفرق فى غيره ، فلهذا عكف الناس عليه وساروا بسيره . . . الخ .

وهذا وصف إمام درس ونقب ، وأحاط معرفة بكنه ما يقول ، وإن كان الشيخ ابن الصلاح لم يسمح لنا بهذا التصريح المريح ، المفيد فائدة كبرى لمتتبع الفن الذى يحاول معرفة تطوره وكيف كان التأليف فيه .

ومهما يكن فقد فهرس ابن الصلاح أنواعه الخمسة والستين بما نذكره فى غير هذا الموضع عند الحديث عن التقريب الذى اختصر النووى فيه مختصره الإرشاد .

التقييد والايضاح :

وجاء الإمام العراقى ، وهو الحافظ أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين الذى تقدمت ترجمته عند دراسة كتابه تقريب الأسانيد وشرحه المسمى بطرح التثريب من بين كتب الأحكام فى الحديث .

وهو إمام ضليع فى علوم الحديث ضلاعة يعرفها كل من زاول هذا الشأن وعرف رجاله ، فأراد أن يضع على مقدمة ابن الصلاح نكتا لم تكن شرحا كسائر الشروح التى يفرغ فيها المؤلف كل مافى جعبته ، ويطرح بها كل ما فى حقيبته ، وإنما هى مجرد نكت فى أمور رأى وجوب التنبيه عليها ، وذلك حتى لا يشغل القارئ عن فحص هذا الكتاب القيم ، والعكوف على دراسة ما فيه من معارف جليلة .

وقد أورد فى مقدمة هذه النكت ما يدل على عظيم تقديره لذلك الكتاب ، وعن منهجه اللطيف القيم فيما أسماه تعليقا عليه إذ يقول : إن أحسن ما صنف أهل الحديث فى معرفة الاصطلاح كتاب علوم الحديث لابن الصلاح ، جمع فيه غرر الفوائد فأوعى ، ودعا له زمر الشوارد فأجابت طوعا .

وهذه شهادة إمام جليل فى الفن تزيد من قيمة الكتاب ، وتعلن برفعة المؤلف فوق ما عرف له من مكانة .

---

(١) نخبة الفكر ص ٢

ثم قال فى سبب تأليفه : إلا أن فيه غير موضع قد خولف فيه ، وأماكن أخر تحتاج إلى تقييد وتنبيه ، فأردت أن أجمع عليه نكتا تقيد مطلقه ، وتفتح مغلقه ، وقد أورد عليه غير واحد من المتأخرين إيرادات ليست صحيحة ، فأردت أن أذكرها ، وأبين تصويب كلام الشيخ وترجيحه لئلا يتعلق بها من لا يعرف مصطلحات القوم ، وينفق من مزجى البضاعات مالا يصلح للسوم[1] .

ثم ذكر أن الشيخ الإمام علاء الدين مغلطاى أوقفه على شىء جمعه عليه سماه إصلاح ابن الصلاح ، وقرأ من لفظه موضعا منه ، وأنه لم ير الكتاب المذكور بعد ذلك ، وفى ذلك من اعتداد المؤلف بنفسه ما يشعر بأنه لم يعتمد فى شىء مما كتب على غيره ، ولهذا يقول بعد ذلك : إن هناك جماعة قد اختصروا هذا الكتاب وتعقبوه عليه فى مواضع منه ، ثم أشعرنا بقوة شخصيته فقال أيضا . فحيث كان الاعتراض غير صحيح ولا مقبول ، ذكرته بصيغة اعترض على البناء للمفعول .

ثم ذكر — بعد ذلك — إجازته لكتاب ابن الصلاح .

وبعد : فإن هذه الكلمات المحدودة من الإمام الحافظ العراقى أفادت أن نكته تدور فى الأعم الأغلب — على ناحيتين :

الناحية الأولى — ويبدو أنها المهمة — بيان ما خولف فيه الشيخ ، وما اعترض به عليه ، مع تحقيق ما يراه الإمام العراقى حقا ، سواء أكان للشيخ أو عليه .

الناحية الثانية — إيضاح ما عسى أن يكون فى المقدمة من إبهام أو غموض ، أو تفصيل بعض ما يحتاج إلى بسط وتفصيل ، وإن ذكر غير ذلك فإنما يذكره لا على أنه الباعث الرئيسى له لشرح هذا الكتاب ، بل ليسوق فيه فوائد استطرادية تفيد دارس السنة ، وتبرهن على قوة اضطلاعه بمختلف العلوم .

ولنذكر على سبيل المثال بعض ما أورده من اعتراض وما دفعه به :

١ — قال ابن الصلاح : اعلم — علمك الله وإياى — أن الحديث عند أهله ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف[2] ، فقال العراقى : اعترض عليه بأمرين : أحدهما أن فى الترمذى مرفوعا : «إذا دعا أحدكم فليبدأ بنفسه» فكان الأولى أن يقول علمنا الله وإياك ، وأجاب عن هذا الاعتراض بأن الحديث ليس هكذا ، وهو حديث أبى ابن كعب : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا ذكر أحدا فدعا له بدأ بنفسه» أخرجه الترمذى وقال حسن غريب صحيح ورواه أبوداود بلفظ : « كان إذا دعابدأبنفسه وقال : رحمة الله علينا وعلى موسى » الحديث ، ورواه النسائى

---

(١) ص ١١ و ١٢ من كتاب التقييد والإيضاح .

(٢) التقييد والإيضاح ص ١٨

فى سننه الكبرى،وهو عند مسلم وليس فيه ما ذكره المعترض من أن كل داع يبدأ بنفسه ، وإنما هو من فعله صلى الله عليه وسلم لا من قوله ، وإذا كان كذلك فهو مقيد بذكره صلى الله عليه وسلم نبيا من الأنبياء كما ثبت فى صحيح مسلم فى حديث أبى الطويل ، وفيه قال : « وكان إذا ذكر أحدا من الأنبياء بدأ بنفسه : رحمة الله علينا وعلى أخى » فأما دعاؤه لغير الأنبياء فلم ينقل أنه كان يبدأ بنفسه ، وذكر حديث ابن عباس: « يرحم الله أم إسماعيل . . . . . » الخ وحديث الصحيحين أنه سمع رجلا يقرأ فى سورة بالليل فقال « يرحمه الله » وشاهدا آخر ، ثم قال : فظهر أن بدءه بنفسه فى الدعاء كان فيما إذا ذكر نبيا من الأنبياء، على أنه أحيانا كان لا يذكر نفسه كقوله: « يرحم الله لوطا » وقوله : « يرحم الله موسى » .

وإلى هذا الحد سكت العراقى ولم يذكر النتيجة، وواضح أنها تصويب لابن الصلاح فى مسلكه وأنه لم يخالف السنة .

والاعتراض الثانى : ما نقله من كون الحديث ينقسم إلى هذه الأقسام الثلاثة ليس بجيد ، فإن بعضهم يقسمه إلى قسمين فقط : صحيح وضعيف، وسيأتى للمصنف النص على أن من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن ، وهو الظاهر من كلام الحاكم ، فكان ينبغى الاحتراز عن هذا الخلاف هنا ، والجواب : [1] أن ما نقله المصنف عن أهل الحديث قد نقله عنهم الخطابى صراحة فى خطبة معالم السنن — وساق عبارة الخطابى — ثم قال : ولم أر من سبق الخطابى إلى هذا التقسيم ، وإن كان فى كلام المتقدمين ذكر الحسن، ولكن الخطابى نقل التقسيم عن أهل الحديث وهو إمام ثقة ، فتبعه المصنف على ذلك هنا ، ثم حكى الخلاف فى الموضوع الذى ذكره فلم يهمل حكاية الخلاف .

٢ — ذكر ابن الصلاح فى المرسل صورة قال : إنه لا خلاف فيها بين العلماء ، وهى حديث التابعى الكبير الذى لقى جماعة من الصحابة . ه . الخ ، ومثل لهذا التابعى بعبيد الله بن عدى بن الخيار ، فاعترض عليه بأن عبيد الله بن عدى ذكر فى جملة الصحابة فليس من التابعين[2] .

ورد ذلك الحافظ العراقى بأن الاعتراض ليس بصحيح ، وبرهن على ذلك بأنهم إنما ذكروه جريا على قاعدتهم فى ذكر من عاصر النبى صلى الله عليه وسلم، لأن عبيد الله ولد فى حياة النبى صلى الله عليه وسلم، ولم ينقل أنه رأى النبى صلى الله عليه وسلم ، وضرب لذلك بعض الأمثلة ثم قال : إن عبيد الله بن عدى روى عن عمر وعثمان وعلى فى آخرين .

٣ — قال ابن الصلاح فى الحديث المعلل : ويسميه أهل الحديث المعلول ، وذلك منهم ومن الفقهاء فى قولهم فى باب القياس: العلة والمعلول مرذول عند أهل العربية واللغة[3] .

---

(١) التقييد والإيضاح ص ١٩ (٢) التقييد والإيضاح ص ٧٠ وما بعدها .

(٣) التقييد والإيضاح ص ١١٥ ومابعدها .

فقال العراقى : تبعه على ذلك الشيخ محيي الدين النووى فقال فى مختصره : إنه لحن ، واعترض عليه بأنه قد حكاه جماعة من أهل اللغة منهم قطرب فيما حكاه الخليلى والجوهرى فى الصحاح والمطرزى فى المغرب . . . اهـ، والجواب عن المصنف : إنه لا شك فى أنه ضعيف وإن حكاه بعض من صنف فى الأفعال كابن القوطية ، وقد أنكره غير واحد من أهل اللغة كابن سيدة والحريرى، ثم ذكر عبارة المحكم التى تدل على أن ابن سيدة ليس على ثقة من قولهم: المعلول، وأن المعروف : معل ثم قال : أنكره الحريرى أيضا فى درة الغواص ، واستحسن أخيرا أن يقال : معل بلام واحدة لا معلل ، فإن الذى بلامين يستعمله أهل اللغة بمعنى ألهاه بالشيء وشغله به من تعليل الصبى بالطعام . . وأطال فى ذلك ثم قال : إن التعبير بالمعلول موجود فى كلام كثير من أهل الحديث وساق لذلك أمثلة .

٤ — قال ابن الصلاح فى المعضل : وذكر أبو نصر السجزى الحافظ قول الراوى بلغنى نحو قول مالك : بلغنى عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « للمملوك طعامه وكسوته . . . » الحديث ، وقال السجزى : أصحاب الحديث يسمونه المعضل ، [1] فقال العراقى : وقد استشكل كون هذا الحديث معضلا لجواز أن يكون الساقط بين مالك وأبى هريرة واحدا ، فقد سمع مالك عن جماعة من أصحاب أبى هريرة ، كسعيد المقبرى ، ونعيم المجمر ومحمد بن المنكدر ، فلم جعله معضلا ؟ .

وأجاب العراقى بأن مالكا قد وصل هذا الحديث خارج الموطأ ، فرواه عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبى هريرة ، فقد عرفنا سقوط اثنين منه ، فلهذا سموه معضلا .

٥ — قال ابن الصلاح فى الشاذ : إن ما حكم عليه الشافعى بالشذوذ — يريد ابن الصلاح النقل عن الشافعى أن الشاذ أن يروى الثقة حديثاً يخالف به غيره ؟ — فلا إشكال فى أنه شاذ غير مقبول ، وأما ما حكيناه عن غيره (أى من أن الشاذ ماليس له إلا إسناد واحد . . . الخ) فيشكل بما ينفرد به العدل الحافظ الضابط كحديث : إنما الأعمال بالنيات . . الخ [2] .

وقال العراقى : وقد اعترض عليه بأمرين : أحدهما : أن الخليلى والحاكم إنما ذكرا تفرد الثقة فلا يرد عليهما تفرد الحافظ لما بينهما من الفرقان ، الثانى : أن حديث النية لم ينفرد به عمر بل رواه أبو سعيد الخدرى وغيره كما ذكره الدارقطنى وغيره .

قال العراقى : والجواب عن الأول أن الحاكم ذكر تفرد مطلق الثقة ، والخليلى إنما ذكر مطلق الراوى ، فيرد على إطلاقهما تفرد العدل الحافظ . . وأطال فى ذلك ، ثم ذكر ما يفيد

---

(١) التقييد والإيضاح ص ٨٢ ومابعدها .
(٢) التقييد والإيضاح ص ١٠٠ ومابعدها .

الجواب عن الثانى ، وهو أن حديث عمر وإن كان قد ورد فى المستخرج من أحاديث الناس لعبدالرحمن ابن منده أنه رواه سبعة عشر من الصحابة ، وأنه رواه عن عمر غير علقمة ، وعن علقمة غير محمد ابن إبراهيم . . فإن الصحيح ماقاله الحافظ أبو بكر البزار فى مسنده بعد تخريجه : لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من حديث عمر ، ولا عن عمر إلا من حديث علقمة ، ولا عن علقمة إلا من حديث محمد بن إبراهيم ، ولا عن محمد بن إبراهيم إلا من حديث يحيي بن سعيد .

وبهذا يثبت أنه شاذ بالمعنى الثانى ، ويصح الاعتراض به على من اعتبر الشذوذ منافياً للصحة بالمعنى الثانى .

ونذكر على سبيل المثال بعض ما ردّه الحافظ العراقى على ابن الصلاح وخطأه فيه :

١ — أن ابن الصلاح ذكر فى المرسل من الصور المختلف فيها إذا انقطع الإسناد قبل الوصول إلى التابعى فكان فيه رواية راو لم يسمع من المذكور فوقه ، فالذى قطع به الحاكم الحافظ أبوعبد الله وغيره من أهل الحديث أن ذلك لا يسمى مرسلا[١] .

فقال الحافظ العراقى : إن قوله قبل الوصول إلى التابعى ليس بجيد ، بل الصواب قبل الوصول إلى الصحابى ، فإنه لو سقط التابعى أيضا كان منقطعا لا مرسلا عند هؤلاء ، ولكن هكذا وقع فى عبارة الحاكم فتبعه المصنف .

٢ — قال ابن الصلاح : إن من المختلف فيه فى المرسل قول الزهرى وابن حازم ويحيي بن سعيد وأتباعهم من صغار التابعين : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم[٢] .

ويقول العراقى : إن ما ذكر فى حق من سمى من صغار التابعين أنهم لم يلقوا من الصحابة إلا الواحد والاثنين ليس بصحيح بالنسبة إلى الزهرى ، فقد لقى من الصحابة ثلاثة عشر فأكثر وهم عبد الله بن عمر وسهل بن سعد وأنس بن مالك . . . وساق البقية ، ثم ذكر بعض مناقشات فى بعض من سمع منهم من الصحابة .

٣ — قال ابن الصلاح : إذا قيل فى الإسناد: عن رجل أو عن شيخ عن فلان فالذى ذكره الحاكم فى معرفة علوم الحديث أنه لا يسمى مرسلا بل يسمى منقطعا ، وهو فى بعض المصنفات المعتبرة فى أصول الفقه معدود من المرسل[٣] .

فقال العراقى : اقتصر ابن الصلاح من الخلاف على هذين القولين ، وكل منهما خلاف ما عليه الأكثرون ، فإن الأكثرين ذهبوا إلى أن هذا متصل فى إسناده مجهول ، وقد حكاه عن الأكثرين الحافظ رشيد الدين العطار فى الغرر المجموعة ، واختاره شيخنا الحافظ العلائى فى جامع التحصيل .

---

(١) التقييد والإيضاح ص ٧١

(٢) التقييد والإيضاح ص ٧٢

(٣) التقييد والإيضاح ص ٧٣

ثم قال – استكمالا للبحث – : إن ما ذكره عن بعض المصنفات المعتبرة لم يسمه ، فالظاهر أنه أراد به البرهان لإمام الحرمين ، فإنه قال فيه . . . . . الخ :

٤ – قال ابن الصلاح : وفى صدر صحيح مسلم – المرسل فى أصول قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة(١) .

فقال العراقى : الحق أن هذا ليس قول مسلم ، وإنما ذكره حاكيا على لسان خصمه الذى نازعه فى اشتراط اللقى ، وساق العبارة الدالة على ذلك ، وهى تبين أنها سيقت فى مناقشة وقعت بين مسلم وخصمه الذى اشترط اللقى فى الإسناد المعنعن .

٥ – ذكر ابن الصلاح فى مرسل الصحابى أنه مايرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يسمعوه منه ، وعلل قوله بأن روايتهم عن الصحابة ، والجهالة بالصحابى غير قادحة(٢) :

فقال العراقى : إن فيه أمرين : أحدهما أن قوله : لأن روايتهم عن الصحابة ليس بجيد ، بل الصواب أن يقال : لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة ، إذ قد سمع جماعة من الصحابة من بعض التابعين ، وذكره ابن الصلاح نفسه فى موضعه ، ثم ذكر العراقى لذلك أمثلة ، واستطرد بما يرد به على منكرى ذلك من بعض أهل العلم ، فأورد ثمانية عشر مثالا تفيد رواية بعض الصحابة عن بعض التابعين مع تخريج تلك الأحاديث .

٦ – قال ابن الصلاح فى المعنعن : والصحيح الذى عليه العمل أنه من قبيل الإسناد المتصل ثم قال : وكاد أبو عمرو بن عبد البر الحافظ يدعى إجماع أئمة الحديث على ذلك(٣) .

فقال العراقى : لا حاجة إلى قوله : كاد ، ففد ادعاه فقال فى مقدمة التمهيد : اعلم وفقك الله أنى تأملت أقاويل أئمة الحديث . . . إلى أن قال : فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن ، لاخلاف بينهم فى ذلك إذا جمع شروطا ثلاثة – وساقها – ثم قال : وهو قول مالك وعامة أهل العلم :

٧ – نقل ابن الصلاح عن أحمد بن حنبل أنه يفرق بين (عن فلان) و (أن فلانا) ، ومثله عن يعقوب بن شيبة(٤) .

فقال الحافظ العراقى : وما حكاه المصنف عن أحمد بن حنبل وعن يعقوب بن شيبة من تفرقتهما بين عن وأن ليس الأمر فيه على ما فهمه من كلامهما ، ولم يفرق أحمد ويعقوب بين

---

(١) التقييد والإيضاح ص ٧٥
(٢) التقييد والإيضاح ص ٧٥
(٣) التقييد والإيضاح ص ٨٣
(٤) التقييد والإيضاح ص ٨٥

عن وأن لصيغة أن ، ولكن لمعنى آخر أذكره : : : : ، وساق الحديث الذى يدل على ذلك المعنى ولا يدل على التفرقة بين عن وأن كما فهم ابن الصلاح .

٨ — قال ابن الصلاح فى معرفة الأكابر من الرواة من الأصاغر : وقد صح عن عائشة أنها قالت : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ننزل الناس منازلهم[1] :

فقال العراقى : جزم المصنف بصحة حديث عائشة ، وفيه نظر ، فإن مسلما — رحمه الله — ذكره فى مقدمة الصحيح بغير إسناد وبصيغة التمريض فقال : ذكر عن عائشة — رضى الله عنها — أنها قالت . . . وذكر الحديث ، وقد رواه أبو داود فى سننه ثم قال : ميمون بن أبى شبيب (الراوى عن عائشة) لم يدرك عائشة ، فلم يسكت عليه أبو داود بل أعله بالانقطاع ، ثم قال : ولكن المصنف تبع فى تصحيحه الحاكم ، وليس فيه حجة للمصنف ، فإن المصنف لا يرى ما انفرد الحاكم بتصحيحه صحيحا .

وطعن فيه أيضا بأن البزار قال فى مسنده بعد أن خرجه : لايعلم عن النبى صلى الله عليه وسلم إلامن هذا الوجه..وأورد عدة مناقشات فى هذا المقام ثم قال : ولكن المؤلف لما رأى مسلما روى فى مقدمة صحيحه حديثه عن المغيرة بن شعبة عن النبى صلى الله عليه وسلم : «من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين» حمله على الاتصال اكتفاء بمذهب مسلم ، ومسلم إنما رواه استشهادا ، بعد أن رواه من حديث ابن أبى ليلى عن سمرة ، وحكم عليه مسلم بأنه مشهور ، والشهرة لا تلازم الصحة ، فقد يكون المشهور صحيحا وقد يكون ضعيفا .. وانتهى إلى أن هذا الحديث لا يصح إسناده تخطئة لابن الصلاح فى دعواه .

٩ — قال ابن الصلاح فى المدبج : اعلم أن رواية القرين عن القرين تنقسم : فمنها المدبج ، وهو أن يروى القرينان كل واحد منها عن الآخر ، مثاله فى الصحابة عائشة وأبو هريرة روى كل منهما عن الآخر[2] .

فقال العراقى : إن تقييد المصنف للمدبج بالقرينين إذا روى كل منهما عن الآخر تبع فيه الحاكم فى علوم الحديث ، ثم قال : إن الأمر ليس على ما ذكراه ، إنما المدبج أن يروى كل من الراويين عن الآخر سواء أكانا قرينين أو أحدهما أكبر من الآخر ، فتكون رواية أحدهما عن الآخر من رواية الأكابر عن الأصاغر :

ثم ذكر أن صاحب التسمية الأولى للمدبج — وهو الدارقطنى — لم يتقيد بكونهما قرينين ، بدليل أنه ذكر فيه رواية أبى بكر عن النبى صلى الله عليه وسلم ، ورواية النبى صلى الله عليه وسلم عن أبى بكر ، ورواية عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم ، ورواية النبى صلى الله عليه وسلم عنه

---

(١) التقييد والإيضاح ص ٣٢٨

(٢) التقييد والإيضاح ص ٣٣٣

وذكر مثل ذلك فى سعد بن عبادة ، وذكر أيضا رواية الصحابة عن التابعين وبالعكس . . . وأطال فى هذا جدا ، ثم قال : فهذا يدل على أن المدبج لا يختص بكون الراويين الذين روى كل منهما عن الآخر قرينين ، بل الحكم أعم من ذلك .

١٠ — قال ابن الصلاح فى رواية الآباء عن الأبناء : وآخر ما رويناه من هذا النوع وأقربه عهدا ما حدثنيه أبو المظفر عبد الرحيم . . . إلى أن قال : فذكر باسناده عن أبى أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «أحضروا موائدكم البقل فإنه مطردة للشيطان مع التسمية ....» اهـ[١]

قال العراقى : وقد أبهم المصنف ذكر إسناده ، والسمعانى رواه فى الذيل من رواية العلاء ابن مسلمة الرواسى عن إسماعيل بن مغر الكرمانى عن ابن عياش — وهو إسماعيل — عن بردة عن مكحول عن أبى أمامة ، وهو حديث موضوع ، فأبهم المصنف موضع العلة وسكت عليه ، وقد ذكر المصنف فى النوع الحادى والعشرين أنه لا يحل رواية الحديث الموضوع لأحد علم حاله فى أى معنى إلا مقرونا ببيان وضعه ، وهذا الحديث ذكر غير واحد من الحفاظ أنه موضوع . . . ثم ساق على ذلك أدلة ، ثم ترفق بالمصنف فقال : إنه قد يجاب عن المصنف بأنه لا يرى أنه موضوع وإن كان فى إسناده وضاع ، فكأنه ما اعترف بوضعه .

وبعد : فهذه أمثلة تدل على مبلغ دقة هذا الإمام الحافظ ، فإنه يبدو أنه أنصف ابن الصلاح إنصافا كريما بذكره ماله وما عليه فى مواضع المناقشة ، فما كتبه على وجازته التى تبدو فى متابعة تعليقاته يعتبر من أنفس ما كتب فى هذا الفن ، كما يبدو أن صاحب التقييد — رحمه الله — رأى أن كتاب ابن الصلاح كفاية لمن أراد التزود من علوم الحديث ، من غير تزيد فى متابعة الفضول والمناقشات التى هى مشغلة عن العلم ، ومضيعة للكثير من الوقت .

على أن للإمام العراقى استطرادات جمة الفوائد ، من بينها ما أشرنا إليه إجمالا من ذكر الصحابة الذين يروى عنهم الزهرى[٢] ، فقد عد فيمن روى عنهم الزهرى ، عبد الله بن عمر ، وسهل بن سعد ، وأنس بن مالك ، وعبد الله بن جعفر ، وربيعة بن عباد (بكسر العين وتخفيف الموحدة) وسنين أبو جميلة ، والسائب بن يزيد ، وأبو الطفيل عامر بن واثلة ، والمسور بن مخرمة ، وعبد الرحمن بن أزهر . . . الخ ، ثم ذكر بعض الصحابة الذين اختلف فى رواية الزهرى عنهم .

ومن ذلك الاستطراد أيضا ذكره لرواية بعض الصحابة عن بعض التابعين عن بعض الصحابة عن النبى صلى الله عليه وسلم ومهد له بقوله : بلغنى عن بعض أهل العلم أنه أنكر أن يكون قد وجد شىء من رواية الصحابة عن التابعين عن الصحابة عن النبى صلى الله عليه وسلم ، فرأيت أن أذكر من ذلك ما وقع لى ، فذكر عشرين حديثا مع بيان رواتها وتخريجها .

---

(١) التقييد والايضاح ص ٣٤٥ ومابعدها (٢) التقييد والايضاح ص ٧٢

(٣) ولهذا الضبط للأعلام فائدة استطرادية جميلة ، وهى نصيحة طيبة .

ومن هذه الأحاديث : حديث سهل بن سعد عن مروان بن الحكم عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم أملى عليه : « لا يستوى القاعدون من المؤمنـــين . . » فجاء ابن أم مكتوم . » الحديث رواه البخارى والنسائى والترمذى وقال حسن صحيح .

ومن ذلك : حديث السائب بن يزيد عن عبد الرحمن بن عبد القارى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : من نام عن حزبه أو عن شىء منه .. فذكره ، رواه مسلم وأصحاب السنن الأربعة .

ومن ذلك : حديث جابر بن عبد الله عن أم كلثوم بنت أبى بكر الصديق عن عائشة رضى الله عنها : « أن رجلا سأل النبى صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجامع ثم يكسل . . . . » الحديث .. وهكذا .

وعلى أنه لا يخلو من فوائد أخرى يوردها ، فقد كتب [1] — مع هذه الوجازة الملموسة فى كتابه — مناقشة طريفة تدل على قوة يقظته وشدة وعيه ، عند قول ابن الصلاح : فالله أسأل أن يجعله مليا بذلك وأملى ، وفيا بكل ذلك وأوفى ، يقول : استعمل المصنف هنـــا مليا وأملى من غير همز على التخفيف ، وكتبه بالياء لمناسبة قوله وفيا وأوفى ، وإلا فالأول مهموز من قولهم ملأ الرجل — بضم اللام وبالهمز — أى صار مليئا أى ثقة ، وهو ملىء بين الملاء والملاءة ممدودان .

ومن ذلك ما أورده العراقى عند قول ابن الصلاح فى دراسة المعضل [2] تعليقا عليه ، قال ابن الصلاح : وأصحاب الحديث يقولون أعضله فهو معضل بفتح الضاد ، وهو اصطلاح مشكل المأخذ من حيث اللغة ، وبحثت فوجدت له قولهم : أمر عضيل أى مستغلق شديد ، ولا التفات فى ذلك إلى معضل بكسر الضاد وإن كان مثل عضيل فى المعنى .

فقال العراقى : أراد المصنف بذلك تخريج قول أهل الحديث معضل بفتح الضاد على مقتضى اللغة ، ثم زاده المصنف إيضاحا فيما أملاه حين قراءة الكتاب عليه فقال : إن فعيلا يدل على الثلاثى ، قال : فعلى هذا يكون لنا عضل قاصرا ، وأعضل متعديا وقاصرا ، كما قالوا ظلم الليل وأظلم الليلُ والليلَ .

ثم قال : اعترض عليه بأن فعيلا لا يكون من الثلاثى القاصر ، والجواب أنه إنما يكون من الثلاثى القاصر إذا كان فعيل بمعنى مفعول ، فأما إذا كان بمعنى فاعل فيجىء من الثلاثى القاصر كقولهم حريص من حرص . . . وأطال فى ذلك .

وقد كان يمكن أن تضاف هذه الأمثلة إلى ما ذكرناه فى الاعتراضات والإجابة عنها ، ولكنا ذكرناها هنا للدلالة على توسعه فى اللغة أيضا .

وبعد فلعلنا بهذه الدراسة الموجزة لكتابى مقدمة ابن الصلاح وشرحها المسمى بالتقييد والإيضاح للحافظ العراقى نكون قد ألقينا ضوءًا مشرقا ينبه إلى مكانة هذين الكتابين ، وأنهما يستحقان مزيد عناية ممن يعنون بدراسة هذه العلوم ، للانتفاع بهما فيما هم بصدده من هذه الدراسة .

---

(١) التقييد والإيضاح ص ١٣ (٢) التقييد والإيضاح ص ٨١ ومابعدها

ألفية الحديث

للعراقى المتوفى سنة ٨٠٦ هـ

وشرحها المسمى فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوى المتوفى سنة ٩٠٢هـ

أما الألفية فإن ناظمها هو الحافظ زين الدين العراقى ، المتوفى عام ست وثمانمائة ، وقد أوردنا ترجمته عند دراسة كتابه طرح التثريب وأصله فى كتب الأحكام .

وقد وصف هذه المنظومة بأنها مقاصد مهمة ، توضح من علم مصطلح الحديث رسمه ، أى أثره الذى تبنى عليه أصوله ، وأنه نظمها تبصرة للمبتدى وتذكرة للمنتهى ، وأنه لخص فيها مقاصد كتاب ابن الصلاح – يريد مقدمته المشهورة – وزاد عليها فوائد أخرى ، وشرح فيها بعض اصطلاحاته التى يوردها فى أثناء النظم ، من أنه إذا جاء بالفعل والضمير لواحد مثل كلمة «قال» أو أطلق لفظ « الشيخ» فإنه يريد بذلك ابن الصلاح ، وإن ذكر الفعل مع ضمير التثنية نحو « التزما » أو «ذهبا» فإنه يريد البخارى ومسلما .

ثم إنه تناول فى هذه المنظومة أقسام الحديث الثلاثة بتعريف كل منها، ثم تناول الخلاف فى أصح الأسانيد ، وأتبعه ببيان الخلاف فى أصح كتب الحديث ، وأن الصحيحين لم يستوعبا جميع الأحاديث الصحيحة ، وعدد ما فى البخارى من الأحاديث ، ثم تكلم عن الصحيح الزائد على الصحيحين ونطاقه من كتب السنة ، ثم انتقل إلى الكلام عن المستخرجات بتصويرها والإشارة إلى بعض ما ألف فيها ، وأتبع ذلك ببيان مراتب الأحاديث الصحيحة وترتيبها بحسب الكتب، ثم الكلام فى أن الحديث الصحيح المسند يفيد القطع أو الظن على الخلاف فى ذلك، وأما غير المسند وهو ما يسمى معلقاً فإنه تارة يفيد القطع وتارة لا يفيده ،ثم انتقل إلى بيان الطريقة فى نقل الحديث من الكتب المعتمدة، وتناول بعد ذلك قسم الحسن من الحديث ، وأورد الخلاف فيه وتقسيمه وما يتصل بذلك من مظانه وأقسامه ، ثم تناول الحديث الضعيف تعريفا له وإحصاء لأنواعه، وأورد بعد ذلك تقسيما للحديث من زاوية الاتصال وعدمه ،فذكر كلا من المرفوع والمسند والمتصل والموقوف والمقطوع والمرسل والمنقطع والمعضل والشاذ والمنكر والمعلل والمضطرب والمدرج والموضوع والمقلوب ، يتخلل هذه التصويرات بعض فروع تتصل بها ، مثل قول الصحابى أمرنا بكذا أو كنا نرى كذا وما أشبه ذلك ، أو تنبيهات على أمور ترتبط أيضا ببعض هذه الأقسام وفى أثناء ذلك تناول الحديث عن الاعتبارات والمتابعات والشواهد والفروق بينها ،وأثرها فى تقوية الحديث .

ثم تناول كلا من مراتب التعديل ومراتب التجريح ، والألفاظ التى تستعمل فى كل مرتبة منها .

وانتقل بعد ذلك إلى موضوع تحمل الحديث والوقت الذى يصح فيه التحمل ، وأقسام التحمل العديدة ، وما يصح منها وما لا يصح .

وتناول بعد ذلك كتابة الحديث وضبطه ، والمقابلة فى المكتوب ، وما يتصل بذلك كالكشط والمحو والضرب ، وبين طريقة العمل فى الجمع بين اختلاف الروايات .

وأورد — بعد ذلك — شيئاً يسمى كتابة التسميع ، وتناول بعده طريقة الرواية من الأصل ، ثم أورد حكم الاقتصار فى الرواية على بعض الحديث ، وما فى ذلك من التفصيل ، واختلاف عبارات الأئمة فى ذلك ، وبين طريقة التسميع من الشيخ ، والحث على الأخذ من أفواه الشيوخ ، ثم عقد فصلا لإصلاح اللحن والخطأ ، وكيف يروى ما فيه لحن أو خطأ ، وفصلا لاختلاف ألفاظ الشيوخ ، وفصلا للزيادة على الرواية فى نسبة الشيخ ، وفصلا آخر للرواية من أثناء النسخ التى إسنادها واحد ، وآخر لحكم تقديم المتن على السند ، وفصلا لما قال الشيخ مثله أو نحوه ، وفصلا لإبدال الرسول بالنبى وعكس ذلك ، وفصلا أورد فيه مسألتين : السماع على نوع من الوهن ، أو بإسناد قرنت فيه الرواية عن رجلين .

ثم تناول الحديث عن آداب الشيخ المحدث ، وماينبغى أن يكون عليه من الصفات ، والكلام على آداب طالب الحديث .

ثم أورد تقسيم كل من السند العالى والنازل ، وانتقل إلى تقسيم الحديث باعتبار عدد الرواة ، ثم غريب ألفاظ الحديث ، ثم المسلسل والناسخ والمنسوخ والتصحيف ومختلف الحديث ، وخفى الإرسال والمزيد فى متصل الإسناد ، ومعرفة الصحابة ومعرفة التابعين ، والأكابر الذين يروون عن الأصاغر ، ورواية الأقران والإخوة والأخوات ، ورواية الآباء عن الأبناء وعكسه ، والسابق واللاحق ، ومن لم يرو عنه من الصحابة أو التابعين فمن بعدهم إلا راو واحد ، ومن ذكر من الرواة بنعوت متعددة ، وأفراد العلم ، والأسماء والكنى والألقاب ، والمؤتلف والمختلف ، والمتفق والمفترق والمتشابه ، والمقلوب ، ومن نسب إلى غير أبيه ، والمنسوبون إلى خلاف الظاهر ، والمبهمات وتواريخ الرواة والوفيات ، ومعرفة الثقات والضعفاء ، ومعرفة من اختلط من الثقات ، وطبقات الرواة ، والموالى من العلماء والرواة ، وأوطان الرواة وبلدانهم ، كل هذا على الترتيب الذى أوردناه .

غير أننا فى هذا المقام ينبغى أن نصور للقارئ طريقة صاحب الألفية مع صاحب التقريب ، وتصرف كل منهما مع الأصل الذى هو مقدمة ابن الصلاح فنقول :

وقد وصف كل منهم كتابه فى مقدمته بما يصور منهجه فى القدر البارز فى مؤلفه .

---

(١) ص ١٣ التقييد والإيضاح على مقدمة ابن الصلاح .

فأما ابن الصلاح[1] : فقد ذكر أن علم الحديث لم يزل فى اندراس ، وصار أهله شرذمة قليلة لا تحقيق عندها ، فمن الله عليه بأن يجمع فى كتابه معرفة أنواع علم الحديث الذى أحكم معاقده ، وقعد قواعده ، وفصل أقسامه ، وأوضح أصوله ، وجمع شتات علومه ، وقنص شوارد نكته . . ثم فهرس أنواع الحديث الخمسة والستين التى تعرض لها وقال : إنها قابلة للتنويع إلى مالا يحصى .

وهو بهذا لم يزد على أنه تدارك علوم الحديث بجمع شتاتها ، وأورد المنهج الإجمالى ببيان أقسامها .

وأما النووى فى التقريب : فإنه وصف كتابه بأنه اختصار لكتاب الإرشاد الذى صنفه اختصاراً لعلوم الحديث لابن الصلاح ، كما وصفه بأنه بالغ فى الاختصار من غير إخلال بالمقصود مع الحرص على إيضاح العبارة .

وأما العراقى : فإنه وصف كتابه بأنه تلخيص لعلوم الحديث لابن الصلاح مع زيادة بعض الفوائد.

ويمكننا أن نصور منهج كل منهم فى إيجاز ببيان النواحى البارزة فى تصرف كل منهم فى النوع الأول وهو الصحيح ، فنجد أن ابن الصلاح قد عرف الصحيح بالتعريف الذى أورده بعده كل من النووى والعراقى ، وذكر قيوده الخمسة — اتصال السند والعدالة والضبط وعدم الشذوذ وعدم العلة — ثم قال على سبيل الإجمال : إنها احتراز عن المرسل والمنقطع والمعضل والشاذ ، وما فيه علة قادحة ، وما فى روايته نوع جرح .

أما صاحبا التقريب والألفية ، فلم يعرض واحد منهما لشىء من المحترزات .

وعند الكلام على أفضلية صحيح البخارى على صحيح مسلم كان النووى أشد اختصاراً من العراقى ، فاقتصر على مجرد ذكر القولين فى أفضلية البخارى أو مسلم دون ذكر من قال بهما ، وإن كان النووى قد زاد على كل منهما فى هذا المقام أن مسلماً اختص بجمع طرق الحديث ، وأما العراقى فقد ذكر أن القول بأفضلية مسلم هو قول بعض المغاربة مع أبى على النيسابورى تبعاً لابن الصلاح ، الذى نقل عبارة النيسابورى فى تصحيح مسلم وناقشها .

وعند ذكر عدم استيعاب الصحيحين صرح ابن الصلاح بهذا الحكم ، وذكر له دليلين من كلام الشيخين البخارى ومسلم ، واشترك كل من النووى والعراقى فى نقل القول بأنه لم يفت الصحيحين إلا القليل ، وإن كان العراقى قد ذكر اسم القائل بذلك — وهو ابن الأخرم — تبعاً لابن الصلاح ، ولم يذكر النووى اسم القائل ، وفى هذا المقام ادعى النووى — زيادة على ابن الصلاح — أنه لم يفت الخمسة من الصحيح إلا اليسير ، وأورد أسماء الخمسة ، وقد نقل ذلك العراقى عنه ورده بما روى عن البخارى ، مما يفيد أن البخارى يحفظ مائة ألف حديث صحيح ، ثم أول عبارة البخارى بأنه أراد ما يشمل المكرر والموقوف ، وذلك لما فيها من المبالغة ، ثم اشترك معه — تبعاً لابن الصلاح — فى بيان عدد ما فى صحيح البخارى مكرراً وغير مكرر ، ولكن ابن الصلاح

أورد استدراكاً فى هذا المقام فقال : إلا أن هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثار الصحابة والتابعين وربما عد الحديث الواحد المروى بإسنادين حديثين :

وقد زاد النووى على كل من ابن الصلاح والعراقى بيان أن ما فى مسلم بإسقاط المكرر نحو أربعة آلاف حديث ، ونرى أن النووى قد أحسن فى إثبات هذه الزيادة ، ولعل عنايته بشرح صحيح مسلم هى التى دفعته إلى إيرادها .

لم يفصل العراقى فيما زاد على الصحيحين ببيان الكتب التى يلزم لاعتبار الحديث صحيحاً أن تنص على صحته ، وقد بين هذه الكتب كل من ابن الصلاح والنووى ، على أن العراقى اشترك معهما فى بيان أن الكتب الملتزمة بإيراد الصحيح لا يشترط فيها نص على الصحة — اكتفاء بالحكم الكلى على ما فى كل منها — وقد اشترك الثلاثة فى أن الحاكم يدخل فى هذه الكتب إلا أنه متساهل ، غير أن كلا من ابن الصلاح والنووى قال : إن ما انفرد به الحاكم ولم يوجد الحكم عليه فى الكتب الأخرى وليس به علة توجب ضعفه يعتبر حسناً ، وقد نقل العراقى ذلك عن ابن الصلاح ، ثم رد عليه بأن الحق أن يحكم على كل حديث منها بما يليق به بحسب إسناده .

انفرد العراقى عن ابن الصلاح والنووى فى اعتراضه على الحميدى بأنه لم يميز بعض الأحاديث التى وصفها بأن البخارى اختصرها ،فلم يذكر اللفظ الذى اختصر به مما أوجب اللبس على السامع وتمنى لو أن الحميدى كان قد استوعب بيان القدر الذى اختصر عليه البخارى .

وفى بيان مراتب الصحيح لم يبين العراقى المعنى الاصطلاحى لكلمة « متفق عليه » وقد ذكرها كل من ابن الصلاح والنووى .

وفى بيان ما علق من الحديث فى الصحيحين بدون جزم اتفقت عبارات الثلاثة على أنه ،ليس بواه ، إلا أن ابن الصلاح نص على أن إيراده فى الصحيح يشعر بصحة أصله ، ولم يتعرض المختصران لهذه الجزئية .

ومن المفارقات هنا أن كلا من ابن الصلاح والعراقى عرف المعلق فى هذا المقام ، ولم يذكر النووى تعريفه اكتفاء بالمعنى ، ولأن له موضعاً يذكر فيه باسمه من أقسام الحديث .

وقد انفرد العراقى ببيان حكم من أسند لشيخه حديثاً بقال أو زاد أو نحوهما كما فى حديث البخارى : « قال هشام بن عمار : حدثنا . . . إلخ » وهو عند العراقى فى حكم الحديث المعنعن لا يكون متصلا إلا بالشرطين المعروفين : عدم التدليس واللقى أو المعاصرة ، ولم يذكر هذه الجزئية ابن الصلاح ولا النووى .

ومن هذه الدراسة يتبين أن الأصل — وهو مقدمة ابن الصلاح — أكثر بسطاً فى الجملة — شأن صناعة التأليف — من هذين المختصرين : التقريب والألفية ، وقد يزيد أحدهما على الآخر ، وقد يزيد كلاهما أو أحدهما على الأصل فى بعض المواضع .

ولولا خشية الإطالة لأوردنا كثيراً من الأمثلة ، ولكن موضوع دراستنا لا يتسع لذلك .

وهذه نماذج لما ورد فى ألفية العراقى فى مواضع متفرقة من علوم الحديث ، نوردها فيما يلى :

١ — فى الغريب والعزيز والمشهور قال العراقى فى الألفية [١] :

وما به مطلقاً الراوى انفرد ... فهو الغريب وابن منده فحد
بلا انفراد عن إمام يجمع ... حديثه فإن عليه يتبع
من واحد واثنين فالعزيز أو ... فوق فمشهور وكل قد رأوا
منه الصحيح والضعيف ثم قد ... يغرب أو مطلقاً أو إسناد فقد
كذلك المشهور أيضاً قسموا ... بشهرة مطلقة كالمسلم
من مسلم الحديث والمقصور ... على المحدثين من مشهور
قنوته بعد الرجوع شهراً ... ومنه ذو تواتر مستقرا
فى طبقاته كمتن من كذب ... ففوق ستين رووه والعجب
بأن من رواته للعشرة ... وخص بالأمرين فيما ذكره
الشيخ عن بعضهم قلب تلى ... مسح الخفاف وابن منده إلى
عشرتهم رفع اليدين نسباً ... وينفوا عن مائة من كذبا

* * *

٢ — وفى خفى الإرسال والمزيد فى متصل الأسانيد قال [٢] :

وعدم السماع واللقاء ... يبدو به الإرسال ذو الخفاء
كذا زيادة اسم راو فى السند ... إن كان حذفه بعد فيه ورد
وإن بتحديث أتى فالحكم له ... مع احتمال كونه قد حمله
عن كل إلا حيث ما زيد وقع ... وهما وفى ذين الخطيب قد جمع

* * *

٣ — وفى رواية الأقران قال [٣] :

والقرنا من استووا فى السند ... والسن غالباً وقسمين اعدد
ودبجا وهو إذا كل أخذ ... عن آخر وغيره انفراد فذ

* * *

---

(١) فتح المغيث ج ٣ ص ٢٧

(٢) فتح المغيث ج ٣ ص ٧٩

(٣) فتح المغيث ج ٣ ص ١٦٠

٤ — وفيمن لم يرو عنه من الصحابة أو التابعين فمن بعدهم إلا راو واحد قال[1] :

ومسلم صنف فى الوحدان   من عنه راو واحد لا ثانى
كعامر بن شهر أو كوهب   هو ابن خنبش وعنه الشعبى
وغلط الحاكم حيث زعما   بأن هذا النوع ليس فيهما
ففى الصحيحين أخرجا المسيبا   وأخرج الجعفر لابن تغلبا

* * *

٥ — وفى الأسماء والكنى قال[2] :

وأعن الأسماء والكنى وقد قسم   م الشيخ ذا التسع أو عشر قسم
من اسمه كنيته انفراداً   نحو أبى بلال اوقد زادا
نحو أبى بكر بن حزم قد كنى   أبا محمد بخلف فافطن
والثانى قد يكنى ولا اسما ندرى   نحو أبى شيبة وهو الخدرى
ثم كنى الألقاب والتعدد   نحو أبى الشيخ أبى محمد
وابن جريج بأبى الوليد   وخالد كنى للتعديد
ثم ذوو الخلف كنى وعلما   أسماؤهم وعكسه وفيهما
وعكسه وذو اشتهار بسم   وعكسه أبو الضحى لمسلم

* * *

٦ — وفى تلخيص المتشابه قال[3] :

ولهم قسم من النوعين   مركب متفق اللفظين
فى الاسم لكن أباه اختلفا   أو عكسه ونحوه وصنفا
فيه الخطيب نحو موسى بن على   وابن عُلَىٍّ وحنان الأسدى

* * *

هذه أمثلة لما جاء فى ألفية العراقى ، أوردناها تصويراً لبعض ما جاء فيها ، وفيما بعد نتبين منهج الإمام السخاوى فى توضيح ما احتوته أبياتها من نفائس علوم الحديث .

---

(١) فتح المغيث ج ٣ ص ١٨٧
(٢) فتح المغيث ج ٣ ص ١٩٩
(٣) فتح المغيث ج ٣ ص ٢٥٩

فتح المغيث بشرح الفية الحديث

أما فتح المغيث ، فهو ذلك الكتاب الذى ألفه الإمام الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى ، المتوفى سنة اثنتين وتسعمائة شرحاً لألفية العراقى فى الحديث .

ويبدو من كلام صاحب كشف الظنون أن الإمام السخاوى ليس أول شارح لألفية العراقى ، فقد شرحها قبله مؤلفها الإمام العراقى بشرحه الذى سماه فتح المغيث[1] بشرح ألفية الحديث وفرغ منه فى حياته ، كما شرحها الشيخ أبو الفداء إسماعيل بن إبراهيم بن جماعة الكتانى ، المتوفى سنة إحدى وستين وثمانمائة ، وشرحها الشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفى ، المتوفى سنة تسع وسبعين وثمانمائة ، وشرحها الشيخ برهان الدين بن عمر البقاعى ، المتوفى سنة خمس وثمانمائة ، وسماه النكت الوفية بما فى شرح الألفية ، واستأنس فيه بآراء شيخه ابن حجر العسقلانى رحمه الله ، وشرحها كذلك الشيخ زين الدين عبد الرحمن بن أبى بكر العينى ، المتوفى سنة ثلاث وتسعين وثمانمائة ، كما شرحها الشيخ قطب الدين محمد بن الخيضرى الدمشقى ، المتوفى سنة أربع وتسعين وثمانمائة ، وسمى شرحه صعود المراقى ، وشرحها بعد السخاوى الإمام جلال الدين السيوطى المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة ، والقاضى زكريا بن محمد الأنصارى المتوفى سنة ثمان وعشرين وتسعمائة ، فى شرحه الذى سماه فتح الباقى ، والشيخ إبراهيم بن محمد الحلبى المتوفى سنة خمس وخمسين وتسعمائة[2] .

قال المؤلف فى مقدمة كتابه بياناً لمنهجه فيه :

وبعد : فهذا تنقيح لطيف ، وتلقيح للفهم منيف ، شرحت فيه ألفية الحديث ، وأوضحت فيه ما اشتملت عليه من القديم والحديث ، ففتح من كنوزها المحصنة الأقفال كل مرتج ، وطرح عن رموزها الإشكال ما بين الحجج ، سابكاً لها فيه بحيث لا تتخلص منه إلا بالتمييز ، لأنه أبلغ فى إظهار المعنى ، تاركا لمن لم ير حسن ذلك فى خصوص النظم والترجيز ، لكونه إن لم يكن متعنتاً لم يذق الذى هو أهنى ، مراعياً فيه الاعتناء بالناظم رجاء بركته ، ساعياً فى إفادة مالا غنى عنه لأئمة الشأن وطلبته ، غير طويل ممل ، ولا قصير مخل ، استغناء عن تطويله بتصنيفى المبسوط له المقرر المضبوط ، الذى جعلته كالنكت عليها وعلى شرحها للمؤلف ، وعلماً بنقص همم أماثل الوقت فضلا عن المتعرف ، إجابة لمن سألنى فيه من الأئمة ذوى الوجاهة والتوجيه ، ممن خاض معى فى الشرح وأصله ، وارتاض فكره بما يرتقى به عن أقرانه وأهله[3] .

---

(١) نقل ذلك صاحب كشف الظنون — وقد خطأه فى ذلك صاحب كتاب النور السافر فى أخبار القرن العاشر حيث ذكر انه اسم كتاب السخاوى شرحا للألفية ، ونقله مخرج هذا الكتاب ج ٣ ص ٣٦٥ فى الفائدة الثانية من فوائد خاتمة الطبع ، ويترجح عندى خطأ صاحب الكشف ، لاستبعاد أن يستعير السخاوى اسما لشرح وضعه صاحب الأصل ، واستبعاد أن يكون قد خفى عليه هذا الشرح ، ثم يتوافقا فى التسمية على هذا النحو .

(٢) نقلا عن كشف الظنون وتقديم التحقيق لفتح المغيث (فتح المغيث ص ٤) وبيان هذه المؤلفات وبعض أسمائها وارد فى كشف الظنون ج ١ ص ١٥٦

(٣) فتح المغيث ج ١ ص ٧ و ٨

بهذه المقدمة الأنيقة افتتح المؤلف كتابه مبيناً طريقته فى تأليفه ، وأنه شرح ما اشتملت عليه الألفية من قديم علم المصطلح وحديثه ، ومزج بينهما بحيث لا تتخلص منه إلا بالتمييز ، لأن فى ذلك إبرازاً للمعانى وتوضيحاً لها ، وتخلصاً من قيود النظم وتكلفاته ، وأنه اهتم بناظمها فى هذا الشرح أملا فى إدراك بركته ، وقدم الضرورى من هذا العلم فى غير طول يمله الدارس ، ولا قصر يخل بأداء الغرض المقصود من هذا الكتاب .

وفى دراستنا لهذا الكتاب وجدنا من الظواهر العامة له ما نبرزه فيما يأتى :

١ — يورد المؤلف فى أثناء شرحه للألفية أقوال العلماء الذين يخالفهم فى الرأى ويرد عليهم :
ومن ذلك ما أورده فى باب الصحيح الزائد على الصحيحين ، عندما ذكر العراقى أن مستدرك الحاكم من بين الكتب التى يرد فيها الصحيح(١) قال السخاوى : وقول أبى سعد المالينى إنه طالعه بتمامه فلم ير فيه حديثاً على شرطهما غير مرض، نعم هو معروف عند أهل العلم بالتساهل فى التصحيح والمشاهدة تدل عليه .

وفى شرحه للأبيات التى تبين أن قول الصحابى : من السنة كذا أو أمرنا بكذا من المسند ، وأن حكمه الرفع — نقل نص الشافعى(٢) على ذلك فى الأم ، وجزم البيهقى بنفى الخلاف عن أهل النقل فيه ، وكذلك نقل أن ممن حكى الاتفاق على ذلك ابن عبد البر لكن فى السنة ، ثم بين وجه الحق فى المسألة، وأن الخلاف ثابت فيها، وأن ابن دقيق العيد قيد محل الخلاف بما إذا كان المأمور به يحتمل التردد بين شيئين ،أما إذا كان مما لا مجال للاجتهاد فيه كحديث : «أمر بلال أن يشفع الأذان» فهو محمول على الرفع قطعاً ، وبعد أن أورد السخاوى كل هذا قال : وممن ذهب إلى خلاف ما حكيناه فيهما من الشافعية أبو بكر الصيرفى صاحب الدلائل، ومن الحنفية أبو الحسن الكرخى ، وفى السنة فقط الشافعى فى أحد قوليه من الجديد ، ومن الحنفية أبو بكر الرازى ، وابن حزم من الظاهرية وبالغ فى إنكار الرفع ... وأورد دليله على ذلك ، وتعليل الكرخى لأمَرَنا ، وأنه متردد بين كونه مضافاً إلى النبى صلى الله عليه وسلم ،أو إلى أمر القرآن ،أو الأمة ،أو بعض الأئمة ،أو القياس أو الاستنباط ، ثم فند أدلة الآراء المخالفة ورد عليها ، وأيد رأيه بما رواه البخارى فى صحيحه عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر أن الحجاج عام نزل بابن الزبير سأل عبد الله يعنى ابن عمر رضى الله عنهما : كيف تصنع فى الموقف يوم عرفة ؟ فقال سالم : إن كنت تريد السنة فهجر بالصلاة يوم عرفة ، فقال ابن عمر : صدق إنهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر فى السنة .

قال الزهرى : فقلت لسالم : أفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : وهل يتبعون فى ذلك إلا سنته(٣) .

---

(١) فتح المغيث ج ١ ص ٣٦
(٢) فتح المغيث ج ١ ص ١٠٨
(٣) فتح المغيث ج ١ ص ١١

٢ – كثيراً ما ينقل عن العلماء ما يدعم رأيه ، ففى باب الصحيح الزائد على الصحيحين الذى سبق أن ذكرناه ، وفى أن ابن حبان يقارب الحاكم فى التساهل فى شروط الصحيح – ذكر اصطلاحه[١] ، وأنه لا مشاحة فى الاصطلاح ، وبين أنه أكثر تمكناً من الحاكم فى رواية الصحيح ، وأيد رأيه هذا بقوله : قلت ويتأيد بقول الحازمى : ابن حبان أمكن فى الحديث من الحاكم ، وكذا قال العماد ابن كثير : قد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصحة ، وهما خير من المستدرك بكثير ، وأنظف أسانيد ومتوناً ، وعلى كل حال فلا بد من النظر للتمييز ، وكم فى كتاب ابن خزيمة أيضاً من حديث محكوم منه بصحته وهو لا يرتقى عن رتبة الحسن ، بل وفيما صححه الترمذى من ذلك جملة ، مع أنه ممن يفرق بين الصحيح والحسن .

وفى قول الصحابى : كنا نرى النبى صلى الله عليه وسلم يفعل كذا أو نحوه أنه من قبيل المرفوع[٢] ذكر السخاوى أن الرفع ثابت له بصريح الإضافة ، وبما نقل عن العلماء وجمهور المحدثين وغيرهم ، وقطع به الخطيب ، ومن قبله الحاكم ، ومن الأصوليين الإمام فخر الدين وأتباعه قال ابن الصلاح : وهو الذى عليه الاعتماد ، لأن ظاهر ذلك مشعر بأن النبى صلى الله عليه وسلم اطلع عليه وقررهم ، وتقريره كقوله وفعله ، قال الخطيب : ولو علم الصحابى إنكاراً منه صلى الله عليه وسلم فى ذلك لبينه ، قال شيخنا : ويدل له احتجاج أبى سعيد الخدرى على جواز العزل بفعلهم له فى زمن نزول الوحى فقال : كنا نعزل والقرآن ينزل ، لو كان شىء ينهى عنه لنهى عنه القرآن ، وهو استدلال واضح ، لأن الزمان زمن تشريع :

وظل السخاوى – فى هذا الموضع – يورد من أقوال العلماء ما يؤيد به ما رآه تبعاً لصاحب الألفية فأورد بذلك قول الحاكم ، والإمام فخر الدين الرازى ، وابن الصلاح ، والنووى فى شرح المهذب ، وغيرهم من علماء السنة .

٣ – يضيف إلى الألفية معلومات جديدة يستكمل بها البحث ، وذلك يكون منه فى أثناء شرحه لأبياتها ، أو على هيئة تتمات يوردها فى نهاية الشرح يزيد بها – على ما فى الألفية – الجديد فى العلم :

فمن الأول :

ما ذكره أن من مظان الصحيح المختارة[٣] مما ليس فى الصحيحين أو أحدهما للضياء المقدسى الحافظ . . قال : وتقع أيضاً فى صحيح أبى عوانة الذى عمله مستخرجاً على مسلم أحاديث كثيرة زائدة على أصله ، وفيها الصحيح والحسن ، بل والضعيف أيضاً ، فينبغى التحرز فى الحكم – عليها أيضاً .

---

(١) فتح المغيث ج ١ ص ٣٧

(٢) فتح المغيث ج ١ ص ١١٣

(٣) فتح المغيث ج ١ ص ٣٨

ومن الثـانى :

ما أورده ختاماً لبيان الفرع الأول من (فروع) سبعة أوردها العراقى فى الألفية ، فقد قال السخاوى بعد ذلك : تتمة : قول الصحابى : إنى لأشبهكم صلاة بالنبى صلى الله عليه وسلم ، وما أشبهه كلأقربنّ لكم صلاة النبى صلى الله عليه وسلم كله مرفوع ، وهل يلتحق التابعى بذلك بالصحابى فى (من السنة ، أو أمرنا بكذا) سيأتى فى خامس الفروع ،وقول النبى صلى الله عليه وسلم : (أمرت بكذا) هو كقوله : أمرنى الله ، لأنه لا آمر له إلا الله ، كما سيأتى نظيره فى يرفعه ويرويه ، وأمثلته كثيرة .

ومنه أيضاً ما ذكره – بعد الفرع الرابع من (فروع) ذكرها صاحب الألفية حيث قال : تتمة[١] وقع فى بعض الأحاديث قول الصحابى عن النبى صلى الله عليه وسلم يرفعه وهو فى حكم قوله عن الله عز وجل ، وأمثلته كثيرة : منها حديث حسن : « أن المؤمن عندى بمنزلة كل خير يحمدنى وأنا أنزع نفسه من بين جنبيه » وهذا من الأحاديث الإلهية ، وقد جمع منها الحافظ ابن المفضل طائفة وأفردها غيره .

٤ – يفيض فى الشرح بما يجلى المعنى ويوضح المراد :

ومن ذلك ما أورده من شرح فى مراتب الصحيح عند الكلام على تصحيح الحديث :هل هو ممكن فى عصورنا أو غير ممكن ؟[٢] ، فقد نقل – تبعاً للأصل – رأى ابن الصلاح ، وأنه غير ممكن فى عصرنا بالنسبة لما نص عليه الأئمة فى تصانيفهم المعتمدة التى يؤمن فيها من التغيير والتحريف ونقل السخاوى عنه أن ذلك رأيه أيضاً فىالتحسين ،وأن ابن الصلاح يحتج فى ذلك بأنه ما من إسناد إلا وفى رواية من اعتمد كتابه عريًّا عن الضبط والإتقان :

ثم قال السخاوى : وظاهر كلامه – كما قال شيخنا – القول بذلك فى التضعيف أيضاً ، ولكن لم يوافق ابن الصلاح على ذلك كله حكماً ودليلا .

أما الحكم فى تصحيح جماعة من المعاصرين له كأبى الحسن بن القطان مصنف الوهم والإيهام ، والضياء المقدسى صاحب المختارة ، ومن توفى بعد كالزكى المنذرى والدمياطى ، وطبقة إلى شيخنا ومن شاء الله بعده ، قال الشيخ النووى رحمه الله : الأظهر عندى جوازه ، وهو ممكن لمن تمكن وقويت معرفته لتيسر طرقه .

وأما الدليل فالخلل الواقع فى الأسانيد المتأخرة إنما هو فى بعض الرواة ، لعدم الضبط والمعرفة بهذا العلم ، وهو فى الضبط منجبر بالاعتماد على المقيد عنهم ، كما أنهم اكتفوا بقول بعض الحفاظ فيما عنعنه المدلس : هذا الحديث سمعه هذا المدلس من شيخه :

---

(١) فتح المغيث ج ١ ص ١٢٠

(٢) فتح المغيث ج ١ ص ٤٤

ثم ذكر المؤلف أن وراء هذا أن الكتاب المشهور الغنى بشهرته عن اعتبار الإسناد منا إلى مصنفه — ككتاب النسائى مثلا — لا يحتاج فى صحة نسبته إلى النسائى إلى اعتبار حال الإسناد منا إليه إذا روى مصنفه فيه حديثاً ولم يعله ، وجمع إسناده شروط الصحة ، ولم يطلع المحدث فيه على علة ، فما المانع من الحكم بصحته ولو لم ينص على ذلك أحد المتقدمين ، لا سيما وأكثر ما يوجد من ذلك ما رواته رواة الصحيح ، وفيهم الضابطون المتقنون الحفاظ ، هذا لا ينازع فيه من له ذوق فى هذا الفن . أفاده شيخنا ومن قبله ابن الناظر فى ديباجة شرحه لأبى داود . ثم قال : ولعل ابن الصلاح اختار حسم المادة لئلا يتطرق إليه بعض المتشبهين ، ممن يزاحم فى الوثوب على الكتب التى لا يهتدى للكشف منها ، والوظائف التى لا تبرأ ذمته بمباشرتها .

وللحديث رجال يعرفون به   وللدواوين كتاب وحساب

ولذلك قال بعض أئمة الحديث فى هذا المحل للذى يطلق عليه اسم المحدث فى عرف المحدثين أن يكون كتب وقرأ وسمع ووعى ، ورحل إلى المدائن والقرى ، وحصل أصولا ، وعلق فروعاً من كتب المسانيد والعلل ، والتواريخ التى تقرب من ألف تصنيف ، فإذا كان كذلك فلا ينكر عليه ذلك ، وأما إذا كان على رأسه طيلسان وفى رجليه نعلان ، وصحب أميراً من أمراء الزمان ، أو من تحلى بلؤلؤ ومرجان ، أو بثياب ذات ألوان ، فحصل تدريس حديث بالإفك والبهتان ، وجعل نفسه لعبة للصبيان ، لا يفهم ما يقرأ عليه من جزء ولا ديوان ، فهذا لا يطلق عليه اسم محدث بل ولا إنسان ، وأنه مع الجهالة آكل حرام ، فإن استحله خرج من دين الإسلام .

قال : والظاهر أنها نفثة مصدور ، ورمية معذور ، وبها يتسلى القائم فى هذا الزمان بتحقيق هذا الشان مع قلة الأعوان ، وكثرة الحسد والخذلان ، والله المستعان ، وعليه التكلان .

هذه صورة لبعض ما أورده المؤلف فى هذا الموضع أردت أن أنقله بنصه ليكون أمام القارئ محدداً معالم الصورة لبعض ما تعرض المؤلف له فى شرح ألفية العراقى ، مخالفاً ما وعد به فى المقدمة من الاختصار فى هذا الشرح ، وقد كان — رحمه الله — فى غنى عن التقيد بتكلفات السجع وقيوده ، فكثيراً ما تكون المعانى ضحية تلك التكلفات ، وإن فى بيانه الذى أورده بعد هذا ، وأضاف به إلى ما سبق تأكيدات لما اختاره ، وبما نقله عن العلماء فى نحو خمس صفحات من هذا الكتاب أقول : إن فى هذا لكفاية تغنى الدارس فى هذا المقام عن طلب المزيد مما هو إلى علوم الأدب والبيان أقرب منه إلى علوم الحديث .

٥ — يورد المؤلف فى أثناء الشرح تراجم قصيرة لبعض من ورد ذكرهم فى الألفية ومن ينقل عنهم من العلماء ، تعريفاً بهم ، وتوثيقاً لما نقله عنهم .

ومن ذلك ما ذكره ترجمة للإمام فخر الدين[1] فقد ذكر أنه الرازى نسبة : بإلحاق الزاى للرى المدينة المشهورة من بلاد الديلم بين قومس والجبال ، صاحب التفسير والمحصول ومناقب الشافعى

---

(١) فتح المغيث ج ١ ص ١١٤

وشرح الوجيز للغزالى وغيرها ، وأحد الأئمة ، وهو أبو عبد الله وأبو الفضائل محمد بن الخطيب بالرى ، تلميذ محيي السنة الإمام ضياء الدين عمر بن الحسين بن الحسن . وهكذا إلى أن ذكر سنة وفاته .

هذا بعض مالاحظناه من ظواهر عند الدراسة لهذا الكتاب فى موضوعه من شرح ألفية الزين العراقى فى علوم الحديث .

وهناك — أيضاً — ما ينبغى التنبيه إليه ، فإن ناشر الكتاب[1] لم يعطه من العناية فى التصحيح والإخراج ما هو جدير به ، فإن فيه أخطاء فى الطبع كثيرة ، لا يستقيم مع وجودها فهم الكتاب ، وإن فيه لسقطات فى أبيات الأصل ذاته ، لم تذكر فى موضعها عند إيراد الأصل ، وذكرت فى ثنايا الشرح لأبيات الألفية .

ومن ذلك ما سقط من (فروع)[2] من أبيات الأصل أوردها الشرح فى أثنائه[3] نوردها مفروزة منه كما يأتى :

لكن حديث كان باب المصطفى	يقرع بالأظفار مما وقفا
حكما لدى الحاكم والخطيب	والرفع عند الشيخ ذو تصويب
وأما عد ما فسره الصحابى	رفعا فمحصول على الأسباب
وقولهم يرفعه يبلغ به	رواية ينميه رفع فانتبه
وإن يقل عن تابع فمرسل	عنه نقلوا تصحيح وقفه

ويلاحظ أنه لم يورد هذه الأبيات صحيحة كما ينبغى ، فإنها وما جاء فى أثناء الشرح بعدها من أبيات كثيرة لم تدرج ضمن أبيات الأصل قد مسخت وشوهت فى الشرح ، ولا يستطيع الدارس أن يتبين منها المعانى إلا بعد عناء كبير يراجع معه كثيراً من الكتب التى تناولت الموضوع ، مما يجعلنا نرجو أن يعاد طبع هذا الكتاب على صورة تليق بجلالة ما ورد فيه من علوم ، وأن يعنى بتصحيح عباراته وكلماته وتبيين أصله من شرحه .

وبعد : فإن هذا الكتاب الجليل فتح المغيث شرح ألفية الحديث أعظم كتاب علمناه شرحاً لألفية العراقى ، فهو أجلها فائدة وأغزرها مادة ، وليس هذا بعجيب ، فمؤلفه الإمام السخاوى أحد الأئمة الأفذاذ فى علوم الحديث .

رحم الله الإمامين الحافظين العراقى والسخاوى ، وأجزل لهما من الأجر كفاء ما قدما للأمة الإسلامية من بر ، وما أسديا إليها من معروف .

(١) فى طبعته الثانية بمطبعة العاصمة بالقاهرة ، عام ١٢٨٨هـ . (٢) فتح المغيث ج ١ ص ١٠٧

(٣) فتح المغيث ج ١ ص ١١٦ وما بعدها

نخبة الفكر وشرحها

لشيخ الاسلام ابن حجر المتوفى سنة ٨٥٢ هـ

الكتابان للإمام الحافظ شيخ الإسلام أحمد بن على الشهير بابن حجر العسقلانى ، المتوفى عام اثنين وخمسين وثمانمائة للهجرة ، وقد سبقت ترجمته عند دراسة كتابه بلوغ المرام من بين كتب الأحكام .

والمتن كما وصفه المؤلف فى أول كتابه وشرحه إذ يقول : إن التصانيف فى اصطلاح أهل الحديث قد كثرت فى القديم والحديث ، فسألنى بعض الإخوان أن ألخص له المهم من ذلك ، فلخصته فى أوراق لطيفة سميتها نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر ، على ترتيب ابتكرته ، وسبيل انتهجته ، مع ما ضممته إليه من شوارد الفرائد ، وزوائد الفوائد ، فأجبته إلى سؤاله ، رجاء الاندراج فى تلك المسالك .

وإنما كان الكتاب على ترتيبه المبتكر ، لأنه لم يسرد الأنواع سرداً قد يتداخل فيه بعضها مع بعض ، ولكنه قسمها تقسيماً حاصراً مبايناً دقيقاً كما يصنع المنطقيون بالترديد بين النفى والإثبات ، أو بين القسم ومقابله ، فإنه بدأ فقال : إن الخبر إما أن يكون له طرق بلا حصر معين ، أو مع حصر بما فوق الاثنين ، أو بهما ، أو بواحد ، فالأول : المتواتر المفيد للعلم اليقينى بشروطه ، والثانى : المشهور وهو المستفيض على رأى جماعة ، والثالث : العزيز ، والرابع : الغريب ، وكلها سوى الأول آحاد ، وفيها المقبول والمردود ، لتوقف الاستدلال بها على البحث عن أحوال رواتها دون الأول ، وقد يقع فيها ما يفيد العلم النظرى بالقرائن على المختار ، ثم قسم الغرابة بأنها إما أن تكون فى أصل السند أولا ، وذكر اسم كل منهما ، ثم انتقل إلى تقسيم خبر الآحاد إلى صحيح وحسن وضعيف ، مع بيان وجه الحصر ، وبين أن الصحيح تتفاوت مراتبه بتفاوت أوصافه ، وربط بهذا ترتيب الكتب الصحاح فى الأفضلية ، ثم تطرق إلى بيان الحسن بحذف قيد من قيود الصحيح ، وأورد أن كثرة الطرق فيه تجعله صحيحاً لغيره ، وتطرق إلى بيان حكم ما إذا اجتمع الوصف بالصحة والحسن .

ثم أورد صور التخالف مبيناً الرواية بأقسامها الأربعة التى تشمل المحفوظ والشاذ والمعروف والمنكر ، وانتقل إلى بيان ما إذا وجدت موافقة بين حديثين ، وما تتناوله مما يشمل التابع والشاهد والاعتبار ، وانتقل إلى بيان تقسيم فى المقبول يتناول السلامة من المعارضة والمعارضة ، فأدمج فى ذلك المحكم ومختلف الحديث ، والناسخ والمنسوخ ، وانتقل بعد ذلك إلى تقسيم المردود بحسب موجب الرد ، وأورد تحت ذلك ما يسمى المعلق والمرسل والمنقطع والمدلس والمعنعن والموضوع والمتروك والمنكر ، وما إلى ذلك .

وهكذا سار بهذا المسلك المنطقى الدقيق المنضبط الجامع الحاصر لأهم ما يلزم معرفته فى هذا العلم .

وتطرق فى دراسته إلى بيان حقيقة الصحابى ، والفرق بين المرفوع والموقوف والمقطوع ، ثم إلى مباحث أخرى كاتفاق الرواة فى الأسماء والأوصاف أو اختلافهم ، وما يتصل بذلك ، ثم إلى بيان مراتب كل من الجرح والتعديل .

وختم هذا الكتيب ببيان معرفة الكنى — كنى المسمين — وأسماء المكنين ، ومن اسمه كنيته ، ومن اختلفت كنيته ، ومن كثرت كناه أو نعوته ، ومن وافقت كنيته اسم أبيه أو بالعكس ، وما إلى ذلك مما وُضع فيه كثير من المؤلفات ، حتى لا يبالغ من قال : إن من حفظ هذا الكتاب واحتفظ بما فيه من المعلومات يمكن أن يستغنى به عما وراءه من كتب هذا الفن .

وأما شرحه — وهو للمؤلف نفسه كما قلنا — فقد ذكر فى سبب تأليفه أن من سأله تلخيص المهم من فن المصطلح رغب إليه ثانياً أن يضع عليه شرحاً يحل رموزه ، ويفتح كنوزه[1] ، ويوضح ما خفى على المبتدئ من ذلك ، فشرحه شرحاً بالغ فيه فى الإيضاح والتوجيه ، ونبه على خفايا زواياه ، لأن صاحب البيت أدرى بما فيه ، وقال : إنه ظهر له أن إيراده على صورة البسط أليق ، ودمجها ضمن توضيحه أفوق ، فسلك هذه الطريقة القليلة المسالك .

وهو يريد بذلك أنه قد بسط المتن بالشرح بسطاً يلقى عليه الضوء لإيضاح معلوماته ، وهو فى الوقت نفسه أدمجه معه فصارا كتاباً واحداً بفنه التأليفى المتين .

ولقد صدق فى أنه بسط الكتاب فهو — مثلا — ، عند تقسيم الخبر إلى متواتر وغيره[2] أدمج فى شرحه تصوير الخبر ، والخلاف فى أنه مرادف للحديث أو مخالف ، وما يترتب على ذلك ، وما قيل من أن بينهما عموما وخصوصا مطلقا ، وعند ذكر أن الطرق فى المتواتر بلا عدد معين — صور أن ذلك يكون بأن تكون العادة أحالت تواطؤهم على الكذب ، وحينئذ لا يكون هناك معنى لتعيين العدد ، ثم أورد الخلاف فى ذلك بأن بعضهم يعين العدد فى الأربعة ، وقيل فى الخمسة ، وقيل السبعة ، وقيل العشرة ، وغيرها إلى السبعين وقيل غير ذلك ، وقال : إن كل قارئ تمسك بدليل جاء فيه ذكر العدد فأفاد العلم ، ثم استوفى بقية شروط التواتر فى إيجاز لطيف .

وإذا انتقلنا إلى حديثه عن المشهور[3] نرى أنه على وجازته يبين مرتبته من أقسام الآحاد ، وأنه أولها ، وأنه محصور بأكثر من اثنين ، وأن جماعة من أئمة الفقهاء سمّوه المستفيض لانتشاره ، من فاض يفيض فيضا ، وأن منهم من غاير بين المستفيض والمشهور بأن المستفيض يكون فى ابتدائه وانتهائه سواء ، والمشهور أعم من ذلك ، ثم قال : ومنهم من غاير كيفية أخرى وليس من مباحث

---

(١) نخبة الفكر ص ٣ (٢) نخبة الفكر ص ٣

(٣) نخبة الفكر ص ٥

هذا الفن ، وذكر لطيفة ، وهى أن المشهور يطلق على ما حرر هنا وعلى ما اشتهر على الألسنة . فيشمل ماله إسناد واحد فصاعدا ، بل ما ليس له إسناد أصلا .

وإذا انتقلنا إلى العزيز[١] وجدناه يوضح قوله فى المتن (وليس شرطا للصحيح خلافا لمن زعمه) فيقول : إن ذلك الزاعم هو أبو على الجبائى من المعتزلة ، وإليه يومئ كلام الحاكم أبى عبد الله فى علوم الحديث حيث قال : الصحيح أن يرويه الصحابى الزائل عنه اسم الجهالة ، بأن يكون له راويان ، ثم يتداوله أهل الحديث إلى وقتنا كالشهادة على الشهادة ، وصرح القاضى أبو بكر بن العربى فى شرحه على البخارى بأن ذلك شرط البخارى ، وأجاب عما أورد عليه من ذلك بجواب فيه نظر ، ثم ذكر ما قيل فى حديث : «الأعمال بالنيات» ، وجواب القاضى الضعيف عن انفراد رواته ، ثم نقل عن ابن رشيد قوله : ولقد كان يكفى القاضى فى بطلان ما ادعى أنه شرط البخارى أول حديث مذكور فيه ، ثم قال : وادعى ابن حبان نقيض دعوى القاضى فقال : إن رواية اثنين عن اثنين إلى النهاية لا توجد أصلا ، ورد ذلك ردا مفحما ، وأورد مثاله من الصحيحين ، وهو حديث أنس : « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه ... » الحديث ، وهذه من نفائس الفن .

وهكذا نجده سلك ذلك المسلك الذى يشحن الأفئدة بالمعارف المتتابعة ، ولولا أنه فنى بارع لما استطاع أن ينفع قراءه بهذه النفائس القيمة .

ولابد أن نذكر — على سبيل المثال — ما أورده فى المرسل الخفى[٢] إذا صدر عن معاصر لم يلق من حدث عنه ، بل بينه وبينه واسطة ، فقد ذكر الفرق بين المدلس والمرسل الخفى فقال : إنه دقيق حصل تحريره بما ذكر هنا ، وهو أن التدليس يختص بمن عرف لقاؤه إياه ، فأما إن عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفى ، ومن أدخل فى تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقى لزمه دخول المرسل الخفى فى تعريفه ، والصواب التفرقة بينهما ، ثم برهن على ذلك ، وأطال فى برهانه عليه .

ونذكر — على سبيل المثال أيضا — أنه ذكر الموضوع ،[٣] وهو المطعون فيه بكذب راويه فى الحديث ، فاستطرد بقوله : إن الحكم بالوضع إنما هو بطريق الظن الغالب لا بالقطع ، إذ قد يصدق الكذوب ، لكن لأهل العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها ذلك ، وإنما يقوم بذلك منهم من يكون اطلاعه تاما وذهنه ثاقبا ، ومعرفته بالقرائن الدالة على ذلك متمكنة ، وقد لايعرف الوضع بإقرار واضعه ، قال ابن دقيق العيد : لكن لا يقطع بذلك لجواز أن يكون كذب فى ذلك الإقرار ... اهـ وفهم منه بعضهم أنه لا يعمل بذلك الإقرار أصلا ، وليس ذلك

---

(١) نخبة الفكر ص ٥
(٢) نخبة الفكر ص ١٨
(٣) نخبة الفكر ص ١٩

مراده ، وإنما نفى القطع بذلك ، ولا يلزم من نفى القطع نفى الحكم ، لأن الحكم يقع بالظن الغالب ، وهو هنا كذلك ، ولولا ذلك لما ساغ قتل المقر بالقتل ، ولا رجم المعترف بالزنا ، لاحتمال أن يكونا كاذبين .

ثم تطرق إلى بيان القرائن التى يعرف بها الوضع (١) فأطال وأفاد ، ونذكر على سبيل المثال أنه قال فى المتن (٢) : ولا يجوز تعمد تغيير المتن (متن الحديث) مطلقا ، ولا الاختصار منه بالنقص ، ولا إبدال اللفظ المرادف باللفـظ المرادف إلا لعالم بمدلولات الألفاظ ، وبما يحيل المعانى ، وقال فى الشرح : إن ذلك هو الصحيح فى المسألتـين — وذكر الخـلاف فى اختصار الحديث ، ووجهة نظر الجمهور فى جوازه بما يؤيد مذهبهم — وأما الرواية بالمعنى فقال : إن الخلاف فيها شهير ، والأكثر على جوازه ، ومن أقوى حججهم الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به ، فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى فجوازه باللغة العربية أولى ، ثم أفاض فى ذكر الخلاف فى ذلك .

ثم ذكر على سبيل المثال أنه تناول الحديث المرفوع فى تقسيمه ، وبين أنه ما انتهى إلى النبى صلى الله عليه وسلم تصريحا أو حكما من قوله أو فعله أو تقريره ، وفى الشرح أورد مثالا لكل فقال : إن المرفوع من القول تصريحا أن يقول الصحابى : سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول كذا ، أو حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا ، أو يقول هو أو غيره : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال كذا أو نحو ذلك ، وهذا الترديد يفهمه العارفون لفن المصطلح بأنه يشمل المتصل والمرسل والمعلق والمعنعن والمنقطع والمعضل ، وغير ذلك .

ثم قال : ومثال المرفوع من الفعل تصريحا أن يقول الصحابى : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذا ، أو يقول هو أو غيره : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل كذا ، وهذا يتناول جميع الأقسام التى أشرنا إليها عند تمثيله للمرفوع من القول تصريحا ، ثم قال : ومثال المرفوع من التقرير تصريحا أن يقول الصحابى : فعلت بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، أو يقول هو أو غيره : فعل فلان بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، ولا يذكر إنكاره لذلك ، ومثال المرفوع من القول حكما لا تصريحا أن يقول الصحابى — الذى لم يأخذ عن الإسرائيليات — ما لا مجال للاجتهاد فيه ، ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح ، كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق وأخبار الأنبياء ، أو الآتية كالملاحم والفتن وأحوال القيامة ، وكذا الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص ، ثم بين لم كان ذلك فى حكم المرفوع .

---

(١) نخبة الفكر ص ٢٠

(٢) نخبة الفكر ص ٢٢ ، ٢٣

وقال بعد ذلك : ومثال المرفوع من الفعل حكما أن يفعل الصحابى مالا مجال للاجتهاد فيه ، فيدل على أن ذلك عنده عن النبى صلى الله عليه وسلم ، كما قال الشافعى رضى الله عنه فى صلاة على فى الكسوف فى كل ركعة أكثر من ركوعين .

وهكذا ظل يذكر الأمثلة التى تفتق الأذهان على ألوان من هذا الفن العظيم ثم قال : ويلتحق بقولى حكما ما ورد بصيغة الكتابة فى موضع الصيغ الصريحة بالنسبة إليه صلى الله عليه وسلم ، كقول التابعى عن الصحابى يرفع الحديث أو يرويه أو ينميه أو يبلغ به أو رواية أو رواه ، وقد يقتصرون على القول مع حذف القائل ويريدون به النبى صلى الله عليه وسلم ، كقول ابن سيرين عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال :« تقاتلون قوما . . . .» الحديث ، وفى كلام الخطيب أنه اصطلاح خاص بأهل البصرة ، ثم قال : ومن الصيغ المحتملة قول الصحابى : من السنة كذا . . . . وأطال فى هذا كثيرا ، وسرد أنواعا من الصيغ المختلفة ، وما فيها من كلام العلماء أو اختلافهم ، ووجهات نظرهم ، مما يدل على أنه يطنب بعلمه فى مواضع الإطناب بما تعظم فائدته وتحلو ثمرته ، ويوجز بحكمته فى مواضع الإيجاز بما تعجل فائدته ، فلله دره .

تدريب الراوى
فى شرح تقريب النواوى
للحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ

وبعد : فقد كان كتاب الإمام السيوطى « تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى » من بين تلك الكتب العظيمة النافعة التى أبرزت شخصية السيوطى الجليلة بماله من تحقيق وسعة أفق، وعمق بحث وكثرة اطلاع ،جعلت كتابه هذا مرجعا لطلاب علوم الحديث،ومن يعشون إلى ضوء السنة النبوية فى دراية علومها ،والأخذ بأكبر نصيب منها ،عدا ماله من الكتب القيمة فى هذا الفن مما سبقت الإشارة إليه فى التمهيد لهذا البحث، وفى الترجمة لمؤلفه الإمام السيوطى على الجوامع.

وقد أورد الإمام السيوطى الباعث على تأليفه لهذا الكتاب مع بيان قيمته فى تقدمته له فقال: طالما قيدت فى هذا الفن فوائد وزوائد، وعلقت فيه نوادر وشوارد، وكان يخطر ببالى جمعها فى كتاب ونظمها فى عقد لينتفع بها الطلاب ، فرأيت كتاب التقريب والتيسير لشيخ الإسلام الحافظ ولى الله أبى زكريا النواوى ، ثم أطنب فى وصف الكتاب ومؤلفه إلى أن قال : فقوى العزم على كتابة شرح عليه، كافل بإيضاح معانيه ، وتحرير ألفاظه ومبانيه، مع ذكر مابينه وبين أصله من التفاوت فى زيادة أو نقص أو إيراد أو اعتراض، مع الجواب عليه إن كان ، مضافا إليه زوائد عملية ، وفوائد جلية.

ثم قال: إنه جعله شرحا لهذا الكتاب خصوصا، ثم لمختصر ابن الصلاح ولسائر كتب الفن عموما.

ثم أورد بعد ذلك عدة فوائد :

الأولى : فى حد علم الحديث ومايتبعه ،ثم ذكر الحد بعبارات مختلفة ،وتناول الكلام على كل من السند والمتن ، وعلى معنى الحديث .

والثانية : خصصها لحد كل من الحافظ والمحدث والمسند،واستطرد فيها إلى عدة بحوث ونقول مختلفة على عادته المعروفة فى الاستطراد .

والثالثة : فى بيان من ألف فى المصطلح ابتداء من القاضى أبى محمد الرامهرمزى إلى مقدمة ابن الصلاح ، وساير فى ذلك تصوير شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر ، ولم يزد عليه أكثر من قوله وقد تبعه (يريد ابن الصلاح) على ترتيبه جماعة منهم المصنف (النووى) وابن كثير والعراقى والبلقينى ،وغايره جماعة كابن جماعة والتبريزى والطيبى والزركشى .

والرابعة : فى أنواع علوم الحديث ، وبيان عددها على النحو الذى بيناه فى صدر هذا التمهيد .

وطريقته الأساسية فى شرح هذا الكتاب أنه يلتزم متابعة الإمام النووى فيما أورده فى كتاب التقريب. وجعل مقصوده الأول أن يشرح عباراته، ويبين المراد بها، ويوضح الغامض منها –إن كان ، ثم يتبع ذلك بذكر تنبيهات أوفوائد مما وصل إليه بالتنقيب والبحث، مما يقيم أكبر البرهان على أنه استوعب هذا العلم ، ووصل فيه إلى أعلى الدرجات ، وكثيرا ماينص على مايخالف فيه المختصر (التقريب) أصلَه (مقدمة ابن الصلاح) ولنبين هذه الطريقة فى مثال واحد:

بدأ مصنف التقريب بتعريف الصحيح بأنه : مااتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولاعلة . فكان تعليق السيوطى على هذا التعريف فى اثنتى عشرة صفحة من كتابه التدريب، تناول فيها مايأتى :

أولا : لم عدل المصنف عن عبارة أصله: المسند الذى يتصل إسناده ؟ .

ثانيا : ولماذا جمع العدل الضابط بالعدول الضابطين مع أن ابن الصلاح عبر بالمفرد ؟

ثالثا: ما الذى يخرج بالقيد الأول ؟ومااللذى يخرج بالقيد الثانى؟ومااللذى يخرج بالقيد الثالث؟ . وكذلك الرابع والخامس ؟

رابعا: أورد تنبيهات :

(أ) كيف حد الخطابى الصحيح ؟ وماوجه الاختلاف بينه وبين المصنف؟ .
وما رأى شيخ الإسلام فى الأرجح منها ؟ ومامسلك العراقى فى هذا المقام . . ؟ .

(ب) لماذا ترك المصنف قيد نفى الإنكار فى الحديث ؟ .

(ج) لم يفصح بمراده من الشذوذ هنا مع أنه مختلف، بعضه ينافى الصحة وبعضه لاينافيها ، وماموقف شيخ الإسلام ابن حجر فى ذلك ؟ .

(د) لماذا لم يقيد العلة بكونها قادحة ؟ وان اشترك فى ذلك مع أصله مقدمة ابن الصلاح.

(هـ) ورد على التعريف أنه لايشمل الصحيح لغيره ، وكان ينبغى إدخاله .

(د) ورد على التعريف المتواتر فإنه لايشترط فيه هذه الشروط مع كونه صحيحا،وما رأى شيخ الإسلام فى ذلك ؟ .

(ز) اعترض ابن حجر على المصنف وابن الصلاح معا، لأنهما جعلا الحسن قسمين : لذاته ولغيره ،وهذا التقسيم يجرى فى الصحيح .

ثم ينتقل إلى ذكر فائدتين :

الأولى: أن كلام ابن الصلاح فى شرحه لمسلم يدل على أنه أخذ تعريف الصحيح هنا من كلام مسلم، ولكن شيخ الإسلام اعترض بأن مسلما لم يذكر انتفاء الشذوذ .

الثانية : أنه بقيت شروط أخرى – مختلف فيها – لم يذكرها، منها كون الراوى مشهورا بالطلب، والخلاف فى ذلك ، واختيار شيخ الإسلام . ومنها اشتراط ثبوت السماع لكل راو من شيخه، ومنها اشتراط العدد فى الرواية كالشهادة وماقيل فى ذلك .

وبهذه البحوث ، وبذكر وجهات النظر المختلفة فيها – سواء أكانت فى التنبيهات أو الفوائد – ينتهى تعليقه على تعريف الإمام النووى للحديث الصحيح .

أما ذلك المسلك الذى سلكه الإمام النووى فى عرض تلخيصه لمقدمة ابن الصلاح وسايره السيوطى بالشرح على الوجه الذى أوردناه، فإنه ابتدأ كتابه بخطبة بين فيها فضل علم الحديث إجمالا، وأنه اختصر كتابه هذا من كتابه الإرشاد ، الذى اختصره من كتاب علوم الحديث لابن الصلاح ، وأنه بالغ فى الاختصار من غير إخلال بالمقصود، وحرص على إيضاح العبارة، ثم قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف [1] وعرف الصحيح بما أوردناه عند بيان طريقة السيوطى فى التدريب ، ثم بين المراد بقولهم «حديث صحيح» [2] ثم بين المختار من أنه لايجزم فى إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقا ثم بين أول مصنف فى الصحيح المجرد، والخلاف فى الأفضل من الصحيحين [3]، وكيف أن الصحيحين لم يستوعبا ولم يلتزما ذلك، وبيان الأصول الستة ومافاتها من الأحاديث الصحيحة، وجملة مافى البخارى بالمكرر وبحذفه ، ومسلم كذلك ، وبم تعرف الزيادة على الصحيحين من الأحاديث الصحيحة [4] ومافائدة مستدرك الحاكم ، وماقيمته الحديثية ، والمفاضلة بينه وبين صحيح ابن حبان ، ثم صور الكتب المخرجة على الصحيحين مع بيان منزلتها وقيمتها، والفرق بينها وبين المختصرات [5] منها ، ثم بيان الحديث المعلق فى الصحيحين، وتقسيمه باعتبار الصحة وعدمها، ثم بيان أعلى أقسام الصحيح ومايليه وإذا قالوا : صحيح متفق عليه أو على صحته فما معنى ذلك ؟ وهل رواية الشيخين أو أحدهما تفيد القطع بالصحة والخلاف فى ذلك، ثم بين حكم من رأى فى هذه الأزمان حديثاً صحيح الإسناد فى كتاب لم ينص على صحته والخلاف فى ذلك ، ثم بين كيف يسلك من أراد العمل بحديث من كتاب .

وبعد هذا انتقل إلى تعريف الحديث الحسن، وإلى بيان تقسيم ابن الصلاح له ، مع تعريف كل قسم ، وحكم الحديث الحسن فى الاحتجاج به ، والفرق بين قولهم : حسن الإسناد أو صحيحه وقولهم : صحيح فقط ، أو حسن فقط ، ثم معنى قول الترمذى حسن صحيح ، ثم اصطلاح البغوى فى تقسيم الأحاديث إلى صحاح وحسان ، ثم أورد فروعا فى الحديث الحسن :

الأول : يتعلق ببيان مظان الحديث الحسن من كتب السنة .

الثانى : أن الحديث الحسن يرتفع إلى درجة الصحيح أحيانا .

الثالث : أن الحديث الضعيف يرتفع إلى درجة الحسن أحيانا .

---

(١) ص ٦٢ ج ١ ومابعدها بأعلى كتاب تدريب الراوى .

(٢) ص ٧٥ ج ١ نفس المصدر .

(٣) ص ٧٦ ج ١ نفس المصدر .

(٤) ص ١٠٤ ج ١ نفس المصدر .

(٥) ص ١١٢ ج ١ نفس المصدر

ثم انتقل إلى بيان النوع الثالث وهو الضعيف، فعرفه، وبين وجهات تفاوته وما يدخل فيه من الأقسام. ثم انتقل إلى النوع الرابع، وهو المسند، وذكر الاختلاف فى تعريفه، ثم إلى النوع الخامس وهو المتصل فعرفه، ثم إلى النوع السادس، وهو المرفوع فعرفه، وذكر الخلاف فيه، ثم إلى النوع السابع وهو الموقوف فعرفه أيضا، ثم أورد فروعا تتعلق بكل من المرفوع والموقوف مثل قول الصحابى: «كنا نقول كذا» وغير ذلك من عبارات الصحابة أو من الرواة عنهم مثل يرفعه أو ينميه، ثم انتقل إلى الثامن، وهو المقطوع فعرفه، وتكلم فى الاحتجاج به، وأنه ضعيف أو غير ضعيف.

ثم انتقل إلى النوع التاسع، وهو المرسل، فبين إطلاقه على المنقطع والمعضل، وتكلم فى حجيته، واحتجاج الشافعى به، ووجود المراسل فى مسلم، وعذره فى ذلك.

ثم انتقل إلى النوع العاشر، وهو المنقطع، وبين الخلاف فى تعريفه، ثم إلى النوع الحادى عشر، وهو المعضل، وذكر صورا منه، ثم أورد بعد ذلك فروعا يتعلق بعضها بالإسناد المعنعن والخلاف فيه، وبعضها يتعلق بالإسناد المؤنن والخلاف فيه أيضا، وبعضها يختص بالتعليق، ومايكون منه فى حكم الصحيح وماليس كذلك، وبعضها يتعلق بما إذا اختلفت رواية الحديث بين الإرسال والاتصال والوقف والرفع وما إلى ذلك، ثم انتقل إلى الثانى عشر وهو التدليس، وتقسيمه ومذاهب العلماء فيه، ثم إلى الثالث عشر وهو الشاذ مع بيان أقسامه، واختلاف وجهات النظر فيه، وانتقل بعد ذلك إلى النوع الرابع عشر وهو المنكر، وذكر فى النوع الخامس عشر معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد والفرق بينها، وفى النوع السادس عشر تكلم على زيادة الثقة، وحكمها وتقسيمها والخلاف فيها، وفى السابع عشر، وهو معرفة الأفراد، وتقسيم الفرد وحكم كل، ثم أورد النوع الثامن عشر وهو المعلل فعرف العلة، وبين الطريق إلى معرفتها واختلاف إطلاقها، ثم انتقل إلى التاسع عشر، وهو المضطرب، وبيان تفصيله وحكمه، ثم تكلم فى النوع العشرين عن المدرج وأقسامه وحكمها. وفى الحادى والعشرين تكلم عن الموضوع، ومفهومه، وحكمه شرعا، وماألف فيه من الكتب وأقسام الواضعين، والرد على من أجاز الوضع، وفى الثانى والعشرين أورد المقلوب، وما وقع للبخارى من الامتحان فيه، ثم أورد فرعا يتعلق بالحديث الضعيف وما يوصف به: أهو السند أم المتن.

وفى النوع الثالث والعشرين تكلم على من تقبل روايته، وأورد فيه مسائل: إحداها فى شروط قبول الرواية، والثانية فيما يثبت العدالة والثالثة فيما يعرف به الضعف، والرابعة فى حكم التعديل من غير سبب وبسبب، والخامسة فيما يثبت به كل من الجرح والتعديل، والسادسة حكم رواية مجهول العدالة، ثم ذكر فرعا فى تعديل العبد والمرأة، والسابعة فى حكم رواية من كفر ببدعة ومن لم يكفر بها، والثامنة فى رواية التائب من الفسق، والتاسعة فيمن روى حديثا ثم نفاه، والعاشرة فى رواية من أخذ أجرا على التحديث والحادية عشرة فى قبول رواية من عرف بالتساهل فى سماعه أو إسماعه، والثانية عشرة فى إعراض الناس عن هذه الشروط، والثالثة عشرة فى ألفاظ التجريح والتعديل ومراتبها.

هذا ما يتصل بما ورد من المتن فى الجزء الأول من كتاب التدريب.

وقد تناول السيوطى دراسة الجزء الثانى منه على غرار دراسته للجزء الأول، على ضوء ما بيناه فى مسلكه فيه .

واشتمل الجزء الثانى من الكتاب على ما يأتى من بقية الأنواع وهى : كيفية سماع الحديث وتحمله وضبطه ، وكتابة الحديث ، وضبطه وصفته ، وصفة رواية الحديث ، وحجية المروى من الحفظ والكتاب ، ومعرفة آداب المحدث ، ومعرفة آداب طالب الحديث وما يتعلق بذلك ، ومعرفة الإسناد العالى والنازل وما يتعلق بذلك ، ومعرفة الحديث المشهور ثم المتواتر ، ومعرفة الغريب والعزيز ، وغريب ألفاظ الحديث والمؤلف فيه ، ومعرفة الناسخ والمنسوخ ، ومعرفة المصحّف وما يتعلق به ، ومعرفة مختلف الحديث ، ومعرفة المزيد فى متصل الأسانيد ، والمراسيل الخفية والصحابة وما صنف فيه ، والتابعين ورواية الأكابر عن الأصاغر ، والمدبج وما يتعلق به ، ومعرفة الإخوة والمصنفات فيه ، ورواية الآباء عن الأبناء وعكس ذلك ، ومن اشترك فى الرواية عنه اثنان تباعد ما بين وفاتيهما ، ومن لم يرو عنه إلا واحد ، ومن ذكر بأسماء أو صفات مختلفة ومعرفة المفردات من الأسماء والألقاب ، ومعرفة الأسماء والكنى ، ومعرفة كنى المعروفين بالأسماء ، ومعرفة ألقاب المحدثين والرواة ، والمؤتلف والمختلف من ذلك كله ، والمتفق والمفترق والمتشابه والمشتبه والمقلوب ، والمنسوبين إلى غير آبائهم ، والنسب التى على خلاف ظاهرها ، والمبهمات ، وتاريخ المواليد والوفيات وما يتعلق بذلك ، ومعرفة الثقات والضعفاء ، ومعرفة من خلط من الثقات ، وطبقات العلماء والرواة ، ومعرفة الموالى والمنسوبين إلى القبائل ، ومعرفة أوطان الرواة وبلدانهم

هذه هى الأنواع التى ذكرها صاحب التقريب وتناولها السيوطى بالشرح المسهب والمواد الغزيرة ، التى تتفق مع ما بيّنه فى خطبة الكتاب ، من أنه كان يريد أن يضع كتابا مستقلا جامعا محشودا بالفوائد والزوائد ، ولكنه وجد كتاب التقريب كتابا جليل النفع عالى القدر ، كثير الفوائد غزير الموائد ، ولم يجد من تصدى لشرحه على الوجه الذى يمكن أن تقيد فيه تلك الفوائد العظيمة ، فجاء هذا الشرح على ما أوضحنا من وصفه ، مما دل على أنه كأنه جمع فيه كل ما تسنى له من الكتب المؤلفة فى هذا الفن ، فأخذ زبدتها ، وجمع شتى مسائلها ، وإنه فى الأمانة العلمية بحيث لم يدخر أن يدل القارئ على مراجع كل مسألة يوردها .

غير أنه بعدما ساير به المصنف فى الترتيب والتنظيم ، وشرحه على ذلك الوجه العظيم — أورد أنواعا أخرى : وهى معرفة المعلق والمعنعن ومعرفة المتواتر والعزيز ، ومعرفة المستفيض والمحفوظ والمعروف والمتروك والمحرف ، ومعرفة أتباع التابعين ، ورواية الصحابة بعضهم عن بعض والتابعين كذلك ، وما رواه الصحابة عن التابعين ، ومعرفة من وافقت كنيته اسم أبيه وعكسه ، ومعرفة من وافقت كنيته كنيه زوجه ، ومعرفة من وافق اسم شيخه اسم أبيه ، ومن اتفق اسمه واسم أبيه

ومن اتفق اسم شيخه وشيخ شيخه ، ومعرفة من اتفق اسم شيخه والراوى عنه ، ومعرفة من وافق اسمه نسبه ، والأسماء التى يشترك فيها الرجال والنساء ،وأسباب الحديث، وتواريخ المتون، ومعرفة من لم يرو إلا حديثا واحدا، ومعرفة من أسند عنه من الصحابة الذين ما توا فى حياة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومعرفة الحفاظ .

وهذه الأنواع تنقسم قسمين : قسماً لم يسبق أن تناوله التقريب ، وهو يبتدئ من معرفة أتباع التابعين إلى نهاية ما أوردناه على أنه من زياداته على متن التقريب، وقسما سبق إيراده ضمن الأنواع الخمسة والستين الماضية التى ذكرها صاحب التقريب تبعا لابن الصلاح ، ولكنه أوردها لا على أنها أنواع رئيسية ، بل على أنها تدخل فى البحث ضمن الأنواع الرئيسية ، وهى المذكورة قبل ذلك من الأنواع الزائدة .

فالمعلق والمعنعن ورد ذكرهما فى قسم المعضل (١) لأنه يصدق على كل منهما ،ويدخلان فى مفهومه فى بعض صوره ، والمتواتر تقدم ذكره فى قسم المشهور (٢) ، لأن المتواتر مشهور وزيادة والعزيز تقدم ذكره فى قسم الغريب (٣)على أنه مرادف له أو منفرد عنه على تفصيل فى ذلك، وهذه الأنواع الأربعة وردت فى متن التقريب نفسه ضمن الأنواع الرئيسية فيه ، والمستفيض(٤) ورد ذكره فى التدريب على أنه مرادف للمشهور أو قسم منه على الخلاف فى ذلك، والمحفوظ والمعروف (٥) ورد ذكرهما فى التدريب تصويرا لتقسيم ورد فى النخبة لابن حجر (٦) فيما وقعت فيه مخالفة الراوى لغيره ، والمتروك ورد ذكره فى تقسيم أورده ابن حجر فى شرح النخبة فى قسم المردود ، ونقل السيوطى عنه ذلك فى التدريب فى تنبيه من تنبيهات المنكر (٧) ، والمعروف ورد ذكره فى التدريب (٨) عند كلام المصنف فى التقريب على معرفة المصحف ، أورده السيوطى نقلا عن شيخ الإسلام فى تقسيم له يقول فيه : إن ما غير فيه النقط فهو المصحف ، وما غير الشكل مع بقاء الحرف فهو المحرف .

وبالجملة فإن الحافظ السيوطى يجمع فى كتاب التدريب — على ما قال الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف (٩) — ملخصات لكثير من المؤلفات فى علم المصطلح ، ومنها شرح العراقى على ألفيته ومقدمة ابن الصلاح ، وحاشية الزركشى ، ونكت العراقى وابن حجر عليها ، ومحاسن الاصطلاح والمشتبه للذهبى ، وكتب الخطيب المفردة فى أنواع علوم الحديث وغيرها ، وقد لا ينسب القول لقائله ، وقد ينسبه ويتصرف فى العبارة ، وامتاز كتابه بانفراد فى بسط بعض الموضوعات والإسهاب فيها ، خصوصا عن رجال الحديث وتخريج بعضها — وببحوث دينية لم تذكر فى غير هذا الكتاب نفع الله بكتاب السيوطى ، وجزاه عن تأليفه خير الجزاء .

(١) ص ٢١٤ ج ١ التدريب (٢) ص ١٧٦ ج ٢ التدريب (٣) ص ١٨٠ ج ٢ التدريب
(٤) ص ١٧٣ ج ٢ التدريب (٥) ص ٢٤١ ج ١ التدريب (٦) ص ١٣ شرح النخبة ومابعدها .
(٧) ص ٢٤١ ج ١ تدريب ، وراجع النخبة وشرحها ص ٢١ .
(٨) ص ١٩٥ ج ٢ تدريب ، ولعل السيوطى رآه فى بعض كتب الحافظ ابن حجر غير النخبة وشرحها .
(٩) تدريب الراوى ج ١ ص ٣٤ .

الفصل السابع

كتب التخريج

- المغنى عن حمل الأسفار للعراقى .
- التلخيص الحبير لابن حجر .
- مناهل الصفا للسيوطى .

كتب التخريج

تمهيد :

يفهم من استعمال كلمة التخريج فى عرف المحدثين واصطلاحهم أنهم يريدون — فى شأن الأحاديث التى وردت فى غير كتب الحديث، أو فى كتب الحديث ولم تبين درجتها و لا وصفها من القبول وعدمه —أن يبينوا للناس مراتب هذه الأحاديث،ودرجاتها من الصحة أو الحسن أو الضعف ، بعد الرجوع إلى مواطن الأحاديث وأصولها الأولى من كتب الرواية ، كالجوامع والمسانيد والمعاجم والسنن ، تلك التى كتبت بأسانيدها فى العصور الأولى .

وإنما يفعلون ذلك ذبا عن السنة ، ونصحا للأمة ، حتى لايتورط مسلم فى قبول حديث غير معتبر ،أو اتخاذه دليلا وهو لايصلح لذلك ، وحتى لايسىء الظن فى بعض الأحاديث التى ثبتت روايتها عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وهى على خلاف ما يتوهمه أو يفهمه فى بعض شئون الدين .

وهذه المهمة لايحسن القيام بها إلا فحول هذا الشأن المبرزون من رجاله ، فهم الذين يفهمون حق الفهم مراجع السنة ومظانها ، وإن بعض هؤلاء الأئمة لقد يعوزهم الوصول إلى بعض المرويات، فيعترف بأنه لم يقف عليه أو لم يجده هكذا ، أو ما أشبه ذلك ، كما فعل الزين العراقى فى تخريج أحاديث الإحياء . وقد يستدرك بعض المتأخرين ببيان ما وصلوا إليه مما فات بعض المتقدمين ، كما فعل قاسم بن قطلوبغا على الحافظ العراقى ببيان مافات العراقى فى تخريج الإحياء ، فى كتابه الذى سماه تحفة الأحياء بما فات من تخاريج الإحياء .

ويبدو أن فكرة التخريج نجمت بعد أن ظهرت عدة كتب فى الفقه والتصوف والعقائد ، ولاسيما تلك التى يؤلفها أصحاب النحل ، أو الذين يقحمون الأحاديث فى كتب التفسير ، فكان لابد من بيان تلك الأحاديث ، والرجوع بها إلى مصادرها الأصلية ، وبحث أسانيدها للوصول من ذلك إلى تعرف مراتبها من الصحة أو الحسن أو الضعف أو الوضع .

وقد ألف فى التخريج علماء كثيرون ، منهم من أطال ، ومنهم من اختصر ، ومنهم من سلك مسلكا وسطاً بين ذلك ، ثم تكون النتيجة من دراسات الجميع أن يصلوا بالدارس إلى تعرف درجات تلك الأحاديث التى خرجوها ، ليكون على بينة من أمره فى الانتفاع بها ، أو إهمالها ، أو رفضها على قدر درجة الحديث ومنزلته .

والذى عرفناه من كتب التخريج هو مانورده هنا على ترتيب الزمن مع بيان المؤلفين والكتب التى خرجوا أحاديثها بعد مراجعاتنا لما تيسر لنا من المراجع لذلك ، ككتاب كشف الظنون وذيله

وهدية العارفين وكتب التراجم الأخرى والرسالة المستطرفة (١) التى استوعبت أكثر مابين من كتب التخريج فى المراجع الأخرى .

ومن هذه الكتب :

١ — تخريج أحاديث المهذب فى الفقه ، لأبى بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم المعروف بالحازمى الهمذانى ، غلب عليه علم الحديث ، وصنف فيه تصانيفه المشهورة ، منها الناسخ والمنسوخ فى الحديث لم يصنف فى فنه مثله ، وكتاب المشتبه ، وكتاب سلسلة الذهب فيما روى الإمام أحمد عن الشافعى ، توفى رحمه الله عام أربع وثمانين وخمسمائة (٢) .

٢ — تخريج المختصر الكبير لابن الحاجب ، لمحمد بن عبد الهادى بن عبد الحميد ابن عبد الهادى ابن يوسف بن محمد بن قدامة المقدسى الجماعيلى الأصل الحافظ الناقد النحوى المتفنن ، أخذ عن ابن تيمية وأبى الحجاج المزى والذهبى وغيرهم ، وصنف تصانيف كثيرة عدها ابن رجب فى سبعين مصنفا ، وتوفى رحمه الله عام أربع وأربعين وسبعمائة ، ودفن بسفح قاسيون (٣) .

٣ — تخريج أحاديث الهداية ، لعلاء الدين على بن عثمان بن مصطفى الماردينى التركمانى الحنفى ، تفقه وتمرس ، وأفتى ودرس ، وصنف التصانيف الحافلة ، له غريب القرآن ومختصر ابن الصلاح ، والكفاية فى مختصر الهداية ، والجوهر النقى ، ومختصر المحصل فى الفلسفة ، توفى رحمه الله عام خمسين وسبعمائة (٤) .

٤ — تخريج أحاديث الكشاف .

٥ — تخريج أحاديث الخلاصة فى الفقه الحنفى .

٦ — نصب الراية فى تخريج أحاديث الهداية .

وهذه الكتب الثلاثة ألفها الحافظ عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعى الحنفى ، المتوفى عام اثنين وستين وسبعمائة .(٥) .

٧ — كاشف الغمة عن شافعية الأمة ، أو أمنية الألمعى فى أحاديث الرافعى ، لشمس الدين أبو أمامة محمد بن على بن عبد الواحد بن يحيى بن عبد الرحيم المغربى الأصل المصرى المعروف بابن النقاش ، المتوفى عام ثلاث وستين وسبعمائة (٦) .

---

(١) ص ١٣٩ ومابعدها .
(٢) شذرات الذهب ص ٢٨٢ ج ٤
(٣) شذرات الذهب ج ٦ ص ١٤١
(٤) ج ٣ ص ١٥٧ الدرر الكامنة
(٥) البدر الطالع ج ١ ص ٤٠٢ حسن المحاضرة ج ١ ص ٣٥٩ .
(٦) شذرات الذهب ص ١٨٩ ج ٦ البدر الطالع ص ٢١١ ج ٢

٨ ـ تخريج أحاديث الرافعي ، لعبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن جماعة ، المتوفى عام سبع وستين وسبعمائة[١] .

٩ ـ رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب .

١٠ ـ تخريج أحاديث منهاج البيضاوي في الأصول .

والكتابان لتاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف ابن موسى بن تمام السبكي الشافعي القاهري ، المتوفى عام سبعين وسبعمائة[٢] .

١ ـ العناية في تخريج أحاديث الكفاية ، وهو تلخيص لكتاب الهداية في فقه الحنفية .

١٢ ـ الطرق والوسائل في تخريج أحاديث خلاصة الدلائل وتنقيح المسائل .

والكتابان لعبد القادر بن محمد بن محمد بن نصر الله بن سالم الحنفي القرشي ، سمع من ابن الصواف ومن الرشيد بن العلم ومن حسين الكردي ومن خلائق ، وشرح معاني الآثار ، توفي بعد أن أضر في ربيع الأول سنة خمس وسبعين وسبعمائة[٣] .

١٣ ـ تخريج أحاديث الرافعي ، لأبي عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله المصري الزركشي ، الشافعي المصنف المحرر ، المولود سنة خمس وأربعين وسبعمائة[٤] أخذ عن جمال الدين الأسنوي وسراج الدين البلقيني ، ورحل إلى حلب إلى الشيخ شهاب الدين الأذرعي ، وسمع الحديث بدمشق وغيرها ، قال البرماوي : كان منقطعا إلى الاشتغال لاينشغل عنه بشيء ، ومن تصانيفه إعلام الساجد بأحكام المساجد ، والبرهان في علوم القرآن ، وتجلي الأفراح تلخيص المفتاح ، وتكملة شرح المنهاج للأسنوي ، والروضة ، وهو كتاب كبير فيه فوائد جليلة ، والنكت على البخاري ، وشرح جمع الجوامع للسبكي[٥] ، توفي بمصر في رجب سنة أربع وتسعين وسبعمائة ، ودفن بالقرافة الصغرى .

١٤ ـ المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح ، لمحمد بن إبراهيم بن إسحاق[٦] بن إبراهيم بن عبد الرحمن السلمي المناوي القاهري الشافعي ، المتوفى عام ثلاث وثمانمائة .

---

(١) شذرات الذهب ص ٢٠٨ ج ٦ والبدر الطالع ٣٥٩ ج ١

(٢) شذرات الذهب ص ٢٢١ ج ٦ والبدر الطالع ص ٤٦٧ ج ١

(٣) شذرات الذهب ص ٢٣٨ ج ٦

(٤ ، ٥) شذرات الذهب ص ٣٣٥ ج ٦ ، هدية العارفين ص ١٧٤ ج ٦

(٦) شذرات الذهب ج ٧ ص ٣٤ ، ليس هو محمد بن ابراهيم بن عبد الرحمن السلمي المتوفى سنة ٧٤٦ كما توهم ذلك صاحب هدية العارفين فنسب إليه تخريج أحاديث المصابيح نقلا عن السيوطي ، والسيوطي لم يذكر ذلك .

١٥ – تخريج أحاديث المختصر الكبير لابن الحاجب (عثمان بن عمر بن أبى بكر بن يونس المصرى) :

١٦ – تذكرة الأحبار بما فى الوسيط من الأخبار :

١٧ – المحرر المذهب فى تخريج أحاديث المهذب :

١٨ – تحفة المحتاج إلى أحاديث المنهاج ، أى منهاج البيضاوى فى الأصول .

١٩ – البدر المنير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير ، وهو فى سبع مجلدات .

٢٠ – خلاصة البدر المنير فى مجلدين .

٢١ – منتقى خلاصة البدر المنير فى مجلد .

وهذه الكتب لابن الملقن عمر بن على بن أحمد بن محمد بن عبد الله السراج ، الأندلسى ثم المصرى ، المتوفى عام أربع وثمانمائة[١] .

٢٢ – تخريج أحاديث منهاج البيضاوى .

٢٣ – المغنى عن حمل الأسفار فى الأسفار فى تخريج مافى الإحياء من الأخبار ، الذى اخترناه للدراسة من بين كتب التخريج .

والكتابان لأبى الفضل زين الدين عبد الرحيم العراقى المصرى ، المتوفى سنة ست وثمانمائة للهجرة[٢] .

٢٤ – تخريج أحاديث الرافعى لشهاب الدين أحمد بن إسماعيل بن خليفة بن عبد العال ، قاضى القضاة الدمشقى المعروف بابن الحسبانى ، تفقه على أبيه وغيره ،وسمع على أصحاب الفخر وطلب بنفسه فأكثر جدا بدمشق والقاهرة ، وكتب تفسيرا أجاد فيه ولم يكمل ، وعلق على الحاوى فى الفقه ، وتوفى سنة خمس عشرة وثمانمائة[٣] .

٢٥ – تخريج أحاديث الرافعى للإمام عز الدين محمد بن شرف الدين أبى بكر بن عز الدين عبد العزيز بن بدر الدين محمد بن برهان الدين إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الشافعى ، المتوفى عام ثمانى عشر وثمانمائة[٤] .

٢٦ – الكاف الشاف فى تخريج أحاديث الكشاف .

٢٧ – تخريج أحاديث الأذكار للنووى .

---

(١) شذرات الذهب ص ٤٤ ج ٧ ، والبدر الطالع ج ١ ص ٥٠٨

(٢) شذرات الذهب ص ٥٥٤ ج ٧ والبدر الطالع ج ١ ص ٥٠٨

(٣) شذرات الذهب ص ١٠٨ ج ٧ وكشف الظنون ص ٢٠٠٣

(٤) شذرات الذهب ص ١٣٩ ج ٧

٢٨ — تخريج أحاديث الأربعين للنووى .

٢٩ — هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة .

٣٠ — الدراية فى تخريج أحاديث الهداية .

٣١ — تلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير ، وقد اخترناه للدراسة مع غيره من كتب التخريج .

وهذه الكتب الستة للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى المصرى ، المتوفى عام اثنين وخمسين وثمانمائة .

٣٢ — تخريج أحاديث تفسير أبى الليث السمرقندى .

٣٣ — تخريج أحاديث الشفا للقاضى عياض .

٣٤ — تخريج أحاديث الاختيار شرح المختار فى الفقه الحنفى ، لمؤلفه مجد الدين عبد الله بن محمود المتوفى سنة ثلاثة وستين وثمانمائة .

٣٥ — تحفة الأحياء بما فات من تخريج أحاديث الإحياء .

٣٦ — تخريج أحاديث عوارف المعارف للسهروردى .

٣٧ — تخريج أحاديث البزدوى فى الأصول .

٣٨ — تخريج أحاديث الأربعين فى أصول الدين للغزالى .

٣٩ — تخريج أحاديث جواهر القرآن للغزالى .

٤٠ — تخريج أحاديث بداية الهداية للغزالى .

٤١ — تخريج أحاديث منهاج العابدين للغزالى .

٤٢ — منية الألمعى بما فات الزيلعى .

٤٣ — تخريج أحاديث شرح القدورى للأقطع .

٤٤ — بغية الرائد فى تخريج أحاديث شرح العقائد .

٤٥ — نزهة الرايض فى تخريج أدلة الفرائض .

وهذه الكتب جميعها للشيخ زين الدين قاسم بن قطلوبغا بن عبد الله المصرى ، المتوفى عام تسع وسبعين وثمانمائة .

٤٦ — مناهل الصفا فى تخريج أحاديث الشفا ، وهو من بين الكتب التى وقع اختيارنا عليها للدراسة ضمن كتب التخريج .

---

(١) شذرات الذهب ص ٣٢٦ ج ٧ ، والبدر الطالع ص ٤٥ ج ٢ ، كشف الظنون ص ١٦٣٤

٤٧ ـ نشر العبير فى تخريج أحاديث الشرح الكبير :

٤٨ ـ فلق الإصباح فى تخريج أحاديث الصحاح :

وهذه الكتب الثلاثة للإمام الحافظ جلال الدين السيوطى ، المتوفى عام أحد عشر وتسعمائة .

٤٩ ـ تخريج أحاديث البحر الزخار فى فقه الزيدية للشيخ محمد بن يحيى بن محمد الصعدى اليمنى المعروف بهران الزيدى، وهو أحد علماء اليمن المشهورين ، بـدأ حياته مشتغلا بالتجارة ورحل بسببها كثيرا إلى بلاد اليمن ، ودخل الحبشة ، وهو فى كل ذلك يطلب العلم فى كل مجلس يذهب إليه ، ومن مشاهير مشايخه السيد المرتضى بن قاسم ، وبرع فى جميع الفنون ، وفاق أقرانه ، وصنف التصانيف الحافلة منها فى الفقه (شرح الأثمار) فى أربع مجلدات ، وفى العربية (التحفة) وفى الأصول (الكافل) و (الشافى) فى العروض والقوافى ، و (المعتمد) فى الحديث جمع فيه الأمهات الست، ورتبه على أبواب الفقه ، توفى رحمه الله عام سبع وخمسين وتسعمائة[1] :

٥٠ ـ فرائد القلائد فى تخريج أحاديث شرح العقائد ، أى العقائد النسفية لعلى قارى ولد بهراة، ورحل إلى مكة واستقر بها وأخذ عن جماعة المحققين كابن حجر الهيثمى ، قال العصامى فى وصفه : الجامع للعلوم النقلية والعقلية ، والمتضلع من السنة النبوية ، وله مصنفات منها شروحه لكل من المشكاة والشمايل والوترية والجزرية والشاطبية والنخبة والشفاء ، والثمار الجنية فى أسماء الحنفية، ولخص القاموس وسماه الناموس، توفى رحمه الله عام أربع عشرة وألف للهجرة[2] .

٥١ ـ الفتح السماوى فى تخريج أحاديث تفسير البيضاوى ، للشيخ عبد الرؤوف المناوى ، المتوفى سنة إحدى وثلاثين وألف للهجرة .

٥٢ ـ تخريج أحاديث البيضاوى للشيخ محمد همات زادة المتوفى سنة ١١٧٥ هـ .

٥٣ ـ موارد أهل السداد والوفا فى تكميل مناهل الصفا .

٥٤ ـ تخريج أحاديث الشهاب للقضاعى :

الكتابان لأبى العلاء إدريس بن محمد الحسينى العراقى المتوفى عام أربع وثلاثين ومائتين وألف[3] .

٥٥ ـ تخريج أحاديث الشهاب للقضاعى للإمام محمد بن جعفر الكتانى صاحب الرسالة المستطرفة المتوفى بعد العام الثلاثين والثلاثمائة والألف .

وبعد : فهذا هو ما استطعنا أن نصل إلى معرفته عن هذه الثروة الكريمة النافعة ، بما تتركه من أثر طيب فى خدمة السنة ، وتمييز صحيحها من سقيمها ، وإن كان ذلك فى دائرة معينة ـ

---

(١) ذيل كشف الظنون ج ٣ ص ٢٦٩ وكما جاء فى البدر الطالع ج ٢ ص ٢٧٨

(٢) البدر الطالع ج ١ ص ٤٤٥

(٣) الرسالة المستطرفة ص ١٠٩

هى دائرة الأحاديث الواردة فى كتب المؤلفين ، على أن لرجال الحديث جهدا مشكورا فى جانب آخر ، وهو تخريج ما يدور على ألسنة الناس من الحديث لتمييز صحيحه من سقيمه .

وإننا لنحمد الله عز وجل أن وجدنا المجهود الأكبر فى هذه الكتب لفحول أئمة من الحفاظ والمحدثين من أهل مصر ، إذا كان لهم أكثر من أربعين كتابا من بين هذه الكتب التى وردت هنا لمؤلفين معروفين ، وهى خمسة وخمسون ، وذلك مما يعتز به أهل مصر ويفاخرون ، ولعل فيه ما يحفزهم على وصل حاضرهم بماضيهم فى تنقية السنة ، وتمييزها عن غيرها .

وإننا – كذلك – لنسـأله تعـالى أن يوجه أنظار المسلمين فى سائر بقاع الأرض إلى السنة النبوية المطهرة ، نشرا لها وعملا بها ودفاعا عنها ، وأن يجددوا هـذا المجهود الطيب الكريم ، واضعين نصب أعينهم أنه يكفى الناس الآن – وقد كثرت شواغلهم – أن يصلوا إلى معرفة درجة الحديث ، وهل يصلح للعمل به أولا يصلح ، وهو أمر أصبح يسيرا بعد أن خدمت السنة وعبدت مشارعها على يد الأولين ، وإنه لمما يؤسف له أن بعض من ينتسبون إلى العلم يحفظون أحاديث من الكتب المختلفة – سواء من الفقه أو من العقائـد أو الوعظ – ثم يلقنونها للناس وهم أحوج ما يكونون إلى أن يعرفوا مقبولها من مردودها ، ولكنهم لا يحاولون ذلك لا فى أنفسهم ، ولا مع من يأخذون عنهم ، نسأل الله لنا ولهم الهداية والتوفيق .

المغنى عن حمل الأسفار فى الأسفار
فى تخريج مافى الاحياء من الأخبار

للحافظ أبى الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى
المتوفى سنة ٨٠٦ هـ

وهذا الكتاب ثروة ضخمة ، وثمرات طيبة ، أماطت اللثام عن كثير من الأحاديث التى أوردها حجة الإسلام الإمام أبوحامد محمد بن محمد الغزالى فى كتابه إحياء علوم الدين، وفيها كثير من الغث الذى يجب التنبيه إليه ، والتوجيه إلى منزلته ، وهو كتاب يحوى آلافا مؤلفة من الأحاديث النبوية الكريمة ، التى استشهد بها حجة الإسلام الإمام الغزالى على ما أورده فى هذا الكتاب الضخم عظيم الفائدة جليل المنافع فى التصوف وعلومه المختلفة ، فلولا هذا التخريج من هذا الإمام العليم بالسنة ، الخبير بالأحاديث خبرة فائقة — لضل كثير من الناس عن سبيل الحق فى تعرف الأحاديث ، ومعرفة درجتها ورتبتها الصحيحة .

وقد تناول العراقى رحمه الله تعالى فى مقدمة تخريجه لأحاديث كتاب الإحياء بيان السبب الباعث على تأليفه ، فذكر أنه لما وفقه الله تعالى لإكمال الكلام على أحاديث إحياء علوم الدين سنة إحدى وخمسين وسبعمائة تعذر الوقوف على بعض أحاديث ، فأخر تبييضه إلى سنة ستين وسبعمائة وهو يريد بذلك — رحمه الله — أن يتحدث عن التخريج المطول الذى قد تعورف فى الأوساط الحديثية ولكنه لم يصل إلينا ، وكأنه يريد بإكماله أنه فرغ من تخريج ما انتهت إليه معرفته من الأحاديث الواردة فيه من أوله إلى آخره ، بدليل أنه أكمله — كما يقول — ثم قال : إنه منذ سنة ستين ظفر بكثير مما عزب عنه علمه ، ثم شرع فى تبييضه فى مصنف متوسط الحجم، وهو مع ذلك متباطئ فى إكماله حتى ظفر بأكثر ما كان لم يقف عليه ، ثم تكرر السؤال من جماعة فى إكماله ، فأجاب إلى ذلك وبادر إليه ، ولكنه سلك مسلك الاختصار الشديد ، ليسهل تحصيله وحمله فى الأسفار .

فعبارة الحافظ التى تقول : إنه ظفر بأكثر ما كان لم يقف عليه تدل على أنه لم يستوعب جميع الأحاديث بالتخريج ، بل ترك منها بقية للمتعقب ، وقد تحقق هذا التعقب للإمام الحافظ قاسم بن قطلوبغا المتوفى سنة تسع وسبعين وثمانمائة ، فظفر بما فات الإمام العراقى، ووضع كتابا سماه تحفة الأحياء بما فات من تخريج الإحياء — كما أشرنا إلى ذلك فى موضعه — ولعله استوعب فيه جميع ما فاته ، وعسى الله أن يوفق من يعنون بأمر السنة الكريمة إلى إخراج هذا المستدرك ونشره كما نشر أصله .

كما تفيد عبارته بتمامها أنه — رحمه الله — أخرج الكتاب فى ثلاثة أطوار : مطولا ثم متوسطا ثم مختصرا [1] غاية الاختصار ، وقد فسر هذا الاختصار الشديد ، بأنه اقتصر فيه على ذكر طرف الحديث وصحابيه ومخرجه ، وبيان صحته أو حسنه أو ضعف مخرجه ، فإن ذلك هو المقصود الأعظم عند أبناء الآخرة ، وعند كثير من المحدثين عند المذاكرة والمناظرة، ثم قال: وأبين ما ليس له أصل فى الكتب الأصول .

ثم يذكر منهجه فى بيان التخريج فيقول : إن كان الحديث فى الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بعزوه إليه ، وإلا عزوته إلى من خرجه من بقية الكتب الستة (إن وجد) ، وحيث كان فى أحد الكتب الستة لم أعزه إلى غيرها إلا لغرض صحيح ، بأن يكون[2] فى كتاب التزم مخرجه الصحة ، أو يكون أقرب إلى لفظه فى الإحياء، وحيث كرر المصنف ذكر الحديث فإن كان فى باب واحد منه اكتفيت بذكره أول مرة ، وربما ذكرته فيه ثانيا وثالثا لغرض ، أو لذهول عن كونه تقدم وإن كرره فى باب آخر ذكرته ونبهت على أنه قد تقدم ، وربما لم أنبه على تقدمه لذهول عنه وحيث عزوت الحديث لمن خرجه من الأئمة فلا أريد بذلك اللفظ بعينه ، بل قد يكون بلفظه وقد يكون بمعناه ، أو باختلاف على قاعدة المستخرجات ، وحيث لم أجد ذلك الحديث ذكرت ما يغنى عنه غالبا ، وربما لم أذكره .

وإننا فى هذه المناسبة نستطيع أن نتجه ببعض النقد المهذب إلى الإمام الحافظ ، فى أن يكون الاختصار حافزاً له على إهمال التنبيه على الحديث المكرر بإحالته على ماتقدم، فإن الكتاب موسوعة علمية كبيرة ، وربما اقتصر القارئ له على دراسة موضوعات معينة تعرض فيها أحاديث ، وبها ذلك التحويل فى التخريج ، فيحار فى أمر الرجوع إليه فى الموضع السابق ، وربما حرم نفسه من معرفة درجة الحديث نتيجة لذلك الاختصار الزائد فى عرض هذه التخريجات ، وقد كان يكفى القارئ فى الحديث المكرر أن يعرف درجته التى تبين أنه مقبول أو غير مقبول ، وكأنه — رحمه الله — كان يتمثل همته الكريمة فى همم القارئين والمطلعين .

وإننا لنشكر لمن أخرجوا ذلك الكتاب القيم ممن ألحقوا تخريج أحاديث كل موضوع معه وبيان كل حديث فى هامشه ، من تخريج الحافظ العراقى للإحياء ، حتى كأن القارئ للكتابين قارئ لكتاب واحد ، لا يتكلف عناء ولا مشقة فى تعرف درجات ما يقرأ ، ولا سيما بعد أن اتجه المؤلف رحمه الله إلى الاكتفاء بذكر طرف الحديث ، فإن طرف الحديث إذا كان فى كتاب مستقل لايغنى القارئ فى معرفة الحديث، إلا إذا كان من المتضلعين الذين بلغوا فى هذا الفن شأوا

---

(١) هذا ما تفيده عبارة الحافظ التى أوردناها من مقدمة كتابه وهو خلاف ما تفيده عبارة فى المستطرفة ص ١٤٢ من أن له كتابين أحدهما كبير والآخر صغير متأثرا فى ذلك بما ورد فى كشف الظنون ج ١ ص ٢٣ من أن له تخريجين كبيرا وصغيرا فإن هناك تبييضا فى مؤلف متوسط الحجم وضعه قبل المختصر .

(٢) لعل العبارة : كأن يكون .

بعيدا ، ولكن إلحاق تخريج أحاديث الإحياء به على هذا الوجه الذى طبع به الكتاب أصبح مغنيا للقارئ عن استكمال الحديث فى كتاب التخريج ، فإن الحديث بتمامه مذكور فى الأصل الذى خرجت أحاديثه وفى نفس الصحيفة .

أما بيان منهج المصنف فى هذا الكتاب فقد أغنانا عنه بما أورده فى هـــذه المقدمة ونقلناه إلى القارئ الكريم .

غير أننا فى محاولة تتبعنا لهذا الكتاب سنحت لنا ملاحظات نكتفى بالإشارة إلى أهمها وهى ما يأتى :

أولا : لم يعن العراقى بتخريج الآثار الواردة عن الصحابة وغيرهم ، وإن كان عنوان كتابه يسمح بذلك ، فإنه خاص بتخريج ما فى الإحياء من الأخبار — سواء قلنا إن الخبر مرادف للحديث ، أو قلنا إنه أعم من الحديث وغيره ، على ما ذكره الحافظ ابن حجر فى النخبة — ولكنه لم يتجه إلى تخريج الموقوفات خشية الإطالة الزائدة ، ولم ير ما يدعو إلى تلك الإطالة لأن عناية المحدثين بالأحاديث النبوية أكثر ، فتخريجها أيسر ، ولأن الركن الأعظم فى الاستدلال هو السنة . فضلا عن أن كتاب الإحياء ليس المقصود فيه الاستدلال الذى يدعو إلى تحرى جميع الأخبار ، وإنما هو كتاب توجيهى يشحن النفوس بطاقات روحية هائلة ، تندفع بها إلى مستويات رفيعة من التهذيب الخلقى والكمال النفسى ، وهو قدر يتحقق بما فى تلك الآثار التى تأثر أصحابها بما فى الدين الإسلامى من معان سامية فأبرزها توجيهات صالحة وهدايات راشدة ، وهذا القدر لا يحتاج إلى تحر وتفتيش للتعرف ، فإنها لا تخرج عن أن تكون من الحكم التى هى ضالة المؤمن كما ورد فى الحديث الشريف[1] ، فلهـــذا لم تتجه عناية المؤلف إلى تخريجها مع الأحاديث ، حتى لا تزاحمها على ذلك المجهود الجبار فى تخريج الأحاديث النبوية .

وقد رأينا أن الحافظ العراقى صرح فى مناسبة تخريج أثر موقوف بأن الآثار ليست من شرط كتابه ، ولكن الأثر : « إن من مكفرات الذنب أن تسبغ الوضوء وتدخل المسجد وتصلى ركعتين » الذى أخرجه أصحاب السنن من حديث أبى بكر الصديق رضى الله عنه — لما كان هذا الأثر فى نظر الغزالى يحتمل أنه حديث موقوف ذكره العراقى فى التخريج احتياطا لهـــذا الاحتمال[2] ، وقد سلك العراقى مسلك الاحتياط فى محل آخر قد يكون مقابلا لهذا الحال ، فإن الغزالى أورد رواية ضمن استدلال بأحاديث قبله وبعده ، ثم أورد بعد ذلك الآثار مما يدل على أنه يقصد بقوله يروى الخبر بمعنى الحديث ، ويؤكد ذلك أنه قال قبل ذكر الآثار : والأخبار فى هذا لا تحصى ، ولكن الحافظ العراقى — لشدة تورعه ومبالغته فى الاحتياط — اعتبر هذا التخريج احتياطا لقصد الغزالى لأنه لم يعزه إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أنه يقصد به شيئا آخر غير الحديث ، وهو تصرف من العراقى

---

(١) « الحكمة ضالة المؤمن » حديث أخرجه الدارقطنى كما فى كنوز الحقائق بها مش الجامع الصغير ج ١ ص ١٢١

(٢) المغنى ج ٤ ص ٤٧

لايخلو من غرابة ، لأنه خرجه — فعلا — على أنه حديث ، ولم يذكر أنه ورد أثرا ولو فى بعض الروايات ، فكيف يمكن الجمع بين تخريج الخبر على أنه حديث ، ثم اعتبار ذلك التخريج احتياطا .

وهذه الرواية التى أشرنا إليها هى : « إن الله عز وجل لما لعن إبليس سأله النظيرة ، فأنظره إلى يوم القيامة . . . » الخبر [1] .

ثانيا : إنه يلتزم فى تخريجه الدقة البالغة مع الأدب فيما عسى أن يكون قد صدر من الإمام الغزالى من تهاون فى بعض الأحاديث زيادة أو نقصا ، أو روايته لما هو ظاهر الوضع ، فهو ينص على عدة من الأحاديث بأنه لم يجدها ، وفاء بما التزم به فى مقدمته لهذا الكتاب ، وتفصيلا لما أجمله فيها ، وهذا مما يدل على أنه — بعرضه فى صور تتناسب مع ما يخرجه من الأخبار — لم يستوعب التخريج .

ومن مظاهر هذه الدقة أنه يلون التخريج بألوان متعددة :

فمن ذلك ما يقول فى تخريجه : إنه لم يجده ، أو لم يجد له أصلا ، ومنه ما جاء من خبر : « لايدخل أحدكم الصلاة وهو مقطب . . » [2] ، وخبر : « إذا قام العبد فى الصلاة رفع الله الحجاب بينه وبين عبده . . . » [3] وما ورد فى الخبر : « إن المسجد لينزوى من النخامة . . . . » [4] وخبر : « إن حبشيا قال : يارسول الله إنى كنت أعمل الفواحش فهل لى من توبة . . . . » [5] وخبر : « إن الله تعالى يبغض الشاب الفاجر . . . » [6] ، وخبر : « إن البقعة التى يجتمع فيها الناس تلعنهم أو تستغفر لهم إذا تفرقوا . . . . » [7] .

كل هذه الأخبار وأمثالها قال فى تخريج كل منها : إنه لم يجده ، أو لم يجد له أصلا .

ومن الأخبار مايقول فى تخريجها : إنه لم يجد لها إسنادا ، وذلك مثل الخبر : « نعم العون على الدين المرأة الصالحة » [8] لكنه ذكر حديثا صحيحا يدل على معناه وهو حديث مسلم .

ومنها مايقول فى تخريجه : وفى إسناده نظر ، وذلك مثل الخبر : « لما نزل قوله تعالى : « فاصفح الصفح الجميل » قال : ياجبريل وما الصفح الجميل؟ . . » [9] .

وأحيانا يقول : لم أجده مرسلا — تعليقا على مايفيد الإرسال فى كلام الغزالى ، وذلك مثل الخبر : « من أتاه رزق من غير وسيلة فرده فإنما يرد على الله » [10] .

---

(١) المغنى ج ٤ ص ١٤

(٢) المغنى ج ١ ص ١٥٧

(٣) المغنى ج ١ ص ١٧٠

(٤) المغنى ج ٤ ص ١٠٢

(٥) المغنى ج ٤ ص ١٤

(٦) المغنى ج ٤ ص ٧٥

(٧) المغنى ج ٤٧ ص ١٢٢

(٨) المغنى ج ٤ ص ١٠٤

(٩) المغنى ص ١٥٢ ج ٤

(١٠) المغنى ج ٤ ص ٢٠٧

وتارة يقول: لم أجده مرفوعا، وذلك مثل خبر: « ليس للعبد من صلاته إلا ما عقل منها »[١] وخبر: « الناس نيام فإذا ماتوا انتبهوا » ثم قال: إنه منسوب إلى على كرم الله وجهه[٢]، وخبر: «جالسوا التوابين فإنهم أرق أفئدة »[٣] وقال: إنه من قول عون بن عبد الله.

وأخرى يقول: لم أجده مرفوعا بهذا اللفظ، وذلك مثل خبر: « الدنيا مزرعة الآخرة »[٤] ثم ساق حديثا آخر بمعناه وقال: إن إسناده ضعيف.

وأحيانا يقول: لم أجد له أصلا وكأنه من الإسرائيليات، وذلك كالخبرين: « لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا . . . »، وقوله: «إن الله أوحى إلى عبده داود عليه السلام أحبنى وأحب من يحبنى »[٥].

وتارة يقول: لم أجده بهذا اللفظ، وأحيانا يضيف إليها قوله: وهو صحيح المعنى أو يقول: لايعرف بهذا اللفظ فضلا عن صحته.

فمن الأول خبر: « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الحاقب .. »[٦] وهو ضمن عدة منهيات، ومثل خبر: «أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يسأل فى أمته حتى قيل له أما ترضى؟»[٧]

ومن الثانى الخبر الذى أورده الغزالى .. « سيكون عليكم أمراء تعرفون منهم وتنكرون .... »[٨] قال فيه الحافظ العراقى: لم أجده بهذا اللفظ إلا أنه يؤخذ من حديث ابن مسعود، فذكره.

ومن الثالث الخبر: « المؤمن يذبح على اسم الله سمى أو لم يسم . . »[٩] قال العراقى فى تخريجه: ادعى الغزالى صحته، ولايعرف بهذا اللفظ فضلا عن صحته.

وأحيانا ينقل مايعزز به اتجاهه فى التخريج كما فى الخبر: « أما إنى لا أنسى، ولكنى أنسى لأشرع . . »[١٠] فقد نقل عن أبى طاهر الأنماطى فى هذا الخبر قوله: وقد طال بحثى عن هذا الخبر وسؤالى عنه للأئمة والحفاظ فلم أظفر به، ولا سمعت عن أحد أنه ظفر به. قال: وادعى بعض طلبة الحديث أنه وقع له مسندا.

وهذا العرض فى تخريج الأحاديث يمثل الأمانة الرفيعة، والدقة البالغة، والاحتياط الواجب.

وإن العراقى — فى بعض الأحيان — ليخالف بعض المؤلفين، فقد خالف رزينا فى نسبة بعض الأحاديث إلى بعض الرواة، وذلك كما فى خبر: « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المواصلة

---

(١) المغنى ج ١ ص ١٥٩
(٢) المغنى ج ٤ ص ٢٣
(٣) المغنى ج ٤ ص ٣٤
(٤) المغنى ج ٤ ص ١٩
(٥) المغنى ج ٤ ص ١٤٥
(٦) المغنى ج ١ ص ١٥٦
(٧) المغنى ج ٤ ص ١٤٧
(٨) المغنى ج ٤ ص ٩٩
(٩) المغنى ج ٦ ص ١١٦
(١٠) المغنى ج ٣ ص ٤٣

فى الصلاة[١] . . . » قال العراقى : عزاه رزين إلى الترمذى ولم أجده عنده ، وكذلك خبر : « نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن صلاة الحازق »[٢] عزاه رزين إلى الترمذى ولم أجده عنده ، والذى ذكره أصحاب الغريب حديث : « لا رأى لحازق » .

بل إنه أحيانا يخطئ بعض أصحاب الرواية كالحاكم ، وذلك كما فى الخبر : « يا بلال اجعل بين أذانك وإقامتك قدر مايفرغ الآكل . . . »[٣] الخبر ، قال الحاكم : ليس فى إسناده مطعون فيه غير عمرو بن قايد ، فقال العراقى : قلت : بل فيه عبد المنعم الديباجى منكر الحديث ، كما قاله البخارى وغيره .

ونراه يسجل على الإمــام الغزالى التغيير فى بعض الأحاديث[٤] بزيــادة شىء لم يكن مذكورا ، أو ترك شىء مذكور ، وذلك فى حديث سؤال النبى صلى الله عليه وسلم عن الإيمان ، وهو وارد فى قصة وفد عبد القيس فى الصحيحين ، لكن ليس فيه ذكر الحج الذى أورده ، وفى البخارى : « وأن تؤدوا خمسا من المغنم » زيادة على ما أورده الغزالى .

كما نجده يسجل عليه إيراده لتعليل غير مطابق ، لمخالفته ما هو منقول فى نقس الحديث الذى أورده ، وذلك فى خبر : « شرب النبى صلى الله عليه وسلم قائما » قال الغزالى : ولعله كان لعذر ، فقال العراقى : إن الحديث متفق عليه من حديث ابن عباس ، وأنه كان فى ماء زمزم[٥] .

وتارة يسجل عليه أنه يروى بعض الموقوفات والمقطوعات وينسبها إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، ومن ذلك خبر النهى عن المغالاة فى المهر ، أورده الغزالى بين الأحاديث بصيغة : « وقد نهى عن المغالاة فى المهر » ورد العراقى عليه ذلك ، ولكنه لم يكن صريحا ، بل ذكر مايدل عليه إذ قال : حديث النهى عن المغالاة فى المهر رواه أصحاب السنن الأربعة موقوفا على عمر ، وصححه الترمذى[٦] ، ومن ذلك خبر : « من دعا لظالم بالبقاء فقد أحب أن يعصى الله . . » قال العراقى : إنه لم يجده مرفوعا ، وإنما رواه ابن أبى الدنيا فى الصمت من قول الحسن ، وهنا ينصف العراقى الغزالى فيقول : إنه ذكره على الصواب فى آفات اللسان ،[٧] وكذلك خبر : « عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة . . » قال العراقى : ليس له أصل فى الحديث المرفوع ، وإنما هو قول سفيان بن عيينة كما رواه ابن الجوزى فى صفة الصفوة[٨] .

وأحيانا يسجل على الغزالى زيادة على ما فى الحديث ، وذلك مثل حديث : « تذكر النبى صلى الله عليه وسـلم الجنابة فى صلاته فاستخلف واغتسل ثم رجع »[٩] قال العراقى : هذا الحديث أخرجه

---

(١) المغنى ج ١ ص ١٥٦
(٢) المغنى ج١ ص١٥٦ والحازق هو صاحب الخف الضيق .
(٣) المغنى ج ١ ص ١٧٥
(٤) المغنى ج ١ ص ١١٦
(٥) المغنى ج ٢ ص ٦
(٦) المغنى ج ٢ ص ٤٠
(٧) المغنى ج ٢ ص ٨٧
(٨) المغنى ج ٢ ص ٢٣١
(٩) المغنى ج ١ ص ١٧٥

أبو داود بسند صحيح ، وليس فيه ذكر الاستخلاف ، وإنما قال الراوى : ثم أومأ إليهم أن مكانكم ، وبين العراقى أن الاستخلاف وقع من عمر وعلى ، وعند البخارى استخلاف عمر فى قصة طعنه .

بل إننا نراه — تحقيقا لأمانة العلم وإيثارا لها على الأشخاص — يسجل على حجة الإسلام روايته لأحاديث يصفها العراقى — تارة — بأنها منكرة جدا ، وتارة بأنها موضوعة أو نحو ذلك فمن ذلك خبر جابر : « من لذذ أخاه بما يشتهى كتب الله له ألف ألف حسنة .. » قال العراقى : ذكره ابن الجوزى فى الموضوعات من رواية محمد بن نعيم ، وقال أحمد بن حنبل : هذا باطل كذب .

ولعله يسعنا فى هذا المقام أن نسجل على الإمام الغزالى — وهو الفيلسوف المسلم الحكيم ، والفقيه العليم — الخطأ البين فى رواية هذا الحديث وأمثاله من الموضوعات ، فإنها تجرئ الناس — فى ظل هذه الترغيبات البراقة ، التى تكثر فيها المكافآت الخارجة عن العقل والنقل — على عمل التافه من الأمور ، والذى قد يكون بمقتضى عمومه غير مشروع ، فيتمسك به العصاة والمستهترون ، ويحتجون به على من يحاولون توجيههم إلى الخير بردهم عن العصيان والاستهتار .

وقد نرى الإمام العراقى متجاوبا مع الغزالى فى مقام يورد فيه كلمة الأخبار مجملة فيفصلها العراقى بذكر هذه الأخبار مع تخريج كل منها ، وذلك كما أورد الغزالى — نقلا عن أبى طالب المكى — إن الكبائر سبع عشرة نقلها من جملة الأخبار ، فقال العراقى فى تخريجه : وسأذكر ما ورد منها مرفوعا ، وقال على طريقته : وقد تقدم أربعة منها فى حديث عبد الله بن عمرو ، ثم ساق بقية الأحاديث الواردة وخرجها حديثا حديثا بما فيها من الموقوفات ، ثم اعتذر عن ذلك فقال : وإنما ذكرت الموقوفات حتى يعلم ما ورد من المرفوع وما ورد من الموقوف[1] .

ونظير ذلك أن الغزالى قال : إن الأخبار الواردة فى الملائكة الموكلين بكذا وكذا أكثر من أن تحصى . . . فعلق عليه العراقى بقوله : الأخبار الواردة فى الملائكة الموكلين بالسموات والأرضين وأجزاء النبات . . . . ثم ساق عدة أخبار فى هؤلاء الملائكة[2] .

ومما يتصل بهذا أنه يذكر للخبر عدة روايات ثم يعقب عليه بأنها كلها ضعيفة ، أولا يصح منها شيء ، وذلك كما فى خبر : « الوضوء قبل الطعام ينفى الفقر ، وبعده ينفى اللمم » قال الغزالى : وفى رواية « ينفى الفقر قبل الطعام وبعده » فذكر العراقى عدة روايات فى هذا الخبر ، من بينها ما هو لأبى داود والترمذى ، ثم قال : كلها ضعيفة[3] ، وكما فى خبر : « الإنسان عيناه هاد ، وأذناه قمع ، ولسانه ترجمان ، ويداه جناحان . . . . » قال العراقى : أخرجه أبو نعيم فى الطب ، والطبرانى فى مسند الشاميين ، والبيهقى فى الشعب من حديث أبى هريرة نحوه ، ولأحمد من حديث أبى ذر :

---

(١) المغنى ج ٤ ص ١٧ ومابعدها .
(٢) المغنى ج ٤ ص ١٢١
(٣) المغنى ج ٢ ص ٣

وأما الأذن فقمع ، وأما العين فمقرة لما يوعى القلب . . » ثم قال العراقى : ولا يصح منها شىء .

ثالثا : ربما ترك العراقى بعض الأخبار دون تخريج ،وقد وقع لنا من ذلك أثناء المراجعة خبر : « طلب العلم فريضة على كل مسلم ... »[١] الذى ذكره أكثر من مرة ، فقد رأيناه فى كتاب العلم ، كما رأيناه فى فضيلة الحلال ومذمة الحرام محالا على كتاب العلم ، ولم يخرج العراقى هذا الحديث فى المرة الأولى ولا فى الثانية .وربما كان عذره أنه خرج حديث : «اطلبوا العلم ولو بالصين» الذى ذكره الغزالى منفصلا عن « طلب العلم فريضة .... » وهما حديث واحد فى كتب الحديث ،ولكن العراقى لم يشر إلى ذلك .

وكذلك خبر : « جاهدوا أنفسكم بالجوع والعطش فإن الأجر فى ذلك » فإن الحافظ العراقى لم يتعرض له بنفى ولا إثبات ، ولم يخرجه مع أنه فى أول باب فوائد الجوع .

رابعا : ومن الظواهر العامة فى الكتاب أنه يسيطر على مؤلفه الاستطراد العلمى بما يخرج عن مهمة المخرج ، فإنه — أحيانا — لا يكتفى برد الحديث إلى مرجعه وبيان مرتبته ،وإنما يتجاوز ذلك إلى ترجيح بعض الروايات على بعض .

ومما وقع من ذلك تعليقه على قول الغزالى :وفى الصحيح أيضا أخبار صحيحة فى إباحة العزل عن المرأة[٢] ، فإن الحافظ العراقى علق على ذلك بإيراد أحاديث تدل على تلك الإباحة ، ثم نقل عن البيهقى أن رواة الإباحة أكثر وأحفظ .

خامسا — ومن الظواهر البينة التى يلمسها متصفح الكتاب دون حاجة إلى بحث وتنقيب ما يراه فيه من كثرة المراجع التى يستعين بها فى تخريج الأحاديث ، وكثير من هذه المراجع عازب وبعيد ، ولايتيسر الحصول عليه ولا التوصل إليه ، من أمثال أبى العباس الذهبى فى العلم ، وابن المحبر فى العقل ، والبغوى فى معجم الصحابة ، وأبى الشيخ فى الثواب وكتاب العظمة ، وابن قانع ، وابن أبى الدنيا وما أكثر ما ينقل عن كتبه المتعددة ، وأبى سعيد المالينى فى مسند الصوفية ، وغير هؤلاء كثير .

وهذا مما يدل على تمكن الحافظ العراقى من العلم ، وصبره على البحث والتحرى ، ودأبه فى السعى وراء الحقيقة ينشدها فى مظانها من كتب الحديث .

وبعد : فإننا — بهذه الدراسة التى لمس منها القارئ جوانب كثيرة فى هذا الكتاب — نستطيع أن نقرر أنه موسوعة علمية حديثية كريمة وقيمة ، وهو فوق أنه فى ذاته تحفة علمية فى بابه ، فإنه بضميمته إلى كتاب الإحياء يكونان مجموعة خطيرة فى علوم الإسلام ومعارفه التى هيمن فيها

(١) المغنى ج ١ ص ٩ وج٢ ص ٨٩

(٢) المغنى ج ٢ ص ٥٢

الحافظ العراقى على أهم ناحية يعوزها البحث والتفتيش ، فيما هو دعامة يستند إليها حجة الإسلام الغزالى فى تحقيق علومه الدينية ومعارفه الإسلامية .

وإذا كان كتاب الإحياء من أعظم منن الله على أمة الإسلام ، إذ جمع زبد علوم الدين ، وأحسن الدعاية لها ، والهداية إلى مشاعل الحق والإصلاح فى ظلالها — فإن تخريج العراقى لأحاديث هذا الكتاب من أعظم منن الله على حجة الإسلام بخاصة ، وعلى دارسى هذا الكتاب بعامة ، فقد ميز الخبيث من الطيب فى تلك الناحية التى لا يتصدى لها إلا الفحول من علماء الدين ، وحفاظ الحديث المبرزين .

ولا بد أن نشير هنا إلى أنه إن كان قد فات الحافظ العراقى تخريج بعض الأحاديث فقد تجلت منة الله على هذا الكتاب وعلى قرائه المنتفعين به ، وقيض الله له من استكمل ما فات الحافظ العراقى من أحاديثه ، وذلك هو الشيخ قاسم بن قطلوبغا إمام المحدثين فى عصره فى كتابه المسمى : تحفة الأحياء بما فات من تخريج أحاديث الإحياء .

جزى الله الجميع عن جهادهم فى تمييز السنة خير الجزاء ، ووفقنا للسير على منوالهم ، والاستنارة بأنوار مشاعلهم ، حتى نستطيع الاحتفاظ بهذا التراث العظيم بعيدا عن الشبه ، جليلا على المطاعن ، يتسلمه من الأجيال القادمة من هو أهل لحمله من هذه الأمة الكريمة — إنه سميع مجيب .

تلخيص الحبير
فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير
للحافظ ابن حجر المتوفى سنة ٨٥٢ هـ

هذا الاسم هو الموجود عنوانا للكتاب المطبوع ، ويبدو أنه محرف من « التلخيص الحبير » الذى أورده صاحب الرسالة المستطرفة اسما لهذا الكتاب(١)، والذى هو الأقرب فى استعمال اللغة لأن الحبير فى اللغة – كما استخلصنا من دراسة المـــادة(٢) – هو ذو الجمال والهيئة ، وكون الحبير وصفا للكتاب هو الأليق، لأن كون الكتاب جميلا على هيئة حسنة سائغ مقبول، وأما استعماله بالإضافة فإنه يجعل الحبير وصفا للمؤلف ، وهو غير لائق فى هذا المقام .

ومؤلف هذا الكتاب هو الحافظ شهاب الدين أحمد بن على بن حجر العسقلانى ، المتوفى عام اثنين وخمسين وثمانمائة، وقد سبقت ترجمته عند دراسة كتابه بلوغ المرام من بين كتب الأحكام.

وقد ذكر سبب تأليفه لهـــذا الكتاب فقال: (٣) إنه وقف على تخريج أحاديث شرح الوجيز للإمام أبى القاسم الرافعى – شكر الله سعيه – لجماعة من المتأخرين منهم القاضى عز الدين بن جماعة والإمام أبو أمامة بن النقاش، والعلامة سراج الدين عمر بن على الأنصارى، والمفتى بدر الدين محمد ابن عبد الله الزركشى ، وعند كل منهم ما ليس عند الآخر من الفوائد والزوائد ، وأوسعها عبارة وأخلصها إشارة كتاب شيخه سراج الدين ، إلا أنه أطاله بالتكرار فجاء فى ســبع مجلــدات ، ثم رأيته لخصه فى مجلـــدة لطيفة أخل فيها بكثير من مقاصد المطول وتنبيهاته، ثم قال: إننى رأيت تلخيصه فى قدر ثلث حجمه مع الالتزام بتحصيل مقاصده ، فمن الله بذلك، ثم تتبعت عليه الفوائد الزوائد من تخاريج المذكورين معه، ومن تخريج أحاديث الهداية فى فقه الحنفية للإمام جمال الدين الزيلعى ، لأنه ينبه فيه على مايحتج به مخالفوه، وأرجو الله إن تم هذا التتبع أن يكون حاويا لجل مايستدل به الفقهاء فى مصنفاتهم فى الفروع .

هذا هو ماقدم به الحافظ ابن حجر كتابه «التلخيص الحبير» وهو يدل على أنه ليس كتاب تخريج فقط ، وإنما هو كتاب تخريج وترجيح وفوائد يوردها بعنوان فوائد تارة ، وبعنوان تنبيهات أخرى .

ومن تصفح الكتاب ونظر فيه وجد أنه ينطبق عليه ما أفادته هذه المقدمة، من أن هذا الكتاب ليس كتاب تخريج بالمعنى الذى نفهمه، مما تعارفه علماء الحديث فى معنى التخريج ، وكما سنبينه فى أوصاف الكتاب ومظاهره من أنه لايقتصر على مجرد التخريج ببيان مراجع الحديث ودرجته من القبول وعدمه ، وكان مقتضى ذلك التجاوز عن مهمة المخرج إلى طريقة الفقيه أن يسمى هذا الكتاب

---

(١) الرسالة ص ١٤٢
(٢) تهذيب اللغة للأزهرى ج ٥ ص ٣٢
(٣) تلخيص الحبير ص ٩ ج ١

بما يطابق موضوعه، فأما أن يسمى الكتاب تخريجا ثم يجد القارئ فيه أضعافا مضاعفة مما زاد على مهمة التخريج فذلك أمر لا يخلو من نقد، وإذا صح هذا النقد فإننا لانتجه به إلى المؤلف وحده، وإنما نوجهه أيضا إلى من سايرهم المؤلف من العلماء الذين ذكرهم فى صدر كلامه، وبين أنه وقف على تخريجاتهم وبخاصة شيخه سراج الدين عمر بن على الأنصارى المعروف بابن الملقن، الذى كان كتابه أصلا لهذا الكتاب.

وإذا أردنا أن نتناول أهم مظاهر الكتاب الواضحة وصفاته البارزة فإننا نسجل فى ذلك مايأتى مع التيسير بإيراد أرقام الأحاديث التى تبينا من خلالها هذه الصفات :

أولا : كثيرا مايتطرق شيخ الإسلام ابن حجر فى هذا التلخيص إلى إعطاء الأحاديث صبغة الأدلة الفقهية ، متناولا إياها من هذه الزاوية فوق تناوله إياها من الزاوية الأساسية التى هى تخريج الحديث ومن ذلك :

١ — الأحاديث الأربعة[1] الأول فى الكتاب أسرف المؤلف فى دراستها بعد التخريج بإيراد الأقوال الفقهية، واختلاف الاستنباط باختلاف هذه الأدلة، واختلاف الروايات التى يمكن أن يقع من خلالها بعض ذلك الاختلاف، فهو يذكر رأى ابن عبد البر فى حديث البحر : «وهو الطهور ماؤه الحل ميتته» بأنه غير صحيح، وأنه لو صح أن البخارى صححه لأخرجه فى صحيحه ، ويرد عليه بذكر عدة روايات تقتضى صحته ، ويطيل فى ذلك إلى أن ينتهى إلى قول الشافعى : إن هذا الحديث نصف علم الطهارة، وهذا المسلك هو الذى سلكه أيضا فى حديث بئر بضاعة، وهى بئر كانت تلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والنتن ، ثم ينقل الحديث : « إن الماء طهور لاينجسه شيء» ويتناول المناقشة فى عموم هذا الحديث أو خصوصه بالنسبة لإطلاق لفظ الشيء، أو تقييده بما إذا لم يغير طعمه أو لونه أو ريحه وهذا التقييد هو ماصرح به فى الحديث الثالث : «خلق الله الماء طهورا لاينجسه إلا ماغير طعمه أو ريحه» ثم يتكلم فى صحة ورود هذا الاستثناء أو عدم وروده ، ومايرتبط بذلك من الحكم الفقهى وصحة الاستدلال به لبعض المذاهب ، وهل هناك متابعات أو شواهد تؤيده فيصح الاستدلال به —مثلا— ثم يورد تلك المتابعات والشواهد التى ينتصر بها لمذهبه فى فقه الحديث، ثم يذكر الخلاف فى القلتين فى الحديث الرابع : « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا » ويبين هل هو مضطرب فلايستدل به كما يقول بعض الفقهاء؟ أو هو غير مضطرب؟، وعلى فرض اضطرابه فهل ترجحت بعض الطرق فيعمل بها كما هو شأن النظر فى الحديث المضطرب ؟ . ويطيل فى هذه الدراسات ومايتصل بها .

وعلى وجه الإجمال فقد تناول هذه الأحاديث الأربعة بالدراسة التى وصفناها فى أكثر من عشر صفحات، ولو أنه اقتصر على مهمة التخريج لأوردها جميعا بتخريجاتها الوافية فى أقل من صفحة.

---

(١) التلخيص الحبير ج ١ ص ٩ إلى ٢٠

٢ — وفى الحديث الستين بعد المائتين : « إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة» يخرج هذا الحديث ويذكر اختلاف رواياته ،والخلاف فى صحته ، ثم يذكر ما يعارضه، ومن استدل بما يعارضه ويحاول أن ينتهى بنتيجة تؤيد مذهبه الفقهى .

٣ — وفى الحديث الخمسمائة بعد الألف : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة » خرجه بالنسبة إلى الشيخين ، وانتهى من تقويمه بهذه النسبة ، ولكنه تطرق بعد ذلك إلى بيان أن نكاح المتعة كان جائزا فى صدر الإسلام ثم نسخ ، وأورد عبارات من قال ذلك من الصحابة ، مثل على وعمر بن الخطاب وابن عمر ، ونقل عبارة عن الشافعى تفيد أنه الشىء الوحيد الذى أحل ثم حرم ثم أحل ثم حرم ، وقول بعضهم : إنه نسخ ثلاث مرات ، وقيل أكثر ، واعتذر عمن قال بجوازه لأنه لم يبلغه النهى ، وأورد فى هذا المقام عبارات كثيرة جدا ليست من تخريج الحديث الذى أورده الرافعى .

٤ — وفى الحديث السادس بعد الخمسمائة والألف أورد حديث ابن عباس : « أنه كان يجوز نكاح المتعة ثم رجع عنه » فخرجه وقال : إن الترمذى عقد بابا مفردا ، ثم ذكر اختلاف الأقوال فيما نقل عن عبد الله بن عباس فى هذا المقام ، وأورد أن كلام الرافعى يوهم أن ابن عباس انفرد عن غيره من الصحابة بتجويز المتعة ، لقول الرافعى : إن صح رجوعه وجب الحد بالإجماع
وأطال كثيرا فى هذا المقام ، مبينا أن ابن عباس لم ينفرد بهذا القول ، بل هو منقول عن جماعة من الصحابة ، وأورد كثيرا من العبارات الدالة على ذلك .

٥ — وفى الحديث الثانى والأربعين بعد الخمسمائة والألف عن أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : «ملعون من أتى امرأته فى دبرها » خرج الحديث ، وذكر اختلاف الروايات فيه ، واختلاف العلماء فى صحته، وأورد عددا من متابعاته وشواهده ، وكثيرا مما يؤيده من الآثار ثم أورد نقلا عن الشافعى أنه لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى تحريمه ولا تحليله شئ والقياس أنه حلال ، ثم نقل عن محمد بن الحكم كلاما وقع بين الشافعى ومحمد بن الحسن فى صحة قوله بحله ، وانتصار الشافعى على محمد بن الحسن فى ذلك ، ومناقشة فى أن هذه الرواية هل تصح عن الشافعى مع محمد بن الحسن أو لا تصح ؟ وهل هو مذهب قديم رجع عنه أو لم يرجع ؟ ثم ذكر مذهب مالك والعراقيين ، واختلاف الأدلة فى هذا المقام ، وأطال النقول وأكثر منها . . ثم انتهى إلى ما يفيد التحريم فى بعض المذاهب ، والكراهة فى بعضها الآخر وقد بلغ ما كتبه فى هذا الموضوع ثمانى صفحات .

ثانيا : يكثر المؤلف من الاستطراد ، وله عنده ألوان متعددة،فمنه ما يكون بعنوان فائدة ، ومنه ما يكون بعنوان تنبيه ، وتارة يورده بعنوان تتمة ، وأخرى يورده بعنوان ذكر أحاديث فى موضوع بعينه ، وأحيانا يكون الاستطراد بلا عنوان .

فمن الفوائد: ماجاء فى الحديث الواحد بعد المائة: «إذا توضأت فخالل أصابع يديك ورجليك» حيث قال بعد تخريجه : فائدة ذكر فيها حديثا عن عبد الله بن مسعود مرفوعا ، ثم أورد اختلافا بين الرواة فى رفعه أو وقفه وأيها أقرب إلى الصحة ، والحديث الذى أورد هـذا الاختلاف فيه هو: «لينهكن أحدكم أصابعه قبل أن تنهكه النار» ، وليس فى هذه الفائدة أكثر من تعزيز حث الشارع على تخليل الأصابع ، بالنهى عن تركه والتحذير من هذا الترك .

وكذلك ما جاء فى الحديث الثالث بعد المائة: «أن رجلا توضأ وترك لمعة فى عقبه، فأمره النبى صلى الله عليه وسلم بغسلها . . »فخرجه ثم ذكر فائدة بإيراد حديث: «أن النبى صلى الله عليه وسلم أمر بإعادة الوضوء فى مثل ذلك» وخرج هذا الحديث أيضا بما يفيد أنه أقوى سندا من الحديث الأول ، ولم يخرج من ذلك بنتيجة فقهية صريحة .

ومن ذلك أيضا ما جاء فى الحديث السابع والعشرين بعد الخمسمائة والألف وهو: «أن غيلان أسلم وتحته عشر نسوة فقال له النبى صلى الله عليه وسلم اختر أربعا وفارق سائرهن» ، فإنه بعد تخريجه ذكر فائدة نقل فيها عن النسائى بسنده كله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن غيلان ابن سلمة الثقفى أسلم وعنده عشر نسوة . . . الحديث ، وفيه: «فأسلم وأسلمن معه» وفيه « فلما كان زمن عمر طلقهن فقال له عمر : راجعهن»، ثم أخذ يخرج هذا الحديث ويتكلم على رجاله، ويذكر الخلاف فى رفع الحديث ووقفه ، وفى ذكره لهذه الفائدة إضافة زيادة فيما يتعلق بغيلان ونسوته ، وتدخل عمر فيما بينه وبينهن .

ومن ذلك ما جاء فى الحديث الثلاثين بعد الخمسمائة والألف وهو حديث: «لعن الله المحلل والمحلل له» فقد خرجه وأطال — كعادته — فى تخريجه ، ثم ذكر فائدة قال فيها : إنه يستدل بهذا الحديث على بطلان النكاح إذا شرط الزوج أنه إذا نكحها بانت منه ، أو شرط أنه يطلقها أو نحو ذلك، وقد أيد هذا الاستدلال وأطال فى تأييده .

وما جاء فى الحديث الرابع والستين بعد الخمسمائة والألف، وهو حديث أبى هريرة فى شأن جبريل ، وعدم دخوله بيت النبى صلى الله عليه وسلم لوجود التماثيل فى ستر فى البيت ، فإنه —بعد أن خرجه—أورد فائدة ذكر فيها أن ابن حبان ادعى أن عدم دخول الملائكة مختص ببيت يوحى فيه إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، وذكر وجهته فى هذه الدعوى ، وذكر حديثا يؤيد ذلك ولم يناقشه فيه .

وكذلك ما جاء فى الحديث السادس والثلاثين بعد السبعمائة والألف ، وهو : «أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لابن مسعود : ما حكم من بغى من أمتى ؟ قال : الله ورسوله أعلم ، فقال صلى الله عليه وسلم : لا يتبع مدبرهم ، ولا يجهز على جريحهم ، ولا يقتل أسيرهم »فقد خرج شيخ الإسلام هذا الحديث، وألحق به أن أبا بكر قاتل ما نعى الزكاة ، وأن عليا قاتل أصحاب

الجمل ، ثم ذكر فائدة قال فيها: كانت واقعة الجمل فى سنة ست وثلاثين ، وكانت واقعة صفين فى ربيع الأول سنة سبع وثلاثين واستمرت ثلاثة أشهر . . . . الخ .

ومن التنبيهات : ما جاء بعد الحديث الخمسين وهو عن جرير بن حازم: « أن قبيعة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت من فضة » فإنه خرج هذا الحديث ثم ذكر تنبيها فسر فيه القبيعة بأنها ما تكون على رأس قائم السيف وطرف مقبضه من فضة أو حديد ، وقيل ما تحت شاربى السيف وغير ذلك من الأقوال ، وهذا التنبيه من تفسير الغريب فى الحديث المخرّج .

وما جاء بعد الحديث السابع والستين وهو حديث: « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بتأخير العشاء والسواك » فقد أورد — بعد تخريجه — تنبيها نقل فيه عن النووى فى شرح المهذب قوله : وأما الحديث المذكور فى النهاية والوسيط : « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة ولأخرت العشاء إلى نصف الليل ». فهو بهذا اللفظ حديث منكر لا يعرف ، وخطّأ إمام الحرمين فى القول بصحته ، وأطال فى الرد عليه وعلى ابن الصلاح إذ سبقه بذلك .

ومن ذلك ما جاء بعد الحديث الثالث والتسعين بعد المائة ، وهو : « أن امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله عن الغسل والحيض . . . . » فقد خرجه. ثم أورد تنبيها فسر فيه الفرصة فى قوله صلى الله عليه وسلم : « خذى فرصة من مسك . . » فقال : إن الفرصة القطعة من كل شىء — وهى بكسر الفاء وإسكان الراء — ونسب ذلك إلى ثعلب ، ثم نقل عن ابن سيده ما يؤيده ، وفسر المسك بأنه الطيب المعروف ، وأطال فى ذلك .

ومنه ما جاء بعد الحديث الثمانين بعد الأربعمائة والألف ، وهو أنه صلى الله عليه وسلم قال لجابر : « هلا تزوجت بكرا تلاعبها وتلاعبك» فقد ذكر — بعد تخريجه للحديث — تنبيها أورد فيه أن عياضا علق على الرواية الأخرى « مالك وللعذارى ولعابها » بقوله : إن الرواية ولعابها — بكسر اللام لاغير — وهو من اللعب ، ثم رد على عياض بما ثبت لبعض رواة البخارى بضم اللام أى ريقها ، وأطال فى ذلك .

وشبيه به ما أورده بعد الحديث السادس والثلاثين بعد السبعمائة والألف ، وهو أن النبى صلى الله عليه وسلم قال فى البغاة: « لا يتبع مدبرهم ، ولا يجهز على جريحهم ... » الخ فقد أتبعه بعدة استطرادات وأخبار فى المفاضلة بين الصحابة جاء من بينها: « أن وفد بزاخة جاءوا إلى أبى بكر يسألونه الصلح » وأورد — تعليقا على هذا — تنبيها يقول فيه : إن بُزاخة بضم الباء الموحدة ثم زاى وبعد الألف خاء معجمة هو موضع قيل : بالبحرين وقيل : ماء لبنى أسد .

وكذلك ما جاء بعد الحديث الحادى والثمانين بعد الأربعمائة والألف وهو حديث: « إياكم وخضراء الدمن » فقد خرج الحديث ، ثم أورد بعده تنبيها قال فيه : إن الدمن البعر تجمعه

الريح ثم يركبه السافى ، فإذا أصابه المطر ينبت نبتا ناعما ، وتطرق إلى شرح الحديث ، ثم أورد بعده تنبيها آخر قال فيه : إن الرافعى احتج به على استحباب النسيبة ، وأولى منه ما أخرجه ابن ماجه وغيره: « تخيروا لنطفكم . . » الحديث .

وأيضا ما جاء بعد الحديث الثامن والتسعين بعد الخمسمائة والألف ، وهو حديث: « أن ابن عمر طلق امرأته وهى حائض . . . » الحديث ، فإنه بعد أن خرجه أورد تنبيها قال فيه : إن اسم امرأته آمنة بنت غفار ، وذكر عدة مراجع لذلك ، كما ذكر استطرادا بما وقع فيه من التصحيف والخلاف .

وهذا نظير ما وقع فى الحديث الحادى والعشرين بعد الأربعمائة والألف، وهو: « أنه صلى الله عليه وسلم بعث عاملا فقال لأبى رافع : اصحبنى كيما تصيب من الصدقة ... » الحديث فقد أورد — بعد التخريج — تنبيها بين فيه اسم الرجل الذى استتبع أبا رافع ، وأنه الأرقم ابن أبى الأرقم ، ونسب ذلك إلى النسائى والطبرانى .

والحافظ ابن حجر معروف بالبحث عن أسماء المجاهيل من رواة الأحاديث :

ومن ذلك ما وقع بعد الحديث الثامن والستين بعد الستمائة والألف ، وهو حديث عبد الله بن عمرو : « أن امرأة قالت : يارسول الله إن ابنى هذا كان بطنى له وعاء . . » الخ ، فقد أورد تنبيها قال فيه : إنه فى الأصل ابن عمر ، وهو وهم ، وإنما هو ابن عمرو بن العاص .

وكذلك الحديث التاسع والستين بعد الستمائة والألف ، وهو حديث: « أنه صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين أبيه المسلم وأمه المشركة ، فمال إلى الأم . . . » الحديث ، فإنه — بعد أن خرجه — أورد تنبيهين : الأول — ذكر فيه ما وقع عند الدارقطنى من أن البنت المخيرة اسمها عميرة ، وأن ابن الجوزى قال : رواية من روى أنه كان غلاما أصح . . . وأطال فى ذلك وذكر فى التنبيه الثانى أن الاصطخرى احتج به على أنه يثبت به للأم حق الحضانة ، وذكر عدة ردود عليه فى ذلك .

ومن ذلك ما جاء بعد الحديث الأربعين بعد السبعمائة والألف،وهو حديث جابر : «أن امرأة يقال لها أم رومان ارتدت . . . . » الحديث ، فقد أورد — بعد تخريجه — تنبيها قال فيه : وقع فى الأصل «أم رومان » وهو تحريف ، والصواب أم مروان .

وفى الحديث الثالث والأربعين بعد السبعمائة والألف ، وهو ما روى: « أنه صلى الله عليه وسلم استتاب رجلا أربع مرات » فإنه — بعد التخريج — أورد تنبيها قال فيه : جاء فى السير أن النبى — صلى الله عليه وسلم — قتل أم قرفة يوم قريظة ، وهى غير تلك ، وبين ذلك ، ثم ذكر فى هذا الحديث تنبيها آخر — تعلقاً على قول عمر لبعض الناس : هل من مغربة خبر ؟ قال فى هذا

التنبيه: إن قوله: من مغربة — يقال بكسر الراء وفتحها مع الإضافة فيهما — معناه هل من خبر جديد جاء من بلاد بعيدة ، وقال الرافعى: شيوخ الموطأ فتحوا الغين وكسروا الراء وشددوها .

ومن التتمات: ماوجدناه بعنوان « تتمة » أورده المؤلف تعقيبا على الرافعى بإيراد بعض خصائص للنبى صلى الله عليه وسلم لم يذكرها الرافعى [1] ، فأورد الحافظ ابن حجر خصائص عديدة منها : وجوب الدفع بالتى هى أحسن ، وأنه كان يغان على قلبه فيستغفر الله فى اليوم سبعين مرة ، وأنه كان يؤخذ عن الدنيا عند نزول الوحى ، وما إلى ذلك .

ومما أورده إلحاقا لبعض موضوعات تناول أحاديثها بالتخريج ماجاء بعد موضوع السواك ، وهو قوله : فصل فيما يستاك به ومالايستاك به ، نقل فيه عدداً من الأحاديث وخاض فى تخريجها وأطال فى ذلك بما يعد إضافة جديدة إلى أحاديث الأصل الذى يتناوله بالتخريج .

وكذلك ما أورده فى كتاب الصيام — بعد تخريج حديث: « أن النبى صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم محرم فى حجة الوداع [2] » فإنه — بعد أن انتهى من ذلك — أورد هذا العنوان (ذكر الإشارة إلى طرق حديث أفطر الحاجم والمحجوم باختصار) ذكر تحته من روى فى ذلك من الصحابة وهم كثرة : منهم ثوبان وشداد بن أوس ورافع بن خديج ، وأبو موسى ومعقل وغيرهم ، ثم ذكر من أخرج لكل واحد من هؤلاء ، فمثلا حديث ثوبان وشداد أخرجه أبو داود والنسائى وابن ماجه والحاكم ... وأطال فى ذلك، ثم انتقل قائلا: وأما حديث رافع بن خديج فرواه الترمذى، وذكر طريقه وحكمه على الحديث ، وما يتعلق بذلك ، ثم قال : وأما حديث أبى موسى فرواه النسائى والحاكم ، وذكر طريق كل منهما ، ورأيه فى الحديث من جهة رفعه أو وقفه أو تصحيحه أو عدمه . . . كل ذلك فى حديث واحد : « أفطر الحاجم والمحجوم » .

وشبيه بهذا ما أورده قبل نهاية كتاب الطلاق من قوله : ذكر الآثار التى فى كتاب الطلاق ، وإن كان هذا محتملا لأن يكون من كلام الرافعى عنوانا لبعض الموضوعات ، مثل قوله : كتاب الخلع — كتاب الطلاق ، فلعله ذكر عنوانا للآثار الواردة فى كتاب الطلاق فاتجه شيخ الإسلام ابن حجر إلى تخريجها كعادته ، ويرجح هذا أنه ذكر بعد العنوان مباشرة حديث: « أن رجلا على عهد عمر قال لامرأته . . . . » الخ مما يدل على أن العنوان للرافعى وأن التخريج لابن حجر .

ومما يورده استطرادا دون عنوان مايذكره أثناء دراسته للتخريج مثل قوله فى حديث: « إذا بلغ الماء قلتين... » إن فيه مباحث — تعليقا على قول الشافعى بعد أن روى حديث ابن عمر: « إذا بلغ الماء قلتين » فإن الشافعى قال بعد هذا : أخبرنا مسلم بن خالد الزنجى عن ابن جريج بإسناد لايحضرنى ذكره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل نجسا » فقال ابن حجر — تعليقا على هذا — : وفيه مباحث : الأول — فى تبيين الإسناد الذى لم يحضر الشافعى

---

(١) التلخيص ج ١ ص ١٢١

(٢) التلخيص ج ٢ ص ١٩٣

ذكره ، والثانى — فى كونه متصلا أم لا ، والثالث — فى كون التقييد بقلال هجر فى المرفوع ، والرابع — فى ثبوت كون القربة كبيرة لاصغيرة ، والخامس — فى ثبوت التقدير للقلة بالزيادة على القربتين ، وأخذ يفصل كل بحث من هذه المباحث الخمسة بما يخرج به كثيرا على موضوع الكتاب .

ومن ذلك مايفيض فيه من إيراد الشواهد والمتابعات للحديث المخرج فى كثرة غامرة من أحاديث الكتاب ، وهى واضحة للمتصفح ، فمن ذلك مايعقب به شرحا لكلام الرافعى مثل أن يقول : قوله : وسؤره نجس يعنى الكلب لورود الأمر بالإراقة . . . [1] الخ » ومنه ماقال فيه [2] قوله: يستحب للواطىء فى الحيض التصدق بدينار إن جامع فى إقبال الدم، وبنصفه إن جامع فى إدباره لورود الخبر فى ذلك ، ثم علق بعد ذلك بكلام طويل ، وإن كان فيه لايعدو أن يكون تعزيزا بالأحاديث والآثار لما قاله المصنف — وهو كثير جدا — ولكنه خروج على مهمة المخرج .

على أن ماوصفناه به من وضوح ظاهرة الاستطراد فى تخريجه يزيد عليه أنه لايكتفى بذكر طرف الحديث المخرج على عادة المخرجين من علماء الحديث، ولكنه يستكمل متن الأحاديث التى يريد تخريجها ، وهذا هو الغالب على الكتاب ، ولكنه لايلتزم ذلك؛ فأحيانا يكتفى بذكر طرف الحديث عن إيراده كله ، وأحيانا يذكر الطرفين الأول والأخير إذا كان الطرف الأخير موضع استشهاد .

فمما أورد طرفه الأول فقط الحديث السابع والستون بعد المائتين : « ياعلى . لا تؤخر أربعا : الجنازة إذا حضرت [3] . . . » الحديث ، وكذلك الحديث العشرون بعد المائتين والألف : «من باع عبدا وله مال . . [4] » الحديث ، وكذلك الحديث التاسع والثلاثون بعد المائتين والألف : « أن رجلا ذكر للنبى صلى الله عليه وسلم جائحة أصابته فسأله أن يعطيه من الصدقة ، فقال : حتى يشهد ثلاثة من ذوى الحجا من قومه . .[5] » .

وكذلك الحديث الذى أورده مخرج الكتاب بعد هذا الحديث ولم يذكر له رقما، وهو: « أن عمر خطب الناس وقال : ألا إن الأسيفع أسيفع جهينة قد رضى من دينه وأمانته أن يقال : سبق الحاج . . .[6] » ، وكذلك الحديث: « رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبى حتى يبلغ . . »[7] والحديث أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « المؤمنون عند شروطهم . . .[8] »

ومما أورد طرفيه: الأول والأخير ماذكره من حديث ابن عباس فى أوقات الصلاة وهو: «أمنى جبريل عند البيت مرتين فصلى بى الظهر حين زالت الشمس . . » الحديث وفى آخره « ثم التفت وقال : يامحمد . هذا وقت الأنبياء من قبلك ، والوقت فيما بين هذين الوقتين [9]» .

---

(١) التلخيص ج ١ ص ٢٣
(٢) التلخيص ج ١ ص ١٦٤
(٣) التلخيص ج ١ ص ١٨٦
(٤) التلخيص ج ٣ ص ٣٠
(٥) التلخيص ج٣ ص ٤٠
(٦) التلخيص ج ٣ ص ٤٠
(٧) التلخيص ج ٣ ص ٤٢
(٨) التلخيص ج ٣ ص ٤٤
(٩) التلخيص ج ١ ص ١٧٣

فإنه لم يكتف بذكر الطرف الأول للحديث ليدل به عليه،وإنما ذكر طرفه الأخير أيضا لأنه محل الشاهد من الإيراد .

على أن كل هذا مهما كثر فى الكتاب فإنه قليل جدا بالنسبة لما ورد من أحاديث كاملة غير منقوصة ، حتى ليبدو أن ذلك شيء التزمه المؤلف فلا يتركه إلا لداع يستوجب ذلك .

ثالثا : واستثناء مما ذكرناه من صفة الاستطراد الغالبة على المؤلف عند التخريج ، فإن من واجب التحقيق العلمى أن نسجل هنا أنه لايلتزم ذلك التزاما كليا فى جميع تخريجاته،وإنما يتجه أحيانا إلى الاكتفاء بما يبين به مرجع الحديث ودرجته ، بل إنه أحيانا يترك بيان الدرجة .

فمما أورد مرجعه مع بيان درجته الحديث الثالث بعد الخمسمائة،وهو : «رحم الله امرءا صلى قبل العصر أربعا »[1] قال فى تخريجه : أبو داود والترمذى وحسنه ، وابن حبان وصححه ، وكذا شيخه ابن خزيمة من حديث ابن عمر ، وفيه محمد بن مهران وفيه مقال ، لكن وثقه ابن حبان وابن عدى .

وكذلك الحديث السادس بعد الخمسمائة،وهو : «صلوا قبل المغرب ركعتين — قال فى الثالثة[2] : لمن شاء . » خرجه بقوله : البخارى وأبو داود وأحمد وابن حبان واتفقا عليه بلفظ : « بين كل أذانين صلاة»، وفى رواية ضعيفة للبيهقى بين كل أذانين صلاة ماخلا المغرب .

وكذلك الحديث الثامن بعد الخمسمائة، وهو : « الوتر حق وليس بواجب»[3]قال : رواه ابن المنذر فيما حكاه مجد الدين بن تيمية، وفى الدارقطنى عن أيوب : «الوتر حق واجب فمن شاء فليوتر بثلاث» ورجاله ثقات ، وهو عند أبى داود أيضا ، قال البيهقى : والأصح وقفه على أبى أيوب ، وأعله ابن الجوزى بمحمد بن حسان فضعفه ، وأخطأ ابن الجوزى فإنه ثقة ، وفى صحيح الحاكم عن عبادة بن الصامت : «الوتر حسن جميل عمل به النبى صلى الله عليه وسلم ومن بعده وليس بواجب » ورواته ثقات ، قاله البيهقى .

ومثل هذا الإيراد للروايات المتعددة للحديث لا يعتبر استطرادا بالمعنى الذى سبق لنا الكلام عنه ، وإنما هو تخريج فيه دقة وأمانة ببيان درجة الحديث وما يتصل بمعناه ، وليس خروجا عنه إلى شيء آخر من دلالات الحديث الفقهية والمناقشات حولها ، وإيراد أدلة المعارض وردها ، إلى غير ذلك مما يعد استطرادا بمعنى الخروج عن دائرة التخريج ومهمة المخرج .

---

(١) التلخيص ج ٢ ص ٤٢

(٢) المراد أنه ذكرها مرتين ثم قال فى الثالثة : لمن شاء ، والحديث وارد فى التلخيص ج ٢ ص ١٣ .

(٣) التلخيص ج ٢ ص ١٣

ومما جاء من هذا النوع أيضا الحديث الحادى عشر بعد الخمسمائة وهو حديث أبى هريرة موفوعا: « أوتروا بخمس أوبسبع أوبتسع أوبإحدى عشرة »[1] خرجه بقوله: الدارقطنى وابن حبان والحاكم بزيادة: « لا توتروا بثلاث ، ولا تشبهوا بصلاة المغرب» ورجاله كلهم ثقات.، ولا يضره وقف من أوقفه .

ومن النوع الثانى مما أورده مخرجا ببيان المرجع دون ذكر الدرجة الحديث السابع والتسعين بعد الأربعمائة ، وهـــو حديث: « أنه كان لا يسجد فى صّن »[2] خرجه فقـــال: الشافعى والبيهقى من حديثه .

وكذلك الحديث التاسع والتسعين بعد الأربعمائة ، وهو حديث ابن عباس أنه قال: « إنما السجدة لمن جلس لها » خرجه فقال: البيهقى من حديثه ، وابن شيبة من طريق ابن جريج عن عطاء عنه: « إنما السجدة على من جلس لها » .

على أن الغالب فيما كان من هذا النوع أن المؤلف يكتفى ببيان المرجع الذى عرفت صحته كالبخارى ومسلم أو الصحيحين :

ومن ذلك قوله فى الحديث الخمسين بعد الألف وهو: « أنه صلى الله عليه وسلم وقف بعد الزوال »[3] قال فى تخريجه : مسلم من حديث جابر الطويل ، وقوله فى الحديث السابع والأربعين بعد الألف: « عرفة كلها موقف »[4] مسلم من حديث جابر الطويل، والحديث الثالث والأربعين بعد الألف: وهو: « أنه صلى الله عليه وسلم كان يسير حين دفع من حجة الوداع العنق، فإذا وجد فجوة نص »[5] قال فيه : متفق عليه من حديث أسامة بن زيد ، وكذلك الحديث الرابع والأربعون بعد الألف، وهو: « أنه صلى الله عليه وسلم أتى المزدلفة فجمع بها بين المغرب والعشاء»[6] خرجه فقال : متفق عليه من حديث ابن مسعود وابن عمر وأبى أيوب وابن عباس وأسامة بن زيد ، ولمسلم عن جابر، وكذلك الحديث الثانى والأربعون بعد التسعمائة وهو: «تحروا ليلة القدر من العشر الأواخر من رمضان »[7] خرجه فقال : متفق عليه من حديث عائشة ، وفى الباب عن أبى هريرة أخرجه مسلم ، وعن ابن عمر متفق عليه ، وعن أبى سعيد كما سيأتى .

رابعا : يعنى المؤلف بتخريج الآثار التى أوردها الرافعى عنايته بتخريج الأحاديث، ومن تتبع الكتاب وجد ذلك بارزا فيه، على عكس ما فعل الحافظ العراقى من تركه لتخريج الآثار فى كتابه

---

(١) التلخيص ج ٢ ص ١١
(٢) التلخيص ج ص ٢ ١١
(٣) التلخيص ج ٢ ص ١٢
(٤) التلخيص ج ٢ ص ٥٦
(٥) التلخيص ج ٢ ص ٢٥٥
(٦) العنق والنص نوعان من السير السريع ، والحديث فى التلخيص ج ٢ ص ٢٥٤
(٧) التلخيص ج ٢ ص ٢٥٤
(٨) التلخيص ج ٢ ص ٢١٧

المغنى عن حمل الأسفار فى الأسفار ، الذى أسلفنا الكلام عليه ، وذلك التصرف من ابن حجر تقديم لما هو المهم فى هذا الكتاب .

فمن تخريجه للآثار ما جاء فى كتاب الوضوء فى الحديث الخامس عشر بعد المائة[١] من قول على رضوان الله عليه : « ما أبالى بيمينى بدأت أم بشمالى إذا أكملت الوضوء » فقد قال ابن حجر : إنه من رواية الدارقطنى عن على بهذا ، ورواه عنه بلفظ آخر ، وعن ابن مسعود كالأول .

وكذلك الخبر السابع والتسعون بعد الخمسمائة ، وهو حديث عائشة : « أنها أمت نساء فقامت وسطهن »[٢] فقد خرجه بأنه رواية عبد الرزاق ، ومن طريق الدارقطنى والبيهقى وغيرهم ، وكذلك الحديث التاسع والتسعون بعد الخمسمائة ، وهو حديث عائشة : « كان يؤمها عبد لها لم يعتق يكنى أبا عمرو »[٣] قال عنه : إنه رواية الشافعى عن عبد المجيد عن ابن جريج . . . ، وأيضا الحديث الستمائة ، وهو حديث : « أن ابن عمر كان يصلى خلف الحجاج بن يوسف . . [٤] » فقد خرجه بأنه رواية البخارى .

والحديث الواحد بعد الستمائة أيضا وهو : « أن أبا هريرة صلى على ظهر المسجد »[٥] خرجه بأنه رواية الشافعى عن إبراهيم بن محمد . . . . . الخ .

هذه بعض الآثار التى تناولها الحافظ ابن حجر بالتخريج فى كتابه التلخيص الحبير ، ومن تتبع الكتاب وجد فيه كثيرا من الآثار التى خرجها ، وهى ما ذكره منها مما يتصل بالأحاديث الواردة فى الشرح الكبير :

خامسا : فى الكتاب من الاستطراد ما هو مفيد ، وذلك كشرح المؤلف لبعض الألفاظ اللغوية التى ترد فى بعض الأحاديث ، ومنه قوله — فى الحديث الرابع والستين [٦] شرحا لكلمة الخلوف الواردة فى قوله صلى الله عليه وسلم : «لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك» الخلوف بضم المعجمة هو التغير فى الفم ، قال عياض : قيدناه عن المتقنين بالضم وأكثر المحدثين يفتحون خاءه وهو خطأ ، وعده الخطابى فى غلطات المحدثين ، وكذلك قوله فى الحديث الثالث والتسعين بعد المائة ، وهو حديث : أن امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم [٧] تسأله عن الغسل من الحيض فقال : « خذى فرصة من مسك » . . . الفرصة القطعة من كل شئ إلى آخر ما نقلنا عنه فى استطراده بالتنبيهات .

---

(١) التلخيص جـ ٢ ص ٤٢
(٢) التلخيص ج ٢ ص ٤٢
(٣) التلخيص ج ص ٤٣
(٤) التلخيص ج ١ ص ٣٣
(٥) التلخيص جـ ٢ ص ٦١
(٦) التلخيص ج ٣ ص ١٧٩

ومن ذلك ما جاء فى الحديث الحادى والأربعين بعد الخمسمائة والألف وهو ماروى أنه : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن إتيان المرأة فى الدبر فقال: « فى أى الخربتين . . . »[1] الحديث، فقد أورد تنبيها قال فيه: إن الخربتين تثنيه خربة بضم المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة وأن الخرزتين تثنية خرزة بوزن الأولى لكن بزاى بدل الموحـدة ، وإن — الخصفتين تثنية خصفة بفتحات والخاء معجمة والصاد بعدها فاء ، وقال الخطابى : كل ثقب مستدير خربة ، والجمع خرب — بضم ثم فتح — وقال الأزهرى : أراد بالخربتين المسلكين . . وأطال فى ذلك كعادته فى عرض المعلومات .

ومنه أيضا قوله فى حديث أورده أثناء تخريجه للحديث الرابع والثمانين بعد الستمائة والألف وهو حديث أبى رافع قال : « ولدت فاطمة حسنا فقالت : يارسول الله ألا أعق عن ابنى بدم؟ قال: لا ولكن احلقى شعره وتصدقى بوزنه من الورق على الأوفاض . يعنى أهل الصفة، ثم قال: فائدة — الأوفاض بالفاء ومعجمة المتفرقون ، وأصله من وفضت الإبل إذا تفرقت ، وكأن الحافظ يريد بذلك أن تفسيرها بأهل الصفة ليس هو المعنى الأصلى، ولكنه يندرج تحت المعنى الأصلى .

سادسا : الحافظ ابن حجر لا يتحفظ عن التصريح بتخطئة العلماء ، وهو أمر بارز فى هذا الكتاب .

فمن ذلك ما ذكره فى تنبيه علق به على الحديث السابع والستين [2] فقد نقل عن النووى فى شرح المهذب أنه قال فى حديث: « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة ولأخرت العشاء إلى نصف الليل » أنه قال : هو بهذا اللفظ حديث منكر لا يعرف ، وخطأ إمام الحرمين فى الحكم بصحته وقال : إن إمام الحرمين تبع فى ذلك ابن الصلاح ، ثم قال الحافظ : وهذا يتعجب فيه من ابن الصلاح أكثر من النووى ، فإنهما وإن اشتركا فى قلة النقل من مستدرك الحاكم، فإن ابن الصلاح كثير النقل من سنن البيهقى، والحديث فيه أخرجه عن الحاكم، وفيه: « إلى نصف الليل » بالجزم .

وهذا صريح فى أن النووى مخطىء فى القول بأن هذا الحديث منكر ، وفى تخطئة من حكم بصحته .

ومن ذلك ماجاء فى الحديث الحادى والعشرين بعد التسعمائة وهو ما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال للأعرابى الذى جاءه وقد واقع : «صم شهرين، فقال: وهل أتيت إلا من قبل الصوم ؟.[3]

---

(١) التلخيص ج ٣ ص ١٧٩ ويلاحظ أن المفردات الغريبة التى أوردها وشرحها جاءت فى عدة روايات أوردها الحافظ فى هذا الحديث .

(٢) التلخيص ج ١ ص ٦٤

(٣) التلخيص ج ٢ ص ٢٠٧

ثم قال : إن ابن الصلاح أنكر وروده بهـذا اللفـظ وقال : إن الذى وقع فى الروايات أنه لا يستطيع ذلك ، ثم قال : إن هذه غفلة عما أخرجه البزار ، وساق حديث البزار الذى فيه أن الأعرابى قال : هل لقيت ما لقيت إلا من الصيام ، وفى رواية لأبى داود : « وهل أصبت الذى أصبت إلا من الصيام . . . » الخ .

بل إن الحافظ ابن حجر لا يتحفظ أن يخطئ جماعة بأسرهم من المحدثين والفقهاء فى حديث واحد .

ومن ذلك ما جاء فيما روى من أنه صلى الله عليه وسلم قال : « خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء إلا ما غير طعمه أو ريحه » (١) ، فقد أورد فى هذا الاستثناء بحثاً طويلا قال بعده نقلا عن الرافعى : وحمل الشافعى الخبر على الكثير ، لأنه ورد فى بئر بضاعة وكان ماؤها كثيراً ، وهذا مصير منه إلى أن هذا الحديث ورد فى بئر بضاعة وليس كذلك ، نعم صدر الحديث — كما قدمنا — دون قوله : خلق الله . . هو فى حديث بئر بضاعة ، وأما الاستثناء الذى هو موضع الحجة منه فلم يثبت ، قال ابن حجر : والرافعى كأنه تتبع الغزالى فى هذه المقالة ، فإنه قال فى المستصفى : لأنه صلى الله عليه وسلم لما سئل عن بئر بضاعة قال : « خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير طعمه أو لونه أو ريحه » وكلامه متعقب لما ذكرناه ، وقد تبعه ابن الحاجب فى المختصر فى الكلام على العام وهو خطأ ، ثم قال ابن حجر : تنبيه — وقع لابن الرفعة أشد من هذا الوهم ، فإنه عزا هذا الاستثناء إلى رواية أبى داود فقال : ورواية أبى داود : « خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير طعمه أو ريحه » ووهم فى ذلك ، فليس هذا فى سنن أبى داود أصلا ، ثم قال : فائدة — أهمل الرافعى الاستدلال على أن الماء لا تسلب طهوريته بالتغير اليسير بنحو الزعفران والدقيق . . ونحو ذلك .

ولعل القارئ يلمس من إيرادنا لهذه المثل ولوعه بالاستطراد فيما يتصل بمهمته من قريب أو بعيد .

ولعل مما يؤكد حكمنا عليه بهذا الولوع إلى درجة توقع فى العجب والغرابة أنه ذكر فائدة عن القشيرى (٢) قال : إنه أوردها بلا إسناد عن أبى الدرداء أنه قال : عليكم بالسواك فلا تغفلوه ، فإن فيه أربعاً وعشرين خصلة ، ذكر الحافظ منها إحدى عشرة خصلة أوردها واحدة واحدة ثم أشار إلى بقيتها بقوله : وذكر القشيرى بقيتها . ثم قال بعد كل هذا : ولا أصل له لا من طريق صحيح ولا ضعيف .

وهذا أهم ما سنح لنا من ملاحظات عامة مشفوعة بالمثل التى تؤيدها فى دراستنا لهذا الكتاب ، على أننا — بعد هذا — لا نستطيع أن نغمط شيخ الإسلام فى هذا المجهود القيم ، الذى حشد فيه كثيراً

---

(١) التلخيص ج ١ ص ١٤ ومابعدها .

(٢) التلخيص ج ١ ص ٧١

من الفوائد العظيمة ، والتى تفتق الأذهان ، وتعين على دراسة الفقه والحديث معاً ، إلى حد أننا نرى أن الدارس لمثل هذا الكتاب يستطيع أن يحصل به ملكة فى هاتين الناحيتين ، مع ما يحصده من الفوائد العلمية القيمة التى حفل بها الكتاب ، وهى كثيرة جداً ونافعة .

ولعل ذلك هو الذى استهوى مخرج الكتاب فقرظه فى تقديمه له بقوله : مما لا ريب فيه أن ذلك الكتاب جمع من السنة المطهرة ما لم يجمع فى أى كتاب آخر من الكتب التى ألفت فى الأحكام ، وأنه كاد أن يصل إلى غاية من الإحاطة بأحاديثها . . ثم قال : ومن ثم جعلته وافياً للعلماء الأجلاء على اختلاف مذاهبهم عند الحاجة إلى طلب الدليل .

وبعد أن أطال فى ذلك قال : لقد نقل الحافظ ابن حجر فى تأليفه هذا جملة وافرة من الأحاديث الموجودة فى الكتب القيمة التى لم تر النور حتى الآن ، والتى أضاعتها يد الحدثان ، ولا أثر لها فى كتب الحديث وطبقات الرجال ، كصحاح ابن خزيمة ، وأبى عوانة ، وابن حبان ، وابن السكن ومصنف ابن أبى شيبة ، ومصنف عبد الرزاق ، ومجموعة كبيرة من المسانيد والسنن والمعاجم ، ككتاب الاستذكار والتمهيد لابن عبد البر وكتاب المعرفة والخلافيات للبيهقى ، وغيرها من الكتب النافعة فى الحديث والفقه المقارن وأسماء الرجال ، والجرح والتعديل ، وبهذا أصبح ذلك الكتاب القيم دائرة معارف كبرى لأدلة فقهاء الأمصار .

هذا وإننا نؤيد المخرج فى هذه الشهادة ، فقد لمسنا الكثير مما ذكره عنه فى هذه الموسوعة القيمة « التلخيص الحبير » .

ولولا خشية الإطالة لأيدنا ذلك بإيراد أماكن المراجع التى أشار إليها ، وتحرير مواضعها من صفحات الكتاب ، ولكن حسبك من القلادة ما أحاط بالعنق ، والله المستعان .

مناهل الصفا
فى تخريج أحاديث الشفا[١]
للحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ

وموضوع هذا الكتاب هو تخريج أحاديث الشفا بالتعريف[٢] بحقوق المصطفى للقاضى عياض بن موسى بن عياض اليحصبى السبتى المالكى ، وصفه صاحب الشذرات[٣] فقال : إنه الحافظ أحد أعلام الإسلام ، وأنه وَلِيَ قضاء سبتة مدة ثم قضاء غرناطة ، وله المصنفات البديعة ومن مصنفاته الشفا الذى لم يسبق إلى مثله ، ومنها مشارق الأنوار فى غريبى الصحيحين والموطأ وكان إمام وقته فى علوم شتى ، مفرطا فى الذكاء ، توفى عام أربع وأربعين وخمسمائة .

أما مؤلف (مناهل الصفا) فهو الإمام الحافظ جلال الدين السيوطى الذى سبقت ترجمته عند دراسة الجوامع .

وقد وصف المؤلف كتابه فى خطبته بأنه كتاب نفيس ، أخرج به أحاديث الشفا للقاضى عياض تخريجا محررا ، سالكا فيه طريقا موجزا مختصرا ، وأنه لم يستمد فيه من شيء من الكتب المؤلفة عليه ، بل اعتمد فيه على حفظه ونظره ، وراجع الأصول المعتمدة والجوامع .

ومن الحق علينا أن نشير إلى أن السيوطى فى تخريجه لأحاديث الشفا مسبوق بتخريج شيخه الإمام الحافظ قاسم بن قطلوبغا فى كتابه الذى سماه تخريج أحاديث الشفا للقاضى عياض ، وقد نبهنا إلى ذلك فى موضعه عند ذكر كتب التخريج ، كما أنه مستدرك عليه ببيان مافاته فى كتاب اسمه موارد أهل السداد والوفا فى تكميل مناهل الصفا لإدريس بن محمد الحسينى العراقى ، ولعله قد سد تلك الثغرات التى عثرنا عليها أثناء دراستنا لهذا الكتاب ، وسنشير إلى بعضها فى عرض أهم ملاحظاتنا عليه .

وقد سلك المؤلف مسلكا فى التخريج أورد به من الأحاديث ما يتعلق بكل موضوع من موضوعات الكتاب ، فخرج ما جاء فى الخطبة من أحاديث ، ثم ما جاء فى القسم الأول فى أبوابه المختلفة ، ثم ما جاء فى القسم الثانى كذلك . . . ، وهكذا .

---

(١) ورد فى ترجمة السيوطى لنفسه فى كتاب حسن المحاضرة ج١ ص٢٤١ باسم مناهج الصفا بالجيم ، ذكره من بين مؤلفاته فى هذه الترجمة ، ولعله خطأ مطبعى فإن اسمه المتداول بين المؤلفين هو كما ذكرناه (مناهل الصفا) .

(٢) أورد صاحب الرسالة المستطرفة ص ٧٩ اسم كتاب الشفا كما أوردناه ، أما صاحب كشف الظنون فقد أورده فى ج ٢ ص ١٠٥٢ باسم (كتاب الشفا فى تعريف حقوق المصطفى ، أو بتعريف حقوق المصطفى) .

(٣) الشذرات ج ٤ ص ١٣٨ .

والكتاب مركز مضغوط ، قليل الألفاظ كثير المعانى، اقتصر فيه مؤلفه من التخريج على قدر الضرورة — وربما أخل بهذا الاقتصار فى بعض المواضع كما سنشير إلى ذلك — حتى استوعب أحاديث الشفاء — التى تناهز الألف — بالتخريج والتقويم فى ست وثمانين صفحة ، إلا أنه ربما أخل أيضا بموضوع التقويم واكتفى بذكر المرجع ، بل إنه أحيانا يغفل ذكر المرجع أيضا .

والسيوطى مع جلالة قدره ورسوخ قدمه — ولا سيما فى علوم الحديث — أكبر الظن أنه لا يعجزه تقويم الحديث ولا تخريجه ولو فى الكثرة الكاثرة مما أورده، ولكنه لم يفعل ذلك، ولعله كان لظروف أعجلته عنه ، وربما كان تأليف الكتاب بعد أن تقدمت به السن ، أو أنه كان يريد أن يستكمل النقص الواقع فى كتابه عند سنوح الفرصة فلم يتم له ذلك ، ومما يؤيد رجحان هذا الرأى وجود بياض فى الأصل فى نهاية عدد من الأحاديث أو أثنائها مما وجدناه فى صفحات الكتاب المطبوع ، غير مستوف لشرطه فى المقدمة على النحو التالى :

١ — حديث : «أنه رفع له بيت المقدس حتى وصفه لقريش[١] » لم يذكر بعده تخريجا ولا تقويما ، وبالهامش كلمة « بياض بأصله » .

٢ — حديث أم معبد لم يذكر متنه ولا طرقه ولا تخريجه ولا تقويمه[٢] .

٣ — حديث : « أنه أتته دنانير فقسمها[٣] » خرجه ولم يقومه .

٤ — حديث قيلة رضى الله عنها : « أنه جلس القرفصاء »[٤] . خرجه ولم يقومه .

٥ — حديث : « أنه سار فى غزوة الطائف ليلا وهو وسن[٥] » لم يخرجه ولم يقومه . مع وجود بياض نبه عليه فى الهامش أنه موجود بالأصل .

٦ — حديث الحمل[٦] فيه بياض ورد فى أثناء ذكر المراجع ، ونبه عليه بالهامش على وجود بياض بأصله .

٧ — حديث تسخير الأسد لسفينة إذ وجهه إلى معاذ[٧] فيه بياض نبه عليه بالهامش على أنه موجود بالأصل .

٨ — حديث شاة ابن مسعود رضى الله عنه[٨] ، فيه بياض قبل كلمة (والبيهقى) مما يدل على أن هناك مرجعا متروكا ، وليس فيه تقويم .

---

(١) المناهل ص ٩

(٢) المناهل ص ١٢

(٣) المناهل ص ١٤

(٤) المناهل ص ٣٤

(٥) المناهل ص ٤٠

(٦) المناهل ص ٤٢

(٧) المتاهل ص ٤٢

(٨) المناهل ص ٤٨

٩ — حديث أبي هريرة رضى الله عنه[1] فيه بياض قبل اسم (ومالك بن أوس) مما يدل على أن هناك مرجعاً آخر متروكاً ، ولا تقويم فيه .

١٠ — حديث فاطمة : « إذا دخلت المسجد . . » الحديث فيه بياض بالأصل منبه عليه بالهامش ولا تخريج فيه ولا تقويم[2] .

١١ — رواية : « حمد الله وصلى[3] » لا تخريج فيها ولا تقويم .

١٢ — حديث : « أن رجلا كذب عليه صلى الله عليه وسلم فبعث علياً . . . » الحديث ذكر فيه وجوها لروايته ، وخرجها ثم قال : وسمى الرجل الذى كذب جديد الجند عن . . . ولم يتم الكلام ، وفى الهامش : أن هنا بياضاً بالأصل .

وبعد : فإنا نورد أهم الظواهر التى سنحت لنا عند قراءة هذا الكتيب فيما يأتى :

أولا : أكثر السيوطى من ذكر المراجع التى استقى منها تخريجاته للكتاب ، والتى أربت على الخمسين مؤلفاً من أمهات كتب الحديث ، نذكر منها — عدا الكتب المشهورة — ما يأتى موزعاً على بعض صفحات الكتاب لتدل على ما وراءها مما لم يذكره : الخطابى صفحة ١٠ ، وابن السمعانى فى التاريخ صفحة ١٢ وابن زنجويه صفحة ١٧ ، وأبو نعيم فى الدلائل صفحات ٢ — ٣ — ٤ — ٥ — ٩ — ١٠ — ١١ ، وأبو نعيم فى الحلية صفحة ٥ ، والطبرانى ٣ — ٤ — ٦ — ٩ — ١٠ — ١٢ ، وابن أبى عمر العدنى صفحة ٣ ، وابن سعد صفحة ٣ — ٩ ، والبزار صفحات ٣ — ٧ — ٨ — ٩ ، والحارث بن أبى أسامة صفحة ٣ ، والبيهقى فى الدلائل فى صفحات ٣ — ٤ — ٦ — ٧ — ٨ ... ، وابن جرير فى صفحات ٣ — ٤ — ٥ ... ، وابن أبى حاتم ٣ — ٤ — ٥ — ٦ ، وأبو يعلى فى مسنده صفحات ٣ — ٤ — ٧ — ٨ ... ، وابن مردويه صفحات ٣ — ٥ ، وابن المنذر صفحات ٣ — ٥ — ٩ ، والنسائى فى اليوم والليلة صفحة ٣ — ١١ وابن أبى شيبة فى المصنف صفحة ٣ ، وسعيد ابن منصور صفحة ١٦ ، وابن أبى خيثمة فى التاريخ صفحة ٦ ، والدارمى صفحات ٤ — ٦ — ٧ ، وابن عدى صفحات ٥ و ٩ ، والضياء فى المختارة صفحة ٩ ، وابن أبى الدنيا فى كتاب العزة صفحة ٤ ، وابن مردويه فى التفسير صفحة ٤ ، وابن عساكر فى تاريخه صفحات ٧ — ١٠ ، والدارقطنى فى الأفراد صفحات ٧ — ٨ ، والديلمى فى مسند الفردوس صفحات ٥ — ١٠ ، والخرائطى فى مكارم الأخلاق صفحة ٢١ ، وابن لال فى صفحات ٥ و ١١ ، وعبد الرزاق فى صفحات ٨ — ٩ ، وأبو الشيخ فى صفحات ٦ — ١١ ، والخطيب صفحة ٩ ، وابن راهويه فى مسنده صفحة ٦ وغير ذلك كثير .

---

(١) المناهل ص ٦٩

(٢) المناهل ص ٧٢

(٣) المناهل ص ٧٢

ثانيا : يذكر السيوطى – بأضيق عبارة – طرق الحديث الذى يريد تخريجه ، وربما أخل فى هذه الناحية فذكر الحديث بعنوان راويه من الصحابة فقط ، مثل قوله : حديث أنس – حديث على – حديث جابر – اعتماداً على وروده فى الأصل ، وعلى متابعة القارئ له مقابلا على الأصل المخرج عليه ، ودون ذكر للباب الذى ورد فيه الحديث ، مما يجعل التخريج مظلماً لا يتبين فيه طالب الحديث سبيله إلى التعرف على الحديث المطلوب تخريجه ، وهذا – ولا شك – عيب فى التأليف بقدر ما فيه من فقدان الفائدة المرجوة منه ، على أن السيوطى فى أكثر تخريجاته يتحاشى هذا العيب فيذكر فى طرف الحديث الدال عليه مرجعه ودرجته .

وهذه صور تفصل بعض ما صورناه إجمالا فى هذه الفقرة من ناحيتى الاختصار والاعتدال :

فمما ورد مختصراً مع الإخلال ما يأتى :

١ – فى الصفحة الثالثة من الكتاب حديث : « حياتى خير لكم ومماتى خير لكم » الحارث ابن أبى أسامة فى مسنده من حديث بكر بن عبد الله المزنى ، والبزار من حديث ابن مسعود – ذكر المرجع وترك تقويم الحديث .

٢ – وفى الصفحة الخامسة حديث عمر رضى الله عنه أنه قال : « بأبى أنت وأمى يا رسول الله لقد بلغ من فضيلتك عند الله أن بعثك آخر الأنبياء . . . » الحديث – لم يذكر المرجع ولا التقويم .

٣ – وفى نفس الصفحة حديث : « لم يبعث الله نبياً من آدم فمن بعده إلا أخذ عليه العهد . . . » الحديث ، ولم يذكر له مرجعاً ولا تخريجاً .

٤ – وفى الصفحة السابعة : « أنه كان يضع يده على رأس الصبى فيعرف من بين الصبيان بريحها » ذكره دون مرجع ولا تقويم .

٥ – وفى الصفحة الثامنة والثلاثين حديث ابن مسعود رضى الله عنه نحوه الحاكم ، وحديث أنس رضى الله عنه الشيخان ، وحديث ابن عباس رضى الله عنهما الشيخان ، وحديث ابن عمر رضى الله عنه عند مسلم والترمذى ، وحديث حذيفة رضى الله عنه ابن جرير وابن أبى حاتم وأبو نعيم فى الدلائل ، وحديث على رضى الله عنه ، وحديث جبير رضى الله عنه أحمد والبيهقى ، وكل هذه الأحاديث لم يذكر طرفها ولم يقوم بعضها ، واكتفى فى بعضها الآخر بنسبته إلى مرجع صحيح مع الاختصار الواضح .

٦ – وفى الصفحة الأربعين حديث بريـــدة البزار ، وحديث جابر رضى الله عنه مسلم ، وحديث على رضى الله عنه نحوه .

وربما كان عذره فى عدم ذكر طرف هذه الأحاديث أنه ذكرها تحت عنوان انقياد الشجر ، وإن لم يكن له عذر فى ترك التقويم ، فضلا عن هذا الضغط الشديد فى التعبير .

ومما ورد مختصراً مع الاعتدال ما يأتى :

١ — فى الصفحة السابعة حديث : « أنه كان إذا أراد أن يتغوط انشقت الأرض فابتلعت غائطه ، وسطعت لذلك رائحة طيبة » البيهقى عن عائشة رضى الله عنها وقال : موضوع .

٢ — وفى نفس الصفحة أخرج الترمذى فى نوادر الأصول من طريق عبد الرحمن بن قيس — وهو وضاع كذاب — عن عبد الملك بن عبد الله بن الوليد — وهو مجهول — عن ذكوان : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يرى له ظل فى شمس ولا قمر ، ولا أثر قضاء الحاجة » .

٣ — وفى الصفحة الثامنة حديث أبى بكر رضى الله عنه : « أنه قبّل النبى صلى الله عليه وسلم بعد موته وقال : طبت حياً وميتاً » البزار عن ابن عمر رضى الله عنهما بسند صحيح .

وأيضاً حديث : « شرب مالك بن سنان دمه يوم أحد ومصه إياه وقوله : لن تمسه النار » الطبرانى فى الأوسط عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أن أباه . . . الحديث ، وليس فى سنده من أجمع على ضعفه ، وأخرج البيهقى من وجه عن عمر بن السائب أنه بلغه من وجه آخر فذكره .

٤ — وفى الصفحة التاسعة حديث : « أنه صلى الله عليه وسلم إذا قام فى الصلاة يرى من خلفه كما يرى من بين يديه » ابن المنذر والبيهقى عن مجاهد مرسلا بهذا اللفظ ، وقد ذكر المصنف رواية الصحيحين معزوة إليهما .

٥ — وفى الصفحة الحادية عشرة حديث : « لا خير فى صحبة من لا يرى لك ما ترى له » ابن عدى فى الكامل عن أنس رضى الله عنهما بسند ضعيف .

وغير ذلك من الأمثلة كثير ، بل هو أكثر مما اختصر فيه وأخل بسبب الاختصار .

ثالثا : إذا نسب الحافظ السيوطى الحديث إلى مرجع من المراجع المعروفة بصحة الرواية فإنه يكتفى بذلك عن بيان درجة الحديث :

ومن ذلك ما يأتى :

١ — فى الصفحة الحادية عشرة حديث : « المرء مع من أحب » الشيخان من حديث أنس رضى الله عنه ، وفيها حديث : « الناس معادن » الشيخان عن أبى هريرة رضى الله عنه ، وفيها حديث : « أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين » الشيخان فى قصة كتابه صلى الله عليه وسلم .

٢ — وفى الصفحة الثانية عشرة حديث : « نهيه عن قيل وقال » الحديث الشيخان عن المغيرة ابن شعبة رضى الله عنه ، وفيها حديث : « الظلم ظلمات يوم القيامة » الشيخان عن ابن عمر رضى الله عنهما ، وفيها حديث : « لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » البخارى عن ابن عمر .

٣ — وفى الصفحة الثالثة عشرة حديث بريرة ، الشيخان عن عائشة رضى الله عنها وفيها حديث : « أنه كان يأكل مقعيا » مسلم عن أنس رضى الله عنهما .

٤ — وفى الصفحة السادسة عشرة حديث : « اعدل فإن هذه قسمة . . . » الحديث مسلم عن جابر ، والشيخان عن أبى سعيد ، وفى الصحيحين نحوه عن ابن مسعود ، وأخرجه البيهقى عن ابن عمر رضى الله عنه .

٥ — وفى الصفحة السابعة عشرة حديث : « عفوه عن اليهودية التى سمته » الشيخان عن أنس رضى الله عنه ، وفيها حديث : « لا يتحدث أن محمداً يقتل أصحابه » الشيخان ، وفيها حديث أنس : « كنت مع النبى صلى الله عليه وسلم وعليه برد غليظ الحاشية فجبذه أعرابى . . . » الحديث الشيخان إلى قوله : من مال الله الذى عندك قال : فضحك وأمر له بعطاء » . وهذا أيضاً فى الكتاب كثير .

وكان آخر أحاديث الكتاب تخريجاً هو حديث : « أن عمر أتى بأعرابى يهجو الأنصار فقال : لولا أن له صحبة لكفيتكموه » أخرجه محمد بن قدامة المروزى فى كتاب الخوارج عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه بسند رجاله ثقات .

رحم الله الحافظ السيوطى ، فقد أنار الطريق أمام الدارس لكتاب الشفاء ، وخرج أحاديثه بما قد يكون كافياً فى الدلالة على المقصود من غير إطالة يملها قارئ الكتاب ولكن فى اختصار لا يفوت عليه تحصيل المنفعة فى بيان مخرج الأحاديث ودرجتها فيه .

الفصل الثامن

كُتُبُ الرِّجَالِ

- الاصابة لابن حجر .
- الضوء اللامع للسخاوى .
- طبقات الحفاظ السيوطى .
- اسعاف المبطأ للسيوطى .

كتب الرجال

تمهيد :

نعنى بكتب الرجال تلك التى عنى بوضعها المحدثون للتعريف بأحوال رواة الحديث تعديلا أو تجريحاً ، أو بياناً لسنى ولادتهم أو وفاتهم إلى غير ذلك ، لما لهذه التعريفات من صلة بقبول الحديث أو رده ، وقوته أو ضعفه .

وفى هذا المقام يبين الأستاذ الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف أن هناك علماً يسمى علم رجال الحديث ، ويعرفه بأنه العلم بأحوال رواة الحديث من حيث القبول أو الرد ، ويبين لنا أن من تلك الأحوال معرفة تاريخ المواليد والوفيات ، ومعرفة الأسماء والكنى والألقاب والأنساب ، ومعرفة الأوطان والرحلات ، ومعرفة الشيوخ والتلاميذ ، ومعرفة الجرح والتعديل ، ومعرفة المتفق والمفترق من الأسماء ، ومعرفة المؤتلف والمختلف والمتشابه ، ومعرفة الثقات والضعفاء ، ونحو ذلك .

فهذه أهم أنواعه التى يعرف بها مقبول الرواية ومردودها وأهمها علم الجرح والتعديل[١] .

ثم يقول : إن فائدة هذا العلم إجمالا معرفة من يقبل ومن يرد من الرواة ، وأما تفصيلا فالعلم بكل حال من أحوال الرواة له فائدة خاصة به ، ومن ذلك ما يأتى :

١ — معرفة الأسماء والكنى والألقاب ، ومعرفة المتفق والمفترق والمؤتلف والمختلف والمتشابه — يعرف بها شخص الراوى وتعيين ذاته ، ويؤمن بها اللبس والخلط بين الرواة بظن الاثنين واحدا ، وقد يكون أحدهما ضعيفاً والآخر موثقاً فيضعف الجاهل بهذه الأحوال الموثق ، ويوثق الضعيف .

٢ — معرفة المواليد والوفيات والأوطان والرحلات والطبقات يعرف بها الإرسال والانقطاع والإرسال الظاهر والخفى ، فمعرفة أن الراوى من التابعين وليس من الصحابة يعرف بها أن الحديث مرسل ، ومعرفة أن الراويين ليسا متعاصرين ، أو متعاصران وليس بينهما لقاء يعرف به أن الحديث منقطع ، فإن أوهم الراوى المعاصر اللقاء ولا لقاء عرف أنه مدلس أو يكذب . . . إلخ .

٣ — إمكان الحكم بصحة الحديث أو ضعفه إذا لم ينص أحد من المتقدمين على ذلك وعلمنا بصفات رجاله من كتب الجرح والتعديل كما قال النووى[٢] ، وقد صحح جماعة من الحفاظ كثيراً من الأحاديث التى لم ينص على تصحيحها أحد من المتقدمين كالقطان والمقدسى والدمياطى والمنذرى ، ولا عبرة بما ذهب إليه ابن الصلاح[٣] .

---

(١) المختصر فى علم رجال الأثر ص ٨ فما بعدها .

(٢) يشير بذلك إلى ما أورده النووى فى التقريب فى المسألة السادسة من مسائل الصحيح من أن من رأى فى هذه الازمان حديثا صحيح الإسناد فى كتاب لم ينص على صحته حافظ معتمد أن الأظهر عنده جواز الحكم بصحته أو ضعفه لمن تمكن وقويت معرفته — تدريب الراوى ص ١٤٣ ج ١ التقريب خلافا لابن الصلاح .

(٣) المختصر ص ١١ — ١٢

وقد اشتدت عناية المحدثين بهذا النمط من علوم الحديث ، فأكثروا فيه من التأليف على ما فيه من صعوبة البحث والاستقصاء والمتابعات الزمنية ، إخلاصاً للعلم وتمحيصاً للنصح ، ولم يقتصر همهم على مجرد ذكر أسماء الرجال وأحوالهم السانحة المعرضة ، بل أوغلوا فى الدراسة والتقصى ، حتى إن منهم من عنى بدراسة أنواع معينة مما هو خاص بالوفيات فقط ، أو التعديل فقط ، أو بالتجريح ، أو بالكنى ، أو بالألقاب ، أو بالمتشابه ، أو بالمتفق والمفترق ، بل إن بعض المؤلفين قد أفرد بالتأليف ما يختص برجال بعض كتب الحديث : كرجال صحيح البخارى ، وكرجال صحيح مسلم ، ورجال الصحيحين ، ورجال السنن ، ورجال الموطأ ، وغير ذلك مما يبين من عرضنا لأسماء الكتب المؤلفة فى رجال الحديث على مدى الأعصار .

وإنه لمما يلفت النظر تلك العناية البالغة بالتأليف فى الرجال من علماء الحديث فى القرن الثالث وما بعده بقليل فى عصر تدوين السنة ، حيث تشتد الحاجة إلى معرفة النقلة من رجال الحديث ، وحيث يكون التحرى والاستقصاء عنهم مطلوباً ، رعاية للسنة وحماية لها من الدخيل ، وقد عرفنا من أسماء المؤلفين فى هذه الفترة القليلة من الزمن من يعدون بالعشرات ، كما عرفنا من بعدها عدداً ليس بالقليل من الأعلام الذين خاضوا غمار هذا الميدان ، وكان إنتاجهم فيه من الغزارة بمكان .

وبين يدى دراستنا لكتب الرجال نورد هنا أهم ما عرفناه من أسماء المؤلفين فى هذا العلم ، وما تيسر من أسماء مؤلفاتهم أو موضوعاتها ، على الترتيب الزمنى لوفاة المؤلفين ، أخذا من الرسالة المستطرفة ، وكشف الظنون فى أسماء الكتب والفنون وذيوله وشذرات الذهب والأعلام للزركلى وطبقات الحفاظ للسيوطى وغيرها من المراجع على النحو التالى :

— الطبقات الكبرى : لأبى عبد الله محمد بن سعد الحافظ المتوفى سنة ٢٣٠ هـ[١] .
— الجرح والتعديل — التاريخ والعلل — معرفة الرجال ، هذه الكتب لأبى زكريا يحى بن معين ابن عون بن زياد الغطفانى البغدادى الحافظ المتوفى سنة ٢٣٣ [٢] .
— الجرح والتعديل : مؤلفه أبو خيثمة زهير بن حرب المتوفى سنة ٢٣٤ هـ[٣] .
— الصحابة — وهو فى خمسة أجزاء — ذكر فيه من نزل من الصحابة فى سائر البلدان — الكنى والعلل وهذه الكتب لعلى بن المدينى ، المتوفى سنة ٢٣٤ هـ[٤] .
— العلل والرجال ، ومؤلفه محمد بن عبد الله بن نمير ، المتوفى سنة ٢٣٤ هـ[٥] .
— العلل والرجال فى المسند، الذى ألفه الحافظ أبو بكر بن أبى شيبة ، المتوفى سنة ٢٣٥ هـ[٦] .
— العلل والرجال، وقد كتب فيها الحافظ عبد الله بن عمرو القواريرى، المتوفى سنة ٢٣٥هـ[٧] .

---

(١) شذرات الذهب ج ٢ ص ٦٩ والرسالة المستطرفة ص ٩٧
(٢) شذرات الذهب ج ٢ ص ٧٩ والرسالة المستطرفة ص ٩٦ وتاريخ الأدب العربى لبروكلمان ص١٦٢
(٣) شذرات الذهب ج ٦ ص ٨٠ وطبقات الحفاظ ص ١٩١
(٤) شذرات الذهب ج ٢ ص ٨١ والرسالة ص ٩٠
(٥) شذرات الذهب ج ٢ ص ٨١ وطبقات الحفاظ ص ١٩٢
(٦) شذرات الذهب ج ٢ ص ٨٥ وطبقات الحفاظ ص ١٨٩
(٧) شذرات الذهب ج ٢ ص ٨٥

— الكلام فى الرجال — لإسحاق بن راهويه ، المتوفى سنة ٢٣٨ هـ[١] .

— الأسماء والكنى ، والجرح والتعديل ، للإمام أحمد بن حنبل الشيبانى ، المتوفى سنة ٢٤١ هـ[٢] .

— الجرح والتعديل ، ومؤلفه الإمام أبو جعفر محمد بن عبد الله بن عمار الموصلى ، المتوفى سنة ٢٤٢ هـ[٣] .

— الجرح والتعديل ، ومؤلفه أبو موسى البزار الحافظ هارون بن عبد الله الحمال ، المتوفى سنة ٢٤٣ هـ[٤] .

— الجرح والتعديل ، ومؤلفه الحافظ أبو جعفر أحمد بن صالح حافظ مصر المتوفى سنة ٢٤٨هـ[٥]

— الجرح والتعديل ، ومؤلفه محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن سعيد بن البرقى الزهرى مولاهم ، المتوفى سنة ٢٤٩ هـ[٦] .

— الجرح والتعديل ، ومؤلفه الحافظ إسحاق الكوسج المتوفى سنة ٢٥١ هـ[٧] .

— الجرح والتعديل ، للإمام أبى محمد عبد الله بن عبد الرحمن التميمى الدارمى ، المتوفى سنة ٢٥٥هـ[٨]

— تواريخ البخارى الثلاثة : الصغير والأوسط والكبير — الكنى — الضعفاء .
وهذه المؤلفات النافعة للإمام محمد بن إسماعيل البخارى ، المتوفى سنة ٢٥٦ هـ[٩] .

— الجرح والتعديل — الضعفاء .
وهذان الكتابان لأبى إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجانى الحافظ ، المتوفى سنة ٢٥٩هـ[١٠] .

— الجرح والتعديل — أولاد الصحابة — الأسماء والكنى — من ليس له إلا راو واحد — المخضرمون طبقات التابعين .
وهذه الكتب للإمام مسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى ، المتوفى سنة ٢٦١ هـ[١١] .

— الرجال ، وقد ألف فيه عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد القرشى الرازى المعروف بأبى زرعة الحافظ ، المتوفى سنة ٢٦٤ هـ[١٢] .

---

(١) شذرات الذهب ج ٢ ص ٨٩
(٢) شذرات الذهب ج ٢ ص ٩٦ والرسالة المستطرفة ص ٩٠ ، ومفتاح السنة ص ١٤٨
(٣) شذرات الذهب ج ٢ ص ١٠١ ومفتاح السنة ص ١٤٨
(٤) شذرات الذهب ج ٢ ص ١٠٤ وطبقات الحفاظ ص ٢٠٧
(٥) شذرات الذهب ج ٢ ص ١١٧ وطبقات الحفاظ ص ٢١٦
(٦) الرسالة المستطرفة ص ١٠٨
(٧) شذرات الذهب ج ٢ ص ١٢٣
(٨) شذرات الذهب ج ٢ ص ١٣٤ وطبقات الحفاظ ص ٢٣٥
(٩) شذرات الذهب ج ٢ ص ١٣٩ والرسالة ص ٩٠ — ١٠٨
(١٠) الرسالة المستطرفة ص ١١٠ وطبقات الحفاظ ص ٢٤٤
(١١) شذرات الذهب ج ٢ ص ١٤٤ وطبقات الحفاظ ص ٢٦٠
(١٢) شذرات الذهب ج ٢ ص ١٤٨ وطبقات الحفاظ ص ٢٤٩

— در السحابة فى وفيات الصحابة ، للحجة الحافظ محمد بن إسحاق أبى بكر الصاغانى المتوفى سنة ٢٧٠ هـ[١] .

— الجرح والتعديل ، ومؤلفه سليمان بن الأشعث بن إسحاق الإمام أبى داود السجستانى المتوفى سنة ٢٧٥ هـ[٢] .

— الجرح والتعديل ، ومؤلفه الحافظ الإمام أبو عبد الرحمن بقى بن مخلد ، المتوفى سنة ٢٧٦ هـ[٣].

— الجرح والتعديل ، وقد ألف فيه الحافظ محمد بن إدريس الحنظلى أبو حاتم ، المتوفى — سنة ٢٧٧ هـ[٤] .

— الجرح والتعديل ، وألف فيه الإمام عبد الرحمن بن عمرو النصرى أبو زرعة الدمشقى ، المتوفى سنة ٢٨١ هـ[٥] .

— الجرح والتعديل ، للحافظ أبى محمد عبد الرحمن يوسف بن خراش البغدادى ، المتوفى سنة ٢٨٣ هـ[٦] .

— المغازى ، والجرح والتعديل ، للإمام أبى إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربى ، المتوفى سنة ٢٨٥هـ[٧]

— الجرح والتعديل ، ومؤلفه الإمام أبو عبد الله محمد بن وضاح الأندلسى حافظ قرطبة ، المتوفى سنة ٢٨٦ هـ[٨] .

— الجرح والتعديل ، ومؤلفه أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبى عاصم النبيل ، المتوفى سنة ٢٨٧ هـ[٩].

— الرجال ، وألف فيه الحافظ أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيبانى ، المتوفى سنة ٢٩٠ هـ[١٠] .

— الجرح والتعديل ، وقد كتب فيه الإمام أبو بكر البزار أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصرى ، المتوفى سنة ٢٩٢ هـ[١١] .

---

(١) شذرات الذهب ج ٢ ص ١٦٠ وطبقات الحفاظ ص ٢٥٦

(٢) شذرات الذهب ج ٢ ص ١٦٧

(٣) شذرات الذهب ج ٢ ص ١٦٩

(٤) شذرات الذهب ج ٢ ص ١٧١ وطبقات الحفاظ ص ٢٥٥

(٥) شذرات الذهب ج ٢ ص ١٧٧ وطبقات الحفاظ ص ٢٦٦

(٦) شذرات الذهب ج ٢ ص ١٨٤

(٧) شذرات الذهب ج ٢ ص ١٩٠ وطبقات الحفاظ ص ٢٥٩ وهدية العارفين ج ٥ ص ٤

(٨) شذرات الذهب ج ٢ ص ١٩٤ وطبقات الحفاظ ص ٢٨٣

(٩) شذرات الذهب ج ٢ ص ١٩٥ وطبقات الحفاظ ص ٢٨٠

(١٠) شذرات الذهب ج ٢ ص ٢٠٣ وطبقات الحفاظ ص ٢٨٨

(١١) شذرات الذهب ج ٢ ص ٢٠٨ وطبقات الحفاظ ص ٢٨٥

— الرجال ، وألف فيه الحافظ الكبير أبو على صالح بن محمد بن عمرو الأسدى المعروف بصالح جزرة ، المتوفى سنة ٢٩٤ هـ[١] .

— الجرح والتعديل ، ومؤلفه الإمام أبو عبد الله محمد بن نصر المروزى ، المتوفى سنة ٢٩٤ هـ[٢] .

— الجرح والتعديل ، وقد كتب فيه الحافظ محمد بن عثمان بن أبى شيبة ، المتوفى سنة ٢٩٧ هـ[٣] .

— الرجال ، وقد ألف فيها جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض التركى أبو بكر الفريابى ، المتوفى سنة ٣٠١ هـ[٤] .

— الأسماء المفردة من رجال الحديث ، ومؤلفه أحمد بن هارون بن روح أبو بكر البرذعى ، المتوفى سنة ٣٠١ هـ[٥] .

— الضعفاء والمتروكون — الكنى ، والكتابان لأبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على النسائى الإمام صاحب السنن ، المتوفى سنة ٣٠٣ هـ[٦] .

— معجم الصحابة — فى مجلدين — مطبوع بالهند ، لمؤلفه الحافظ أحمد بن على بن المثنى الإمام أبو يعلى البوصلى ، المتوفى سنة ٣٠٧ هـ[٧] .

— الكنى والأسماء — الضعفاء ، والكتابان لأبى بشر محمد بن أحمد الدولابى ، المتوفى سنة ٣١٠هـ[٨] .

— تاريخ الإسلام ، ومؤلفه الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى ، المتوفى سنة ٣١٠ هـ[٩] .

— الرجال ، للإمام أبى بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمى النيسابورى ، المتوفى سنة ٣١١ هـ[١٠] .

— تاريخ الجزيرتين ، ومؤلفه الحافظ الحسين بن أبى معشر محمد بن مودود أبو عروبة الحرانى ، المتوفى سنة ٣١٨ هـ[١١] .

---

(١) شذرات الذهب ج ٢ ص ٢١٦ وطبقات الحفاظ ص ٢٨١
(٢) شذرات الذهب ج ٢ ص ٢١٦ وطبقطت الحفاظ ص ٢٨٤
(٣) شذرات الذهب ج ٢ ص ٢٦٦ وطبقات الحفاظ ص ٢٨٧
(٤) شذرات الذهب ج ٢ ص ٢٣٥ وطبقات الحفاظ ص ٣٠١
(٥) شذرات الذهب ج ٢ ص ٣٣٤ هدية العارفين ج ٥ ص ٥٦
(٦) شذرات الذهب ج ٢ ص ٢٣٩ والرسالة المستطرفة ص ٩٠ و ١٠٨
(٧) شذرات الذهب ج ٢ ص ٢٥٠ وطبقات الحفاظ ص ٣٠٦ وهدية العارفين ج ٥ ص ٥٧
(٨) شذرات الذهب ج ٢ ص ٢٦٠ والرسالة المستطرفة ص ٩٠ و ١٠٨ .
(٩) شذرات الذهب ج ٢ ص ٢٦٠ وطبقات الحفاظ ص ٣٠٧
(١٠) شذرات الذهب ج ٢ ص ٢٦٢ وطبقات الحفاظ ص ٣١٠
(١١) شذرات الذهب ج ٢ ص ٢٧٩ وطبقات الحفاظ ص ٣٢٥ وهدية العارفين ج ٥ ص ٣٢٥

— الضعفاء ، لمحمد بن عمر بن موسى بن حماد وهو أبو جعفر العقيلي ، المتوفى سنة ٣٢٢ هـ(١)

— الجرح والتعديل ، وقد ألف فيه الحافظ أبو طالب أحمد بن نصر البغدادى شيخ الدارقطنى ، المتوفى سنة ٣٢٣ هـ(٢) .

— الضعفاء ، لأبى نعيم عبد الملك بن محمد الجرجانى الحافظ الجوال الفقيه ، المتوفى سنة ٣٢٣ هـ(٣).

— الكنى — الجرح والتعديل — وهو فى ست مجلدات ، والكتابان لعبد الرحمن بن أبى حاتم الرازى المتوفى سنة ٣٢٧ هـ(٤) .

— تاريخ المحدثين ، لأحمد بن سعيد بن حزم بن يونس الصوفى القرطبى ، المتوفى سنة ٣٥٠ هـ(٥)

— الوفيات لعبد الباقى بن قانع ، المتوفى سنة ٣٥١ هـ(٦) .

— الثقات — الضعفاء — الجرح والتعديل — الصحابة — كنى المعروفين بالأسماء (وهو فى ثلاث مجلدات) أسماء من يعرفون بالكنى ، وجميع هذه الكتب للإمام أبى حاتم ابن حبان البستى ، المتوفى سنة ٣٥٤ هـ(٧) .

— معرفة الصحابة ، للإمام أبى القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبرانى ، المتوفى سنة ٣٦٠ هـ(٨).

— الكامل فى الرجال (ستون جزءاً فى اثنى عشر مجلداً) ، ومؤلفه أبو أحمد عبد الله بن عدى ابن محمد بن المبارك الجرجانى الحافظ ، المتوفى سنة ٣٦٥ هـ(٩) .

— تراجم المحدثين وتاريخ حياتهم ، لأبى الحسن محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيوة ، المتوفى سنة ٣٦٦ هـ(١٠).

— الضعفاء ، لأبى الفتح محمد بن الحسين بن أحمد الأزدى ، المتوفى سنة ٣٧٤ هـ(١١) .

---

(١) شذرات الذهب ج ٣ ص ٢٩٥ والرسالة المستطرفة ص ١٠٨
(٢) شذرات الذهب ج ٢ ص ٢٩٨ وطبقات الحفاظ ص ٣٤٦.
(٣) شذرات الذهب ج ٢ ص ٢٩٩ والرسالة المستطرفة ص ١٠٨
(٤) شذرات الذهب ج ٢ ص ٣٠٨ والرسالة المستطرفة ص ٩٠ و ١١٠
(٥) هدية العارفين ج ٥ ص ٦٣
(٦) شذرات الذهب ج ٣ ص ٧ ، والرسالة المستطرفة ص ١٥٨
(٧) شذرات الذهب ج ٣ ص ١٦ ، والرسالة المستطرفة ص ٩٠ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠
(٨) شذرات الذهب ج ٢ ص ٣٠ ، وطبقات الحفاظ ص ٣٧٢
(٩) شذرات الذهب ج ٣ ص ٥١ والرسالة المستطرفة ص ١٠٨
(١٠) شذرات الذهب ج ٣ ص ٥٧
(١١) الرسالة المستطرفة ص ١٠٨

— المقتنى فى سرد الكنى ، لشيخ الحاكم أبى أحمد النيسابورى محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق ، المتوفى سنة ٣٧٨ هـ[١] .

— الوفيات ، لابن ربيعة الربعى الدمشقى (ابن زَبر) محمد بن أبى محمد عبد الله بن أحمد بن ربيعة المتوفى سنة ٣٧٩ هـ[٢] .

— الضعفاء — المختلف والمؤتلف ، وهذان الكتابان للدارقطنى أبى الحسن على بن عمر بن أحمد ابن مهدى بن مسعود الإمام الحافظ المتوفى سنة ٣٨٥ هـ[٣] .

— المتفق والمفترق ، لأبى بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن زكريا الجوزقى الشيبانى الحافظ ، المتوفى سنة ٣٨٨ هـ[٤] .

— الهداية والإرشاد فى معرفة أهل الثقة والسداد ، وهو لأحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن بن على ابن رستم الكلاباذى ، المتوفى سنة ٣٩٨ هـ[٥] .

— مجمع الآداب فى معجم الأسماء والألقاب — المؤتلف والمختلف ومشتبه النسبة ، وهذان الكتابان لأبى الوليد الفرضى عبد الله بن محمد بن يوسف القرطبى ، المتوفى — سنة ٤٠٣ هـ[٦] .

— أسماء الرجال ، لأحمد بن على بن عمرو السليمانى البيكندى البخارى ، المتوفى سنة ٤٠٤ هـ[٧] .

— الكنى والألقاب ، لأبى عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحافظ الإمام ، المتوفى سنة ٤٠٥ هـ[٨] .

— المؤتلف والمختلف ، لعبد الغنى بن سعد بن على بن سعيد بن بشر الحافظ الإمام الأزدى المصرى ، المتوفى سنة ٤٠٩ هـ[٩] .

— الألقاب والكنى ، لأبى بكر أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن موسى الفارسى الشيرازى ، المتوفى سنة ٤١١ هـ[١٠] .

---

(١) شذرات الذهب ج ٣ ص ٩٣ والرسالة المستطرفة ص ٩١

(٢) شذرات الذهب ج ٣ ص ٩٥ والرسالة ص ١٥٨ وطبقات الحفاظ ص ٣٩٥

(٣) شذرات الذهب ج ٣ ص ١١٦ والرسالة المستطرفة ص ٨٦

(٤) شذرات الذهب ج ٣ ص ١٢٩ وطبقات الحفاظ ص ٤٠١

(٥) شذرات الذهب ج ٣ ص ١٥١ والرسالة المستطرفة ص ١٥٤

(٦) شذرات الذهب ج ٣ ص ١٦٨ والرسالة المستطرفة ص ٨٨ و ٩٠

(٧) هدية العارفين ج ٥ ص ٧١

(٨) شذرات الذهب ج ٣ ص ١٧٦ والرسالة المستطرفة ص ٩٠

(٩) طبقات الحفاظ ص ٤١١

(١٠) الرسالة المستطرفة ص ٩٠ ، وهدية ج ٦ ص ٦٣ وأرخ وفاته سنة ٤٧٦ هـ

— الأسباب والأنساب — المؤتلف والمختلف ، وهـذان الكتابان لأحمـد بن محمد بن أحمد (أبى سعيد المالينى) ، المتوفى سنة ٤١٢ هـ[١] .

— التعريف برجال الموطأ (وهو فى أربعة أسفار) لأبى عبد الله محمد بن يحيى بن محمد الحذاء التميمى ، المتوفى سنة ٤١٦ هـ[٢] .

— رجال الصحيحين لأبى القاسم هبة الله الطبرى اللالكائى ، المتوفى سنة ٤١٨ هـ[٣] .

— الطبقات — المنتهى فى الكمال فى معرفة الرجال ، وهذان الكتابان لأبى الفضل على بن الحسين الهمدانى الفلكى ، المتوفى سنة ٤٢٧ هـ[٤] .

— رجال مسلم ، لأبى بكر أحمد بن على بن محمد الأصبهانى المعروف بابن منجويه ، المتوفى سنة ٤٢٨ هـ[٥] .

— الصحابة ، لأبى نعيم الأصبهانى أحمد بن عبد الله بن أحمد الحافظ الصوفى ، المتوفى — سنة ٤٣٠ هـ[٦] .

— التاريخ — الأنساب — المتفق والمفترق — تلخيص المتشابه — مقلوب الأسماء — أسماء المدلسين — من وافقت كنيته اسم أبيه ، وهذه الكتب لأبى بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب البغدادى الحافظ ، المتوفى سنة ٤٦٣ هـ[٧] .

— الاستيعاب فى معرفة الأصحاب — الأنساب ، وهـذان الكتابان لأبى عمر يوسف بن عبد الله ابن محمد بن عبد البر النمرى القرطبى ، المتوفى سنة ٤٦٣ هـ[٨] .

— ذيل على وفيات ابن ربيعة الربعى ، لعبد العزيز بن أحمد بن محمد الكنانى الدمشقى الحافظ ، المتوفى سنة ٤٦٦ هـ[٩] .

— الصحابة ، لأبى القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى المعروف بابن منده ، المتوفى سنة ٤٧٠ هـ[١٠] .

---

(١) هدية العارفين ج ٥ ص ٧٢

(٢) شذرات الذهب ج ٣ ص ٢٠٦ وهدية العارفين ج ٦ ص ٦٣

(٣) شذرات الذهب ج ٣ ص ٢١١ ، والرسالة المستطرفة ص ١٥٥ وكشف الظنون ج ٢ ص ١٠٤٠

(٤) شذرات الذهب ج ٣ ص ٢٣١ والرسالة المستطرفة ص ٩٠ وطبقات الحفاظ ص ٤٣١

(٥) شذرات الذهب ج ٣ ص ٢٣٣ والرسالة المستطرفة ص ١٥٤

(٦) شذرات الذهب ج ٣ ص ٢٤٥ وطبقات الحفاظ ص ٤٢٣

(٧) هدية العارفين ج ٥ ص ٧٩ وطبقات الحفاظ ص ٤٣٤

(٨) شذرات الذهب ج ٣ ص ٣١٤ والرسالة المستطرفة ص ٩٠ و ١٥٢ وطبقات الحفاظ ص ٤٣٣

(٩) شذرات الذهب ج ٣ ص ٣٢٥ والرسالة المستطرفة ص ١٥٨

(١٠) شذرات الذهب ج ٣ ص ٣٣٧ والرسالة المستطرفة ص ٩٠ و ١٥٨

— التعديل والتجريح فيمن روى عنه البخارى فى الصحيح ، لأبى الوليد سليمان بن خلف الباجى ، المتوفى سنة ٤٧٤ هـ[١] ؛

— الإكمال فى الرجال ، للحافظ الكبير أبى نصر على بن هبة الله بن على بن جعفر المعروف بابن ماكولا ، المتوفى سنة ٤٨٧ هـ[٢] .

— أسماء رجال سنن أبى داود ، لأبى على الحسين بن محمد الجيانى الحافظ الغسَّانى ، المتوفى سنة ٤٩٨ هـ[٣] .

— الجمع بين رجال الصحيحين (جمع فيه مؤلفه بين كتابى الكلاباذى وابن منجويه) وهو لأبى الفضل محمد بن طاهر المقدسى ، المتوفى سنة ٥٠٧ هـ[٤] ؛

— جامع الوفيات (وهو ذيل على ذيل وفيات الكتانى الدمشقى الحافظ) وهو لهبة الله بن أحمد الأنصارى الأكفانى ، المتوفى سنة ٥٢٤ هـ[٥] .

— الأنساب — أوهام المؤتلف ، والكتابان للحافظ الرشاطى عبد الله بن على بن عبد الله ، المتوفى سنة ٥٤٢ هـ[٦] .

— الارتجال فى أسماء الرجال ، لأبى الحجاج محمد بن يوسف بن مقلد الجماهرى التنوخى ، المتوفى سنة ٥٥٨ هـ[٧] ؛

— تاريخ الوفاة للمتأخرين من الرواة — الأنساب — معجم الشيوخ ، وهذه الكتب لأبى سعد عبد الكريم بن محمد بن أبى المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار التيمى السمعانى ، المتوفى سنة ٥٦٢ هـ[٨] ؛

— ذيل على كتاب ابن منده فى الصحابة ، لمحمد بن أبى بكر عمر بن أحمد الحافظ المعروف بأبى موسى المدينى ، المتوفى سنة ٥٨١ هـ[٩] .

— الفيصل فى مشتبه النسبة ، لأبى بكر محمد بن موسى الحازمى ، المتوفى سنة ٥٨٤ هـ[١٠] ؛

---

(١) شذرات الذهب ج ٣ ص ٣٤٤ والرسالة المستطرفة ص ١٥٤

(٢) شذرات الذهب ج ٣ ص ٣٨١ وطبقات الحفاظ ص ٤٤٤

(٣) شذرات الذهب ج ٣ ص ٤٠٨ ، والرسالة ص ١٥٥

(٤) شذرات الذهب ج ٤ ص ١٨ ، والرسالة المستطرفة ص ١٥٥

(٥) شذرات الذهب ج ٤ ص ٧٣ ، والرسالة المستطرفة ص ١٥٩

(٦) طبقات الحفاظ ص ٤٦٩

(٧) الرسالة المستطرفة ص ١٥٢ ، وكشف الظنون ج ١ ص ٦١

(٨) شذرات الذهب ج ٣ ص ٢٠٥ ، والرسالة ص ١٥٧ ، وطبقات الحفاظ ص ٤٧١

(٩) شذرات الذهب ج ٤ ص ٢٧٣ ، وطبقات الحفاظ ص ٤٧٥

(١٠) الرسالة المستطرفة ص ٨٩

— كشف النقاب عن الأسماء والألقاب — كتاب الضعفاء والمتروكين ، والكتابان لأبى الفرج عبد الرحمن بن على الجوزى ، المتوفى سنة ٥٩٧ هـ(١) .

— الكمال فى أسماء الرجال (فى أربع مجلدات) للحافظ عبد الغنى بن عبد الواحد المقدسى ، المتوفى سنة ٦٠٠ هـ(٢) .

— ذيل على ذيل وفيات الأكفانى ، لشرف الدين على بن المفضل المقدسى ثم الإسكندرى الحافظ ، المتوفى سنة ٦١١ هـ(٣) .

— معجم البلدان ، لياقوت شهاب الدين أبى عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموى ، المتوفى سنة ٦٢٦ هـ(٤) .

— الأنساب — التاريخ — أسد الغابة (جمع فيه مؤلفه بين كتب أربعة لابن منده والمدينى وأبى نعيم وابن عبد البر) — اللباب فى تهذيب الأنساب ، وهذه الكتب الثلاثة لعز الدين على بن محمد بن محمد بن الأثير ، المتوفى سنة ٦٣٠ هـ(٥) .

— الحافل (وهو تكملة الكامل لابن عدى الجرجانى وتذييل عليه) — الأنساب ، وهذان الكتابان لأحمد بن محمد مفرج الأموى الأشبيلى المعروف بابن الرومية ، المتوفى سنة ٦٣٧ هـ(٦) .

— المتفق والمفترق — الأنساب — المؤتلف — الكمال فى معرفة الرجال (جمع فيه مؤلفه بين رجال الكتب الستة) وهذه الكتب للحافظ الكبير محب الدين أبى عبد الله محمد بن محمود بن الحسن بن وهبة ابن محاسن البغدادى المعروف بابن النجار البغدادى ، المتوفى سنة ٦٤٣ هـ(٧)

— التكملة لوفيات النقلة (وهو فى ثلاث مجلدات ذيل على وفيات ابن المفضل) للإمام الحافظ زكى الدين عبد العظيم بن عبد القوى بن عبد الله بن سلامة أبو محمد المنذرى ، المتوفى — سنة ٦٥٦ هـ .(٨)

— كتاب فى الرجال ، للقاضى منهاج الدين أبى عمر عثمان بن سراج الدين عمر الجوزجانى المؤرخ ، المتوفى سنة ٦٦٠ هـ(٩) .

---

(١) شذرات الذهب ج ٤ ص ٣٢٩ ، والرسالة المستطرفة ص ٩٠ و ٥٧ .

(٢) شذرات الذهب ج ٤ ص ٣٤٥ ، والرسالة المستطرفة ص ١٥٥

(٣) شذرات الذهب ج ٥ ص ٤٧ ، والرسالة المستطرفة ص ١٥٩

(٤) شذرات الذهب ج ٥ ص ١٢١ ، والرسالة المستطرفة ص ١٥٣

(٥) شذرات الذهب ج ٥ ص ١٣٧ ، والرسالة المستطرفة ص ١٥٢ ، وطبقات الحفاظ ص ٤٩٢

(٦) هدية العارفين ج ٥ ص ٩٣ ، والرسالة ص ١٠٩ ، طبقات الحفاظ ص ٢٩٨

(٧) شذرات الذهب ج ٥ ص ٢٢٦ ، وطبقات الحفاظ ص ٤٩٩

(٨) شذرات الذهب ج ٥ ص ٢٧٧ ، والرسالة المستطرفة ص ١٥٧ ، ١٥٩

(٩) هدية العارفين ج ٦ ص ٦٥٥

— مختصر أسد الغابة — تهذيب الأسماء واللغات ، وهذان الكتابان لمحيى الدين أبى زكريا يحيى بن شرف النووى الإمام المتوفى سنة ٦٧٦ هـ (١)

— وفيات الأعيان ، لابن خلكان شمس الدين أبى العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان ، المتوفى سنة ٦٨١ هـ(٢) :

— ذيل التكملة لوفيات النقلة ، وهو لتلميذ المنذرى الحافظ عز الدين أحمد بن محمد الشريف الحسينى الحلبى المصرى ، المتوفى سنة ٦٩٥ هـ(٣) .

— تهذيب الكمال فى أسماء الرجال (ويقع فى اثنى عشر مجلداً ويقال : إن مؤلفه لم يكمله) وهو للحافظ جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف أبى الحجاج المزى ، المتوفى سنة ٧٤٢هـ(٤) .

— تذكرة الحفاظ وذيله (فى ثلاث مجلدات كبار طبعت أخيراً فى بيروت) — المقتنى فى سرد الكنى — ميزان الاعتدال فى نقد الرجال (فى مجلدين مطبوعين) — مشتبه الأسماء والنسبة (وهو مختصر جامع من مؤلفات عبد الغنى وابن نقطة وابن ماكولا وأبى الوليد الفرضى) .

— ديوان الضعفاء ، ولعله مختصر من كتاب الضعفاء لابن الجوزى وذيله .

— معرفة الرجال المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد — المغنى فى الضعفاء وبعض الثقات (وهو فى مجلد يحكم فيه على الرجل بكلمة واحدة وهو نفيس جداً) — تهذيب التهذيب .

— تاريخ الإسلام (فى اثنى عشر مجلداً) — الكاشف فى أسماء الرجال (وهو مختصر للتذهيب)(٥).

— سير أعلام النبلاء (فى عشرين مجلداً) وهو مختصر من كتابة تاريخ الإسلام مع زيادات .

— المقتضب من تهذيب الكمال للمزى — الإعلام بوفيات الأعلام — التاريخ الصغير .

— التجريد فى أسماء الصحابة (وهو مختصر أسد الغابة فى معرفة الصحابة) المختصر فى محدثى العصر — المعجم المختص فى المحدثين — المجرد فى رجال الكتب الستة — مختصر معجم الشيوخ التاريخ الأوسط .

ومؤلف هذه الكتب النافعة هو الإمام محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبى ، المتوفى سنة ٧٤٨ هـ(٦) .

---

(١) شذرات الذهب ج ٥ ص ٢٥٤ ، والرسالة ص ١٥٤ (٢) شذرات الذهب ج ٥ ص ٣٧١

(٣) شذرات الذهب ج ٥ ص ٤٣٠ والرسالة ١٥٩

(٤) شذرات الذهب ج ٦ ص ١٣٦ ، والرسالة ص ١٥٥ وطبقات الحفاظ ص ٥١٧ . ص ١٥٥ وطبقات الحفاظ ص ٥١٧ .

(٥) ورد فى تحقيق الأستاذ عزت على عيد عطية لهذه المسالة أن الكاشف انما هو اختصار لتهذيب الكمال نفسه ، وليس اختصارا لتذهيب التهذيب خلافا لما أورده التاج السبكى ومن تابعه وهذا من مقدمة الأستاذ عزت لكتاب الكاشف المطبوع عام ١٩٧١ ص ٣٤٣

(٦) شذرات الذهب ج ٦ ص ١٥٣ والرسالة صفحات ١٩ — ٩٠ — ١٠٩ — ١٥٣—١٥٣ — ١٥٦ — ١٥٧ — وطبقات الحفاظ ص ٥١٧ .

— الطالع السعيد فى أسماء نجباء الصعيد ، لأبى الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب الأدفوى ، المتوفى سنة ٧٤٨ هـ[١] .

— ذيل على وفيات ابن زَبر ، لشهاب الدين أبى الحسن أحمدبن أيبك الحسامى الدمياطى ، المتوفى سنة ٧٤٩ هـ[٢] .

— أسماء رجال مشكاة المصابيح ، لمؤلف المشكاة أبى عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب ، المتوفى سنة ٧٤٩ هـ[٣] .

— إكمال تهذيب الكمال فى أسماء الرجال — ذيل لكتاب الضعفاء لابن الجوزى ، والكتابان للحافظ علاء الدين مغلطاى بن قليح بن عبد الله الحنفى ، المتوفى سنة ٧٦٢ هـ[٤] .

— رجال السنن الأربعة (النسائى وأبى داود والترمذى وابن ماجه) .

— الجمع بين رجال الصحيحين . والكتابان لشهاب الدين أحمد بن أحمد أبى الحسين الكردى الأصل الهكارى ، المتوفى سنة ٧٦٣ هـ[٥] .

— التكميل فى أسماء الثقات والضعفاء والمجاهيل (جمع فيه مؤلفه بين تهذيب المزى وميزان الذهبى ، وهو أنفع شيء للمحدث والفقيه) ، ومؤلفه الحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر المعروف بابن كثير ، المتوفى سنة ٧٧٤ هـ[٦] .

— إكمال تهذيب الكمال فى أسماء الرجال ، لسراج الدين عمر بن الملقن ، المتوفى سنة ٨٠٤ هـ[٧] .

— الجمع بين رجال الصحيحين ، لسراج الدين أبى حفص عمر بن نصير بن صالح البلقينى ، المتوفى سنة ٨٠٥ هـ[٨] .

— ذيل على ذيل ابن أيبك الدمياطى ، للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى الإمام ، المتوفى سنة ٨٠٦ هـ[٩] .

---

(١) شذرات الذهب ج ٦ ص ١٥٣

(٢) الرسالة المستطرفة ص ١٥٨ — ١٥٩ وطبقات الحفاظ ص ٥٢٣

(٣) شذرات المستطرفة ص ١٥٧ وهدية العارفين ج ٦ ص ١٥٦

(٤) شذرات الذهب ج ٦ ص ١٩٧ والرسالة ص ١٥٦ وطبقات الحفاظ ص ٥٣٤

(٥) الرسالة المستطرفة ص ١٥٥

(٦) شذرات الذهب ج ٦ ص ٢٣١ ، والرسالة ص ١٥٧ وطبقات الحفاظ ص ٥٢٩

(٧) الرسالة المستطرفة ص ١٥٦ وطبقات الحفاظ ص ٥٣٧

(٨) شذرات الذهب ج ٧ ص ٥١ والرسالة المستطرفة ص ١٥٥

(٩) شذرات الذهب ج ٧ ص ٥٥ والرسالة المستطرفة ص ١٠٩ — ١٥٨

- ترتيب ثقات ابن حبان وثقات العجلى على الحروف ، للحافظ نور الدين الهيثمى ، المتوفى سنة ٨٠٧ هـ[١] .
- ذيل على ذيل العراقى لولده الحافظ ولى الدين أبى زرعة العراقى المتوفى سنة ٨٢٦ هـ[٢] .
- نهاية السول فى رواية الستة الأصول — الكشف الحثيث عمن رمى بوضع الحديث .
- التبيين لأسماء المدلسين — الاغتباط بمن رمى بالاختلاط — نثل الهميان فى معيار الميزان .

وهذه الكتب لأبى إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الإمام الحافظ الحلبى المعروف بسبط ابن العجمى ، المتوفى سنة ٨٤١ هـ[٣] .

- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة (ترجم فيه ابن حجر لمن خرج له فى كتاب من كتب الأئمة الأربعة : موطأ مالك — مسند الشافعى — مسند أحمد — مسند أبى حنيفة دون أحد الكتب الستة) .
- تهذيب الكمال للمزى (فى ست مجلدات) .
- تقريب التهذيب (وهو مختصر كتابه تهذيب التهذيب فى مجلد ضخم) .
- الإصابة فى تمييز الصحابة (خمس مجلدات وهو مطبوع أخيراً فى بيروت فى أربع مجلدات) .
- لسان الميزان (ثلاث مجلدات) .
- تحرير الميزان .
- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (مجلد ضخم) وهو مختصر لمختصر الذهبى فى مشتبه الاسم والنسبة مع زيادات وضبط بالحروف .
- الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة (فى خمس مجلدات — مطبوعة فى مصر أخيراً) .
- رفع الأصر عن قضاة مصر (فى مجلدين مطبوعين) .
- إنباه الغمر بأنباء العمر .
- فوائد الاحتفال فى أحوال الرجال (وهو فى أحوال رجال البخارى زيادة على تهذيب الكمال فى مجلد) ولعله الكتاب الذى ذكره صاحب كشف الظنون باسم الإعلام بمن ذكر فى البخارى من الأعلام ص (٥٥٢ / ١) .
- الثقات ممن ليس فى التهذيب (ولم يكمل) .
- نزهة الألباب فى الأسماء والألقاب .
- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس .

---

(١) شذرات الذهب ج ٧ ص ٧٠ والرسالة ص ١١٠ وطبقات الحفاظ ص ٥٤١

(٢) شذرات الذهب ج ٧ ص ١٧٣ والرسالة ص ١٥٩

(٣) شذرات الذهب ج ٧ ص ٢٣٧ والرسالة ص ١٠٩ — ١٥٥ وطبقات الحفاظ ص ٥٤٥

وهذه الكتب الكثيرة النافعة للإمام الحافظ شيخ الإسلام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن على ابن محمد بن محمد بن على بن أحمد الشهير بابن حجر العسقلانى المصرى، المتوفى سنة ٨٥٢هـ[١] .

— مغانى الأخبار فى رجال معانى الآثار — معجم شيوخ العينى — عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان (فى عشرين مجلدا واختصره فى ثلاث مجلدات) تاريخ البدر فى أوصاف أهل العصر .

وهذه المؤلفات لبدر الدين أبي الثناء وأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين ابن يوسف بن محمود العينتابى الأصل المصرى الدار والوفاة المعروف ببدر الدين العينى ، المتوفى سنة ٨٥٥ هـ[٢] .

— الاهتمام الكلى بإصلاح ثقات العجلى — الإيثار برجال معانى الآثار — الثقات ممن لم يقع فى الكتب الستة.

وهذه الكتب للشيخ زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفى المتوفى سنة ٨٧٩ هـ[٣] .

— الرياض المستطابة فى جملة من روى فى الصحيحين من الصحابة ، للإمام المحدث عماد الدين أبي زكريا يحيى بن أبي بكر العامرى اليمنى ، المتوفى سنة ٨٩٣ هـ[٤] .

— الضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع — زيادة نزهة الألباب لابن حجر — السيف القاطع فى التاريخ — الشافى من الألم فى وفيات الأمم — طبقات المالكية — عمدة الأصحاب فى معرفة الألقاب —

— ذيل رفع الإصر عن قضاة مصر لابن حجر وهذه الكتب للحافظ شمس الدين محمد ابن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان السخاوى، المتوفى سنة ٩٠٢هـ[٥] .

— ذيل الإنباه عن قبائل الرواه لابن حجر — حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة (فى مجلدين مطبوعين) — زوائد الرجال على تهذيب الكمال — إسعاف المبطأ برجال الموطأ

— اللمع فى أسماء من وضع — الزوائد على المال فى معرفة الرجال — شد الرحال فى ضبط الرجال — الملتقط من الدرر الكامنة — نظم العقيان فى أعيان الأعيان — المنى فى الكنى — كشف النقاب عن الألقاب — نثر الهميان فى وفيات الأعيان — ورقات فى الوفيات — تذييل على كتاب المغنى فى الضعفاء وبعض الثقات للذهبى — طبقات الحفاظ (فى مجلد مطبوع) — در السحابة فيمن دخل مصر من الصحابة — طبقات التابعين — لب الألباب فى تحرير الأنساب — رسالة فى أسماء المدلسين — عين الإصابة فى مختصر أسد الغابة .

وهذه الكتب للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين بن محمد بن أبي بكر بن محمد السيوطى ، المتوفى سنة ٩١١ هـ[٦] .

---

(١) شذرات الذهب ج ٧ ص ٢٧٠ والرسالة المستطرفة ص ٩٠ — ١٠٩ — ١٥٣ — ١٥٤ — ١٥٥ — ١٥٦ — ١٥٧ وطبقات الحفاظ ص ٥٤٧

(٢) شذرات الذهب ج ٧ ص ٢٨٦ والرسالة المستطرفة ص ١٥٦

(٣) شذرات الذهب ج ٧ ص ٣٢٦ والرسالة المستطرفة ص ١١٠ و ١٥٦

(٤) الرسالة المستطرفة ص ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧

(٥) شذرات الذهب ج ٨ ص ١٥ والرسالة ص ٩٠ و ١١٠

(٦) شذرات الذهب ج ٨ ص ٥١ والرسالة المستطرفة ص ٩١ و ١٥٦ و ١٥٧

— غاية المرام فى رجال الصحيح البخارى إلى سيد الأنام، لأبى عبد الله محمد بن داود البازلى الكردى المتوفى سنة ٩٢٥ هـ[١] .

— المغنى فى ضبط أسماء الرجال وأنسابهم — قانون الموضوعات فى ذكر أسماء الضعفاء والوضاعين.
وهذان الكتابان للسيد محمد طاهر الصديق الفتنى رئيس محدثى الهند المتوفى سنة ٩٨٦ هـ[٢] .

— بهجة المحافل وأجمل الوسائل فى التعريف برواة الشمائل .

— نشر المآثر فيمن أدركتهم من علماء القرن العاشر .

وهذان الكتابان للعلامة إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقانى المالكى ، المتوفى سنة ١٠٤١ هـ[٣]

— قرة العين فى ضبط أسماء رجال الصحيحين . لعبد الغنى بن صفى الدين أحمد بن محمد بن على البحرانى الشافعى ، المتوفى سنة ١١٧٤ هـ[٤] .

— مختصر لسان الميزان ، لأبى زيد عبد الرحمن بن أبى العلاء إدريس بن محمد العراقى الحسينى الفارسى ، المتوفى سنة ١٢٣٤ هـ[٥] .

هؤلاء من أهم من عرفنا من المؤلفين فى هذه الحقبة من الزمن، وماتيسرت معرفته من أسماء مؤلفاتهم أو موضوعاتها فى علم الرجال بأنواعه المختلفة ، على أن هناك كتبا عديدة فى تاريخ الرجال لايقتصر مؤلفوها على ذكر ترجمة رجال الحديث ، وقد يكون لرجال الحديث فيها قسط وفير ، ولاسيما إذا كان مؤلفوها من رجال الحديث أنفسهم ، وذلك مثل كتاب الدرر الكامنة الذى وضعه مؤلفة الحافظ ابن حجر لأعيان المائة الثامنة، وذكر أنه جمع فيه تراجم من كان فى تلك المائة ابتداء من سنة إحدى وسبعمائة إلى آخر سنة ثمانى مائة من الأعيان والعلماء والملوك والأمراء والكتاب والوزراء والأدباء والشعراء ، وأنه عنى برواة الحديث النبوى ، فذكر من اطلع على حاله ، وأشار إلى بعض مروياته، ومثل كتاب الضوء اللامع للحافظ السخاوى المتوفى سنة ٩٠٦ هـ وألفه لأعيان القرن التاسع ،وقال فى مقدمته: إنه جمع فيه من علمه من أهل هذا القرن من سائر العلماء والقضاة والصلحاء والرواة والأدباء والشعراء ، والخلفاء والملوك والأمراء ، والمباشرين والوزراء ، مصريا كان أو شاميا ، أو حجازيا أو يمنيا ، أو روميا أوهنديا ، وسنتناوله بالدراسة فى هذا الفصل إن شاء الله،ومثل كتاب وفيات الأعيان فى أبناء الزمان للقاضى شمس الدين أبى العباس أحمد ابن محمد المعروف بابن خلكان المتوفى سنة ٦٨١هـ والذى قال فى مقدمته: إنه لم يذكر فيه أحدا من الصحابة والتابعين إلا جماعة يسيرة اكتفاء بالمصنفات الكثيرة، وأنه لم يقتصر على طائفة مخصوصة مثل العلماء والملوك ، بل ذكر كل من له شهرة بين الناس ويقع السؤال عنه مع الإيجاز وإثبات الوفاة والمولد إن قدر عليه ، وفيه من الألفاظ ما لا يؤمن تصحيفه . . . ، وقد أشرنا إلى أسماء هذه الكتب عند عرضنا لما ألف فى الرجال .

وهذه دراسة موجزة لبعض الكتب التى آثرنا دراستها هنا لاتصالها بما نحن بصدده من هذا البحث زمانا ومكانا .

(١) شذرات الذهب ج ٨ ص ١٣٨ (٢) شذرات الذهب ج٨ص٤١٠والرسالة المستطرفة ص ١٥٤
(٣) الرسالة المستطرفة ص ١٥٧ (٤) الرسالة المستطرفة ص ١٥٣ (٥) الرسالة المستطرفة ص ١٠٩

الاصابة فى تمييز الصحابة

للحافظ ابن حجر المتوفى سنة ٨٥٢ هـ

ومؤلف هذا الكتب هو الإمام شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلانى المصرى ، المتوفى سنة ٨٥٢هـ والذى سبقت ترجمته عند دراسة كتابه بلوغ المرام من بين كتب الأحكام .

وأما طريقته ومنهجه والباعث على تأليفه فإننا ندع المؤلف يتحدث عن ذلك فى خطبة كتابه بما ملخصه .

إن من أشرف العلوم الدينية علم الحديث النبوى ، ومن أجل معارفه تمييز أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن خلف بعدهم ، وإن أول من عرفه صنف فى ذلك أبو عبد الله البخارى الذى أفرد فى ذلك تصنيفا ، فنقل منه أبو القاسم البغوى وغيره ، وجمع أسماء الصحابة مضمومة إلى من بعدهم جماعة من طبقة مشايخه ومن قرنائه ، وصنف فى ذلك جمع بعدهم كأبى بكر بن أبى داود وعبدان ، ومن قبلهم بقليل كمطين ، ثم كأبى على بن السكن وغيره ، ثم كأبى عبد الله بن منده وأبى نعيم ، ثم كأبى عمرو بن عبد البر الذى سمى كتابه الاستيعاب مع أنه لم يستوعب ، فذيل عليه أبو بكر بن فتحون ذيلا حافلا .. إلى أن قال : وقد وقع لى بالتتبع كثير من الأسماء التى لم يسبق ذكرها ، فجمعت كتابا كبيرا فى ذلك ميزت فيه الصحابة من غيرهم ، ومع ذلك فلم يحصل لنا جميعا الوقوف على العشر من أسامى الصحابة بالنسبة إلى ماجاء عن أبى زرعة الرازى ، من أنه صلى الله عليه وسلم توفى ومن رآه وسمع منه زيادة على مائة ألف إنسان ، ثم أيد كلام أبى زرعة بما ثبت فى الصحيحين عن كعب بن مالك فى قصة تبوك : والناس كثير لا يحصيهم ديوان ، وبما ثبت عن الثورى : أن من قدم عليا على عثمان فقد أزرى على اثنى عشر ألفا مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض ، وكان ذلك بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم باثنى عشر عاما ، بعد أن مات فى خلافة أبى بكر فى الفتوح وغيرها ، وفى خلافة عمر فى الفتوح وفى الطاعون وغيرها من لا يحصى كثرة .

ثم بين أنه استخار الله تعالى فى ذلك ، ورتبه على أربعة أقسام :

القسم الأول :

من وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره ، سواء كانت الطريق صحيحة أو حسنة أو ضعيفة ، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأى طريق كان .

القسم الثانى :

فيمن ذكر فى الصحابة من الأطفال الذين ولدوا فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم لبعض الصحابة من النساء والرجال ، ممن مات صلى الله عليه وسلم وهم فى سن دون سن التميز ، وقد ذكروا فى الصحابة لغلبة الظن على أنه صلى الله عليه وسلم رآهم ، لتوافر دواعى أصحابه على إحضارهم بين يديه .

القسم الثالث :

فيمن ذكر فى الكتب المؤلفة للصحابة من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، ولم يرد فى خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبى صلى الله عليه وسلم ولا رأوه . ثم قال : وهؤلاء ليسوا أصحابه باتفاق أهل العلم بالحديث ، وإن كان بعض المؤلفين قد ذكر بعض هؤلاء فى كتب معرفة الصحابة ، فقد أفصحوا بأنهم لم يذكروهم إلا لمقاربتهم لتلك الطبقة لا أنهم من أهلها ، ومن هؤلاء النجاشى .

القسم الرابع :

فيمن ذكر فى الكتب المذكورة على سبيل الوهم والغلط ، وبيان ذلك بياناً ظاهراً يعول عليه على طريقة أهل الحديث .

ثم ذكر أنه يورد فصولا يتقدم بها أمام ذكر أسماء الصحابة ، وأورد فى الفصل الأول منها تعريف الصحابى وما فيه من خلاف بين العلماء ، وفى الثانى الطريق إلى معرفة كون الشخص صحابياً ، وفى الثالث بيان حال الصحابة من العدالة ، ثم ابتدأ بذكر أسماء الرجال من الصحابة مرتبين على الحروف الهجائية ، فبدأ بحرف الألف ، وذكر فيه الأقسام الأربعة مرتبة بحسب الحرف الثانى فى كل كلمة ، فبدأ بالهمزة التى بعدها ألف ، ثم بالهمزة التى بعدها باء موحدة . . . وهكذا .

وقد انتهى من أسماء الرجال بنهاية الجزء الثالث من أجزاء الكتاب الثلاثة التى يقع الجزء الأول منها فى تسع وثمانين وخمسمائة صفحة من القطع الكبير أولها اسم آبى اللحم وآخرها زيد بن وهب الجهنى ، ويقع الجزء الثانى منها فى أربع وأربعين وخمسمائة صفحة تبتدئ باسم سابط بن أبى حميضة وتنتهى باسم عمرو بن طلق بن زيد ، ويقع الجزء الثالث فى ست وثمانين وستمائة صفحة تبتدئ باسم عمرو بن العاص ، وتنتهى باسم يونس الأنصارى الظفرى ، وأما الرابع من أجزاء الكتاب فإن بعضه خاص بكنى الرجال تبتدئ من الصفحة الثانية منه وتنتهى بالصفحة الثالثة والعشرين ومائتين ، وأول هذه الكنى أبو أمية الفزارى وآخرها أبو يزيد بن أبى مريم ، والبعض الآخر خاص بالنساء أسماء وكنى ، يبدأ يذكر أسمائهن من صفحة أربع وعشرين ومائتين وينتهى بصفحة تسع وعشرين وأربعمائة ، وأول هذه الأسماء آسية بنت الحارث — أخت النبى صلى الله عليه وسلم من الرضاعة —

وآخرها يسيرة أم ياسر الأنصارية ، وأما كناهن فتبتدئ من صفحة تسع وعشرين وأربعمائة إلى نهاية الكتاب صفحة ست وخمسمائة ، وأولى هذه الكنى أم أبان ، وآخرها أم يحيى .

وهذه هى أقسام الكتاب ، وعدد أجزائه وصفحات كل جزء ، وبيان إجمالى لما ورد فيه .

وأما طريقة العرض بسطا واختصاراً فيبدو أنها ترجع فى الجملة إلى مكانة الصحابى أو الصحابية ، ودرجته فى الأقسام الأربعة ، ومقدار ما عرف المؤلف عنه ، أو رأى الحاجة ماسة إلى بيانه فى مقام ما ينشده الدارس لهذا الفن .

فنراه حين تناول ترجمة أبى بكر الصديق رضى الله عنه — أورده فى القسم الأول فى اسم عبد الله ، وقال : إنه عبد الله بن عثمان بن عامر . . حتى انتهى إلى نسبته القرشى التيمى ، ووصفه بأنه خليفة رسول الله ، وذكر اسم أمه وعام ولادته ، وصحبته للرسول صلى الله عليه وسلم ، وبعض مواقفه معه : كموقف الهجرة وأطال فيه ، وذكر ما لقب به فى الإسلام ، وموقفه من زواج النبى صلى الله عليه وسلم بخديجة ، وبعض مزاياه فى الجاهلية ، ثم تناول ما كان من إجارة ابن الدغنة له ، ثم رد جواره عليه ، ثم أشار إلى ما أطنب به أبو القاسم بن عساكر فى ترجمته لأبى بكر حتى بلغت عنده مجلدا ، ثم أورد عدد سنى خلافته ، وسنة وفاته ، وتناول ذلك فى ثلاث صفحات من الجزء الثانى[1] من الكتاب .

وحين تكلم عن على بن أبى طالب رضى الله عنه — نراه قد تناوله أيضاً فى قريب من هذا القدر من الصفحات ، فذكر نسبه ، وأنه أول الناس إسلاماً فى قول كثير من أهل العلم ، وأنه شهد المشاهد كلها إلا غزوة تبوك ، وأن النبى صلى الله عليه وسلم حين آخى بين أصحابه قال له : أنت أخى ، وأن مناقبه كثيرة حتى قال أحمد : لم ينقل لأحد من الصحابة ما نقل لعلى ، وقال : إن النسائى تتبع ما خص منه من دون الصحابة ، فجمع منه أشياء كثيرة بأسانيد أكثرها جياد ، ثم أورد ما اشتهر به من الفروسية والشجاعة والإقدام ، وذكر ما مدح به من الشعر فى ذلك ، ثم تناول كثيراً من مواقفه وخصائصه التى منها اختصاصه بدفع الراية إليه فى خيبر بعد أن قال صلى الله عليه وسلم : لأدفعن الراية غداً إلى رجل يحب الله ورسوله .

وفى نهاية الترجمة ذكر مدة خلافته ، وبعض وقائعه مع عائشة ومعاوية رضى الله عنهم أجمعين[2] .

وفى ترجمته لسارية بن زنيم أورد ما يشعر بأن له صحبة ، ومن ذكر أن له صحبة من المؤرخين ، وما أنشده سارية من شعر يعتذر به إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، وكان قد بلغه أنه هجاه

---

(١) الإصابة ص ٣٤١ ج ٢ ومابعدها
(٢) الإصابة ص ٥٠٧ ومابعدها ج ٢

— قبل إسـلامه — فتوعده ، فاعتذر إليه بأبـيات عد منها عشرة ، وأن عمر ولاه ناحية فارس وأنه هو الذى قال له ياسارية الجبل ، وذكر القصة فى ذلك نقلا عن الواقدى وعن البيهقى فى الدلائل ، بما استوعب صفحة واحدة ، ولم يزد على ذلك(١) .

وفى ترجمته للسائب بن عمير القارى قال : إن له ذكراً فى حديث أخرجه ابن منده ، وذكر الحديث ، ثم قال : إنه أخرجه الفاكهى من طريق أخرى ، وترجم له فى أربعة أسطر لم يزد عليها شيئاً(٢) .

وبعد :

فقد رأينا فى عرض هذه التراجم أنه أطال بعض الشىء فى عرض ترجمة الصديق وابن أبى طالب ، وأنه توسط فى عرض ترجمة سارية ، وأوجز فى عرض ترجمة السائب بن عمير ، وذلك راجع إلى ما سبق أن أوردناه من منزلة الصحابى المترجم له ، ومقدار ما عرفه المؤلف عنه ، وما يلزم عرضه من كل ذلك .

ولا يخفى ما للإمام ابن حجر من مكانة علمية وسعة أفق ، ودراية حديثية تجعلنا نطمئن إلى حسن عرضه ، والثقة بما يورده فى كتابه ، وما يقدمه إلى الدارسين من معارف .

---

(١) الإصابة ص ٢ و ٣ ج ٢

(٢) الإصابة ص ١١ ج ٣

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع

للحافظ شمس الدين محمد بن الرحمن السخاوى المتوفى سنة ٩٠٢ هـ

وهذا الكتاب من تلك التى أشرنا إليها فى التمهيد لهذا الفصل ، والتى تعنى بالتأريخ لمن اشتهروا بفن أو علم ، أو قيادة أو سياسة ، أو صلاح وتقوى ، أو غير ذلك مما يظهر أثره ويشتهر به صاحبه ، وهى لذلك ليست خاصة بنوع من هذه الأنواع ، فإذا أوردنا أحدها فى هذا الفصل فلأنه ترجم من بين ما احتواه لمن يهمنا أمرهم ويعنينا ذكرهم ، وهم رجال الحديث : علماؤه ورواته والمؤلفون فيه.

فإنه إذا كان المؤلف لكتب التاريخ هذه من المحدثين فإنه ولا شك لابد أن يعنى بشيوخه ، ومن زاملوهم فى طلب العلم ، وعاصروهم أو أخذوا عنهم ، فيوفى الترجمة بما يشمل المهم لطالب هذا العلم والدارس فيه .

وإذا كان الكتاب لمؤلف من المحدثين الناقدين الذين يعنون بالجرح والتعديل ، ويبدون اهتماما خاصاً بالرواة وأحوالهم ، من أمثال شيخ الإسلام ابن حجر ، والحافظين السخاوى والسيوطى — فإن ما يترجمون به لهؤلاء الرواة من أهم ما يعنينا فى البحث فى الرجال وأحوالهم ، ومن نقلوا عنهم وتتلمذ عليهم ، وما صنفوه من مدونات لها أثرها فى دراسة علم الحديث بفروعه المختلفة ، وفنونه المتعددة ، ومن هنا كان اختيارنا لهذا الكتاب .

فإن مؤلفه الحافظ شمس الدين السخاوى من فحول هذا الشأن والمبرزين فيه ، نوه به ابن العماد فى الشذرات فقال فى ترجمته له : وانتهى إليه علم الجرح والتعديل حتى قيل : لم يكن بعد الذهبى أحد سلك مسلكه ، ونقل عن ابن حجر قوله عنه : إنه أمثل جماعتى ، كما نقل أنه اجتمع له من الروايات بالسماع والقراءة ما يفوق الوصف ، وذكر من بين مؤلفاته هذا الكتاب .

وقد أبرز المؤلف عنايته بترجمة رجال الحديث ، وبيان ضعفائهم وثقاتهم ومادونوه من مصنفات ، بما أورده من بيان منهجه فى مقدمة الكتاب بما ملخصه : إن علماء هذا القرن ومن بعدهم يشاركون فى مسمى العلم وحفظه ونسخه ، وأنهم فضلاء متفاوتون فى الفهم والديانة ، وأن الشرع قد ورد بإنزال كل منزلته ، وبيان المزلزلين من الأثبات ، والضعفاء من العدول الثقات ، وأهل السنة من فاسدى العقيدة ، ليكون المرء على بصيرة فيما يصل إليه منهم ، وعلى بينة فيما بين يديه من مصنفاتهم ، وأن ذلك من أوكد المهمات لما فيه من المصالح العامة المتعلقة بأمور الدين .

والكتاب يقع فى اثنى عشر جزءا ، مجموع صفحاتها أربع وأربعون وتسعمائة وثلاثة آلاف ، بما فى ذلك الفهارس .

ولندع الحافظ السخاوى يحدثنا عن محتوى الكتاب ، ويبين لنا منهجه وطريقته ومراجعه التى استمد منها مادته، واصطلاحه عند إطلاق بعض الألفاظ، فإن ذلك مما يبرز معالم الصورة، وينير الطريق أمام الدارس الباحث عن تراجم الأعلام .

قال المؤلف فى مقدمة كتابه[1] : هذا كتاب من أهم ما به يعتنى ، جمعت فيه من علمته من أهل هذا القرن الذى أوله سنة إحدى وثمانمائة من سائر العلماء والقضاة والصلحاء ، والرواة والأدباء والشعراء ، والخلفاء والملوك والأمراء ، والمباشرين والوزراء ، مصرياً كان أو شاميا ، حجازيا أو يمنيا ، روميا أو هنديا ، مشرقيا أو مغربيا ، بل وذكرت فيه بعض المذكورين بفضل ونحوه من أهل الذمة اكتفاء فى أكثرهم بمن أضفتهم إليه فى عزوه ، لأنه اجتمع لى منه الجم الغفير ، وارتفع على اللبس فى جمهوزهم إلا اليسير ، مستوفيا من كان منهم فى معجم شيخنا وإنبائه ، وتاريخى العينى والمقريزى ، سيما فى عقوده التى رتبها النجم بن فهد ، وإن لم ينهضا لا ستيفائه،إلى غيرها من التواريخ ، كالذيل لحلب لابن خطيب الناصرية ، ولمكة للنجم بن فهد مع أصله للقاسمى ، والطبقات والوفيات المدونة والتراجم لشيوخ ابن فهد التقى وولده وغيرها من المعاجم ، وما علقته من مجامع مفيدنا الزين رضوان ، أو رأيته فى استدعاءات ابن شيخنا ونحوه من الأعيان ، وسائر من ضبطته ممن أخذ عن شيخنا ، أو عنى أو أخذت عنه ولم يكن له كبير اعتنا ، وربما أثبت من من لا يذكر لبعض الأغراض التى لا يحسن معها الاعتراض ، وألحقت فى أثنائه كثيراً من الموجودين رجاء انتفاع من لعله يسأل عنهم من المستفيدين ، مع غلبة الظن الغنى عن التوجيه ، ببقاء من شاء الله منهم إلى القرن الذى يليه ، مرتباً له — لتسهيل الكشف على حروف المعجم الترتيب المعهود فى الأسماء والآباء والأنساب والجدود، مبتدئا من الرجال بالأسماء ثم بالكنى ثم بالأنساب والألقاب ، وكذا المبهمات بعد الأبناء ، مراعيا فى الترتيب لذلك كله حروف الكلمة المقصودة ، بحيث أبدأ فى الألف — مثلا — بالهمزة الممدودة ، ثم بالهمزة التى بعدها موحدة وألف ، ثم بالتى بعدها راء على ما ألف ، مردفاً ذلك بالنساء كذلك — وكل ما أطلقت فيه شيخنا فمرادى به ابن حجر أستاذنا ، وكنت أردت إيراد شىء مما لعله يكون عندى من حديث من شاء الله من المترجمين ، فخشيت التطويل (لا) سيما إن حصل إيضاحه بالتبيين ، ولذا اقتصرت على الرضى والزكى والسراج والعضد والمحيى ممن يلقب رضى الدين أو زكى الدين أو سراج الدين أو محيى الدين ممن المصنف عليه محتوى ، وأعرضت لذلك عن الإفصاح بالمعطوف عليه للعلم به ، فأقتصر على قولى : مات سنة ثلاث — مثلا — دون وثمانمائة ، وثوقا بأنه ليس يشتبه . . . . . . ولم آل فى التحرى جهداً ، ولا عدلت عن الاعتدال فيما أرجو قصداً ... وسميته (الضوء اللامع لأهل القرن التاسع) وهو مع كتاب شيخنا وما استدركته عليه فى القرن الثامن من تفويت أحد من أعيان القرنين فيما أرجو (نفعه) نفعنى الله به والمسلمين .

---

(١) الضوء اللامع ج ١ ص ٥

هذا بعض ما قدم به المؤلف كتابه ، ونرى من خلال مقدمته ومن دلالة الاسم الذى وضعه عنوانا له أنه غير مختص بالتأريخ لرجال الحديث من الرواة والحفاظ والمؤلفين — وإن كان قد ذكر الكثير منهم وترجم لهم — ولكنه يؤرخ لكل من علمه فى القرن التاسع من سائر العلماء والقضاة والصلحاء ، والرواة والأدباء والشعراء وغيرهم ، فى كل قطر ومصر ، فى الشرق وفى الغرب ، بل إنه ذكر فيه من عرف بالفضل ونحوه من أهل الذمة ، فلم يخص به نوعاً من الرجال دون نوع ، ولا أفرد به قطراً دون قطر ، وإنما سار فيه على نهج من سبقه ممن كتب التاريخ العام للرجال ، مرتباً مادته على الحروف ، تسهيلا للكشف منه .

غير أننا فى دراستنا لهذا الكتاب ، واستعراضنا لبعض ما ورد فيه من تراجم ، لمسنا عنايته الفائقة برجال الحديث ومن كانت له صلة منهم بفنونه المختلفة وأنواعه المتعددة ، ورأيناه يبرز فيمن ترجم له منهم أهم النواحى المقصودة للدارس المتخصص فى الحديث وعلومه ، ويستوعب ما يعلمه من خصائصه بما لا يتوفر عند كثير من المؤلفين من غير رجال الحديث .

إنه يذكر اسم العَلَم ، واسم أبيه وجده الأول ، ومن عرفه من أجداده الآخرين ، ويذكر لقبه وكنيته ومذهبه ، والاسم الذى اشتهر به ، ومحل ولادته وتاريخها ، ويذكر دار إقامته ، ويتتبعه فى طفولته وصباه ونشأته ، ويذكر شيوخه الذين تفتحت عليهم عيناه ، ثم من تتلمذ عليه وأخذ عنه ، ثم يذكر ما حفظه من متون العلم إبان صغره ، وينوه ببحوثه وقراءاته ، ويورد شيوخه فى هذه القراءات وتلك البحوث ، والأماكن التى درس بها كل نوع من العلوم ، وعلى من تلقاها من الشيوخ ، ومن كان منهم أكثر ملازمة له من غيره ، ويحدد الأبواب أو الأجزاء التى قرأها عليه ، ومدى استفادته من ذلك ، ثم يبين اتجاهه إلى الحديث وحبه له ، ويؤرخ لبدء اشتغاله به ، وتفرغه للبحث فيه ، ومن كان من الشيوخ أستاذاً له فى علوم الحديث ، وما قرأه عليه من كتب ، وما حمله عنه من أمالى ، ثم يذكر رحلاته إلى البلاد الإسلامية طلباً للعلم ، وما أفاده فى هذه الرحلات من معارف ، ومن لقيه فيها من الشيوخ ، وما تلقاه من كل منهم من أنواع العلم ، ويتصدى لبيان فضل هؤلاء الشيوخ ، والعلوم التى برّزوا فيها ، ومن أذن له منهم فى نقل الحديث وتدوينه ، ثم يبين جهوده فى نقل السنة رواية أو تدوينا ، ومن شهد له بالعلم من كبار الشيوخ ، ويذكر تلاميذه ومدى انتفاعهم به ، ويورد ما صنفه فى العلوم المختلفة عامة ، وما ألفه فى الحديث وعلومه بوجه خاص ، ويبين عددها وينوه بما يستحق التنويه به منها ، ثم يؤرخ وفاته ومكانها والقبور التى دفن فيها . . . : ، إلى غير ذلك مما يهتم به الدارسون للسنة والمتخصصون فيها .

إنه يعنى بالعلم من المحدثين أكثر مما يعنى بغيره ، ويذكر له من هذه العناصر التى بينتها ما تتوفر له الإحاطة بمعرفته فى دقة تامة ، وأمانة بالغة ، جعلت كتابه هذا من أهم كتب التراجم لرجال الحديث — إن لم يكن أهمها — فى القرن التاسع الهجرى ، ولولا خشية الإطالة لأوردنا نماذج من تراجمه للمحدثين ، وتراجم لغيرهم من الأعيان والقضاة والوزراء والملوك والرؤساء ، فإن إيراد هذه النماذج ومقارنة بعضها ببعض يستدعى أن نفرد له صفحات كثيرة يضيق عنها المقام ، وحسبنا ما ذكرناه فى التعريف بهذا الكتاب الجليل .

رحم الله الإمام السخاوى ، وبارك جهوده فى خدمة السنة والتعريف برجالها الأفاضل ، وعلمائها المبرزين .

طبقات الحفاظ

للحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ

وهـذا كتاب من كتب التاريخ الخاص برجال الحديث، وهو — كما يبدو من اسمه — مختص بالحفاظ منهم، ألفه الإمام السيوطى على ترتيب الطبقات، وأورد فيه أربعا وعشرين طبقة، أولها: طبقة الصحابة رضوان الله عليهم، وفيها ثلاثة وعشرون صحابيا وبدأها بأبى بكر الصديق، ولم يترجم لواحد منهم، وثانيها: طبقة كبار التابعين، وأورد فيها أربعين تابعيا كبيرا وترجم لهم، وثالثهما: الطبقة الوسطى من التابعين، وفيها ثلاثون منهم وترجم لهم، ورابعها: طبقة صغار التابعين وذكر منهم خمسة وخمسين وترجم لهم أيضا، ثم سار فى عد الطبقات واحدة تلو الأخرى مترجما لرجالها حتى انتهى من الطبقة الرابعة والعشرين التى ختمها بالحافظ ابن حجر المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة.

ولم يحدثنا السيوطى فى مقدمة كتابه عنه أكثر مما جاء بهذه المقدمة — بعد حمد الله وذكر الشهادتين والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم — حيث قال :

أما بعد: فهذا كتاب « طبقات الحفاظ » ومعدّلى حملة العلم النبوى، ومن يرجع إلى اجتهادهم فى التوثيق والتجريح ، والتضعيف والتصحيح، لخصتها من « طبقات » إمام الحفاظ أبى عبد الله الذهبى ، وذيلت عليه من جاء بعده .

والله أسأل الإعانة ، وبه العصمة والاستعانة .

بهذه الكلمات القصار قدم لنا السيوطى كتابه : طبقات الحفاظ ، لم يبين فيها منهجه وطريقته ولم يزد على أن كتابه هذا تلخيص لكتاب الذهبى ، وتذييل عليه بذكر من جاء بعد الذهبى من الحفاظ إلى ابن حجر العسقلانى كما رأينا فى الكتاب .

فإذا رجعنا إلى كتاب الذهبى المسمى « تذكرة الحفاظ » وجدناه يقـدم كتابه التذكرة أيضا بكلمات قصار تقرب منها كلمات السيوطى فى الألفاظ ، وتشبهها فى المعانى ، فهو يقول بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسوله صلى الله عليه وسلم :

هذه تذكرة بأسماء معدلى حملة العلم النبوى، ومن يرجع إلى اجتهادهم فى التوثيق والتضعيف ، والتصحيح والتزييف، وبالله أعتصم، وعليه أعتمد ، وإليه أنيب .

غير أنه بمقارنة الكتابين فيما احتويا من مادة، وفى تقسيم هذه المادة وتنويعها لاحظنا على كتاب: « طبقات الحفاظ » مانورد أهمه فيما يأتى :

١ — إن السيوطى فى إيراده للطبقة الأولى فى الكتاب قد نبع أصله للذهبى فى عددها وأعيانها وترتيب أعلامها إلا فى وضع سعد بن أبى وقاص ، فقد جعله فى ترتيب الأسماء خامسها بعد

أن كان ترتيبه فى التذكرة تاسعها ، ولكنه خالف أصله بذكر أسماء الصحابة مجردين دون ترجمة أصلا ، بل إنه لم يكلف نفسه عناء تجاوز اسم الشهرة للصحابى إلى ماهو قريب منه بذكر الجد والنسبة ، أما الأصل فقد ذكر اسم كل صحابى فى هــذه الطبقة ، كما ذكر اسم أبيه وجده ونسبته ، ثم وصفه وأورد شهادات النبى صلى الله عليه وسلم وبعض الصحابة له ، وبعض مارواه من حديث ، وصورة من أخلاقه ، وأرخ وفاته ، وذكر عمره عند الوفاة ، ثم أردف أسماء هذه الطبقة الأولى بطائفة من رجال الصحابة عنون لها بقوله : ومن نبلاء الصحابة الذين حديثهم فى الصحاح ، وأورد أسماء تسعة وستين صحابيا ، ثم ذكر عنوانا آخر قال فيه : ومن النساء ، ذكر تحته تسعة عشر صحابية من بينهن أربعة من أمهات المؤمنين رضوان الله عليهن كما أن من بينهن السيدة فاطمة الزهراء ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد أغفل السيوطى كل هذا ، كما أغفل تلخيص الترجمة لكل واحد من هؤلاء الذين ذكرهم ، واكتفى بسرد أسماء الشهرة فقط لأعلام الصحابة الثلاث والعشرين ، وكأنما لم يكن تلخيصه لهذه الطبقة اختصارا كما هو المعهود فى المختصرات ، وإنما كان تلخيصه لها اختزالا ، بل حذفا لما ورد فيها من مادة علمية جديرة بالتنويه .

٢ — وفى الطبقة الثانية أورد — تبعا للأصل — أسماء من ذكروا فيها على ترتيبه ، غير أنه أغفل منها كعب الأحبار ، وهو العلم الثالث والثلاثون ، والربيع بن خيثم وهو العلم الحادى والأربعون ، وترجم لكل من أعلامها بما يقتصر على ذكر الاسم والأب والجد والنسبة إلى القبيلة وإلى الموطن ، وشهادات الحفاظ له — إن وجدت — وزمن مولده ووفاته .

٣ — وفى الطبقة الثالثة لخص الأصل فيما ورد فيه من أعلام ذكرها على ترتيب أصله إلا فى اليسير فى ختام هذه الطبقة ، حيث قدم ذكر عبد الله بن بريدة بن الحصيب عن موضعه فى ترتيب الأصل ، وأورده قبل وهب بن منبه وعبد الله بن أبى مليكة ، وهو فى الأصل مذكور بعدهما .

٤ — وفى الطبقة الرابعة أغفل ذكر أعلام ثمانية وردت فى الأصــل وهى مايأتى : سعيد بن أبى سعيد ، والعلاء بن عبد الرحمن ، وسعد بن إبراهيم الزهرى ، ويزيد بن الهاد ، وعوف الأعرابى ، وسهيل بن أبى صالح ، وأشعث الحمرانى ، وعبد الملك بن أبى سليمان العرزمى الكوفى

وأضاف أعلاما خمسة لم ترد فى الأصل وهى :

حماد بن أبى سليمان ، وعطاء بن السائب بن مالك الثقفى ، وعطاء بن أبى مسلم الخراسانى ، ويزيد بن أبى زياد الهاشمى ، وعبد الله بن أبى سليمان الأموى .

وخالف ترتيب أعلام الأصل فى مواضع .

٥ — وفى الطبقة الخامسة أغفل من الأصل هذه الأعلام السبعة :

حبيب بن الشهيد الأزدى — يحيى بن سعد الحمصى — حنظلة بن أبى سفيان — روح بن القاسم الحافظ — هشام بن سعد — جبيرة بن أسماء — جعفر بن سليمان .

وخالف ترتيب الأصل فى مواضع أيضا .

٦ — وفى الطبقة السادسة أغفل ذكر حميد بن عبد الرحمن بن حميد الحافظ الكوفى، وأضاف إلى الأصل جعفر بن سليمان الضبعى .

ولم يلتزم ترتيب الأصل فى بعض الأعلام .

ثم سار فى بقية الكتاب على هذا النسق يترك أعلاما من الأصل ، ويضيف أخرى إليه ، مما جعل مخرج الكتاب يقول فى مقدمته[1] :

على أننى بعد أن قارنت ما فى طبقات الحفاظ للسيوطى بما فى طبقات الحفاظ[2] للذهبى رأيت أن السيوطى لم يتقيد تماما بما ذكره الذهبى فى طبقاته ، فقد وجدت عند السيوطى من الآراء والنقول ماليس مذكورا عند الذهبى ، وهذا الأمر يدل على أن السيوطى كان يختار ويؤلف ، ولايلخص فقط ، ومن هنا يمكن أن نستنتج أنه لاغنى للباحثين عن كل من الكتابين ، وأن لكل منهما سماته ومزاياه .

وثمة مظهر آخر فى طبقات السيوطى ، هو أنه ذيل فيها على طبقات الذهبى بالحفاظ الذين تلوا عصر الذهبى إلى طبقة الحافظ ابن حجر .

وفى الكتاب اثنان وتسعون ومائة وألف علم من أعلام الحفاظ ، حشدهم السيوطى فى هذا المؤلف ، ورتبهم على طبقات أجيالهم ، وترجم لهم بما سنح له من أحوالهم فيما عدا الطبقة الأولى من الصحابة .

ويقع الكتاب فى ثمان وأربعين وخمسمائة صفحة تستوعب مادته ، وسبعين ومائة صفحة تستوعب فهارسه ومراجع تحقيقه ، كل ذلك فى مجلد واحد مطبوع فى القاهرة سنة ١٣٩٣ هـ .

---

(١) طبقات الحفاظ ص ٨

(٢) وهو المعروف بتذكرة الحفاظ للذهبى .

اسعاف المبطأ برجال الموطأ

للحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ

ومؤلف هذا الكتاب أيضا هو الإمام الحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة :

وكتابه إسعاف المبطأ برجال الموطأ كتاب قيم موجز ، تناول فيه الرواة الذين وردت أسماؤهم فى الموطأ من شيوخ الإمام مالك بن أنس رضى الله تعالى عنه إلى نهاية السند .

وهذا الإيجاز فى كتب السيوطى فن غالب عليه فى تأليفها ، يتمثل فيه مقالة العربى : « يضع الهناء مواضع النقب » فهو حكيم يضع كل كلمة فى موضعها بميزان ، ولا يكتبها إلا إذا دلت على معنى لايستفاد بغير ذكرها ، ويترك ما لا يحتاج إليه ، فى غير ترادف — عند الذكر — فى مفرد أو جملة .

قدم السيوطى لكتابه بمقدمة نوه فيها بالإمام مالك — رضي الله تعالى عنه — ، وأنه لا يأخذ إلا عمن يصلحون للأخذ عنهم ، لامن زاوية العدالة فقط ، بل لابد أن يتحقق مع العدالة معنى الضبط واليقظة ، حتى إن مالكا سئل عن ثلاثة من الرجال فأطرق ثم رفع رأسه وقال : ماشاء الله لاقوة إلا بالله — وكان كثيرا مايقولها — ثم قال للسائل أدركت هذا المسجد وفيه سبعون شيخا ممن أدرك أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وروى عن التابعين ، ولم نحمل العلم إلا عن أهله[1] .

ثم ذكر صورا كثيرة تدل على هذا المعنى فى مالك رضى الله عنه ، وكان فى آخر مانقله عنه أن وهبا سمع مالكا يقول : لقد رأيت بالمدينة أقواما لو استسقى بهم القطر لسقوا ، وقد سمعوا من الحديث والعلم شيئا كثيرا ، وما أخذت عن واحد منهم ، وذلك أنهم كانوا قد ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد ، وهذا الشأن — يعنى الحديث والفتيا — يحتاج إلى رجل معه تقى وورع وصيانة وإتقان وعلم وفهم ، ويعلم مايخرج من رأسه وما يصل إليه غدا فى القيامة ، فأما زهد بلا إتقان ولا معرفة فلا ينتفع به ، وليس هو بحجة ، ولا يحمل عنهم[2] العلم ، وقال معن بن عيسى : سمعت مالكا يقول : كم من أخ لى بالمدينة أرجو دعوته ولا أجيز شهادته .

وتخير السيوطى لهذه المقدمة بما فيها من بيان منهجه على جهة الإطناب ، والتى قد تكون طويلة بالنسبة لحجم الكتاب نفسه ربما يكون قداستغنى بها عن شىء كثير جدا مما يورده فى أوصاف الرجال الذين أرخ لهم فى كتابه ، فإن فيها تزكية عامة لشيوخ مالك رضوان الله عليه .

---

(١) إسعاف المبطأ ص ٢

(٢) إسعاف المبطأ ص ٤

والظواهر الماثلة فى هذا الكتاب تتجلى فيما يأتى :

١ – رتبه على حروف المعجم، والتزم الحرف الأول من اسم الراوى ثم الذى يليه ، وهكذا . . . . ، ولايعنيه الترتيب الزمنى ، حيث التزم الترتيب على أوائل حروف الهجاء ، فإذا انتهى حرف الهمزة بدأ بما يليه وهو الباء من غير تقيد بزمن ، وهذا يستلزم أن يجيء اسم الصحابى مثلا بعد تابعى ثم يجيء بعده تابعى آخر لأنه التزم الحرف دون الزمان ، ولهذا نرى أن أسامة بن زيد وهو صحابى وقع اسمه – على مقتضى هذا الترتيب – بعد اسم إبراهيم بن عقبة التابعى ، لأن الهمزة والسين بعد الهمزة والباء ، ثم جاء بعد أسامة بن زيد إسحاق بن عبد الله المدنى التابعى[١] ، لأن الهمزة مع السين والحاء بعد الهمزة مع السين و الألف وكذلك وقع اسم أيوب بن أبى تميمة السختيانى التابعى بعد أنس من الصحابة[٢]

٢ – يقتصر من تاريخ الرجل على الهدف المنشود للمحدث من دراسة الرجال ، فيذكر شيوخه وتلاميذه ، وما حكم به عليه أئمة الجرح والتعديل كابن سعد وابن معين وأحمد ويحى والنسائى وابن حبان وأبى زرعة وابن حاتم .

٣ – إذا تناول أحدا من الصحابة بالتأريخ ذكر أهم نواحيه التى تبرز مكانته ، فهو يقول فى أسامة : إن النبى صلى الله عليه وسلم أمّره على جيش فيهم أبو بكر وعمر ثم قال صلى الله عليه وسلم : وأيم الله إن كان لخليقا بالإمارة ، ثم ذكر فيه أن والده وجده وابنه من الصحابة ، فهم أربعة متوالدون صحابة[٣] وكقوله فى أنس : إنه خدم النبى صلى الله عليه وسلم عشر سنين ، وأنه كان يطيل القيام فى الصلاة حتى تقطر قدماه دما .

ويبدو أن وجهة نظره فى ذلك أن الصحابى ليس من شأنه أن يتناول من زاوية الجرح والتعديل ولا الشيوخ ، فإذا حكم عليه بالتاريخ الموجز الذى التزمه فقد أبرز أهم النواحى فيه .

٤ – يذكر الخلاف بين علماء التجريح فى الحكم على الراوى ، فهو مثلا يقول فى داود بن الحصين الأموى :[٤] وثقه ابن معين وضعفه أبو حاتم وقال : لولا أن مالكا روى عنه لترك حديثه ، وقال أبو داود : أحاديثه عن عكرمة مناكير ، وقال ابن حبان : من أهل الحفظ والإتقان.

وقد يبدو كأن فى هذه الأحكام إطنابا لايتناسب مع وجازة الكتاب ، ولكن إذا لوحظ أنه يخرج المؤلف من ورطة الكتمان ، ويحقق له صفة الأمانة والدقة ذهبت تلك الشبهة .

---

(١) إسعاف المبطأ ص ٥

(٢) إسعاف المبطأ ص ٦

(٣) إسعاف المبطأ ص ٥

(٤) نفس المرجع ص ٩

٥ — ومن مظاهر دقته فى التحرى — مما قد يتوهم أنه إطناب أيضا — أنه ينقل عبارات فى الحكم على الراوى كأنها مترادفة دون تصرف فيها ، ومن ذلك ماجاء فى حكمه على ذكوان السمان المدنى (١) أنه كان ثقة من أجلّ الناس وأوثقهم ، وقال ابن المدينى : ثقة ثبت ، وقال ابن سعد : كثير الحديث ، وأنه أيضا يذكر ماعرفه من زمن السنة التى توفى الراوى فيها ، كقوله فى رافع ابن إسحاق الأنصارى (٢) : إنه مات فى أول سنة أربع وتسعين ، كما أنه أيضا يذكر مكان الوفاة كقوله فى ذكوان السمان السابق (٣) : إنه مات بالمدينة سنة إحدى ومائة ، وقوله فى ربيعة ابن عبد الرحمن (٤) : إنه مات بالأنبار سنة ست وثلاثين ومائة .

٦ — من لطائفه فى هذا الكتاب أنه يذكر شيوخ الصحابى ، فيورد فيهم النبى صلى الله عليه وسلم ومن كان شيخا للصحابى من الصحابة ، ومن ذلك قوله فى أسامة (٥) : إنه روى عن النبى صلى الله عليه وسلم وعن أبيه وبلال وأم سلمة ، وقال فى أنس (٦) : إنه روى عن النبى صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان فى آخرين ، وربما ترك فى بعض الصحابة ذكر الشيوخ والتلاميذ كما فعل فى بلال ، وعذره ماذكرنا من أن الصحابى لايحتاج فى ناحيته الحديثية إلى ذلك .

هذه أهم النواحى التى سنحت لنا فى دراسة هذا الكتاب النفيس القيم ، وكان بحق إسعافا للطالبين وهو وإن كان قد سماه إسعاف المبطأ فإنما هو استجابة لداعى السجع الذى التزمه هو ومعاصروه من المؤلفين .

---

(١) إسعاف المبطأ ص ٩
(٢) نفس المرجع والصفحة
(٣) نفس المرجع والصفحة
(٤) نفس المرجع ص ١٠
(٥) نفس المرجع ص ٥
(٦) نفس المرجع ص ٦

خاتمة

أما بعد: فهذا ما استطعت التقدم به فى هذا البحث الذى رجوت أن يكون تجديدا فى دراسة السنة من ناحية الموضوع — وهو مدرسة الحديث فى مصر فى أهم فترات ازدهار دراسته فيها — ومن ناحية المنهج التفصيلى الذى عولت عليه فى عرضى له ، وإبرازه للقارئ الكريم إما فى صميم الموضوع وكنهه ،وإما فيما لابد منه لتصويره والإحاطة به ، كالموضوعات التى تعرضت فيها لغير مصر من الأماكن ، وتعرضت فيها لغير الزمن الذى حددته للبحث، ولغير الأعلام الذين ينتمون إلى هذا البلد، ضرورة الربط العلمى فى التطوير ، وبناء اللاحق على السابق ،وربط المعاصر بالمعاصر بما تدعو إليه ضرورة الأخذ والإعطاء ، مهما تباعدت الأماكن أو تقاربت ، ومهما اختلفت الأشخاص والأجناس، إذ كان المهم أن يبرز الموضوع مستوفيا جميع جوانبه ، واضحا للقارئ مهما كلف ذلك من استعانة بوسائل إيضاحه التى استدعتها ضرورة البحث فيه ،وهذا ما دعانى إلى أن أتناول فى دراسة الأعلام تراجم مختصرة للصحابة والتابعين فمن بعدهم إلى الزمن المحدد لهذا البحث ، باعتبار أنهم الأسس الأولى لهذه المدرسة الحديثية فى مصر ، كما دعانى هذا إلى بذل الجهد فى محاولة استقصاء أهم المؤلفات الحديثية التى سبقت العصر المقصود بالبحث فى كل نوع تناولته بالدراسة من أنواع علوم الحديث ، إذ كانت هذه الكتب هى مواد هذا العصر التى يرجع إليها بالاقتباس أو التهذيب ،أو الاختصار أو الشرح ،أو النسج على منوالها فى جمع المعارف الحديثية، وإن اختلفت المناهج وتعددت المسالك ولذلك أوردت بين يدى دراستى لكتب الأحكام عديدا من أسماء الكتب التى سبقت مؤلفات علماء مصر فى أحاديث هذا النوع ، كما أوردت دراسات لمناهج بعض هذه الكتب ، حتى يظهر للقارئ مسلك المتقدمين فى التأليف،وتتضح أمامه الصورة فى تطوره وتدرجه فى نقل العلوم الحديثية وتدوينها ، وسلكت هذا الطريق فى دراسة كتب الترغيب والترهيب ، وفى دراسة كتب الجوامع ، وكتب الزوائد، وكتب توضيح المهمات ، وغيرها مما تضمنته الفصول الثمانية فى دراسة المدونات الحديثية .

ولقد بذلت أقصى الجهد فى تتبع موضوع البحث فى مظانه من كتب الأصول الأولى المعتمدة ، سواء منها ما هو فى متن السنة، أو فيما يتعلق به من علوم المصطلح والتخريج والرجال وغير ذلك .

وقد عزوت كل ما استقيته من هذه الأصول إلى مراجعه،وأثبته فى هوامش الصفحات تقريبا للقارئ ،وتيسيرا له حين يريد المراجعة والتثبت من صحة النقول، وصدق عزوها إلى الأصول، سواء فى ذلك ما يتعلق بالأعلام والرجال ، وما يتعلق بالمدونات والكتب ، وما يتعلق بالأحكام فى دراسة هذه المدونات .

ولعل القارئ يرى أننى لم أقتصر فى دراسة أى موضوع على مرجع واحد، وإنما طلبته من عدة مراجع ، تحقيقا للعلم ، وزيادة فى الاطمئنان والتثبت ، وربما استدعانى هذا إلى بحث عدة أسفار ، أستغرق فيها وقتا طويلا أصل فيه الليل بالنهار فى محاولة التأكد من جزئية صغيرة تتصل بعلَم من أعلام الحديث، أو بمدونة من المؤلفات فى السنة ، حتى أصل إلى مظنته ، ثم أواصل البحث فى هذه المظنة حتى أطمئن إلى تحقق تلك الجزئية ، وإلى سلامة عرضها على القارئ — بعد التثبت منها — وقد أمنت العثار والزلل فيما أقدمه من معلومات جهد طاقتى .

ولعل القارئ قد لمس فى هذا البحث عدة استطرادات هى فى حقيقتها أمور كان يدعو إليها محاولة التثبت ، أو توثيق الربط بين ماهو من صميم الموضوع وصلبه ، وما يحتاج إليه فى تدعيمه وتأكيده .

والواقع أننى حين بدأت محاولتى فى كتابة هذا الموضوع لم أكن أتوقع أن يصل حجم البحث فيه إلى ما وصل إليه الآن من الكبر والضخامة ، ولكنه شأن العلم وما يدعو إليه من التوفر على الاحتياط ، ومحاولة إبرازه كاملا فى كل جوانبه ونواحيه مهما أمكن ذلك،على أننى ما ذكرت شيئا ثم رأيت بعد إيراده أنه كان ينبغى تركه والإعراض عنه لأنه من الزوائد أو الفضول ، بل كان الأمر على العكس من ذلك ، لما يتركه من الأثر فى إيضاح الحقائق المطلوبة فى صميم البحث .

وهل كان يسعنا أن نعرض عن دراسة تراجم أعلام الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم إلى العهد الذى حددنا به موضوع هذا البحث وهم الأساتذة الذين حملوا العلوم والمعارف الحديثية إلى هؤلاء الذين جعلناهم المقصود المهم من هذه الدراسة ؟ .

وهل كان يسعنا أن نحلل الكتب المؤلفة فى هذا العهد فقط وللمصريين وحدهم دون أن نبين من رسم لهم طريق التأليف والتصنيف من الأوائل والمتقدمين فى مؤلفاتهم فى مختلف الموضوعات ، وأن نبين كيف اتفق هؤلاء وأولئك فيما اتفقوا فيه ، وكيف اختلفوا معهم فيما اختلفوا فيه ، وما لتوالى العصور وتجدد الثقافات وتطورها من أثر فى ذلك ؟ .

وماذا يضير القارئ أن يصل إلى مائدة شهية حافلة بالأطايب،مما أضنيت نفسى بالتنقيب عنه فى بطون الكتب المتعددة ،من بيان المراجع الحديثية وإيراد أسمائها وأسماء مؤلفيها وزمان تأليفها—فيما سبق التأليف فيه من الكتب المناظرة لمؤلفات هذا العصر المقصود — فى كل ماتناولته بالدراسة من أنواع علوم الحديث ، ليرجع إليها عند إرادة الاستقلال توسعا فى البحث ، أو موازنة بينها وبين كتب المتأخرين ، وهى لاتتسنى له فى مرجع واحد أو مرجعين أو ثلاثة ، ولكنها مبعثرة فى عدة مراجع يعز تطلبها والعثور عليها ؟ .

ولعل فى عرض هذه الجهود ما يصور مدى عناية الأجيال المتلاحقة منذ عصر النبوة ، بحمل رسالة الإسلام من كتاب وسنة إلى الناس فى كل العهود والأقطار الإسلامية والحفاوة بها ، وحياطتها بكل مايلزم لبثها ونشرها والإفادة بها ، بمختلف الأساليب والطرق والمناهج ، ثم مايصور نصيب المدرسة المصرية فى الحديث ، وجهود أعلامها فى جمع السنة وتدوينها ونشرها وتقريبها والدفاع عنها ، وهو مانراه واضحا فيما خلفوه من ثروة دينية وعلمية حديثية ، حافلة بما تحويه من دراسات لكل ماتحتاجه دراسة السنة ، وتستدعيه ضرورة البحث فيها ، وتفهمها على وجهها ، متمثلا فى تلك المؤلفات التى لاتحصى كثرة فى مختلف علوم الإسلام ، وقد بينا ذلك بيانا تفصيليا مسهبا فى هذه الدراسة ، بل كان له أكبر نصيب منها .

وقد شاء الله أن تكون تلك الموسوعات الضخمة والمؤلفات المتكثرة فى علوم الدين بعامة ، وعلوم السنة بخاصة ، مادة خصيبة لمعالجة قضايا العصر فى المشاكل المتعلقة بشئون الدين والدنيا ، وفى رد تيار العدوانات التى تفتح فوّهاتها من كل جهات الكفر وأعداء الحق من المبشرين وأذنابهم ، فكانت أسلحة لكل مدافع عن الإسلام ، وقوة لكل واقف فى ثغوره يدفع بها كل كيد له أو عدوان عليه .

ولقد شاء الله أن يحتفظ للأزهر بنصيبه المدخر فى خدمة السنة ، فحفظ له هذا التراث ، حتى استيقظ على تلك المجهودات رجال منه ، كرمهم الله بحمل لواء السنة ، وشرفهم بالعمل على تجديد العهد بها وإحياء الاتجاه إليها ، فكان فيه تخصصات مختلفة لهذه العلوم تجلت فى كلياته المختلفة : فى كلية أصول الدين بالقاهرة ، ونظيرتها فى فرع جامعة الأزهر للبنات ، ثم بأسيوط ، ومعهد السنة وأقسام الدراسات العليا فى السنة وعلومها ، ولجان السنة بمجمع البحوث ، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية — وعلماؤه من الأزهر — مما أبرز للعالم الإسلامى رجالا تفاخر بهم مصر فى خدمة السنة ، وتجدد بجهودهم عهدها الأول الذى زخر بخيرة المحدثين ورجال السنة الأماثل .

وهذا دليل على مايريده الله لهذه الأمة من رعاية بتجديد أمر دينها ، تحقيقا لوعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن الله يبعث لهذه الأمة فى كل فترة من الزمن من يجدد لها أمر دينها ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

ولايفوتنى — قبل أن أختم هذا البحث — أن أتقدم بتوصيات نابعة عن شعور صادق وعميق بالرغبة فى مباركة الجهود حول الحفاظ على السنة ، وتيسير دراستها وتقريبها بكل الوسائل الممكنة ، حتى تترك آثارها الإسلامية فى نفوس المسلمين ، فترد إليهم مجدا كاد يتقلص بإهمال شئون هذا الدين ، وسبيلنا إلى هذا مايأتى :

١ — تكوين حلقات طلابية حديثية ، يشرف عليها أساتذة متخصصون فى الكليات المعنية بدراسة السنة : فى أصول الدين والشريعة والدراسات الإسلامية وغيرها ، ويختار الأساتذة لكل من هذه

الحلقات أبوابا من الكتب الأصول فى الحديث بما يناسب أوقاتهم وطاقاتهم فى مراحلهم العلمية المختلفة ، يكلفون بدراستها ، وتعرف طريقة المؤلفين فيها ، وتدوين بحوث تصور مناهج الدراسة فى هذه الكتب ، وما ينبغى الأخذ به من تلك المناهج ، وما يصح الاستغناء عنه منها ، على أن تعرض نتائج هذه البحوث فى ندوة علمية يحضرها الأساتذة ، ويناقشها من شاء مناقشة منظمة تعين على تكوين ملكة البحث ، وتثير عند الطلاب غريزة المنافسة ، ثم يرجع إلى تلك البحوث فى تقديرهم عند الاختبار ، ويوصى بنشر الجيد منها فى المجلات الدينية والنشرات العلمية ، حفزا للطلاب على مواصلة البحث والإجادة فيه .

٢ — إنشاء قسم الاتصال بالأمم الإسلامية ذات الخبرات المتقدمة فى خدمة السنة النبوية ، مثل الهند وباكستان وبعض بلاد المغرب ، يكون على صلة دائمة بهذه الأمم للانتفاع بما لديها من ملكات ، والتعرف على ما عندها من مؤلفات فى الحديث وعلومه ، سواء فى ذلك المطبوع النادر والمخطوط كذلك ، لتيسير طبع ما يمكن تداوله منها ، والرجوع إلى علماء السنة فى هذه البلاد ، لتبادل الرأى فى المشكلات الحديثية التى قد تطرأ فى مجال التطبيق العملى فى حياة الناس ولتكوين رأى عام يقاوم ما يفد من الأمم المنحرفة عن الإسلام وتوجيهاته من آراء تفسد على الناس عقائدهم وسلوكهم ، وتحول دون تطبيق تعاليم الإسلام فى مختلف الشئون .

٣ — الدعوة إلى عقد مؤتمرين لعلماء الحديث فى كل عام ، أحدهما : فى موسم الحج ، حيث يجتمعون من شتات العالم الإسلامى لتداول الرأى فيما ينهض بالسنة ، وللتعرف على ما عند كل أمة من وسائل النهوض بها ، لتأخذ به بقية الأمم التى لم يقع لها الانتفاع به ، والثانى : يتم تحديد موعده الزمانى والمكانى فى مؤتمر الحج حيث يكون تحديد زمان المؤتمر ومكانه من بين أعمال ذلك المؤتمر ، ليجتمع مرة أخرى فى العام نفسه فى إحدى البلاد التى لها اعتناء بالسنة دراسة لها ، أو جمعا للكتب التى قد يقع عليها اختيار بعض المؤتمرين لنشرها ، وليدلى المؤتمر برأيه فى ذلك وفى الطريقة التى يعم الانتفاع بها من هذه الكتب ، وفى عقد المؤتمر الثانى على هذا الوجه ما يمكنه من دراسة التراث الحديثى على الطبيعة فى موطن وجوده ، على أن تتولى لجان المؤتمر متابعة تنفيذ توصياته على الصعيد الإسلامى ، عن طريق أعضائه المشتركين فيه ، والذين يقومون بدور فعال فى الاتصال بالمسئولين فى أممهم ممن لهم القدرة على ذلك التنفيذ .

٤ — العمل على إيفاد بعثات علمية من الممتازين فى دراسة السنة إلى البلاد المتقدمة فى دراستها للانتفاع بمواهب البارزين فى تلك البلاد ، وللتعاون مع المؤتمر تحضيرا لأعماله فى شأن الكتب التى تعرض عليه فى الجلسة المقبلة ، وتنفيذا لما أوصى به فى جلسة ماضية .

٥ — وإلى أن يتم تنفيذ ما سبق يمكن أن يبدأ منذ الآن بإخصاب المناهج الدينية فى الأزهر بتضمين مناهجه مقررات خاصة من الأحاديث النبوية يلزم الطلاب بحفظها فى جميع المراحل ، بدءا

من المرحلة الابتدائية ،على أن تكون من الأحاديث الصحيحة المختارة بما يتناسب مع سنهم وقدرتهم العلمية ، وأن يفيدوا بما فيها من ثقافات إسلامية رفيعة ، تدفعهم إلى الخير ، وتنأى بهم عن مواطن الزلل ، وتكون مادتهم العلمية فى أهم أصول الإسلام بعد كتاب الله عز وجل .

وليس هذا بعسير ، وفى المناهج متسع لهذا الركن الذى هو أساس الإسلام ودعامته ، لو استطعنا أن نستغنى عن بعض ما لاحاجة لإنفاق وقت الطلاب فيه .

بل إن على ولاة الأمور فى الدولة أن يضعوا مناهج لدراسة الحديث لتلاميذ المدارس الابتدائية والإعدادية ، وطلاب التعليم الثانوى والجامعات ، كل على حسب سنه ومستواه الثقافى ، فقد جرب الأزهر مزج المناهج العامة بالمناهج الدينية فى جامعته فى كلياتها المدنية ، فلم يحل ذلك بين الطالب وبين استكمال دراسته المدنية كزملائه فى بقية الجامعات .

٦ — على أن ما أوردناه فيما سبق لا يعدو أن يكون تصويرا لبعض جوانب نشر السنة لإفادة الناس بها ، وإلا فإن هناك من وسائل النشر الكثيرة التى تستعملها الدولة فى نشر ما تراه من توجيهات للشعب فى شئونه الأخرى ما هو كفيل بأن يحقق جانبا واسعا فى هذا السبيل ، فعن طريق أئمة المساجد فى المدن والقرى ، وعلى موجات الأثير فى الإذاعة المسموعة والمرئية ، وفى الصحافة وفى النشرات التى تصدرها المؤسسات الدينية المختلفة — مجال فسيح للتوجيه الإسلامى نحو السنة الكريمة ، وتهيئة النفوس لها تهيئة صادقة ، وهذه الوسائل مستعملة فى بعض البلاد الإسلامية المعنية بالدين ، فإن فى كثير منها أركانا مخصصة للسنة قراءة ودرسا ، وكتابة وبحثا ، فليكن لنا من الباعث والحافز مثل ما لهذه الأمم التى تضعنا فى مركز الصدارة لها فى كثير من شئون الحياة

نسأل الله سبحانه أن يبعث فى نفوس المسلمين : أفرادا وجماعات ، حكاما ومحكومين من الهمة ما يكفل العمل على مرضاة الله فى إظهار هذا الركن العظيم من أركان ، الإسلام حتى يعيد لهم من المجد والنصر ما شمل به أولئك الأولين الذين قاموا بواجبهم فى الدعوة إلى الدين ونشر تعاليمه من الكتاب والسنة فى كافة الأرجـــاء ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

« سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين » .

محمد رشاد محمد خليفة

التخريج

هذا بيان بتخريج مافاتنا تخريجه من أحاديث الباب الثالث موزعا على الصفحات :

الصفحة	الحديث وتخريجه

١٥٣ حديث : « لايخطب أحدكم على خطبة أخيه . . . . » .
أخرجه البخارى ومسلم ولفظ البخارى بزيادة . « حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له » ورواه أحمد والنسائى بنحوه ، وأخرج أبو الشيخ من حديث أبى هريرة مرفوعاً : « حتى ينكح أو يدع » .

١٥٣ حديث : « لى خمسة أسماء أنا محمد وأنا أحمد وأنا الماحى الذى يمحو الله بى الكفر وأنا الحاشر الذى يحشر الناس على قدمى وأنا العاقب . . . . »
رواه الطبرانى فى الكبير والأوسط ، وفيه عروة بن مروان وقيل فيه : ليس بالقوى وبقية رجاله وثقوا ، ورواه الطبرانى فى الصغير والأوسط عن ابن عباس بلفظ : «أنا أحمد ومحمد والحاشر والمقفى والخاتم» .

١٥٧ حديث : « الذى تفوته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله » .
رواه مالك والبخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وابن خزيمة فى صحيحه وزاد فى آخره : قال مالك : تفسيره ذهاب الوقت .

١٥٧ حديث : «كان موضع المسجد حائطا لبنى النجار فيه حرث ونخل . . . . » الخ .
أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود ، وزاد ابن ماجه فى الحديث لفظ أبدا ، وفيه عند الاسماعيلى : « لانطلب ثمنه إلا من الله » ورواه النسائى بنحوه فى كتاب المساجد .

١٥٧ حديث : « من قام رمضان إيمانا واحتسابا . . . . » .
أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه عن أبى هريرة ورمز له السيوطى فى جامعه الصغير بالصحة .

١٥٧ حديث : « لانذر فى معصية . . . . » .
رواه أحمد فى مسنده واحتج به ، وأبوداود والترمذى وابن ماجه عن عائشة، ولفظه فى سنن أبى داود من طريق كريب عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «من نذر نذرا لم يسمه فكفارته كفارة يمين ، ومن نذر نذرا فى معصية فكفارته كفارة يمين ، ومن نذر نذرا لايطيقه فكفارته كفارة يمين ، ومن نذر نذرا أطاقه فليف به » .

١٥٨ حديث : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معاقرة الأعراب . . . . . » .
هذا حديث موقوف رواه أبو داود فى سننه وقال : أوقفه غندر على ابن عباس .

الصفحة الحديث وتخريجه

١٥٨ حديث : «كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فى بعض أسفاره فنام عن الصبح حتى طلعت الشمس .... إلى أن قال : ثم أمر بلالا فأذن . . . . . » .
رواه النسائى بنحوه وأبو داود .

١٥٩ حديث : «كان أبو هريرة يحدث أن رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إنى أرى الليلة .. »
رواه مسلم فى كتاب الرؤيا عن محمد بن بشار مختصرا وأبو داود، ورواه البخارى فى كتاب التعبير ، ورواه مقطعا فى الصلاة وفى الجنازة وفى البيوع وفى الجهاد وفى بدء الخلق وفى صلاة الليل وفى الأدب عن موسى بن إسماعيل وفى الصلاة وفى أحاديث الأنبياء وفى التفسير ولم يخرجه تاما إلا فى التعبير ، وأخرجه الترمذى فى الرؤيا مختصرا ، وأخرجه النسائى فى الرؤيا عن محمد بن عبد الأعلى .

١٥٩ حديث أبى بن كعب قال : «وجدت صرة فيها مائة دينار فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : عرفها حولا . . . . . » .
هذه رواية أبى داود، وقد رواه أيضا البخارى ومسلم وأحمد فى مسنده وأبو داود الطيالسى .

١٥٩ حديث يعلى بن أمية : «أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالجعرانة وعليه أثر خلوق أو قال صفرة . . . . » .
هذه رواية أبى داود ، ورواه البخارى ومسلم ، وروى أبو داود الطيالسى فى مسنده عن شعبة عن قتادة عن عطاء بلفظ : «رأى رجلا عليه جبة عليها أثر خلوق» ورواه البيهقى .

١٥٩ حديث نبيه بن وهب قال : «اشتكى عمر بن عبيد الله بن معمر عينيه فأرسل إلى أبان بن عثمان..» .
هذه رواية أبى داود ، وقد رواه مسلم فى باب جواز مداواة المحرم عينيه .

١٦٠ حديث أبى بكرة : «أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب فى حجته فقال : إن الزمان قد استدار كهيئته»
هذه رواية أبى داود ورواه البخارى فى التفسير وغيره ، ورواه مسلم من حديث أيوب عن محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن أبى بكرة عن أبيه ، ورواه البزار عن محمد بن معمر ، وقد رواه ابن عون وقرة عن ابن سيرين ، وروى ابن مردويه عن حديث موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مثله أو نحوه .

١٦٠ حديث كثير بن كثير بن المطلب بن أبى وداعة عن بعض أهله عن جده : «أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلى مما يلى باب بنى سهم . . . . » .
هذه رواية أبى داود ، ورواه النسائى بنحوه عن كثير بن كثير عن أبيه عن جده .

١٦٠ حديث عبد الرحمن بن سعيد المخزومى قال : «حدثنى جدى عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم فتح مكة أربعة لا أؤمنهم فى حل ولا حرم . . . . » .

هذه رواية أبى داود التى قال فى ختامها: لم أفهم إسناده من أبى العلاء كما أحب ، ومعنى ذلك عدم اعتداده بهذا السند ، وهو جزء من حديث طويل قصته واردة فى مجمع الزوائد ج٦ص ١٧٣وذكر مؤلفه أن أبا داود روى طرفا من الحديث ، ورواه الطبرانى ورواته ثقات .

١٦٠ حديث التماس ليلة القدر رواه أبو داود وأخرجه مسلم فى فضل ليلة القدر والحث على طلبها .

١٦٠ حديث : « إنى والله إن شاء الله لا أحلف على يمين . . . . » .

هذه رواية أبى داود ، ورواه النسائى فى كتاب الأيمان عن أبى موسى الأشعرى .

١٦١ حديث جلب البز من هجر .

رواه أحمد فى مسنده ، وأبو داود ، والترمذى والنسائى وابن ماجه ورواه الحاكم فى المستدرك وابن حبان فى صحيحه عن سويد بن قيس .

١٦١ حديث : « نهى النبى صلى الله عليه وسلم أن يبال فى الجحر . . . . » .

أخرجه أبو داود فى سننه والحاكم فى مستدركه عن عبد الله بن سرجس .

١٦٢ — ١٦٧ حديث : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه ... » .

رواه مسلم والترمذى وابن ماجه عن عائشة ، وأبو داود .

١٦٦ حديث : « إنه لم يمنعنى أن أرد عليك إلا أنى كرهت أن أذكر الله عز وجل إلا على طهارة ».

١٦٩ حديث : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ التقى الختانان اغتسل . . . . » .

رواه أحمد ومسلم والترمذى بنحوه وصححه ، ولفظه : « إذا جاوز الختان الختان وجب الغسل ».

١٧٠ « لا غسل على من أكسل حتى ينزل » .

كسل بفتح الكاف وكسر السين إذا ضعف عن الإنزال ، والحديث رواه مسلم والمنذرى فى الترغيب والترهيب بنحوه

١٧٠ حديث : « إذا قعد بين شعبها الأربع ثم اجتهد وجب الغسل » .

أخرجه البخارى ، ومسلم ، وفى رواية لمسلم وأحمد : « وإن لم ينزل » .

١٧١ حديث : « كان يتوضأ لكل صلاة » .

رواه الجماعة إلا مسلما ، زاد الترمذى من طريق حميد عن أنس : « طاهرا أو غير طاهرا ».

١٧٢ حديث : « من توضأ على طهر كتب الله له بذلك عشر حسنات » .

رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه عن ابن عمر (ض) .

١٧٢ حديث : « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » .

رواه أحمد بلفظ : « لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء » وللبخارى تعليقا : « لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء » ويروى نحوه عن جابر وزيد بن خالد عن النبى صلى الله عليه وسلم .

الصفحة	الحديث وتخريجه
	قال ابن منده : إسناده مجمع على صحته ، ورواه الشافعى عن مالك مرفوعا ورواه الترمذى وأبو داود عن زيد بن خالد ، ورواه الطبرانى عن ابن الزبير .
١٧٣	حديث : «كنا نصليها – أى صلاة العصر – مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم نأتى العوالى والشمس مرتفعة » . رواه البخارى ، ومسلم ، وأحمد ، والنسائى وابن ماجه وأبو داود .
١٧٨	حديث « إنما الأعمال بالنيات » . رواه البخارى ومسلم .
١٧٨	حديث ابن مسعود : «سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم : أى العمل أحب إلى الله . . . » رواه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .
١٧٨	حديث أبى هريرة : «نعى النبي صلى الله عليه وسلم النجاشى فى اليوم الذى مات فيه ... » رواه البخارى ومسلم .
١٧٨	حديث ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن : « إنك ستأتى قوما أهل كتاب . . . » الخ . رواه الإمام أحمد ، والبخارى ، ومسلم ، وأبو داود والترمذى ، والنسائى وابن ماجه . وزاد البخارى فى رواية : « فى أموالهم » وفى رواية له أخرى : « افترض عليهم زكاة فى أموالهم » .
١٧٨	حديث : « لاتقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين » . رواه البخارى ومسلم ، والنسائى .
١٧٨	حديث ابن عباس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذا الحليفة » . رواه البخارى ومسلم وأحمد ونحوه وزاد فى رواية : « وقاس الناس ذات عرق بقرن » .
١٧٨	حديث : « إذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار » . رواه البخارى ومسلم ، ورواه أبو داود والبيهقى بنحوه من حديث عبد الله بن عمرو ابن العاص وزاد لايحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقيله .
١٧٨	حديث : « يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة . . . . . » . رواه البخارى ومسلم من حديث ابن مسعود ، زاد مسلم فى رواية : فلم ألبث حتى تزوجت ، وزاد ابن حبان فى صحيحه بعد قوله : فإنه له وجاء : وهو الإخصاء وهو مدرج ، ورواه البزار عن أنس من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عنه ، والطبرانى فى الأوسط من طريق بقية عن هشام عن الحسن عنه .

الصفحة	الحديث وتخريجه

١٧٩ حديث : « إن الحلال بين والحرام بين » .
رواه البخارى ومسلم، وأبوداود والترمذى والنسائى وابن ماجه عن النعمان بن بشير : صحيح .

١٨٩ حديث : « أتى النبى صلى الله عليه وسلم بلبن قد شيب بماء وعن يمينه أعرابى وعن يساره أبو بكر فشرب ثم أعطى الأعرابى وقال الأيمن فالأيمن » .
رواه مسلم وزاد فى رواية قال أنس : فهى سنة فهى سنة فهى سنة وأخرجه البخارى وأبو داود والترمذى وابن ماجه ، وأخرجه الشيخان أيضا من رواية أبى طوالة واسمه عبد الله ابن عبد الرحمن بن معمر عن أنس .

١٨٩ حديث جابر : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب » .
أخرجه الشيخان والنسائى وابن ماجه من هذا الوجه من طريق مالك ، وأخرجه مسلم أيضا من طريق عبد الله بن عمر بزيادة : « فأرسل فى أقطار المدينة أن تقتل » ومن طريق إسماعيل بن أمية زيادة : « فتتبعت فى المدينة وأطرافها فلا ندع كلبا إلا قتلناه حتى إنا لنقتل كلب المرية من أهل البادية يتبعها كلهم » وأخرجه مسلم أيضا والترمذى والنسائى من طريق عمرو بن دينار عن ابن عمر .

١٨٩ حديث عن عائشة : «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبايع النساء بالكلام . . » :
أخرجه البخارى باللفظ الأول عن محمود وهو ابن غيلان عن عبد الرزاق ، وروى الترمذى بعضه عن عبد بن حميد عن عبد الرزاق بلفظ : ماكان يمتحنهن إلا بالآية التى قال الله : « إذا جاءك المؤمنات يبايعنك » وأخرجه البخارى تعليقا ، ومسلم والنسائى وابن ماجه من طريق يونس بن يزيد عن الزهرى بلفظ : «كان المؤمنات إذا هاجرن إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يمتحن بقول الله عز وجل : «يأيها النبى إذا جاءك المؤمنات يبايعنك » .
وأخرجه مسلم وأبو داود من طريق مالك عن الزهرى .

١٩٠ حديث : « كان النبى صلى الله عليه وسلم إذا اشتد الحر أبرد بالصلاة وإذا اشتد البرد بكر بالصلاة» يعنى الجمعة وله من حديث أبى سعيد « من فوح جهنم » قال أحمد : لا أعرف أحدا قال فوح غير الأعمش . ورواه البخارى بنحوه .

١٩٧ حديث : «كلمتان حبيبتان إلى الرحمن . . . . . »
رواه أحمد فى مسنده ، والبخارى ، ومسلم ، والترمذى وابن ماجه عن أبى هريرة ، ورمز له السيوطى بالصحة فى كتابه الجامع الصغير .

١٩٨ حديث « لاتشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ».
أخرجه البخارى ومسلم ، وأبو داود والنسائى وابن ماجه وأحمد عن أبى هريرة .

الصفحة الحديث وتخريجه

٢٠٠ حديث ثوبان قال : « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فأمرهم أن يمسحوا على العصائب (يعنى العمائم) . . . . . » الخ .
أخرجه أحمد ، وأبو داود ، وصححه الحاكم .

٢٠٠ حديث عائشة : «أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ».
أخرجه أحمد وضعفه البخارى .

٢٠١ حديث : « من مس ذكره فليتوضأ » .
رواه مالك ، وأحمد فى المسند ، وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والحاكم عن بسرة بنت صفوان وأشار السيوطى له بالصحة .

٢٠١ حديث : « الثيب أحق بنفسها من وليها » .
رواه مسلم ، وأبو داود ، والنسائى عن ابن عباس ، ورمز له السيوطى بالصحة .

٢٠٥ حديث : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها » .
رواه الحاكم عن أنس .

٢٠٦ حديث : « رحم الله امرءاً سمع مقالتى » .
رواه الترمذى بنحو هذا الحديث ولفظه : « نضر الله امرءا سمع منا حديثا » ، والضياء عن زيد ابن ثابت وأشار السيوطى إلى صحته .

٢١٧ حديث : « لاسهم فى الإسلام لمن لاصلاة له » .
أخرجه البزار بسنده إلى أبى هريرة ، والمنذرى فى الترغيب والترهيب ج ١ ص ٣٨١

٢١٧ حديث : « إنما موضع الصلاة من الدين كموضع الرأس من الجسد » .
أخرجه الطبرانى فى الأوسط والصغير ، والمنذرى فى الترغيب والترهيب ج ١ ص ٣٨١

٢٢٤ حديث : « انطلق ثلاثة نفر ممن كان قبلكم » .
رواه البخارى ومسلم .

٢٢٥ حديث : « إن الجنة لتنجد وتزين » .
أخرجه ابن حبان فى كتاب الثواب ، والبيهقى واللفظ له ، وليس فى إسناده من أجمع على ضعفه .

٢٢٥ حديث : « يجمع الله الأولين والآخرين لميقات يوم معلوم » .
رواه ابن أبى الدنيا ، والطبرانى من طرق أحدها صحيح ، واللفظ له والحاكم وقال : صحيح الإسناد .

٢٢٥ حديث : « إن فى الجنة شجرة يقال لها طوبى » .
رواه ابن أبى الدنيا ، وأبو نعيم هكذا معضلا ، ورفعه منكر .

الصفحة	الحديث وتخريجه
٢٢٥	حديث كعب بن مالك حين تخلف عن رســول الله صلى الله عليه وسلم فى غزوة تبوك رواه البخارى ومسلم، واللفظ له، ورواه أبو داود والنسائى بنحوه مفرقا مختصرا، وروى الترمذى قطعة من أوله ثم قال: وذكر الحديث.
٢٢٥	حديث: قال تعالى: «إذا تحدث عبدى بأن يعمل حسنة . . . . ». رواه البخارى ومسلم.
٢٢٥	حديث شفى الأصبحى: «أنه دخل المدينة . . ». رواه ابن خزيمة فى صحيحه نحو هذا لم يختلف إلا فى حرف أوحرفين.
٢٢٥	حديث: «ألا إن من كان قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين ...». رواه أحمد،وأبو داود، وزاد فى روايته:وإنه ليخرج من أمتى أقوام تتجارى بهم الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه.
٢٢٦	حديث: «لكل عمل شرة ولكل شرة فترة». رواه ابن أبى عاصم وابن حبان فى صحيحه، ورواه ابن حبان من حديث أبى هريرة.
٢٢٦	حديث: جرير: «كنا فى صدر النهار عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءه قوم عراة مجتابى النمار والعباء ... ». رواه مسلم، والنسائى، وابن ماجه، والترمذى باختصار القصة.
٢٢٧	حديث: «إن عظم الجزاء مع عظم البلاء». رواه الترمذى، وقال: حديث حسن ورواه ابن ماجه عن أنس ورمز له السيوطى فى الجامع الصغير بأنه حسن.
٢٢٧	حديث: «لو أنكم تتوكلون على الله حق توكله». رواه الترمذى، وقال حديث حسن.
٢٣٢	حديث: «كأنى أنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يحكى نبيا من الأنبياء». رواه البخارى ومسلم
٢٣٢	حديث: «إن فيك لخصلتين يحبهما الله: الحلم والأناة». رواه مسلم والترمذى عن ابن عباس (صحيح).
٢٣٢	حديث: «ليس الشديد بالصرعة». رواه أحمد، والبخارى، ومسلم عن أبى هريرة، ورمز له السيوطى بالصحة.
٢٣٢	حديث: «إن الله رفيق يحب الرفق». رواه البخارى فى الأدب، ورواه أبوداود عن عبد الله بن مغفل،وابن ماجه وابن حبان

الصفحة	الحديث وتخريجه

في صحيحه عن أبي هريرة، ورواه أحمد في مسنده، والبيهقي في شعب الإيمان عن علي، ورواه الطبراني عن أبي أمامة، والبزار عن أنس ورمز له السيوطي بأنه حديث حسن .

٢٣٢ حديث : « إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه » .
رواه مسلم والمنذري في الترغيب والترهيب .

٢٣٢ حديث : «من يحرم الرفق يحرم الخير كله » .
رواه أحمد في مسنده ، ورواه مسلم في البر ، وأبوداود في الأدب ، وابن ماجه عن جرير، ورمز له السيوطي بالصحة ، ورواه مسلم من طريق بلفظ : من حرم الرفق حرم الخير .

٢٣٢ حديث : «إن الله عز وجل كتب الإحسان على كل شيء ... » .
رواه الإمام أحمد في مسنده ، ورواه مسلم ، وأبو داود ، والترمذي والنسائي ، وابن ماجه عن شداد بن أوس ورمز له السيوطي بالصحة في الجامع الصغير .

٢٣٢ حديث : « ماضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا بيده قط » .
رواه مسلم .

٢٥٩ حديث : « أما أنكم لو أكثرتم من ذكر . . . » .
رواه الترمذي عن أبي سعيد .

٢٥٩ حديث : « اللهم إليك أشكو ضعف قوتي . . . » .
رواه الطبراني في الكبير عن عبد الله بن جعفر .

٢٥٩ حديث : « إن الله أمرني أن أعلمكم مما علمني » .
رواه الحكيم عن أبي هريرة .

٢٥٩ حديث : « إن الله تعالى يقول يوم القيامة . . . . » .
رواه مسلم عن أبي هريرة .

٢٥٩ حديث : « إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه . . . . . . » .
رواه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن مسعود .

٢٥٩ حديث : « أول ما افترض الله عز وجل على أمتي . . . . » .
رواه الحاكم في الكنى عن ابن عمر .

٢٥٩ حديث : « أما بعد فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى. . . . . » .
رواه البيهقي في الدلائل ، وابن عساكر عن عقبة بن عامر الجهني ، وأبو نصر السجزي في الإنابة عن أبي الدرداء موقوفا ، ورواه ابن أبي شيبة عن ابن مسعود موقوفا . ورواه البخاري .

الصفحة | الحديث وتخريجه

٢٥٩ حديث : « أما بعد فإن الدنيا خضرة حلوة . . . . » .
رواه أحمد فى مسنده ، والترمذى ، والحـــاكم فى مستدركه ، ورواه البيهقى فى شعب الإيمان عن أبى سعيد .

٢٥٩ حديث : « اللهم إنى أسألك رحمة من عندك تهدى بها قلبى . . . . . . » .
رواه الترمذى ، ومحمد بن نصر فى الصلاة ، ورواه الطبرانى فى الكـــبير والبيهقى فى الدعوات عن ابن عباس .

٢٩٧–٢٩٩ حديث : « ما أحب أن يكون مؤذنوكم عميانكم . . . . » .
رواه الطبرانى فى الكبير ورجاله ثقات .

٢٩٧ حديث : « كلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » .
رواه الطبرانى فى الكبير وفيه يزيد بن عياض وقد أجمعوا على ضعفه .

٢٩٧ حديث : « إذا تعايا الإمام فلا تردن عليه» مجمع الزوائد ج ٢ ص ٦٩
رواه الطبرانى فى الكبير ورجاله رجال الصحيح .

٢٩٧ حديث : « إن النبى صلى الله عليه وسلم صلى فأسقط بعض سورة فذكره أبى . . . . ».
رواه الطبرانى فى الأوسط وفيه سليمان بن أرقم وهو ضعيف .

٢٩٧ حديث : « إن النبى صلى الله عليه وسلم تردد فى صلاة الفجر فى آية . . . . » .
رواه البزار والطبرانى فى الكـــبير والأوسط ورجاله ثقات خلا قيس بن الربيع فإنه ضعفه على القطان وغيره ووثقه شعبة والثورى .

٢٩٧ حديث : « إن النبى صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الفجر فالتبس فيها » .
رواه أبو داود خلا قوله : « أن تفتح على» ورواه الطبرانى فى الكبير ورجاله موثقون .

٢٩٨ حديث عقبة بن عامر الجهنى أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وســـلم يقول : « من أم قوما» رواه أحمد والطبرانى ببعضه ورجاله ثقات .

٢٩٨ حديث : « من بات طاهرا بات فى شعاره ملك » .
رواه البزار والطبرانى فى الكبير وفيه ميمون بن زيد قال الذهبى ليّنه أبو حاتم وفى إسناد الطبرانى العباس بن عتبة قال الذهبى يروى عن عطاء: « ما من مسلم يبيت على طهر » رواه أحمد والطبرانى فى الكبير والأوسط بنحوه وقال فيه : « من بات طـاهرا على ذكر الله » وإسناده حسن .

٢٩٨ حديث : « . . . . فصل ما أدركت واقض مافاتك » .
رواه الطـــبرانى فى الأوسط من رواية السرى عن سعد وقال فى مجمع الزوائـــد ولم أجد من ذكره وبقية رجاله موثقون .

الصفحة	الحديث وتخريجه
٢٩٨	حديث : « فصلوا ما أدركتم ، واقضوا ماسبقكم » رواه الطبرانى فى الأوسط ورجاله موثقون وله طريق رجالها رجال الصحيح .
٢٩٨	حديث : « لاتفعلوا . ليصل أحدكم ما أدرك ، وليقض مافاته » رواه الطبرانى فى الأوسط ورجاله رجال الصحيح وهو متفق عليه بلفظ « وماسبقكم فأتموا » .

من الموقوفات على الصحابة :

٢٩٩	حديث : نعيم بن قعنب الرياحى : « سأله عما فعل من وأد البنات فقال . . . . . . » رواه الإمام أحمد ورجاله موثقون .
٢٩٩	حديث عبد الله بن مسعود فى باب الصلاة فى المحراب «أن عبد الله كره الصلاة فى المحراب». رواه البزار ورجاله موثقون .
٢٩٩	« عن مرة الهمذانى أنه قال : حدثتنى نفسى أن أصلى خلف كل سارية . . . » . رواه الطبرانى وفيه عطاء بن السائب وقد اختلط .
٢٩٩	«عن ابن مسعود أنه رأى قوما قد أسندوا ظهورهم إلى قبلة المسجد . . . . » . رواه الطبرانى فى الكبير ورجاله موثقون .
٢٩٩	«عن أبى عمرو الشيبانى قال : كان ابن مسعود يعس فى المسجد . . . » . رواه الطبرانى فى الكبير ورجاله موثقون .
٢٩٩	«ابن مسعود سعى إلى المسجد فقيل له ، فقال : أو ليس أحق ما سعيتم إليه الصلاة » . رواه الطبرانى فى الكبير وسلمة لم يسمع من ابن مسعود .
٣٠٠	«عن ابن مسعود قال : صلاة المرأة فى بيتها أفضل من صلاتها فى حجرتها » . رواه الطبرانى فى الكبير ورجاله رجال الصحيح .
٣٠٠	« ما من مصلى للمرأة خير من بيتها . . . . . . » . رواه الطبرانى فى الكبير ورجاله موثقون .
٣٠٠	«بلغ سفيان أن بعض الصحابة صلوا بغير أذان ولا إقامة فقال : كفتهم إقامة المصر ». رواه الطبرانى فى الكبير .
٣٠٨	مجاهد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « غطى عنا قنازعك ياأم أيمن » . رواه إسحاق فى مسنده .
٣٠٨	حديث سعيد بن المسيب قال : آمت حفصة من زوجها وآم عثمان من رقية . رواه إسحاق فى مسنده بإسناده حسن .

الصفحة	الحديث وتخريجه
٣٠٨	حديث الشعبي يرفعه: «أنه صلى الله عليه وسلم مر على أصحاب الدركلة فقال خذوا يابنى أرفدة ليعلم اليهود والنصارى أن فى ديننا فسحة » : رواه الحارث فى مسنده ورواه الحميدى مسندا عن عائشة، وليس فيه أنه مر على أصحاب الدركلة لكنه منقطع .
٣٠٨	حديث نصر بن شفى – رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم – قال : من ولد له ثلاثة أولاد فلم يسم أحدهما محمدا فقد جهل . رواه الحارث فى مسنده، وله شاهد من حديث ابن عباس ، ورواه الطبرانى .
٣٠٨	حديث عروة قال: «توفيت امرأة كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحكون منها». رواه الحارث فى مسنده ورجاله ثقات .
٣٠٨	عن عكرمة: أنه كان لايرى بأسا أن يغتسل الرجل من الجنابة ثم يستدفئ بامرأته قبل أن تغتسل. رواه مسدد فى مسنده .
٣٠٨	عن الحسن أنه كان يقول عند الذبائح: « باسم الله والله أكبر» . رواه أبو داود بنحوه فى الأضحية جزءا من حديث ، ورواه مسدد وابن أبى عمر بنحوه بإسناد صحيح .
٣٠٨	عن السرى بن يحي : سمعت محمد بن سيرين يقول لغلام أراد أن يحتجم فى أول الشهر : لا تحتجم فى أول الشهر فإن الحجامة فى أول الشهر لا تنفع . رواه مسدد وقال البوصيرى : رجاله ثقات .
٣٠٨	عن إبراهيم قال : إذا كانت لك إليه حاجة فابدأه بالسلام ، رواه مسدد فى مسنده ورواته ثقات
٣٠٨	عن الأعمش قال : ليأتين على الناس زمان يخرج الجيش من جيوشهم فيقال : هل فيكم من صحب محمدا تستنصرون فتنصروا . . . . . . رواه أبو يعلى من طريقين ، ورجالهما رجال الصحيح .
٣٠٨	عن سعيد بن المسيب يقول :« وج واد مقدس » : رواه إسحاق فى مسنده ، والحميدى بنحوه .
٣١٣	عن أبى الجنوب : رأيت عليا يستقى ماء لوضوئه فبادرته أستقى له . رواه أبو يعلى والبزار ، وأبو الجنوب ضعيف .
٣١٣	عن حذيفة قال: «قمت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من رمضان فقام يغتسل وسترته». رواه أبو بكر بن أبى شيبة فى صحيحه وفيه جابر الجعفى ضعيف .

الصفحة	الحديث وتخريجه
٣١٣	عن المطلب قال : قام ابن عباس يصلى على جنازة :
	رواه أحمد بن منيع فى مسنده ورواه البيهقى من طريق شرحبيل بن سعد بن عباس أتم .
٣١٣	عن أبى سعيد قال : رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم حمارا موسوما بين عينيه فكره ذلك وقال فيه قولا شديدا .
	رواه أبو بكر بن أبى شيبة فى مصنفه وفى إسناده ابن أبى يعلى ، وقال البوصيرى رواه أبو يعلى بسند ضعيف ، لضعف عطية العوفى وابن أبى ليلى ورواه أحمد وفيه أيضا عطية .
٣١٣	عن أبى عثمان النهدى قال : « دخل على النبى صلى الله عليه وسلم أعرابى جسيم ذو جثمان عظيم » .
	رواه الحارث فى مسنده ، وقال البوصيرى رواه الحارث مرسلا .
٣١٣	عن العلاء بن زياد : « أن امرأة أتت النبى صلى الله عليه وسلم بابن لها وقد سقى بطنه ..» .
	رواه الحارث فى مسنده مرسلا .
٣١٤	عن أبى إسحاق عن بعض أصحابه قال : «بينا رسول الله مما يسير إذ أشرف على قبر رجل قد سماه» .
	رواه الحارث فى مسنده ، وقال البوصيرى : له شاهد من حديث المغيرة بن شعبة ، ورواه ابن ماجه فى صحيحه .
٣١٤	عن محمد بن عمرو بن حزم : أن عمر بن الخطاب جمع كل غلام اسمه اسم نبى فأدخلهم دارا وأراد أن يغير أسماءهم .
	رواه إسحاق بإسناد حسن ، وتابعه البوصيرى .
٣١٤	عن سفينة قال : ركبت البحر فى سفينة فكسرت بنا فركبت لوحا منها .
	رواه أبو يعلى فى مسنده ، وضعف مسنده البوصيرى لضعف بعض رجاله قال : ومن طريقه رواه البزار ، ولم يقرره الهيثمى الا للبزار والطبرانى وقال رجالهما وثقوا .
٣١٤	عن عائشة قالت : «دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أبكى فقال ما يبكيك؟» .
	رواه أبو يعلى فى مسنده ، وضعف إسناده البوصيرى ، لضعف مجالد بن سعيد .
٣١٤	عن الزبير بن العوام قال : « لما خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه يوم أحد بالمدينة خلفهن فى فارع .
	رواه أبو يعلى وفيه ضعف ، لضعف محمد بن الحسن بن زبالة المدنى ، لكن تابعه إسحاق ابن محمد وهو من رجال البخارى فرواه عن أم عروة . وأخرجه البزار من طريقه .
٣١٤	عن صفية بنت حيي قالت : « أردفنى رسول الله صلى الله عليه وسلم على عجز ناقته ..» .
	رواه أبو يعلى فى مسنده

الصفحة	الحديث وتخريجه
٣١٥	عن أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث الأنصارية — وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزورها ويسميها الشهيدة . رواه إسحاق وسكت عليه البوصيرى وقال : رواه أبو داود فى سننه مختصرا .
٣١٥	عن يحيى بن جعدة عن رجل عن أم مالك الأنصارية قال : «جاءت أم مالك بعكة سمن إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فعصرها ثم دفعها إليها » . رواه أبوبكربن أبى شيبة فى مصنفه وقد سكت عليه البوصيرى ، وفى إسناده رجل لم يسم .
٣١٥	«كيف بكم إذا شبعتم من الخبز والزيت» . رواه الحارث بسند ضعيف لضعف رشدين بن سعد .
٣١٥	« جاء رجل من المشركين حتى استقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعورته يبول » . رواه أبو يعلى فى مسنده .
٣١٥	قال المغيرة بن شعبة : إنى لآخر الناس عهدا بالنبى صلى الله عليه وسلم . رواه أبو بكر بن أبى شيبة .
٣١٥	عن عبد الرحمن بن أبى عقيل الثقفى قال : انطلقت فى وفد ثقيف فأتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقمنا بالباب ومافى الناس أبغض إلينا من رجل نلج عليه . رواه أبو بكر بن أبى شيبة فى مصنفه وهو صحيح موقوف ، وورواه الطبرانى بإسناد صحيح وطرف من أوائله فى زوائد نعيم من الزهد لابن المبارك .
٣١٦	حديث : بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس إذ رأيناه ضحك حتى بدت ثناياه . رواه أبو يعلى بسند ضعيف ، لضعف سعيد بن أنس وعباد بن شيبة .
٣١٦	حديث شريح : « أنه سأل عائشة أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى على الحصير » . رواه أبو يعلى وأبو بكر بن أبى شيبة قال الهيثمى رجاله موثقون ووافقه البوصيرى .
٣١٧	عن صفوان بن يعلى عن أبيه : بينما عمر يغتسل إلى بعير وهو محرم وأنا أستر عليه بثوب . رواه مسدد فى مسنده ، وقال البوصيرى : رجاله ثقات .
٣١٧	حديث محمد بن الحنفية : أن عليا كان لا يرى بأسا أن يصلى الرجل فى الثوب الواحد . أخرجه مسدد فى مسنده ورجاله ثقات .
٣١٧	حديث ابن عباس قال : استقبل عمر الناس من القيام فقال : ما بقى من الليل أفضل مما مضى منه. رواه مسدد فى مسنده ورجاله ثقات .

الصفحة	الحديث وتخريجه
٣١٧	حديث الحسن أن عمر قال : إذا قام أحدكم من الليل فاستعجم عليه القرآن فلينم . رواه مسدد وأصله فى الصحيحين وغيرهما ورواه أحمد فى مسنده .
٣١٧	عن أبي يحيي قال : قال لى ابن عباس : « يا أبا يحيي ألم ترأنى نمت الليلة عن الوتر ؟ » . إسناده حسن ورواه مسدد فى مسنده .
٣١٧	عن حذيفة بن أسيد قال : «رأيت على بن أبى طالب إذا زالت الشمس صلى أربعا طوالا». أخرجه أبو بكر بن أبى شيبة ، وروى أبو داود والطبرانى نحوه مرفوعا من حديث أبى أيوب الأنصارى .
٣١٧	حديث عبد الله بن أبي الهذيل قال : دعوت رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى منزلى. رواه مسدد فى مسنده ، وإسناده جيد ورجاله ثقات .
٣١٨	أن عبد الرحمن بن عوف كان يصلى فى بيته بعد المغرب ركعتين . رواه مسدد وإسناده جيد، ورجاله ثقات .
٣١٨	حديث إبراهيم : قال عمر بن الخطاب : إن الأكياس الذين يؤثرون أول الليل . رواه مسدد فى مسنده، وأخرجه محمد بن نصر فى قيام الليل ، وروى معناه عن ابن عمر مرفوعا وروى البزار والطبرانى معناه عن أبى هريرة وعقبة بن عامر مرفوعا .
٣١٨	حديث مجمع : أن عليا كان يكنس بيت المال ثم يصلى فيه . رواه مسدد فى مسنده ، وهو حديث مرسل ورواته ثقات ، لكن ضعفه البوصيرى فى عدة مواضع .
٣١٨	حديث أنس أن امرأة أتت فقالت : يارسول الله ابنة لى كذا وكذا فذكرت من حسنها وجمالها . رواه أبوبكر بن أبى شيبة وقال أبويعلى حدثنا ابن أبى شيبة بهذا ورواه أحمد ورجاله ثقات .
٣١٨	حديث الفضل بن عباس : أن أعرابيا كان معه ابنة حسناء فجعل يعرضها . رواه أبو بكر بن أبى شيبة وإسناده لا بأس به .
٣٥٤	عن ابن خالد الجهنى أن النبي صلى الله عليه وسلم سأله رجل عن اللقطة فقال : «اعرف وكاءها أوقال وعاءها وعفاصها » . رواه مالك فى الموطأ ، ورواه الشافعى عنه من طريقه وهومتفق عليه من طرق بألفاظ .
٣٥٦	حديث : « تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة يتكفؤها الجبار بيده ... » أخرجه البخارى ومسلم فى التوبة عن عبد الملك بن شعيب بن الليث عن أبيه عن جده وروى مسلم . حديث ثوبان نحوه .

الصفحة الحديث وتخريجه

٣٥٧ حديث: قال ابن عباس: « بينما النبي صلى الله عليه وسلم يخطب إذا هو برجل قائم فسأل فقالوا: هذا أبو إسرائيل » .
رواه البخاري ، وأخرجه أبو داود فى الأيمان عن موسى بن إسماعيل وابن ماجه فى الكفارات عن الحسين بن محمد الواسطى .

٣٦٧ حدثنى عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم: « ياعبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل فترك قيام الليل » .
رواه البخارى وأخرجه مسلم فى الصوم عن أحمد بن يوسف الأزدى عن عمرو بن أبى سلمة ،وأخرجه النسائى فى الصلاة عن سويد بن نصرعن ابن المبارك به ، وعن الحارث ابن أسد عن بشربن بكر عن الأوزاعى ، وأخرجه ابن ماجه عن محمد بن الصباح عن الوليد ابن مسلم عن الأوزاعى .

٣٧١ حديث: « ابنوا المساجد وأخرجوا القمامة منها » .
رواه الطبرانى فى الكبير والضياء فى المختارة عن أبى قرقاصة .

٣٧٢ « أتدرون ما العضة ؟ » .
رواه البخارى فى الأدب ورواه البيهقى فى شعب الإيمان عن أنس .

٣٧٢ « اتخذوا عند الفقراء أيادى فإن لهم دولة » .
رواه أبو نعيم فى الحلية عن الحسين بن على قال الحافظ العراقى : سنده ضعيف جدا لكن ظاهر كلام الحافظ ابن حجر أنه موضوع ، فإنه قال : لا أصل له ، وتبعه تلميذه السخاوى .

٣٧٢ « اتق الله يا أبا الوليد لا تأت يوم القيامة ببعير له رغاء » .
رواه الطبرانى فى الكبيرعن عبادة بن الصامت وكذا ابن عساكر عنه . قال الحافظ الهيثمى : رجاله رجال الصحيح ورواه الشافعى والبيهقى عن طاوس مرسلا .

٣٧٢ « أدّ ما افترض الله تعالى عليك تكن من أعبد الناس » .
رواه ابن عدى فى الكامل .

٣٧٢ « إذا أراد الله بعبد خيرا فتح له قفل قلبه » .
رواه أبو الشيخ عن أبى ذر ، وفيه سعيد بن إبراهيم قال الذهبى : إنه مجهول وقال أبو حاتم عن راويه عبد الله بن رجاء: إنه ثقة ،وقال الفلاس عنه : كثير الغلط والتصحيف ليس بحجة .

٣٧٣ « أوحى الله إلى إبراهيم : ياخليلى حسّن خلقك ولو مع الكفار تدخل مداخل الأبرار » .
رواه الطبرانى فى الأوسط ، وضعفه المنذرى ولم يوجهه وقال الهيثمى فيه مؤمل بن عبد الرحمن وهو ضعيف .

الصفحة	الحديث وتخريجه

٣٧٣ « اتخذوا الغنم فإنها بركة » .
رواه الطبرانى فى الكبير والبخارى والخطيب فى تاريخه عن أم هانئ ورواه ابن ماجه بنحوه ورواه أحمد ، قال الهيثمى بعد ما عزاه لأحمد : وفيه موسى بن عبد الرحمن ابن أبى ربيعة لم أعرفه .

٣٧٣ « أبو بكر صاحبى ومؤنسى فى الغار » .
رواه عبد الله بن أحمد فى زوائده عن ابن عباس ، ورواه الديلمى وابن مردويه قال فى الفتح : رجاله ثقات .

٣٧٤ «أهون أهل النار عذابا يوم القيامة رجل يوضع فى أخمص قدميه جمرتان يغلى منهما دماغه» .
رواه مسلم عن النعمان بن بشير .

٣٧٤ « ابغونى الضعفاء فإنما ترزقون وتنصرون بضعفائكم » .
رواه أحمد فى مسنده ، ورواه مسلم ، ورواه ابن حبان فى صحيحه ، والحاكم فى مستدركه عن أبى الدرداء .

٣٧٤ « اتقوا المجذوم كما يتقى الأسد » .
رواه البخارى فى التاريخ عن أبى هريرة .

٣٧٤ « لا عدوى ولا طيرة » .
رواه أحمد فى مسنده ومسلم عن جابر .

٣٧٥ « أدنى ما تقطع فيه يد السارق ثمن المجن » .
رواه الطبرانى فى الكبير عن أيمن الحبشى .

٣٧٥ « آخر ما تكلم به إبراهيم حين ألقى فى النار : حسبى الله ونعم الوكيل » .
رواه الخطيب فى تاريخه عن أبى هريرة وقال : غريب ، ورواه عنه أيضاً الديلمى والمحفوظ عن ابن عباس أنه موقوف .

٣٧٥ « أبو بكر فى الجنة وعمر فى الجنة وعثمان فى الجنة » .
رواه أحمد فى مسنده والضياء فى المختارة عن سعيد بن زيد والترمذى عن عبد الرحمن بن عوف .

٤٤٣ « إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة » .
أخرجه البخارى ومسلم من حديث أبى هريرة وأبى ذر ، ورواه ابن ماجه بنحوه ورواه مالك من رواية عطاء بن يسار مرسلا .

٤٤٣ « ملعون من أتى امرأة فى دبرها » .
رواه أحمد وأبو داود الترمذى والنسائى وابن ماجه ، وأخرجه البزار .

الصفحة	الحديث وتخريجه
٤٤٤	« إذا توضأت فخلل أصابع يديك ورجليك » . رواه الترمذي ورواه أحمد وابن ماجه والحاكم وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف . ولكن حسنه البخاري ، لأنه من رواية موسى بن عقبة عن صالح وسماع موسى منه قبل أن يختلط .
٤٤٤	« أن رجلا توضأ وترك لمعة » . رواه الدارقطني ورواه الطبراني في الأوسط ، وذكره العقيلي في الضعفاء في ترجمة المغيرة .
٤٤٤	« أن غيلان أسلم وتحته عشرة نسوة » . رواه الشافعي عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه بنحوه ورواه ابن حبان بهذا اللفظ وبغيره . ورواه الترمذي وابن ماجه كلهم من طرق عن معمر ، قال البزار جوده معمر بالبصرة وأفسده باليمن فأرسله ، وقال البخاري : هذا الحديث غير محفوظ ، والمحفوظ ما رواه شعيب عن الزهري .
٤٤٤	« لعن الله المحلل والمحلل له » . رواه الترمذي والنسائي من حديث ابن مسعود وصححه ابن القطان وابن دقيق على شرط البخاري . وأخرجه ابن ماجه ورواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي من حديث علي وفي إسناده مجالد وفيه ضعف .
٤٤٤	حديث أبي هريرة في شأن جبريل وعدم دخوله بيت النبي لوجود التماثيل في ستر في البيت . رواه البيهقي وابن حبان في صحيحه بنحوه ، وروى نحوه أبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان بسياق آخر ورواه مسلم مختصراً .
٤٤٤	حديث ابن مسعود : « ما حكم من بغى من أمتي ؟ » . رواه الحاكم والبيهقي من حديث ابن عمر وقال ابن عدي : هذا الحديث غير محفوظ وقال البيهقي : ضعيف في إسناده كوثر بن حكيم قال البخاري عنه : متروك .
٤٤٥	حديث جرير بن حازم : « أن قبيعة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت من فضة » . رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، وأدمجه أحمد ورواه أبو حاتم والبزار والدارمي والبيهقي وقال : تفرد به جرير بن حازم .
٤٤٥	« لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بتأخير العشاء والسواك » . رواه العقيلي وأبو نعيم والبيهقي بطرق أخرى عن سعيد به ورواه أبو داود ومسلم بلفظ : « لولا أن أشق على المؤمنين لأمرتهم بتأخير العشاء وبالسواك عند كل صلاة » ورواه أحمد وأبو داود والترمذي من حديث زيد بن خالد ولفظه : « ولأخرت العشاء إلى ثلث الليل » .
٤٤٥	حديث : « أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسألته عن الغسل والحيض » . رواه الشافعي والبخاري ومسلم . وذكره الخطيب في المبهمات .

الصفحة الحديث وتخريجه

٤٤٥ قال لجابر : «هلا تزوجت بكراً تلاعبها وتلاعبك؟» .
رواه البخارى ومسلم من حديث جابر وزاد فى رواية مسلم: « وتضاحكها وتضاحكك » وفى رواية : « مالك وللعذارى ولعابها » .

٤٤٥ «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فى البغاة : لا يتبع مدبرهم» سكت عنه الحاكم وقال ابن عدى : هذا الحديث غير محفوظ ، وقال البيهقى ضعيف ، قال ابن حجر فى إسناده كوثر بن حكيم وقد قال البخارى : متروك .

٤٤٥ حديث : «إياكم وخضراء الدمن» .
رواه الرامهرمزى والعسكرى فى الأمثال ، وابن عدى فى الكامل ، والقضاعى فى مسند الشهاب ، والخطيب فى إيضاح الملتبس ، قال ابن عدى : تفرد به الواقدى . وذكره أبو عبيد فى الغريب وقال الدارقطنى لا يصح من وجه .

٤٤٦ حديث : « أن ابن عمر طلق امرأته وهى حائض » .
رواه البخارى ومسلم وأخرجه محمد بن عبد السلام الخشنى عن بندار عن ابن عمر وإسناده صحيح .

٤٤٦ « أنه صلى الله عليه وسلم بعث عاملا فقال لأبى رافع : اصحبنى كيما تصيب من الصدقة» .
رواه أحمد وأبو داود والترمذى والنسائى وابن حبان والحاكم من حديث أبى رافع وهو فى الطبرانى من حديث ابن عياض .

٤٤٦ حديث : «أن امرأة قالت يارسول الله إن ابنى هذا كان بطنى له وعاء وثديى له سقاء .
رواه أحمد وأبو داود والبيهقى والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

٤٤٦ « أنه صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين أبيه المسلم وأمه المشركة... » .
رواه أحمد والنسائى وأبو داود وابن ماجه والحاكم والدارقطنى من حديث رافع ابن سنان وفى مسنده اختلاف كثير وألفاظ مختلفة .

٤٤٦ « أن امرأة يقال لها أم رومان ارتدت ... » .
رواه الدارقطنى والبيهقى من طريقين وإسنادهما ضعيفان . واحتج به ابن الجوزى فى التحقيق .

٤٤٦ « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استتاب رجلا أربع مرات » .
رواه أبو الشيخ فى كتاب الحدود من طريق المعلى بن هلال وهو متروك ، ورواه البيهقى من وجه آخر من حديث عبد الله بن وهب عن الثورى .

٤٤٧ حديث : « أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم محرم فى حجة الوداع » .
رواه البخارى وأبو داود والنسائى والترمذى من حديث ابن عباس دون قوله فى حجة الوداع .

الصفحة	الحديث وتخريجه
٤٤٧	« إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث » . رواه أحمد وأبو داود والترمذى والنسائى وابن حبان والحاكم والبيهقى ، والدارقطنى فى السنن .
٤٤٨	« يا على لا تؤخر أربعا : الجنازة إذا حضرت ... » . رواه الترمذى من حديث على ، ورواه الحاكم من هذا الوجه ، وابن ماجه مقتصراً على قوله : يا على لا تؤخر الجنازة إذا حضرت ، وقال البيهقى : أقل ما ورد فى اعتبار الكفاءة حديث على هذا .
٤٤٨	« من باع عبداً وله مال ... » . متفق عليه من حديث ابن عمر ولأبى داود وابن حبان عن جابر نحوه والبيهقى من حديث عبادة بن الصامت نحوه .
٤٤٨	« أن رجلا ذكر للنبى صلى الله عليه وسلم جائحة أصابته ... » رواه مسلم من حديث قبيصة بن مخارق .
٤٤٨	« أن عمر خطب الناس ... » . رواه مالك فى الموطأ بسند منقطع ، ووصله الدارقطنى فى العلل ؛ وذكره ابن أبى شيبة بنحوه بسند آخر .
٤٤٨	« رفع القلم عن ثلاثة ... » . رواه أحمد فى مسنده ، وأبو داود والحاكم عن على وعمر .
٤٤٨	« المؤمنون عند شروطهم ... » . رواه الترمذى وغيره .
٤٤٨	« أمّنى جبريل عند البيت مرتين ... » رواه الشافعى وأحمد وأبو داود والترمذى وابن خزيمة والدارقطنى ، والحاكم وفى إسناده عبد الرحمن بن الحارث بن عباس بن أبى ربيعة مختلف فيه لكنه توبع .
٤٥١	« لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » . متفق عليه من رواية أبى هريرة وله طرق وألفاظ ، ورواه مسلم من حديث أبى سعيد والبزار من حديث على ، وابن حبان من حديث الحارث الأشعرى ، وأحمد من حديث ابن مسعود والحسن بن سفيان من حديث جابر .
٤٥١	حديث : « أن امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله عن الغسل من الحيض » رواه الشافعى والبخارى ومسلم ، والخطيب فى المبهمات .

الصفحة الحديث وتخريجه

٤٥٢ حديث : « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن إتيان المرأة فى الدبر » .
رواه الدارقطنى والنسائى وأحمد وابن حبان .

٤٥٢ حديث : « ولدت فاطمة حسنا » .
رواه مالك وأبوداود فى المراسيل والبيهقى من حديث جعفر بن محمد ، ورواه الترمذى والحاكم من حديث محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبى بكر .

٤٥٢ حديث : « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة » .
رواه الحاكم من حديث عبد الرحمن السراج عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة بلفظ : « لفرضت عليهم السواك مع الوضوء ولأخرت صلاة العشاء إلى نصف الليل » .
وروى النسائى الجملة الأولى ، ورواه العقيلى وأبو نعيم والبيهقى من طرق أخرى عن سعيد به ، ورواه أبوداود ومسلم بلفظ : « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بتأخير العشاء وبالسواك عند كل صلاة » .

٤٥٢ حديث : « خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء . . . . » .
رواه ابن ماجه بنحوه ، ورواه أحمد وابن خزيمة وابن حبان عن ابن عباس بلفظ : « الماء لا ينجسه شيء » ورواه أصحاب السنن بلفظ « إن الماء لا يجنب » ورواه الدارقطنى والطبرانى فى الأوسط ، وأبو يعلى بنحوه .

بيان المراجع

١ — القرآن الكريم		
٢ — الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية	للعلامة عبد الرؤف المناوى	مطبعة صبيح سنة ١٣٨٨
٣ — إحياء علوم الدين	للإمام أبى حامد الغزالى	مطبعة الاستقامة بالقاهرة
٤ — إرشاد السارى شرح البخارى .	للحافظ القسطلانى	
٥ — الاستيعاب فى معرفة الأصحاب بهامش الإصابة	لابن عبد البر القرطبى	مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٢٨ هـ
٦ — أسد الغابة فى معرفة الصحابة		
٧ — إسعاف المبطأ برجال الموطأ	للحافظ جلال الدين السيوطى	طبع الحلبى بالقاهرة سنة ١٣٤٩ هـ .
٨ — الإصابة فى تمييز الصحابة	للحافظ ابن حجر العسقلانى	مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٢٨ هـ .
٩ — الأعلام	لخير الدين الزركلى	
١٠ — إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون .	لإسماعيل باشا البغدادى	إعادة طبع استنبول سنة ١٩٥١ م .
١١ — البداية والنهاية فى التاريخ	للحافظ عماد الدين إسماعيل ابن كثير	مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٥٨ هـ .
١٢ — البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع .	للعلامة الشوكانى	مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٤٨ هـ .
١٣ — بلوغ المرام من أدلة الأحكام	للحافظ ابن حجر العسقلانى	مطبعة مصطفى الحلبى بالقاهرة ١٣٧٨ هـ .
١٤ — تاريخ الأدب العربى	كارل بروكلمان	طبع دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٢ م .
١٥ — تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى .	للحافظ جلال الدين السيوطى	مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٨٥ هـ .

١٦ ـ تذكرة الحفاظ	للإمام شمس الدين الذهبي	طبع بيروت ١٣٤٧ ﻫ
١٧ ـ الترغيب والترهيب	للحافظ عبد العظيم المنذرى	مطبعة مصطفى الحلبى بالقاهرة سنة ١٣٨٨ﻫ
١٨ ـ تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد	للحافظ العراقى	طبع دار المعارف السورية سنة ١٣٥٣ ﻫ
١٩ ـ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح	للحافظ العراقى	مطبعة العاصمة سنة ١٣٨٩ ﻫ
٢٠ ـ التلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير	للحافظ ابن حجر العسقلانى	الطباعة الفنية بالقاهرة ١٣٨٤ ﻫ
٢١ ـ تنوير الحوالك شرح موطأ مالك	للحافظ جلال الدين السيوطى	طبع مصطفى الحلبى سنة ١٣٤٩ ﻫ
٢٢ ـ تهذيب التهذيب	للحافظ ابن حجر العسقلانى	
٢٣ ـ تهذيب اللغة	لأبى منصور محمد الأزهرى	مطابع سجل العرب بالقاهرة
٢٤ ـ حجة الله البالغة	للدهلوى	
٢٥ ـ الجامع الصغير فى أحاديث البشير النذير .	للحافظ جلال الدين السيوطى	مطبعة مصطفى الحلبى بالقاهرة سنة ١٣٧٣ ﻫ
٢٦ ـ جمع الجوامع المعروف بالجامع الكبير .	للحافظ جلال الدين السيوطى	المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٣٩٤ ﻫ
٢٧ ـ الحديث والمحدثون	للدكتور محمد أبو زهو	مطبعة مصر ١٣٧٨ ﻫ
٢٨ ـ حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة	للحافظ جلال الدين السيوطى	طبع عيسى الحلبى بالقاهرة ١٣٨٧ ﻫ
٢٩ ـ خلاصة تذهيب الكمال فى أسماء الرجال .	لصفى الدين الخزرجى	المطبعة الخيرية بالقاهرة ١٣٢٢ ﻫ
٣٠ ـ در السحابة فيمن دخل مصر من الصحابة :	للحافظ جلال الدين السيوطى	طبع عيسى الحلبى بالقاهرة ١٣٨٧ ﻫ
٣١ ـ الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة	للحافظ ابن حجر العسقلانى	مطبعة المدنى بالقاهرة ١٣٨٧ ﻫ

٣٢ ـ الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة .	العلامة محمد بن جعفر الكتانى	طبع بيروت ١٣٣٢ هـ
٣٣ ـ رسالة أبى داود السجستانى	للإمام أبى داود	مطبعة الأنوار بالقاهرة ١٣٦٩ هـ .
٣٤ ـ رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين .	للإمام النووى	طبع عيسى الحلبى بالقاهرة ١٣٧٥ هـ
٣٥ ـ الزواجر عن اقتراف الكبائر	للحافظ أحمد بن حجر الهيثمى	طبع عيسى الحلبى بالقاهرة ١٣٩٠ هـ
٣٦ ـ سبل السلام شرح بلوغ المرام	للإمام محمد بن إسماعيل الصنعانى	طبع مصطفى الحلبى بالقاهرة ١٣٧٩ هـ
٣٧ ـ سنن النسائى	للإمام النسائى	المطبعة المصرية
٣٨ ـ شذرات الذهب فى أخبار من ذهب.	لعبد الحى بن العماد الحنبلى	طبع بيروت ١٣٣٢ هـ
٣٩ ـ شرح صحيح مسلم	للإمام النووى	طبع محمود توفيق بمصر ١٣٤٩ هـ
٤٠ ـ شرح معانى الآثار	للإمام أبى جعفر الطحاوى	مطبعة الأنوار المحمدية بالقاهرة سنة ١٣٨٧ هـ
٤١ ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع	للحافظ شمس الدين السخاوى	طبع بيروت
٤٢ ـ الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعيد	لكمال الدين جعفر بن ثعلب الأدفوى	مطبعة سجل العرب سنة ١٣٨٦ هـ
٤٣ ـ طبقات الحفاظ	للحافظ جلال الدين السيوطى	مطبعة الاستقلال بالقاهرة ١٩٧٣ م
٤٤ ـ طرح التثريب شرح التقريب	للحافظ العراقى وولده ولى الدين أبى زرعة .	طبع دار المعارف السورية ١٣٥٣ هـ
٤٥ ـ عمدة القارى شرح صحيح البخارى .	للإمام بدر الدين العينى	المطبعة المنيرية بالقاهرة ١٣٤٨ هـ
٤٦ ـ فتح البارى شرح صحيح البخارى	للحافظ ابن حجر العسقلانى	المطبعة البهية بالقاهرة ١٣٤٨ هـ

٤٧ – الفتح الكبير فى ضم الزيادة إلى الجامع الصغير .	للشيخ يوسف النبهانى	طبع مصطفى الحلبى
٤٨ – فتح المغيث شرح ألفية الحديث .	للحافظ شمس الدين السخاوى	مطبعة العاصمة بالقاهرة ١٣٨٨ هـ
٤٩ – فضائل مصر	لعمر بن يوسف الكندى	مطبعة الاستقلال بمصر ١٣٩١ هـ
٥٠ – فيض القدير شرح الجامع الصغير	للعلامة عبد الرؤوف المناوى	مطبعة مصطفى محمد بالقاهرة سنة ١٣٥٦هـ .
٥١ – قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث .	محمد جمال الدين القاسمى	طبع عيسى الحلبى بالقاهرة ١٣٨٠ هـ
٥٢ – الكاشف فى معرفة من له رواية فى الكتب الستة .	للإمام الذهبى	طبع دار التأليف بمصر ١٣٩٤ هـ
٥٣ – كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون .	لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجى خليفة .	إعادة طبع استنبول سنة ١٩٥١ هـ .
٥٤ – كشف الغمة عن جميع الأمة	للشيخ عبد الوهاب الشعرانى	مطبعة المشهد الحسينى بالقاهرة سنة ١٩٧٠ م
٥٥ – كنوز الحقائق فى حديث خير الخلائق .	للعلامة عبد الرؤوف المناوى	مطبعة مصطفى الحلبى بالقاهرة سنة ١٣٧٣هـ
٥٦ – الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة .	للشيخ نجم الدين الغزى	طبع بيروت ١٩٤٥م
٥٧ – مجمع الزوائد ومنبع الفوائد	للحافظ نور الدين الهيثمى	طبع بيروت ١٩٦٧م
٥٨ – المختصر فى علوم الأثر	الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف	مطبعة مخيمر بالقاهرة ١٣٨٦ هـ
٥٩ – مختصر سنن أبى داود	للشيخ أحمد عبدالرحمن البنا	المطبعة التازية بالقاهرة ١٣٤٨ هـ
٦٠ – المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية .	للحافظ ابن حجر العسقلانى	المطبعة العصرية بالكويت ١٣٩٠ هـ
٦١ – المغنى والشرح الكبير	لابن قدامة الحنبلى	مطبعة المنار بمصر ١٣٤٢ هـ .

٦٢ — المغنى عن حمل الأسفار فى تخريج ما فى الإحياء من الأخبار .	للحافظ العراقى	مطبعة الاستقامة بالقاهرة
٦٣ — مفتاح السنة	لمحمد عبد العزيز الخولى	المطبعة العربية بمصر ١٣٤٧ هـ .
٦٤ — مقدمة ابن خلدون	للعلامة عبد الرحمن بن خلدون المغربى .	مطبعة التقدم بمصر سنة ١٣٢٢ هـ .
٦٥ — مناهل الصفا فى تخريج أحاديث الشفا .	للحافظ جلال الدين السيوطى	طبع حجر ١٢٧٦ هـ
٦٦ — نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر	للحافظ ابن حجر العسقلانى	مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٢٧ هـ
٦٧ — نظم العقيان فى أعيان الأعيان .	للحافظ جلال الدين السيوطى	المطبعة السورية بنيويورك ١٩٢٧ م
٦٨ — النهاية فى غريب الحديث والأثر	للإمام أبى السعادات ابن الأثير الجزرى	مطبعة عيسى الحلبى بالقاهرة سنة ١٣٨٣ هـ
٦٩ — نيل الأوطار	للإمام محمد الشوكانى	مطبعة مصطفى الحلبى بالقاهرة سنة ١٣٩١
٧٠ — هدية العارفين فى أسماء المؤلفين وآثار المصنفين	لإسماعيل باشا البغدادى	إعادة طبع استنبول سنة ١٩٥١ م .
٧١ — هدى السارى مقدمة فتح البارى	للحافظ ابن حجر العسقلانى	مطابع الأهرام التجارية بمصر ١٩٦٩م :

فهرس الأعلام

فيما يلى بيان بالأعلام الذين ورد ذكر تراجمهم فى هذا البحث نذكرهم على الترتيب الهجائى

(الأنساب)

(فهرس الموضوعات)

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

تصـــــويب

الصفحة	السطر	الخطـأ	الصواب
٩٥	٢	الفصل الأول	يوضع (الفصل الأول) فوق (مناهج المحدثين فى مصر قبل سقوط بغداد).
٢٢٢	٢٥	مما لم يكن الكتب	مما لم يكن فى الكتب
٢٢٧	١٤	يحى	يحيي
٢٢٨	١١	التوع	النوع
٢٢٩	١٧	اثنة	اثنتين
٢٣٣	١٧	وبن شاهين	وابن شاهين
٢٣٣	٢١	والطبرنى	والطبرانى
٢٤٣	١٣	مد	محمد
٢٤٥	٨ ، ٩	الحرف : فما بعده	الحرف فما بعده
٢٥١	٢٦	بتخرجين	بتخريجين
٢٥٧	٢٠	الفردرس	الفردوس
٢٥٨	٢١	واليله	والليلة
٢٨١	١٦	ألفه أسماء	ألفه فى أسماء
٢٨٣	٢٨	وعدم حرمان	لئلا تحرم
٢٨٤	٢٦	والثابث	والثابت
٢٩٣	١	خيراً	خير
٣٠٤	٢١	تيسير	تيسر
٣٣٠	١٣	والأمر	والأثر
٣٣٢	١٩ ، ٢٥	بن الأثير	ابن الأثير
٣٣٥	٣ ، ٧ ، ١٤	(١) ، (٢) ، (٣)	(١) ، (٢) ، (٣)
٣٧١	٢	أتفقه	أنفقه
٣٨٧	٩	حمض	حفص

الصفحة	السطر	الخطــأ	الصواب
٣٨٨	٨	مر	عمر
٣٩٤	١٩	غيره ؟	غيره
٤٣١	٤	إذا	إذ
٤٣٤	١٥	فأبرزها	فأبرزوها
٤٥٠	٢	موفوعاً	مرفوعاً
٤٧٢	١٠	بن محمد	ابن محمد
٤٧٢	١٥	بن الحسن	ابن الحسن
٤٧٣	٢	بن شرف	ابن شرف
٤٩٦	١٤	محمد ابن	محمد بن
٤٧٤	١٥	موألفة	موألفه
٤٨٠	٢١	يدفع	بدفع
٤٨٧	٨	تسعة عشر صحابية من بينهن أربعة	تسع عشرة صحابية من بينهن أربع
٤٩٦	١٩	، الإسلام	الإسلام ،

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٢/٤٤٥٦

رئيس مجلس الادارة

محاسب / صالح زكريا

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٢٢٠-١٩٨٢-٥٠٠٠